كتابُ فضائِلُ القرآنِ
أَخْبارٌ في فضائِلِ القُرْآنِ جُمْلَةً

٦١٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/١٩٩-٢٠٠) عند حديث يرويه خالد بن أبي يزيد[١] عن ثعلبة بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً **(مَنْ قَرأَ القرآنَ فقَدِ اسْتَدْرَجَ النُّبُوّةَ بين جَنْبَيْهِ غَيْرَ أنّه لا يُوحَى إليهِ ..)**:

"أخرجه الحاكم (١/٥٥٢)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: وفيه نظرٌ عندي، ذلك؛ لأنّ ثعلبة هذا – الذي روى عن ابن عمرو –: هو ثعلبة أبو الكنود الحَمْراوي؛ فقد أورده هكذا ابن أبي حاتم (١/١/٤٦٣) من روايته عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، وأبي موسى الغافقي. وعنه خالد بن يزيد، وسليمان بن أبي زينب. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .. ولم أَرَ مَن وثّقه غير ابن حبان (٤/٩٩).

نعم؛ روى عنه ثقتان – مع تابعيه –؛ **فهو مجهول الحال عندي، وهو علة الحديث** إنْ سلم من ابن صالح. والله أعلم[٣].

على أنه قد روي الحديث موقوفاً على ابن عمرو: أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٧-٨) بإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين عن ثعلبة هذا به.

قلت: ولعل هذا الموقوف هو الصواب ..".

---

(١) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص"، و"شعب الإيمان" (٤/١٧٧) عن المصَنِّف، والصّواب: (خالد بن يزيد)، كما في "الإتحاف"، وهو خالد بن يزيد الجُمحي ..".

قلت: ووقع على الصواب عند البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/١٣) من طريق الحاكم به.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/١٣٨/٢٠٤٧).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩/٤٤٠): "قلت: ثعلبة بن يزيد ما عرفته، وفي التابعين ثعلبة بن يزيد الكوفي الحماني عن علي، ليس هو هذا، فإنّ هذا مصري، ثم وجدتُ الحديث في كتاب ابن أبي داود: عن أبي الطّاهر ابن السّرح عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب، فقال: عن خالد بن يزيد عن ثعلبة بن أبي الكنود عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً بزيادة ... **فظهرت علّة الخبر**، وعرف أنّ ثعلبة هو ابن أبي الكنود، وأنّ اسم أبي الكنود: يزيد، وهو مصري معروف".

٦٢٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٠٦/٥) عند حديث يرويه سفيان عن عاصم بن أبي النَّجُود عن زِرّ بنِ حُبَيش عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «**يُقالُ لِصاحِبِ القُرْآنِ يوْمَ القِيامةِ: اقْرَهْ، وارْقَهْ، ورَتِّلْ كما كُنْتَ تُرَتِّلُ؛ فإنّ مَنْزِلَتَكَ في آخِرِ آيةٍ تَقْرَؤُها**»:

"قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال "الصحيح"؛ **إلا أنّ الشيخين إنما أَخْرجا لعاصم** – وهو ابن أبي النّجود– **مَقْروناً بغيره، وهو حسن الحديث**[(١)].

والحديث أخرجه الترمذي (١٥٠/٢) .. والحاكم (٥٥٢/١– ٥٥٣)[(٢)] .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد "! ووافقه الذهبي![(٣)].

وله شاهد من حديث أبي هريرة ... مرفوعاً وموقوفاً نحوه. أخرجه الترمذي، وصححه، ورجّح الموقوف. وهو كما قال؛ فقد أخرجه أحمد (٤٧١/٢) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة –أو عن أبي سعيد؛ شكّ الأعمش– قال: (يقال لصاحب القرآن ... الحديث).

وإسناده صحيح موقوف، ولكنه في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، ولذلك أخرجه أحمد في "المسند".

---

(١) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بنى أسد، ثبت في القراءة، **وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم**. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة. قلت: **هو حسن الحديث**. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة. قلت: خرج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا". اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٠٤٩/١٣٩/٣).

(٣) يعني: حقّه أن يحسّن لا أن يصحّح، لحال راويه عاصم.

قلت: لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١–٤٨٠).

وله شاهد ثان من حديث بريدة ... مرفوعا نحوه. أخرجه الدارمي (٤٥٠/٢) بسند حسن في الشواهد. وشاهد ثالث من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد (٤٠/٣)، وابن ماجة (٣٧٨٠)". **وانظر**: "الصحيحة" (٢٨٢/٥).

٦٢١ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٣/٢-١٣٤) عند حديث يرويه حَيْوَةُ بن شُريح عن عُقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**نَزَلَ الكتابُ الأوّلُ مِنْ بابٍ واحدٍ على حَرْفٍ واحدٍ، ونَزَلَ القرآنُ مِنْ سبعةِ أبوابٍ على سبعةِ أَحْرُفٍ** ..):

"أخرجه الطّحاوي في "مشكل الآثار" (١٨٤/٤-١٨٥)، والحاكم (٥٥٣/١)[١] ..

قلت: وهذا إسناد **قال الحاكم** "صحيح"**!** ووافقه الذهبي.

ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سلمة هذا، فقد ترجمه ابن أبي حاتم، وروى عن أبيه أنه قال: "**لا بأس به**". **لكن أعلّه الطّحاوي بالانقطاع** .. ثم قال الطّحاوي: ".. وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الإسناد بانقطاعه في إسناده؛ لأنّ أبا سلمة لا يتهيأ في سِنِّه لقاء عبد الله بن مسعود ولا أخذه إيّاه عنه".

وأقول: ... **فهذه هي علة الحديث**: الانقطاع، وبه أعلّه ابن عبد البر أيضاً، وتبعه الحافظ في "الفتح" (٢٩/٩)[٢].

وقد وجدتُ له طريقاً أخرى موصولة يرويها عثمان بن حيّان[٣] العامري عن فلفلة الحنفي قال: (فزعت فيمن فزع إلى عبد الله – يعني ابن مسعود – ..). أخرجه الطحاوي (١٨٢/٤) وأحمد (٤٤٥/١).

قلت: وهذا إسناد جيّد موصول ...".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٣٩/٣-١٤٠/٢٠٥٠).

(٢) وكذا البيهقي في "المدخل إلى علم السنن" (٥١/١-٥٢) وقال: "هذا مرسل جيد، أبو سلمة لم يدرك ابن مسعود، ورواه عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمة".

(٣) كذا قال الشيخ، وصوابه: (حسّان) كما في "مسند أحمد"، وكتب الرّجال. ويقال: القاسم بن حسّان، قال أبو حاتم: "وعثمان أشبه"، وخالفه الدارقطني في "العلل" (٢٣٧/٥)، فقال: "القاسم بن حسان أشبه بالصواب" – لم يذكروا في الرواة عنه غير أبي همام – وهو الوليد بن قيس السكوني–، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٩٣/٧)، وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢١٩/٦)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٤٨/٣)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

٦٢٢ – قال الألباني في "تمام المنة" (ص٣٩٤) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن حُيَيّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «**الصِّيامُ والقُرْآنُ يَشْفعانِ لِلْعَبْدِ، يقول الصِّيامُ: رَبِّ إِنِّي مَنَعْتُهُ الطَّعامَ والشَّهواتِ بالنَّهارِ فشَفِّعْنِي فيهِ، ويقولُ القُرْآنُ: مَنَعْتُهُ النَّوْمَ باللَّيْلِ، فَيُشَفَّعانِ**» بعد أن خرّجه من مسند أحمد من طريق ابن لهيعة عن حُيَيّ به، وأعلّه بابن لهيعة:

"نعم الحديث لم يتفرّد به ابن لهيعة كما يفيده صريح كلام الهيثمي – وهو الواقع – فقد تابعه عبد الله بن وهب عند ابن نصر في "قيام الليل" (ص١٣)، والحاكم (١/٥٥٤)[١] **وقال:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وقد وَهِما؛** فإنّ شيخ ابن وهب فيه حُيَيّ بن عبد الله، ولم يخرّج له مسلم شيئاً، ثم إنه تَكَلَّم فيه بعضهم بما لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى"[٢].

٦٢٣ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٤٢٧-٤٢٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يحيى بن أيّوب عن بَحِيرِ بن سعد عن خالد بن مَعْدان عن كَثِيرِ بن مُرّة الحضرمي

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٤٢/٢٠٥٥).

(٢) قلت: الحديث مداره على حُيَيّ بن عبد الله هذا، وهو مختلف فيه والأكثرون على تليينه؛ قال فيه أحمد: "أحاديثه مناكير". وقال البخاري: "فيه نظرٌ". وقال النسائي: "ليس بالقويّ"، وقال في موضع آخر: "ليس ممن يعتمد عليه". وقال ابن معين: "ليس به بأس". وقال مرّة: "صالح الحديث، ليس بذاك القويّ". وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢/١٨٨). وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (١٥٠١): "مِن خيار أهل مصر ومتقنيهم، وكان شيخاً جليلاً فاضلاً". وقال الذهبي في "الميزان": "وحسّن له الترمذي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب (فيمن فرّق بين والدة وولدها). وقال: "ما أنصفه ابن عدي، فإنه ساق في ترجمته عدّة أحاديث من رواية ابن لهيعة عنه، كان ينبغي أن تكون في ترجمة ابن لهيعة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

وضعّفَ حديثه هذا الجوزجاني في "الأباطيل والمناكير" (٢/٣٤١-٣٤٢)، والشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في كتابه "الشفاعة" (ص٢٤٨)، ومحقّقُوا "مسند أحمد/ط الرسالة" (١١/١٩٩).

ينظر: "موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل" (١/٥٤٢)، "العلل" لعبد الله بن أحمد (٤٤٨٢)، "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/٧٦)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (١٦٢)، و"السنن الكبرى" له (١٩٥٨)، "تهذيب الكمال" (٧/٤٨٩-٤٩٠) مع حاشية المحقق.

عن معاذ بن جبل[1] ﷺ مرفوعاً «**الجاهِرُ بالقُرْآنِ كالجاهِرِ بالصَّدَقةِ، والمُسِرُّ بالقُرْآنِ كالمُسِرِّ بالصَّدَقةِ**»:

"أخرجه .. وأبو داود (٢٠٩/١)، والنسائي (٣٥٧/١)، والترمذي (١٥١/٢ - طبع بولاق) .. والحاكم (٥٥٤/١ -٥٥٥)[2] .. وقال الترمذي: "حسن غريب".

والحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي. **وإنما هو صحيح فقط**؛ لأنّ بحير بن سعد لم يرو له البخاري في "صحيحه"؛ بل في "الأدب المفرد""[3].

٦٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٥٠/٢-٦٥١) عند حديث يرويه سلمة بن شبيب عن أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جُبير بن نُفير عن أبي ذرٍّ الغفاري ﷺ مرفوعاً (**إنكم لا تَرْجِعون إلى اللهِ بشيءٍ أفضلَ مما خَرج منه**. يعني: القرآن) بعد أنْ خرّجه من جامع الترمذي عن إسحاق بن منصور عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير مرفوعاً مرسلاً، ونقل قول البخاري فيه: (هذا الخبر لا يصحّ لإرساله وانقطاعه):

---

(١) كذا وقع في "مستدرك الحاكم" جعله من حديث معاذ بن جبل بدلاً من عقبة بن عامر كما في سائر المصادر التي خرّجت الحديث، ورواية يحيى هذه خطأ، والمحفوظ حديث عقبة بن عامر. قال البيهقي في "الشُّعب" (٤٥٦/٣) بعد أنْ خرّجه من طريق الحاكم هذه: "كذا وجدته: (عن معاذ بن جبل)، ورواه إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، وقال: (عن عقبة بن عامر) .. وكذلك روى سليمان بن موسى عن كثير بن مرة عن عقبة بن عامر". اهـ

وانظر: "إتحاف المهرة" لابن حجر (٢٢٣/١١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٠٥٧/١٤٣/٣).

(٣) وكذا لم يخرّج لكثير بن مرّة شيئاً.

قلت: والحديث خرّجه أبو داود في "سننه" كما ذكر الشيخ فوق من طريق إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد به وذكر (عقبة بن عامر) بدل (معاذ بن جبل)، وقال الشيخ في تخريجه في "صحيح أبي داود" (٧٨/٥-٧٩):

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ وابن عياش إنما يضعف في غير روايته عن الشاميين، وهذا من روايته عنهم، على أنه لم يتفرد به كما يأتي .. وتابعه معاوية بن صالح عن بَحِيرِ بن سعد ... به.

أخرجه النسائي (٣٥٧/١) .. وأحمد (١٥١/٤ و ١٥٨). ورواه النسائي (٢٤٥/١) عن محمد بن سُمَيْعٍ: حدثنا زيد بن واقد عن كثير ابن مُرَّةَ ... به. وهذا سند حسن". اهـ

وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٩٣١) من حديث عن معاوية بن صالح عن بحير بن سعد به، وقال: "هذا حديث حسن".

"قلت: لكنه ورد موصولاً، فأخرجه الحاكم (١/٥٥٥)[١] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير زيد بن أرطاة وهو ثقة كما في "التقريب".

ثم أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح: حدثني معاوية بن صالح به، إلا أنه ذكر (عقبة بن عامر) بدل (أبي ذرّ)، ثم قال البيهقي: "ويحتمل أن يكون جُبير بن نُفير رواه عنهما جميعاً، ورواه غيره عن أحمد بن حنبل دون ذِكر أبي ذرّ ﷺ في إسناده".

قلت: أخرجه كذلك مرسلاً في كتاب "الزهد"[٢] لأحمد كما في الجامع الصغير، لكن سلمة بن شبيب الذي رواه عنه موصولا ثقة احتجّ به مسلم فزيادته مقبولة. ويقوّي الحديث أنّ له شاهداً من حديث أبي أمامة مرفوعاً بسند ضعيف قد خرجته في "المشكاة" (١٣٣٢).

ثم تنبّهت الى ثلاثة أمور:

الأوّل: أنّ العلاء بن الحارث – مع كونه ثقة – كان قد اختلط كما قال الحافظ في التقريب

الثاني: أنّ في إسناد الشّاهد المذكور ليث بن أبي سليم قال الحافظ:

"صدوق اختلط أخيراً (وفي نسخة: جداً) ولم يتميز حديثه فترك".

الثالث: أنهما مع اختلاطهما فقد اختلفا في إسناده؛ فالأول جعله من مسند أبي ذرّ، والآخر جعله من مسند أبي أمامة وهما من طبقة واحدة، **فلم تطمئن النفس لحديثهما** مع قول الإمام البخاري فيه: (لا يصحّ ...) **ولهذا فقد نقلت الحديث إلى الكتاب الآخر** (١٩٥٧)[٣] فأسأله تعالى أن يغفر لي ذنبي خطئي وعمدي وكلّ ذلك عندي إنه هو البَرُّ الكريم التواب الرحيم".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٤٣-١٤٤/٢٠٥٨).

(٢) تحت رقم (١٩١) من طريق ابنه عبد الله بن أحمد عنه به مرسلاً، وهو في "السّنّة" (١٩٦٠) للخلال من طريق حرب عن أحمد به مرسلاً أيضاً.

(٣) يعني: "الضعيفة" (٤/٤٢٦-٤٢٧)، وقال هناك في آخر التخريج بعد أن خرّجه من طريق عبد الله بن صالح الموصولة عن عقبة بن عامر، وضعّفها وتعقّب تصحيح الحاكم أيضاً: "ثم رأيت الحاكم قد أخرجه في مكان آخر (١/٥٥٥) وعنه البيهقي في "الأسماء" (ص ٢٣٦) من طريق سلمة بن شبيب: حدثني أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي بإسناده المتقدم عن جبير بن نفير، فزاد: عن أبي ذرّ الغفاري مرفوعا به. وقال "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! قلت: وهذا إن صحّ السّند إلى سلمة بن شبيب علته العلاء بن الحارث فقط. والله أعلم.

٦٢٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٧٨٥-٧٨٧) عند حديث يرويه أبو إسحاق – إبراهيم الهجري – عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**إنّ هذا القرآنَ مَأْدُبةُ اللهِ؛ فاقْبَلُوا مِنْ مَأْدُبَتِهِ ما استطعتم. إنّ هذا القرآنَ حَبْلُ اللهِ، والنُّورُ المُبِينُ، والشِّفاءُ النّافِعُ ..**):

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" .. والحاكم (١/٥٥٥)[١]، والبيهقي في "الشُّعب" (٢/٣٢٤) – والسّياق له – .. أخرجوه من طرق عن أبي إسحاق .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه بصالح بن عمر". **كذا وقع في** "المستدرك" المطبوع، وفي نقل المنذري عنه في "الترغيب" (٢/٢١٠/٢٥): "تفرّد به صالح بن عمر عنه، وهو صحيح".

وكان يمكن القول أنه رواية بالمعنى؛ ولكني وجدتُ ابن الملقّن قد نقله كذلك في كتابه "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على المستدرك" (١/٤٧٠)[٢]؛ **فغَلَبَ على الظّنِّ أنه الصّواب، وأنّ ما في (المطبوعة) مِنْ تحريف النُّسّاخ.** والله أعلم.

ثم إنّ هذا التفرّد المُدَّعى هو بالنسبة لما وقع للحاكم، وإلا؛ فقد تابعه غير ما واحد – كما أشرتُ إلى ذلك بقولي: "من طرق" –، وقد تعقّبه الذهبي في "تلخيصه" بقوله:

"قلت: صالح ثقة، خرّج له (م)، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف".

قلت: وبه أعلّه جمعٌ ..

وقد أعلّه البيهقي بعلة أخرى؛ وهي: الوقف، فقال عقبه: "ورواه جعفر بن عون، وإبراهيم بن طهمان موقوفاً على عبد الله بن مسعود".

هذا وقد كنت غفلت عن هذه العلة فأوردت الحديث في "الصحيحة" (٩٦١) وخرجته هناك بنحوهما هنا دون أن أتنبه لها، فمن وقف على ذلك فليضرب عليه. "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أوأخطأنا".

قلت: وانظر ما سيأتي تحت رقم (٩٧٨) من هذا البحث.

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٤٤/٢٠٥٩).

(٢) قلت: وهو كذلك في "تلخيص الذهبي"، ونقله كذلك البوصيري في "إتحاف الخيرة" (٦/٣٢٩).

ووقع في "إتحاف المهرة" لابن حجر (١٠/٤٢٨): "وقال -يعني: الحاكم-: صحيح الإسناد، ولم يحتجّا بصالح بن عمر". واعتمده محقّقوا طبعات: دار المنهاج، ودار التأصيل، ودار الميمان.

وقد وصله الدارمي في "سننه" (٤٣١/٢) عن جعفر بن عون، وتابعه ابن عيينة عند عبد الرزاق في "المصنف" (٦٠١٧/٣٧٥/٣)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨٦٤٦/١٣٩/٩) عن إبراهيم الهجري به موقوفاً. **فهو الصواب**[١].

فالعجب من المنذري كيف حكى تصحيح الحاكم للحديث وأقرّه ..

لكن الشّطر الأخير من الحديث قد توبع الهجري في رفعه، كما توبع عليه أبو الأحوص أيضاً؛ كما هو مبين في "الصحيحة" (٣٣٢٧)".

٦٢٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٢/٢-٢٤٣) عند حديث يرويه محمد بن إبراهيم بن كثير الصّوري عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ قَرَأَ عشْرَ آياتٍ في ليلةٍ؛ لم يُكْتَبْ مِنَ الغافِلِينَ**) بعد أن خرّجه من حديث عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وقوّاهما:

"رواه الحاكم (٥٥٥/١)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: **هو كما قالا**[٣]، **إنْ صحّ السّندُ به إلى ابن إسماعيل، وكان هو موسى لا مؤمّل، وفي كلٍّ مِنَ الأمرين نظرٌ!**

أما الأوّل؛ فإنّ مدار السّندِ – كما رأيتَ – على محمد بن إبراهيم بن كثير الصّوري، وقد أورده الذهبي في "الميزان" وكنّاه أبا الحسن، وقال: "روى عن الفريابي ومؤمل بن إسماعيل، روى عن روّاد بن الجرّاح خبراً باطلاً أو منكراً في ذِكْرِ المهدي، وكان غالياً في التّشيع".

---

(١) وتابعهم أيضاً أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنّاط عن إبراهيم الهجري به موقوفاً عند سعيد بن منصور في "سننه" (٤٣/١).

وقال ابن كثير في "فضائل القرآن" (ص ٤٧-٤٨): "غريب من هذا الوجه .. وإنما هو من كلام ابن مسعود".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٠٥٩/١٤٤/٣).

(٣) قلت: وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٣/٤-١٠٥): "ومسلم بن الحجّاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت.

فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشواهد أحاديث معدودة ..".

وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ.

وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"، وترجم له ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/٣٨١/١٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، **فهو في عداد المجهولين إنْ لم يكن من المجروحين! وأما الآخر**؛ فلا تطمئن النفس إلى أنّ ابن إسماعيل هو موسى وذلك لأمرين:

أوّلاً: أنّ كتاب الحاكم فيه كثير من التصحيفات في رجال كتابه كما هو معروف عند الخبيرين به، فخلافه مرجوح عند التعارض، كما هو الواقع هنا، ففي رواية ابن السني أنه مؤمل بن إسماعيل، لا موسى بن إسماعيل[١].

ثانياً: أنهم لم يذكروا في شيوخ الصّوري هذا موسى بن إسماعيل بل مؤمل بن إسماعيل، كما رأيت في كلام الذهبي ومثله في "لسان العسقلاني".

ومما سبق يتبيّن أنّ السّندَ ليس على شرط مسلم؛ لأنّ مؤمل بن إسماعيل ليس من رجاله ولا هو صحيح؛ لأنّ مؤملاً سيء الحفظ كما في "التقريب"، وأيضاً فقد عرفتَ حال الصّوري".

٦٢٧ – قال الألباني في "تخريج شرح العقيدة الطّحاوية" (ص١٢٣) عند حديث يرويه بشير بن مهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً «**يَجِيءُ يوْمَ القِيامةِ القُرآنُ كالرَّجُلِ [الشّاحِبْ][٢]، فيقولُ لِصاحِبِهِ: أنا الّذي أَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وأَظْمَأْتُ نَهارَكَ**»:

"رواه الدارمي (٢/٤٥٠-٤٥١)، وابن ماجه (٣٧٨١) .. والحاكم (١/٢٥٦)[٣] من حديث بريدة بن الحصيب مرفوعاً .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، وبَيَّضَ له الذهبيُّ. وقال البوصيري في "الزوائد": "إسناده صحيح".

قلت: **لا؛ فإنّ فيه بشير بن المهاجر – وهو صدوق ليّن الحديث** –، كما قال الحافظ في "التقريب"، فمثله يحتمل حديث التّحسين، **أما التّصحيح فهو بعيد**"[٤].

---

(١) قال محقّقوا طبعة دار المنهاج في هذا الموضع من الإسناد: "في النُّسخ الخطّية كلّها (موسى)، والمُثْبَتْ [يعني: (مؤمّل)] من "الإتحاف"، ومن "شعب الإيمان" للبيهقي (٣/٤٩٢) حيث رواه عن المصنِّف بسنده ومتنه سواء".

(٢) قال محقّقوا طبعة دار المنهاج في هذا الموضع من الإسناد: "في النُّسخ الخطّية كلّها (الشّاب)، والمُثْبَتْ [يعني: (الشّاحِب)] من "التلخيص" و"الإتحاف"، وهو الموافق لِما في مصادر التّخريج.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/١٤٦/٢٠٦٢).

(٤) وخرّج العقيلي في «الضعفاء» (١/٤٠٩) حديثه هذا ضمن مناكيره، وقال: "لا يصحّ في هذا الباب، عن النبي ﷺ حديث، أسانيدها كلها متقاربة".

٦٢٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٨٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن بُديل عن أبيه عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً **(إنّ للهِ أَهْلِينَ مِنَ النّاسِ)**. قالوا: مَن هم يا رسول الله؟ قال: **(أَهْلُ القُرآنِ هم أَهْلُ اللهِ وخاصَّتُهُ)**:

"أخرجه ابن ماجه (٢١٥) .. والحاكم (١/٥٥٦)[١] ..

وقال الحاكم: "قد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجهٍ عن أنس، هذا أَمْثَلُها".

وكذا قال الذهبي، **ولم يُفْصِحا عن حال هذا الإسناد. وهو في نقدي جيّد**[٢]؛ فإنّ بديل ابن ميسرة ثقة من رجال مسلم. وابنه عبد الرحمن، قال ابن معين وأبو داود والنسائي: "ليس به بأس". وقال الطيالسي: " ثقة صدوق". وذكره ابن حبان في "الثقات".

ولم يضعّفه أحد غير ابن معين في رواية، وهو جرح غير مفسّر فلا يقبل، لاسيما مع مخالفته لروايته الأولى الموافقة لقول الأئمة الآخرين".

٦٢٩ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/٣٢٠) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ: أنّ النبيّ ﷺ نادَى أُبَيَّ بنَ كعبٍ وهو قائمٌ يُصَلّي فلم يُجِبْهُ، فقال: «**ما مَنَعَكَ أنْ تُجِيبَني يا أُبَيُّ**» فقال: كنتُ أصلّي، فقال: «أَلَمْ يَقُلِ اللهُ تبارك وتعالى: {**استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم**} ..»

بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة عن أبيّ بن كعب:

"**أخرجه الحاكم** (١/٥٥٨)[٣] من طريق محمد بن إسحاق ..

قلت: وقد ذكر له الشيخ في "الصحيحة" (٢٨٢٩) شاهداً من حديث أبي هريرة ﷺ، يرويه يزيد بن هارون ويحيى بن عبد الحميد الحماني عن شريك عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا به. وأعلّه الشيخ بضعف شريك القاضي. ثم قال: "لكن الحديث حسن أو صحيح، لأنّ له شاهدا من حديث بريدة بن الحصيب مرفوعاً بتمامه. أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠/٤٩٢ – ٤٩٣) وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب"، وغيره ممن كنت ذكرتهم في تخريجي إياه قديما في "تخريج الطحاوية" (ص ١٢٦ – الطبعة الرابعة) وبينت أن فيه بشير بن المهاجر، وهو صدوق ليّن الحديث كما في "التقريب"، وقلت: "فمثله يحتمل حديثه التحسين، أما التصحيح – كما فعل الحاكم – فهو بعيد".

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٤٧-١٤٨/٢٠٦٥).

(٢) وحسّن إسناده الحافظ العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (١/٢٢٢)، والشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند" (١٢٢٩٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/١٥٠-١٥١/٢٠٧٠).

وإسناده حسن، لولا عنعنة ابن إسحاق. قال الحافظ: وهو مما يُقَوِّي ما رجّحه الترمذي".

قلت: **والغريب أنّ الحاكم ساقه شاهِداً في سماع أبي هريرة هذا الحديث من أبيّ بن كعب! وإنما هو شاهد في سماعه إيّاه منه ﷺ**"[1].

٦٣٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٤٨٥-٤٨٦) عند حديث يرويه عليُّ بن عبد الحميد المِعْنِيُّ عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**أَلَا أُخْبِرُكَ بأفضلِ القرآنِ؟**). قال: فَتَلا عليه: (**الحمدُ لله ربِّ العالمين**):

"أخرجه الحاكم (١/٥٦٠)[2] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي.

وأقول: **المعنيُّ هذا لم يخرّج له مسلم شيئاً**، ولكنه ثقة، فالحديث صحيح فقط[3]، وله شواهد تجدها في أوّل "تفسير بن كثير"".

أخبارٌ في فضلِ سُورةِ البقرة

– قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٥٢٤-٥٢٥) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن حكيم بن جُبير:

٦٣١ – من طريق زائدة عن حكيم بن جُبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ لكلِّ شيءٍ سَناماً، وإنّ سَنامَ القرآنِ سورةُ البقرةِ**):

---

(١) وللحديث طرق وشواهد، انظرها في تتمة تخريج الشيخ.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/١٥٤/٢٠٧٥).

(٣) وأعلّه أبو حاتم الرازي بالإرسال؛ قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣/١٩٣): "وسألت أبي عن حديث؛ رواه علي بن عبد الحميد المعني عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس .. قال أبي: وقد رواه داود بن عمرو الضّبي عن محمد بن الحسن عن سليمان بن المغيرة مثل روايته عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ. قال أبي: هذا خطأ عندي؛ لأنّ سعيد بن سليمان حدثنا عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن الحسن: أنّ رسول الله ﷺ، وهو أشبه".

قلت: ولعلّ إعلال أبي حاتم راجعٌ إلى أمرين، **أحدهما**: أنّ سعيد بن سليمان أحفظ هؤلاء الثلاثة الذين رووا هذا الحديث عن سليمان بن المغيرة، وهم: علي بن عبد الحميد، ومحمد بن الحسن، وسعيد بن سليمان ..

وثانيهما: أنّ رواية ثابت عن أنس جادّة معهودة تسبق إليها الأذهان والألسن، فمن خالفها فهو أحرى بالضبط والإتقان. والله أعلم. لكن الحديث له شواهد كما ذكر الشيخ.

٦٣٢ – ومن طريق سفيان عن حكيم بن جُبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً مثله وفيه زيادة (**سُورةُ البقرةِ فِيها آيةٌ سَيِّدُ آيِ القُرآنِ، لا تُقْرَأُ في بَيْتٍ وفيهِ شيطانٌ إلّا خَرَجَ مِنْهُ؛ آيَةُ الكُرْسِيِّ**):

"أخرجه الترمذي (رقم ٢٨٨١) .. والحاكم (١/٥٦٠)[١] .. وضعّفه الترمذي بقوله:

"لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلّم شعبة في حكيم وضعّفه".

وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد، والشيخان لم يخرّجا عن حكيم لِوَهَنٍ في رواياته، وإنما تركاه لغلوّهِ في التشيع".

فأقول: **ليس كما قال وإن وافقه الذهبي** في "تلخيصه"[٢]؛ **فإنّ أقوال الأئمة فيه، إنما تدلّ على أنهم تركوه لسوء حفظه، وليس لفساد مذهبه،** فقال أحمد: "ضعيف الحديث، مضطرب الحديث". وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات". وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث". ولذا قال الذهبي في "الكاشف": "ضعفّوه، وقال الدارقطني: متروك". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف رُمِي بالتشيع".

وبالجملة فالحديث ضعيف، غير أنّ طرفه الأوّل قد وُجِد ما يشهد له من حديث عبد الله بن مسعود، وهو مخرّج في "الصحيحة" برقم (٥٨٨)"[٣].

– قال الألباني في "الصحيحة" (٢/١٣٥) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن عبد الرحمن بن عبد الله الدَّشْتَكِيِّ موقوفاً ومرفوعاً:

٦٣٣ – من طريق حامد بن أبي حامد المقرئ عن عبد الرحمن بن عبد الله الدَّشْتَكِيِّ عن عمرو بن أبي قيس عن عاصم بن أبي النّجود عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: (إنّ لكلِّ شيءٍ سَناماً، وسَنامُ القرآنِ سورةُ البقرة. وإنّ الشّيطانَ إذا سَمِعَ سُورةَ البقرةِ تُقْرَأُ خَرَجَ مِنَ البَيْتِ الّذي تُقْرَأُ فيهِ سُورةُ البقرةِ):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٥٥-١٥٦/٢٠٧٧، و٢٠٧٨).

(٢) قال الحافظ ابن الملقّن في "مختصر تلخيص الذهبي" (٢/٧٤٨): "قال [يعني: الحاكم]: صحيح، ولم يعقّبه الذهبي بشيء، وفيه حكيم بن جبير، وهو متروك".

(٣) وهو الحديث الذي بعد هذا.

٦٣٤ – ومن طريق أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدَّشْتَكِيّ عن أبيه عن عمرو بن أبي قيس عن عاصم بن أبي النّجود عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ:
"أخرجه الحاكم (٥٦١/١)[١] .. **وقال:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.
قلت: **وهو عندي حسن**؛ لأنّ في عاصم هذا بعض الضّعفِ مِن قِبَلِ حفظه[٢].
ولنصفه الآخر طريق أخرى عنده عن عاصم به نحوه. والنصف الأوّل أخرجه الدارمي (٤٤٧/٢) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم به موقوفاً على ابن مسعود ..
قلت: وإسناده حسن. وللحديث شاهد من حديث سهل بن سعد مرفوعاً نحوه، وآخر من حديث أبي هريرة نحوه وهما مُخَرَّجان في الكتاب الآخر (١٣٤٨ و ١٣٤٩) ..".
٦٣٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٥/٥) عند حديث يرويه عمرو بن أبي عمرو [مولى المطّلب] عن حبيب بن هند الأسلمي عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ فهو حَبْرٌ**):
"أخرجه أحمد (٧٣/٦ و ٨٢) .. والحاكم (٥٦٤/١)[٣] ..
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.
وأقول: حبيب بن هند، قال ابن أبي حاتم (١١٠/٢/١): "روى عنه عبد الله بن أبي بكر، وعمرو بن عمرو، وابن حرملة". **ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً**. وكذلك صنع البخاري (٣٢٧/٢/١)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤١/٤ و١٧٧/٦)[٤]، **فالحديث حسن أو قريب منه**[٥]. والله أعلم.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٠٧٩/١٥٦/٣ و٢٠٨٠).
(٢) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بنى أسد، ثبتٌ في القراءة، **وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم**. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شئ. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة. قلت: **هو حسن الحديث**. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة.
قلت: خرّج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفراداً". اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".
(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٠٩١/١٦٢/٣).
(٤) وقال: "روى عنه عبد الله بن أبي بكر **وأهل المدينة**".
(٥) وحسّن إسناده الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "مسند أحمد" (٥٠١/٤٠).

(تنبيه): (حبر) بفتح المهملة وكسرها، أي عالم. كذا وقع في المصادر المذكورة، سوى "المشكل" و "المستدرك"[1]، فوقع فيهما بلفظ (خيرٌ) بالخاء المعجمة، وكذلك وقع في "الجامع الصغير" معزواً للحاكم والبيهقي في "الشُّعب" وعليه شرح المناوي. والله أعلم".

ذِكْرُ فضائِلِ سُوَرٍ وآيٍ مُتَفَرِّقةٍ

٦٣٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٣٩/٥) عند حديث يرويه أبو قلابة عبد الملك ابن محمد عن يحيى بن كثير عن شعبة عن أبي هاشم عن قيس بن عُباد عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**مَنْ قَرَأَ (سورةَ الكهف) كما أُنزِلت، كانت له نوراً يومَ القيامة، مِنْ مَقامِهِ إلى مَكّةَ، ومَن قرأ عشرَ آياتٍ من آخرِها، ثم خرَجَ الدَّجّال لم يُسَلَّطْ عليه، ومَنْ توضّأ ثمّ قال: سبحانكَ اللهمّ وبِحمدكَ، لا إله إلا أنتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك، كُتِبَ في رَقٍّ، ثمّ طُبِعَ بطابعٍ، فَلَمْ يُكْسَرْ إلى يومِ القيامةِ**):

"أخرجه النسائي في "اليوم والليلة" (رقم ٨١)، والحاكم (٥٦٤/١)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (١٥٥/١) بعد أنْ ساق الحديث من "فضائل القرآن" لأبي عبيد من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو به: "**وهذا أيضا غريب، وحبيب بن هند بن أسماء بن هند بن حارثة الأسلمي، روى عنه عمرو بن أبي عمرو وعبد الله بن أبي بكرة، وذكره أبو حاتم الرازي ولم يذكر فيه جرحاً**، فالله أعلم. وقد رواه الإمام أحمد عن سليمان بن داود، وحسين، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به.

ورواه –أيضا– عن أبي سعيد عن سليمان بن بلال عن حبيب بن هند عن عروة عن عائشة ..

قال أحمد: وحدثنا حسين حدثنا ابن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله.

قال عبد الله بن أحمد: وهذا أرى فيه: (عن أبيه عن الأعرج)، ولكن كذا كان في الكتاب بِلا (أبي)، أغفله أبي، أو كذا هو مرسل". اهـ

قلت: حديث أبي هريرة الذي خرّجه أحمد بعد حديث عائشة مباشرة، وساقه ابن كثير هنا – على انقطاعه – يعتبرُ شاهداً لا بأس به لحديث عائشة رضي الله عنهما. والله أعلم.

(١) في بعض النّسخ الخطّية، ووقع في بعضها (حَبْرٌ)، واعتمدها محقّقوا طبعة دار المنهاج.

وقد خرّج إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨٠٤) هذا الحديث بلفظ (حَبْرٌ)، ونقل عن النّضر بن شميل قوله: "لا يكون (الخير) إنما هو (الحبر)".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٠٩٣/١٦٤/٣).

وأقول: **بل هو على شرط الشيخين**؛ فإنّ رجاله كلهم ثقات مِن رجالهما"[1].

- وانظر: "الصحيحة" (٦/٣١٢).

٦٣٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٥٠-١٥١) عند حديث يرويه عبد الله بن المبارك عن سليمان التّيمي عن أبي عثمان – وليس بالنهدي – عن أبيه عن معقل بن يسار ﷺ مرفوعاً (**سُورةُ {يس} اقْرَءُوها عِنْد مَوْتاكُمْ**):

"أخرجه أبو داود (٣١٢١) .. وابن ماجه (١٤٤٨)، والحاكم (١/٥٦٥)[2] ..

وقال الحاكم: "أَوْقَفَهُ يحيى بن سعيد وغيره عن سليمان التّيمي، والقول فيه قول ابن المبارك، إِذِ الزِّيادةُ مِنَ الثِّقة مقبولة". ووافقه الذهبي.

قلت: هو كما قالا: أنّ القول فيه قول ابن المبارك، **ولكن للحديث علّة أخرى قادحة** أَفْصَحَ عنها الذهبي نفسه في "الميزان" فقال في ترجمة أبي عثمان هذا: "عن أبيه عن أنس، **لا يعرف**، قال ابن المديني: لم يرو عنه غير سليمان التّيمي. قلت: أما النهدي فثقة إمام".

قلت: وتمام كلام ابن المديني: "**هو مجهول**". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٢/٣٢٦) على قاعدته في تعديل المجهولين!

ثم إنّ في الحديث علة أخرى وهي الاضطراب؛ فبعض الرواة يقول: "عن أبي عثمان عن أبيه عن معقل"، وبعضهم: "عن أبي عثمان عن معقل" لا يقول: "عن أبيه"، **وأبوه غير معروف أيضا! فهذه ثلاث علل**:

١ – جهالة أبي عثمان.

---

(١) نعم رجاله رجال الشيخين لكنه ليس على شرطهما؛ وذلك لأنّ الشيخين لم يخرّجا لشعبة عن أبي هاشم في الأصول شيئاً، ولا لقيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري شيئاً.

ثم إنّ الحديثَ مداره على أبي هاشم الرّمّاني، وقد اختُلِف عليه كما أشار إلى ذلك الحاكم؛ فرواه عنه سفيان الثوري وشعبة وهشيم بن بشير في الرّاجح عنهم موقوفاً على أبي سعيد. وقد رجّح الشيخ الألباني هذا الوجه في "الإرواء" (٣/٩٤) وقال: "ثم هو وإن كان موقوفاً، فله حكم المرفوع; لأنه مما لا يقال بالرأي كما هو ظاهر". ورجّحه في "الصحيحة" وقال: (٦/٣١٣): "وخلاصة القول: إنّ الحديث صحيح، لأنه وإن كان الأرجح سنداً الوقف، فلا يخفى أنّ مثله لا يقال بالرأي، فله حكم الرفع. والله أعلم".

قلت: وهناك اختلاف آخر على أبي هاشم، وهو الاختلاف في متنه؛ فرواه عنه هشيم موقوفاً بذكر لفظة (الجمعة)، ورواه عنه سفيان الثوري وشعبة موقوفاً وليس فيه ذكر (الجمعة).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/١٦٥/٢٠٩٥).

٢ – جهالة أبيه.

٣ – الاضطراب.

وقد أعلّه بذلك ابن القطّان كما في "التلخيص" (١٥٣)[١] وقال: "ونقل أبو بكر بن العربي عن الدارقطني أنه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن، ولا يصحّ في الباب حديث"[٢].

٦٣٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/١٤٤-١٤٥) عند حديث يرويه شعبة عن قتادة عن عباس الجُشَمِي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**سُورةٌ مِنَ القُرْآنِ ثلاثُونَ آيةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حتّى غُفِرَ له، وهي {تبارك الّذِي بِيَدِهِ المُلْكُ}**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير عباس الجُشَمِي، فلم يوثّقه غير ابن حبان[٣]؛ لكن حَسَّن وصَحَّح له مَنْ يأتي ذِكْرُه.

والحديث أخرجه الترمذي (١٢/٤٦)، وابن ماجه (٣٧٨٦) .. والحاكم (١/٥٦٥)[٤] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! ..

قلت: **وهو حسن كما قال الترمذي**؛ فإنّ له شاهداً من حديث أنس بن مالك ... نحوه.

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (حص ٩٩)[٥] .. ورجاله ثقات رجال "الصحيح"؛ غير شيخ الطبراني سليمان بن داود بن يحيى الطبيب البصري؛ فلم أعرفه![٦]

غير أنّ في كلام الطبراني – عقبه– ما يشير إلى أنه لم يتفرّد به. والله أعلم".

– وانظر: حاشية "هداية الرواة" (٢/٣٨٠).

– قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٦٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن عبد الرحمن بن عبد الله الدَّشْتَكِيّ موقوفاً ومرفوعاً:

---

(١) انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٥/٤٩).

(٢) وقد ألّف الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف رحمه الله مصنَّفاً في هذا الحديث بعنوان: "قلب القرآن يس، وجملة مما روي في فضلها"، فانظره.

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/١٦٥-١٦٦/٢٠٩٦).

(٥) وفي "الأوسط" (٣٦٥٤) أيضاً، وقال الحافظ في "التلخيص الحبير" (٢/٦٦٤): "إسناده صحيح".

(٦) روى له الطبراني حديثًا واحداً فقط في "المعجمين"، وهذا يدلّ على أنه ليس من شيوخه المشهورين.

٦٣٩ – من طريق حامد بن محمود بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله الدّشتكي عن عمرو بن أبي قيس عن عاصم بن أبي النّجود عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً (**إنّ أَصْفَرَ البُيوتِ بَيْتٌ ليس فيه مِنْ كِتابِ اللهِ شيْءٌ، فاقْرَؤوا القرآنَ؛ فإنّكم تُجْزَوْنَ عليه بكلِّ حرفٍ عشرَ حسناتٍ، أَما إنِّي لا أقولُ: (الم)، ولكني أقول: ألف، ولام، وميم**).

٦٤٠ – ومن طريق أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدّشتكي عن أبيه به مرفوعاً، بعد أنْ خرّجه الشيخ من طريق عطاء بن السّائب عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً:

"وله متابع آخر أخرجه الحاكم (٥٦٦/١)[١] عن عاصم بن أبي النّجود عن أبي الأحوص به نحو حديث عطاء مُختصَراً موقوفاً ومرفوعاً، **وقال**: "صحيح الإسناد"، وأقرّه الذهبي. **وإنما هو حسن فقط**"[٢].

٦٤١ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٤٣٨/٢) عند حديث يرويه أبو أسامة عن سفيان الثوري عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفَير عن أبيه عن عقبة ابن عامر ﷺ: أنه سألَ رسولَ الله ﷺ عن المعَوِّذَتينِ؟ «**فأَمَّنا بهما رسول الله ﷺ في صلاةِ الفَجْرِ**»:

"أخرجه النسائي ... والحاكم (٢٤٠/١ و ٥٦٧)، وعنه البيهقي. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم فقط**"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٦٨/٣-٢١٠٢/١٦٩ و٢١٠٣).

(٢) اقتصر الشيخ على تحسينه لأجل حال عاصم بن أبي النّجود؛ فقد قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، **وهو في الحديث دون الثّبت صدوق يهم .. هو حسن الحديث** .."اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

قلت: لكن سبق التنبيه – غير مرّة – في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. وانظر ماسبق قريباً تحت رقم (٦٢٠) من هذا البحث.

وقد توسّع الدكتور سعد الحميد جداً في تخريج طرق هذا الحديث عن ابن مسعود في تحقيقه لكتاب "سنن سعيد بن منصور" (١٧/١-٣٢)، فانظره غير مأمور.

(٣) وذلك؛ لأنّ البخاري لم يخرّج لمعاوية بن صالح، ولا لعبد الرحمن بن جبير، ولا لأبيه.

٦٤٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٥١١-٥١٢) عند حديث يرويه دُحيم عن الوليد بن مسلم حدثني أبو عمرو الأوزاعي حدثني إسماعيل ابن عبيد الله بن أبي المهاجر عن فَضالة بن عُبيد ﷺ مرفوعاً (**لَلّهُ أَشَدُّ أَذَناً إلى الرَّجُلِ الحَسَنِ الصَّوْتِ بالقرآنِ، مِنْ صاحِبِ القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِهِ**):

"رواه ابن ماجه (١٣٤٠) .. والحاكم (١/٥٧١)[١]، وأحمد (٦/١٩-٢٠) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل هو منقطع".

قلت: **وإنما قال الحاكم ما قال؛ لأنه ليس في إسناده ميسرة مولى فضالة، وهو رواية لأحمد**[٢]. **وكأنّ ذلك مِنْ عَمَلِ الوليد بن مسلم**؛ فإنه كان يدلّس تدليس التسوية، فيظهر أنه كان أحياناً يدلّس ميسرة هذا، وأحياناً يظهره ويثبته وهو علة الحديث؛ فإنه لا يعرف كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله: "ما حدّث عنه سوى إسماعيل بن عبيد الله".

ولم يوثقه أحدٌ غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجهولين، ولذلك لم يتابعه الحافظ في توثيقه فإنه قال في ترجمته من "التقريب": "**مقبول**""[٣].

قلت: قال أبو زرعة الدمشقي: "ليس هذا من حديث معاوية عن عبد الرحمن بن جبير، إنما روى هذا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن القاسم عن عقبة. قال أبو زرعة: **وهاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعاً أصل بالشّام، عن جبير بن نفير عن عقبة، وعن القاسم عن عقبة**". «تاريخه» (١٣١٠).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عقبة بن عامر، قال: سألت النبي ﷺ عن المعوذتين. فقيل لأبي: إنّ أبا زرعة، قال: هذا خطأ. قال أبي: **الذي عندي أنه ليس بخطأ**، وكنت أرى قبل ذلك أنه خطأ، إنما هو معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن معاوية عن النبي ﷺ. قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة". «علل الحديث» (١٦٦٧).

وقد سبق الحديث تحت رقم (١٨٠) من هذا البحث المتواضع.

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٧٨-١٧٩/٢١٢٢).

(٢) وكذا البخاري في "التاريخ" (٧/١٢٤)، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ١٦١) .. وغيرهم من طرق عن الأوزاعي به بإسقاط ميسرة.

(٣) وقال الذهبي في "الكاشف": "**نَكِرة**".

وفي تصحيح الحاكم الحديثَ على شرط الشيخين نظرٌ؛ وذلك لأنّ مسلماً لم يخرّج لدُحيم، ولم يخرّج الشيخان للأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر شيئاً، ولا لهذا عن فَضالة بن عُبيد شيئاً.

قلت: ويغني عنه حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٠٢٣)، ومسلم (٧٩٢) – واللّفظ له – مرفوعًا: (**ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أذِنَ لنبيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ**).

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢/٥٧٤-٥٧٥).

٦٤٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٢٠٩) عند حديث يرويه أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السّمرقندي عن محمد بن بكر عن صدقة بن أبي عمران عن علقمة ابن مرثد عن زاذان عن البراء بن عازب ﷺ مرفوعاً «**زَيِّنُوا القُرْآنَ بأَصْواتِكُمْ؛ فإنّ الصَّوْتَ الحَسَنَ يَزِيدُ القُرْآنَ حُسْنًا**»:

"وأخرجه أيضا [الدّارمي]- ومن طريقه- الحاكم (١/٥٧٥)[١] عن زاذان أبي عمر عن البراء ابن عازب ... به مرفوعاً ..

قلت: **وإسناده صحيح على شرط مسلم. وسَكَتَ عليه الحاكم!** وذَكَرَ له متابعين آخرين عن البراء"[٢].

- وانظر: "الصحيحة"(٢/٤٠١).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٩١/٢١٥٠).

(٢) وعلّقه البخاري في "صحيحه" كتاب التوحيد بإثر الحديث (٧٥٤٣)، فقال: باب قول النبي ﷺ: (الماهر بالقرآن مع الكرام البررة. وزينوا القرآن بأصواتكم).

كِتابُ البُيوعِ

٦٤٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٦٥) عند حديث يرويه سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سُوَيد عن أبي حميد السّاعدي ﷺ مرفوعاً (**أَجْمِلوا في طَلَبِ الدّنيا؛ فإنّ كلّاً مُيَسّرٌ لِما كُتِبَ له منها**):

"أخرجه ابن ماجه (٢/٣) .. والحاكم (٢/٣)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ عبد الملك هذا لم يخرّج له البخاري شيئاً"[٢].

– وانظر: "الصحيحة" (٦/٢١٠)، "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص١٨٢/٤١٨).

٦٤٥ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص١٨٣/٤٢٠) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ؛ فإنّهُ لَمْ يكُنْ عَبْدٌ لِيَموتَ حتّى يَبْلُغَ آخِرَ رِزْقٍ هو لَهُ، فأَجْمِلُوا في الطَّلَبِ، أَخْذُ الحَلالِ وتَرْكُ الحَرامِ**»:

"أخرجه هو [الحاكم][٣] وابن حبان .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا[٤] **على ضعفٍ في سعيد بن أبي هلال لاختلاطه**"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٠٠/٢١٥٨).

(٢) والحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٣٧١٩) من طريق عبد العزيز بن محمد الدّراوردي عن ربيعة به، وقال: "هذا الحديثُ لا نعلمه يروى عن رسولِ الله ﷺ بإسنادٍ أحسنَ مِن هذا الإسناد".

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/٢٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة به وقال: "هذا حديث ثابت مشهور من حديث ربيعة، رواه عمارة بن غزية والدراوردي عنه مثله".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٠٠-٢٠١/٢١٥٩).

(٤) الظاهر أنه على شرط مسلم فقط؛ وذلك أنّ البخاري لم يخرّج لسعيد بن أبي هلال عن محمد بن المنكدر شيئاً، وأما مسلم فنعم.

(٥) حكاه السّاجي عن أحمد كما في "التقريب".

– **وقال في** "الصحيحة" (٦/٢٠٩-٢١٠) عند الحديث السّابق:

"وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، **لولا ما يُخشى من اختلاط سعيد بن أبي هلال**، إلا أنّ هذه الخشية غير واردة هنا لمجيء الحديث من طريق أخرى. فقد أخرجه ابن ماجه (٢١٤٤) والحاكم والبيهقي من طريقين عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ:

(إنّ أحدكم لن يموت حتى يستكمل رزقه، فلا تستبطئوا الرزق، واتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطّلب، خُذوا ما حَلّ ودعوا ما حَرُمَ). وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالا. فقد أَمِنّا تدليس أبي الزبير وصاحبه بتصريحهما بالتّحديث في رواية حجّاج بن محمد: أخبرنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير سمع جابر بن عبد الله به. أخرجه السِّلفي في "الطيوريات"، وعلّقه البيهقي.

ولبعضه شاهد من حديث أبي حميد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال: (أجملوا في طلب الدنيا، فإنّ كلًّا مُيسّرٌ لما كُتِب له منها)[1]...

ثم وقفت على متابع لابن أبي هلال، يرويه وهب بن جرير: حدثنا شعبة عن ابن المنكدر به. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/١٥٦ و ٧/١٥٨) عن إسحاق بن بنان: حدثنا حُبيش ابن مبشر: حدثنا وهب بن جرير به. وقال: "غريب من حديث شعبة، تفرّد به حبيش عن وهب".

قلت: وهب ثقة من رجال الشيخين. وحبيش ثقة من رجال "التهذيب".

وأما إسحاق بن بنان، فله ترجمة في "تاريخ بغداد" (٦/٣٩٠-٣٩١) وروى عن الدارقطني أنه ثقة. **فصحّ الإسناد والحمد لله**"[2].

قلت: وقد حرّرتُ الكلام في اختلاط سعيد بن أبي هلال، وبيان مراد أحمد رحمه الله بذلك تحت رقم (١٠٤) من هذا البحث، فانظره غير مأمور.

(١) وهو الحديث الذي قبل هذا في بحثنا.

(٢) والحديث حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله بطرقه في "الصحيح المسند" (رقم ٢٥٠).

٦٤٦ – قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص٢٠) عند حديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً «**إنّ أَحدَكُمْ لَنْ يَموتَ حتّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ، فلا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ** ...»:

"أخرجه [الحاكم][(١)] .. من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به .. **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وابن جريج وأبو الزبير مُدلِّسان!**"[(٢)].

٦٤٧ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٠١) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خُثَيم عن إسماعيل بن عُبيد بن رِفاعة بن رافع الزُّرَقي عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ التُّجّارَ يُبْعثُونَ يوْمَ القِيامةِ فُجّارًا إلّا مَنِ اتَّقى وبَرَّ وصَدَقَ**»:

"أخرجه الترمذي (٢٢٨/١) .. والحاكم (٦/٢)[(٣)] من طريق عبد الله بن خُثيم ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وفي كلٍّ ذلك نظرٌ عندي؛ لأنّ إسماعيل هذا قال البخاري في "التاريخ": "لم يرو عنه غير ابن خُثيم". وقال الذهبي في "الميزان": "ما علمتُ روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم"[(٤)].

قلت: **ومعنى ذلك في علم المصطلح أنه مجهول، فكيف يصحّح حديثه ؟!** لا سيما ولم يوثّقه غير ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق**!**".

– وقال في "الصحيحة" (٦٩٣/٢-٦٩٤) عند الحديث السّابق:

"وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". والحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، **مع أنه قال في ترجمة إسماعيل هذا:** "ما علمت روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم ولكن صحّح هذا الترمذي". وفي "التقريب": إنه "مقبول".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢١٦٠/٢٠١/٣).

(٢) قد أجاب الشيخ عن هذه العلّة ضمن تخريجه للحديث السّابق في بحثنا هذا، فانظره لزاماً.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢١٦٩/٢٠٦/٣).

(٤) وقال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**".

وللحديث شاهد يرتقي به إلى درجة الحسن إن شاء الله ولفظه: (**إنّ التّجار هم الفجّار. قالوا: يا رسول الله: أليس قد أحلّ الله البيع؟ قال بلى ولكنهم يحلفون فيأثمون ويحدّثون فيكذبون**). وقد مضى تخريجه برقم (٣٦٥) فراجعه"[١].

٦٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٦٣١-٦٣٢) عند حديث يرويه يونس بن عبيد عن الحسن عن عمرو بن تَغْلِب ﷺ مرفوعاً: (**إنّ مِنْ أَشْراطِ السّاعةِ أنْ يَفِيضَ المالُ، ويَكْثُرَ الجَهْلُ، وتَظْهرَ الفِتنُ، وتَفْشُوَ التِّجارةُ [ويَظْهَرَ العِلمُ]**):

"أخرجه النسائي في "سننه" (٢/٢١٢)، والحاكم في "مستدركه" (٢/٧)[٢] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين، إلا أنّ عمرو بن تغلب ليس له راوٍ غير الحسن".

كذا قال! وكأنه لم يقف على قول ابن أبي حاتم في كتابه (٣/١/٢٢٢/١٢٣٥) وتبعه ابن عبد البرّ في "الاستيعاب": "... روى عنه الحسن البصري والحكم بن الأعرج" ..

معلوم عند المتمكنين في هذا العلم أنّ الحسن البصري مدلس، **ففي ثبوت هذا الحديث توقّفٌ عن عمرو بن تغلب لعدم تصريحه بالسّماع منه**، لكن الحديث صحيح لِما يأتي مما يقوّيه .."[٣].

---

(١) وله شاهد أيضاً من حديث البراء بن عازب ﷺ مرفوعاً بلفظ (إن التجار يحشرون يوم القياة فجارا إلا من اتقى وبرّ وصدق). خرّجه الشيخ أيضاً في "الصحيحة" (١٤٥٨) فقال:

"أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢/٥٣/٢) عن أبي العباس أحمد بن سعيد الجمال، حدثنا عبد الله بن بكر السهمي، حدثنا حاتم بن أبي صغيرة عن عمرو بن دينار عن البراء بن عازب ..

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي العباس هذا، ترجمه الخطيب (٤/١٧٠) وقال: "وكان ثقة حسن الحديث. وقال ابن المنادي: كان من الثقات". ثم ساقه من طريق إسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع الأنصاري ثم الزرقي عن أبيه عن جده رفاعة .. وهذا قد أخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم وصححوه، لكن في إسماعيل هذا جهالة كما بينته في "أحاديث

البيوع"، ثم في "التعليق الرغيب" (٣/٢٩)، فلما وقفت على طريق البراء هذه بادرت إلى تخريجها تقوية الحديث. والحمد لله على توفيقه، ولذا أوردته في "صحيح الترغيب والترهيب" (١٦/١٢) بعد أن كنت بيّضت له في "المشكاة" (٢٧٩٩)، فلينقل هذا التصحيح إلى هناك".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٠٧-٢٠٨/٢١٧٢).

(٣) والحديث صحّحه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (رقم١٠٠١)، والشيخ محمد بن علي بن آدم في "ذخيرة العقبى" (٣٤/١٠٦).

قلت: وفي تصحيح الحاكم الحديثَ على شرط الشيخين نظرٌ؛ وذلك أنّ مسلماً لم يخرّج لعمرو بن تغلب شيئاً.

٦٤٩ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/٤٩٨-٤٩٩) عند حديث يرويه زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جُبير بن مطعم عن أبيه ﷺ: أنّ رجلاً أَتَى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أَيُّ البُلْدانِ شَرٌّ؟ فقال: «**لا أدْرِي**» فلمّا أَتاهُ جبْرِيلُ عليه السّلام قال: «**يا جِبْرِيلُ، أيُّ البُلْدانِ شَرٌّ؟**» ... فقال: يا محمّدُ، إنّكَ سَأَلْتَنِي أيُّ البُلْدانِ شَرٌّ، وإنِّي قلتُ: لا أَدْرِي، وإنِّي سَأَلْتُ رَبِّي فقلتُ: أيُّ البُلْدانِ شَرٌّ؟ فقال: **أَسْواقُها**»:

"قلت: هو عند الحاكم (٢/٦)[١]، وأحمد (٤/٨١) .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد. وقد رواه قيس بن الرّبيع وعمرو بن ثابت بن أبي المقدام عن عبد الله بن محمد بن عقيل". وقال الذهبي: "قلت: زهير ذو مناكير هذا منها، وابن عقيل فيه لين".

قلت: **لكن لا يَنْزِلُ حديثه عن رُتْبَةِ الحَسَنِ؛ لا سيما إذا توبع، وزهير بن محمد لم ينفرد به كما صرّح الحاكم فَبَرِئَت عهدته منه**[٢] ..

٦٥٠ – قلت: وأخرجه الحاكم أيضاً[٣] من طريق جرير عن عطاء بن السّائب عن محارب ابن دِثار عن عبد الله بن عمر قال: (جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أيُّ البِقاع خير؟ فقال: **(لا أدري)**. قال: فأيُّ البِقاع شرٌّ؟ فقال: **(لا أدري)**. فأَتاهُ جبريل فقال: **(سَلْ رَبَّكَ)** فقال جبريل: ما نسأله عن شيء. فانْتَفَضَ انْتِفاضةً كاد أنْ يَصْعَقَ منها محمد ﷺ. فلما صَعَدَ جبريل قال الله تعالى: .. **فَحَدِّثْهُ أنّ خَيْرَ البِقاعِ المساجدُ، وأنّ شَرَّ البِقاع الأسواق). وقال الحاكم:** "صحيح". ووافقه الذهبي.

وفيه ما ذكره الهيثمي في عطاء، وقد ذكره الذهبي نفسه في "الميزان" عن أحمد أنه قال:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٠٨/٢١٧٣).

(٢) ولذلك حسّن إسناده الحافظ في "الفتح" فقال في (٤/٣٣٩): "أخرجه أحمد والبزار وصحّحه الحاكم من حديث جبير بن مطعم .. **وإسناده حسن**. وأخرجه بن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر نحوه".

قلت: وزهير بن محمد هو التميمي أبو المنذر الخراساني والمناكير التي وقعت في حديثه إنما هي في رواية أهل الشّام عنه، وأما رواية أهل العراق عنه فهي مستقيمة، صرّح بذلك أحمد والبخاري وغيرهما.

وهذا الحديث رواه أبو عامر وأبو حذيفة – وهما بصريان – عن زهير بن محمد.

ومما يؤيد ذلك أنّ زهير بن محمد لم ينفرد بهذا الحديث كما قال الشيخ. انظر: "أنيس السّاري" (٣/٢٤٤٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٠٨-٢٠٩/٢١٧٤).

"من سمع منه (يعني عطاء) قديماً فهو صحيح، ومن سمع منه حَدِيثًا لم يكن بشيء".
وقد صرّح أحمد - كما في "التهذيب" أو غيره - أنّ جريرا ممن سمع عنه حديثاً. وقال ابن معين: "اختلط، وما سمع منه جرير وذَوُوهُ ليس مِنْ صحيح حديثه".
وقد جاء في حديثه هذا ألفاظ ظاهرة النّكارة مما لم يَرِد في الأحاديث الأخرى، وذلك يدلّ على اختلاطه، لكن أصل الحديث صحيح بشواهده المتقدمة"[1].

٦٥١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٥/٣) عند حديث يرويه خالدٌ الحَذّاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً «**لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلامِ والنُّهَى، ثمّ الّذين يَلُونَهُمْ، ثمّ الّذين يَلُونَهُمْ، ولا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلوبُكُمْ، وإيّاكُمْ وهَيْشاتِ الأَسْواقِ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود)، ومن "صحيح مسلم":
"وأخرجه الحاكم (٨/٢)[2]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!
فوَهِما؛ لأنّ أبا معشر هذا لم يخرّج له البخاري"[3].

٦٥٢ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٥/٥) عند حديث يرويه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شِماسة عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ مرفوعاً (**المُسْلِمُ أخو المُسْلِمِ، ولا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ إنْ باعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فيهِ عَيْبٌ أَنْ لا يُبَيِّنَهُ لَهُ**):
"أخرجه ابن ماجه (٢٢٤٦)، والحاكم (٨/٢)[4] .. **وقال الحاكم**:
"صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٢٤/٣).
وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ ابن شِماسة لم يخرّج له البخاري شيئاً[5].

---

(١) أصحّ هذه الشّواهد التي أشار إليها الشيخ وذكرها في التخريج، هو حديث أبي هريرة عند مسلم (٦٧١) مرفوعاً (**أحبُّ البِلاد إلى الله مساجِدُها، وأبغضُ البلاد إلى الله أسواقُها**).
(٢) في طبعة دار المنهاج (٢١٧٥/٢٠٩/٣).
(٣) وهو ما صرّح به الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٧٦١/٢٩٣/٢).
(٤) في طبعة دار المنهاج (٢١٧٧/٢١٠/٣).
(٥) وإسناده حسن كما قال الحافظ في "الفتح" (٣١١/٤)؛ فإنّ فيه يحيى بن أيوب -وهو الغافقي المصري- صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ في "التقريب".

ورواه عبد الله بن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب به نحوه. أخرجه أحمد (١٥٨/٤) والطبراني في "الأوسط" (١٣٨/١) وقال: "لا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد".

قلت: وكأنه خفي عليه رواية يحيى بن أيوب، وهو أوثق من ابن لهيعة.

وقد تابعهما الليث، فأخرجه مسلم (١٣٩/٤) من طريق ابن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي حبيب به بلفظ: (المؤمن أخو المؤمن، فلا يحلُّ للمؤمن أن يبتاعَ على بَيْعِ أخيه، ولا يخطبُ على خِطْبة أخيه حتى يَذَرَ)".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٤١١/٢).

٦٥٣ – قال الألباني في "الإرواء" (١٦١/٥) عند حديث يرويه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعامًا، فأَعْجَبَهُ فأَدْخَلَ يَدَهُ فيه فإذا هو بِطعامٍ مَبْلُولٍ، فقال النّبيُّ ﷺ: «**لَيْسَ مِنّا مَنْ غَشَّنا**»:

"**أخرجه مسلم** (٦٩/١)[١] .. وكذا الحاكم (٨/٢ – ٩)[٢] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه". **فَوَهِم في استدراكه على مسلم**".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٤١٢/٢).

٦٥٤ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٣٣٧/٢–٣٣٨) عند حديث يرويه أبو جعفر الرّازي عن يزيد بن أبي مالك حدّثنا أبو سِباع قال: (اشْتَرَيْتُ ناقةً مِنْ دار واثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ فلمّا خَرَجْتُ بها أَدْرَكَنِي واثلةُ .. فقال: يا عبد اللهِ اشْتَرَيْتَ؟ قلتُ: نعم، قال: بَيَّنَ لَكَ ما فِيها؟ قلتُ: وما فيها، إنّها لَسَمِينةٌ ظاهِرةُ الصِّحّةِ؟ قال: أَرَدْتَ بِها سَفَرًا أو أَرَدْتَ بها

وقد علّق البخاريّ الحديثّ في "صحيحه" [كتاب البيوع، باب إذا بيّن البيّعان ولم يكتما ونصحا] موقوفاً على عقبة بن عامر فقال: (وقال عقبة بن عامر: لا يحلّ لامرئ يبيع سلعة يعلم أنّ بها داءً إلا أخبره به). قال ابن حجر في "تغليق التعليق": "وكأنّ القطعة التي علّقها البخاري عنده أنها من قول عقبة، وأنها مدرجة في الحديث؛ لأنني وجدتها في جميع الروايات عنه هكذا موقوفة".

(١) وأخرجه أيضاً قبل حديث العلاء من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً بلفظ (**مَنْ حَمَلَ عَلَيْنا السِّلاحَ فَلَيْس مِنّا. ومَنْ غَشَّنا فَلَيْس مِنّا**).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢١١/٣/٢١٧٨).

لَحْمًا؟ قلتُ: أَرَدْتُ بها الحَجَّ. قال: **فارْتَجِعْها**. فقال صاحِبُها: ما أَرَدْتَ إلّا هذا أَصْلَحَكَ اللهُ تُفْسِدُ عَلَيَّ؟! ..) بعد أن ذكره الشيخ، وفيه (فإنّ بِخُفِّها نَقَباً) بدل (فارْتَجِعْها):

"الأصل [يعني: الترغيب والترهيب]: (فارْتَجِعْها)، **وكذا في "المستدرك"** (١٠/٢)[١]، **وهو تحريفٌ عجيبٌ، والصواب ما أثبتّهُ**، وكما في "شعب البيهقي" (٣٣٠/٥)، وكذا رواه أحمد (٤٩١/٣) والبيهقي أيضا في "السنن" (٣٢٠/٥) ..

ثم قال الشيخ تعليقاً على تصحيح الحاكم الذي نقله المنذري:

قلت: ووافقه الذهبي، **وفيه نظرٌ**[٢]، لكن يشهد له ما بعده".

٦٥٥ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٥٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عمرو بن الحُصين العُقيلي عن أَصْبَغ بن زيد الجُهني عن أبي الزّاهِرِيّة[٣] عن كثير بن مُرّة الحضرمي عن ابن عمر رضي الله عنهما «**مَنِ احْتَكَرَ طَعامًا أَرْبعِينَ لَيْلةً؛ فَقَدْ بَرِئ مِنَ اللهِ وبَرِئ اللهُ منه** ..»:

"رواه أحمد (٣٣/٢)، والحاكم (١١/٢)[٤]، وابن أبي حاتم في "العلل" (٣٩٢/١) ..

وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: "عمرو تركوه، وأصبغ فيه لين".

قلت: عمرو هو ابن الحصين العقيلي، وقد تابعه عند الجماعة يزيد بن هارون، وهو ثقة، **فبَرِئَت العُهدة مِنْ عمرو**[٥]. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: "حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه" ...

وقال الهيثمي (١٠٠/٤): "رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني في "الأوسط"، وفيه أبو بشر الأملوكي؛ ضعّفه ابن معين".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢١٨٢/٢١٣/٣).

(٢) وذلك أنّ في إسناده أبو جعفر الرازي، وهو سيّئ الحفظ كما في "التقريب"، وفيه أبو سباع، وهو مجهول كما قال الذهبي في "الميزان".

(٣) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا قال عمرو بن الحُصين، وخالفه يزيد بن هارون عن أصبغ فزاد: (عن أبي بِشر) عن أبي الزّاهرية به، كما في "مصنّف ابن أبي شيبة" (٥٧٩/١٠)، و"المسند" (٤٨١/٨) وغيرهما".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢١٩٠/٢١٧/٣).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦٢٧/٨-٦٢٨): "عمرو بن الحصين كذّبه أبو حاتم وغيره، لكن تابعه عليه يزيد بن هارون عن أصبغ. رواه أحمد في مسنده".

قلت: **فهو علّة الحديث، ولقد أَبْعَدَ النّجْعَةَ كلّ مَنْ أعَلَّ الحديث بغيره ..**".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٥٤٢/١).

- قال الألباني في "الإرواء" (١٥٩/٥) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن مسلم بن خالد الزّنجي:

٦٥٦ - من طريق يحيى بن يحى عن مسلم بن خالد الزّنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (**الخَراجُ بالضَّمانِ**).

٦٥٧ - ومن طريق مسدد عن مسلم بن خالد الزّنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (**الغَلَّةُ بالضَّمانِ**) بعد أنْ خرّجه من طريق ابن أبي ذئب عن مَخْلَد بن خُفاف عن عروة عن عائشة به:

"أخرجه أبو داود (٣٥١٠)، وابن ماجه (٢٢٤٣) .. والحاكم (١٥/٢)[١] **وقال**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ الزّنجيَ، وإن كان فقيهاً صدوقاً, فإنه كثير الأوهام كما قال الحافظ في "التقريب". والذهبي نفسه قد ترجمه في "الميزان" وساق له أحاديث مما أُنْكِر عليه ثم ختم ذلك بقوله: "فهذه الأحاديث وأمثالها تُرَدُّ بها قوّةَ الرَّجُلِ ويُضَعَّف"[٢].

٦٥٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٦٠/٢) عند حديث يرويه ابن إسحاق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لَبيد عن ابن عباس عن سلمان الفارسي رضي الله عنهم: (أنّ رجلاً من اليهود اشتراه، فقدم به المدينة، قال: فأتيتُ رسولَ الله ﷺ بهديّة فقلت: هذه صدقة،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٢٣/٣-٢٢٤/٢٢٠٢ و٢٢٠٣).

(٢) وقد قال الشيخ في آخر التخريج: "وقد تلقّاه العلماء بالقبول، كما ذكر الإمام أبو جعفر الطّحاوي".

قلت: وقال الترمذي (١٢٨٥) بعد أن خرّجه من طريق ابن أبي ذئب: "هذا حديث حسن، وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم". اهـ. وكذلك حسّنه البغوي.

وقال شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (١٩٠/٣٤) بعد أنْ حقّق الكلام في طرق هذا الحديث، وذكر من ضعّفه من الأئمة: "وخلاصة الأمر أنّ الحديث لا ينقص عن درجة الحسن، فإنّ مخلد بن خفاف وثّقه ابن حبّان، وابن وضّاح، كما سبق في ترجمته، وتابعه مسلم بن خالد الزنجيّ، وهو صدوق، كثير الأوهام، كما قال في "التقريب"، ومثله يصلح في المتابعة، والشواهد، وتابعه أيضاً عمر بن عليّ، وهو وإن كان شديد التدليس، فقد نفى التدليس عنه البخاريّ في هذا الحديث، فمتابعته أقوى مما قبله. والحاصل أنّ الحديث حسن بمجموع هذه الطرق. والله تعالى أعلم".

فقال لأصحابه: (**كلوا**)، ولم يأكل) بعد أن خرّجه من "مسند أحمد" وغيره، وفيه تصريح ابن إسحاق بالسّماع عندهم:

"قلت: وهذا إسناد حسن، وأورده الهيثمي في "المجمع" (٩/٣٣٢ - ٣٣٦) فقال:

"رواه أحمد كلّه، والطبراني في "الكبير" بنحوه، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق وقد صرّح بالسّماع".

قلت: وروى قطعة منه الحاكم (٢/١٦)[١] من هذا الوجه **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. **كذا قال!** .."[٢].

٦٥٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٤٨٦-٤٨٧) عند حديث يرويه محمد بن زُرارةَ ابن عبد الله بن خزيمة بن ثابت عن عمارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَنْ شَهِدَ له خُزَيمةُ أو شَهِدَ عليهِ، فهو حَسْبُهُ**):

"أخرجه البخاري في التاريخ (١/١/٨٦ - ٨٧) .. والحاكم (٢/١٨)[٣] ..

سكت عنه الحاكم والذهبي! وقال الهيثمي (١٠/٣٢٠): "رواه الطبراني، ورجاله كلهم ثقات". **كذا قال!** وتبعه المناوي في "الجامع الأزهر"! وقلّده الغُماريُّ فأورده في "كنزه" (٣٧٦٢)!

ومحمد بن زُرارةَ؛ لم يوثّقه غير ابن حبان (٧/٤١٤)، ولم يذكر له هو والبخاري وابن أبي حاتم[٤] راوياً غير زيد بن حباب، **فهو في عداد المجهولين**. فالإسناد ضعيف.

وله علة أخرى: وهي المخالفة في إسناده ومتنه ..".

٦٦٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٤٢) عند حديث يرويه شعبة عن زيد العَمّي عن أبي الصّدّيق النّاجي عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: (**كُنّا نَبيعُ أُمّهاتِ الأولادِ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ**) بعد أنْ خرّجه من حديث جابر، وصحّحه على شرط مسلم:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٢٧/٢٢١٠).

(٢) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ فيه ابن إسحاق، وهو صدوق يدلّس - وإن كان قد صرّح بالسّماع - إلا أنّ مسلماً إنما أخرج له في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٣٠/٢٢١٤).

(٤) ينظر: "التاريخ الكبير" (١/٨٦)، "الجرح والتعديل" (٧/٢٦٠).

"ثم روى له الحاكم[1] شاهداً من طريق شعبة عن زيد العمي ...

وقال الحاكم: "صحيح". ووافقه الذهبي!

قلت: **وزيد العَمّي ضعيف** كما جزم به الحافظ في "التقريب"، ولذلك قال في "التلخيص الحبير" (٢١٨/٤): "وإسناده ضعيف". والذهبيُّ نفسه أورده في "المغني"، وقال:

"مُقارِب الحال، قال ابن عدي: لعلّ شعبة لم يَرْوِ عن أَحَدٍ أَضْعَفَ منه"[2].

٦٦١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٥٧/٥-٢٥٩) عند حديث يرويه هلال بن العلاء ابن هلال بن عمر الرَّقّي عن أبيه العلاء بن هلال عن أبيه هلال بن عمر عن أبيه عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً (**كَفى بالمَرْءِ مِن الكذِبِ أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ، وكَفى بالمَرْءِ مِنَ الشُّحِّ أنْ يقول: آخُذُ حَقِّي، لا أتركُ منه شيئاً**):

"أخرجه الحاكم (٢٠/٢ – ٢١)[3] .. **وقال الحاكم**: "هذا إسناد صحيح؛ فإنّ آباء هلال ابن العلاء أئمة ثقات، وهلال إمام أهل الجزيرة في عصره". ووافقه الذهبي.

هكذا وقع في نسخة "تلخيص المستدرك" المطبوع في حاشية "المستدرك"، وهو ينافي ما نقله المناوي عنه؛ فإنه بعد أن نقل عن الحاكم تصحيحه للحديث أَتْبَعَهُ بقوله:

".. فَرَدَّهُ الذهبي أنّ هلال بن عمر وأباه لا يعرفان، فالصّحّة من أين؟!".

قلت: ولعل هذا الذي نقله المناوي عن الذهبي **هو الصواب**، لأنه المناسب لحال الإسناد، **فإنه مسلسل بالعلل**:

الأولى: هلال بن العلاء بن هلال؛ فإنه وإن كان صدوقاً كما قال أبو حاتم[4]، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٨/٩)، وقال النسائي: "صالح"، فقد قال في موضع آخر:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٢١٦/٢٣١/٣).

(٢) قال الحافظ ابن الملقّن في "البدر المنير" (٧٥٩/٩): "وأخرج الحاكم فِي «مستدركه» من حديث أبي سعيد الخدريّ قال: كُنّا نبيع أُمَّهات الأولاد ..». قال الحاكم: صحيح.

قلت: **فِيه نظر**؛ فإنّ في إسناده زيد العمي، وحاله معلومة بالضّعف، لا جرم رواه النسائي وقال: زيد العمى ليس بالقوي. ولَمّا ذكره العقيلي من حديثه قال: المتن يروى عن غير زيد العمي بإسناد جيد. وأشار إلى حديث جابر السّالف ..". اهـ

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٢٢٣/٢٣٤/٣).

(٤) وكذا الحافظ في "التقريب".

"ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الرّيب منه أو من أبيه".

الثانية: العلاء بن هلال بن عمر، سبق آنفاً، تردّد النسائي في لَصْقِ الرّيب في تلك الأحاديث المنكرة بينه وبين ابنه هلال، لكن الأب يبدو أنه أصلح حالاً منه، فقد وثّقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان[1]، لكن هذا عاد فذكره في "الضعفاء" أيضا (١٨٤/٢). فالله أعلم.

الثالثة: هلال بن عمر، قال ابن أبي حاتم (٧٨/٢/٤) عن أبيه: "ضعيف الحديث". وأقرّه الذهبي في "الميزان"، و"الضعفاء" ..

الرابعة: عمر بن هلال، ذكره ابن حبان في "ثقاته" (١٨٥/٧) من رواية ابنه هلال المذكور قبله. فهو مجهول.

والخلاصة: أنّ الحديث منكر ضعيف، لتفرّد هؤلاء به، لكن يظهر أنّ الآفة ممن دون الهلال ابن العلاء. والله أعلم[2]..

(تنبيه): وضعت بين يدي الحديث نقطتين .. إشارة إلى أن في أوله تتمة، ونصّها في "المستدرك": (كفى بالمرء من الكذب أن يحدّث بكل ما سمع، وكفى..).

ولما كانت هذه الفقرة منه صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ عند مسلم وغيره كما هو مخرج في "الصحيحة" (٢٠٢٥)، لذلك لم أستحسن ذكرها في الحديث ..

---

(١) رحم الله الشيخ؛ فقد وهم وسبق ذهنه إلى العلاء بن هلال بن أبي عطيّة الباهلي البصري المترجم – تمييزاً – بعد العلاء بن هلال بن عمر في "التهذيب" وفروعه، وهو متقدم على ابن عمر، وهو الذي وثّقه ابن معين ومن معه كما ذكر الشيخ. وأما العلاء بن هلال بن عمر، فهو ضعيف جداً، كما قال الشيخ نفسه في «الضعيفة» (٤٨٥/٧): "العلاء والد هلال: هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية الباهلي أبو محمد الرقي؛ قال أبو حاتم: "منكر الحديث؛ ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة"، وقال النسائي: "روى (يعني: هلال) عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من أبيه". اهـ كلام الشيخ.

قلت: وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد ويغيّر الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال".

ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٦١/٦)، "مشيخة النسائي" (١٦٣)، "المجروحين" (١٧٦/٢)، "تهذيب التهذيب" (٤١٩/٤-٤٢٠)، "تحرير التقريب" (٥٢٥٩/١٣٢/٣)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٤٧٩).

(٢) قلت: وأبو غالب صاحب أبي أمامة صدوق يخطئ كما في "التقريب".

ثم رجعت إلى "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على .. الحاكم" لابن الملقن، لعلي أجد فيه ما نقله المناوي عن الذهبي، فلم أجد، فلا أدري أَذَهَل ابن الملقن عنه، أم أن نسخته من "التلخيص" هي موافقة لما في المطبوعة من الموافقة؟ والله أعلم".

٦٦٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٧٠١-٧٠٢) عند حديث يرويه سعيد بن سفيان الأسلمي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ مع الدّائِنِ** (أي: المدِين) **حتى يَقْضِيَ دَيْنَهُ، ما لم يكن فيما يَكْرَهُهُ اللهُ**):

"أخرجه الدارمي (٢/٢٦٣)، وابن ماجه (٢/٧٥)، والحاكم (٢/٢٣)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في الزوائد: "إسناده صحيح" .. **كذا قالوا!** ورجاله رجال "الصحيح"؛ غير سعيد بن سفيان قال الذهبي في "الميزان": "لا يكاد يعرف، قوّاه ابن حبان".

قلت: يعني بذِكره إيّاه في كتابه "الثقات" (٨/٢٦٢)، وذلك مِن تساهله الذي عُرِف به، فإنه لا يُعرف إلا برواية سعيد بن سفيان هذا". وقال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**". أي عند المتابعة. ولم أقف له على متابع بهذا المتن أو السّند[٢]، وإن كان له شواهد، فهو لذلك صحيح المعنى، فانظر الحديث الآتي (١٠٢٩) بلفظ: (من أخذ ديناً ...)".

٦٦٣ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٣٠٩) عند حديث يرويه شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة (**لا أَشْتَرِي ما ليس عندي ثَمَنُهُ**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٣٨/٢٢٣٢).

(٢) بل قد خالفه القاسم بن الفضل –وهو ثقة– فرواه عن محمّد بن علي الباقر عن عائشة.

أخرجه الطيالسي (١٥٢٤)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١١١ و١١١٢)، وأحمد (٢٤٤٣٩) .. من طريق القاسم بن الفضل عن محمّد بن علي الباقر عن عائشة. قال الحافظ في "الفتح" (٥/٥٤): "رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عن عبد الله بن جعفر .. إسناده حسن، لكن اختلف فيه على محمد بن علي؛ فرواه الحاكم أيضاً من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ (ما من عبد كانت له نية في وفاء دَيْنِه إلا كان له من الله عونٌ) قالت: فأنا ألتمس ذلك العون). وساق له شاهداً من وجه آخر عن القاسم عن عائشة". اهـ

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، محمّد الباقر لم يسمع من عائشة.

قال الهيثمي في "المجمع" (٤/١٣٢-١٣٣): "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، إلا أنّ محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من عائشة". وللحديث شواهد كما ذكر الشيخ، وقد توسّع في ذكرها صاحب "أنيس السّاري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٢/١٦٦٨-١٦٧٣).

"أخرجه أبو داود (٢/٨٥)، وأحمد (١/٢٣٥) ..

وقال أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد عن شريك عن سماك عن عكرمة رفعه.

قلت: لم يذكر ابن عباس في إسناده؛ فأرسله. **وهو ضعيف موصولاً ومرسلاً؛ لأنّ مداره على شريك؛ وهو ابن عبد الله القاضي؛ وهو ضعيف لسوء حفظه**[١].

وقد أخرجه الحاكم (٢/٢٤)[٢] .. عن سعيد بن سليمان الواسطي: حدثنا شريك به موصولاً. **وقال الحاكم**: "صحيح"! ووافقه الذهبي!".

٦٦٤ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٣٦) عند حديث يرويه العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جَحْش عن محمد بن عبد الله بن جحش ﷺ قال: كان رسولُ الله ﷺ (**قاعداً حيثُ توضَعُ الجنائزُ، فرفَعْ رأسَهُ قِبَلَ السّماءِ، ثُمَّ خفضَ بصرَهُ، فوضَع يدهُ على جبْهَتِه فقال: سبحانَ الله! سبحان الله ما أَنْزَلَ مِنَ التَّشْدِيدِ!**). قال: فَعَرَفْنا وسَكَتْنا ...):

"أخرجه أحمد (٥/٢٨٩)، والحاكم (٢/٢٤)[٣] **وقال**: "صحيح الاسناد". ووافقه الذهبي في "تلخيصه" .. **وفيه أبو كثير مولى محمد بن جحش**، أورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٤٢٩ و٤٣٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك قال الهيثمي في "المجمع" (٤/١٢٧): "مستور" ولم يورده ابن حبان في "الثقات" ومع ذلك فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "ثقة"! وذكر في "التهذيب" أنه روى عنه جماعة من الثقات وأنه ولد في حياة النبي ﷺ، **فمثله حسن الحديث** إن شاء الله تعالى، لاسيما في الشّواهد"[٤].

---

(١) قال في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

قلت: وفي رواية سماك عن عكرمة اضطراب كما في "التقريب"، وهذه منها. والحديث ضعّفه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣٠١ – ٣٠٢)، وأشار البخاري في صحيحه إلى ضعفه كما قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/٥٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٤٠/٢٢٣٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٤١-٢٤٢/٢٢٣٩).

(٤) فحَقُّ هذا الإسنادِ أنْ يُحَسَّنَ لا أنْ يُصَحَّح كما فعل الحاكم.

قلت: وقد اختلف على أبي كثير في إسناده ومتنه، فانظر ذلك في حاشية "المسند"/ط الرسالة (٣٧/١٦٤-١٦٥).

– **وقال في حاشية** "صحيح الترغيب" (٢/٣٥٠) عند الحديث السّابق تعليقاً على لفظة (فَفَرَقْنا) التي وقعت عند الحاكم (فَعَرَفْنا):

"الأصل تَبَعاً لأصله "**المستدرك**" (٢/٢٥)؛ (فَعَرَفْنا)، **ولا وَجْهَ له، والتّصويب** مِنْ "شعب الإيمان" (٢/٢/١٤٢)[١]، وفي النسائي: "وفزعنا""[٢].

٦٦٥ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٣٥٣) عند حديث يرويه عُمارة ابن غزية عن يحيى بن راشد عن عبد الله بن عمرو[٣] رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَنْ حالَتْ شَفاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ؛ فَقَدْ ضادَّ اللهَ تعالى في أَمْرِهِ، ومَنْ ماتَ وعليهِ دَيْنٌ، فَلَيْسَ ثَمَّ دِينارٌ، ولا دِرْهمٌ، ولكِنّها الحَسناتُ والسَّيِّئاتُ** ..) تعليقاً على اسم الصّحابي عبد الله بن عمر صاحب هذا الحديث:

"الأصل: (ابن عمرو) بالواو، **وكذا وقع عند الحاكم**[٤]، **وهو خطأ**، ولعله مِنَ النُّسّاخ، وسيأتي على الصّواب في الموضع الذي أشار إليه المؤلف".

٦٦٦ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١/٥٤٣) عند حديث أبي اليَسَرِ ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة مُطَوَّلة «**مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أو وَضَعَ لَهُ؛ أَظَلَّهُ اللهُ في ظِلِّهِ**»:

"قلت: قد أخرجه مسلم في آخر "صحيحه" (٨/٢٣١ – ٢٣٢) .. **فلا وَجْهَ لاستدراك الحاكم**[٥] **له على مسلم، ولا لإقرار المؤلف** [يعني: المنذري] **إيّاه وإنْ تبعه الذهبي!**".

---

(١) وكذا وقع على الصواب في "كبرى النسائي" (٦٢٣٧)، وجزء "أحاديث إسماعيل بن جعفر" (٢٩٨)، و"شرح السنة" للبغوى (٨/٢٠١)

(٢) ووقع "المنتخب من مسند عبد بن حميد" (٣٦٧): (فَهِبْنا أَنْ نَسْأَلَهُ).

(٣) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص"، و"الإتحاف"، والصّواب: (عبد الله بن عمر بن الخطّاب) كما رواه الحسن بن موسى عند الإمام أحمد (٩/٢٨٣)، ويحيى بن أبي بُكير عند البيهقي في "الكبرى" (٨/٣٣٢)، وفي "الشُّعب" (٩/٩٥) كلاهما عن زهير به.

أما رواية أحمد بن عبد الله بن يونس التي أوردها المصنّف، فقد رواها عنه أيضاً أبو داود (٤/٢١٨) ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٦/٨٢) على الصواب أيضاً .. فانحصر الوهم في أنْ يكون من النّاسخ أو المصنّف أو شيخه أحمد بن إسحاق، والله أعلم.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر، أخرج المصنّف منها رواية عبد الله بن عامر عنه مختصراً في الحدود (٨٣٩٦)".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٤٧-٢٢٤٩/٢٤٨).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٤٩-٢٢٥١/٢٥٠)، وقال: "صحيح على شرط مسلم".

٦٦٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٦٤) عند حديث يرويه محمد بن جُحادة عن سليمان بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، فلهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقةٌ، قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ، فإذا حَلَّ الدَّيْنُ، فَأَنْظَرَهُ بَعْدَ ذلك، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةً**):

"أخرجه الحاكم (٢/٢٩)[١] .. والبيهقي (٥/٣٥٧) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده؛** لأنّ سليمان بن بريدة لم يخرّج له البخاري شيئاً، وإنما أخرج هو ومسلم لأخيه عبد الله بن بريدة"[٢].

– وقال في "الصحيحة" (١/١٧٠-١٧١) عند الحديث السّابق:

" .. ثم رأيته في "المستدرك" (٢/٢٩) **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، **فأَخْطأ؛** لأنّ سليمان هذا لم يخرّج له البخاري، وإنما الذي أخرج له الشيخان هو أخوه عبد الله بن بريدة".

٦٦٨ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٥٣) عند حديث يرويه محمد بن فضاء عن أبيه عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ: (**نَهَى عن كَسْرِ سِكّةِ المسلمين الجائِزةِ بينهم؛ إلا مِنْ بَأْسٍ** ..):

"أخرجه أبو داود (٣٤٤٩) .. والحاكم (٢/٣١)[٣] ..

وسكت الحاكم عن إسناده، وكذا الذهبي!

وأما الحافظ السّخاوي؛ فقد ذكر في "الفتاوى الحديثية" (١/٢) **أنّ الحاكم صحّحه، ولذلك فقد تعقّبه** بقوله: "وسكت عليه أبو داود، فهو عنده صالح للاحتجاج، **وهو عجيب منهما؛** لأنّ مداره على محمد بن فضاء ...".

قلت: وهو متّفق على ضعفه. ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "**ضعيف**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٥٠/٢٢٥٢).

(٢) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١/١٣٧) وقال: "هذا حديث صحيحٌ. وقد أخرجه الحاكم (ج ٢ ص ٢٩) وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". كذا قال، وإنما هو على شرط مسلم، فالبخاري لم يخرّج لسليمان بن بريدة". اهـ

قلت: ولم يخرّج مسلم لمحمد بن جُحادة عن سليمان بن بريدة شيئاً.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٥٤-٢٢٦٠/٢٥٥).

وأبوه فضاء – وهو ابن خالد الجَهْضَمِيُّ البصري – **مجهول**[1]".

٦٦٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨١٤/٧) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن شريك عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح وأبي حازم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لا يَحِلُّ مَهْرُ الزّانيةِ، ولا ثَمَنُ الكَلْبِ**) بعد أنْ خرّجه من طرقٍ عن أبي هريرة:

"أخرجه الحاكم (٣٣/٢)[2]، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

وأقول: عبد الرحمن بن شريك **لم يخرّج له مسلم، وهو صدوق يخطئ**[3].

وأبوه شريك – وهو ابن عبد الله القاضي– **أخرج له مسلم متابعة، وهو صدوق يخطئ كثيراً**"[4].

٦٧٠ – قال الألباني في "الإرواء" (١٩٧/٥–١٩٨) عند حديث يرويه قتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ: أنّ النبي ﷺ «**نهى عن بيعِ الشّاةِ باللَّحْمِ**» بعد أنْ خرّجه من طرق:

"أخرجه الحاكم (٣٥/٢)[5]، وعنه البيهقي (٢٩٦/٥).

وقال شيخه: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وقال البيهقي: "هذا إسناد صحيح، ومَنْ أَثْبَتَ سَماعَ الحسنِ من سمرةَ، عَدَّهُ موصولاً، ومَنْ لم يُثْبِتْهُ فهو مرسل جيّد[6]، يُضَمُّ إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزّة، وقول أبي بكر الصّدّيق ﷺ".

---

(١) كما في "التقريب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٢٦٩/٢٥٩/٣).

(٣) كما في "التقريب".

(٤) كما في "التقريب".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢٢٧٨/٢٦٣–٢٦٢/٣).

(٦) قال الشيخ في "الضعيفة" (٣٦٢/١٣): "الحسن – وهو: البصري – اختلف في سماعه من سمرة، والرّاجح أنه سمع منه بعض الأحاديث، ولكنه مدلس – كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٨١/٣) ..".

قلت: فالشيخ يعلّ رواية الحسن عن سمرة بالتدليس حتى ولو ثبت سماعه منه، ولذلك تعجّب من تصحيح الحاكم هنا لحديثه هذا .. وانظر مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة: "نصب الراية" للزيلعي (٨٨/١–٩٠)، "البدر المنير" (٦٨/٤–٧٥) لابن الملقّن، "صحيح أبي داود/الكبير" (١٨٥/٢–١٨٨)، "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (١٣١/١٦–١٣٢). وانظر ما يأتي قريباً تحت التعقّب رقم (٦٨٥) من هذا البحث، فقد نقلت كلام الأئمة في ذلك في الحاشية.

وجملة القول أنّ الحديث **بهذه الطّرق حسنٌ** على أقلِّ الدَّرجات، وكأنه لذلك احتجّ به الإمام أحمد، والله أعلم".

٦٧١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/١٦٤-١٦٥) عند حديث يرويه ابن جريج عن عكرمة بن خالد: أنّ أُسيد بن حُضير الأنصاري ﷺ حدّثه قال: (كَتَبَ مُعاويةُ إلى مروانَ: إذا سَرَقَ الرَّجُلُ فوجَدَ سرِقَتَهُ، فهو أَحقُّ بِها حيثُ وَجَدها. قال: فكَتبَ إليّ بذلك مروانُ وأنا على اليمامة، فكَتَبْتُ إلى مروانَ أنّ نبيّ الله ﷺ «**قَضَى إذا كان عند الرَّجُلِ غَيْرِ المُتَّهَمِ، فإنْ شاء سَيِّدُها أَخَذَها بالثَّمَنِ، وإنْ شاء اتَّبَعَ سارِقَهُ**»:

"أخرجه النسائي (٢/٢٣٣)، والحاكم (٢/٣٦)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقّبه الذهبي بقوله:

"قلت: أسيد هذا مات زمن عمر، ولم يَلْقَهُ عكرمة، ولا بَقِيَ إلى أيّام معاوية، فَتَحَقَّقْ هذا".

قلت: التّحقيق أنّ قوله: (ابن حضير) **وَهْمٌ من بعض رواته**، والصواب (ابن ظُهير).

قال الحافظ المزي في ترجمة ابن حضير بعد أن ساق الحديث من طريق هارون بن عبد الله عن حماد بن مسعدة عن ابن جريج: "**فإنه وَهْمٌ**. قال هارون: قال أحمد: هو في كتاب ابن جريج "أسيد بن ظهير". ولكن كذا حدّثهم بالبصرة. ورواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج عن عكرمة عن أسيد بن ظهير، وهو الصواب" ..

وإذا كان الأمر كذلك: فابن ظهير صحابي[٢]، وقد اسْتُصْغِر يوم أُحُدٍ، وروى عنه غير عكرمة ابنه رافع ومجاهد. **فثبت الحديث وزال الوهم**. والموفق الله"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٦٤-٢٢٨٢/٢٦٦).

(٢) ولم يخرّج له الشيخان، فهو ليس على شرطهما.

(٣) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/٣٧٠): "قال أحمد بن حنبل في موضع آخر: هو في كتاب ابن جريج: (أسيد بن ظهير)، ولكن كذا حدّثهم بالبصرة، حكاه عنه هارون الحمّال. انتهى. وقد رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده": عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عكرمة عن أسيد بن ظهير. **على الصواب**. وكذا رواه سعيد بن ذؤيب عن عبد الرزاق. ورواه أبو مسعود الرازي عن حماد بن مسعدة عن ابن جريج ولم ينسب أسيداً .. وقد صحّ أنّ أسيد بن حضير مات زمن عمر بن الخطاب، فَوَضَحَ أنّ المتأخر إلى زمن معاوية هو أسيد ابن ظهير. والله أعلم". اهـ

قلت: والحديث صحّحه شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (٣٥/٢٦٨) ونبّه فيه أيضاً على الغلط الذي وقع في اسم صحابيّه.

٦٧٢ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٦٣) عند حديث يرويه عمرو بن أبي قيس عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**نَهى رسول الله ﷺ أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَرةُ حتّى تُطْعِمَ**. وقال: **إذا ظَهَرَ الزّنا والرِّبا في قَرْيةٍ، فقد أَحَلُّوا بأنْفُسِهِمْ عذابَ اللهِ**»:

"أخرجه الحاكم (٢/٣٧)[١] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **لكن سماك مضطرب الحديث في روايته عن عكرمة خاصّة**[٢]. لكن الحديث حَسَنٌ بشاهده ..."[٣].

٦٧٣ – قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (٣/١٠١) عند حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد أبي عيّاش عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: «**نَهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعِ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ نَسِيئةً**»:

"**صحّحها** الحاكم[٤] والذهبي! **وردّه الدارقطني والبيهقي**، ورَجَّحا الرواية الأولى؛ لاجتماع أربعةٍ من الثقات عليها، منهم مالك، وتفرّد يحيى بن أبي كثير بِذِكْرِ (النّسيئة)"[٥].

٦٧٤ – قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (٣/١٣٧) عند حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: أُصِيبَ رجلٌ في عهدِ رسول الله ﷺ في ثِمارٍ ابْتاعَها، فكَثُرَ دَيْنُهُ، فقال رسول الله ﷺ: «**تَصَدَّقُوا عليه**». فَتَصَدَّقوا عليه فَلَمْ يَبْلُغْ ذلك وَفاءَ دَيْنِهِ. فقال رسول الله ﷺ: «**خُذُوا ما وَجَدْتُمْ، وليس لَكُمْ إلّا ذلك**» تعليقاً على قول ابن حجر: "رواه مسلم":

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٦٨/٢٢٨٨).

(٢) كما في "التقريب".

(٣) قلت: وأعلّ أبو حاتم الشّطر الثاني من الحديث، فقال كما في "علل ابنه" (٦/٦٠٢-٦٠٣):

"أما من قوله: (إذا ظهر الزّنى والرّبا)، فليس هو من حديث عكرمة عن ابن عباس؛ إنما هو: سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، منهم من يرفعه، ومنهم من يوقفه. قلت: أوقفه أسباط بن نصر". اهـ

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٧١/٢٢٩٤).

(٥) قال الدارقطني في "سننه" (٢٩٩٤): "وخالفه (يعني: يحيى بن أبي كثير) مالكٌ وإسماعيل بن أمية والضّحاّك بن عثمان وأسامة بن زيد، رووه عن عبد الله بن يزيد، ولم يقولوا فيه: (نسيئة)، واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى يدلّ على ضبطهم للحديث، وفيهم إمام حافظ، وهو مالك بن أنس".

وانظر أيضاً كلام ابن عبد البر في "التمهيد" (١٩/١٧٣-١٧٤).

"واستدركه الحاكم (٢/٤١)[١] على الشيخين؛ **فوَهِم في ذلك على مسلم**"[٢].

٦٧٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٥١٥) عند حديث يرويه مغيرة بن زياد عن عُبادة بن نُسَيٍّ عن الأسودِ بن ثعلبةَ عن عُبادة بن الصّامت ﷺ قال: عَلَّمْتُ ناساً مِن أهل الصُّفَّة الكِتابةَ والقرآن، فَأَهْدى إليَّ رجلٌ منهم قَوْساً .. فقلت: يا رسولَ الله! رجلٌ أهدى إليّ قوساً ..؟ قال: (**إنْ كنتَ تُحِبُّ أنْ تُطَوَّقَ طَوْقاً مِن نارٍ، فاقْبَلْها**) بعد أنْ خرّجه من حديث أبي الدّرداء:

"غير أنّ له شاهداً يدلّ على أنّ له أصلاً أصيلاً، وهو من حديث عُبادة بن الصّامت ﷺ، وله طريقان:

الأولى: عن مغيرة بن زياد عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة ...

أخرجه أبو داود (٢/٢٣٧ – الحلبي) وابن ماجه (٢/٨) .. والحاكم (٢/٤١)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وقال الذهبي: "قلت: مغيرة صالح الحديث، وقد تركه ابن حبان". وقال البيهقي عن ابن المديني: "إسناده كله معروفٌ؛ إلا الأسود بن ثعلبة؛ فإنّا لا نحفظُ عنه إلا هذا الحديث". كذا قال، وله أحاديث أخرى ثلاثة أشار إليهما ابن التركماني وابن حجر، **وانْصَرفا بذلك عن بيان حال الأسود هذا، وهو مجهول** كما في "التقريب".

وقال في "الميزان": "**لا يعرف**"".

٦٧٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٦٣٨) عند حديث يرويه السّائب بن يزيد عن رافع بن خديج ﷺ مرفوعاً (**كَسْبُ الحَجّامِ خبيثٌ، وثَمَنُ الكَلْبِ خَبيثٌ، ومَهْرُ البَغِيِّ خبيثٌ**):

"رواه مسلم (٥/٣٥) .. والحاكم (٢/٤٢)[٤] .. **قال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٧٥/٢٣٠٢)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين".

(٢) قال ابن الملقّن في "مختصر تلخيص الذهبي" (١/٥٤٤): "قال جامعه: رأيتُ في نسخة شيخنا صلاح الدين العلائي حاشية: (هو في مسلم)".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٧٦/٢٣٠٤).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٧٦-٢٧٧/٢٣٠٥).

قلت: **وهذا وَهْمٌ منهما رحمهما الله**؛ فالحديث في "صحيح مسلم" كما ترى"[1].

- وانظر: حاشية "الصحيحة" (١٢٣٩/٦).

٦٧٧ – قال الألباني في "الإرواء" (١٧٣/٥-١٧٥) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنتُ أَبِيعُ الإِبِلَ بالبَقِيعِ؛ فأَبِيعُ بالدّنانِيرِ وآخُذُ الدّراهِمِ، وأَبِيعُ بِالدّراهِمِ وآخُذُ الدّنانِيرَ، فوَقَعَ في نَفْسِي مِنْ ذلِكَ فأَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ .. فقلتُ: يا رسول اللهِ .. إنّي أَبِيعُ الإِبِلَ بالبَقِيعِ، فأَبِيعُ بالدّنانِيرِ وآخُذُ الدّراهِمَ .. فقال: «**لا بأْسَ أَنْ تَأْخُذَهُما بِسِعْرِ يَوْمِهِما ما لم تَفْتَرِقا وبَيْنَكُما شيْءٌ**»: "أخرجه أبو داود (٣٣٥٤ و٣٣٥٥)، والنسائي (٢٢٣/٢ - ٢٢٤)، والترمذي (٢٣٤/١) .. والحاكم (٤٤/٢)[2]، والبيهقي (٢٨٤/٥ و٣١٥) ...

وضعّفه الترمذي بقوله: "هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وقال البيهقي: "تفرّد به سماك بن حرب عن سعيد بن جبير من بين أصحاب ابن عمر". وأَفْصَح عن علته ابن حزم فقال في "المحلى" (٥٠٣/٨ و٥٠٤):

"سماك بن حرب ضعيف يقبل التّلقين، شَهِد عليه بذلك شعبة".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بآخره، فكان ربما يُلَقَّنُ". وقال في "التلخيص" (٢٦/٣): "وعلّق الشافعي القولَ به على صحة الحديث. وروى البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: سُئِل شعبة عن حديث سماك هذا؟ فقال: سمعتُ أيوب عن نافع عن ابن عمر، **ولم يرفعه**. وأخبرنا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر، **ولم يرفعه**، وأخبرنا يحيى بن أبي إسحاق، عن سالم عن ابن عمر، **ولم يرفعه**. ورَفَعَهُ لَنا سماك بن حرب، وأنا أَفْرَقُه".

قلت: **ومما يُقَوِيّ وَقْفَه** أنّ أبا هاشم – وهو الرُّمّاني الواسطي، وهو ثقة – قد تابع سِماكاً عليه، ولكنه خالفه في متنه، فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عمر:

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٧٦/٤): "وقال [الحاكم]: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. قلت: أخرجه مسلم". اهـ

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٨٠/٣-٢٣١٢/٢٨١).

(أنه كان لا يرى بأساً (يعني) في قبض الدّراهم مِن الدّنانير، والدّنانير من الدّراهم).
أخرجه النسائي (٢/٢٢٤) من طريق مؤمل قال: حدّثنا سفيان عن أبي هاشم به.
قلت: وهذا إسناد حسن. وقد تابع حمّاداً إسرائيل بن يونس عن سماك به.
أخرجه الطّحاوي وأحمد (٢/١٠١ و١٥٤)".

٦٧٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/١٥٠) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ باعَ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعةٍ، فلَهُ أَوْكَسُهُما أَوِ الرِّبا**):
"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧/١٩٢/٢)، وعنه أبو داود (٣٤٦٠) وكذا ابن حبان (١١١٠) والحاكم (٢/٤٥)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم".
ووافقه الذهبي، وصحّحه ابن حزم أيضاً في "المحلى" (٩/١٦)، وكذا صحّحه عبد الحقّ في أحكامه (١/١٥٥) باللّفظ الأول.

قلت: **وإنما هو حسن فقط**؛ لأنّ محمد بن عمرو فيه كلام يسير في حفظه، وقد روى البخاري عنه مقروناً، ومسلم متابعة[٢]. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام""[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٨٣-٢٨٤/٢٣١٩).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(٣) قلت: وفي صحّة هذا الحديث بهذا اللّفظ نظرٌ؛ فالحديث مداره على محمد بن عمرو، وقد رواه عنه جماعة كثيرون من الثقات بلفظ (نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة)؛ فرواه عنه كذلك: عبدة بن سليمان عند الترمذي (١٢٧٥)، وابن حبان (٤٩٧٣)، ويحيى بن سعيد القطان عند أحمد (٩٥٨٤)، والنسائي (٤٦٣٢)، ويزيد بن هارون عند أحمد (١٠٥٣٥)، وعبد الوهاب بن عطاء عند أبي يعلى (٦١٢٤)، والبيهقي (٥/٣٤٣)، رووه كلّهم عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (نهى عن بيعتين في بيعة).
قال البيهقي: "وكذلك رواه إسماعيل بن جعفر وعبد العزيز بن محمد الدّراوردي ومعاذ بن معاذ عن محمد بن عمرو".
وكذلك رواه من الصحابة عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد (٦٦٢٨)، والبيهقي (٥/٣٤٣ و ٣٤٨) بلفظ: (نهى عن بيعتين في بيعة). وإسناده حسن.
وكذا رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه موقوفاً عليه عند أحمد (٣٧٢٥)، وعبد الرزاق (١٤٦٣٦)، وغيرهما، وإسناده حسن، وهو وإن كان موقوفاً له حكم الرفع؛ لأنّ مثله لا يقال بالرأي.
ورواه كذلك يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عند أحمد (٥٣٩٥)، والبزار (١٢٧ – كشف الأستار)، وابن الجارود (رقم ٦٠٧/التأصيل)، والبيهقي (٦/٧٠)، والخطيب البغدادي (١٢/٤٨) ورجاله ثقات، لكن أعله بعض أهل العلم بالانقطاع بين يونس بن عبيد وبين نافع .. فهؤلاء جميعاً رووه كرواية جماعة الحفّاظ عن محمد بن عمرو بن سلمة، وليس في شيء من رواياتهم ذكر الأوكس من البيعتين أو الرّبا مرفوعاً، وإنما صحّت بهذا اللّفظ عن شُريح

٦٧٩ – قال الألباني في "الإرواء" (١٦٩/٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جدّه عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إذا اخْتَلَفَ البَيِّعانِ، ولَيْسَ بَيْنهُما بَيِّنةٌ، فهو ما يقُولُ رَبُّ السِّلْعةِ أو يَتَتارَكا**):

"أخرجه أبو داود (٣٥١١)، والنسائي (٢٢٩/٢-٢٣٠) .. والحاكم (٤٥/٢)[1]، والبيهقي (٣٣٢/٥) وقال: "هذا إسناد حَسَنٌ موصول، وقد رُوي من أوجهٍ بأسانيد مراسيل، إذا جُمِع بينها صار الحديث بذلك قويّاً".

وقال شيخه الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

القاضي. فقد رواه عبد الرزاق (١٤٦٢٩) عن معمر والثوري عن أيوب عن ابن سيرين عن شُريح قال: (من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الرّبا). وقد قال الخطابي في "معالم السنن": لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث أو صحّح البيع بأوكس الثمنين إلا شيء يُحكى عن الأوزاعي، وهو مذهب فاسد، وذلك لما يتضمنه هذا العقد من الغرر والجهالة، **وإنما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ (نهى عن بيعتين في بيعة)**". وقال الحافظ المنذري في "مختصر السنن" (٩٨/٥): "في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة، وقد تكلم فيه غير واحد، **والمشهور عن محمد بن عمرو من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الأنصاري أنه ﷺ (نهى عن بيعتين في بيعة)**". وقال صاحب "عون المعبود" تعليقاً على قول الحافظ المنذري: "قلت: وكذا رواه إسماعيل بن جعفر ومعاذ بن معاذ وعبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن عمرو المذكور، ذكره البيهقي في "السنن" وعبدة بن سليمان في الترمذي ويحيى بن سعيد في "المجتبى"، **وبهذا يُعرف أنّ رواية يحيى بن زكريا فيها شذوذ كما لا يخفى**".

وقال المباركفوري بعدما ذكر هذه الرواية بهذا اللّفظ: "**روي هذا الحديث عن عِدّة من الصحابة رضي الله عنهم، ليس في واحد منها هذا اللّفظ، فالظّاهر أنّ هذه الرواية بهذا اللّفظ ليست صالحة للاحتجاج**".

فائدة: وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية في "المجموع" (٤٩٩/٢٩-٥٠٠) الإجماع على جواز بيع الأجل وهو التقسيط.

وانظر تعليق الشيخ شعيب على هذا الحديث في حاشية "سنن أبي داود" (٣٢٩/٥-٣٣٠) فقد استفدت هذه التعليقة منه رحمه الله.

قلت: وممن أعلّ لفظ هذا الحديث بالشذوذ الشيخ مقبل رحمه الله، فقال في "أحاديث معلة" (رقم ٤٦٤):

"الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته حسناً، **ولكنه شاذ بهذا اللفظ**، فقد خالف يحي بن زكريا: عبد العزيز بن محمد الدّراوردي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وإسماعيل ابن جعفر، ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبدة بن سليمان، ويحي بن سعيد، كلهم يروونه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أنّ النبي ﷺ (**نهى عن بيعتين في بيعة**). اهـ مختصراً من "عون المعبود".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٢٠/٢٨٤/٣).

قلت: أمّا أنّ الحديث قويٌّ بمجموع طرقه، فذلك مما لا يرتاب فيه الباحث، **وأمّا أنّ إسناده هذا حسن أو صحيح، ففيه نظرٌ**، فقد أعلّه ابن القطّان بالجهالة في عبد الرحمن وأبيه وجدّه[1]، كما نقله عنه الحافظ في "التلخيص"، وضعّفه ابن حزم في "المحلى" (٤٦٧/٨ - ٤٦٨)"[2].

- وانظر: "الصحيحة"(٤٣٣/٢-٤٣٤).

٦٨٠ - قال الألباني في "الإرواء" (٦٥/٦-٦٦) عند حديث يرويه محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن عُمارة بن عُمير عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوالِهِمْ**):

"أخرجه أبو داود (٣٥٢٨ , ٣٥٢٩)، والنسائي (٢١١/٢)، والترمذي (٢٥٤/١) .. وابن ماجه (٢٢٩٠) .. والحاكم (٤٦/٢)[3] .. من طرقٍ عن عمارة به، إلا أنّ بعضهم قال: (أمّه) بَدَلَ (عمّته)، وهي رواية أبي داود والطيالسي، ورواية لأبي داود وأحمد. وفي رواية للحاكم: (وأبيه)[4]!

ومع هذا الاختلاف، فقد قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال أبو داود عقبه: "حماد بن أبي سليمان زاد فيه: (إذا احتجتم) وهو منكر" يعنى: بهذه الزيادة، وإلا فالحديث صحيح بما يأتي ..

---

(١) قال ابن حجر في عبد الرحمن بن قيس: "مجهول الحال". وقال في كلٍّ من أبيه وجدّه: "مقبول".

(٢) وقال الخطّابي في "معالم السُّنن" (١٥١/٣): "هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله، وذلك يدلّ على أنّ له أصلاً، وإن كان في إسناده مقال، كما اصطلحوا على قبول: (لا وصية لوارث)، وإسناده فيه ما فيه". اهـ

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٩٣/٢٤): "هذا الحديث وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرّة وضعف بعض نقلته أخرى؛ فإنّ شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٨٤/٣-٢٨٥/٢٣٢١).

(٤) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج على لفظة (أبيه) الواقعة في رواية "المستدرك" بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص"، والصّواب: (عن أمّه)، كما في "الإتحاف"، وكما في أصل الرواية في "المسند" (٤٢٦/٤١) وغيره، ولم يترجم المزّي ولا ابن حجر لأمّ عمارة بن عمير هذه، ولا لعمّته - كما سيأتي - في الأسماء أو الكنى أو المبهمات، مع أنّ حديثها في "السُّنن". وانظر: "تحفة الأشراف" (٤٤٥/١٢)، و"علل الدارقطني" (٢٥٠/١٤)".

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وتقدم تخريجه تحت الحديث (٨٣٨)[١]".
- وانظر: "أحكام الجنائز" (ص٢١٧).

٦٨١ - قال الألباني في "الإرواء" (٣/٣٣٠) عند حديث يرويه سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عمارة بن عمير عن عمّته أنها سألت عائشة: في حِجْرِي يَتِيمٌ فآكُلُ مِنْ مالِهِ؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ مِنْ أَطْيَبِ ما أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، ووَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ**»: ".. وابن ماجه (٢١٣٧ ، ٢٢٩٠)، والحاكم (٢/٤٥-٤٦)[٢] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **ورجاله ثقات رجال الشيخين غير عمّة عمارة، فلم أعرفها**. لكن تابعها الأسود عن عائشة. أخرجه النسائي، وأحمد (٦/٤٢ ، ٢٢٠) .. وإسناده صحيح"[٣].

---

(١) قال الشيخ في تخريجه في "الإرواء" (٣/٣٢٥): "يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنّ أعرابيّاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنّ لي مالاً وولداً، وإنّ والدي يريد أن يجتاح مالي، قال: فذكر الحديث وزاد: (**إنّ أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم**). أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢)، وابن الجارود (٩٩٥)، وأحمد (٢/٢١٤) .. من طرق عن عمرو به. قلت: وهذا سند حسن".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٨٥/٢٣٢٢).

(٣) ينظر لزاماً التعقّب الذي قبل هذا.

قلت: وقد اختلف في هذا الحديث على إبراهيم بن يزيد النخعي؛ فرواه منصور بن المعتمر -كما في هذه الرواية- عنه عن عمارة بن عمير عن عمّته عن عائشة مرفوعاً. وتابع منصوراً على هذه الرواية الأعمشُ في رواية سفيان بن عيينة عنه، وخالفه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير وحفص بن غياث وجماعة، فرووه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. وقد صحّح الوجهين جميعاً أبو حاتم الرازي، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث؛ رواه وكيع، والفضل بن موسى السيناني عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ: (إنّ أطيب ما أكل الرجل من كسبه). ويروى عن إبراهيم عن عمارة عن عمته عن عائشة عن النبي ﷺ. قال أبي: عن عمارة أشبه، **وأرجو أن يكوناً جميعاً صحيحين**. قال أبو زرعة: وروي أيضا عن إبراهيم عن عائشة عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة: وهذا الصحيح، وحديث إبراهيم عن عمارة عن عمته عن عائشة عن النبي ﷺ". «علل الحديث» (١٣٩٦). وقال الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا عن عمارة بن عمير عن أمه عن عائشة، وأكثرهم قالوا: عن عمته عن عائشة". وقال الدارقطني في "العلل" (١٤/٢٥١-٢٥٢): "وروى الحديث منصور بن المعتمر، فحفظ إسناده .. والصحيح حديث منصور عن إبراهيم عن عمارة عن عمته عن عائشة".

والرواية السّابقة المتقدمة في الحديث الذي قبل هذا هي أحد وجوه الاختلاف في هذا الحديث على عمارة بن عمير، وهي وهمٌ كما سيق. وقد أطال الدارقطني النَّفَسَ في ذكر وجوه الاختلاف في هذا الحديث، فانظره في "العلل" (١٤/٢٥٠-٢٥٥).

٦٨٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٨٣/١) عند حديث يرويه طَلْقُ بن غَنّام عن شريكٍ وقيسٍ عن أبي حَصِين عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَدِّ الأَمانةَ إلى مَنِ ائْتَمنَكَ، ولا تَخُنْ مَنْ خانَكَ**):

"أخرجه أبو داود (١٠٨/٢)، والترمذي (٢٣٨/١) .. والحاكم (٤٦/٢)[١] ..

وقال الحاكم: "حديث شريك عن أبي حصين صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ شريكاً إنما أخرج له مسلم متابعة كما قال الذهبي نفسه في "الميزان" وهو سيء الحفظ[٢]، ومثله مُتابِعُهُ قيس – وهو ابن الربيع –.

لكن الحديث حسن باقترانهما معاً، وهو صحيح لغيره لوروده من طرق أخرى .."[٣].

– وانظر: "الإرواء" (٣٨١/٥).

٦٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٧٢/٢) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**لا يَجوزُ لامْرأةٍ أَمْرٌ في مالِها، إذا مَلَكَ زَوْجُها عِصْمَتَها**):

"أخرجه أبو داود .. والحاكم (٤٧/٢)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو حسن للخلاف المشهور في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده**"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٨٥/٣-٢٨٦/٢٣٢٣).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه – أيضاً– في "المدخل إلى الصحيح" (٣٧٣/٢) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد.

(٣) قال ابن القيم رحمه الله في "إغاثة اللهفان/ط عالم الفوائد" (٧٧٥/٢) بعد أنْ ساقه وخرّجه عن جماعة من الصحابة وتكلّم باختصار على علل أسانيدها: "فهذه الآثار مع تعدد طرقها، واختلاف مخارجها، يَشُدّ بعضها بعضًا".

وكذلك فعل السّخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٧٦) وقال: "لكن بانضمامها يقوى الحديث".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٨٧/٣/٢٣٢٦).

(٥) قلت: وقد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٣/١-٢٢٨)، وأحالَ تمّتَ على تحرير العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١٤٠/١-١٤٤).

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مِنْ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم".

- وانظر: التعليق على "سبل السلام" (١٤٧/٣).

٦٨٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٤٥/٥-٣٤٦) عند حديث يرويه إسحاق بن عبد الواحد القرشي عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذّاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسولَ الله ﷺ (اسْتَعارَ مِنْ صَفْوانَ بنِ أُمَيّةَ أَدْرُعًا وسِنانًا في غَزْوةِ حُنَيْنٍ فقال: يا رسولَ اللهِ، أَعارِيَةٌ مُؤَدّاةٌ؟ قال: «**عارِيَةٌ مُؤَدّاةٌ**» بعد أنْ خرّجه من حديث صفوان بن أمية وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم:

"أخرجه الحاكم[١]، وعنه البيهقي ..

قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي.

قلت: كلّا؛ فإنّ القرشي هذا ضعيف جداً، قال أبو عليٍّ الحافظ: "متروك الحديث", ولَمّا حكى الذهبي في "الميزان" قَوْلَ الخطيب فيه: "لا بأس به" تعقّبه بقوله: "قلت: بل هو واهٍ". وقال في "الضعفاء": "متروك""[٢].

- وقال في "الصحيحة" (٢٠٩/٢-٢١٠) عند الحديث السّابق بعد أنْ خرّجه من حديث صفوان بن أمية أيضاً:

"ثم قال [يعني: البيهقي]: "وبعض هذه الأخبار وإنْ كان مرسلاً، فإنّه يقوى بشواهده مع ما تقدم من الموصول". ويشير بقوله "بشواهده" إلى حديث جابر بن عبد الله وحديث ابن عباس .. **وأما حديث ابن عباس**، فأخرجه البيهقي (٨٨/٦) عن الحاكم عن إسحاق بن عبد الواحد القرشي ..

قلت: وهذا سند ضعيف علته إسحاق هذا قال أبو علي الحافظ: "متروك الحديث".

وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

فائدة: قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٦٠/٦): "الطريق في هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح، ومن أثبت أحاديث عمرو بن شعيب لزمه إثبات هذا، إلا أنّ الأحاديث التى مضت في الباب قبله أصحّ إسناداً، وفيها وفي الآيات التى احتجّ بها الشافعي رحمه الله دلالة على نفوذ تصرّفها في مالها دون الزّوج، فيكون حديث عمرو بن شعيب محمولاً على الأدب والاختيار كما أشار إليه في كتاب البويطى، وبالله التوفيق".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٢٨/٢٨٨/٣).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٦٦٩/٢): "**متروك**".

قلت: ولم يخرّج له من أصحاب الكتب الستّة إلا النّسائي، أخرج له حديثاً واحداً وقال: "**لا أعرفه**".

انظر: "السنن الكبرى" (رقم ٨٧٤٩) "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (١٥٨/٤).

وقال الخطيب: "لا بأس به". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل هو واه".

ولهذا قال الحافظ في "بلوغ المرام" عقب حديث صفوان هذا: "وصححه الحاكم، وأخرج له **شاهداً ضعيفاً عن ابن عباس**".

٦٨٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٣٤٨-٣٤٩) عند حديث يرويه الحسن عن سمرة ﷺ مرفوعاً (**على اليَدِ ما أَخَذَتْ حتّى تُؤَدِّيَهُ**):

"**ضعيف**. أخرجه أبو داود (٣٥٦١)، والترمذي (٢٣٩/١)، وابن ماجه (٢٤٠٠)، والحاكم (٤٧/٢)[١] ... وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد على شرط البخاري".

وأقول: **هو صحيح وعلى شرط البخاري لو أنّ الحسن صرّح بالتحديث عن سمرة**, فقد أخرج البخاري عنه به حديث العقيقة، أما وهو لم يصرّح به، بل عنعنه، وهو مذكورٌ في المدلِّسين، فليس الحديث إذن بصحيح الإسناد، وقد جَرَت عادة المحدثين إعلال هذا الإسناد بقولهم: "والحسن مختلف في سماعه من سمرة". وبهذا أعلّه الحافظ في "التلخيص" (٥٣/٣).

وقال الصنعاني في "سبل السلام": "وللحُفّاظ في سماعه منه ثلاث مذاهب:

الأوّل: أنه سمع منه مطلقاً، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي.

والثاني: لا، مطلقاً، وهو مذهب يحيى بن سعيد القطّان ويحيى بن معين وابن حبان.

والثالث: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو مذهب النسائي، واختاره ابن عساكر، وادّعى عبد الحقّ أنه الصحيح".

قلت: ونحن لم نعلم تصريحه بالسّماع عن سمرة في غير حديث العقيقة، فيتّجه أن يكون الصواب القول الثالث[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٢٩/٢٨٨/٣).

(٢) قال الشيخ في "الضعيفة" (٣٦٢/١٣):

"الحسن – وهو: البصري – اختلف في سماعه من سمرة، والرّاجح أنه سمع منه بعض الأحاديث، ولكنه مدلس – كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٨١/٣) ..".

وقال ابن القيم رحمه الله في "تهذيب السّنن" (٣٤٤/٩-٣٤٥): "اختلف أهل الحديث في سماع الحسن من سمرة على ثلاثة أقوال: **أحدها**: صحة سماعه منه مطلقاً وهذا قول يحيى بن سعيد وعلي بن المديني وغيرهما.

والثاني: أنه لا يصحّ سماعه منه، وإنما روايته عنه من كتاب.

وإذا ضممنا إلى ذلك ما جاء في ترجمة الحسن البصري، وخلاصته ما في "التقريب":
"ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلّس".

فينتج من ذلك عدم الاحتجاج بحديث الحسن عن سمرة إذا عنعنه، كما فعل في هذا الحديث، والله أعلم".

٦٨٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤٧٨-٤٧٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن مُحَيِّصَةَ الأنصاري عن البراء بن عازب ﷺ قال: كانت له ناقةٌ ضارِيةٌ، فدَخَلت حائِطاً، فأفْسَدَت فيه، فكَلّمَ رسولَ الله ﷺ فيها، **(فقَضى أنّ حِفْظَ الحَوائطِ بالنّهار على أهلِها، وأنّ حِفْظَ الماشِيَةِ باللّيل على أَهْلِها، وإنّ على أهلِ الماشِيَةِ ما أصابَتْ ماشِيَتَهُم)** بعد أن خرّجه مرسلاً من طريق مالك والليث وابن عيينة عن الزهري عن حرام بن مُحَيِّصَةَ: أنّ ناقةً للبراء بن عازب دخلت حائط رجلٍ فأفسدت فيه، فقضى رسول الله ﷺ ...:

"وتابعهم الأوزاعي، لكن اختلفوا عليه في سنده، فقال أبو المغيرة: حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن محيّصة الأنصاري به مرسلاً .. وقال الفريابي عن الأوزاعي به إلا أنه قال: عن البراء بن عازب، فوصله .. وكذا قال محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي به موصولا ..
وكذا قال أيوب بن سويد حدثنا الأوزاعي به ..

والثالث: صحة سماعه منه حديث العقيقة وحده. قال البخاري في "صحيحه": حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال أمرني بن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال من سمرة بن جندب ..

وحديث الحسن هذا عن سمرة في العارية أخرجه الحاكم في "صحيحه" وقال: هو على شرط البخاري. **وفيما قاله نظر فإنّ البخاري لم يخرج حديث العقيقة في كتابه من طريق الحسن عن سمرة**، وإنما أخرجه من حديث أيوب السختياني عن ابن سيرين حدثنا سليمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مع الغلام عقيقة ..) الحديث، ثم أتبعه قول حبيب بن الشّهيد: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال: من سمرة. **وهذا لا يدلّ على أنّ الحسن عن سمرة من شرط كتابه ولا أنه احتجّ به**". اهـ

وقال ابن دقيق العيد في "الإلمام بأحاديث الأحكام" (٢/٥٤٢): "ذكره الحاكم، وقال: صحيح الإسناد على شرط البخاري. **وليس كما قال، وإنما هو على شرط الترمذي**".

وانظر مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة: "نصب الراية" للزيلعي (١/٨٨-٩٠)، "البدر المنير" (٤/٦٨-٧٥) لابن الملقّن، "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٨٥-١٨٨)، "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (١٦/١٣١-١٣٢).

فقد اتفق هؤلاء الثلاثة – الفريابي ومحمد بن مصعب وأيوب بن سويد – على وصله عن الأوزاعي، فهو أولى من رواية أبي المغيرة عنه مرسلاً؛ لأنهم جماعة، وهو فرد.

وتابعهم معمر، واختلفوا عليه أيضاً، فقال عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه: أنّ ناقة للبراء ... الحديث، فزاد في السند (عن أبيه).

أخرجه أبو داود وابن حبان (١١٦٨) وأحمد (٤٣٦/٥) والبيهقي وقال:

"وخالفه وهيب وأبو مسعود الزجاج عن معمر، فلم يقولا: (عن أبيه).

قال ابن التركماني: "وذكر ابن عبد البر بسنده عن أبي داود قال: لم يتابع أحدٌ عبد الرزاق على قوله: "عن أبيه". وقال أبو عمر: أنكروا عليه قوله فيه: (عن أبيه) ..

وقد قال الحاكم[1] عقب رواية الأوزاعي: "صحيح الإسناد، على خلاف فيه بين معمر والأوزاعي". ووافقه الذهبي. **كذا قالا، وخلاف معمر مما لا يلتفت إليه؛** لمخالفته لروايات جميع الثقات في قوله "عن أبيه"، على أنهم لم يتّفقوا عليه في ذلك كما سبق، فلو أنهما أشارا إلى خلاف مالك والليث وابن عيينة في وصله لكان أقرب إلى الصواب، ولو أنّ هذا لا يُعَلّ به الحديث لثبوته موصولاً من طريق الثقتين كما تقدم"[2].

٦٨٧ – قال الألباني في "الإرواء" (١٦٩/٥) عند حديث يرويه سعيد بن سالم القدّاح عن ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير قال: حضرتُ أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأتاهُ رَجُلان تَبايَعا سِلعةً فقال أحدهما: أخذتُ بكذا وكذا. وقال الآخر: بِعتُ بكذا وكذا. فقال أبو عبيدة: حدّثني عبد الله بن مسعود في مثل هذا قال: حَضَرْتُ رسولَ الله

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٨٨/٣-٢٨٩/٢٣٣٠).

(٢) قال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٩٦/١٣): "قد صحّ وصلُ الحديث من هذين الوجهين، فالذين وصلوه ثقات، وانضم إليهما مرسل سعيد بن المسيب من حديث ابن عيينة عن الزهري عن سعيد، ومرسل أبي أمامة بن سهل بن حنيف من حديث ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة، وهما من أكابر التابعين".

وأعلّه ابن عبد البر في "التمهيد" بالإرسال ثم قال (٨٢/١١): "هذا الحديث وإن كان مرسلاً، فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة، وحدّث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل".

وقد ذكر الحافظ في "التلخيص الحبير" (٢٨٥٣/٦-٢٨٥٤) الاختلاف فيه على الزهري، ولم يُرجّح شيئاً.

قلت: وحرام بن مُحَيِّصة لم يسمع من البراء بن عازب فيما ذكر ابن حبان في "الثقات" (١٨٥/٤)، وابن حزم في "المحلى" (١٤٦/٨)، وعبد الحق في "الأحكام الوسطى" (٣٥٠/٣). وانظر: "أحاديث معلة" للشيخ مقبل رحمه الله (رقم ٥٧).

ﷺ في مثل هذا (**فأَمَرَ البائعَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ، ثمّ يُخَيَّرَ المُبْتاعُ، إنْ شاءَ أَخَذَ، وإنْ شاءَ تَرَكَ**) بعد أنْ خرّجه من طرق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

"أخرجه النسائي (٢/٢٣٠) .. والحاكم (٢/٤٨)[١]، والبيهقي (٥/٣٣٢-٣٣٣)، وأحمد (١/٤٦٦).

وقال البيهقي: "وهذا مرسل أيضاً؛ أبو عبيدة لم يدرك أباه".

وغَفَل عن ذلك الحاكم، فقال: "صحيح إن كان سعيد بن سالم حَفِظ في إسناده عبد الملك بن عمير"[٢].

ويشير بذلك إلى أنّ في سنده اختلافاً، وقد بيّنه الحافظ في "التلخيص" (٣/٣١)، فهي علة أخرى"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٨٩-٢٩٠/٢٣٣١).

(٢) نعم؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لكنهم قبلوا حديثه عنه وصحّحوه؛ لأنه كان عارفاً بحديث أبيه، وسمع أحاديثه من أهل بيته، ومن أصحاب أبيه الكبار، ولم يأت فيها بما يُنكر.

قال أبو الحسن الدارقطني في "السنن" (٤/٢٢٥): "أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمذهبه وفتياه ...".

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٧/٣٤٢): "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أنّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه -: قاله ابن المديني وغيره".

ونقل في "شرح العلل" (١/٥٤٤) عن يعقوب بن شيبة قوله: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في "مجموع الفتاوى" (٦/٤٠٤) -:

"ويقال: إنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه مُتَلَقٍّ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه .. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يُخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه". وانظر: كتاب "مرويات أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود" (ص ١٠٠) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.

(٣) حيث قال الحافظ هناك: "وفيه انقطاع على ما عرف من اختلافهم في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه، **واختلف فيه على إسماعيل بن أمية ثمّ على ابن جُريج في تسميّة والد عبد الملك هذا الرّاوي عن أبي عبيدة**، فقال يحيى ابن سليم عن إسماعيل بن أمية: (عبد الملك بن عمير) كما قال سعيد بن سالم. ووقع في النسائي (عبد الملك بن عبيد)، ورجّح هذا أحمد والبيهقي، وهو ظاهر كلام البخاري. وقد صححه ابن السكن، والحاكم".

وانظر أيضاً: "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٤/٧٣).

فائدة: قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٢٩٠): "وهذا الحديث محفوظ عن ابن مسعود كما قال مالك: وهو عند جماعة من العلماء أصلٌ تلقّوه بالقبول، وبنوا عليه كثيرًا من فروعه، واشتهر عندهم بالحجاز والعراق شهرة يستغنى بها عن

٦٨٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١٨٩/٥) عند حديث أبي المتوكّل النّاجي عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**الآخِذُ والمُعْطي سواءٌ في الرِّبا**) بعد أنْ خرّجه من صحيح مسلم وغيره بسياق أتمّ:

"أخرجه مسلم (٤٤/٥) والسياق له .. وأخرج الدارقطني، والحاكم (٤٩/٢)[١] من طريقه طرفه الآخر: (الآخذ والمعطى سواء في الرّبا).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وفاتهما أنه عند مسلم أَتَمّ!**".

٦٨٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٧٢/٥) عند حديث يرويه أبو المعتمر عن عمرو[٢] ابن خلدة الزُّرقي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**أَيُّما رَجُلٍ ماتَ أو أَفْلَسَ، فصاحِبُ المَتاعِ أَحَقُّ بِمَتاعِهِ، إذا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ**):

"أخرجه الشافعي (١٣٢٨) .. والحاكم (٥٠/٢)[٣]، والطيالسي (٢٣٧٥)، وعنه أبو داود (٣٥٢٣)، وكذا البيهقي.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، وعمر بن خلدة أبو المعتمر[٤] قال الذهبي نفسه في "الميزان": "**لا يُعرف**". وقال أبو داود عَقِب الحديث على ما في بعض نسخ "السّنن": "مَنْ يأخذ بهذا؟! أبو المعتمر مَن هو؟!". أي: لا يُعرف.

الإسناد، كما اشتهر عندهم قوله – عليه السّلام–: (لا وصية لوارث)، ومثل هذا يستغنى فيها عن الإسناد؛ لأنّ استفاضتها وشهرتها عندهم أقوى من الإسناد".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٣٥/٢٩١/٣).

(٢) قال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٢٤٧/٨): "وابن خلدة هو عمر بن خلدة، ويقال: عمرو، **وعمر أصحّ**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٣٤٢/٢٩٥-٢٩٤/٣).

(٤) جَعَلَ الشّيخُ – رحمه الله – عمرَ بن خلدة وأبا المعتمر شخصاً واحداً، والواقع خلاف ذلك، فهما شخصان، وعمر بن خلدة هو شيخ أبي المعتمر في هذا الإسناد، والذي يظهر أنّ ذلك تصحيفٌ من الشيخ؛ تَصَحَّفَتْ عليه صيغة (عن) إلى كلمة (بن) فظنّ الشّخصين رجلاً واحداً، وقد ذكره على الصّواب كما في النّقل الثاني.

وقد ترجم الحافظ لكلٍّ منهما، فقال في ترجمة عمر بن خلدة: "**ثقة**"، وقال في ترجمة أبي المعتمر – وهو ابن عمرو بن رافع المدني –: "**مجهول الحال**" كما نقله عنه الشيخ فوق. وهو الذي وصفه أبو داود بالجهالة كما نقل ذلك الشيخ أيضاً فوق .. وأما عمر بن خلدة؛ فقد وثّقه النسائي وعمرو بن علي الفلّاس وابن سعد، وذكره ابن حبان وابن خلفون في "الثقات"، وقال ابن حجر في "التقريب": "ثقة". وشذّ الحافظ الذّهبي، فذكره في "الميزان" وقال: "لا يكاد يُعرف"! ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٩/٢١) مع الحاشية، "تهذيب التهذيب" (٤٤٢/٧-٤٤٣)، "إكمال تهذيب الكمال" (٤٦/١٠).

وقال الحافظ في "التقريب": "**مجهول الحال**".

قلت: بل هو مجهول العين؛ لأنه لم يرو أحدٌ عنه غير ابن أبي ذئب".

– وقال في حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١٩٣/٣) عند الحديث السّابق: "وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وهو من أوهامهما**؛ فإنّ في سنده عند الجميع أبا المعتمر بن عمرو بن نافع[١]؛ قال الذهبي – نفسه – في "الميزان": "لا يعرف"، وقال الحافظ: "مجهول الحال"، وكذا جهله ابن عبد البرّ وغيره. فالحديث ضعيف السّند، منكر المتن؛ لمخالفة الطريق الآتي ..".

– وانظر: التعليق على "سبل السلام" (١٣٥/٣).

٦٩٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٨٨/٥-٢٨٩) عند حديث يرويه أبو همام محمد بن الزِّبْرِقان عن أبي حيّان التّيمي عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يقول الله: «أنا ثالثُ الشَّرِيكَيْنِ ما لم يَخُنْ أَحَدُهُما صاحِبَهُ، فإذا خانَ خَرَجْتُ مِنْ بينِهِما**):

"أخرجه أبو داود (٣٣٨٣)، وكذا الدارقطني (٣٠٣)، والحاكم (٥٢/٢)[٢]، والبيهقي (٧٨/٦ – ٧٩) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٣١/٣)! وأقول: **بل هو ضعيف الإسناد. وفيه علتان**:

الأولى: الجهالة؛ فإنّ أبا حيّان التّيمي اسمه يحيى بن سعيد بن حيّان، وأبوه سعيد قد أَوْرَدَهُ الذّهبيُّ في "الميزان"، وقال: "لا يُكاد يُعْرَف، وللحديث علّة". يشير إلى العلة الأخرى الآتية ..

والعلة الأخرى: الاختلاف في وصله؛ فرواه ابن الزّبرقان هكذا موصولاً بِذِكْرِ أبي هريرة فيه، وهو صدوق يهم كما قال الحافظ. وخالفه جرير فقال: عن أبي حيّان التّيمي عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (يَدُ اللهِ على الشَّرِيكَيْنِ ما لم يَخُنْ أَحَدُهُما الآخَر ..).

أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن سليمان المَلَقَّب بِلُوين، ثم قال: "لم يُسْنِدْهُ أحد إلا أبو همام وحده".

---

(١) صوابه (ابن رافع) كما في كتب التراجم ورواية الأكثرين، وقيل فيه: (ابن نافع).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣٥٠/٢٩٨/٣).

قلت: وفيه ضعفٌ كما سبق، ولعلّ مُخالفة [كذا، ولعلّ الصّواب: مُخالِفُهُ] جرير وهو ابن عبد الحميد الضّبّيّ خيرٌ منه، فقد قال الحافظ فيه: "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه".

قلت: وجملة القول: أنّ الحديث ضعيف الإسناد، للاختلاف في وصله وإرساله وجهالة راويه، فإنْ سَلِمَ مِنَ الأولى، فلا يسلم مِنَ الأُخرى. وفي "التلخيص" (٤٩/٣): "وأعلّه ابن القطّان بالجَهْلِ بحالِ سعيد بن حيّان والد أبي حيّان، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، وذَكَرَ أنه روى عنه أيضاً الحارث بن يزيد، لكن أعلّه الدارقطني[١] بالإرسال، فلم يذكر فيه أبا هريرة، وقال: إنه الصواب، ولم يسنده غير أبي همام بن الزِّبرقان، وفي الباب عن حكيم بن حزام. رواه أبو القاسم الأصبهاني في (الترغيب والترهيب)".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٥٤٩/١).

٦٩١ - قال الألباني في "الإرواء" (٥٦/٦-٥٧) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه أبي أحمد إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي عن أحمد بن حازم بن أبي غَرَزَة عن عبيد الله بن موسى عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً **(مَنْ وَهَبَ هِبةً، فهو أَحَقُّ بِها ما لَمْ يُثَبْ مِنْها)**:

"أخرجه البيهقي من طريق الحاكم، وهذا في "المستدرك" (٥٢/٢)[٢] ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين، إلا أن يكون[٣] الحمل فيه على شيخنا". **ووافقه الذهبي على هذا الكلام الذي لا يُؤخذ منه تصحيح ولا تضعيف، مع أنّ الذهبيَّ قد أَوْرَدَ شيخ الحاكم هذا في "الميزان"** فقال: "روى عنه الحاكم، واتّهمه".

فإنْ كان يعني أنه اتّهمه في غير هذا الحديث، فمحتمل، وإلا فإنّ عبارته المتقدمة لا يفهم منها أنه اتّهمه، ولذلك قال الحافظ في "اللّسان" بعد أن نقلها عنه:

"قلت: الحَمْلُ فيه عليه بلا ريب، وهذا الكلام معروف من قول عمر غير مرفوع".

---

(١) كما في "العلل" (١١/٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٩٨/٣-٢٣٥١/٢٩٩).

(٣) علّق الشيخ هنا بقوله: الأصل (نكل)، والتّصويب من "الجوهر النقي" و"اللّسان".

وقال البيهقي عَقِب الحديث: "وكذلك رواه عليّ بن سهل بن المغيرة عن عبيد الله، **وهو وَهْمٌ**، وإنما المحفوظ عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب ...".

قلت: فذكر الموقوف المتقدم.

وحديث عليّ بن سهل بن المغيرة أخرجه الدارقطني (ص ٣٠٧) وقال عقبه: "**لا يثبت هذا مرفوعاً، والصواب عن ابن عمر عن عمر موقوفاً**".

قلت: وصرّح البيهقي في "المعرفة" أنّ الغلط فيه من عبيد الله بن موسى، كما نقله الزيلعي عنه (١٢٦/٤) وأَقَرَّه. **ويحتمل أن يكون الوهم عندي** مِنْ عليّ بن سهل[١]؛ فإنه دون عبيد الله في الحفظ والضبط، وإن كان ثقة، **ولا يُفِيده متابعة أحمد بن حازم بن أبي غرزة له؛ لأنّ الراوي عنه شيخ الحاكم, لم تثبت عدالته كما عرفت من ترجمته**، فلا تَغْتَرَّ إذن محاولة ابن التركماني في رَدِّه على البيهقي تقوية الحديث، فإنها محاولة فاشلة، لا تستند على سند من القواعد العلمية الحديثية؛ فإنّ رواية عبيد الله بن موسى المرفوع (لعلها: المرفوعة)، **لا يشكُّ باحثٌ في شذوذها لمخالفتها لرواية الثقتين مكي بن إبراهيم وعبد الله بن وهب اللّذين رَوَيا الحديث عن حنظلة به موقوفاً** ..".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٥٣٧/٢).

٦٩٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥٣٦/١-٥٣٧) عند حديث يرويه قتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ مرفوعاً (**إذا كانتِ الهِبَةُ لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ؛ لم يُرْجَعْ فيها**):

"**منكر**. أخرجه الدارقطني (ص ٣٠٧)، والحاكم (٥٢/٢)[٢]، والبيهقي (١٨١/٦) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". وخالفه تلميذه البيهقي فقال: "ليس إسناده بالقويّ". **وهذا هو الصواب**؛ للخلاف المعروف في سماع الحسن - وهو البصري - من سمرة، ثم هو مدلس وقد عنعنه، فأنّى له الصّحّة[٣]؟

---

(١) نقل الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢٢٧/٤) عبارة الدارقطني في "السنن" التي نقلها الشيخ فوق وفيها زيادة تؤيد كلام الشيخ هذا، وهي قوله: "لا يثبت مرفوعًا، **غلط فيه عليُّ بن سهلٍ**، والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله". وليس في المطبوعة: "غلط فيه علي بن سهل".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣٥٢/٢٩٩/٣).

(٣) تقدّم قريباً تحت التّعقّب رقم (٦٨٥) تحرير الكلام في سماع الحسن من سمرة، فانظره في كلام الشيخ وفيما أضفناه في الحاشية.

وقد نقل الزيلعي في "نصب الراية" (١١٧/٤) عن صاحب "التنقيح" (وهو العلامة ابن عبد الهادي) أنه قال: "ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، **ولكنه حديث منكر**، وهو مِن أَنْكَرِ ما رُوِيَ عن الحسن عن سمرة"[١].

قلت: **وهو مخالف للحديث الصحيح**: (لا يحلُّ للرَّجُل أنْ يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية فيرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع في قيئه) أخرجه أحمد (رقم ٢١١٩) بسند صحيح، وأصحاب "السنن" وصحّحه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعا. وهو مخرج في "الإرواء" تحت الحديث رقم (١٦٢٢)".

٦٩٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٦٤/٥-٢٦٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار حدثنا زيد بن أسلم قال: (رَأَيْتُ شَيْخًا بالإسْكَنْدَرِيّةِ يُقال له سَرَّقٌ، فقلتُ له: ما هذا الاسمُ؟ قال: اسْمٌ سَمّانِيهِ رسولُ الله ﷺ، ولَنْ أَدَعَهُ. قلتُ: ولِمَ سَمّاكَ؟ ..):

"**حسن**. أخرجه الطّحاوي (٢٨٩/٢)، والدارقطني (٣١٥)، وكذا الحاكم (٥٤/٢)[٢]، والبيهقي (٥٠/٦) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

قلت: **عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإنْ أَخْرَجَ له البخاري، ففيه ضعفٌ**، ولذلك أَوْرَدَهُ في "الميزان"، وقال: "صالح الحديث، وقد وُثِّق، وحدّث عنه يحيى بن سعيد مع تعنّته في الرِّجال، قال يحيى: في حديثه عندي ضعفٌ، وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به.

وقد ساق له ابن عدي عدّة أحاديث[٣]، ثم قال: هو من جملة من يكتب حديثه من الضّعفاء". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ".

وقال فيه البيهقي عقب الحديث: "ليس بالقويّ". كما يأتي.

نعم تابعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأخوه عبد الله بن زيد عن أبيهما ..".

---

(١) انظر: "تنقيح التحقيق" (٢٢٩/٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣٥٨/٣٠٢/٣).

(٣) وهذا مِنْ جملتها.

٦٩٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/١١٢-١١٣) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن سليمان التّيمي عن طَلِيق بن محمد عن عِمران بن حُصين ﷺ مرفوعاً (**مَلْعونٌ مَنْ فَرَّقَ**):

"طليق، وهو ابن عمران بن حصين، ويقال: طليق بن محمد بن عمران الأنصاري، وفرّق بينهما ابن حبان فأوردهما في "الثقات"، الأول في (أتباع التابعين) (٦/٤٩٤)، والآخر في (التابعين) (٤/٣٩٧) ، وقال الدارقطني -كما في "الميزان" للذهبي -: "لا يحتجّ به"[١].

وأشار الذهبي إلى أنه منقطع بينه وبين عمران، وصرّح بذلك المنذري في "الترغيب" (٣/٣٢).

وقد رواه أبو بكر بن عياش: أخبرنا سليمان عن طليق بن محمد عن عمران مرفوعاً ..

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣/٦٦-٦٧/٢٥٣)، والحاكم (٢/٥٥)[٢] ..

وقال الحاكم: "وهذا إسناد صحيح"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا، وقد عرفتَ ما ذكره الذهبي نفسه آنفاً في طَليق**، على أنّ الدارقطني[٣] ذكر عقبه اختلاف الرواة على طليق، فمنهم من يرويه عنه عن عمران كما رأيت، ومنهم من قال: عنه عن أبي بردة عن أبي موسى، ومنهم من يرويه عن طليق مرسلاً.

قال عبد الحقّ: "والمحفوظ عن التيمي مرسلا".

وقال ابن القطان: "وبالجملة فالحديث لا يصحّ؛ لأنّ طليقاً لا يعرف حاله".

نقلته من "التعليق المغني" (٣/٦٧). وهناك خلاف في المتن أيضاً ..".

٦٩٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٦٥-٥٦٦) عند حديث يرويه إسحاق بن أحمد الخَرّاز عن إسحاق بن سليمان الرازي عن المغيرة بن مسلم عن يونس بن عبيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ يُحِبُّ سَمْحَ البَيْعِ، سَمْحَ الشِّراءِ، سَمْحَ القَضاءِ**) بعد أن خرّجه من جامع الترمذي عن أبي كريب عن إسحاق بن سليمان عن مغيرة ابن مسلم عن يونس عن **الحسن** عن أبي هريرة به:

---

(١) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٠٣/٢٣٦١).

(٣) وكذا البيهقي (٩/١٢٨).

وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في "العلل" (٧/٢١٧) ثم قال: "وغيره (يعني: ابن عياش) يرويه عن سليمان التيمي عن طليق بن محمد بن عمران بن حصين مرسلاً عن النبي ﷺ، **وهو المحفوظ عن التيمي**".

"وقال [يعني: الترمذي]: "هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة".

قلت: وصله الحاكم (٢/٥٦)[١] من طريق إسحاق بن أحمد الخرّاز .. **وقال:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ **لولا أني لم أعرف الخرّاز هذا**؛ لكنه لم يتفرد به، فقد قال المناوي في "الفيض"[٢]: "وقال الترمذي في "العلل": سألت عنه محمداً - يعني: البخاري- فقال: هو حديث خطأ، رواه ابن علية عن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. قال [يعني: البخاري]: وكنت أفرح به حتى رواه بعضهم عن يونس عمّن حدّثه عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ. كذا قال".

قلت: هذا البعض عندي مجهول، فلا تضرّ مخالفته لرواية ابن علية الموافقة لرواية المغيرة بن مسلم من رواية الخزاز عنه واتفاقهما على هذه الرواية يجعلها تترجح على رواية أبي كريب عن إسحاق بن سليمان عن المغيرة عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة. وإلا فالحسن عن أبي هريرة في حكم المنقطع، بخلاف سعيد المقبري عن أبي هريرة، فهو متصل وعلى هذا فالحديث صحيح الإسناد، والله أعلم"[٣].

٦٩٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٠٥-٢٠٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جُبير عن أبي سفيان عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا، فَنَفَدتِ الإِبِلُ، فأَمَرني رسولُ الله ﷺ «**أَنْ آخُذَ مِنْ قَلائِصِ الصَّدَقةِ، فكنتُ آخُذُ البَعِيرَ بالبَعِيرَيْنِ**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٠٥/٢٣٦٦).

(٢) وهو في "العلل الكبير" للترمذي (٣٤٩).

(٣) قلت: وروي من أوجه أخرى عن يونس بن عبيد غير ما ذكره الشيخ. وانظر "العلل" (٢٠٤٨) للدارقطني.

ويشهد للحديث حديث جابر ﷺ في "صحيح البخاري" (٢٠٧٦) وغيره مرفوعاً: (**رحم اللهُ رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى**). وحديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند أحمد في مسنده (٦٩٦٣) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: (**دخل رجل الجنةَ بسماحته قاضياً ومُتقاضِياً**). قال المنذري في "الترغيب" (٢/٥٦٣): "رواته ثقات مشهورون". وإسناده حسن.

"هكذا أخرجه أبو داود (٣٣٥٧) .. والحاكم (٢/٥٦-٥٧)[1]، والبيهقي (٥/٢٧٧) وقال: "اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده، وحماد بن سلمة أحسنهم سياقةً له".

قلت: **وإسناده ضعيف،** فيه عنعنة ابن إسحاق. ومسلم بن جبير، وعمرو بن حريش مجهولان كما في "التقريب". وقال ابن القطّان: "هذا حديث ضعيف، مضطرب الإسناد".

ثم فصّل القولَ في ذلك، وبيّن جهالة الرجلين، فراجع كلامه في "نصب الراية" (٤/٤٧)، وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (١/٣٩٠) وتكلّم عليه بما لا يشفي.

ومِن وجوه اضطرابه، رواية جرير بن حازم عن محمد بن إسحاق عن أبي سفيان عن مسلم ابن جبير عن عمرو بن الحريش قال: "سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت: إنّا بأرضٍ ليس بها دينار ولا درهم، وإنما نبايع بالإبل والغنم إلى أجلٍ، فما ترى في ذلك؟ قال: على الخبير سقطت، جَهَّز رسولُ الله ﷺ جيشاً على إبلٍ مِن إبل الصّدقة حتى نفدت, وبقي ناس، فقال رسول الله ﷺ: (اشْتَرِ لَنا إبِلاً مِنْ قلائِصٍ مِن إبلِ الصَّدقةِ إذا جاءت حتّى نُؤَدِّيها إليهم)، فاشتريتُ البَعيرَ بالاثنين والثلاث قلائِصَ حتّى فرغتُ، فأَدَّى ذلك رسول الله ﷺ من إبلِ الصَّدقةِ". أخرجه الدارقطني، وأحمد (٢/١٧١).

ووجه المخالفة فيه ظاهر؛ فإنه جعل الرّاوي عن ابن الحريش (مسلم بن جبير) بَدَلَ (أبي سفيان) في رواية حمّاد، والاضطراب من الراوي - وهو ابن إسحاق هنا - في الرواية مما يدلّ على أنه لم يضبطها ولم يحفظها، **فهو ضَعْفٌ آخر في السّند عِلاوةً على جهالة الرَّجُلين.**

ومما سبق تعلم ما في قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"! مِنَ البُعْدِ عن الصواب. ومِنَ العجيب أنّ الذهبيَّ وافقه على ذلك مع أنه قال في ترجمة مسلم بن جبير: "لا يُدْرَى مَن هو, تفرّد عنه يزيد بن أبي حبيب".

وفي ترجمة عمرو بن الحريش: "ما روى عنه سوى أبي سفيان، ولا يُدْرَى مَن أبو سفيان أيضاً".

الطريق الأخرى: عن ابن جريج أنّ عمرو بن شعيب أخبره عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ابن العاص .. أخرجه البيهقي والدارقطني وعنه (٥/٢٨٧-٢٨٨) شاهداً للطريق الأولى

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٠٦/٢٣٦٨).

وذكر أنه "شاهد صحيح" .. وأقرّه الحافظ في "التلخيص", وصرّح في "الدراية" (ص ٢٨٨) بأنّ إسناده قويٌّ.

قلت: وهو حسن الإسناد, للخلاف المعروف فى رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده"[١].

٦٩٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٢١-٢٢٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الربيع بن سليمان عن الخَصيب بن ناصح عن عبد العزيز بن محمد الدّراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ النبي ﷺ **(نَهَى عن بَيْعِ الكالِئِ بالكالِئِ)** بعد أنْ خرّجه من طريق الدارقطني عن علي بن محمد المصري عن سليمان بن شعيب الكسائي عن الخصيب بن ناصح به:

"وقد تابعه الربيع بن سليمان حدثنا الخصيب بن ناصح به، أخرجه الحاكم (٢/٥٧)[٢] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي![٣]

وأخرجه البيهقي (٥/٢٩٠) من طريق الحاكم به، ومن طريق أبى الحسين بن بشران: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المصري بإسناده المتقدم عند الدارقطني إلا أنه قال: (عن موسى)، ولم ينسبه. وقال البيهقي عَقِبَهُ: "**موسى هذا هو ابن عبيدة الرّبذي، وشيخنا أبو عبد الله (يعني: الحاكم) قال في روايته: (عن موسى بن عقبة)، وهو خطأ**، والعَجَبُ من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره، روى هذا الحديث في "كتاب السّنن" عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا، فقال: (عن موسى بن عقبة)، وشيخنا أبو الحسين, رواه لنا عن أبي الحسن المصري في "الجزء الثالث من سنن المصري"، فقال: (عن موسى) غير منسوب، ثم أردفه المصري بما أخبرنا (ثم ساق إسناده عن عبد الأعلى بن حماد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي عبد العزيز الرّبذي عن نافع به، أبو عبد العزيز الرّبذي هو موسى بن عبيدة".

---

(١) قال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/٢٢): "هذا إسنادٌ جيّد وإنْ كان غير مُخَرَّج في شيء من السنن"، وقال ابن حجر أيضاً في "الفتح" (٤/٤١٩): "وإسناده قوي". وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٩/١٥١): "حديث حسن".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٠٧-٣٠٨/٢٣٧٠).

(٣) الخَصيب بن ناصح لم يخرّج له مسلم شيئاً.

قلت: وقد أخرجه الطّحاوي في "شرح المعاني" (٢/٢٠٨)، وفي "مشكل الآثار" (١/٣٤٦)، وابن عدي في "الكامل" (١/٣٨٣)، والبيهقي من طرق أخرى عن موسى بن عبيدة عن نافع به. وقال ابن عدي: "وهذا معروف بموسى عن نافع". وكذا قال الدارقطني في غير "السنن". فقال الحافظ في "التلخيص": "وقد جزم الدارقطني في "العلل"[١] بأنّ موسى بن عبيدة تفرّد به, فهذا يدلّ على أنّ الوَهْمَ في قوله: "موسى بن عقبة" مِنْ غيره".

قلت: وأنا أظنّ أنّ الوهمَ من ابن ناصح، فهو الذي قال ذلك؛ لأنّ توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين الدارقطني والحاكم، والله أعلم.

ثم ذكر الحافظ عن الشافعي أنه قال: "**أهل الحديث يُوَهِّنون هذا الحديث**".

وعن الإمام أحمد قال: "**ليس في هذا حديث يصحّ**, لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين". وقال الحافظ في "بلوغ المرام": "رواه إسحاق والبزار **بإسناد ضعيف**".

قلت: **وعلّته موسى بن عبيدة هذا فإنه ضعيف** كما جزم الحافظ في "التقريب".

وقال الذهبي في "الضعفاء والمتروكين": "ضعّفوه، وقال أحمد: لا تحلّ الرواية عنه".

قلت: وأما موسى بن عقبة فهو ثقة حجّة، مِن رجال السِّتّة، **ولذلك فإنّ الذي جعله هو راوي هذا الحديث، أخطأ خطأً فاحشاً, فإنه نَقَل الحديث من الضعيف إلى الصحيح, والله المستعان**".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٢/٣٦٢)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣/١٦٤).

٦٩٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٤١٠-٤١١) عند حديث يرويه عثمان بن محمد ابن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد العزيز بن محمد الدّراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**لا ضَرَرَ ولا إضْرار، مَنْ ضارَّ ضارَّهُ اللّهُ، ومَنْ شاقَّ شاقَّ اللّهُ عَلَيْهِ**)[٢]:

---

(١) (١٣/١٩٣).

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. روى من حديث عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة رضي الله عنهم".

"أخرجه الدارقطني (٥٢٢)، والحاكم (٢/٥٧-٥٨)[١]، والبيهقي (٦/٦٩) وقال:
"تفرّد به عثمان بن محمد".
قلت: وهو ضعيف كما قال الدارقطني، وذكره في "اللسان".
وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي.
قلت: **وهذا وهمٌ منهما معاً**؛ فإنّ عثمان هذا مع ضعفه لم يخرّج له مسلم أصلاً، وأورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "قال عبد الحق في "أحكامه": الغالب على حديثه الوهم".
نعم تابعه عبد الملك بن معاذ النّصيبي عن الدّراوردي به.
أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" كما في "نصب الراية" للزيلعي (٤/٣٨٥) وقال:
"قال ابن القطّان في كتابه: وعبد الملك هذا لا يعرف له حال، ولا يعرف مَن ذكره".
وقد رواه مالك في "الموطأ" (٢/٧٤٥/٣١) عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرفوعاً.
قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، **وهذا هو الصواب مِنْ هذا الوجه**".
- وانظر: "الصحيحة" (١/٤٩٨-٤٩٩)، "أحكام الجنائز" (ص١٦)، حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٢/٤٧٧).
٦٩٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٤٨-٢٤٩) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (ماتَ رَجُلٌ، فغَسّلْناهُ، وكَفّنّاهُ، وحَنّطْناهُ، ووَضَعْناهُ لِرسول الله ﷺ حيثُ تُوضَعُ الجَنائِزُ عند مَقامِ جِبْرِيلَ، ثم آذَنّا رسولَ الله ﷺ بالصّلاةِ عليهِ، فجاءَ مَعنا خُطًى، ثمّ قال: «**لعلَّ على صاحِبِكُمْ دَيْنًا؟**» قالوا: نعم، دِيناران. فَتَخَلَّفَ، فقال له رَجُلٌ مِنّا يُقالُ له أبو قتادةَ: يا رسولَ اللهِ، هُما عَلَيَّ ..):
"أخرجه أحمد (٣/٣٣٠) .. والحاكم (٢/٥٧-٥٨)[٢] ..
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.
قلت: **وإنما هو حسن فقط**؛ لأنّ ابن عقيل في حفظه ضعفٌ يسيرٌ[٣]، ولذلك قال الهيثمي في "المجمع" (٣/٣٩): "رواه أحمد، والبزار، وإسناده حسن".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٠٩/٢٣٧٣).
(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣١٠/٢٣٧٤).
(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة".

وله طريق أخرى مختصرا، يرويه أبو سلمة عن جابر ...

أخرجه أبو داود (٣٣٤٣) والنسائى (١/٢٧٨-٢٧٩) .. عن عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن الزهري عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ...

وإنما أخرجه [البخاري] (٢/٥٦ ، ٥٨) من حديث سلمة بن الأكوع مثل حديث أبي سلمة عن جابر، إلا أنه قال: (ثلاثة دنانير) ..".

- وانظر: "أحكام الجنائز" (ص٢٧)، التعليق على "سبل السلام" (٣/١٦١).

٧٠٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٦٠-٢٦١) عند حديث يرويه أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية الكَرابِيسي عن هشام بن يوسف الصّنعاني عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه: أنّ رسولَ الله ﷺ **(حَجَرَ على مُعاذٍ مالَهُ، وباعَهُ في دَيْنٍ عليه)**:

"أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص٢٣) .. والحاكم (٢/٥٨)[1]، والبيهقي (٦/٤٨) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

وذلك منهما خطأٌ فاحشٌ، وخصوصاً الذهبي؛ فقد أورد إبراهيمَ هذا في "الميزان" وقال: "ضعّفه زكريا السّاجي وغيره". **ثم هو ليس مِن رجال الشيخين**[2] **ولا السنن الأربعة!**

وقد تفرّد به كما قال الطبراني، وقال العقيلي عقبه: "ولا يُتابع على حديثه". وقال: "رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك. وقال الليث عن يونس بن [كذا, والصواب: عن ابن] شهاب عن ابن كعب بن مالك. وقال ابن وهب: عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. وقال ابن لهيعة: عن يزيد بن أبي حبيب وعمارة بن غزية عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك عن كعب بن مالك:

(أنّ معاذاً ادَّانَ، وهو غلامٌ شابٌّ). والقول ما قال يونس ومعمر".

قلت: إنّ الصّواب عن الزهري عن ابن كعب بن مالك مرسلاً.

وذلك مما يؤكد ضَعْفَ إبراهيم بن معاوية، وأنه أخطأ على معمر في وصله الحديث.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣١١/٢٣٧٦).

(٢) وكذا هشام بن يوسف الصّنعاني ليس من رجال مسلم.

خلافاً لعبد الرزاق عنه، فإنه أرسله. وقد ساق إسناده إلى عبد الرزاق به البيهقي، وابن عساكر. وأخرجه هذا عن ابن المبارك عن معمر به.

وهكذا رواه سعيد بن منصور في "سننه" عن ابن المبارك مرسلاً .."[1].

٧٠١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٤٠٤-٤٠٦) عند حديث يرويه سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيّاش ابن أبي ربيعة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الصَّعْبِ بن جَثّامة: أنّ رسول الله ﷺ حَمَى النَّقِيع، وقال: «**لا حِمَى إلا للهِ ولرسولِهِ**»:

"قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الرحمن بن الحارث – وهو ابن عبد الله بن عَيّاش المخزومي –؛ مختلف فيه، وقال الحافظ في "التقريب":

"صدوق له أوهام".

قلت: وله شاهد، يستدل به على أنه حفظ ولم يَهَمْ؛ خلافًا لمن وَهَّمهُ فيه كما يأتي.

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٦١)[2]، وعنه البيهقي (٦/١٤٦) من طريق آخر عن سعيد بن منصور ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي![3]

وأما البيهقي فقال: "قال البخاري: هذا وهمٌ"! وأقرّه البيهقي، ثم الحافظ (٥/٤٥)[4].

---

(١) وقال عبد الحقّ في "الأحكام الوسطى" (٣/٢٨٧): "المرسل أصحّ"، وقال الحافظ ابن حجر في "البلوغ" (٨٦٧/ماهر): "أخرجه أبو داود مرسلاً، ورُجِّح". وقال ابن عبد الهادي في "المحرّر" (٨٩٨): "رواه الدارقطني، والحاكم وقال: "صحيح على شرطهما"، **وفي قوله نظر!! والصحيح أنه مرسل**، كذلك رواه أبو داود وغيره".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣١٦/٢٣٨٦).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى أنّ حال هذا الإسناد التّحسينُ فقط ولا يرقى إلى التّصحيح، لحال راويه عبد الرحمن بن الحارث، لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٤) قال البيهقي في "الكبرى" (٦/١٤٦) بعد أنْ رواه من طريق الحاكم:

"قال البخارى: هذا وهمٌ. قال الشيخ [يعني: البيهقي]: لأنّ قوله (حمى النقيع) من قول الزهرى. وكذلك قاله ابن أبى الزّناد عن عبد الرحمن بن الحارث". وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/٤٥) في شرح قوله: (وقال: بلغنا ...):

قلت: وذلك هو الظّاهر؛ لمخالفته الثقات الذين رووا مِنَ الحديث جُملةَ النّقيع عن ابن شهاب بلاغًا، كما في الحديث الذي قبله. لكن لها شاهدٌ يدلّ على أنّ لها أصلًا، وهو من حديث عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر: أنّ النبيَّ ﷺ (حَمَى النّقيع لِخَيْلِ المسلمين، ترعى فيه). أخرجه البيهقي (١٤٦/٦)، وأحمد (٩١/٢ و ١٥٥ و ١٥٧).

وابن حفص هذا – وهو العمري –؛ قال الحافظ في "الفتح" (٥/ ٤٥)، و"التقريب": "ضعيف .." .. لكن تقويه متابعة أخيه عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ... بها. أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٦٤ – الإحسان).

ثم إنّ الحديث أخرجه أحمد (٧١/٤) من طريق أخرى عن عبد العزيز بن محمد ... به".

– **وقال** في حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٤٦٧/٢) عند الحديث السّابق: "أخرجه الحاكم (٦١/٢) – وصحّحه ووافقه الذهبي –؛ **وفيه نظر**؛ فقد رواه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصّعب.

وقد رواه جماعة من الثقات الحفّاظ عن الزهري، لم يذكروا فيه: (حَمَى النَّقيع)، بل روى هذا يونس عن الزهري من قوله بلاغاً. كذلك أخرجه البخاري، وأبو داود، والبيهقي – في رواية لهما –. وكذلك قال البخاري في رواية عبد الرحمن بن الحارث: "هذا وَهْمٌ"؛ نقله البيهقي"[1].

٧٠٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٠٣/٥-٥٠٤) عند حديث يرويه أبو الرِّجال محمد بن عبد الرحمن عن أمّه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**لا يُمْنَعُ نَقْعُ البِئْرِ**) بعد أنْ خرّجه من طرق عن أبي الرِّجال:

"القائل هو ابن شهاب، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه، وهو مرسل أو معضلٌ، وهكذا أخرجه أبو داود [برقم ٣٠٨٣] من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً".

(١) وهو في «التاريخ الكبير» (٣٢٢/٤).

قلت: أعلّ الشيخ الألباني رحمه الله هذه الزيادة (حمى النقيع) هنا بالشذوذ ومخالفة راويها عبد الرحمن بن الحارث لسائر أصحاب الزهري الثقات الذين لم يذكروها, وهي رواية البخاري (برقم ٢٣٧٠) وغيره، وأنّ الصواب في هذه الزيادة أنها من قول الزهري بلاغاً كما علّقه عنه البخاري في الصحيح: عقب الرواية الموصولة.

بينما قوّاها الشيخ في الموضع الأوّل بالشّاهد الذي ذكره كما رأيت.

"أخرجه أحمد (١١٢/٦ و٢٥٢)، والحاكم (٦١/٢)[١]، وابن عدي (١/١٢١) من طرق أخرى عن أبي الرِّجال بلفظ: (**لا يُمنَعُ نقع ماءٍ في بئرٍ**). **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"[٢].

قلت: **وهو بهذه الطُّرق إلى أبي الرِّجال على شرط الشيخين**[٣].

وتابعه ابنه حارثة بن أبي الرّجال عن عمرة به. وزاد في أوله: (لا منع فضل الماء، و ...). وحارثة هذا ضعيف. لكن هذه الزيادة صحيحة ثابتة من حديث أبي هريرة في "الصحيحين" وغيرهما، وهو مخرج بألفاظ عديدة في "أحاديث البيوع"".

٧٠٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٢٤/٧-٣٢٥) عند حديث يرويه عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: (أنّ رجلاً أَتَى النّبيَّ ﷺ بِحِمارٍ وهو يَمْشِي، فقال: ارْكَبْ يا رسولَ الله. فقال: «**إنّ صاحِبَ الدّابّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِ دابّتِهِ، إلاّ أنْ تَجْعَلَهُ لِي**». قال: قد فعلتُ) بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) من طريق علي بن الحسين بن واقد عن أبيه به:

"وفي عليّ بن الحسين – وهو ابن واقد – كلامٌ يسيرٌ مِنْ قِبَلِ حفظه.

وكذا القول في أبيه[٤]؛ لا سيّما وقد خولف في وصله كما يأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٧٧٤)، والحاكم (٦٤/٢)[٥] .. من طرق أخرى عن عليّ بن الحسين بن واقد[٦] ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٨٩/٣١٧/٣).

(٢) ووافقه الذهبي.

(٣) قلت: وقد اختلف على أبي الرجال في وصله وإرساله، ورواة الوصل أكثر وأوثق، ولذلك صحّح وصله الدارقطني، فقال: "يرويه أبو الرجال، واختلف عنه؛ فرواه خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت، وابن إسحاق، والثوري، وأبو أويس، وعبد الرحمن بن أبي الرجال، عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة.

واختلف عن مالك؛ فرواه الليث عن سعيد الجمحي عن مالك عن أبي الرجال عن عمرة مرسلا.

ورواه حارثة بن أبي الرجال عن جدته عمرة عن عائشة، **وهو صحيح عن عائشة**". «العلل» (٣٧٧١).

وأشار إلى تصحيحه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٢٦/١٣).

(٤) قال فيه الحافظ في "التقريب": "ثقة له أوهام".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢٣٩٨/٣٢٢/٣).

(٦) الصواب أنه عند الحاكم من رواية عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد لا عن علي بن الحسين بن واقد عن أبيه، وما وقع في طبعة المستدرك الهندية فهو محرّف، وجاء على الصواب في "إتحاف المهرة" (٥٨٨/٢)، وفي طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل.

والأقرب ما قاله الترمذي[1]: "حديث حسن غريب من هذا الوجه. وفي الباب عن قيس ابن سعد بن عبادة". وتابعه زيد بن الحُباب: حدثني حسين بن واقد ... به.

أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٣)، وابن حبان (٢٠٠١). وخالفه حَبِيبُ بن الشَّهيد، فقال: عن عبد الله بن بريدة: أنّ معاذ بن جبل أتى النبيَّ ﷺ بدابّةٍ لِيَرْكَبَها، فقال رسول الله ﷺ: (رَبُّ الدّابة أحقّ بصدرها). قال معاذ: هي لك يا رسول الله! قال: فركب النبي ﷺ وأردف معاذًا. أخرجه البيهقي.

قلت: **ولا شكّ أنّ هذا المرسل أقوى من الموصول الذي قبله؛ لكنه يتقوّى بما له من الشّواهد الكثيرة عن جمعٍ من الصحابة ...**".

٧٠٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٤٠٤) عند حديث زيد بن خالد الجهني ﷺ مرفوعاً «**مَنْ آوَى ضالّةً؛ فهو ضالٌّ، ما لم يُعَرِّفْها**»:

"**أخرجه مسلم** (٥/١٣٧)، والحاكم (٢/٦٤)[2] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد ولم يخرّجاه"! ووافقه الذهبي!"[3].

٧٠٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٣٩٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن سعيد الجُرَيري عن أبي العلاء عن مُطَرِّف عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عنِ اللُّقَطةِ فقال: «**تُعَرَّفُ ولا تُغَيَّبُ، ولا تُكْتَمُ، فإنْ جاءَ صاحِبُها، وإلّا فهو مالُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يشاءُ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) وغيره من طرق عن خالد الحذّاء عن أبي العلاء عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار، وصحّحه على شرط الشيخين:

"وتابعه أيّوب عن أبي العلاء ... به مختصرا: أخرجه الطّحاوي. وخالفهما سعيد الجريري فقال: عن أبي العلاء عن مطرّف عن أبي هريرة ... به:

وقال الحافظ في "تغليق التعليق" (٥/٨٠): "**ورواه الحاكم في "المستدرك" من حديث عليّ بن الحسن بن شقيق**".

(١) قلت: يريد الشيخ أن يقول: إنّ الصواب في إسناد هذا الحديث أنه حسن فقط كما قال الترمذي لا صحيح كما قال الحاكم، لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدّم قريباً تحت رقم (٧٠١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٢٢-٢٣٩٩/٣٢٣).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى أنّ مسلماً قد خرّج الحديث، وأنّ الحاكم واهمٌ في قوله: "ولم يخرّجاه".

أخرجه الحاكم (٦٤/٢)[١] من طريق حماد عنه، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وأظنّه وَهْماً مِنْ حمّاد** - وهو ابن سلمة-؛ جَعَلَهُ من (مسند أبي هريرة). والله أعلم"[٢].

٧٠٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٩٥/٥) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو: أنّ رسول الله ﷺ قال في كَنْزٍ وجَدَهُ رَجُلٌ: «**إِنْ كنتَ وَجَدْتَهُ في قَرْيةٍ مَسْكُونةٍ، أو في سَبِيلٍ مِيتاءٍ، فَعَرِّفْهُ، وإِنْ كنتَ وَجَدْتَهُ في خَرِبَةٍ جاهِلِيّةٍ، أو في قَرْيَةٍ غيرِ مَسْكُونةٍ، أو غَيْرِ سَبِيلٍ مَيْتاءَ، ففِيهِ وفِي الرِّكازِ الخُمُسُ**»:

"قلت: وهذا **إسناد حسن مشهور**، وفيه فائدة هامة؛ وهي أنّ جدّه: هو عبد الله بن عمرو ابن العاص، وليس هو محمدا .. ثم أخرجه النسائي، وابن ماجه (١٢٧/٢) .. والحاكم (٦٥/٢)[٣] .. وصحّحه الحاكم! ووافقه الذهبي!"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٠٠/٣٢٣/٣).

قلت: وأخرجه كذلك من هذا الطريق النسائي في "الكبرى" (٥٧٧٧) من مسند أبي هريرة. ثم أخرجه تحت الرّقم نفسه، وكذا ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٩٣) من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذّاء به مثل رواية الجماعة من مسند عياض بن حمار.

(٢) وهذا اختلاف لا يضر، لأنّ الصحابة كلهم عدولٌ.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٤٠٢/٣٢٤/٣).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى أنّ حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه لا يرقى إلى أن يكون صحيحاً لذاته، بل حسبه أن يكون حسناً لذاته، وقد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد هذه السلسلة في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٣/١-٢٢٨)، وأحالَ ثمّتَ على تحرير العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١٤٠/١-١٤٤).

قلت: لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدّم قريباً تحت رقم (٧٠١).

كِتابُ الجِهادِ

٧٠٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٨٢/٧) عند حديث يرويه أبو الخير عن أبي الخطّاب [المصري] عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**أَلا أُخْبِرُكم بِخَيْرِ النّاسِ وشرِّ النّاسِ؟** ...):

"رواه أحمد في المسند (٣٧/٣و٤١و٥٨)، والحاكم (٦٧/٢)[١] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قلت: **كيف وأبو الخطّاب هذا مجهول**؛ كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وتبعه الحافظ في "التقريب"**؟!!**"[٢].

٧٠٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٠/٢-٥٧١) عند حديث يرويه هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي ذباب عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رَجُلًا مِنْ أصْحابِ النّبيّ ﷺ مَرَّ بِشِعْبٍ فيه عُيَيْنَةٌ مِنْ ماءٍ عَذْبٍ، فأَعْجَبَهُ طِيبُهُ وحُسْنُهُ، فقال: لوِ اعْتَزَلْتُ النّاسَ، وأَقَمْتُ في هذا الشِّعْبِ .. فذَكَرَ ذلك لِرسولِ الله ﷺ فقال: (**لا تفعل؛ فإنّ مقامَ أَحَدِكُم في سبيلِ اللهِ أفضلُ مِن صَلاتِهِ في أَهْلِهِ ستّينَ عاماً** ..):

"رواه الترمذي (١٤/٣)، والحاكم (٦٨/٢)[٣] .. **قال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: وهشام بن سعد فيه كلام مِن قِبَلِ حفظه، فهو حسن الحديث، **ولكنه ليس على شرط مسلم**؛ لأنه إنما أخرج له في الشّواهد كما قال الحاكم نفسه، ونقل هذا القول ذاته في "الميزان" عنه![٤]. وكأنه لذلك قال الترمذي: "حديث حسن".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣١/٣-٣٣٢/٢٤٠٨).

(٢) قال المزي: "قال أبو عبد الرحمن النسائي عقب الحديث: **أبو الخطّاب لا أعرفه**". «تحفة الأشراف» (٤٤١٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٣٢/٣-٣٣٣/٢٤١٠).

(٤) ذكر ذلك الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١٥٩/٤)، وعلّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي بقوله: "له في مسلم عشرة أحاديث: منها ما يورِدُه في أثناء الأبواب ويُتْبِعُهُ بأسانيد من الطّبقة الأولى مثل حديث (١٦٢٧) في كتاب الوصية. ومنها ما يورِدُه في أثناء الإسناد، ويُتْبِعُهُ بأسانيد من الطّبقة الثانية. ومنها ما يورِدُه في أواخر الأبواب".

لكن الحديث صحيح لغيره؛ فإنّ له شاهداً من حديث أبي أمامة قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ ..." الحديث نحوه دون قوله: (ألا تحبون ...). أخرجه أحمد (٢٦٦/٥) بسند ضعيف[١].

٧٠٩ – وطرفه الأول منه أعني: (مقام أحدكم ..). أخرجه الدارمي (٢٠٢/٢) وعنه الحاكم (٦٨/٢)[٢] .. من طريق عبد الله بن صالح حدثني يحي بن أيوب عن هشام عن الحسن عن عمران بن حصين أنّ رسول الله ﷺ قال: فذكره[٣].

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري" ووافقه الذهبي! ..

قلت: **الحسن في سماعه من عمران خلاف[٤]، ثم هو مدلس وقد عنعنه، وعبد الله بن صالح، وإن كان من شيوخ البخاري؛ ففيه ضُعِّف من قبل حفظه**"[٥].

٧١٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/٥) عند حديث يرويه جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجَوْني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً «**إنّ الجَنّةَ تحتَ ظِلالِ السُّيُوفِ**»:

"**أخرجه مسلم** (٤٥/٦) .. والحاكم (٧٠/٢)[٦] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم, ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي! "[٧].

قلت: وابن أبي ذُباب – وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث – لم يخرّج له لا مسلم ولا البخاري.

(١) قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٠٩/١-١١٠): "فأما سكنى البوادي على وجه العبادة وطلب السياحة والعزلة فمنهي عنه، كما في الترمذي وصحيح الحاكم عن أبي هريرة قال: مرّ رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عيينه من ماء عذب فأعجبه طيبه .. وخرّج الإمام أحمد نحوه من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٤١١/٣٣٣/٣).

(٣) ولفظه: «مَقامُ الرَّجُلِ فِي الصَّفِّ فِي سبِيلِ اللهِ أفْضلُ عند الله مِنْ عبادةِ رَجُلٍ سِتِّين سَنةً».

(٤) وقد حرّر الشيخ الكلام في سماع الحسن من عمران في "الضعيفة" (١٠١/٣-١٠٣)، ومما قاله: "الانقطاع بين الحسن وعمران بن حصين؛ **فإنه لم يسمع منه كما جزم بذلك** ابن المديني وأبو حاتم وابن معين، قال الأوّلان: "لم يسمع منه، وليس يصحّ ذلك من وجه يثبت" .. **وخلاصة القول أنه لم يثبت برواية صحيحة سماع الحسن من عمران** ..".

(٥) ولم يخرّج البخاري ولا مسلم للحسن عن عمران شيئاً.

(٦) في طبعة دار المنهاج (٢٤١٦/٣٣٦/٣).

(٧) أراد الشيخ بتعجّبه أنّ مسلماً قد خرّج الحديث، وأنّ الحاكم واهمٌ في قوله: "ولم يخرّجاه".

٧١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٠٧) عند حديث يرويه عيّاش بن عباس عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**أَتَعْلَمُ أَوّلَ زُمْرةٍ تَدْخُلُ الجنّةَ مِن أُمّتي؟**). قال: الله ورسوله أعلم. فقال: (**فُقراءُ المُهاجرين يَأْتُونَ يومَ القيامةِ إلى باب الجَنّةِ ويَسْتَفْتِحون** .. قال: **فَيُفْتَحُ لَهُمْ، فَيَقِيلُونَ فِيهِ أَرْبعِينَ عامًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَها النّاسُ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٧٠)[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم فقط**؛ فإنّ عيّاشاً هذا إنما أخرج له البخاري في "جزء القراءة"[٢].

٧١٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٥) عند حديث يرويه سليمان بن كثير عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبيّ ﷺ أنه سُئِل أيُّ المؤْمنين أَكْملُ إيمانًا؟ قال: «**الذي يُجاهِدُ في سَبِيلِ اللهِ بِنَفْسِهِ ومالِهِ، ورَجُلٌ يَعْبُدُ اللهَ في شِعْبٍ مِنَ الشِّعَبِ، فقد كَفى النّاسَ شَرَّهُ**»:

"أخرجه البخاري (٦/٤ و ١١/٢٧٧ – ٢٧٨) ومسلم (٦/٣٩) وأبو داود (١/٣٨٩) .. والحاكم (٢/٧١)[٣] وأحمد (٣/١٦ و ٣٧ و ٥٦ و ٨٨) من طرق عن الزهري عن عطاء ابن يزيد اللّيثي عن أبي سعيد الخدري: (أنّ رجلاً أَتَى النبيَّ ﷺ فقال: أيُّ النّاسِ أفضلُ؟ فقال: رجل ...) الحديث. والرواية الثانية لمسلم وأحمد. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين" ولم يخرجاه.

قلت: **فيه عنده سليمان بن كثير عن الزهري، وهو وإن كان ثقة فقد تكلّموا في روايته عن الزهري خاصة، وقد خالف الجماعة** في لفظ الحديث فقال: (سئل أيُّ المؤمنين أكملُ إيماناً). هكذا أخرجه عنه أبو داود والحاكم. **لكن رواه أحمد من طريقه بلفظ الجماعة، وهو الصّواب**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٣٦-٣٣٧/٢٤١٧).

(٢) والحديث أصله في صحيح مسلم (٧٦٥٤)، من حديث أبي هانئ عن أبي عبد الرحمن الحُبلي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً**).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٣٧/٢٤١٨).

٧١٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٧/٧) عند حديث يرويه سُهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**لا يَجْتَمِعانِ في النّارِ اجْتِماعًا يَضُرُّ أَحَدُهُما؛ مُسْلِمٌ قَتَلَ كافِرًا ثمّ سَدَّدَ المُسْلِمُ وقارَبَ. ولا يَجْتمِعانِ في جَوْفِ عَبْدٍ غُبارٌ في سبِيلِ اللهِ ودُخانُ جَهَنّمَ. ولا يَجْتمِعانِ في قَلْبِ عَبْدٍ الإيمانُ والشُّحُّ**»:

"**أخرجه مسلم** [٥٠٠٤]، والنسائي (٥٥/٢)، والحاكم (٧٢/٢)[١] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما في استدراكه عليه**"[٢].

٧١٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٨/٧-٢٤٩) عند حديث يرويه محمد بن عثمان التَّنُوخِي عن الهيثم بن حُمَيد عن العلاء بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة ﷺ: أنّ رَجُلاً قال: يا رسول الله، ائْذَنْ لِي في السِّياحةِ. فقال: «**إنّ سِيَاحَةَ أُمَّتِي الجِهادُ في سبيلِ اللهِ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن**؛ إنْ سَلِمَ مِنِ اختلاطِ العلاء بن الحارث؛ فإنه ثقة[٣].

وكذلك سائر رجاله؛ على ضَعْفٍ يسيرٍ في القاسم أبي عبد الرحمن[٤] ...

وتناقض الحافظ العراقي في هذا الحديث، فقال مرة في "تخريج الإحياء" (١/ ٣٩٦):

"ضعيف". وقال في موضع آخر (٣٦/٣): "إسناده جيد"!

قلت: وكان يكون كذلك، لولا اختلاط العلاء كما ذكرناه.

لكن للحديث شاهد من رواية سعد بن مسعود الكندي ... مرفوعا، وفيه قصة ابن مظعون في التّرهّب وغيره. أخرجه ابن المبارك في "الزهد"، وعنه البغوي في "شرح السنة" (رقم ٤٨٤ – طبع المكتب الإسلامي).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣٩/٣-٣٤٠/٢٤٢٢).

(٢) قلت: لكن مسلم إنما أخرج بهذا الإسناد شطر الحديث الأوّل فقط. وباقي الحديث صحيح أيضاً، فقد روي بإسناد آخر عن أبي هريرة، وله شواهد، ولهذا أورده الشيخ في "صحيح الترغيب" (٢٦٠٦)، و"صحيح الأدب المفرد" (٢٨١). وانظر: حاشية الشيخ شعيب ومن معه على "المسند" (٤٥٠/١٢-٤٥٢).

(٣) قال فيه ابن حجر في "التقريب": "صدوقٌ فقيهٌ، لكن رُمِيَ بالقَدَر، وقد اختَلَطَ". فتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب": "بل: ثقة، وثّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وعلي ابن المديني، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، ودُحيم، وأبو حاتم الرازي. وذكره ابن حبان، وابنُ شاهين في "الثقات"، ولا نعلم أحدًا قال فيه "صدوق" فلا ندري من أين أتى بها، ولم أنزله إلى هذه المرتبة؟ **ولا نعلم أحدًا روى عنه بعد الاختلاط**".

(٤) قال فيه الذهبي في "الكاشف": "صدوق". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يغرب كثيراً".

وفي سنده ضعيفان[1] ..

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٧٣)[2] من طريق التّنوخي ... به، **وصحّحه هو والذهبي!**"[3].

٧١٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٥٠) عند حديث يرويه محمد بن المصَفَّى عن عليّ بن عيّاش عن اللّيث بن سعد عن حَيْوةَ بن شُرَيح عن ابن شُفَيٍّ عن عبد الله بن عمرو ﷺ مرفوعاً «**قَفْلَةٌ كعُمْرةٍ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) بالإسناد نفسه إلا أنه زاد فيه بين ابن شفي وابن عمروٍ (شُفَيّ بن ماتِعٍ) وبلفظ «**قَفْلَةٌ كَغَزْوةٍ**» كما في سائر روايات الحديث:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ وابن شُفَيّ: اسمه حسين ..

ورواه الحاكم (٢/٧٣)[4] من طريق محمد بن المصَفّى ... به؛ **إلا أنه سقط من إسناده قوله:** (عن شُفَيٍّ بن ماتِعٍ)[5] ... **وقال**:"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[6].

٧١٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/١٤٠) عند حديث يرويه حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن معاذ بن جبل ﷺ قال: كُنّا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فقال: .. (**أمّا رَأْسُ الأَمْرِ فالإسلامُ، وأمّا عَمُودُهُ فالصّلاةُ، وأمّا ذِرْوةُ سَنامِهِ فالجِهادُ**):

---

(١) ولحديث أبي أمامة طريق آخر فات الشيخ رحمه الله؛ أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٧٠٦) من طريق عُفير بن معدان عن سُليم بن عامر عن أبي أمامة. وعفير بن معدان ضعيف الحديث.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٤١-٣٤٢/٢٤٢٦).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى أنّ حال هذا الإسناد التّحسينُ فقط ولا يرقى إلى التّصحيح، لحال راويه القاسم أبي عبد الرحمن كما بيّن الشيخ فوق.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٤٢/٢٤٢٧).

(٥) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند" (٦/١٨٧):

"ووقع في رواية الحاكم (عن ابن شفي عن عبد الله بن عمرو)، بحذف (عن أبيه). وعندي أن هذا خطأ قديم من الناسخين، أو من الحاكم أو أحد شيوخه، لأنه ثبت هكذا أيضاً في النسخة المخطوطة التي عندي من مختصر المستدرك للذهبي (ص ٢٠٦)، في حين أن الحاكم رواه من طريق محمد بن المصفى عن علي بن عياش، ومحمد بن المصفى هو الشيخ الذي رواه عنه أبو داود، عن علي بن عياش، وقد ثبت في أبي داود على الصواب: (عن ابن شفي عن شفي عن عبد الله بن عمرو)".

(٦) علي بن عيّاش وحسين بن شفي لم يخرّج لهما مسلم شيئاً، ولذلك تعجّب الشيخ من تصحيحه على شرط مسلم. والحديث خرّجه الإمام أحمد (٦٦٢٥) عن شيخه إسحاق بن عيسى بن نجيح [ثقة من رجال مسلم] عن الليث بن سعد به. وله طرق أخرى عن الليث.

"أخرجه الحاكم (٢/٧٦[١] ، ٤١٢ -٤١٣) **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي .. **وفيه نظر من وجهين:**

الأوّل: أنّ ميموناً لم يسمع من معاذ كما قال الحافظ ابن رجب[٢] (١٩٦).

الثاني: أنّ حبيب بن أبي ثابت مدلس معروف، وقد عنعنه. لكن تابعه الحكم بن عتيبة في الموضع الثاني عند الحاكم"[٣].

٧١٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٩٦) عند حديث يرويه روح بن عبادة عن ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى ثنا مالك بن يُخامِر عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً «**مَنْ قاتلَ في سبيلِ اللهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فُواقَ ناقةٍ، فقد وَجَبَتْ له الجَنّةُ، ومَنْ سَألَ اللهَ القَتْلَ مِنْ عندِ نَفْسِهِ صادِقًا، ثمّ ماتَ أو قُتِلَ، فلَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من طريق بقيّة عن ابن ثَوبان عن أبيه عن مكحول عن مالك ابن يُخامر عن معاذ بن جبل به:

"وقد تابعه سليمان بن موسى قال: حدثنا مالك بن يُخامِر .. به. أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٩٥٣٤)، والترمذي (١٦٥٤ و١٦٥٧) .. والحاكم (٢/٧٧)[٤] ..

وقال [الترمذي]: "حديث حسن صحيح"! وبعضهم مختصراً؛ ومنهم الحاكم، **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم"![٥] ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٤٧-٣٤٨/٢٤٣٦).

(٢) في "جامع العلوم والحكم" (٢/١٣٥). قال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٨/٢٣٤): "روى عن أبي ذرّ مرسلاً وعن معاذ بن جبل مرسلاً ..". بل قال عمرو بن علي كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/٢٠٧): "ولم أُخبر أنّ أحدًا يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ".

قلت: ولم يخرّج له البخاري في "الصحيح" إنما خرّج له في "الأدب المفرد"، وكذا مسلم إنما روى له في المقدمة فقط، ولذلك رمز له المزّي في "التهذيب" بـ (مق).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٦/٧٥): "وهو صحيح من حديث الحكم وحبيب عن ميمون".

والحديث له طرق كثيرة عن معاذ، ذكر الشيخ في هذا الموضع بعضها، واستقصى تخريجها صاحب "أنيس السّاري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٣/٢٣٠٨-٢٣١٨).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٤٩/٢٤٣٨).

(٥) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيحه الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ راويه مالك بن يخامر لم يخرّج له مسلم شيئاً، وسليمان بن موسى خرّج له مسلم في المقدمة فقط، كما في "تهذيب الكمال".

قلت: وقد أعلّه الذهبي في "التلخيص" بالانقطاع، ولم يبيّن موضع الانقطاع فقال: "بل هو منقطع، فلعلّه من الناسخ".

وتابعه بَحير بن سعد عن خالد بن معدان عن مالك بن يُخامِر .. به .."[1].

٧١٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥١/٥) عند حديث يرويه عبد الله ابن وهب عن عبد الرحمن بن شُرَيح عن سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً «**مَنْ سَأَلَ اللهَ الشَّهادةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغهُ اللهُ مَنازِلَ الشُّهداءِ، وإنْ ماتَ على فِراشِهِ**»:

"**والحديث أخرجه مسلم** (٤٨/٦) .. والحاكم (٧٧/٢)[2] من طرق أخرى عن ابن وهب ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي، **مع إخراج مسلم إيّاهُ!**".

٧١٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٨١/٧-٣٨٢) عند حديث يرويه محبوب بن موسى عن أبي إسحاق الفَزاري عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النّضر عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ مرفوعاً «**يا أيّها النّاسُ لا تَتَمَنّوْا لِقاءَ العَدُوِّ، وسَلُوا اللّهَ العافِيةَ، فإذا لَقِيتُمُوهُ فاصْبِروا، واعْلَموا أنّ الجَنّةَ تحت ظِلالِ السُّيُوفِ**»:

"والحديث أخرجه الحاكم (٧٨/٢)[3] من طريق أخرى عن محبوب بن موسى ...

وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!

ورواه أبو عوانة (٩٠/٤) من طريق المؤلف.

ثم أخرجه هو، والبخاري (٢٠٨/٣ و ٢٢٣/٤- ٢٢٤) .. من طرق أخرى عن أبي إسحاق ... به. وتابعه ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة... به: أخرجه مسلم (١٤٣/٥)، وأبو

ويحتمل أنه عنى بذلك عنعنة ابن جريج، بدليل قوله (فلعله من الناسخ) يعني: أنّ عدم ذكر تصريح ابن جريج لعلّه من النساخ. وعلى كلّ حال هو مدفوع بتصريحه بالسّماع عند النسائي وابن ماجه وغيرهما.

ويحتمل أن يكون أراد بذلك الانقطاع بين سليمان بن موسى ومالك بن يخامر؛ لِما نقله المزّي في ترجمة سليمان بن موسى (٩٦/١٢): "وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن سليمان بن موسى عن مالك بن يخامر، فقال: **مرسل**". لكنه صرّح في هذا الحديث وفي غيره بالسّماع منه، ومع ذلك فقد توبع كما ذكر الشيخ فوق. والله أعلم.

(١) والحديث له طرق أخرى عن مالك بن يخامر، استقصى تخريجها صاحب "أنيس السّاري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٤٩٩٦/٧-٥٠٠٠).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٤٤٠/٣٥٠/٣).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٤٤١/٣٥٠/٣).

عوانة. وتابعه إسماعيل بن أبي خالد أنه سمع عبد الله بن أبي أوفى يقول: (دَعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يومَ الأحزاب على المشركين فقال: **اللهم منزل الكتاب!**...) فذكره نحوه.
أخرجه البخاري (٣/٢٣٤)، ومسلم ..

(تنبيهان):

الأوّل: استدركه الحاكم على الشيخين، وقد أخرجاه كما عرفتَ![١]

ومِنَ العجيب متابعة الذهبي له على ذلك؛ مع أنّ محبوباً ليس على شرطهما".

- وانظر: "الإرواء" (٥/٦-٧).

٧٢٠ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٦٠) عند حديث يرويه عبد الله ابن يزيد المقرئ عن حَيْوةَ بن شُرَيح عن أبي هانِئٍ الخَوْلانِيّ عن أبي عبد الرّحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «**ما مِنْ غازِيةٍ تَغْزُو في سبيلِ اللهِ، فَيُصِيبُونَ غَنِيمةً، إلّا تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمْ مِنَ الآخِرةِ، ويَبْقَى لَهُمُ الثُّلُثُ، فإنْ لم يُصِيبُوا غَنِيمةً، تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ**»:

"أخرجه مسلم (٦/٤٧) .. **واستدركه الحاكم** (٢/٧٨)[٢]؛ **فَوَهِمَ هو والذهبي!**"[٣].

٧٢١ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٠٠-٣٠١) عند حديث يرويه زَبّان بن فائِدٍ عن سَهْلِ بن معاذ عن أبيه ﷺ مرفوعاً «**إنّ الصّلاةَ، والصِّيامَ، والذِّكْرَ يُضاعَفُ على النَّفَقةِ في سَبِيلِ اللهِ بِسَبْعِ مِائةِ ضِعْفٍ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علّته زبّان هذا، قال الحافظ: "**ضعيف الحديث، مع صلاحه وعبادته**" ... وقد أصاب ابن حبان حين أورده في "الضعفاء" (١/٣١٣) وقال:
"منكر الحديث جداً؛ ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتجّ به".
والحديث أخرجه الحاكم (٢/٧٨)[٤] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!
وهذا غريب منه! مع أنه نقل في "الميزان" عن الإمام أحمد أنه قال فيه:

---

(١) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/٥٠٦) تعقيباً على الحاكم: "قلت: أخرجاه".
(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥١/٢٤٤٢).
(٣) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩/٥٥٥) تعقيباً على الحاكم: "قد أخرجه مسلم".
(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥١/٢٤٤٣).

"أحاديثه مناكير". مع قوله في "ديوان الضعفاء": "قال أبو حاتم: صالح الحديث على ضَعْفِه"!"[1].

٧٢٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٥٩٨-٥٩٩) عند حديث يرويه محمد بن محمد بن سليمان عن عبد الوهاب بن نجدة الحَوْطِيّ عن بقية بن الوليد: حدثنا عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان يَرُدُّهُ إلى مكحول[2] إلى عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري عن أبي مالك الأشعري ﷺ مرفوعاً (**مَنْ فَصَلَ في سبيلِ اللهِ، فماتَ أو قُتِلَ فهو شهيدٌ** ..) بعد أنْ خرّجه من طريق أبي داود وعبيد بن شريك عن عبد الوهاب بن نجدة به، وليس فيه تصريح بقيّة بالسّماع:

"نعم؛ قد خالف أبا داود وعبيد بن شريك: محمدُ بن محمد بن سليمان .. فصرّح بتحديث بقية. أخرجه الحاكم (٢/٧٨)[3]، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"!

فتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: ابن ثوبان لم يحتجّ به مسلم[4]؛ وليس بذاك، وبقية ثقة، وعبد الرحمن بن غنم لم يدركه مكحول فيما أظن"!

قلت: بين وفاتيهما قرابة أربعين سنة؛ لأنّ ابن غنم توفي سنة (٧٨)، ومكحول توفي سنة (١١٢) في قول، وسنة (١١٨) في قول آخر، ولم يذكروا سنة ولادته، حتى يمكن القول بمعاصرته إياه، ولكن ثبوت المعاصرة إنما تفيد في الراوي الذي لم يعرف بتدليس، ومكحول ليس كذلك؛ كما سبق. وابن ثوبان – وإن كان فيه كلام – فالراجح أنه حسن الحديث.

وأما بقية؛ فقد عرفتَ حاله، وإنما وثّقه الذهبي لتصريحه بالتّحديث في رواية الحاكم، وهو الذي غرّني قديماً حينما خرّجتُ الحديث في "أحكام الجنائز" (ص ٣٧)، وقلت عقبه:

"وصححه الحاكم، وإنما هو حسن فقط".

---

(١) قلت: وسهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبّان عنه – كما في "التقريب" – ، وهذه منها.

(٢) كذا وقعت الرواية عند الحاكم (عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن مكحول) وكذا رواه البيهقي عن الحاكم في "الشعب" (٦/١١٠)، ورواه أبو داود وغيره عن عبد الوهاب بن نجدة فقال: (عن ابن ثوبان عن أبيه يَرُدُّهُ إلى مكحول) فزاد (عن أبيه) وهو المعروف. قال أبو حاتم كما في "المراسيل" لابنه (ص١٢٩): "عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قد أدرك مكحولاً، ولم يسمع منه شيئاً".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥١-٣٥٢/٢٤٤٤).

(٤) وكذا عبد الوهاب بن نجدة وعبد الرحمن بن غَنْم لم يحتجّ بهما مسلم.

فلم يتنبّه الذهبي – كما لم أتنبه أنا يومئذ – **لكون التصريح بتحديث بقية شاذ** – بل منكر –؛ لأمرين:

الأوّل: مخالفة محمد بن محمد بن سليمان لأبي داود وعبيد بن شريك كما سبق؛ فإنهما عنعناه عنه.

والآخر: أنّ محمدا هذا – وهو الباغندي – مع كونه من الحفّاظ؛ فقد تكلم فيه بعضهم كلاماً سيّئاً حتى اتُّهِم بالكذب! والذهبي نفسه قال في ترجمته من "الميزان":

"كان مدلّساً، وفيه شيء. قال ابن عدي: أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب. وقال الإسماعيلي: لا أتهمه، ولكنه خبيث التدليس".

قلت: **فمثله لا يحتج به عند التفرد، فكيف مع المخالفة؟!**

ثم وجدتُ له مخالفاً ثالثاً ثقة: فقال الطبراني في "الكبير" (١/١٦٧/١): حدثنا خير بن عرفة المصري: أخبرنا حيوة بن شريح الحمصي: أخبرنا بقية بن الوليد عن ابن ثوبان به"[(١)].

– وانظر: "أحكام الجنائز" (ص٥١)، "ضعيف أبي داود" (٢/٣٠٢).

٧٢٣ – قال الألباني في حاشية "تحقيق كلمة الإخلاص" لابن رجب (ص ١٦) عند حديث يرويه أبو المثنى العبدي عن ابن الخصاصية قال: أتيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم لأبايعه على الإسلام، فاشترط عليَّ: (تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله، وتصلّي الخمس ..):

"في "المسند" (٥/٢٢٤) .. وصحّحه الحاكم (٢/٨٠)[(٢)]، ووافقه الذهبي. وفيه أبو المثنى العبدي الكوفي، وهو مجهول كما قال الحسينيّ، واسمه مؤثر بن عفازة"[(٣)].

---

(١) قلت: ويغني عنه حديث أبي هريرة عند مسلم (١٩١٥) بلفظ: (من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد ..). وحديث أبي أمامة الباهلي عند أبي داود (٢٤٩٤) ولفظه: (ثلاثة كلهم ضامن على الله عزّ وجل، رجل خرج غازياً في سبيل الله فهو ضامن على الله عزّ وجل حتى يتوفّاهُ فيدخله الجنة ...). وإسناده صحيح كما قال الشيخ في "صحيح سنن أبي داود" (٧/٢٥٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥٤-٣٥٥/٢٤٤٩).

(٣) قال الشيخ في «الضعيفة» (٩/٣٠٧-٣٠٨) متعقّباً الحاكمَ والذهبيَّ في تصحيحهما لحديثٍ رواه ابن عفازة هذا أيضاً: "قلت: **وفيه نظر**؛ لأنّ مؤثر بن عفازة؛ لم يوثّقه غير ابن حبان، ولذلك قال الحافظ: "مقبول". يعني عند المتابعة، ولم أجد له متابعاً". وسيأتي هنا تحت رقم (١٧٧٤).

٧٢٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٢/٥) عند حديث يرويه مكحول عن شُرَحْبيل عن سلمان الفارسي ﷺ مرفوعاً (**مَنْ رابَطَ يوْمًا ولَيْلةً في سَبِيلِ اللهِ، كان له أجْرُ صِيامِ شَهْرٍ وقِيامِهِ، ومَنْ مات مُرابِطًا، جَرَى لهُ مِثْلُ ذلكَ الأجْرِ، وأُجْرِيَ عليهِ الرِّزْقُ، وأُومِنَ مِنَ الفَتّان**):

"**أخرجه مسلم** (٥١/٦)، وكذا النسائي (٦٣/٢)، والترمذي (٣١٢/١) .. والحاكم (٨٠/٢)[١] .. وقال الترمذي: "حديث حسن".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه". ووافقه الذهبي.

قلت: **وقد وَهِما في استدراكهِ على مسلم، وقَصَّرا في تصحيحه مطلقاً، وهو عنده بإسناد مسلم نفسه!**[٢]

وصحّحه أبو زرعة كما في "العلل" (٣٤٠/١)".

٧٢٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٣٩/٦-٧٤٠) عند حديث يرويه مسدد عن يحيى بن سعيد عن ثور بن يزيد عن عبد الرحمن بن عائذ عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**أَلا أُنَبِّئُكم بليلةٍ أفضلَ مِن ليلةِ القَدْرِ؟ حارِسٌ حَرَسَ في أرضِ خَوْفٍ لعلّه أنْ لا يَرْجِعَ إلى أهلهِ**):

"أخرجه الرّوياني في "مسنده" (ق ٢٤٧/٢): نا محمد بن بشار: نا يحيى بن سعيد القطان: نا ثور بن يزيد عن عبد الرحمن بن عائذ عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ – وربما لم يرفعه – قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري **غير عبد الرحمن بن عائذ**، وهو ثقة كما في "التقريب"[٣].

قلت: مؤثر بن عفازة ذكره العجلي أيضاً في "الثقات" وقال: "من أصحاب عبد الله، ثقة". وقال الحاكم عقِب حديث (٣٤٨٧): "مؤثر ليس بمجهول، قد روى عن عبد الله بن مسعود والبراء بن عازب، وروى عنه جماعة من التابعين".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٥٠/٣٥٥/٣).

(٢) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٦٢/٥) تعقيباً على الحاكم: "قلت: قد أخرجه مسلم".

(٣) وغير مجاهد – وهو ابن رباح – كما جاء مُصَرَّحاً به في رواية النسائي في "الكبرى" (٨٨١٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٦٨٠)، وكذا عند الدارقطني في "العلل" (٤١٥/١٢)، ولم يخرّج له من أصحاب الكتب الستّة غير النسائي في "الكبرى"، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤١٢/٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٢٠/٨)،

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٨٠ - ٨١)[١] .. من طريق مسدد: ثنا يحيى بن سعيد به، إلا أنه لم يقل: "وربما لم يرفعه". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! **وذلك مِن أوهامِهما لِما تقدّم من الاستثناء**، وقد أقرّه المنذري أيضا (٢/١٥٤)! **ثم قال الحاكم**: "وقد أوقفه وكيع بن الجراح عن ثور، وفي يحيى بن سعيد قدوة".

قلت: وهو كما قال، لكن يحيى قد ذكر أنّ الراوي - ولعله ابن عمر أو من دونه - كان ربما لم يرفعه، وذلك مما لا يضرّ؛ لأنّ الراوي قد لا ينشط أحياناً فيوقفه، ولأنه لا يقال من قبل الرأي كما هو ظاهر"[٢].

٧٢٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٧١) عند حديث يرويه يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن أبي سعيد مولى المهْرِيّ عن أبيه عن أبي سعيد الخدري: أنّ رسول الله ﷺ بَعَثَ إلى بَنِي لِحْيانَ وقال: «**لِيَخْرُجْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ**». ثمّ قال للقاعِدِ: «**أَيُّكُمْ خَلَفَ الخارِجَ في أَهْلِهِ ومالِهِ بِخَيْرٍ كان لَهُ مِثْلُ أَجْرِ نِصْفِ الخارِجِ**»:

"**أخرجه مسلم** (٦/٤٢) ... ثم أخرجه أبو عوانة وابن حبان (٤٦١٠)، والحاكم (٢/٨٢)[٣] .. من طرق أخرى عن ابن وهب... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!"[٤].

٧٢٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٧٩) عند حديث يرويه صالح بن كيسان قال: قال أبو عبد الرحمن: سمعتُ أبا هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (**حُرِّمَ على عَيْنَيْنِ أَنْ تَنالَهُما النّارُ: عَيْنٌ**

والذهبي في "الكاشف"، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥/٤١٩)، ولم يرو عنه غير عبد الرحمن بن عائذ، وعبد الرحمن بن أبي عوف إن صحّ التفريق بينهما. وهو مما يستدرك به على المزي في "تهذيبه" وابن حجر في كتابيه، فقد فاتهما وضع ترجمة له!

ولعلّ الشيخَ رحمه الله ظنّه مجاهد بن جبر ولذلك لم ينبّه عليه.

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥٦/٢٤٥٢).

(٢) قال الدارقطني كما في "العلل" (١٢/٤١٥): "يرويه ثور بن يزيد، واختلف عنه:

فرواه يحيى القطان عن ثور بن يزيد عن عبد الرحمن بن عائذ عن مجاهد بن رباح عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

كذلك حدّث به عنه بندار مرفوعا، قال: وربما لم يرفعه يحيى. وغيره يرويه عن يحيى، موقوفاً. وكذلك قال عمرو بن علي عنه. وكذلك قال وكيع عن ثور بن يزيد موقوفاً، وهو الصواب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥٨-٣٥٩/٢٤٥٧).

(٤) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/٤٧٥) تعقيباً على الحاكم: "قلت: قد أخرجه مسلم من هذا الوجه".

بَكَتْ مِنْ خَشْيةِ اللهِ، وعَيْنٌ باتَتْ تَحْرُسُ الإسلامَ وأَهْلَهُ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ)[1] بعد أن خرّجه من طريقين آخَرَينِ عن أبي هريرة:

"أخرجه البخاري في "الكنى" .. والحاكم (٢/٨٢-٨٣)[2] ..

قلت: **بيّض له الحاكم، وأعلّه الذهبيُّ** مُعَقِّباً عليه بقوله: "قلت: فيه انقطاع".

كذا قال، ولعلّ الصواب أن يُقال: فيه جهالة؛ لأنّ أبا عبد الرحمن هذا غير معروف إلا في هذه الرواية، ولم يوثّقه غير ابن حبان (٥/٥٦٨) وقد صرّح بالسّماع، فأين الانقطاع؟!

ومن المحتمل أنه يعني بالانقطاع قول (صالح بن كيسان): "قال: قال أبو عبد الرحمن".

ولكني أستبعده جداً؛ لأنّ صالحاً هذا ثقة غير مدلس، فلا فرق بين قوله: (قال) وقوله: (عن) و(ذكر) ونحوه، كما هو مقرّر في علم المصطلح".

٧٢٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٧٧-٣٧٨) عند حديث يرويه عبد الرحمن ابن شُريح عن محمد بن شُمَير عن أبي عليٍّ الجَنْبي عن أبي ريحانة [شمعون بن زيد] ﷺ قال: خَرَجْنا مع رسول الله ﷺ في غزوةٍ، فأَوْفَى بِنا على شَرَفٍ، فأصابَنا بَرْدٌ شديد .. فلمّا رأى رسولُ الله ﷺ ذلك من الناس قال: «**أَلَا رَجُلٌ يَحْرُسُنا اللَّيْلةَ أَدْعُو اللهَ لهُ بِدُعاءٍ يُصِيبُ بهِ فَضْلًا**» .. ثم قال: «**حُرِّمَتِ النّارُ على عَيْنٍ دَمَعتْ مِنْ خَشْيةِ اللهِ، حُرِّمَتِ النّارُ على عَيْنٍ سَهِرَتْ فِي سبيلِ اللهِ ..**»:

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧/١٥٨/٢ - ١٥٩/١) .. وأحمد (٤/١٣٤-١٣٥)، والحاكم (٢/٨٣) ..

وقال الحاكم[3]: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **كذا قال** مع أنه أورد محمد بن شمير في "الميزان"، وقال: "لم يرو عنه غير عبد الرحمن بن شريح".

ولم يوثّقه غير ابن حبان، ولكن ابن حبان قال: "روى عنه المصريون".

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي من حديث معاوية بن حيدة، وعبد الله بن عباس، وأبي ريحانة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٥٩-٣٦٠/٢٤٥٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦٠-٣٦١/٢٤٦٠).

وجزم ابن القطّان بأنّ عبد الرحمن بن شريح تفرّد بالرواية عنه، وأنه لا يُعْرَف[1] كما في "التهذيب"، ولهذا قال في "التقريب": "**مقبول**". يعني عند المتابعة"[2].

٧٢٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٩١/٢) عند حديث يرويه زيد بن سلام عن أبي كَبْشَة السَّلُولي[3] عن سهل بن الحَنْظَلِيّة: أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم حُنين فأَطْنَبوا السَّيْرَ حتى كان عَشِيّةً، فحَضَرَتِ الصّلاةُ عند رسول الله ﷺ .. فقال: **(مَن يَحْرُسُنا اللّيلةَ؟)** فقال أنس بن أبي مرثد الغنوي: أنا يا رسول الله .. فلمّا أصبحنا خرج رسول الله ﷺ إلى مُصَلّاه فركع ركعتين .. فَثَوَّب بالصّلاة، **(فَجَعَلَ رسولُ الله ﷺ يَلْتَفِتُ إلى الشِّعْبِ حتى قَضى صلاتَهُ ..)**:

"رواه أبو داود (٩١٦) .. الحاكم (٨٣/٢-٨٤)[4] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو صحيح على شرط مسلم, أما على شرط البخاري ففيه وقفة عندي؛ لأنّ زيد بن سلام لم يثبت لأنه** [كذا، والصواب: أنه] **مِن رجال البخاري الذين احتجّ بهم في صحيحه. والله أعلم**"[5].

٧٣٠ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/ الكبير" (٣٠٧/١٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن أبي الوَضّاح عن العلاء بن عبد الله بن رافع عن حَنان بن خارِجة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: يا رسول الله، أخبرني عن الجهاد

---

(١) قال في "بيان الوهم والإيهام" (٣٤٧/٤-٣٤٨): "ومحمد بن شُمير الرّعيني، لا تعرف حاله، ويُقال فيه: ابن سمير .. وذكره أيضا أبو سعيد بن يونس في جملة المصريين برواية أبي شريح: عبد الرحمن بن شريح عنه، ولم يزد على ذلك؛ **فهو مجهول الحال عند جميعهم**".

(٢) قلت: ويشهد لمرفوعه الحديث المتقدم في بحثنا، وشواهد أخرى ذكرها الشيخ رحمه الله في تخريجه ثمّتَ.

(٣) قلت: سقط من إسناد الحاكم وتبعه البيهقي: أبو سلّام ممطور الحبشي جدّ زيد بن سلام وشيخه في هذا الحديث كما في جميع المصادر التي خرّجت الحديث، كسنن أبي داود (٩١٦)، وسنن النسائي الكبرى (٨٨١٩)، وصحيح ابن خزيمة (٤٨٧)، ومستدرك الحاكم نفسه فيما تقدم عنده في الصلاة برقم (٧٨٢).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣٦١/٣-٣٦٢/٢٤٦١).

(٥) ليس على شرط واحدٍ منهما؛ فلم يخرّجا لصحابي الحديث سهل بن الحنظلية، ولم يخرّج مسلم لأبي كبشة السّلولي. وصحّحه الشيخ أيضاً في "صحيح أبي داود" (٧٣/٤) و(٢٦٣/٧) على شرط مسلم! وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٤٦٢) وقال: "هذا حديث صحيح، ورجاله رجال الصحيح".

والغَزْوِ. فقال: «**يا عبدَ الله بنَ عمروٍ إنْ قاتَلْتَ صابِراً مُحْتَسِباً، بَعَثَكَ اللهُ صابراً محتسباً، وإنْ قاتلتَ مُرائِياً مُكاثِراً، بَعثكَ الله مُرائياً مُكاثراً** ..»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله مُوَثَّقون؛ **غير حَنان هذا، فإنه لا يعرف**؛ تفرّد عنه العلاء هذا، كما قال الذهبي في "الميزان".

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٨٥- ٨٦[١] و١١٢)، والبيهقي (٩/١٦٨) من طريق أخرى عن أحمد عن ابن مهدي .. به. ولم أره في "المسند"، **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وهذا من عجائبه!** كيف يصحّحه وفيه من عَرَفْتَ منه أنه لا يُعْرَف؟! وله من مثله أشياء كثيرة"[٢].

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤/٢١).

٧٣١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨/١٣١-١٣٢) عند حديث يرويه صالح بن محمد ابن زائدة عن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ مرفوعاً (**رَحِمَ اللهُ حارِسَ الحَرَسِ**):

"أخرجه الدارمي (٢/٢٠٣)، وابن ماجه (٢٧٦٩)، والحاكم (٢/٨٦)[٣] .. والعقيلي في "الضعفاء" (٤٥٩) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، **ولسنا نراه كذلك، بل هو ضعيف لأمرين**:

الأوّل: أنّ صالحاً هذا ضعيف؛ كما جزم به الحافظ في "التقريب"، وقد أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء والمتروكين" وقال: "قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال الدارقطني وجماعة: ضعيف".

والآخر: أنّ صالحاً مع ضعفه اضطرب الرواة عليه في إسناده، فبعضهم[٤] ذكر فيه: "عن أبيه" كما رأيت، وبعضهم لم يذكره، وهذا هو الذي رجّحه العقيلي وقال:

"ولم يسمع عمر من عقبة"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦٤-٣٦٥/٢٤٦٥).

(٢) والحديث ضعّفه وأعلّه ابن القطّان الفاسي بجهالة حنان هذا في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٣٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦٥/٢٤٦٦).

(٤) كالحاكم في "المستدرك".

(٥) وقال الدّارمي عقب روايته: "عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر".

قلت: فهو منقطع أيضاً، **فأنّى له الصّحّة؟!**"[1].

٧٣٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/١١٠) عند حديث يرويه الحسن البصري عن صَعْصَعة بن معاوية عن أبي ذرٍّ رضي الله عنهما مرفوعاً (**ما مِنْ عَبْدٍ يُنْفِقُ مِن كلِّ مالٍ له زَوْجَيْنِ في سبيلِ اللهِ؛ إلا اسْتَقْبلَتْهُ حَجَبةُ الجَنّةِ؛ كلُّهم يَدْعوه إلى ما عنده ..**):

"أخرجه النسائي (٢/٦٦) .. والحاكم (٢/٨٦)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ **لولا أنّ فيه عنعنة الحسن البصري؛** لكنه قد صرّح بالتّحديث عند أحمد من طريقين عنه، **فهو على شرط الشيخين**[3]، وصعصعة من الصحابة رضي الله عنهم"[4].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢/٣٠٠).

٧٣٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٢٠٢) عند حديث يرويه مسلمة بن جعفر – مِنْ بجيلة – عن الرُّكَين بن الرّبيع عن عمّه عن أبي يحيى خُرَيم بن فاتك ﷺ مرفوعاً «**النّاسُ أرْبعةٌ، والأعمالُ سِتّةٌ، فَمُوجِباتِ ومِثْلٌ بِمِثْلٍ، وعَشَرةُ أَضْعافٍ، وسَبْعُ مائةِ ضِعْفٍ، فَمَنْ مات كافِرًا وَجَبتْ لَهُ النّارُ، ومَنْ مات مُؤْمِنًا وَجَبتْ لَهُ الجَنّةُ ..**» بعد أنْ خرّجه من طريق

---

(١) نقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٩/٢٢٣) عن أبي عليّ بن السّكن قوله في هذا الحديث:

"وهذا الحديث رُوي عن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عقبة بن عامر، **ولا يصحّ**.

قلت (ابن حجر): مداره على صالح بن محمد وهو أبو واقد المدني **أحد الضعفاء**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦٦/٢٤٦٧).

(٣) صَعْصَعة بن معاوية لم يخرّج له الشيخان شيئاً!

(٤) والحديث معناه في الصحيحين من حديث حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**من أنفق زوجين في سبيل الله نُودِيَ من أبواب الجنّة يا عبد الله هذا خيرٌ؛ فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ..**).

ومن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**من أنفق زوجين في سبيل الله دَعاهُ خَزَنَةُ الجنة كُلُّ خَزَنَةِ بابٍ: أَيْ فُلُ هَلُمَّ**».

شيبان بن عبد الرحمن وزائدة بن قدامة عن الرُّكَين بن الرّبيع عن أبيه عن عمّه به بزيادة (عن أبيه)، وصحّح إسناده[1]:

"**وخالفهما** المسعودي فقال: عن الرّكين بن الرّبيع عن رجلٍ عن خريم ... أخرجه أحمد (٣٢١/٤). والمسعودي ضعيف لاختلاطه.

ومسلمة بن جعفر – من بجيلة – عن الرُّكَين بن الرّبيع قال: حدّثني عمّي عن أبي يحيى خُرَيم ابن فاتك به. أخرجه الحاكم (٨٧/٢)[2] وسكت عنه، **وقال الذهبي**:

"قلت: ومسلمةُ تَعِبْتُ عليه، فلم أعرفه".

قلت: ترجمه ابن أبي حاتم (٢٦٧/١/٤) من روايته عن الرُّكين بن الرّبيع وغيره. وعنه جمعٌ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخاري. وقال في "اللّسان" (٣٣/٦):

"يجهل، وقال الأزدي: ضعيف". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٠/٩)"[3].

٧٣٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٠/١١-٣٥١) عند حديث يرويه زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه مرفوعاً (**مَنْ قَرَأَ أَلْفَ آيةٍ في سبيلِ اللهِ؛ كَتَبَهُ اللهُ مع النبيّين والصِّدّيقينَ والشُّهداءِ والصّالحينَ**):

"أخرجه أبو يعلى (١٤٨٩)، والحاكم (٨٧/٢)[4] ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير زبّان؛ قال أحمد: "أحاديثه مناكير". وضعّفه ابن حبان جداً؛ كما بينته في "ضعيف أبي داود" (٢٣٠)[5]. **فقول الحاكم**: "صحيح الإسناد"! **مردود**؛ وإنْ وافقه الذهبي!".

– وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٩٩/١).

٧٣٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٩/٧-٢٨٠) عند حديث يرويه عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن

---

(١) وهو الصحيح فيما ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٣/٨) من وجوه الاختلاف.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٤٧٠/٣٦٨/٣).

(٣) قلت: ويشهد لبعضه حديث جابر ﷺ عند مسلم (٩٣) مرفوعاً (من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك به دخل النار).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٤٧١/٣٦٩/٣).

(٥) قلت: وسهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبّان عنه – كما في "التقريب" –، وهذه منها.

أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «**لَمّا أُصِيبَ إِخْوانُكُمْ بِأُحُدٍ، جَعَلَ اللهُ أَرْواحَهُمْ في جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَرِدُ أَنْهارَ الجَنّةِ، تَأْكُلُ مِنْ ثِمارِها، وتَأْوِي إلى قَنادِيلَ مِنْ ذَهبٍ مُعَلَّقةٍ في ظِلِّ العَرْشِ** ..»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم كلّهم؛ إلا أنه إنما أخرج لابن إسحاق مقروناً، ثم هو مدلس؛ وقد عنعنه؛ لكنه قد صرّح بالتّحديث في رواية لأحمد تأتي.

وكذلك أبو الزبير مدلّس أيضاً. لكن للحديث شاهد من حديث عبد الله بن مسعود، رواه مسلم وغيره .. وأخرجه الحاكم (٢/٨٨)[١] من طريق أخرى عن عثمان ... به، **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم"**!** ووافقه الذهبي**!**"[٢].

٧٣٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٢٦) عند حديث يرويه جرير عن الأعمش عن أبي عمرو الشّيباني عن أبي مسعود ﷺ قال: جاء رجلٌ بناقةٍ مَخْطُومةٍ فقال: هذه في سبيل الله. فقال رسول الله ﷺ: (**لَكَ بها يومَ القيامةِ سبعُمائةِ ناقةٍ، كُلُّها مَخْطومةٌ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٩٠)[٣] **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا. **ثم استدركتُ فقلت: قد أخرجه مسلم** في "صحيحه" (٦/٤١) من طريق جرير به ..".

٧٣٧ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٤٧٧/١٠٢٢) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن اللّيث بن سعد عن الحارث بن يعقوب عن قيس بن رافع عن عبد الرحمن بن جُبير عن عبد الله بن عمرو عن معاذ بن جبل رضي الله عنهم مرفوعاً «**مَنْ جاهَدَ في سَبِيلِ اللهِ كان ضامِنًا على اللهِ، ومَنْ دَخَلَ على إمامٍ يُعَزِّرُهُ كان ضامِنًا على اللهِ، ومَنْ جَلَسَ في بَيْتِهِ لَمْ يَغْتَبْ أَحَدًا بِسُوءٍ كان ضامِنًا على اللهِ**»:

"حديث صحيح ورجاله مُوَثَّقُون على ضعفٍ في عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث[٤]، ولكنه قد توبع كما يأتي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦٩/٢٤٧٢).

(٢) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج لابن إسحاق في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٧٢-٣٧٣/٢٤٧٧).

(٤) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

وقيس بن رافع – وهو القيسي – روى عنه جمعٌ مِنَ الثِّقات، وهو تابعي كبير ذكره بعضهم في الصّحابة، وقد وثّقه ابن حبان، وكذا الحاكم كما يأتي، وقال الحافظ:
"مقبول، من الثالثة، وَهِمَ من ذكره في الصحابة"[1].
والحديث أخرجه الحاكم (٢/٩٠)[2] من طريق أخرى عن عبد الله بن صالح به **وقال**:
"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي![3]
ثم أخرجه هو وابن حبان من طريق ابن خزيمة من طريقين آخرين عن الليث بن سعد به وقال: "رواته مِصْرِيُّون ثقات". ووافقه الذهبي".
٧٣٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٣٢٦-٣٢٧) عند حديث يرويه عاصم بن بهدلة عن زِرٍّ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: كُنّا يوم بَدْرٍ نَتَعاقَبُ ثلاثةٌ على بَعيرٍ، فكان عليٌّ وأبو لُبابة زَمِيلَيْ رسولِ الله ﷺ، فكان إذا كانت عُقْبَةُ رسولِ الله ﷺ يقولان له: اركبْ حتى نمشي، فيقول (**إنِّي لَسْتُ بِأَغْنى عنِ الأَجْرِ مِنْكُما، ولا أنتما بِأَقْوى على المَشْيِ مِنِّي**):
"أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٧١٣ – الإحسان)، والحاكم (٣٠/٢٠) [كذا، وصوابه (٢/٩١)[4]]، وأحمد (١/٤١١ و ٤١٨ و ٤٢٢ و ٤٢٤) ..
وقال – الحاكم –: "صحيح على شرط مسلم"!
وسكت عنه الذهبي؛ لأنه قال: "... الحديث وقد مَرّ". ولم أره في غير هذا المكان.
وعاصم بن بهدلة إنما أخرج له الشيخان مقروناً كما في "الكاشف" وغيره"[5].

---

(١) وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٧٣/٢٤٧٨).

(٣) وجه تعجّب الشيخ هو تصحيح الحاكم لهذا الإسناد لذاته مع أنّ فيه عبد الله بن صالح، وقد عرفتَ حاله.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٧٤/٢٤٨١).

(٥) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٣٥٧): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، **وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم**. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.
قلت: **هو حسن الحديث**. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة. خرّج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا".اهـ
وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

٧٣٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٢٦/٧-١٣٢٨) عند حديث يرويه عُبَيد بن الصّبّاح عن موسى بن عُلَيّ بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً (**إذا أَرَدْتَ أَنْ تَغْزُوَ، فاشْتَرِ فَرَساً أَدْهَمَ أَغَرَّ مُحَجَّلاً مُطْلَقَ اليُمْنَى؛ فإنّكَ تَغْنَمْ وتَسْلَمْ**):

"أخرجه الحاكم (٩٢/٢)[١] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٢٠/١٦٢/٢)!

قلت: **هذه غفلة عجيبة من هؤلاء الحُفّاظ**؛ فإنّ عبيد بن الصّبّاح هذا: هو الخزّاز؛ كما في "الجرح"، وقال: "سألت أبي عنه؟ فقال: **ضعيف الحديث**".

ثم هو ليس من رجال مسلم، ولا من رجال أحدٍ من بقية الستة! وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٢٩/٨) ..

قلت: لكنه قد توبع[٢] ... ثم أخرجه الترمذي، والحاكم، وابن حبان (١٦٣٣) من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن رباح به. وقال الترمذي:

"حسن صحيح ". وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين "، ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري (١٩/١٦٢/٢). وهو شاهد قويّ لرواية الدارمي المتقدمة عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب".

٧٤٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٢٤/٣) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: خَرَجَ النّبيُّ ﷺ وقومٌ مِنْ أَسْلَمَ يَرْمُون، فقال: (**ارْمُوا بَنِي إسماعيلَ؛ فإنّ أباكُمْ كان رامِياً، ارْمُوا وأنا مع ابْنِ الأَدْرَعِ .. ارْمُوا وأنا معكم كُلِّكُم**):

والحديث حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٨٣١).

قلت: قال البيهقي في "دلائل النبوة" (٤٠/٣): "هكذا روي بهذا الإسناد، والمشهور عند أهل المغازي (مرثد بن أبي مرثد الغنوي) بَدَلَ (أبي لبابة)؛ فإنّ أبا لبابة رَدَّهُ النبيُّ ﷺ مِنَ الرَّوْحاء واستخلفه على المدينة". وقال مثله الذهبي في "السّير" (٣٢٦/١). وقال ابن كثير في "البداية والنهاية/قسم السيرة النبوية" (٦٦/٥):

"قلت: ولعلّ هذا كان قبل أن يردّ أبا لبابة من الرّوْحاء، ثم كان زميلاه عليٌّ ومرثد بدَل أبي لبابة. والله أعلم".

وهو جمعٌ حسن من الحافظ ابن كثير رحمه الله.

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٨٧/٣٧٧-٣٧٦/٣).

(٢) وأخرجه مرسلاً ابن أبي شيبة (٣٢٥٧٢) عن الفضل بن دكين عن موسى بن عُلي قال: سمعت أبي يحدّث: أنّ رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ فقال: إني أريد أن أقيد أو ابتاع فرساً ... فذكره نحوه مختصراً. ورجّح أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٣٠٤/١) هذه الرواية المرسلة في حديث موسى بن عُلي.

"أخرجه ابن حبان (١٦٤٦) والحاكم (٢/٩٤)[١] **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي![٢]...

وله شاهد آخر عند البخاري في (الجهاد) وأحمد في "المسند" (٤/٥٠) من طريق يزيد بن أبي عبيد قال: حدثني سلمة بن الأكوع قال: (خرج رسول الله ﷺ على قوم من أسلم ...) الحديث. وأخرجه الحاكم من طريق أخرى عن سلمة به ..".

٧٤١ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٩٤) عند حديث يرويه يحيى بن حسّان عن سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن حرملة عن محمد بن إياس بن سلمة عن أبيه عن جدّه رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ مَرَّ على ناسٍ يَنْتَضِلُونَ فقال: «**حَسَنٌ هذا اللّهمّ، مَرَّتيْنِ أو ثلاثًا، ارْمُوا وأنا مع ابْنِ الأَدْرَعِ** ..»:

"أخرجه الحاكم[٣]، وصحّحه. ووافقه الذهبي، **وفيه راوٍ لم يوثّقه غير ابن حبان**[٤]. لكن له شاهد من حديث أبي هريرة نحوه[٥]. أخرجه ابن حبان (١٦٤٦ – موارد)".

٧٤٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٠٤-٣٠٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلّام الأسود عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ اللهَ يُدْخِلُ بالسَّهْمِ الواحِدِ ثلاثةَ نَفَرٍ الجَنّةَ، صانِعَهُ الّذي احْتَسَبَ في صَنْعَتِهِ الخَيْرِ، ومُنْبِلَهُ، والرّامِي، ارْمُوا واركَبُوا، وإنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا،**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٧٩-٣٨٠/٢٤٩٣).

(٢) قد نبّه الشيخ رحمه الله عدّة مرّات إلى حال محمد بن عمرو وأنه صدوق حسن الحديث، وأنّ مسلماً إنما أخرج له في الشواهد والمتابعات فقط ولم يحتجّ به. ومن ذلك قوله في "الصحيحة" (١/٤٠٢): "محمد بن عمرو، فيه كلام ولذلك لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة، وهو حسن الحديث".

وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وقال الهيثمي في المجمع (٥/٢٦٨) في حديثنا هذا: "رواه البزار وفيه محمّد بن عمرو، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٨٠/٢٤٩٤)، وقال: "صحيح الإسناد". وزاد الذهبي: "على شرط مسلم".

(٤) هو محمد بن إياس بن سلمة؛ ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتم في "الجرح"، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، كما قال الشيخ في "الصحيحة" (٥/٢٩٨)، وتفرّد بالرواية عنه عبد الرحمن بن حرملة.

(٥) وهو الحديث الذي قبل هذا.

قلت: وأصل حديث سلمة بن الأكوع هذا خرّجه البخاري تحت الأرقام (٢٨٩٩، ٣٣٧٣، ٣٥٠٧) من طريق يزيد بن أبي عبيد عن سلمة به بمعناه، كما بيّن الشيخ ذلك في تخريج حديث أبي هريرة المتقدم هنا.

وليس مِنَ اللَّهْوِ إلّا ثَلاثةٌ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، ومُلاعَبَتُهُ زَوْجتَهُ، ورَمْيُهُ بِنَبْلِهِ عن قَوْسِه، ومَنْ عَلِم الرَّمْيَ ثمّ تَرَكَهُ، فهي نِعْمةٌ كَفَرها»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير خالد بن زيد؛ **فإنه غير معروف**، وإلى ذلك أشار الحافظ بقوله فيه: "**مقبول**"[1]. **وقد اضطربوا في اسمه كثيراً** كما يأتي بيانه. وبالاضطراب أعلّه العراقي في "تخريج الإحياء" (٢/٢٥٢).

والحديث أخرجه أحمد (١٤/٤٦ و ١٤٨) .. **والحاكم** (٢/٩٥)[2] ..

قلت: ومثل هذا الاضطراب في ضبط اسم هذا الراوي؛ يدلّ على جهالته، وعدم شهرته بالرواية، وإلا؛ لعرفوا اسمه على الضّبط؛ **فتصحيح الحاكم لإسناده - وموافقة الذهبي إياه - لا يخلو عن تساهل**".

- وقال في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١٩٤-١٩٥) عند الحديث السّابق:

"في سنده اضطراب كما قال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٦/٢٥٢). وبيانه:

أنّه رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلام عن خالد بن زيد عن عقبة به، أخرجه أبو داود .. والنسائي .. والحاكم (٢/٩٥) .. وخالفه يحيى بن أبي كثير فقال: حدثنا أبو سلام عبد الله الأزرق عن عقبة بن عامر، أخرجه الترمذي .. وابن ماجه .. وأحمد .. وقال الترمذي: «حديث حسن»، **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، **وكأنّهم لم يقفوا على هذا الاضطراب الذي نبّه عليه الحافظ العراقي رحمه الله؛ وأيضا فإنّ فيه علة أخرى**. هي جهالة خالد بن زيد وعبد الله ابن الأزرق، وهو ابن زيد بن الأزرق، فسواء كانت الرواية عن هذا أو ذاك فهي معلولة للجهالة"[3].

---

(١) وذكره الحافظ يعقوب الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر (المعرفة ٢/٤٨٧ و ٥٠١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٨١/٢٤٩٥).

(٣) ويشهد للحديث دون القطعة الأخيرة حديث أبي هريرة عند الحاكم بعد هذا مباشرة؛ خرّجه من طريق سويد بن عبد العزيز عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: "صحيح على شرط مسلم"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "كذا قال، وسويد متروك". وخالفه اللّيث وحاتم بن إسماعيل وجماعة فرووه عن ابن عجلان عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي حسين عن النبي ﷺ مرسلاً، هكذا قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان كما في "العلل" (٣/٣٢٥-٣٢٦) لابن أبي حاتم، وقالا: "هذا خطأ، وَهِم فيه سويد؛ إنما هو: عن ابن عجلان، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين؛ قال: بلغني أنّ رسول الله ﷺ قال ...كذا رواه الليث، وحاتم بن إسماعيل، وجماعة - وهو الصحيح - مرسل". ورجال هذا المرسل ثقات لا بأس بهم. وتابع ابنَ عجلان على إرساله محمدُ بن إسحاق عند الترمذي

٧٤٣ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١٩٤) عند حديث يرويه قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليعمري عن أبي نَجِيحٍ السُّلمي عمرو ابن عبسة قال: حاصَرْنا قَصْرَ الطّائِف، فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ في سبِيلِ اللهِ، فَلَهُ عِدْلُ مُحَرَّرٍ**»:

"حديث صحيح، أخرجه أبو داود: (١٦٥/٢) .. والحاكم (٩٥/٢)[١]، **وقال**:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، **وإنما هو على شرط مسلم وحده؛** فإنّ تابِعِيَّه معدان بن أبي طلحة لم يخرّج له البخاري"[٢].

٧٤٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤١٥/٧-٤١٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس عن عبد الرحمن بن الغَسِيل عن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه، وعن حمزة بن أبي أُسَيدٍ السّاعدي عن أبيه ﷺ قالا: لَمّا الْتَقَيْنا نحن والقومُ يومَ بَدْرٍ، قال لنا رسولُ الله ﷺ: «**إذا أَكْتَبُوكُمْ، فارْمُوهُم بالنَّبْلِ، واسْتَبْقُوا نَبْلَكُمْ**»:

"أخرجه الحاكم (٩٦/٢)[٣]، وعنه البيهقي في "الدلائل" (٣٤٧/٢) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس ... به.

(١٦٣٧). ويشهد لقوله (**وليس مِنَ اللَّهْوِ إلّا ثَلاثةٌ** ...) حديث عطاء بن أبي رباح قال: رأيتُ جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصاريين يرميان .. فقال أحدهما لصاحبه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلّ شيء ليس فيه ذكر الله فهو لهو ولعب إلا أربع: ملاعبة الرّجل امرأته، وتأديب الرّجل فرسه، ومشيه بين الغرضين، وتعليم الرّجل السباحة).

خرّجه النسائي في "الكبرى" (٨٨٨٩) و(٨٨٩٠) و(٨٨٩١)، والبزار (١٧٠٤- كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (١٧٨٥)، وجوَّد إسناده المنذري في "الترغيب" (١٧٠/٢)، وصحّحه ابن حجر في ترجمة جابر بن عمير من "الإصابة" (١٢٩/٢)، والألباني في "الصحيحة" (٦٢٥/١).

ويشهد للقطعة الأخيرة منه (**ومَنْ عَلِم الرَّمْيَ ثمّ تَرَكَهُ، فهي نِعْمَةٌ كَفَرَها**) ما خرّجه مسلم بنحوه (١٩١٩) من طريق عبد الرحمن بن شماسة عن عقبة بن عامر رفعه (من عَلِم الرّمي ثم تركه، فليس منا، أو قد عصى).

وانظر: حاشية الشيخ شعيب رحمه الله ومن معه على "سنن أبي داود" (١٦٨/٤-١٦٩).

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٩٧/٣٨٢/٣).

(٢) ولم يخرّج مسلم لمعدان عن أبي نَجِيحٍ شيئاً.

قلت: وقال الترمذي عقب الحديث (١٦٣٨): "هذا حديث حسن صحيح".

وصحّحه الشيخ مقبل رحمه الله على شرط مسلم في "الصحيح المسند" (١٠١٦).

والحديث له طرق أخرى عن أبي نجيح السّلمي، أشار إليها الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٢/١٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٤٩٩/٣٨٣/٣).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري"! ووافقه الذهبي! **وفيه ما لا يخفى على اللَّبيب**"[1].

٧٤٥ – قال الألباني في "الإرواء" (١٢/٥) عند حديث يرويه زَبّان بن فائِد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ﷺ مرفوعاً «**لَأَنْ أُشَيّعَ مُجاهِدًا في سَبِيلِ اللهِ، فَأَكْفِهِ على رَحْلِهِ غُدْوَةً أو رَوْحةً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيا وما فيها**»:

"أخرجه أحمد (٤٤٠/٣)، وابن ماجه (٢٨٢٤)، والحاكم (٩٨/٢)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، وزبّان بتشديد الباء المُوَحَّدة أورده الذهبيُّ نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال أبو حاتم: صالح الحديث، على ضعفه".

وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف الحديث، مع صلاحه وعبادته"[3].

٧٤٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١٤/٥-١٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال – في قصّة النَّفَر الذين وَجَّهَهُم رسولُ الله ﷺ إلى كعب بن الأشرف –: (مَشَى معهم رسولُ الله ﷺ إلى بَقِيعِ الغَرْقدِ حين وَجَّهَهُم. ثم قال: **انْطَلِقوا على اسْمِ اللهِ، اللهمّ أَعِنْهُم**):

"أخرجه أحمد (٢٦٦/١)، وكذا ابن هشام في "السيرة النبوية" (٥٩/٣)، والحاكم (٩٨/٢)[4] عن ابن إسحاق: **حدّثني** ثور بن يزيد .. **وقال الحاكم**: "صحيح غريب". ووافقه الذهبي.

قلت: **ابن إسحاق فيه ضعف يسير، فهو حسن الحديث**"[5].

---

(١) يتّضح ذلك بقول الشيخ في مطلع تخريج هذا الحديث: "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ **غير أنّ مسلمًا لم يرو لحمزة بن أبي أُسيد، فهو على شرط البخاري وحده** ..".

قلت: والحديث أخرجه البخاري (٣٩٨٥) من طريق أبي أحمد الزبيري عن عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد، والمنذر بن أبي أسيد عن أبي أسيد به مثله. ومن طريق أبي نعيم عنعبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه به.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٥٠٧/٣٨٧/٣).

(٣) قلت: وسهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبّان عنه – كما في "التقريب" –، وهذه منها.

والحديث ضعّفه العراقي في "تخريج أحاديث الإحياء" (٢١٣٥).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٥٠٨/٣٨٨-٣٨٧/٣).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣٤٠/٨) "إسناده حسن". وقال في "المطالب العالية" (٣٣٩/١٧): "**هذا إسناد حسن متصل** .. وله شاهد في الصحيح [٤٠٣٧] من حديث عمرو عن جابر رضي الله عنه".

٧٤٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٠٨-٣٠٩) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ يُرِيدُ سَفَراً فقال: يا رسول الله أوصني. قال: «**أُوصِيكَ بتقوى اللهِ، والتّكبيرِ على كُلِّ شَرَفٍ**». فلمّا مَضَى قال: «**اللّهمّ ازْوِ لَهُ الأَرْضَ، وهَوِّنْ عليهِ السَّفَرَ**»:

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/٣٥/٢) .. والترمذي (٢/٢٥٥) .. والحاكم (١/٤٤٥ - ٤٤٦ و٢/٩٨[١]) .. وقال الترمذي: "حديث حسن".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا **إلا أنّ أسامة بن زيد** – وهو اللّيثي – **فيه كلام يسير**[٢]، **فهو حسن الإسناد**"[٣].

٧٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢١١) عند حديث يرويه مَيْسَرة بن حبيب النّهدي عن المِنْهال بن عمرو عن عليّ بن ربيعة: أنّه كان رِدْفاً لعليٍّ، فلمّا وَضَعَ رِجْلَهُ في الرِّكابِ، قال: بسم الله ... ثم قال: لا إله إلا أنت سبحانك، إنِّي قد ظلمتُ نفسي، فاغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ... قال [عليٌّ]: قال رسول الله ﷺ: (**إنّ اللّهَ**

وقال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٦٧٤): "هذا حديث حسنٌ".

قلت: لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم".

وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٣٨٨/٢٥٠٩).

(٢) وفي "التقريب": "صدوق يهم". ومسلم إنما خرّج له – كما قال الحاكم نفسه وأقرّه الذهبي في الكاشف – نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر.

(٣) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن".

قلت: انظر التنبيه الذي تقدم قبل هذا الحديث حول مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله في عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. وروى محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في دعاء السّفر: (... اللهم اطوِ لنا الأرض، وهوّن علينا السّفر)، خرّجه أحمد في "مسنده" برقم (٩٢٠٥) و(٩٥٩٩)، وأبو داود (٢٥٩٨).

ويشهد للتكبير على كل شرفٍ ما خرّجه البخاري (٢٩٩٣ و٢٩٩٤) عن جابر قال: (كنا إذا صعدنا كبّرنا، وإذا نزلنا سبّحنا). وعن أبي موسى الأشعري عند البخاري أيضاً (٢٩٩٢) قال: (كنا مع رسول الله ﷺ، فكنّا إذا أَشْرَفْنا على وادٍ هَلَّلْنا وكَبَّرْنا ..).

لَيَعْجَبُ إلى العَبْدِ إذا قال: لا إله إلا أنت، إنِّي قدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، فاغْفِرْ لِي ذُنوبِي، إنّه لا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلّا أنت. قال: عَبْدِي عَرَفَ أنّ لَهُ رَبّاً يَغْفِرُ ويُعاقِبُ):

"أخرجه الحاكم (٢/٩٨-٩٩)[١] .. **وقال:** "هذا حديث صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **النّهدي هذا لم يخرّج له مسلم**، وإنما البخاري في "الأدب المفرد"، **فهو صحيح فقط**[٢]. وقد تابعه أبو إسحاق السّبيعي عن عليّ بن ربيعة نحوه باختصار.

أخرجه أبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٢/٢٥٥ - ٢٥٦)، وأحمد (١/٩٧ و١١٥ و١٢٨) .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح" ..".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٣٥٧).

٧٤٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٣٠٣) عند حديث يرويه مهدي ابن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن عليّ عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما، قال: أَرْدَفَنِي رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ خَلْفَهُ .. فَدَخَلَ حائِطًا لِرجُلٍ مِنَ الأنْصارِ، فإذا جَمَلٌ فلمّا رَأى النّبيَّ ﷺ حَنَّ إليهِ، وذَرَفتْ عَيْناهُ، فأتاهُ النّبيُّ ﷺ فمَسَحَ ذِفْراتَهُ فسَكَنَ فقال: «**مَنْ رَبُّ هذا الجَملِ؟ لِمنْ هذا الجَملُ؟**» قال: فجاءَ فَتًى مِنَ الأنصارِ فقال: هو لِي يا رسول اللهِ فقال: «**أَلَا تَتَّقِي اللهَ في هذه البَهِيمةِ الّتي مَلَّكَكَ اللهُ إيّاها، فإنّهُ شَكا لِي أَنّكَ تُجِيعُهُ وتُدْئِبُهُ**»:

"قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم؛ وقد أخرج بعضه كما يأتي.

والحديث أخرجه مسلم (٣٤٢) .. وأحمد (١/٢٠٤) من طرق أخرى عن مهدي بن ميمون ... به؛ وليس عند مسلم والبيهقي قصّة الجمل.

ورواه الحاكم[٣] **بتمامه، وقال:** "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وفاتهما أنه على شرط مسلم، وأنه أخرج طَرَفَهُ الأوّل**، كما نبّهتُ على ذلك في "الصحيحة" (٢٠)؛ فراجعه ففيه زيادة تخريج". **وانظر:** "الصحيحة" (١/٥٩).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٣٨٨-٣٨٩/٢٥١٠).

(٢) والمِنْهال بن عمرو لم يخرّج له مسلم أيضاً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٣٩٠-٣٩١/٢٥١٣).

٧٥٠ – قال الألباني في «الضعيفة» (٣٩٣/١٠) عند حديث يرويه شُريح بن عُبيد الحضرمي عن الزبير بن الوليد عن عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا غَزا أو سافر فأَدْرَكَهُ اللّيلُ، قال: (**يا أَرْضُ، رَبِّي ورَبُّكِ اللهُ، أَعُوذُ باللهِ مِنْ شَرِّكِ، وشَرِّ ما فيكِ، وشرِّ ما خُلِقَ فيكِ** ..):

"قلت: **وهذا إسناد ضعيف؛ الزبير بن الوليد مجهول،** كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في "الميزان": "تفرّد عنه شريح بن عبيد".

قلت: وأما ابن حبان؛ فوثّقه على قاعدته في توثيق المجهولين!

ولذلك لم يتابعه الحافظ في "التقريب"؛ فقال فيه: "**مقبول**"!

قلت: ويعني أنه مقبول عند المتابعة؛ وإلا فهو ليّن الحديث؛ كما نصّ عليه في المقدمة.

فقوله في "تخريج الأذكار": "حسن"! كما نقله ابن علان (١٦٤/٥)؛ مما لا وَجْهَ له عندي؛ إلا أن يكون تَوَسُّطاً منه بين ما يقتضيه جهالة المذكور من الضَّعْفِ، وبين **تصحيح الحاكم إيّاه** في "المستدرك" (١٠٠/٢)[1]**! ولا يخفى ما فيه، وإنْ تابعه الذهبي على التصحيح؛** فإنه مُنافٍ أيضا لتجهيله لراويه كما سبقت الإشارة إليه، ولقول النسائي عقبه:

"الزبير بن الولي شامي، ما أعرف له غير هذا الحديث".

– وانظر: حاشية تحقيق "الكَلِمُ الطّيب" لشيخ الإسلام (ص١٤٩)، وحاشية تحقيق "رياض الصالحين" للنووي (ص٣٨٢).

٧٥١ – قال الألباني في "تمام المنة" (ص ٣٢٣) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن كعب [الأحبار] عن صهيب رضي الله عنه حدّثه: أنّ النبي ﷺ لم يَرَ قَرْيةً يُرِيدُ دُخولَها إلّا قال حين يَراها: (**اللَّهُمَّ رَبَّ السّماواتِ السَّبْعِ وما أَظْلَلْنَ، ورَبَّ الأَرَضِينَ السَّبْعِ وما أَقْلَلْنَ** ..) تعقيباً على تصحيح ابن حبان والحاكم[2] له من هذا الطريق:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٩١/٣-٣٩٢/٢٥١٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٩٢/٣/٢٥١٦). وقد تقدم في بحثنا هذا تحت رقم (٤٨١)، فانظره ثمّتَ.

"قلت: الحديث صحيح **لكن من غير هذه الطريق؛ فإنّ أبا مروان هذا ليس بالمعروف** كما قال النسائي نفسه[1]، وكما كنت ذكرته في التعليق على "الكلم الطيب" (١٧٨)، ثم وجدت النسائي قد أخرجه أيضا في "عمل اليوم والليلة" (٥٤٣) من غير هذه الطريق بسند صحيح[2]، ولذلك أودعته في "الصحيحة" رقم (٢٧٥٩)[3]، وذكرتُ خلاصة ذلك في تحقيقي الثاني لـ "الكلم الطيب"، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات".

- وانظر: "الصحيحة" (٦٠٨/٦)، حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٩٧).

٧٥٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣١/١-١٣٢) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، وفيه قصّة (**الرّاكبُ شيطانٌ، والرّاكبانِ شيطانانِ، والثّلاثةُ رَكْبٌ**):

"مالك (٣٥/٩٧٨/٢)، وعنه أبو داود (٢٦٠٧)، وكذا الترمذي (٣١٤/١)، والحاكم (١٠٢/٢)[4] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وقال الترمذي: "حديث حسن".

قلت: **وإسناده حسن**، للخلاف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. والمتقرر فيه أنه حسن كما فصّلتُ القول فيه في "صحيح أبي داود" (رقم ١٢٤)"[5].

---

(١) وقال الشيخ في «الإرواء» (١٤١/٣): "وثّقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: "غير معروف"، وقد قيل إن له صحبة، ولم يثبت".

قلت: وقد حسّن شيخنا محمد بن علي بن آدم إسناد هذا الحديث لذاته، فقال مُعَلِّلاً ذلك: "حديث صهيب ﷺ هذا حسن. فإنْ قلت: قد ضعّفه الشيخ الألباني بسبب أبي مروان الأسلميّ، لقول النسائي عنه: ليس بالمعروف. فكيف يحَسّن؟ قلت: أبو مروان روى عنه ابنه عطاء، وعبد الرحمن بن مهران، كما تقدّم، ووثّقه العجلي، وابن حبّان، وقال الحافظ الذهبي في "الكاشف": مدني ثقة .. فمن كان حاله هكذا فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن. وقد صحّح حديثه هذا ابنُ خزيمة، وابنُ حبّان، وقال الحافظ في "نتائج الأفكار" (٣١٨/٢): هذا حديث حسن. والله تعالى أعلم". اهـ. انظر: "ذخيرة العقبى" (٣٧٧/١٥-٣٧٨)

(٢) وصحّحه من هذه الطريق الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٥٠٩).

(٣) وذكر له شواهد أخرى يصحّ بها الحديث.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٢٣/٣٩٥/٣).

(٥) قلت: قد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٣/١-٢٢٨) - كما ذكر هنا -، وأحالَ تمّتَ على تحرير العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١٤٠/١-١٤٤).

٧٥٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٢/٧-٣٦٣) عند حديث يرويه المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عجلان عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**الواحدُ شيطانٌ، والاثنان شيطانانِ، والثّلاثةُ رَكْبٌ**) بعد أنْ خرّجه من طريق يحيى ابن سعيد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً:

"وخالفه [يعني: يحيى بن سعيد] المغيرةُ بن عبد الرحمن المخزومي فقال: ثنا ابن عجلان عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ... به مرفوعاً؛ **ذكره الحاكم** (١٠٢/٢)[١] شاهداً لحديث الباب[٢]، وتبعه الحافظ في "الفتح" (٥٣/٦). **ثم قال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وأقرّه العسقلاني! **وفي ذلك نظرٌ من وجهين:**

الأوّل: أنّ ابن عجلان ليس على شرط مسلم؛ وإنما روى له تَبَعاً[٣].

والمخزومي لم يرو له مسلم أصلاً، وإنما البخاري، ثم هو إلى ذلك صدوق يهم، كما في "التقريب".

والآخر: أنه – مع وَهْمِه – قد خالف يحيى بن سعيد – الجبلُ ثقةً وحِفْظاً – في إسناده كما تَرَى؛ فمثله لا تطمئن النّفس للاستشهاد بما خالف فيه! فتأمل".

٧٥٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٢١/٥) عند حديث يرويه حجّاج بن محمد عن ابن جريج: أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه عن معاوية بن جاهِمةَ: أنّ جاهمةَ ﷺ أَتَى النبيَّ ﷺ فقال: إني أَرَدْتُ أَنْ أَغْزُوَ فَجِئْتُ أَسْتَشِيرُكَ. قال: «**أَلَكَ والِدةٌ؟** قال: نعم، قال: **اذْهَبْ فالْزَمْها، فإنّ الجَنّةَ عند رِجْلَيْها**»:

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً تحت رقم (٧٤٦).

فائدة: قال الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/٢٠-٧) عند حديث عمرو بن شعيب هذا:

"وقد كان مجاهد ينكر هذا الحديث مرفوعاً، ويجعله قولَ عمر، ولا وَجْهَ لقول مجاهد؛ لأنّ الثقات رووه مرفوعاً".

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥٣/٦): "حديث حسن الإسناد، وقد صحّحه ابن خزيمة والحاكم".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٩٥/٣-٣٩٦/٢٥٢٤).

(٢) وهو الحديث السّابق هنا.

(٣) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

"أخرجه النسائي، والحاكم (٢/١٠٤)[١] و٤/١٥١) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **كذا قالا**، وطلحة بن عبد الله لم يوثّقه غير ابن حبان, لكن روى عنه جماعة, فهو حسن الحديث إن شاء الله، وفي "التقريب": "مقبول""[٢].

٧٥٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/١٣٦) عند حديث يرويه شريك عن عمار الدُّهني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ **(كان لِواؤُهُ يومَ دَخَلَ مكّةَ أبيضَ)** بعد أن خرّجه من حديث ابن عباس، وأعلّه بضعف راويه يزيد بن حيان: "أخرجه أبو داود .. والحاكم[٣] **وقال:** "صحيح على شرط مسلم".

قلت: وبيّضَ له الذهبي، أو هكذا وقع في "تلخيصه"، **وفيما قاله الحاكم نظر**؛ فإنّ شريكاً – وهو ابن عبد الله القاضي – لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له مقروناً بغيره أو متابعة، ثم هو إلى ذلك سيء الحفظ[٤]، فهو حسن الحديث في الشّواهد كما هنا .."[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٣٩٨-٣٩٩/٢٥٣٠).

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: "صدوق".

قلت: والحديث خرّجه البيهقي في "الشّعب" (١٠/٢٤٨-٢٥٠) وحكى فيه بعض الاختلاف في إسناده، ثم قال: "والصواب رواية ابن جريج عن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن معاوية بن جاهمة. وكذلك رواه أبو عاصم عن ابن جريج". وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/٣١٣-٣١٤): "قلت: فيه اضطراب كثير: فقيل: هكذا، وقيل: عن معاوية نفسه أنه هو الذي سأل، وقيل: عن طلحة بن معاوية أنه هو الذي سأل، **وهذه الطريق أقرب الطرق إلى الصواب في نقدي**، وجاهمة قيل: إنه ابن العباس بن مرداس السلمي، فإن يكن كذلك فلا صحبة لابنه معاوية، ولا لابن ابنه طلحة، إذ لو كان كما في ظاهر الأسانيد المختلفة، لكانوا أربعة من بيت واحد نسقا لهم صحبة ورواية، وهذا لا يعرف إلا في بيت الصديق". وانظر: "تهذيب التهذيب" (٤/١٠٥).

قلت: وللحديث شواهد في الصحيحين وغيرهما في الجهاد بإذن الأبوين أو القعود عن الجهاد لبرّهما، ذكرها الشيخ في مطلع تخريجه لهذا الحديث فانظرها.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٠٠/٢٥٣٣).

(٤) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد. وقد تعقّبَ الشيخُ الحاكمَ في هذا عدّة مرّات.

(٥) والحديث خرّجه الترمذي في "جامعه" (١٦٧٩) من هذا الطريق، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحى بن آدم عن شريك، وسألت محمداً (يعني: البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث يحيى ابن آدم عن شريك، وقال: حدّثنا غير واحدٍ عن شريك عن عمّار عن أبي الزبير عن جابر: (أنّ النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء). قال محمد: والحديث هو هذا".

٧٥٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٤٧/٧-٣٤٨) عند حديث يرويه محمد بن كثير وغيره عن سفيان عن أبي إسحاق عن المهَلَّبِ بن أبي صُفْرةَ قال: أَخْبَرَني مَنْ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «**إِنْ بُيِّتُّمْ فلْيَكُنْ شِعارُكُمْ: حم لا يُنْصرُونَ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين؛ **غير المُهَلَّب بن أبي صفرة**، وهو من ثقات الأمراء، كما في "التقريب". وسفيان: هو الثوري، سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه.

والحديث أخرجه الحاكم (١٠٧/٢)[١]، والبيهقي (٣٦١/٦) من طرق أخرى عن محمد بن كثير ... به. والترمذي (١٦٨٢)، والحاكم أيضاً من طرق أخرى عن سفيان .. به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!!

والمهلّب ليس من رجال الشيخين؛ كما أشار إلى ذلك الذهبي نفسه في "الكاشف"، وقال فيه: "صدوق دَيِّنٌ شجاع""[٢].

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة" للحافظ ابن حجر (٥٨/٤).

٧٥٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٤٦/٧) عند حديث يرويه عبد الله ابن المبارك عن عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه ﷺ قال: غَزَوْتُ مع أبي بكر ﷺ زَمَنَ رسولِ الله ﷺ، فكان شِعارُنا - يعني: أصحاب النّبي ﷺ -: «أَمِتْ أَمِتْ»:

"قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ فهو على شرطه؛ وفي عكرمة ابن عمار كلام لا يضرّ، وقد توبع كما يأتي؛ فهو صحيح.

قلت: وقد أخرجه مسلم (١٣٥٨) من طريق معاوية بن عمار الدهني عن أبيه، وعن علي بن حكيم الأودي عن شريك عن عمار الدهني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله: أنّ رسول الله ﷺ (دخل مكة وعليه عمامة سوداء). وأخرجه - بهذا اللفظ أيضاً - أحمد (١٤٩٠٤)، وأبو داود (٤٠٧٦)، وابن ماجه (٢٨٢٢) و (٣٥٨٥)، والترمذي في "السنن" (١٨٣٥) عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير به. وقال الترمذي: "حسن صحيح". وله طرق أخرى عن شريك، وطرق أخرى عن عمار الدهني، وطرق أخرى عن أبي الزبير، كلّها بهذا اللفظ، فانظر تخريجها إن شئت في "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (١٣٥٩/٢-١٣٦٢).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٠٤/٣-٤٠٥/٢٥٤٠).

(٢) والحديث صحّحه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٥٢٥).

والحديث أخرجه الحاكم (١٠٧/٢)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي **!! وعكرمة بن عمار إنما روى له البخاري تعليقاً**".

٧٥٨ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٢٢/١) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قال رجلٌ: يا رسول الله، إنِّي أَقِفُ المَوْقِفَ أُرِيدُ وَجْهَ اللهِ، أُرِيدُ أَنْ يُرَى مَوْطِنِي، فَلَمْ يَرُدَّ عليه رسولُ الله ﷺ شَيْئًا حَتّى نَزَلَتْ {**فَمَنْ كان يَرْجُو لِقاءَ رَبِّهِ، فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صالِحًا، ولا يُشْرِكْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**}) تعليقاً على ما نقله المنذري عن البيهقي "رواه عبدان عن ابن المبارك فأرسله، لم يذكر فيه ابن عباس":

"يشير البيهقي إلى إعلاله بالإرسال، **وهو الصواب، وتصحيح الحاكم**[٢] **إيّاه مِنْ أوهامِهِ الفاحشة،** وبخاصة أنّ في إسناده الموصول (نعيم بن حماد)، وهو ضعيف، وقد خالفه (عبدان) فأرسله، وعبدان ثقة".

– وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٤١٣/١).

٧٥٩ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/ الكبير" (٣٠٧/١٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن أبي الوَضّاح عن العلاء بن عبد الله بن رافع عن حَنان بن خارِجة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: يا رسول الله، أخبرني عن الجهاد والغَزْوِ. فقال: «**يا عبدَ الله بنَ عمروٍ إنْ قاتَلْتَ صابِراً مُحْتَسِباً، بَعَثكَ اللهُ صابراً محتسباً، وإنْ قاتلتَ مُرائِياً مُكاثِراً، بَعثكَ الله مُرائياً مُكاثراً** ..»:

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله مُوَثَّقون؛ **غير حَنان هذا، فإنه لا يعرف؛** تفرّد عنه العلاء هذا، كما قال الذهبي في "الميزان".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٤٥/٤٠٦/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٥٦/٤١٣/٣)، وصحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قلت: وخرّجه الحاكم نفسه فيما يأتي في الرقاق (٨١٧٧) من طريق عبدان المرسلة.

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٠٣/٧) بعد أنْ ساقه بالرواية الموصولة من "المستدرك":

"وفي الرقاق: ثنا الحسن بن حليم المروزي ثنا أبو الموجه ثنا عبدان عن ابن المبارك، فأرسله، لم يذكر ابن عباس.

قلت: وكذا أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" من طريق معمر".

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٨٥- ٨٦ و١١٢[١])، والبيهقي (٩/١٦٨) من طريق أخرى عن أحمد عن ابن مهدي .. به. ولم أره في "المسند"، **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وهذا من عجائبه!** كيف يصحّحه وفيه من عَرَفْتَ منه أنه لا يُعْرَف؟! وله من مثله أشياء كثيرة"[٢]. وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة" (٤/٢١).

٧٦٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٢٧٣-٢٧٤) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عاصم بن حَكيم عن يحيى بن أبي عمرو السَّيْباني عن عبد الله بن الدَّيْلَمِيّ عن يعلى بن أميّة ﷺ قال: أَذِنَ رسولُ الله ﷺ بالغَزْوِ وأنا شيخٌ كبيرٌ ليس لي خادم، فَالْتَمسْتُ أَجِيرًا يَكْفِينِي، وأُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فوَجَدْتُ رَجُلًا .. فجِئْتُ النّبيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ له أَمْرَهُ فقال: «**ما أَجِدُ لهُ في غَزْوَتِهِ هذه في الدُّنْيا إلّا دَنانِيرَهُ الّتي سَمَّى**»:

"أخرجه أبو داود (١/٣٩٦) والحاكم (٢/١١٢)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي!

قلت: عبد الله بن الدّيلمي – وهو ابن فيروز – لم يخرّج له الشيخان، وكذلك عاصم بن حكيم الذي في الطريق إليه[٤]، وهما ثقتان، فالإسناد صحيح فقط"[٥].

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٨٤-٢٨٥).

٧٦١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٣٩٩) عند حديث يرويه موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السّائب عن مُرّةَ الهَمْداني عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً «**عَجِبَ رَبُّنا عزّ وجلّ مِنْ رَجُلٍ غَزا في سبيلِ اللهِ، فانْهَزَمَ أَصْحابُهُ، فَعَلِمَ ما عليهِ، ورَجَعَ حتّى أُهْرِيقَ دَمُهُ، فيقولُ اللهُ تبارك وتعالى لِملائِكتِهِ: انْظُرُوا إلى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبةً فِيما عِنْدِي، وشَفَقةً ممّا عندِي حتّى أُهْرِيقَ دَمُهُ**»:

".. أبو داود (٢٥٣٦) .. وكذا الحاكم (٢/١١٢)[٦] ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤١٤-٤١٥/٢٥٥٨).

(٢) والحديث ضعّفه وأعلّه ابن القطّان الفاسي بجهالة حنان هذا في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٣٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤١٥-٤١٦/٢٥٥٩).

(٤) وكذلك يحيى بن أبي عمرو السَّيْباني.

(٥) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٢٠٥) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤١٦/٢٥٦٠).

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، وغيره ممن عاصرنا!!

وغفلوا أو غَضُّوا النَّظَرَ عمّا ذكره الحافظ أنّ حمّاد بن سلمة روى عن عطاء بن السّائب بعد الاختلاط أيضاً، ففي هذه الحالة لا يجوز تصحيح حديثه عنه بحجّة أنه روى عنه قبل الاختلاط، كما هو ظاهر لكل ذي بصيرة! ..

وقد خالفه حماد بن زيد؛ فرواه عن عطاء بن السّائب به موقوفاً نحوه ...

قلت: **وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات كلهم**. وحمّاد بن زيد سمع من عطاء بن السّائب قبل الاختلاط"[1].

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٩١/٧) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ **إلا أنّ ابن السّائب كان اختلط**، وحماد - وهو ابن سلمة- وإن كان سمع منه قبل الاختلاط؛ فقد سمع منه بعد الاختلاط أيضاً، كما حقّقه الحافظ في "التهذيب". **فمَنْ صحّحه مِنَ القُدامى والمعاصرين؛ فما أصاب!** نعم، الحديث حسن أو صحيح؛ فإنّ له شاهداً بنحوه من حديث أبي الدّرداء، حسّن إسناده المنذري، وهو في كتابي "صحيح الترغيب والترهيب" (١٣٨٤) ..

والحديث أخرجه الحاكم (١١٢/٢) من طريق آخر عن موسى بن إسماعيل ... به، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".

- وانظر: "ظلال الجنة في تخريج السُّنّة" (رقم ٥٦٩).

٧٦٢ - قال الألباني في التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٩٨/٢) عند حديث يرويه شعبة عن منصور عن رِبْعِيّ بن حِراش عن زيد بن ظَبْيان عن أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً «**ثلاثةٌ يُحِبُّهمُ اللهُ، وثلاثةٌ يُبْغِضُهمُ اللهُ** ...»:

"إسناده ضعيف؛ فيه زيد بن ظبيان، قال الذهبي: "ما روى عنه سوى رِبْعِيّ بن حِراش".

يشير بذلك إلى أنه مجهول، **ومع هذا .. صحّحه الحاكم** (١١٣/٢)[2]!".

---

(١) وصحّح وقفه الدارقطني في "العلل" (٢٦٧/٥).

قلت: وقد حرّر الشيخ رحمه الله مسألة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السّائب، وأنه سمع منه قبل اختلاطه وبعد اختلاطه ولم يتميز حديثه في كتابه "ضعيف أبي داود/ الأم" (١٠٥/١)، وقال في آخره: "قلت: وهذا هو تحرير القول وتحقيقه في رواية حماد عن عطاء".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤١٦/٣-٤١٧/٢٥٦١).

- وانظر "ضعيف الترغيب" (٢٦٨/١)، "المشكاة" (١٩٢٢)، والتعليق على "صحيح ابن خزيمة" (١٠٤/٤)"[١].

٧٦٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٩٢/٧-٢٩٣) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ: «أنّ عمرَو بنَ أُقَيْشٍ كان لهُ رِباً في الجاهِلِيّةِ، فكَرِهَ أَنْ يُسْلِمَ حتّى يأْخُذَهُ، فجاءَ يومَ أُحُدٍ .. فلَبِسَ لَأْمَتَهُ، وركِبَ فَرَسَهُ، ثمّ تَوَجَّهَ قِبَلَهُمْ، فلمّا رآهُ المسْلِمونَ، قالوا: إِلَيْكَ عَنّا يا عمرُو قال: إِنِّي آمَنْتُ، فقاتَلَ حتّى جُرِحَ، فحُمِلَ إلى أَهْلِهِ جَرِيحًا .. فماتَ، فدَخَلَ الجَنّةَ، وما صَلّى لِلّهِ صلاةً»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو مقروناً.**

والحديث أخرجه الحاكم (١١٣/٢[٢] و٢٨/٣)، وعنه البيهقي (١٦٧/٩) من طريق أخرى عن موسى بن إسماعيل ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢٢/١٤) بعد أنْ أورده من طريق زيد بن ظبيان هذا:
"قلت: وله عند أحمد طريق أخرى من رواية أبي العلاء بن الشِّخِّير، عن ابن الأحمسي، عن أبي ذَر".
قلت: خرّجه الإمام أحمد (٢١٣٤٠) من طريق الجريري، عن أبي العلاء بن الشّخّير به.
وإسناده ضعيف، ابن الأحمس -ويقال: ابن الأحمسي- مجهول، تفرّد بالرواية عنه أبو العلاء -وهو يزيد بن عبد الله- ابن الشّخّير، وقد اختلف على أبي العلاء في إسناده؛ فرواه الأسود بن شيبان -وهو ثقة - عن أبي العلاء عن مطرف ابن عبد الله بن الشّخّير عن أبي ذر به، ليس فيه هذا المجهول (الأحمسي). خرّجه الإمام أحمد أيضاً (٢١٥٣٠) من طريق يزيد بن هارون عن الأسود بن شيبان به. وإسناده صحيح، وصحّحه الشيخ مقبل رحمه الله من هذا الطريق في "الصحيح المسند" (٢٧٢) ورجّحه على طريق الجريري. وصحّحه أيضاً شيخنا محمد بن علي بن آدم في "ذخيرة العقبى" (٣١٠/١٧-٣١١) وقوّى به طريق زيد بن ظبيان.
وانظر أيضاً: "علل الدارقطني" (٥٠/٥-٥١) و(٢٤١/٦)، فقد حكى الاختلاف فيه على منصور من طريق زيد بن ظبيان.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٦٢/٤١٧/٣).

(٣) قلت: ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.
وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٣/٤-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت.
فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشّواهد أحاديث معدودة ..".

٧٦٤ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/١٩٦-١٩٧) عند حديث يرويه موسى ابن يعقوب الزَّمْعِي عن أبي حازم عن سهل بن سعد السّاعدي ﷺ مرفوعاً «**ثِنْتانِ لا تُرَدّانِ** - أو قال: **قَلَّما تُرَدّانِ** -: **الدُّعاءُ عند النِّداءِ، أو عند البَأْسِ حين يُلْحِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا**»:

"أخرجه أبو داود (١/٣٩٨) .. والحاكم (١/١٩٨ و٢/١١٣[١]) من طريق موسى بن يعقوب الزّمعي .. **وقال الحاكم** [في الموضع الثاني]: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

كذا قالا، وموسى بن يعقوب الزّمعي: صدوق سيئ الحفظ كما في "التقريب". ولكنه لم يتفرّد به كما يأتي، فالحديث قويّ .."[٢].

٧٦٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٩٢-٢٩٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الصمد بن الفضل البلخيّ عن خالد بن يزيد العُمري[٣] عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنسٍ ﷺ مرفوعاً (**عليكم بالدُّلْجَةِ؛ فإنّ الأرضَ تُطْوى باللّيلِ**):

وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ.

والحديث حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٣٩٣). وحسّنه قبله الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٧/٣٤١-٣٤٢)، وذكر له طريقاً آخر عن أبي هريرة من طريق محمد بن إسحاق: حدثني الحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة أنه كان يقول: (حدّثوني عن رجلٍ دخل الجنّة ولم يصلِّ صلاةً قطّ ..)، وقال: "هذا إسناد حَسَن، رواه جماعة من طريق ابن إسحاق". اهـ. وانظر طرقه عن ابن إسحاق عند أبي نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/١٩٧٨).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤١٧-٤١٨/٢٥٦٣).

(٢) قال الشيخ في "الصحيحة" (٣/٤٥٤) بعد أن خرّج الحديث من مرسل مكحول: "لكن الحديث له شواهد من حديث سهل بن سعد، وابن عمر، وأبي أمامة، خرجتها في "التعليق الرغيب" (١/١١٦)، وهي وإن كانت مفرداتها ضعيفة إلا أنه إذا ضُمَّت إلى هذا المرسل أخذ بها قوّة وارتقى إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى".

(٣) علّق هنا مُحقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا هاهنا وعند البيهقي (٥/٢٥٦) عن المصنِّف (خالد بن يزيد العمري)، وقال المصنف عقبه: "إنْ سَلِمَ مِن خالد بن يزيد العمري"، والعمري متروك وقد كُذِّب، ولم يخرّج له أحدٌ من أصحاب الكتب الستّة، لكن الحديث حديث (خالد بن يزيد الأزدي العتكي اللؤلؤي)، فقد رواه أبو داود في سننه (٣/٤٥) عن عمرو بن عليٍّ الفلاس، والبزار (١٣/١٣٠) في مسنده عن نصر بن علي الجهضمي عنه، ولم يُنْسَب عندهما، ونُسِب عند الضياء في المختارة (٦/١٢٣): (خالد بن يزيد صاحب اللؤلؤ) ..".

"أخرجه أبو داود (٢٥٧١)، والحاكم (١١٤/٢)[١]، وعنه البيهقي (٢٥٦/٥) من طريق خالد بن يزيد .. ذكره الحاكم شاهداً للطريق الآتية، **وقال**: "إنْ سَلِمَ مِن خالد بن يزيد العمري". وأقرّه الذهبي.

قلت: **كذا وقع عنده**: "العمري"، ولم يقع ذلك عند أبي داود، **وما أراه محفوظاً**؛ فإنّ العمري لم يخرّج له أبو داود ولا غيره من السِتّة شيئاً، وهو متّهم بالكذب، وإنما هو خالد بن يزيد الأزدي العتكي، ويقال: الهدادي، وهو صدوق يهم كما في "التقريب".

وهو الذي يروي عن أبي جعفر الرازي، وعنه عمرو بن علي شيخ أبي داود فيه كما في "التهذيب". وأبو جعفر الرازي ضعيف لسوء حفظه[٢].

لكن الحديث له طريق أخرى يتقوّى بها[٣] ..".

٧٦٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٧٧/٧-٣٧٨) عند حديث يرويه سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن بِشْرِ بن عاصم عن عقبة بن مالك ﷺ قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ سَرِيّةً، فسَلَّحْتُ رَجُلًا منهم سَيْفاً، فلمّا رَجَعْنا إلى رسول الله ﷺ لامَنا رسولُ الله ﷺ قال: «**أَعَجَزْتُمْ إِذْ بَعَثْتُ رَجُلًا، فَلَمْ يَمْضِ لِأَمْرِي أَنْ تَجْعَلُوا مَكانَهُ مَنْ يَمْضِي لِأَمْرِي**»:

"قلت: إسناده حسن، وصحّحه ابن حبان، والحاكم، والذهبي ..

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ **غير بشر بن عاصم** – وهو اللّيثي– وثّقه النسائي وابن حبان (٦٨/٤)، وروى عنه جمع، وصحّح له مَنْ يأتي.

وأخرجه الحاكم (١١٥/٢)[٤] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤١٨/٣-٤١٩/٢٥٦٤).

(٢) كما في "التقريب".

(٣) وقد تقدمت في هذا البحث تحت رقم (٤٨٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٠/٣-٤٢١/٢٥٦٨).

(٥) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيح الحديث على شرط مسلم، والحال أنّ راويه بشر لم يخرّج له مسلم. والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٩٤٩) وقال: "هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، إلا بشر بن عاصم، وقد وثقه النسائي".اهـ. ولا أدري لم اقتصر الشيخ الألباني على تحسين إسناده فقط؟!

قلت: ثم وجدتُ الحافظَ مغلطاي تعقّبَ المزيَّ في نقله توثيق النسائي لبشر بن عاصم؛ فقال: "وقال المزي: قال النسائي: بشر بن عاصم ثقة. **وهو كلام يحتاج إلى نظر، وذلك أن النسائي لم ينصّ على بشر بن عاصم هذا دون**

٧٦٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٧٦/٤) عند حديث يرويه سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّب عن فُرات بن حَيّان ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ منكم رِجالاً نَكِلُهُم إلى إيمانِهِم، منهم فُراتُ بن حَيّان**):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (١٢٨/١/٤)، وأبو داود (٢٦٥٢)، والحاكم (١١٥/٢)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

كذا قالا! وحارثة بن مضرّب لم يخرّج له الشيخان شيئاً، وإنما روى له البخاري في "الأدب المفرد"، وهو ثقة"[٢].

– وانظر: "صحيح أبي داود" (٤٠٤/٧).

٧٦٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٨٢/٩-٢٨٣) عند حديث يرويه همام عن مطرٍ عن قتادة عن أبي بُردة عن أبيه ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ (**كان يَكْرَهُ الصَّوْتَ عند القِتال**):

"أخرجه أبو داود (٤١٤/١) .. والحاكم (١١٦/٢)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي.

قلت: مطر؛ لم يخرّج له البخاري إلا تعليقاً، وقال الذهبي في "الميزان": "من رجال مسلم، حسن الحديث". لكن قال الحافظ في "التقريب": "**صدوق كثير الخطأ**".

غيره، إنما قال: بشر بن عاصم ثقة. وهو محتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون ابن سفيان، ويحتمل أن يكون الطائفي المميز به عند المزي، فتخصيصه، إياه يحتاج إلى نظر من خارج، فنظرنا فإذا أبو الحسن بن القطان ذكر في كتاب «الوهم والإيهام» أنه الثقفي، وكذلك إنه وإن كنا لا يثلج صدرنا بقولهما، لأنهما لم يقولاه نقلا إنما قالاه استنباطاً فأوجب لنا قولهما التوقف حتى يظهر من خارج بيانه، والله تعالى أعلم".

قلت: إن لم يكن هو الليثي، فهو مقبول الرواية حسن الحديث إن شاء الله؛ فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات" كما قال الشيخ في تخريجه. وقد صحّح هذا الحديث – إضافة إلى ابن حبان والحاكم والذهبي –: العراقيُّ في "أماليه" كما قال المناوي في "فيض القدير"، وصحّحه ابن حزم في "المحلى" (٣٦٢/٩).

ينظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣٥٧/٤)، "تهذيب الكمال" (١٣٢/٤) مع الحاشية، "إكمال تهذيب الكمال" (٤٠٤/٢)، كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٧). وانظر ما سبق تحت رقم (١٥) من هذا البحث.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٧١/٤٢٢/٣).

(٢) وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٨٠/٩- ٣٨١): "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير حارثة بن مضرب، وهو ثقة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٧٣/٤٢٣/٣).

قلت: وقد خالفه هشام بن أبي عبد الله الدّستوائي فقال: عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال: (كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصّوت عند القتال).

أخرجه الثلاثة المذكورون. وقال الحاكم[1]: "وهو أولى بالمحفوظ". **وهو كما قال**"[2].

٧٦٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤١٠/٧) عند حديث يرويه عثمان ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء ﷺ قال: لَمّا لَقِيَ النبيُّ ﷺ المشركينَ يومَ حُنَينٍ «**نَزَلَ عن بَغْلَتِهِ فترَجَّلَ**»:

"**ورواه الحاكم** (١١٦/٢)[3] من طريق أخرى عن عثمان ... به، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم يصحّ أنه ﷺ تَرَجَّلَ وحارَبَ راجِلاً إلا من هذا الوجه"! ووافقه الذهبي!

قلت: **كذا قالا! وقد وَهِما في استدراكهما على الشيخين**؛ فقد أخرجاه بلفظ: (فنزل).

فأخرجه البخاري (٢٨/٤): حدثنا عبيد الله عن إسرائيل ... به نحوه أَتَمَّ منه.

ثم أخرجه هو (٢٣٣/٣)، ومسلم (١٦٧/٥– ١٦٨) .. من طريق زهير بن معاوية أبي خيثمة الجعفي عن أبي إسحاق ... به.

وتابعه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق ... به: أخرجه مسلم وأبو عوانة"[4].

٧٧٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٠٧/٧–٤٠٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أبي عِمران الجَوْني عن علقمة بن عبد الله المزَني: أنّ النُّعمان[5] بن مُقَرِّن ﷺ قال: شَهِدْتُ رسولَ الله ﷺ «**إذا لَمْ يُقاتِلْ مِنْ**

---

(١) قال ذلك عقب تصحيحه للإسناد الأوّل، وكان قد خرّج طريق هشام قبل طريق مطر.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠٢/١٠) تعقيباً على تصحيح الحاكم لحديث مطر: "قلت: إلا أنه معلول بطريق هشام المذكورة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٧٤/٤٢٣/٣).

(٤) وقال الشيخ شعيب رحمه الله في حاشيته على "سنن أبي داود" (٢٩٤/٤): "إسناده صحيح ...

وأخرجه البخاري (٢٩٣٠) و(٣٠٤٢)، ومسلم (١٧٧٦)، والنسائي في "الكبرى" (٨٥٧٥) و(١٠٣٦٦) من طرق عن أبي إسحاق به.

(٥) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا، والصواب أنّ بين علقمة والنّعمان معقل بن يسار ﷺ كما سيأتي برقم (٥٣٦٤) من طريق حجّاج بن مِنْهال عن حمّاد به، وكذا رواه أبو داود (٢٨٢/٣) عن موسى بن إسماعيل به، ورواه الترمذي والنسائي وغيرهم من طرق عن حماد، فلا ندري مَنِ الواهم في إسقاط معقل".

أَوّلِ النَّهارِ أَخَّرَ القِتالَ حتّى تَزُولَ الشّمْسُ وتَهُبَّ الرِّيحُ» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من الطريق نفسه لكن بذِكْرِ (معقل بن يسار) بين علقمة بن عبد الله والنّعمان بن مقرّن:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات[رجال مسلم]؛ **غير علقمة بن عبد الله المزني**، وهو ثقة ..

وأخرجه الترمذي (١٦١٣) .. والحاكم (١١٦/٢)[١]، وأحمد (٤٤٤/٥- ٤٤٥) من طرق أخرى عن حماد بن سلمة ... به. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وهو من أَوْهامِهِما؛ لِما عرفتَ من حال علقمة المزني!"[٢].

٧٧١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٢٣/٤-٣٢٤) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن سعد المزَني عن سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً (**إنّ أَوَّلَ ما يُهْراقُ مِنْ دَمِ الشّهِيدِ، يُغْفَرُ لهُ ذُنوبُهُ**):

"أخرجه الحاكم (١١٩/٢)[٣] .. **وسكت هو والذهبي** ..

وعبد الرحمن بن سعد المازني **كذا وقع في "المستدرك"**[٤] **وأظنه مُحَرّفاً عن** (المدني)، أورده ابن أبي حاتم (٢٣٨/٢/٢) وذكر عن ابن معين أنه قال: "لا أعرفه" ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٣/٣-٤٢٤/٢٥٧٥).

(٢) قلت: وأصل الحديث أخرجه البخاري (٣١٦٠) من طريق بكر بن عبد الله المزني – أخي علقمة – وزياد بن جبير عن جبير بن حيّة عن النّعمان بنحوه، وفيه قصّة.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٩/٣/٢٥٨٤).

(٤) في الطبعة الهندية، وكذا وقع في "إتحاف المهرة" لابن حجر (٨٦/٦)، ووقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل (المزني)، وهو الصواب؛ فقد ترجمه بذلك البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٨٧/٥)، وابن حبان في "الثقات" (٧١/٧)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١٤٨٤/٣)، وابن بشكوال في "شيوخ ابن وهب" (١٤٥) .. وغيرهم، وكلّهم ذكر أنه يروي عن سهل بن أبي أمامة ويروي عنه ابن هب، وزاد الخطيب وابن بشكوال فذكرا حديثه هذا في ترجمته.

وقال ابن بشكوال: "قال ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن سعد المزني: عن سهل بن أبي أمامة بن سهل، وسمع منه عبد الله بن وهب، قال ابن معين: لا أعرفه. وقال ابن يونس: عبد الرحمن بن سعد بن عبد الله المزني، ويقال: سعيدٌ، وهو من الموالي، لم يرو حديثاً مسنداً إلا حديث الشهيد: (أوّل ما يهراق ..)، ولم يحدّث به عنه غير ابن وهبٍ".

قلت: ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح" (٢٣٨/٥) كما قال الشيخ فوق، ولكن قال في نسبه: (المديني) ولم يقل: (المدني، وهذا راو آخر متقدّم على هذا) ولم يقل أيضاً: (المزني).

وبالجملة فالحديث حسن لغيره على الأقل إن لم يكن صحيحاً.

ثم رأيته في "المعجم الكبير" للطبراني أخرجه (٥٥٥٢ و ٥٥٥٣) من طريقين عن عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن شريح (وفي الطريق الأخرى: عبد الرحمن بن سهل المدني) عن سهل ابن أبي أمامة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين من الطريق الأولى؛ فإنّ عبد الرحمن ابن شريح هو المعافري الإسكندراني ثقة من رجالهما وكذلك سهل وابن وهب.

وأما عبد الرحمن بن سهل المدني، فالذي يغلب على ظني أنّ الصواب عبد الرحمن بن سعد كما تقدم عن "المستدرك"، فقد ذكره ابن أبي حاتم (٢٣٨/٢/٢) هكذا:

"عبد الرحمن بن سعد المدني، روى عن سهل بن أبي أمامة بن سهل، سمع منه عبد الله بن وهب. قال ابن معين: لا أعرفه".

وعليه فقوله في "المستدرك": (المازني) **مُحَرّفٌ من** (المدني). والله أعلم".

٧٧٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٥٥/٧-٨٥٦) عند حديث يرويه أبو إسحاق الفزاري عن أبي حماد الحنفي عن ابن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة طويلة (**يا جابرُ إنّ الله تبارك وتعالى أَحْيا أَباك وكَلّمَهُ .. قال له: تَمَنَّ. فقال: أَتَمَنّى أَنْ تَرُدَّ رُوحِي .. فأُقاتِلَ في سبيلِ اللهِ فأُقْتَلَ مَرّةً أُخْرى. قال: إنِّي قَضَيْتُ أَنَّهُمْ لا يَرْجِعونَ**). قال: وقال ﷺ: (**سيّدُ الشُّهداء عند الله يوم القيامة حمزةُ**) بعد أنْ خرّجه من طريق محمد بن علي بن ربيعة السّلمي عن ابن عقيل به وحسّنه:

"قلت: وقد تابعه أبو حمّاد الحنفي عن ابن عقيل قال: سمعت جابر بن عبد الله به.

أخرجه الحاكم (١١٩/٢- ١٢٠)[1]، **وقال**: "صحيح الإسناد".

وردّه الذهبيُّ بقوله: "قلت: أبو حماد هو المفضل بن صدقة، قال النسائي: متروك".

قلت: فيه خلاف، ولم يجرحه غير النسائي، وقول ابن معين فيه: "ليس بشيء"؛ إنما يعني أنّ أحاديثه قليلة جدا، كما قال ابن القطّان الفاسي، فيما نقله الحافظ في "المقدمة" (ص٤٢١)، وأقرّه! وعندي في ذلك وقفة، لِما ذكرته في بعض التعليقات على "الرفع والتكميل" (ص

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣٠/٣-٤٣١/٢٥٨٦).

١٠٠)، وعلى كلّ حال، فليس هو بجرح قويّ، وقريب منه قول أبي حاتم (٣١٥/٨-١٤٥٦/٣١٦): "ليس بقوي، يكتب حديثه". وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث".

ويقابل هؤلاء قول ابن عدي (٤١٠/٦): "روى عنه الكوفيون وغيرهم [من] الثقات، وما أرى بحديثه بأساً، وكان أحمد بن محمد بن سعيد يثني عليه ثناء تاماً". وزاد في "الميزان" و"اللسان": "وقال الأهوازي: كان عطاء بن مسلم يوثّقه، وقال البغوي في "معجم الصحابة": كوفي صالح الحديث"[١].

قلت: **فمثله يستشهد به على الأقلّ، إن لم يكن وسطاً حسن الحديث**، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وتابع ابنَ عقيل طلحةُ بن خراش قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: ... فذكره نحوه".

٧٧٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧٢/٨-٧٣) عند حديث يرويه خُبَيْبُ بن عبد الرحمن عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: (خَرَجَ رسول الله ﷺ في بعضِ غَزواتِهِ، فأتيتهُ أنا ورجلٌ قَبْلَ أنْ نُسْلِمَ، فقلنا: إنّا نَسْتَحي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمُنا مَشْهدًا ولا نَشْهَدُه. فقال: «**أَسْلِما؟**» قلنا: لا. قال: «**فإنّا لا نَسْتَعِينُ بالمُشْرِكِينَ على المُشْرِكِينَ**» فأَسْلَمْنا، وشَهِدْنا مع رسول الله ﷺ ...) بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) وصحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه:

"أخرجه ابن سعد (٥٣٤/٣-٥٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٤١٩٤/٤- ٤١٩٦)، والحاكم (١٢١/٢- ١٢٢)[٢]، وعنه البيهقي (٣٧/٩). **وقال الحاكم**:

"وخُبَيب بن عبد الرحمن بن الأسود بن حارثة: جَدُّهُ صحابيٌّ معروف"!

كذا قال! وهو مخالف لِصَنِيعِ سائرِ مُخَرِّجيهِ؛ فإنهم ذكروه في ترجمة خبيب بن إساف.

وقال البيهقي عقبه: "**جدّهُ خبيب بن يِساف** - ويقال: إساف - له صحبة"[٣].

---

(١) ووثّقه توثيقاً عالياً الراوي عنه في هذا الإسناد وهو أبو إسحاق الفزاري؛ فقد أخرج عثمان بن سعيد الدارمي هذا الحديث في كتابه "الرّدّ على الجهمية" (٣٠٣) فقال: "حدثنا محبوب بن موسى الأنطاكي، أنبأ أبو إسحاق عن أبي حماد -يعني: الحنفي-، قال أبو إسحاق: **وكان من أوثق أهل زمانه**، عن ابن عقيل ..". ومن طريق الدارمي أخرجه الحاكم، لكن لم يرد عنده هذا التوثيق!

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٩٢/٤٣٤/٣).

(٣) وليس الأسود بن حارثة كما زعم الحاكم.

وعبد الرحمن بن خبيب بن يساف؛ ذكره ابن حبان في "الثقات". وانظر "تعجيل المنفعة"[1].
وله شاهد آخر من حديث أبي حميد السّاعدي عند الحاكم والبيهقي".
- وانظر: "الصحيحة" (٩٢/٣).

٧٧٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٥/٥) عند حديث يرويه المرَقَّع بن صَيْفِيّ بن رَباحٍ عن جدّه رباح بن الرّبيع: (أنّ رسول الله ﷺ غَزا غَزْوةً كان على مُقَدِّمَتِهِ فيها خالدُ بن الوليدِ، فمَرَّ رباحٌ وأَصْحابُهُ على امْرَأةٍ مَقْتُولةٍ ممّا أَصابَ المقَدِّمةُ، فوَقَفُوا عليها يَتَعَجَّبُونَ مِنْ خَلْقِها، حتّى لَحِقَهُمْ رسولُ اللهِ ﷺ فَفَرَّجُوا لهُ، حتّى نَظَرَ إِلَيْها، فقال: «**ها، ما كانتْ هذهِ تُقاتِلُ** ..» بعد أنْ خرّجه من الصحيحين وغيرهما من طرق عن نافع: أنّ عبد الله بن عمر أخبره: أنّ امرأة وُجِدَت في بعض مَغاري النبي ﷺ مقتولة, فأَنْكَرَ رسولُ الله ﷺ قَتْلَ النِّساء والصِّبيان):

"وفي الباب عن رباح بن الرّبيع .. أخرجه أبو داود (٢٦٦٩)، والنسائي (١/٤٤ - ٢) .. والحاكم (١٢٢/٢)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووفقه الذهبي!
قلت: **حَسْبُهُ أن يكون حسناً**؛ فإنّ المرَقَّعَ هذا لم يخرّج له الشيخان شيئاً[3]، ولم يوثّقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة من الثقات. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق"[4].
- وانظر: "الصحيحة"(٣١٤/٢).

٧٧٥ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٣٨/١٠-٣٣٩) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عُتبة عن مسلم بن عبد الله بن حُبيب عن جُنْدُب بن مَكِيثٍ رضي الله عنه قال: بَعَث رسول الله ﷺ عبدَ الله بن غالب اللّيثي في سَرِيّةٍ وكنتُ فيهم، **(وأَمَرَهُمْ أَنْ يَشُنُّوا الغارَةَ على بَنِي المُلَوِّحِ بالكَدِيدِ ..)**:

وقد تعقّب الحافظُ ابن حجر الحاكمَ في قوله هذا، فقال في "إتحاف المهرة" (٣٦٢/١): "**كذا قال الحاكم! وهو وهمٌ**. وقد أخرجه الإمام أحمد وغيره في ترجمة خبيب بن يساف الأنصاري , ووقع في روايته: عن خبيب بن عبد الرحمن ابن خبيب عن أبيه عن جده. وهو الصّواب".

(١) ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٧٨/٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣٠/٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يذكروا في الرواة عنه غير ابنه خبيب.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣٥/٣-٤٣٦/٢٥٩٤).

(٣) وكذا جدّه رباح بن الربيع رضي الله عنه لم يخرّج له الشيخان شيئاً.

(٤) وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير مسلم بن عبيد الله – وهو ابن خُبيب الجهني–، لم يوثّقه أحدٌ؛ حتّى ولا ابن حبان! ولذلك قال الخزْرجِي في "الخلاصة": "**مجهول**".
وأشار إلى ذلك الذهبي بقوله في "الميزان": "تفرّد عنه يعقوب بن عتبة" ..
ثم أخرجه .. وأحمد (٣/٤٦٧- ٤٦٨)، والحاكم (٢/١٢٤)[١] .. من طرق أخرى عن ابن إسحاق ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!
وهذا من أوهامهما؛ لِما عرفتَ من جهالة ابن خبيب، ولم يخرّج له مسلم"[٢].
٧٧٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٣١-٣٢) عند حديث يرويه عثمان بن أبي شيبة عن إسحاق بن منصور عن عبد السّلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن عن الحَكَم عن ميمون بن أبي شبيب عن عليٍّ ﷺ: أنه فَرَّقَ بين جاريةٍ ووَلَدِها، «**فَنَهاه النبيُّ ﷺ عن ذلك، ورَدَّ البَيْعَ**»:
"قال أبو داود: "ميمون لَمْ يدرك عليًّا؛ قُتِلَ بـ (الجماجم)، و(الجماجم) سنة ثلاث وثمانين"..
قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:
الأولى: الانقطاع بين ميمون بن أبي شبيب وعليٍّ؛ كما يدلُّ عليه قول المؤلف بأنه لَمْ يدركه. ومثله قول ابن معين: "لَمْ يسمع من عليٍّ".
والأخرى: ضَعْفُ يزيد بن عبد الرّحمن – وهو أبو خالد الدّالانِيُّ –، قال الحافظ:
"صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلّس".
لكنه قد توبع، فتبقى العلة الأولى. ولكنها مُنْجَبِرةٌ بما لها من الشّواهد، كما يأتي إن شاء الله تعالى.
والحديث أخرجه البيهقي (٩/١٢٦) من طريق المصنّف. **والحاكم** (٢/١٢٥)[٣] من طريق أخرى عن عثمان بن أبي شيبة .. به، **وقال**: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي!!"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٣٨-٤٣٩/٢٦٠٠).
(٢) وكذا يعقوب بن عُتبة، لم يخرّج له مسلم. ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس، ومسلم إنما خرّج له في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).
(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٤٠/٢٦٠٤).
(٤) ولم يخرّج الشيخان ليزيد بن عبد الرحمن، ولا لميمون بن أبي شبيب.

٧٧٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٨/٨-٣٩) عند حديث يرويه محمد ابن سلمة الحرّاني عن محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن منصور بن المعتمر عن رِبْعِي ابن حِراش عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: (خَرَجَ عَبْدانِ إلى رسول الله ﷺ يومَ الحُدَيْبِيةَ قَبْلَ الصُّلْحِ، فكَتَبَ إليه مواليهم، قالوا: يا محمد، والله ما خَرجوا إليك رَغْبةً في دِينِكَ، وإنما خرجوا هَرَباً مِنَ الرِّقِّ ...):

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ لولا عنعنة ابن إسحاق، ولكنه قد توبع ... وأخرجه الحاكم (١٢٥/٢)[١]، وعنه البيهقي (٢٢٩/٩) من طريق شيخ المؤلف عبد العزيز ابن يحيى الحراني ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!!

وفيه نظرٌ بَيِّنٌ؛ لِما عَرَفْتَ مِنَ العنعنةِ؛ مع أنّ مسلماً لم يخرّج لابن إسحاق إلا متابعة[٢].

وأما الحرّاني، فلم يخرّج له مطلقاً"[٣].

٧٧٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٣/٨-٤٤) عند حديث يرويه أبو كُريب عن أبي معاوية عن أبي إسحاق الشَّيْباني عن محمد بن أبي المجالد عن عبد الله بن أبي أَوْفى ﷺ قال: قلت: هل كنتم تُخَمِّسُونَ الطَّعامَ في عهدِ رسول الله ﷺ؟ فقال: «**أَصَبْنا طَعامًا يوْمَ خَيْبَرَ، وكان الرَّجُلُ يَجِيءُ فيَأْخُذُ منه بِمِقْدارِ ما يَكْفِيهِ، ثمّ يَنْصَرِفُ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري[٤].

والحديث أخرجه الحاكم (١٢٦/٢)[٥] من طريق أخرى عن أبي كريب – وهو محمد بن العلاء – ... **وقال**: "صحيح على شرط البخاري؛ فقد احتجّ بمحمد وعبد الله ابني أبي المجالد جميعاً"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا! وهو من أَوْهامِهِما**؛ فإنهم لم يترجموا لمحمد بن أبي المجالد؛ **لأنه لا وجود له**، وإنما هو: عبد الله بن أبي المجالد؛ سماه بعض الرواة: محمداً، كما في

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤٠/٣-٤٤١/٢٦٠٥).

(٢) والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

(٣) وكذا أبان بن صالح لم يخرّج له مطلقاً.

(٤) وقال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٥٤٤): "هذا حديث صحيحٌ على شرط البخاري. ومحمد بن أبي المجالد مترجم في "تهذيب التهذيب" في عبد الله؛ لأنه بعبد الله أشهر".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤١/٣-٤٤٢/٢٦٠٧).

هذا الإسناد وغيره. والذهبي نفسه قال في ترجمة عبد الله من "الكاشف": ".. ثقة، وسماه شعبة محمدا؛ فوهم". وقد سمّاه أيضا محمداً: الشّيباني كما ترى، وراجع "التهذيب"".

٧٧٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٨٣٢-٨٣٤) عند حديث يرويه معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة ﷺ مرفوعاً «**رِيحُ الجَنّةِ لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عامٍ، وما مِنْ عَبْدٍ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعاهَدَةً، إلّا حَرّمَ اللّهُ عليه الجَنّةَ، ورائِحَتَها أَنْ يَجِدَها**»:

"أخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٦٢/١٩٧١٢)، وعنه أحمد (٥/٤٦) .. وكذا الحاكم (٢/١٢٦)[١] من طريق أحمد، **وقال**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وقد عرفتَ ما فيه[٢].. وجملة القول: أنّ رواية الحسن البصري لهذا الحديث عن أبي بكرة مضطربة، والصحيح من تلك الوجوه: ما لم يذكر فيه المسيرة – كما هو ظاهر –.

لكن لزيادة المسيرة بلفظ: (مائة عام) شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند صحيح، وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٣٥٦)".

٧٨٠ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص٢٠٦) عند حديث يرويه مَعْدِيُّ بن سليمان عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**أَلا مَنْ قَتَلَ مُعاهَدًا له ذِمّةُ اللّهِ، وذِمّةُ رَسُولِهِ، فَقَدْ خَفَرَ ذِمّةَ اللّهِ، ولا يَرَحْ رِيحَ الجَنّةِ، وإنّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا**»:

"أخرجه الحاكم (٢/١٢٧)[٣] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

ومَعْدِيُّ لم يخرّج له مسلم، ثم هو ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب""[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٤٢/٢٦٠٨).

(٢) وذلك أنّ الشيخ كان قد خرّجه قبل هذا من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عُبيد عن الحسن به بلفظ (خمسمائة عام) وتعقّبَ الحاكمَ في قوله: (على شرط مسلم)، فقال: "وأقول: كان يكون كذلك، بل وعلى شرط البخاري أيضا لو أنّ الحسن – وهو: البصري، مع فضله – كان يدلس، قال الذهبي نفسه في "الميزان": ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة وغيره، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة بلا نزاع". وأنت ترى أنه لم يقل هنا.حدثنا".

وقد سبق هذا التعقّب في بحثنا هذا تحت رقم (٣٠).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٤٣/٢٦١٠).

(٤) وابن عجلان لم يخرّج له مسلم احتجاجاً، وإنما خرّج له في الشّواهد والمتابعات كما نبّه الشيخ على ذلك مرارا وتعقّب الحاكم في ذلك تكراراً. قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١٥٧/٣).

٧٨١ - قال الألباني في "الإرواء" (١٧٤/٣-١٧٥) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد [الأنصاري] عن محمد بن يحيى بن حَبّان عن أبي عَمْرَةَ عن زيد بن خالدٍ الجُهني ﷺ: أنّ رجلاً من أصحاب النبيّ ﷺ تُوُفِّيَ يوْمَ حُنَيْنٍ[1] فذَكَرُوا لِلرسولِ ﷺ فقال: «**صَلُّوا على صاحِبِكُمْ**». فتَغَيَّرَ وُجُوهُ النّاسِ لِذلكَ، فقال: «**إنّ صاحِبَكُمْ غَلَّ في سبِيلِ اللهِ**». فَفَتَّشْنا مَتاعَهُ، فَوَجَدْنا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ اليَهُودِ، لا يُساوِي دِرْهَمَيْنِ):

"أخرجه أبو داود (٢٧١٠)، والنسائي (٢٧٨/١)، وابن ماجه (٢٨٤٨)، والحاكم (١٢٧/٢)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، وأظنّهما لم يخرِّجاه". ووافقه الذهبي.

قلت: أمّا أنهما لم يخرِّجاه, فهو كذلك يقيناً, **وأمّا أنه على شرطهما فليس كذلك**؛ لأنّ أبا عمرة هذا هو مولى زيد بن خالد الجهني, قال الذهبي: "ما روى عنه سوى محمد بن يحيى بن حِبّان"[3].

وكلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث، فانظرها مع تعليق شيخنا أبي محمد ربيع المدخلي محقّق الكتاب جزاه الله خيراً.

قلت: والحديث أخرجه الترمذي (١٤٠٣) من طريق معدي بن سليمان به، وقال: "حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ". وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٦٣)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٤١)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٢٣/رقم ٥٧٨) من طريقين عن عيسى بن يونس عن عوف الأعرابي عن محمّد بن سيرين عن أبي هريرة. وهذا إسناد صحيح.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (١٨٥/٢) تعليقاً على تصحيح الترمذي والحاكم: "فأما الترمذي فلعلّه قوّاه بشواهده، وأما الحاكم فلا عُذر له، فمحمد بن عجلان وإن كان مسلم يخرّج له في الشّواهد، لكن الراوي عنه معدي بن سليمان ليس من رجاله، بل هو ضعيف عند الأكثر".

(١) أفاد محقّقوا طبعة دار المنهاج أنّه هكذا وقع في جميع النّسخ الخطّية للمستدرك (حنين)، وهو تصحيف من (خيبر)، ويتّضح ذلك من قوله في آخر الحديث (فَوَجَدْنا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ اليَهُودِ). وخرّجه على الصّواب (خيبر) البيهقي في "دلائل النبوة" (٢٥٥/٤) من طريق الحاكم بسنده ومتنه سواء. وقد تقدّم هنا في "المستدرك" في الجنائز (١٣٦٠) من وجه آخر على الصّواب. وقال ابن عبد البرّ في "الاستذكار" (١٩٣/١٤): "وعند أكثر شيوخنا في هذا الحديث في "الموطأ": توفي رجلٌ يوم (حنين)، **وهو وهمٌ**، وإنما هو يوم (خيبر)، وعلى ذلك جماعة الرواة، وهو الصحيح، والدليل على ذلك قوله في الحديث: (فوجدنا خرزات من خرز يهود). ولم يكن بحنين يهود".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤٣/٣-٤٤٤/٢٦١١).

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

قلت: **فهو مجهول العين**. وهناك أبو عمرة آخر يروي عن زيد بن خالد أيضاً والصّواب فيه ابن أبي عمرة، واسمه عبد الرحمن، فهذا قد أخرج له مسلم، **فلعلّ الحاكم ظَنَّ أنه هذا، أو ظنَّ أنهما واحد، وقد فرّقوا بينهما**. والله أعلم".

- وانظر "أحكام الجنائز" (ص١٠٣)، "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٤٧/١٠).

٧٨٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥٢/٨) عند حديث يرويه عبد الله ابن شَوْذَب عن عامر بن عبد الواحد عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (**كان رسولُ الله ﷺ إذا أصاب غَنِيمةً، أَمَرَ بِلالاً فنادى في النّاسِ، فيَجِيئُونَ بِغَنائِمِهِمْ، فيُخَمِّسُهُ ويَقْسِمُهُ** ..):

"قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات؛ على ضعفٍ في عامر بن عبد الواحد، مع كونه من رجال مسلم، قال في "التقريب": "صدوق يخطئ، وهو عامر الأحول"[(١)] ..

والحديث أخرجه الحاكم (١٢٧/٢)[(٢)]، وعنه البيهقي (١٠٢/٩) من طريق عثمان بن سعيد: ثنا محبوب بن موسى ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"[(٣)].

٧٨٣ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٤٤٥/٣) عند حديث يرويه صالح بن محمد بن زائدة قال: دَخَلَ مَسْلَمةُ أَرْضَ الرُّومِ، فأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ، فسأَلَ سالِمًا عنه فقال: سمعتُ أبي يُحَدِّثُ عن عمر بن

قلت: وقال الحاكم تحت حديث (١٣٦٠/المنهاج): "أبو عمرة هذا رجل من جهينة معروف بالصّدق"، وذكره ابن حبّان في "الثقات" (٥٨١/٥).

(١) وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه أبو حاتم، وناهيك به من متشدد، وأخرج له مسلم في "صحيحه"، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال ابن عدي: لا أرى برواياته بأسا. وذكره ابن حبان وابن شاهين في "الثقات". وضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقويّ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤٤/٣-٤٤٥/٢٦١٢).

(٣) يعني: حقّه أن يحسّن لا أن يصحّح، لحال راويه عامر بن عبد الواحد.

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

والحديث حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٨٠٤).

الخطاب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**إذا وجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ، فأَحْرِقُوا مَتاعَهُ واضْرِبُوهُ**»:

"علّته مِنْ صالح بن محمد بن زائدة، وهو ضعيف، كما في "التقريب". وقال البخاري في حديثه هذا: "حديث باطل"[(١)]. **وشذّ الحاكم** -كعادته-، فقال (١٢٨/٢)[(٢)]: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **مع أنه أقرّ البخاريَّ على إبطاله المذكور!!**"[(٣)].

كتابُ قَسْمِ الفَيْءِ

٧٨٤ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤٢١/١٠-٤٢٢) عند حديث يرويه أبو جعفر الرّازي عن مُطَرِّف عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعتُ عَلِيّاً ﷺ يقول: «وَلّانِي رسولُ الله ﷺ خُمُسَ الخُمُسِ، فوضَعْتُهُ مَواضِعَهُ حَياةَ رسولِ الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أبي جعفر الرّازي، وهو مختلف فيه، والمُتَقَرِّرُ فيه ما في "التقريب": "**صدوق سيئ الحفظ**". وبه أعله المنذري.

والحديث أخرجه البيهقي (٣٤٣/٦) من طريق المؤلف، ومن طريق الحاكم، وهذا في "**المستدرك**" (١٢٨/٢[(٤)] و٣٩/٣- ٤٠) من طريق يحيى بن أبي بكير وغيره عن أبي جعفر الرّازي ... مختصراً ..

---

(١) نقله عنه البيهقي في "الكبرى" (١٠٣/٩)، ونقل عنه الترمذي في "جامعه" بأثر الحديث (١٤٦١) قوله: "إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث". وقال الترمذي: "غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". ونقل الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق" (٣٠٠/٢) عن إمام العلل علي بن المديني قوله: "هذا حديث منكر، يُنكِره أصحاب الحديث، وكان وهيب قد لقي أبا واقِد هذا، وكان يضعِّفه، ويُروى عنه عجائبَ".

وانظر: "تغليق التعليق" (٤٦٤/٣-٤٦٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦١٣/٤٤٥/٣).

(٣) وقال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٢٨٤/١٢) متعقّباً الحاكم في تصحيحه: "قلت: لكن صالح بن محمد ضعيف".

وانظر: "العلل" للدارقطني: (٥٢/٢-٥٣ - رقم: ١٠٣).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤٦/٣-٢٦١٥/٤٤٧).

وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"[1].

٧٨٥ – قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٤٦٣/٣) عند حديث يرويه ابن أبي الزِّناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (تَنَفَّلَ رسولُ الله ﷺ سَيْفَهُ ذا الفَقار يوم بَدْرٍ. قال ابن عباس: وهو الذي رأى فيه الرُّؤْيا يوم أُحُدٍ، وذلك أنّ رسول الله ﷺ لما جاءه المشركون يوم أُحدٍ كان رَأْيُ رسولِ الله ﷺ أن يُقِيمَ بالمدينة يقاتلهم فيها فقال له ناسٌ لم يكونوا شَهِدوا بَدْراً: تَخْرُجُ بِنا رسولَ الله إليهم نُقاتِلُهم بأُحدٍ، ورَجَوْا أنْ يُصِيبُوا من الفضيلة ما أصاب أهلَ بدرٍ ..):

".. الحاكم (١٢٩/٢)[2]؛ وصحّحه، ووافقه الذهبي؛ **وفيه نظر**؛ لأنه من رواية عبد الرحمن ابن أبي الزناد، وفي حفظه ضعف، **والظّاهر أنه حسن الحديث**"[3].

قلت: أخرجه في هذا الموضع من طريق محمد بن سعيد بن سابق عن أبي جعفر الرازي به، وأخرجه في الموضع الثاني من طريق يحيى بن أبي بكير عن أبي جعفر به.

(١) ومع ضعف أبي جعفر الرّازي، فقد خالفه في هذا الإسناد أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري الثقة الثّبت، فرواه عن مُطرِّف –وهو ابن طريف–، عن رجل يقال له: كثير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي، وكثير هذا مجهول، ومطرف لم يسمع من ابن أبي ليلى. قاله الدارقطني في "العلل" (٢٨٠/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤٧/٣-٤٤٨/٢٦١٧).

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه لَمّا قَدِم بغداد، وكان فقيهاً". وحسّن حديثه هذا في "الفتح" (٣٤١/١٣). وقد سبق تحرير القول في ابن أبي الزّناد تحت حديث (٣٢١) من هذا البحث المتواضع، فانظره ثمّتَ.

وسبق التنبيه أيضاً في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً تحت رقم (٧٨٢).

قلت: وأشار إليه البخاري، وعلّقه في صحيحه، فقال: (باب قول الله تعالى {وأمرهم شورى بينهم} {وشاورهم في الأمر} وأن المشاورة قبل العزم والتبين لقوله {فإذا عزمت فتوكل على الله} فإذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله، **وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أُحدٍ في المقام والخروج فرأوا له الخروج فلما لبس لأمته وعزم قالوا: أَقِم فلم يَمِلْ إليهم بعد العزم، وقال: لا ينبغي لنبيٍّ يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله**).

قال الحافظ في "الفتح" (٣٤١/١٣): "والقدر الذي ذكره هنا مختصر من قصة طويلة لم تقع موصولة في موضع آخر من الجامع الصحيح، وقد وصلها الطبراني **وصحّحها الحاكم** من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: (تنفّل رسول الله ﷺ سيفه ذا الفَقار يوم بدر ..). وهذا سند حسن، وأخرج أحمد والدّارمي والنسائي من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر نحوه، وتقدّمت الإشارة إليه في كتاب التعبير. وسنده صحيح". ثم وجدتُ تنصيص البخاري على صحّة الحديث، فقد خرّجه الترمذي في "العلل

٧٨٦ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٥١/١٠) عند حديث يرويه الوليد ابن مسلم ثنا زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر «**حَرَّقُوا مَتاعَ الغالِّ، ومَنَعُوهُ سَهْمَهُ، وضَرَبُوهُ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عِلّته زهير بن محمد هذا – وهو الخراساني المكّي التّميمي–، وهو مختلف فيه، والرّاجح التفصيل الذي صرّح به الإمام البخاري وغيره:

"ما روى عنه أهل الشّام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح".

قلت: والوليد بن مسلم شامي، ثم هو معروف بأنه كان يدلّس تدليس التّسوية، ولم يصرّح بتحديث زهير عن عمرو؛ فهذه علة أخرى، وقد قيل: إنّ زهيراً هذا هو غير المكي .. فإن ثَبَت ذلك؛ فهو مجهول. فالحديث على كل حال ضعيف، وبه جزم البيهقي.

والحديث أخرجه ابن الجارود (١٠٨٢)، والحاكم (١٣٠/٢-١٣١)[(١)]، وعنه البيهقي (١٠٢/٩) .. **وقال الحاكم**: "حديث غريب صحيح"! ووافقه الذهبي! **مع أنه ترجم لزهير بنحو ما ذكرته عن البخاري**، وقال في "الكاشف": "ثقة يغْرِب، ويأتي بما ينْكر".

وأما البيهقي فصرّح بتضعيف الحديث، واستدل بأحاديث أوردها في الباب ليس فيها أمرٌ بالتّحريق .."[(٢)].

٧٨٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦٩/٨) عند حديث يرويه أحمد بن حنبل عن بِشْر بن المفَضَّل عن محمد بن زيد عن عُمَيْر مولى آبِي اللَّحْمِ ﷺ قال: شَهِدْتُ

الكبير" (رقم ٤٦٨)، وقال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يروونه عن عبيد الله مرسلا. قال محمد: **وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح**".

قلت: وفي الباب عن أبي موسى الأشعري عند البخاري (٣٦٢٢)، ومسلم (٢٢٧٢).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٢١/٤٥٠/٣).

(٢) وله علّة ثالثة، وهي الوقف؛ فقد اختلف فيه على الوليد بن مسلم. قال أبو داود في "سننه" (٢٧١٥) عقب هذه الرواية: "وحدّثنا به الوليد بن عتبة وعبد الوهاب بن نَجْدَةَ، قالا: حدّثنا الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب **قولَه**". وقال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤٦٦/٣): "قلت: وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب **قوله**. والله أعلم".

حُنَيْناً[1] مع سادَتِي، فكَلَّموا فِيَّ رسولَ الله ﷺ «**فأَمَرَنِي فَقُلِّدْتُ سَيْفًا، فأُخْبِرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ، فأَمَرَ لِي بشيْءٍ مِنْ خُرْثِيِّ المَتاعِ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم كما يأتي.

والحديث في "مسند أحمد" (٥/٢٢٣) ... بإسناده ومتنه ..

وقد روى مسلم (٣/٩٠) ... بهذا الإسناد حديثاً آخر في الزّكاة؛ أشار إليه البيهقي، وقال: "وهذا المتن أيضاً صحيح على شرطه". **وفات ذلك الحاكم** (٢/١٣١)[2] **والذهبي؛ فلم يُصَحِّحاه على شرطه؛ مع أنه أخرجه من طريق أحمد!!**"[3].

٧٨٨ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٥٩) عند حديث يرويه محمّد ابن عيسى ابن الطّبّاع عن مُجَمِّعُ بن يعقوب بن مُجَمِّع بن يزيد الأنْصارِيّ عن أبيه يعقوب بن مُجَمِّع عن عَمِّهِ عبد الرحمن بن يزيد بن مُجَمِّعِ الأنْصارِيّ عن عمّه مُجَمِّعِ بن جارِيَةَ الأنْصارِيّ قال: شَهِدْنا الحُدَيْبِيةَ مع رسول الله ﷺ فلمّا انْصَرفْنا عنْها، إذا النّاسُ يَهُزُّونَ بالأَباعِرِ .. فخَرَجْنا مع النّاسِ نُوجِفُ فوَجَدْنا النّبيَّ ﷺ ..، قَرَأَ عليهم {**إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**}..):

"قال أبو داود: "حديث أبي معاوية أصحّ، والعمل عليه. وأرى الوهمَ في حديث مُجَمِّعٍ أنه قال: ثلاثمائة فارس ... وكانوا مائتي فارس".

قلت: وعلته يعقوب هذا فإنه لا يعرف، وفي متنه نكاره كما أشار إلى ذلك المؤلف (أبو داود)، وتبعه البيهقي، وحديث أبي معاوية تراه في "الصحيح" (٢٤٤٣) ...

قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات؛ **غير يعقوب بن مجمّع؛ فهو مجهول عندي** لم يَرْوِ عنه أحدٌ من الثقات غير ابنه مجمّع[4]، ولم يوثّقه غير ابن حبان! وقد أشار إلى تمريض توثيقه

---

(١) كذا وقع عند الحاكم، ووقع في تلخيص الذهبي (خيبر)، وهو الواقع عند أبي داود في "سننه"، وأحمد في "مسنده"، والترمذي في "جامعه" وغيرهم ممن خرّج الحديث.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٥١/٢٦٢٢).

(٣) وصحّه الشيخ مقبل رحمه الله على شرط مسلم في "الصحيح المسند" (١٠٢٩).

(٤) روى عنه أيضاً من الثقات الأثبات سفيان الثوري عند عبد الرزاق في "مصنفه" (٥/١٣٣) فقال هذا: "عن الثوري عن يعقوب بن مجمع بن جارية عن أبيه قال: جاء عمر بن الخطاب فقال: «لو كان مسجد قباء في أفق من الآفاق ضربنا إليه أكباد المطي»".

قلت: وروى عنه راويان آخران ضعيفان كما في "تهذيب الكمال".

الذهبيّ في "الكاشف" بقوله: "وُثِّق"، والحافظ بقوله: "مقبول"[1]. أي: عند المتابعة، وإلا؛ فليِّنُ الحديث، وما علمتُ له متابعاً.

والحديث أخرجه الحاكم (٢/١٣١)[2]، والبيهقي (٦/٣٢٥) من طريق أخرى عن محمد بن عيسى ... به .. **وقال الحاكم**:"حديث كبير صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وابن التركماني في "الجوهر النقي"!".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/٤٥٨).

٧٨٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٧٦) عند حديث يرويه داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ يوم بَدْرٍ: «**مَنْ فَعَلَ كذا وكذا فلهُ مِنَ النَّفْلِ كذا وكذا**». قال: فقَدِمَ الفِتْيانُ ولَزِمَ المشْيَخةُ الرّاياتِ فلمْ يَبْرَحُوها ..) بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من ثلاثة طرق عن داود بن أبي هند:

"قلت: إسناده صحيح من طرقه الثّلاث، مَدارُها على داود بن أبي هند، وهو ثقة من رجال مسلم، وروى له البخاري تعليقًا. وعلى العكس من ذلك عكرمة – وهو مولى ابن عباس؛ احتجّ به البخاري، وروى له مسلم مقرونًا.

والحديث أخرجه الحاكم (٢/١٣١-١٣٢)[3] من طريق أخرى عن وهب بن بقية الواسطي ... به، **وقال**: "صحيح؛ فقد احتج البخاري بعكرمة، ومسلم بداود بن أبي هند".

وخالفه الذهبي فقال: "قلت: هو على شرط خ"!

فما أصاب؛ لأنّ ابن أبي هند لم يحتجّ به البخاري؛ وإنما روى له تعليقًا كما ذكرتُ آنفًا، وكذلك ذَكَرَ الذهبيُّ نفسه في "الكاشف""[4].

- وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/٤٥٩).

---

(١) وقال ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٤١٨) وقد أورد له هذا الحديث: "وعلّة هذا الخبر إنما هي الجهل بحال يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٥١-٤٥٢/٢٦٢٣).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٥٢-٤٥٣/٢٦٢٤).

(٤) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٥٩٨) وقال: "هذا حديث صحيحٌ، ورجاله رجال الصحيح".

٧٩٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨٨/٨) عند حديث يرويه أحمد بن صالح المصري عن عبد الله بن وهب عن حُيَيّ عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ (خَرَجَ يوم بدرٍ في ثلاثِمائةٍ وخمسةَ عشرَ، فقال رسول الله ﷺ: «**اللّهمّ إنّهم حُفاةٌ فاحْمِلْهُم، اللّهمّ إنّهم عُراةٌ فاكْسُهُمُ، اللّهمّ إنّهم جِياعٌ فأَشْبِعْهُمْ**»، فَفَتَحَ اللهُ لَهُ يوْمَ بَدْرٍ ..):

"قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله رجال "الصحيح"؛ غير حُيَيٍّ – وهو ابن عبد الله المعافِرِيُّ –، صدوق يهم، كما في "التقريب".

والحديث أخرجه البيهقي (٣٠٥/٦) من طريق المؤلف [يعني: أبا داود].

والحاكم (١٣٢/٢)[١] من طريق ابنه أبي بكر بن أبي داود: ثنا أحمد بن صالح المصري ... به، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو مردود بأمرين:**

الأوّل: أنّ حُيَيًّا لم يخرّج له الشّيخان مطلقًا؛ بل ذكر الذهبي في "الميزان" وغيره أنّ البخاري قال فيه: "فيه نظر". ووثّقه غيره. وهو وسط حسن الحديث[٢].

الآخر: أنّ أحمد بن صالح لم يرو له مسلم شيئًا، وان كان ثقة حافظًا"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٢٦/٤٥٤/٣).

(٢) قلت: وهو مختلف فيه والأكثرون على تليينه؛ قال فيه أحمد: "أحاديثه مناكير". وقال البخاري: "فيه نظرٌ". وقال النسائي: "ليس بالقويّ"، وقال في موضع آخر: "ليس ممن يعتمد عليه". وقال ابن معين: "ليس به بأس". وقال مرّة: "صالح الحديث، ليس بذاك القويّ". وذكره العقيلي في "الضعفاء" (١٨٨/٢). وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (١٥٠١): "مِن خيار أهل مصر ومتقنيهم، وكان شيخاً جليلاً فاضلاً". وقال الذهبي في "الميزان": "وحسّن له الترمذي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب (فيمن فرّق بين والدة وولدها). وقال: "ما أنصفه ابن عدي، فإنه ساق في ترجمته عدّة أحاديث من رواية ابن لهيعة عنه، كان ينبغي أن تكون في ترجمة ابن لهيعة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

ينظر: "موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل" (٥٤٢/١)، "العلل" لعبد الله بن أحمد (٤٤٨٢)، "التاريخ الكبير" للبخاري (٧٦/٣)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (١٦٢)، و"السنن الكبرى" له (١٩٥٨)، "تهذيب الكمال" (٤٨٩/٧-٤٩٠) مع حاشية المحقق.

(٣) والحديث حسّنه الحافظ في "الفتح" (٢٩٢/٧).

٧٩١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨٦/٨) عند حديث يرويه عبد الملك ابن شعيب بن اللّيث عن أبيه عن جدّه عن عُقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ قد كان «**يُنَفِّلُ بعضَ مَنْ يَبْعثُ مِنَ السَّرايا لأَنْفُسِهِمْ خاصّةً، سِوَى قَسْمِ عامّةِ الجَيْشِ، والخُمُسُ في ذلك واجِبٌ كُلُّهُ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات كلهم على شرط مسلم؛ وقد أخرجه كما يأتي.

والحديث أخرجه أبو عوانة (١٠٩/٤) .. **وكذا الحاكم** (١٢٣/٢)[١] ..

ورواه البيهقي أيضًا من طريق الحاكم، **وقال هذا**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم وحده**، فإنه تفرّد بالرواية عن عبد الملك وأبيه شعيب؛ دون البخاري. ثم إنه – أعني: مسلمًا – قد أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد، فقال (١٤٧/٥): حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ... به. **فلا وَجْهَ لاستدراكه عليه**"[٢].

٧٩٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٨٨/١١) عند حديث يرويه أبو كُدَيْنة عن قابوس ابن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**ليس مِنّا مَنِ انْتَهَبَ، أو سَلَبَ، أو أَشار بالسَّلَبِ**):

"أخرجه الطبراني [١٢٦١٢/٨٤/١٢]، والحاكم (١٣٥/٢)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"حديث صحيح"! وأقرّه الذهبي على ما في النسخة المطبوعة!

وأما المناوي؛ فقد حكى عنه أنه تعقبه بقوله: "قابوس ليّن".

قلت: **وهذا هو الصواب اللّائق بما قيل في قابوس**"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٥٤/٣-٤٥٥/٢٦٢٧).

(٢) ولا وجه لاستدراكه على البخاري أيضاً؛ فقد أخرجه (٣١٣٥) من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٥٨/٣/٢٦٣٥).

(٤) وقال فيه الحافظ في "التقريب": "فيه لين". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وغيره: لا يحتجّ به".

قلت: وفيه علّة أخرى، وهي الاختلاف على قابوس في إسناده؛ فقد رواه جرير بن عبد الحميد الضّبّي عن قابوس عن أبيه مرسلاً، ليس فيه ابن عباس. أخرجه الخلال في "السُّنّة" (١٥٧٠). وجرير ثقة صحيح الكتاب كما قال الحافظ ابن حجر، وهو أوثق من أبي كدينة الذي رواه هنا عن قابوس موصولاً.

٧٩٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢٣٨-٢٣٩) عند حديث يرويه وهب بن خالد الحمصي عن أمّ حبيبة بنت العرباض بن سارية عن أبيها ﷺ: أنّ رسولَ الله ﷺ **(نَهَى عنِ الخُلْسَةِ والمُجَثَّمةِ، وأَنْ تُوطَأَ السَّبايا حتّى يَضَعْنَ ما في بُطُونِهِنّ)**:

"أخرجه أحمد (٤/١٢٧)، والترمذي (١/٢٧٩)، والحاكم (٢/١٣٥)[١] **وقال**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أمّ حبيبة هذه **مجهولة** كما أشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في "الميزان":

"تفرّد عنها وهب أبو خالد"[٢] .. ولفظ (الخلسة) جاء ذكره في حديث زيد بن خالد وجابر بن عبد الله في "المسند" والعرباض في "المستدرك". فهو صحيح إن شاء الله تعالى"[٣].

– وقال في "الإرواء" (١/٢٠١) عند الحديث السّابق:

".. الترمذي (١/٢٩٦)، والحاكم (٢/١٣٥) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **وأما الترمذي فأشار لتضعيفه بقوله "حديث غريب" فأصاب**؛ لأنّ فيه أمّ حبيبة بنت العرباض بن سارية لم يرو عنها غير واحد, ولم يوثّقها أحدٌ، لكن لا بأس بهذا الطريق في الشّواهد". **وانظر**: "الإرواء" (٥/١٤٠).

٧٩٤ – قال الألباني في حاشية "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٥٨) عند حديث يرويه إبراهيم بن سعد عن كثيرٍ مولى بني مخزوم عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ «**قَسَمَ لِمائَتَيْ فَرَسٍ يومَ خَيْبَرَ؛ سَهْمَيْنِ سهمينِ**»:

"أخرجه الحاكم (٢/١٣٨)[٤] – وعنه البيهقي (٦/٣٢٦) –، **وقال**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! **وهو من أوهامهما**؛ فإنه من رواية كثير – مولى ابن مخزوم[٥] –

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٥٨-٤٥٩/٢٦٣٦).

(٢) وقال فيه الحافظ في "التقريب": "مقبولة".

(٣) قلت: وكذلك النهي عن المجثمة صحيح، ورد في أحاديث عن جماعة من الصحابة، انظرها في "الصحيحة" (٢٣٩١). وكذا النهي أن توطأ السبايا حتى يضعن صحيح. انظر: "الإرواء" (١/٢٠١) و(٥/١٤٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٦٣/٢٦٤٥).

(٥) ظنّه الحاكم أنه كثير بن كثير بن المطّلب كما في تتمة كلامه حيث قال بعد تصحيحه الحديثَ على شرط البخاري: «وقد احتجّ البخاري بيحيى بن أيوب **وكثير بن كثير** المخزومي»، وهذا احتجّ به البخاري، وليس به، بل هو كثير مولى بني مخزوم كما ورد في إسناد الحاكم نفسه، ولا يعرف إلا بهذا الحديث.

عن عطاء عن ابن عباس. **وكَثيْر هذا لم يخرّج له البخاري بل ولا أحدٌ من بقية السِتَّة، ولا وثّقه أحدٌ** – فيما علمت –، وإنما ذكره ابن أبي حاتم (٣/٢/١٦٠) بهذه الرواية: عن عطاء عن ابن عباس ... ولم يزد![١] لكن ذكر البيهقي للحديث شاهداً من رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيره ... مرسلاً، وقال:"ورُوِّينا عن صالحِ بن كيْسان وبشير بن يسار وغيرهما ما دلّ على هذا". وأقرّه المنذري".

٧٩٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٢٦-٢٢٧) عند حديث يرويه عبد الله بن ملاذ عن نُمير بن أوس عن مالك بن مَسْرُوح عن عامر بن أبي عامر الأشعري عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**نِعْمَ الحَيُّ الأَسْدُ والأَشْعرِيّونَ؛ لا يَفِرّونَ في القِتالِ، ولا يُخَلُّونَ**[٢]**، هُمْ مِنّي وأنا منهم**):

"ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٣٣٠) ... والحاكم (٢/١٣٨-١٣٩)، وأحمد (٤/١٦٤،١٢٩) .. **وقال الحاكم**[٣]: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وهذا عجيب؛ فإنّ عبد الله بن ملاذ لم يوثّقه أحد؛ بل أورده الذهبي نفسه في "الميزان"؛ وقال: "قال ابن المديني: **مجهول**". ولذلك جزم الحافظ في "التقريب" بأنه: "**مجهول**""[٤].

٧٩٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٣٩٦) عند حديث يرويه مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً في حديث طويل (**إنّ نبيّاً من الأنبياء قاتل أهلَ مدينةٍ، حتى إذا كاد أن يَفْتَتِحَها خَشِيَ أن تَغْرُبَ الشّمسُ، فقال لها: أيّتها الشّمسُ إنّكِ مأمورةٌ وأنا مأمورٌ، بِحُرْمَتي عليكِ أَلَا رَكَدْتِ ساعةً من النّهارِ**). قال: (**فَحَبَسَها اللهُ حتى افْتَتَحَ المدينةَ** ..) بعد أنْ خرّجه من طرق عن أبي هريرة، إحداها في الصحيحين من حديث معمر عن همام بن منبّه عن أبي هريرة به بنحوه:

---

(١) وكذا ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/٢١٤) بهذه الرواية ولم يَزِد.

(٢) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج هنا بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلِّها، و"التّلخيص"، و"الإتحاف"، وفي مصادر تخريج الحديث (ولا يغلّون).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٦٤/٢٦٤٦).

(٤) ومثله أو قريباً منه: مالك بن مسروح، فقد تفرَّد بالرواية عنه نمير بن أوس الأشجعي، وذكره ابن حبان وحده في "الثقات"، وقال الذهبي في "الميزان": "لا يُعرف"، وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

"الطريق الرابعة: أخرجها الحاكم (١٣٩/٢)[١] عن مبارك بن فضالة ..

وقال الحاكم: "حديث غريب صحيح". ووافقه الذهبي!

كذا قالا، ومبارك بن فضالة مدلس وقد عنعنه، فليس إسناده صحيحاً، بل ولا حسناً".

٧٩٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٤٤/٥-٤٥) عند حديث يرويه شعبة عن أبي العنبس عن أبي الشّعثاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**جَعَلَ رسولُ الله ﷺ في فِداءِ أُسارَى أهلِ الجاهليّةِ أربعمائةٍ**»:

"أخرجه أبو داود (٢٦٩١)، والنسائي في "الكبرى" (١/٤٧)، والحاكم (١٤٠/٣)[٢] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي.

قلت: **بل إسناده ضعيف؛ لأنّ أبا العنبس هذا لا يُعرَف, ولم يوثّقه أحدٌ**.

قال ابن أبي حاتم (٤١٩/٢/٤): "سمعت أبي: لا يُسَمَّى, فقلت: ما حاله؟ قال: شيخٌ.

وكذا قال أبو زرعة: لا يعرف اسمه. وكذا قال ابن معين". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". يعني: عند المتابعة, ولم أعرف له مُتابِعاً فيما رواه مِنَ العَدَدِ, بل قد خولف فيه من بعض الثِّقات عن ابن عباس نفسه، فقال الطبراني في "المعجم الكبير" (٢/١٤٩/٣): حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدّبري عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: وأخبرنيه عثمان الجزري عن مقسم عن ابن عباس قال: (فَادَى النبيُّ ﷺ أُسارَى بَدْرٍ, **وكان فِداءُ كلِّ واحدٍ منهم أربعةَ آلافٍ** ..).

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشّواهد .. وأما أصل القصّة, فله شواهد كثيرة ...".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٦/٨).

٧٩٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٦٣/٧-١٦٦٤) عند حديث يرويه محبوب بن موسى: ثنا أبو إسحاق الفزاري عن عمرو بن مُرّة عن أبي البَخْتَرِيّ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**ذِمّةُ المسلمينَ واحدةٌ، فإنْ جازَتْ عليهم جائزةٌ، فلا تَخْفِرُوها، فإنّ لكلِّ غادِرٍ لِواءً، يُعْرَفُ به يومَ القِيامةِ**) بعد أن خرّجه من مسند أبي يعلى عن محمد بن عبد الرحمن بن

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٥/٣-٤٦٦/٢٦٤٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٧/٣/٢٦٥٠).

سهم: ثنا أبو إسحاق الفزاري عن أبي سعد عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري الطّائي عن عائشة به بزيادة (أبي سعد) في إسناده وأعلّه بجهالة هذا:

"والحديث أخرجه الحاكم (١٤١/٢)[١] من طريق محبوب بن موسى: ثنا أبو إسحاق الفزاري عن عمرو بن مرّة به! **كذا قال**؛ لم يذكر في إسناده: (عن أبي سعد)! **وقال**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي![٢].. وعلى كلّ حال؛ فقد قرّرتُ نقلَ الحديث إلى هذه "السلسلة الصحيحة" لشواهده الكثيرة. فالجملة الأولى (في ذمّة المسلمين)؛ لها شواهد كثيرة، منها حديث علي: (المدينة حَرَمٌ ..) وفيه: (وذمّة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أَخْفَرَ مسلماً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً).

رواه الشّيخان وغيرهما ..

وجملة الغدر؛ جاءت بِنَصِّها عن جمعٍ من الصحابة، وهو مخرّج فيما تقدم برقم (١٦٩٠)".

٧٩٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٣٥/٥-٤٣٦) عند حديث يرويه إسحاق بن إدريس عن همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً (**لا تُساكِنوا المُشرِكين، ولا تُجامِعُوهم، فَمَنْ ساكَنَهُم أو جامَعَهُم فليس مِنّا**):

"لكن له طريق أخرى يتقوّى بها[٣]، أخرجه الحاكم (١٤١/٢-١٤٢)[٤] **وقال**:

"صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي، إلا أنه زاد: "ومسلم".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٩/٣-٤٧٠/٢٦٥٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦/ ١١٠٠) بعد أن ساق الحديث من "المستدرك": "قلت: سقط بين أبي إسحاق وعمرو رجلٌ، وأبو البختري ما أظنّه سمع من عائشة".

قلت: هذا الرّجل هو أبو سعد الأعور سعيد بن المرزبان البقّال، كما عند أبي عوانة في "المستخرج" (١٦٠/١٤/ط الجامعة الإسلامية) من طريقين عن أبي إسحاق الفزاري به، وقد تردّد في تعيينه الشيخ الألباني أوّلاً في أوّل التخريج وحكم بجهالته، ثم مال إلى أنه البقّال ولم يجزم بذلك، والواقع أنه هو كما رأيتَه عند أبي عوانة، وجزم بذلك الدارقطني فقال كما في "أطراف الغرائب" (٤٩٥/٢): حديث: «ذِمَّة المسلمين واحدة..». غريب من حديث أبي سعد سعيد بن المرْزُبان البقال عن عمرو بن مرة ..". وهو ضعيف مدلّس كما في "التقريب".

وأما ما ظنّه الحافظ ابن حجر مِنْ عدم سماع أبي البختري من عائشة، فقد جزم به إمام العلل أبو حاتم الرازي فقال كما في «المراسيل» لابنه (٢٧٣): "أبو البختري، عن عائشة، مرسل".

(٣) كان الشيخ قد خرّجه قبل ذلك من سنن أبي داود عن سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب عن خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب به، وضعّفه بجهالة وضعف بعض رواته.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٠/٣/٢٦٥٧).

ولا أدري إذا كانت هذه الزيادة منه، أو من بعض نُسّاخ كتابه "التلخيص".

وسواء كان هذا أو ذاك، **فتصحيحه وَهْمٌ فاحش منهما**؛ لأنّ إسحاق بن إدريس هذا ليس من رجال الشيخين، ولا هو بثقة، بل إنه اتُّهِم بالوضع، فقد أورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "تركه ابن المديني، وقال أبو زرعة: واهٍ. وقال البخاري: تركه الناس. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال: يحيى بن معين: كذّاب يضع الحديث". لكني وجدتُ له متابعاً قويّاً .. وبالجملة، فالحديث عندي حسن بمجموع الطريقين، ولاسيما وقد مضى له شاهد بنحوه، فراجعه برقم (٦٣٦)"[١].

- وانظر: "الإرواء" (٥/٣٢-٣٣) و"صحيح أبي داود/الكبير" (٨/١٣٤).

٨٠٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٥٠٨) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ كان يدعو فيقول: (**اللّهمّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وبَصَرِي، واجْعَلْهُما الوارِثَ مِنِّي، اللهمّ انْصُرْنِي على عَدُوِّي، وأَرِنِي فيهِ ثَأْرِي**)[٢]:

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم ٦٥٠)، والحاكم (٢/١٤٢)[٣]، **وقال**:

"صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!

وأقول: **إنما هو على شرطه لو كان احتجّ بمحمد بن عمرو، وليس كذلك**؛ فقد ذكر غير واحدٍ مِنَ العلماء أنه إنما روى له متابعة[٤]، **فالسّند حسن فقط**".

---

(١) وفي الباب من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ: (كلّ مسلم على مسلم محرم, أخوان نصيران, **لا يقبل الله عزّ وجلّ من مشرك بعد ما أسلم عملا أو يفارق المشركين إلى المسلمين**). أخرجه النسائى، وابن ماجه (٢٥٣٦). وقال الشيخ في "الإرواء" (٥/٣٢): "إسناده حسن".

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي عن جمع من الصحابة، منهم أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وسعد بن زرارة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الشِّخِّير.

أما حديث أبي هريرة؛ فله عنه طريقان: الأولى: عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه به ..".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٧١/٢٦٦٠).

(٤) قلت: ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠٣-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت.

٨٠١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٣٧٥) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً (**غَزْوةٌ في البَحْرِ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَواتٍ في البَرِّ، ومَنْ أَجازَ البَحْرَ، فكأنّما أَجازَ الأَوْدِيَةَ كُلَّها، والمائِدُ فِيه كالمُتَشَحِّطِ في دَمِهِ**):

"رواه الحاكم (١٤٣/٢)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي، وكذا المنذري قال: "وهو كما قال، ولا يضرّ ما قيل في عبد الله بن صالح؛ فإنّ البخاريَّ احتجّ به".

قلت: وبناء على ذلك قال المناوي: "وسنده لا بأس به". **وفي كلّ ذلك نظر**؛ فإنّ ابن صالح فيه كلام كثير، وقد قال الحافظ فيه: "صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة"[٢].

٨٠٢ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٥٨) عند حديث يرويه حَيْوةُ بن شُريح عن أبي هانئ حُميد بن هانئ عن عمرو بن مالك الجَنْبِيّ عن فَضالة بن عبيد ﷺ مرفوعاً «**كُلُّ مَيّتٍ يُخْتَمُ على عَمَلِهِ إلّا الذي ماتَ مُرابِطاً في سبيلِ الله، يَنْمُو له عَمَلُهُ إلى يَوْمِ القِيامةِ، ويُؤَمَّنُ فِتْنةَ القَبْرِ**» بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من حديث سلمان الفارسي:

"أخرجه أبو داود (٣٩١/١)، والترمذي (٢/٣) وصحّحه، والحاكم (١٤٤/٢)[٣] ...

فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشّواهد أحاديث معدودة ..".

وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٢/٣-٤٧٣/٢٦٦٤).

(٢) قلت: وفي الحديث علّة أخرى، وهي الوقف؛ فقد قال البيهقي في "الكبرى" (٣٣٤/٤) عقب هذه الرواية: "كذا رواه يحيى بن أيّوب عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد عنه. ورواه سفيان الثّوريّ عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني مُخبِرٌ عن عطاءِ بن يسارٍ عن عبد الله بن عمرٍو قال: (غَزوَةٌ في البحرِ كعَشْرِ غَزَواتٍ في البَرِّ ...). هكذا مَوقوفًا".اهـ

قلت: رواه عبد الرزاق (٩٦٣٠)، وابن أبي شيبة (١٩٦٣٥) من طريق الثوري عن يحيى بن سعيد، قال: أخبرني مخبر، عن عطاء بن يسار به، موقوفًا. ورواه سعيد بن منصور (٢٣٩٥/الأعظمي) من طريق أبي حازم سلمة بن دينار عن عطاء بن يسار به موقوفًا. وذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣٨/١) عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار به موقوفًا.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٤/٣/٢٦٦٧).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"!"[1].

٨٠٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٥/٥) عند حديث يرويه موسى بن سهل عن مروان بن معاوية الفزاري عن أبي حيّان التّيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ **(كان يُسَمِّي الأُنثى مِنَ الخَيْلِ فَرَساً)**:

"أخرجه الحاكم (١٤٤/٢)[2] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي!

وأقول: **كلّا؛ فإنّ موسى بن سهل هذا لم يخرّج له الشيخان مطلقاً**، ثم إنّ في الرواة في طبقته أربعة، كلّهم يُسمى موسى بن سهل.

الأوّل: موسى بن سهل بن قادم الرّملي النّسائي الأصل، وهذا ثقة من شيوخ أبي داود والنسائي.

الثاني: موسى بن سهل بن كثير الوشاء البغدادي، وهو ضعيف.

الثالث: موسى بن سهل بن هارون الرازي ضعيف جداً.

الرابع: موسى بن سهل الرازي لا يعرف.

ولم يتعيّن عندي الآن أيّهم صاحب هذا الحديث، وإلى أن يتبيّن أنه الثقة، فهو على الضَّعْفِ، والله أعلم[3].

---

(١) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط الشيخين؛ والحال أنه ليس كذلك؛ لأنّ عمرو بن مالك الجَنْبِيّ لم يخرّج له الشيخان، ولم يخرّج البخاري لأبي هانئ.

قلت: والحديث صحّحه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦٩/١٦-٧٠) فقال: "ثبت في السنن، وصحّحه الترمذي، وابن حبان، والحاكم من حديث فَضالة بن عبيد رفعه: فذكره، وله شاهد عند مسلم (١٩١٣)، والنسائي، والبزار من حديث سلمان رفعه: (رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، وإنْ مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان). وله شواهد أخرى". اهـ.

ومن هذه الشواهد التي أشار إليها الحافظ: حديث العرباض بن سارية، أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣٤٨/٢)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٩٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٥٦/١٨ – ٢٥٧) وغيرهم من طرق عن أبي مُطيع معاوية بن يحيى الأطرابلسي ثنا بَحير بن سعد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير وكثير بن مرة وعمرو بن الأسود عن العرباض مرفوعاً (**كُلُّ عمل ينقطع عن صاحبه إذا مات إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يُنَمَّى له عمله، ويُجرى عليه رزقه إلى يوم الحساب**). قال الشيخ في "صحيح الترغيب" (٦٦/٢): "حسن صحيح".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٦٩/٤٧٥/٣).

(٣) قلت: الذي يظهر أنّ ما وقع في رواية الحاكم (موسى بن سهل) تصحيفٌ صوابه (موسى بن مروان)؛ فقد خرّج البيهقيُّ الحديثَ في "الكبرى" (٣٣٠/٦) من طريق شيخه الحاكم بسنده ومتنه سواء، ووقع عنده (موسى بن مروان)،

ثم رأيت له متابعاً، فقال أبو داود (٣٩٩/١): حدثنا موسى بن مروان الرّقّي حدثنا مروان ابن معاوية به. والرّقّي هذا سمع منه أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة، وذكره ابن حبان في "الثقات". فالحديث بهذه المتابعة ينجو من الضعف، ويدخل في قسم الصحيح أو الحسن على الأقلّ[١]. والله سبحانه وتعالى أعلم".

٨٠٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٧٨/٤) عند حديث يرويه محمد بن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أبيه عن جدّه سعد بن مالك [ابن أبي وقاص] ﷺ مرفوعاً **(سعادةٌ لابنِ آدمَ ثلاثةٌ، ومِن شِقْوَةِ ابنِ آدمَ ثلاثةٌ ..)**:

"أخرجه أحمد (رقم ١٤٤٥)، والحاكم (١٤٤/٢)[٢] بإسناد الحديث الذي قبله[٣]، وصححه الحاكم أيضاً، وكذا الذهبي. **وهو مِن أوهامهما كما سبق بيانه**"[٤].

وهو الواقع كذلك في مصادر التخريج الأخرى، كما في "سنن أبي داود" وقد أشار إليه الشيخ رحمه الله، وظنّ أنّ ذلك متابعة لموسى بن سهل! والواقع أنه هو هو. ثم إنّ موسى بن مروان الرّقّي هذا ثقة كما أشار إليه الشيخ، ولم يخرّج له الشيخان كما زعم الحاكم، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٦٤/٨) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ثم ترجمه مرة أخرى في (١٦٥/٨) وقال: "روى عنه أبي. سئل أبي عنه فقال: صدوق". ووثّقه ابن حبان، وقال الذهبي في كاشفه: "صدوق".

قلت: والظّاهر أنّ الشيخَ لم يطّلع على توثيق أبي حاتم له في الموضع الثاني، وإلا لذكره.

(١) قلت: ويزدادُ قوّة بمتابعة عمرو بن عثمان بن سعيد عن مروان بن معاوية به مثله، عند ابن حبان في "صحيحه" (٥٣٤/١٠). وعمرو بن عثمان هذا صدوق كما قال أبو حاتم والذهبي في "الكاشف"، وابن حجر في "التقريب".

فائدة: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه مروان الفزاري عن أبي حيّان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة: أنّ النبي ﷺ (سمى الأنثى من الخيل الفرس). فقال: هذا حديث مشهور، رواه جماعة عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه ذكر الغلول، فقال: (لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على عنقه فرس)، **فاختصر مروان هذا الحديث لما قال: يحملها على رقبته، أي: جعل الفرس أنثى حين قال: يحملها، ولم يقل: يحمله**".

«علل الحديث» (٩٠٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٧٠/٤٧٥/٣).

(٣) وهو حديث (**مِن سعادةِ ابنِ آدمَ اسْتِخارَتُهُ اللهَ** ..) وقد قال الشيخ في تخريجه هناك: "وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، فَوَهِما بشهادة الذهبي نفسه حيث قال في ترجمة محمد بن أبي حميد هذا: "**ضعّفوه**". ثم ساق له هذا الحديث. وممن ضعّفه الترمذي، فقال عقب الحديث: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضا: حماد بن أبي حميد، وهو إبراهيم المديني، فليس هو بالقويّ عند أهل الحديث".

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "إنه **ضعيف**".

(٤) وتعقّبَ الحافظُ ابن حجر الحاكمَ في تصحيحه لهذا الحديث، فقال في "إتحاف المهرة" (١٣٨/٥):

- وانظر: "الصحيحة"(١/٥٧٢).

٨٠٥ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢١٣) عند حديث يرويه ابن وهب عن حُيَي عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ خَرَجَ يوم بَدْرٍ بثلاثمائةٍ وخمسةَ عشرَ مِنَ المقاتِلَةِ، كما خَرَجَ طالُوتُ، فَدَعا لهم رسول الله ﷺ حين خرج، فقال: «**اللّهمّ إنّهم حُفاةٌ، فاحْمِلْهُمْ، اللّهمّ إنّهم عُراةٌ فاكْسُهُمْ، اللّهمّ إنّهم جِياعٌ فأَشْبِعْهُمْ**»:

"حديث حسن، أخرجه أبو داود (١/٤٣١- ٤٣٢)، والحاكم: (٢/١٤٥)[١] ..

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، **وإنما هو حسن فقط**. وحسّنه الحافظ في "الفتح" (٧/٢٣٣)"[٢].

٨٠٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٥٥٧-٥٥٨) عند حديث يرويه راشد بن داود الصنعاني عن أبي أسماء الرَّحَبِيّ عن ثوبان – مولى رسول الله ﷺ – عن رسول الله ﷺ أنه قال في مَسِيرٍ له: «**إنّا مُدْلِجُونَ اللّيْلَةَ إن شاء اللّهُ تعالى، فلا يَرْحَلَنّ معنا مُضْعِفٌ، ولا مُصْعَبٌ**». فارْتَحَلَ رَجُلٌ على ناقةٍ لَهُ صَعْبَةٌ، فَسَقَطَ فانْدَقَّتْ عُنُقُهُ، فَماتَ فأَمَرَ رسولُ الله ﷺ أَنْ يُدْفَنَ، ثمّ أَمَرَ بِلالًا فنادَى: «**إنّ الجنّةَ لا تَحِلُّ لعاصٍ**»:

"أخرجه الحاكم (٢/١٤٥)[٣]، وأحمد (٥/٢٧٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وأقرّه الذهبي فلم يتعقّبه بشيء. وراشد بن داود هذا مختلف فيه؛ فأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال البخاري: **فيه نظر**، وقال الدارقطني: **ضعيف**".

وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق، له أوهام**".

قلت: وقد وثّقه ابن معين وغيره، لكن الجرح مقدم على التعديل لا سيما من مثل الإمام البخاري، لاسيما وقد جرحه جرحاً شديداً؛ لأنّ قوله: "فيه نظر" هو أشدّ الجرح عنده،

"قلت: وليس كما قال، فإنّ محمد بن أبي حميد متروك".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٧٦/٢٦٧٢).

(٢) قد سبق هذا الحديث قريباً في بحثنا هذا تحت رقم (٧٩٠) بإسناده ومتنه سواء، وقد صحّحه الحاكم هناك على شرط الشيخين! فانظر تعقّب الألباني عليه مع تعليقي في الحاشية.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٧٦-٤٧٧/٢٦٧٣).

وكذلك الإمام الدارقطني، فإنه قال: "ضعيف لا يعتبر به" فمثله لا يقال إلا فيمن كان شديد الضعف كما هو بيّن عند أهل المعرفة والعلم بهذا الفن"[1].

كِتابُ قِتالِ أَهْلِ البَغْيِ، وهو آخِرُ الجِهادِ

٨٠٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٣٠-٥٣١) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن شريك بن شِهاب عن أبي بَرْزة ﷺ قال: (أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بِدنانِيرَ مِنْ أَرْضٍ، فكان يَقْسِمُها، وعنده رَجُلٌ .. فتَعَرّضَ لِرسولِ الله ﷺ، فأتاهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، فلمْ يُعْطِهِ شيئًا، فأتاهُ مِنْ قِبَلِ شِمالِهِ، فلم يُعْطِهِ شيئًا، فأتاهُ مِنْ خَلْفِهِ، فقال: والله يا محمد ما عَدَلْتَ منذُ اليومِ في القِسْمةِ. فغَضِبَ النّبيُّ ﷺ فقال: «**لا تَجِدونَ بعدي أَحَداً أَعْدَلَ عليكم مِنّي**» قالَها ثلاثًا، ثمّ قال: «**يَخْرُجُ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ قَوْمٌ كأنّ هَدْيَهُمْ هكذا، يَقْرَؤونَ القُرْآنَ، لا يُجاوِزُ تَراقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ** ..» بعد أن خرّجه من مسند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري:

"أخرجه الطيالسي (٢/١٨٣-١٨٤)، وعنه النسائي (٢/١٧٤-١٧٥)، والحاكم (٢/١٤٦)[2]، وأحمد (٤/٤٢١-٤٢٢ و ٤٢٤) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق ابن قيس به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، وأقرّه الذهبي فلم يتعقّبه بشيء، **والأزرق هذا لم يخرّج له مسلم شيئاً، وإنما هو من رجال البخاري**، فالحديث صحيح فقط، وقد وثّقه النسائي وابن سعد وابن معين والدارقطني وابن حبان"[3].

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/١٨١)، «سؤالات البرقاني» (٥٧)، "تهذيب الكمال" (٩/٧)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ١٧٨).

قلت: والحديث ضعّفه الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند" (٣٧/٤٧) فقالوا:

"إسناده ضعيف، ومتنه منكر، راشد بن داود، قال البخاري: "فيه نظر"، وقال الدارقطني: "ضعيف لا يعتبر به".

قلنا: والضعف في حديثه هذا بيّن، وتساهل ابن معين ودحيم فقال الأول: لا بأس به، ووثقه الثاني ..".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٧٩-٤٨٠/٢٦٧٧).

(٣) قلت: وشريك بن شهاب لم يخرّج له مسلم ولا البخاري، وإنما أخرج له النسائي هذا الحديث، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٣٦٠)، و"**لا يعرف** إلا برواية قيس بن الأزرق عنه" كما قال الذهبي في "الميزان"، وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

٨٠٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/١١١-١١٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن كثير العبدي عن يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: قَدِمْتُ على عائشة رضي الله عنها، فبينما نحن عندها جُلُوسٌ .. إذْ قالتْ: يا عبد الله بن شدّاد .. حدِّثني عن هؤلاءِ القَوْمِ الّذين قَتَلَهُمْ عليٌّ. قلتُ ..: إنّ عَلِيًّا لَمّا أنْ كاتَبَ معاوِيةَ، وحَكَّمَ الحَكَمَيْنِ خَرَجَ عليهِ ثَمانِيةُ آلافٍ مِنْ قُرّاءِ النّاسِ، فَنَزَلُوا أَرْضًا مِنْ جانِبِ الكُوفةِ يُقالُ لَها: حَرُوراءُ، وإنّهُمْ أَنْكَرُوا عليهِ، فقالُوا: انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللهُ وأَسْماكَ بِهِ، ثمّ انْطَلَقْتَ فحَكَّمْتَ في دِينِ اللهِ، ولا حُكْمَ إلّا للهِ ... في قصّة طويلة، وفيها مناظرة ابن عباس للخوارج ورجوع أربعة آلاف منهم):

"أخرجه الحاكم (٢/١٥٢- ١٥٤) [١] وعنه البيهقى (٨/١٧٩ - ١٨٠)، وأحمد (١/٨٦-٨٧) عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن عبد الله بن شداد بن الهاد ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **وإنما على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ ابن خثيم إنما أخرج له البخاري تعليقاً[٢].

وقال الحافظ ابن كثير في "البداية" (٧/٢٨٠): "تفرّد به أحمد, وإسناده صحيح, واختاره الضياء"[٣].

وقال البزار في «مسنده» (٤٤٩٢): "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن النبي ﷺ من غير وجه، فذكرنا كلَّ حديث بلفظه في موضعه، ولا نعلم روى عن شريك بن شهاب إلا الأزرق بن قيس، ولا نعلم روى غير هذا الحديث".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٤٨٨-٤٩١/٢٦٨٧).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق".

(٣) ولم يَرِد في الصحيحين رواية لابن خُثيم عن عبد الله بن شداد.

قلت: والحديث في "مسند أحمد" وغيره بزيادة راوٍ بين ابن خثيم وعبد الله بن شدّاد، وهو عبيد الله بن عياض بن عمرو القاري، وهو ثقة. أخرجه أحمد (٦٥٦) قال: حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع. و«البخاري» في «خلق أفعال العباد» (٤٠٠) قال: حدثني به يوسف بن محمد. و«أبو يعلى» (٤٧٤) قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل. ثلاثتهم (إسحاق بن عيسى، ويوسف بن محمد، وإسحاق بن أبي إسرائيل) عن يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم، عن **عبيد الله بن عياض** بن عمرو القاري عن عبد الله بن شداد بن الهاد به.

كِتابُ النِّكاحِ

٨٠٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/١٩٦-١٩٨) عند حديث يرويه محمد بن مسلم الطّائفي عن إبراهيم بن مَيْسَرة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**لَمْ يُرَ للمُتَحابَّيْنِ مِثْلُ التَّزَوُّجِ**):

"أخرجه ابن ماجه (١٨٤٧)، والحاكم (٢/١٦٠)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه؛ لأنّ سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس". ووافقه الذهبي.

قلت: **كذا قال؛ ولعلّ صواب العبارة: أرسلاه عن إبراهيم عن طاووس**[٢].

ثم إنّ الطّائفيَّ هذا مع كونه من رجال مسلم؛ ففي حفظه ضعفٌ، أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في "التقريب": "صدوق يخطئ". **فلا يحتجّ به،** لاسيما مع المخالفة التي أشار إليها الحاكم. فقد أخرجه أبو يعلى (٢٧٤٧) من طريق أبي خيثمة، والعقيلي من طريق الحميدي: حدثنا سفيان عن إبراهيم به مرسلا. وقال: "هذا أولى". وكذلك رواه سعيد [يعني: ابن منصور] (٤٩٢) عن سفيان. وتابعه معمر عن إبراهيم به. أخرجه عبد الرزاق في "المصنّف" (١٠٣١٩/١٥١/٦). وتابعه ابن جريج عن إبراهيم به. أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/٢/٧). وسفيان هو ابن عيينة. وقد روي عنه موصولا بإسناد آخر له، فقال ابن شاذان في "المشيخة الصغرى" (رقم ٦٠- نسختي): حدثني أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبد الله .. أنبأنا أبو بشر حيّان بن بشر .. أنبأنا أحمد بن حرب الطّائي: نا سفيان بن عيينة: نا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون مِنَ الطّائي[٣] فصاعداً ...

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٦-٥٠٧/٢٧٠٨).

(٢) سيذكر الشيخ فيما بعد رواية من أرسله عن إبراهيم عن طاووس.

(٣) ولكنّ الطّائي هذا – وإن كان ثقة – ومع ضعف الإسناد إليه كما ذكر الشيخ في تمام كلامه الذي حذفته، فقد خالف ثلاثةً من كبار الثقات والحُفّاظ الذين ذكر الشيخ رواياتهم، وهم (سعيد بن منصور والحميدي وأبو خيثمة)، رووه كلّهم عن ابن عيينة مرسلاً، ويضاف إليهم عليّ بن حرب الطّائي أخو أحمد بن حرب، فقد رواه كذلك مرسلاً في

وروي عن إبراهيم بن ميسرة من طريق أخرى عنه موصولا، فقال: عبد الصمد بن حسان حدثنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن ميسرة به. أخرجه أبو القاسم المهرواني في "الفوائد المنتخبة" (١/٥٥) وقال[١]: "لم يروه هكذا موصولا عن الثوري إلا عبد الصّمد بن حسّان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل. **ورواه غيرهما عن سفيان مرسلا لم يُذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب**".

قلت: لم أره عن الثوري مرسلاً، وإنما عن ابن عيينة كما تقدم، فرواية عبد الصّمد هذه جيّدة لأنه صدوق كما قال الذهبي، ولم يرو ما شذّ به عن الثقات[٢]، **بخلاف الطائفي وغيره كما رأيت**، بل قد تابعه مؤمل ابن إسماعيل كما ذكر المهرواني فهو متابع لا بأس به لعبد الصّمد. فإذا ضُمّ إلى هذا الموصول طريق ابن عيينة الأخرى الموصولة عن عمرو بن دينار أخذ الحديث قوة، وارتقى إلى درجة الصّحّة إن شاء الله تعال".

٨١٠ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١١٤) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**ثلاثةٌ حَقٌّ على اللهِ أَنْ يُعِينَهُم: المُجاهِدُ في سَبِيلِ اللهِ، والنّاكِحُ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَعِفَّ، والمُكاتَبُ يُرِيدُ الأَداءَ**»:

"أخرجه أحمد .. والنسائي .. والترمذي .. والحاكم (٢/١٦٠)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

"الجزء الأوّل من حديثه عن سفيان بن عيينة" (رقم ٧٢)، ثم وجدتُ بعد ذلك متابعة إمام السّنّة أحمد بن حنبل لهم في إرساله عن ابن عيينة، فقد خرّجه عنه كذلك الخلّال في "أحكام النساء" (١٠٤) كما في "الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٠/٤٨٦). فلا شكّ ولا ريب في تقديم رواية هؤلاء الأئمة الحفّاظ على رواية أحمد بن حرب الطّائي هذا.

(٢) القائل هو الخطيب البغدادي صاحب منتخب المهروانيّات.

(٢) لكن في الطّريق إليه أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطّان عن محمد بن صالح الأشج الهمذاني عن عبد الصّمد به.

ورواية أبي القاسم عن أبي الحسن القطّان ضعيفة. قال الخطيب في "تاريخه": "حدثني أبو عمرو الزهري الفقيه: أنّ أهل قزوين كانوا يضعّفون عبد الرحمن بن أحمد في روايته عن أبي الحسن القطّان" اهـ.

قال الحافظ في:" لسان الميزان" معلقا: "هذه عبارته، فضعفه على هذا مقيد بما رواه عن أبي الحسن فقط، وقد روى عن غيره أحاديث مستقيمة إن شاء الله".

ومحمد بن صالح الأشجّ، ترجم له جماعة ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً. فالسّند أساساً إلى عبد الصّمد لا يصحّ.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٧/٢٧٠٩).

وإنما هو حسن فقط؛ فإنّ ابن عجلان إنما أخرج له مسلم متابعةً"[1].

٨١١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٤٠٩-٤١٠) عند حديث يرويه أبو السّائب سَلْمُ بن جُنادة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً **(تزوّجوا النّساءَ؛ فإنّهنّ يَأْتِينكُم بالمالِ)**:

"ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧/٢/١): أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعا. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (١٨٠/٢٠٣) من طريق آخر عن أبي أسامة[2].

قلت: وهذا سند مرسل صحيح. وقد وصله أبو السّائب سلم بن جنادة فقال: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا به.

أخرجه البزار (ص١٤٢-زوائده)، والحاكم (٢/١٦١)[3] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ لتفرّد سلم بن جنادة بإسناده، وسلم ثقة مأمون"، ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه أمران**:

الأوّل: أنّ ابن جنادة لم يخرّج له من السّتّة سوى الترمذي وابن ماجه، فليس هو على شرط الشيخين.

والآخر: أنّ ابن جنادة – وإن كان ثقة – فهو ربما خالف؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وقد خالف ابنَ أبي شيبة – وكذا غيره – في إسناده، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في "زوائد البزار": "قلت: "رواه غير واحد مرسلا، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة".

كذا في النسخة وهي رديئة جدا، ولعل الأصل "أبو السّائب"؛ فهو الذي تفرّد بذكر عائشة فيه، على أنه لم يثبت على ذلك؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين

---

(١) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

وفيه عند الحاكم مسدد الحافظ الثقة، ولم يخرّج له مسلم شيئاً.

قلت: وسئل أبو الحسن الدارقطني عن هذا الحديث، فقال كما في (١٠/٣٥٠-٣٥١):

"يرويه ابن عجلان، واختلف عنه في رفعه، فرواه أبو عاصم، وليث بن سعد، ومعمر، ويحيى القطان، والدراوردي، وابن المبارك، عن ابن عجلان مرفوعا. ووقفه خالد بن الحارث، عن ابن عجلان، **ورفعه صحيح**".

(٢) أخرجه من طريق الربيع بن نافع أبي توبة الثقة الحجّة كما في "التقريب".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٧/٢٧١٠).

المحاملي عن أبي السّائب به: "قال أبو السّائب: سلم بن جنادة - في موضع آخر - عن هشام عن أبيه، وليس عن عائشة".

قلت: فقد اتّفق أبو السّائب مع الثقات على إرساله، **فهو الصواب**"[1].

٨١٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٦١٧-٦١٨) عند حديث يرويه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمّته عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**تُنْكَحُ المرأةُ على إحْدى خِصالٍ ثلاثة: تُنكحُ المرأةُ على جَمالِها، وتُنكحُ المرأةُ على دِينِها، وخُلُقِها، فَعليكَ بذاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَمِينُكَ**):

"أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٢٣١)، والحاكم (٢/١٦١)[2] وأحمد (٣/٨٠ -٨١) من طريق سعد بن إسحاق .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله ثقات معروفون؛ غير عمّة سعد، واسمها زينب بنت كعب بن عجرة، روى عنها ابنا أخويها سعد بن إسحاق هذا وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة، وذكرها ابن حبان في "الثقات"، وهي زوجة أبي سعيد الخدري، وذكرها ابن الأثير وابن فَتْحُون في "الصحابة"، وقال ابن حزم: "**مجهولة**"؛ كما في "الميزان" للذهبي وأقرّه، **ومع ذلك؛ فقد وافق الحاكمَ على تصحيحه!**".

- وقال في "الضعيفة" (٣/١٧٣) عند الحديث السّابق:

"أخرجه ابن حبان (١٢٣١)، والحاكم (٢/١٦١) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وإنما هو حسنٌ فقط**"[3].

---

(١) قلت: وسئل أبو الحسن الدارقطني عن هذا الحديث، فقال كما في (١٥/٦١):

"يرويه أبو السّائب عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة.

وغيره يرويه عن هشام عن أبيه مرسلا، **والمرسل أصحّ**".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٨/٢٧١١).

(٣) استقر عمل الشيخ رحمه الله على توثيق زينب هذه بعد أن كان يحكم بجهالتها ويضعّف رواياتها، فقد قال في"الضعيفة" (١٢/٢٠٨/٥٥٩٧): "(تنبيه هام): كنت ذهبت في "الإرواء" إلى أن إسناد حديث فريعة - وهو من طريق زينب هذه عنها - ضعيف، **ثم بدا لي أنه صحيح** بعد أن اطّلعت على كلام ابن القيم فيه، وتحقيق أنه صحيح، بما لم أره لغيره جزاه الله خيرا، وازددتُ قناعةً حين علمتُ أنه صحّحه مع الترمذي ابن الجارود وابن حبان والحاكم والذهبي، ومن قبلهم محمد بن يحيى الذهلي الحافظ الثقة الجليل، وأقرّهم الحافظ في "بلوغ المرام"، والحافظ ابن كثير في "التفسير".

٨١٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٠٠-٢٠١) عند حديث يرويه عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي عن زهير بن محمد عن عبد الرحمن بن زيد عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً **(مَنْ رَزَقَهُ اللهُ امرأةً صالحةً؛ فقد أعانَهُ على شَطْرِ دِينِهِ، فلْيَتّقِ اللهَ في الشّطْرِ الباقِي)** بعد أن خرّجه من طريق الخليل بن مرّة عن عن يزيد بن أبان الرّقاشي عن أنس به، وأعلّه بضعف الخليل ويزيد: "أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/١/١٦١)، والحاكم (٢/١٦١)[1] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد، وعبد الرحمن هذا هو ابن زيد بن عقبة الأزرق مدني ثقة مأمون". ووافقه الذهبي. **كذا قال،** وزهير بن محمد هو أبو المنذر الخراساني الشّامي؛ أورده الذهبي في

وقال في حاشية "صحيح موارد الظمآن" (١/٣٩): فهي [يعني: زينب بنت كعب] ممن لم يرو عنها غير ثقتين، ولم يوثقها غير ابن حبان، **ومع ذلك فقد صحّحتُ حديثها؛** لأنَّه صحَّحه جمع من الحفاظ؛ مثل محمد بن يحيى الذهلي، والترمذي، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن القيم، واحتج به الإمام أحمد، إلى كونها تابعية زوج أبي سعيد الخدري؛ وقيل: إنها صحابية".

وجاء في هامش "صحيح أبي داود" (٧/٦٩) تعليقاً على حديث ترويه زينب هذه عن الفريعة بنت مالك في اعتداد المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها: "أشار الشيخ رحمه الله إلى نقل هذا الحديث من "الضعيف" قائلاً: "ينقل إلى "الصحيح"، وراجع "الإرواء" والتعليق الجديد عليه، والتعليق على ترجمة زينب في "ترتيب ثقات ابن حبان".

وقال الحافظ ابن القطان الفاسي رحمه الله في "بيان الوهم والإيهام" (٥/٣٩٤-٣٩٥): "وقول علي بن أحمد بن حزم: زينب بنت كعب مجهولة، لم يرو حديثها غير سعد بن إسحاق، وهو غير مشهور بالعدالة .. وعندي أنه ليس كما ذهب إليه، بل الحديث صحيح؛ فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك ثقة.

وفي تصحيح الترمذي إيّاه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد، والله أعلم".

وقال الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله في "الزاد" (٥/٦٨٠-٦٨١) وهو يرد على ابن حزم: "وأما قوله: إن زينب بنت كعب مجهولة، فنعم مجهولةٌ عنده، فكان ماذا؟ وزينبُ هذه من التابعيات، وهى امرأة أبى سعيد، روى عنها سعد بن إسحاق بن كعب، وليس بسعيد، وقد ذكرها ابن حبان فى كتاب الثقات ...

فهذه امرأة تابعية كانت تحتَ صحابى، وروى عنها الثقات، ولم يُطعن فيها بحرف، واحتج الأئمة بحديثها وصححوه".

وقال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/١٢٢) بعد أن أورد حديثاً من طريق زينب هذه: "وهذا إسناد جيد على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة".

وانظر: كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٧٤٨).

قلت: ويشهد لحديث زينب بنت كعب حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦)، ولفظه عند البخاري: (تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك).

وآخر من حديث جابر عند مسلم (٧١٥) مرفوعاً، وفيه قصّة (إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٨/٢٧١٢)،.

"الضعفاء" وقال: "ثقة فيه لين". وفي "التقريب": "رواية أهل الشّام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأنّ زهير الذي يروي عنه الشّاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدّث بالشام من حفظه، فكثر غلطه".

قلت: وهذا من رواية التنيسي عنه، وهو شامي، ولذلك فالإسناد عندي ضعيف"[1].

– قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٥٣-٤٥٤) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن ابن عجلان:

٨١٤ – من طريق أبي عاصم عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: سُئِلَ النّبيُّ ﷺ: أيُّ النِّساءِ خَيْرٌ؟ فقال: «**خَيْرُ النِّساءِ مَنْ تَسَرُّ إذا نَظَرَ، وتُطِيعُ إذا أَمَرَ، ولا تُخالِفُهُ في نَفْسِها ومالِها**».

٨١٥ – ومن طريق الليث بن سعد ويحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً مثله:

"رواه النسائي (٢/٧٢)، والحاكم (٢/١٦١)[2] وأحمد .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وقال العراقي (٢/٣٦): "سنده صحيح".

كذا قالوا، وليس كذلك، بل هو حسن فقط كما ذكرنا[3]؛ فإنّ ابن عجلان مُتكلم فيه خاصة في روايته عن سعيد[4] عن أبي هريرة، وهو في نفسه صدوق كما في "التقريب"، وكذا "الميزان" .. **ثم إنه لم يرو له مسلم إلا متابعة،** قال الحاكم كما في "الميزان":

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٥/٢١٥٧/ط أضواء السلف): "وسنده ضعيف".

قلت: وقد حسّن الشيخ رحمه الله الحديث بطريقيه، وفي ذلك وقفة ونظر لمن تأمّل.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٠٩/٢٧١٣-٢٧١٤).

(٣) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٤) ولم يخرّج له مسلم عن سعيد المقبري شيئاً.

"أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد، وقد تكلّم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه"[1].

قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى. وقد وجدتُ له في هذا الحديث متابعا .."[2].

- وانظر: "الإرواء" (٦/١٩٧).

٨١٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٥٥٥-٥٥٩) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي عن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عن أبيه عن جدّه عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً (**ثلاثٌ - يا عليُّ - لا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصّلاةُ إذا آنَتْ، والجنازَةُ إذا حَضَرتْ، والأَيِّمُ إذا وَجَدتْ كُفْؤاً**):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (١/١/١٧٧)، والترمذي (١/٢١٥/١٧١) .. وابن حبان في "الضعفاء" (١/٣٢٣)، وأحمد (١/١٠٥)، وعنه الحاكم (٢/١٦٢-١٦٣)[3]، وعبد الله ابن أحمد أيضا عن شيخ أبيه .. من طرق عن عبد الله بن وهب: حدثني **سعيد بن عبد الله الجهني** .. وقال الترمذي: "حديث غريب حسن"! وتبعه العراقي؛ فقال في "تخريج الإحياء" (٢/١٦) - بعد ما عزاه للترمذي فقط -: "وسنده حسن"! ..

وأما الحاكم؛ فقال:"حديث غريب صحيح"! ووافقه الذهبي!

وتبعه أحمد شاكر - رحمه الله -؛ فقال في تعليقه على "المسند" (٢/١٤٤):

"إسناده صحيح، سعيد بن عبد الله الجهني؛ مصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات"!

فأقول: نعم؛ ذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٢٦١)، وخالفه من هو أعلم بالرجال منه: أبو حاتم الرازي؛ فقال ابنه (٢/١/٣٧) عنه: "**مجهول**".

---

(١) وقال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

(٢) وذكر الشيخ بعد ذلك ثلاثة شواهد، فانظرها في تتمّة التّخريج.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٢/٢٧١٧).

وتبعه الذهبي في "الميزان" و"المغني"، والعسقلاني في "التلخيص" (١/١٨٦)[١]، **وهذا هو الصواب؛ لأنّ الرجل لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، فهو مجهول العين!** وابن حبان معروف عند العلماء بتساهله في توثيق المجهولين ...

ولِما ذكرتُ من الجهالة؛ جزم الحافظ بضعفه، فقال في مكان آخر من "الدراية" (٢/٦٣): "أخرجه الترمذي والحاكم بإسناد ضعيف".

وقد أفصح عن علته في "التلخيص الحبير"، فقال (١/١٨٦) - بعد أن ذكر إسناده، وإعلال الترمذي إياه بالانقطاع -: "وسعيد؛ مجهول، وقد ذكره ابن حبان في "الضعفاء" فقال: (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله). **ورواه الحاكم من هذا الوجه، فجعل مكانه:** (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي)**! وهو من أغلاطه الفاحشة**"[٢].

قلت: ولم يبيّن الحافظ سبب ذلك، ولا بُدّ لي مِن بيانه، وهو يعود إلى أمرين:

الأول - وهو الأهم -: أنّ الحاكم رواه من طريق أحمد وابنه كما تقدم، وهما روياه عن شيخهما هارون بن معروف - وهو ثقة من رجال الشيخين - عن ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني، **هكذا على الصواب، فرواية الحاكم عن أحمد خلافه وخلاف رواية ابنه عنه يكون خطأ بلا شكّ.**

والآخر: أنه مخالف لكلّ المتابعين لهارون في الطُّرق المشار إليها في أول التخريج: قتيبة بن سعيد: عند البخاري والترمذي، وحرملة بن يحيى: عند ابن ماجه، وعيسى بن أحمد العسقلاني: عند الخطيب. وكلهم ثقات، **فمِنَ المستحيل** - عادة - **أن يخطئ هؤلاء والحفّاظ الذين رووه عنه أيضا، والحاكم هو المصيب، كما هو ظاهر لكلّ لبيب!**

وهذا كله يَرِد على رواية ابن حبان أيضا. فإنه قال: حدثناه ابن خزيمة: ثنا محمد بن يحيى الأهلي قال: ثنا هارون ين معروف: ثنا ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ... إلى آخر الإسناد.

هكذا ساقه في ترجمة (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي ...)[٣].

---

(١) وقبلهم الدارقطني كما سيأتي بعد قليل في تعليقي.

(٢) وقال مثله في "إتحاف المهرة" (١١/٥٨٦)، وسبقه إلى ذلك البيهقي، فقال في "السنن الصغرى" (٢/٤٥٤): "وقع في كتاب شيخنا [يعني: مستدرك الحاكم] (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي)، **وهو خطأ**".

(٣) وقد تعقّبه أبو الحسن الدّارقطني في تعليقاته على "المجروحين" (ص ١٠٨) فقال:

ولهذا؛ كنت أودُّ للحافظ أن يقرن نسبته هذه (الجمحي) مع اسمه؛ حتى لا يتبادر إلى ذهن القارئ **أنّ الحاكم تفرّد بذلك الغلط الفاحش** ..".

٨١٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٢٧١-٢٧٢) عند حديث يرويه عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً **(إنّ أَحْسابَ أَهْلِ الدُّنْيا الّذي يَذْهَبُونَ إليهِ لَهَذا المالُ)**:

"أخرجه النسائي (٢/٧١) .. والحاكم (٢/١٦٣)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

قلت: **الحسين هذا، إنما أخرج له البخاري تعليقاً، ثم إنّ فيه ضعفاً يسيراً**، وقد قال الذهبي نفسه في "الضعفاء": "اسْتَنْكَرَ له أحمد أحاديث". وقال الحافظ في "التقريب": "ثقة له أوهام" .. فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى"[٢].

– وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٢/١٤٥).

٨١٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٢٧١) عند حديث يرويه سلّام بن أبي مطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ مرفوعاً **(الحَسَبُ: المالُ، والكَرَمُ: التَّقْوى)**:

"أخرجه الترمذي (٢/٢٢٢)، وابن ماجه (٤٢١٩) .. والحاكم (٢/١٦٣)[٣] و(٤/٣٢٥) .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث سلام بن أبي مطيع".

قلت: قال الحافظ في ترجمته من "التقريب": "ثقة صاحب سنّة، في روايته عن قتادة ضعفٌ".

قلت: **وهذا مِن روايته عنه كما ترى**[٤]**، ومنه تعلم ما في قول الحاكم:**

"**ليس من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحي**، إنما رواه ابن وهب، **عن شيخ مجهول**، يقال له: **سعيد بن عبد الله الجهني، والوهم فيه، عندي من أبي حاتم** [يعني: ابن حبان]، لا من ابن خزيمة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٣/٢٧٢٠).

(٢) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٧٣) وقال: "هذا حديث صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح". وصحّحه شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (٢٧/٨٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٤/٢٧٢١).

(٤) قال ابن عدي في «الكامل» (٥/٣٢٨): "ولسلام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أحاديث لا يُتابَع عليها، فمنها: «المستشار مؤتمن»، ومنها: «الحسب المال، والكرم التقوى».

"صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! وقال في الموضع الآخر: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي أيضاً. **على أنّ فيه علة أخرى وهي عنعنة الحسن البصرى فإنه كان يدلّس, مع اختلافهم في سماعه من سمرة**, كما تقدّم ذكره أكثر من مرّة[1] ..

نعم للحديث شاهدان[2]، فهو بهما صحيح ..".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١٤٥/٢).

٨١٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٤/٥) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يا بَنِي بَياضَةَ! أَنْكِحوا أبا هِنْدٍ، وانْكِحوا إليه**). قال: وكان حَجّاماً):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" .. وأبو داود (٢١٠٢) .. والحاكم (١٦٤/٢)[3] ..

قلت: وهذا إسناد حسن، وصحّحه الحاكم، **وفيه نظرٌ** بيّنته في أماكن مَضَتْ، منها الحديث (٧٦٠)"[4].

٨٢٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٦٧/٦) عند حديث يرويه عبد الحميد بن سليمان عن محمد بن عجلان عن وَثِيمَةَ النَّصْرِي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إذا أتاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ ودِينَهُ، فأَنْكِحُوهُ، إلّا تَفْعلُوا تَكُنْ فِتْنةٌ في الأرضِ وفسادٌ عَرِيضٌ**):

"أخرجه الترمذي (٢٠١/١)، وابن ماجه (١٩٦٧)، والحاكم (١٦٤/٢-١٦٥)[5] ..

---

(١) ومن ذلك ما تقدّم تحت التّعقّب رقم (٦٨٥) من تحريرٍ لمسألة سماع الحسن من سمرة، فانظره في كلام الشيخ وفيما أضفناه في الحاشية.

(٢) أحدهما الحديث السّابق هنا.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٢٤/٥١٦/٣).

(٤) مراد الشيخ أنّ الحديث من رواية محمد بن عمرو، وهو وسط حسن الحديث، قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام"، فحديثه حسن كما قال الشيخ لا يرقى إلى الصّحّة، وحسّنه الحافظ في "التلخيص" (٢٢٩٩/٥).

لكن سبق التنبيه – غير مرّة – في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. وانظر ماسبق قريباً تحت رقم (٨١٥) من هذا البحث.

قلت: والحديث صحّحه ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٢٤٨/٢). وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٣٣٣/٤): "هذا إسناد جيّد". وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (١٧٣) وقال: "حديث حسن".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٢٦/٥١٧-٥١٦/٣).

وقال الترمذي: "قد خُولِف عبد الحميد بن سليمان؛ فرواه اللّيث بن سعد عن ابن عجلان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرسلاً، قال محمد (يعني: البخاري) وحديث اللّيث أشبه، ولم يَعُدَّ حديثَ عبد الحميد محفوظاً".

قلت: ومع مخالفته لليث بن سعد الثقة الثبت، **فهو ضعيف**، كما في "التقريب"، ولهذا لَمّا قال الحاكم عَقِب الحديث: "صحيح الإسناد"! تعقّبه الذهبي بقوله:

"قلت: عبد الحميد, قال أبو داود: كان غير ثقة، ووثيمة لا يعرف".

قلت: **كذلك وقع في "مستدرك الحاكم"**: (وثيمة)، **وإنما هو ابن وثيمة، كما وقع عند سائر المُخَرِّجين**، وهو معروف، فإنه زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان النّصري (بالنون) الدّمشقي، وقد روى عنه أيضا محمد بن عبد الله بن المهاجر ..

قال الذهبي في "الميزان"..: "قلت: وقد وثّقه ابن معين ودحيم".

وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

- وقال في "الصحيحة" (٣/٢٠) عند الحديث السّابق:

"وقال الترمذي: "قد خولف عبد الحميد بن سليمان ..". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: عبد الحميد قال أبو داود: كان غير ثقة، ووثيمة لا يعرف".

قلت: **كذا وقع عند الحاكم** "وثيمة". وإنما هو "ابن وثيمة" كما وقع عند سائر مَن خرّجه، وهو معروف، فإنه زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس .. وقد روى عنه أيضاً محمد بن عبد الله ابن المهاجر، وقال ابن القطان: إنه مجهول الحال تفرّد عنه محمد بن عبد الله الشعبي.

قال الذهبي في "الميزان": "قلت: قد وثّقه ابن معين ودحيم". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

قلت: **فعلّة الحديث عبد الحميد هذا، فإنه ضعيف**، وقد خالفه الثقة فأرسله كما ذكر الترمذي، **ولولا ذلك لكان إسناده عندي حسناً**، على أنه حسن لغيره، فإنّ له شاهداً بلفظ: (إذا جاءكم من ...). وهو مخرّج في "الإرواء" (١٨٦٨)".

٨٢١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٢٠٤-٢٠٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن داود بن حصين عن واقد بن عبد الرحمن بن سعد عن جابر بن عبد الله رضي

الله عنهما مرفوعاً (**إذا خَطَب أحدُكم امرأةً، فإنِ استطاع أنْ ينظرَ إلى بعضِ ما يَدْعوهُ إلى نِكاحِها فليفعل**):

"أخرجه أبو داود (٢٠٨٢)، والطّحاوي، والحاكم[١]، والبيهقي، وأحمد (٣/٣٣٤، ٣٦٠) عن محمد بن إسحاق عن داود بن حصين ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة**[٢]، ثم هو مدلس وقد عنعنه، لكن قد صرّح بالتحديث في إحدى روايتي أحمد، **فإسناده حسن**، وكذا قال الحافظ في "الفتح" (٩/١٥٦)"[٣].

- وانظر: "الإرواء" (٦/٢٠١).

٨٢٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٤٠٩) عند حديث يرويه ابن وهب عن حيوة بن شريح عن الوليد بن أبي الوليد عن أيوب بن خالد بن أبي أيوب عن أبيه عن جدّه أبي أيوب الأنصاري ﷺ مرفوعاً (**اكْتُمِ الخِطْبةَ ثم توضّأْ .. ثم صَلِّ ما كَتَبَ اللهُ لك، ثم احْمَدْ رَبَّكَ ومَجِّدْهُ ثم قل: اللهمّ إنّك تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ، وتعلمُ ولا أَعلمُ وأنتَ عَلّامُ الغيوب، فإنْ رأيتَ لي في فلانة – سَمِّها باسمها – خيراً في دُنْياي وآخِرتي فاقْضِ لي بها، أو قال: فاقْدُرْها لي**):

"رواه أحمد (٥/٤٢٣) .. والحاكم (٢/١٦٥)[٤] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وليس كما قالا**؛ فإنّ خالد بن أبي أيوب أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٣٢٢) بهذا السّند ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، **فهو مجهول العين**. وأما ابن حبان فوثّقه (٤/١٩٨)! وابنه أيوب بن خالد قال الحافظ: "**فيه لين**".

والوليد بن أبي الوليد – وهو أبو عثمان المدني – وثّقه أبو زرعة كما في "الجرح" (٤/٢/٢٠)؛ وقال الحافظ: "**ليّن الحديث**"".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٧-٥١٨/٢٧٢٧).

(٢) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

(٣) والحديث له شواهد خرّجها الشيخ قبل هذا الحديث، أصحّها حديث أبي هريرة عند مسلم (١٤٢٤) قال: (كنت عند النبي ﷺ، فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوّج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: أنظرتَ إليها؟ قال: لا، قال: فانظر إليها، فإنّ في أعين الأنصار شيئاً).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٩/٢٧٢٩).

٨٢٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٤٣٢-٤٣٣) عند حديث يرويه هشام بن عليّ عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ أراد أن يتزوج امرأة، فبَعَثَ امرأةً لِتنظرَ إليها فقال: (**شُمِّي عَوارِضَها، وانظري إلى عُرْقُوبَيْها**):

"أخرجه الحاكم (٢/١٦٦)[١] وعنه البيهقي (٧/٨٧) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي! وغَمَزَ مِن صحته البيهقي فقال عقبه: "كذا رواه شيخنا في "المستدرك"، ورواه أبو داود السجستاني في "المراسيل" عن موسى بن إسماعيل مرسلاً مختصرا دون ذكر أنس. ورواه أيضا أبو النّعمان عن حماد مرسلا. ورواه محمد بن كثير الصنعاني عن حماد موصولا. ورواه عمارة ابن زاذان عن ثابت عن أنس موصولاً".

قلت: **وعلّة إسناد الحاكم هشام بن علي** وهو شيخ شيخه علي بن حَمْشاذ العدل، **ولم أجد له ترجمة في شيء من المصادر التي عندي**. وقد خالفه أبو داود، فقال في "المراسيل" (ق٢/١١): حدثنا موسى بن إسماعيل: نا حماد بن سلمة عن ثابت مرسلا. **فالصواب المرسل**. ويؤيده رواية أبي النّعمان عن حماد مرسلا. وأبو النّعمان هو محمد بن الفضل عارم السّدوسي، وهو ثقة ثبت تغير في آخر عمره واحتج به الشيخان. وأما محمد بن كثير الصنعاني الذي رواه عن حماد موصولا فهو ضعيف، قال الحافظ: "صدوق كثير الغلط".

قلت: فمخالفة هذا وهشام بن عليّ لأبي داود وأبي النّعمان، **مما يجعل روايتهما شاذّة بل منكرة**. ولا تتأيد برواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس التي علّقها البيهقي ووصلها أحمد (٣/٢٣١)؛ لأنّ عمارة هذا ضعيف أيضاً. قال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ".

ولذلك قال في "التلخيص" (٣/١٤٧) بعد أن عزاه لمن ذكرنا وزاد الطبراني:

"واستنكره أحمد[٢]، والمشهور فيه طريق عمارة عن ثابت عنه".

ثم ذكر طريق الحاكم الموصولة وقال: "وتعقبه البيهقي بأنّ ذكر أنس فيه وهمٌ".

والخلاصة أنّ الحديث مرسل فهو ضعيف، لا سيما مع استنكار أحمد إياه. والله أعلم".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥١٩-٥٢٠/٢٧٣٠).

(٢) نقل الحافظ ابن الملقّن في "البدر المنير" (٧/٥٠٩)، والحافظ مُغلطاي في "إكمال تهيب الكمال" (١٠/١٥) عن مُهَنّا قال: سألت أحمد عن عمارة بن زاذان؟، فقال: صالح، إلا أنه **يروي حديثاً منكراً**، يُحَدِّثُ به عن ثابت عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ أرسل أمّ سليم إلى امرأة، فقال: «شُمِّي عوارضها وانظري إلى عرقوبيها». قلت له: هذا غريب، قال: **فلذلك صار منكراً**".

٨٢٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٢٣٤) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه تزوّجَ ابنةَ خالِهِ عثمان بن مظعون، قال: فذَهَبَتْ أُمّها إلى النبي ﷺ فقالت: إنّ ابنتي تَكْرُهُ واللهِ، فأَمَرهُ رسول الله ﷺ أنْ يُفارِقها، ففارَقَها، وقال: «**لا تَنْكِحُوا النِّساءَ حتّى تَسْتأْمِرُوهُنّ، فإذا سَكَتْنَ فهُوَ إِذْنُهُنّ**» بعد أنْ خرّجه من طريق ابن إسحاق عن عمر بن حسين عن نافع عن ابن عمر به، وحسّن إسناده: ".. لكن تابعه [يعني: ابنَ إسحاق] ابنُ أبي ذئب عن عمر بن حسين به مختصراً.

أخرجه الحاكم (٢/١٦٧)[١]، وعنه البيهقي (٧/١٢١) **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ البخاريَّ لم يخرّج لعمر بن حسين شيئاً"[٢].

٨٢٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٢٤٦) عند حديث يرويه سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**أَيُّما امرأةٍ نُكِحَتْ بغير إذْنِ وَلِيِّها فنِكاحُها باطل، فنِكاحُها باطل، فنِكاحُها باطل، فإنْ أصابَها فلَها مَهْرُها بِما أَصابَها، وإنْ تَشاجَرُوا فالسُّلْطانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ**):

"الحديث رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، إلا أنّ سليمان بن موسى مع جلالته في الفقه، فقد قال الذهبي في "الضعفاء": "صدوق، قال البخاري: عنده مناكير". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخلّط قبل موته بقليل".

وعلى هذا فالحديث حسن الإسناد، وأما الصِّحّةُ فهي بعيدةٌ عنه، وإن كان صحّحه جماعة منهم ابن معين كما رواه ابن عدي عنه، **ومنهم الحاكم**[٣] فقال:

"صحيح على شرط الشيخين"![٤]

كذا قال وسليمان لم يخرّج له البخاري. وقال ابن الجوزي في "التحقيق" (٣/٢/٧١): "هذا الحديث صحيح، ورجاله رجال الصحيح".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٢١-٥٢٢/٢٧٣٥).

(٢) ولم يخرّج مسلم لابن أبي ذئب عن عمر بن حسين، ولا لهذا عن نافع.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٢٣/٢٧٣٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٩/١٩١): "وصحّحه أبو عوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم".

ورَدَّهُ الحافظ ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٢٦١/٣)، بأنّ سليمان صدوق، وليس من رجال الصحيحين[١].

نعم لم يتفرّد به سليمان بن موسى بل تابعه عليه جماعة فهو بهذا الاعتبار صحيح ...".

– قال الألباني في "الإرواء" (٢٥٤/٦-٢٥٥) عند حديث خرّجه الحاكم من أربعة طرق عن الحسن عن سمرة:

٨٢٦ – من طريق هشام الدّستوائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً **(أَيُّما امرأةٍ زَوَّجها وَلِيّان فهِيَ للأوّلِ منهما، وأَيُّما رَجُلين ابْتاعا بَيْعًا، فهو للأَوّلِ منهما)**.

٨٢٧ – ومن طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً **(أَيُّما رَجُلٍ باعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ بَيْعًا فهو للأَوّلِ منهما، وأَيُّما امرأةٍ زَوَّجها وَلِيّان فَهِيَ للأوّلِ)**.

٨٢٨ – ومن طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً **(إذا نَكَحَ الوَلِيّانِ فهو للأَوّلِ، وإذا باعَ المُجِيزانِ فَهو للأوّلِ)**.

٨٢٩ – ومن طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً **(إذا أَنْكَحَ المُجِيزانِ فالأَوّلُ أحَقُّ)**[٢]:

"أخرجه أبو داود (٢٠٨٨)، والنسائي (٢٣٣/٢)، والترمذي (٢٠٧/١) .. والحاكم (١٧٤/٢- ١٧٥)[٣] .. وقال الترمذي: "حديث حسن"[٤].

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

وصحّحه أيضاً أبو زرعة وأبو حاتم، كما في "التلخيص" (١٦٥/٣) للحافظ وقال: "وصحّته متوقّفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإنّ رجاله ثقات".

---

(١) وتتمّة كلامه رحمه الله في "التنقيح" (٢٨٧/٤-٢٨٨): "بل هو إمام صدوق .. والحاكم قد عرف تساهله، مع أنّ هذا الحديث من أجود ما رواه الحاكم في "مستدركه".. وقد صحَّح حديث سليمان هذا: ابنُ معين في رواية الدوريّ عنه، والبيهقيُّ، وغير واحد".

(٢) ثمّ قال الحاكم بعد هذه الطّرق كلّها: "هذه الطّرقُ التّوابعُ التي ذكرتها لهذا المتن كلّها صحيحة على شرط البخاري، ولم يخرجاه".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٣٨/٣-٥٤٠/٢٧٥٢، و٢٧٥٣، و٢٧٥٤، و٢٧٥٥).

(٤) وتتمّة كلامه: "والعمل على هذا عند أهل العلم، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافًا".

قلت: **بل صحّته متوقفة على تصريح الحسن بالتحديث فإنه كان يدلس**، كما ذكره الحافظ نفسه في ترجمته من "التقريب"[1] فلا يكفي والحالة هذه ثبوت سماعه من سمرة في الجملة، بل لابدّ من ثبوت خصوص سماعه في هذا الحديث كما هو ظاهر"[2].

- وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (٢/٢٠٦-٢٠٧).

٨٣٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٧٤-٧٥) عند حديث يرويه أحمد بن عيسى بن زيد اللَّخْمي بتِنِّيس عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن حميد الطّويل ورجلٍ آخر عن أنس ﷺ قال: سُئِل رسولُ الله ﷺ عن قول الله عزّ وجلّ: **(والقَناطِيرِ المُقَنْطَرَةِ)؟** قال: **(القِنْطارُ أَلْفا أُوقِيَّةٍ)**:

"أخرجه الحاكم (٢/١٧٨)[3] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **كلّا**؛ فإنّ أحمد بن عيسى التنيسي؛ قال ابن طاهر: "**كذّاب يضع الحديث**"؛ كما في "الميزان"، وضعّفه غيره. وقال مسلمة: "**كذّاب؛ حدّث بأحاديث موضوعة**"، كما في "اللّسان"[4].

---

(١) وصفه بذلك ابن حبان في "الثقات" (٤/١٢٣). وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١/٧٢): "وهو مدلس **فلا يحتج** بقوله (عن) في من لم يدركه، وقد يدلس عمّن لقيه ويسقط من بينه وبينه. والله أعلم"

(٢) قال شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (٣٥/٢٧١):

"حديث سمرة بن جندب ﷺ هذا ضعيف؛ أمّا على قول من يقول بعدم سماع الحسن عن سمرة غير حديث العقيقة، فظاهر، وأما على القول بسماعه غيره، فلعنعنته، وعنعنة قتادة، وهما مدلسان. والله تعالى أعلم".

قلت: وقد سبق تحرير مسألة سماع الحسن من سمرة في هذا البحث من كلام الشيخ الألباني وغيره، فانظره تحت التعقّب رقم (٦٨٥).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٤٧/٢٧٦٤).

(٤) وقال ابن يونس في "تاريخه" (٤٦): "مضطرب الحديث جداً".

قلت: ولكنه متابَع عند ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم عند تفسير هذه الآية، مع بعض الاختلاف في السند والمتن، رواه أحمد بن عبد الرحمن الرقّي [ووقع عند الطبري البرقي]، حدثنا عمرو بن أبي سلمة به .. ورواه الطبراني عن عبد الله بن محمد بن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة به. انظر: "تفسير ابن كثير" عند هذه الآية فقد ساق هذه المتابعات.

وأحمد بن عبد الرحمن الرّقّي أو البرقي، لم أعرفه. ويحتمل أنْ يكون: أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي الحافظ روى عنه الطبري في "التفسير"، وأبو عوانة في "المستخرج"، وابن أبي حاتم في "الجرح" (٢/٦١)، وقال عنه: "صدوق"، وهو مشهور بالرواية عن عمرو بن أبي سلمة.

وكأنّ الحاكم والذهبي تَوَهَّما أنه أحمد بن عيسى بن حسّان المصري التّستري الحافظ؛ فإنه من هذه الطبقة وهو ثقة من رجال الشيخين، **ولكنه ليس به**، وقد فرّق بينهما الذهبي نفسه في "الميزان"، والحافظ، وغيرهما.

ثم إنّ زهير بن محمد – وهو أبو المنذر الخراساني – مع كونه قد رمزوا له بأنه من رجال الشيخين؛ ولا أدري إذا كانا أخرجا له احتجاجاً أو استشهاداً، والثاني هو اللّائق به؛ فإنه متكلّم فيه كما هو معروف في ترجمته[1]، ولكن الحمل في الحديث على التنيسي أولى؛ لشدّة ضعفه"[2].

٨٣١ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٤٩/٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عمرَ ابن طُفيلِ بن سَخْبَرة المدنيّ عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**أَعْظَمُ النِّساءِ بَرَكَةً، أَيْسَرُهُنّ صَداقًا**):

"أخرجه الحاكم (١٧٨/٢)[3]، وعنه البيهقي، لكن وقع عنده [يعني: عند البيهقي] (عمرو بن طفيل بن سخبرة) ولا أدري الصواب من ذلك، فإني لم أَرَهُ في شيء من كتب الرِّجال, **فقول الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي، **هو من أوهامهما الفاحشة**؛ لأنّ عمر أو عمرو بن الطفيل بن سخبرة ليس له ذِكْرٌ في شيء من كتب الرّجال كما سبق فضلا عن أن يكون من رجال مسلم!

نعم، قد ترجموا لابن سخبرة بما يدلّ على جهالته، فقال الذهبي في "الميزان":

وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم شيخ الطبراني ضعيف جداً، قال الألباني في "الضعيفة" (٢٩/٥-٣٠): "قال الهيثمي (٧٥/١٠): "رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف".

قلت: **بل هو أسوأ حالا**، فقد قال ابن عدي في ترجمته من "الكامل" (١٥٦٨/٤): "يحدّث عن الفريابي وغيره بالأباطيل". ثم ساق له أحاديث، ثم قال: "وابن أبي مريم هذا إما أن يكون مُغَفَّلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمداً، فإني رأيت له غير حديث – مما لم أذكره هنا – غير محفوظ". وانظر: "الضعيفة" (٥٢٢/٣).

(١) خاصّة في رواية الشّاميين عنه، وهذه منها، وبالأخصّ رواية عمرو بن أبي سلمة هذا عنه، فقد قال الإمام أحمد: "**روى عن زهير أحاديث بواطيل** كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله، فغلط فقلبها زهير".

(٢) قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٦٥٤/٤-٦٥٥): "وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن حميد وأبان عن أنس في قول الله عزّ وجلّ: {وآتيتم إحداهن قنطارا}؛ قال: ألفا دينار؟ قال أبي: **هذا حديث منكر**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٦٥/٥٤٧/٣).

"ابن سخبرة, عن القاسم, وعنه حماد بن سلمة, لا يعرف, ويقال: هو عيسى بن ميمون".
ونحوه في "التهذيب" و"التقريب". وجزم ابن أبي حاتم[1] بأنه عيسى بن ميمون, فقال في ترجمته: "روى عن القاسم بن محمد, روى عنه حماد بن سلمة فسماه ابن سخبرة".
ويؤيده أنّ الخطيب قد أخرجه في "الموضح" (١/١٧٤) والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/٢/٢) من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم.
وعيسى هذا متروك الحديث كما قال أبو حاتم.
وتابعه عند الخطيب موسى بن تليدان, ولم أعرفه, والله أعلم.
وجملة القول أنّ الحديث ضعيف؛ لأنّ مداره على مجهول أو متروك.
نعم؛ له إسناد خير من هذا عند أحمد وغيره بلفظ: (إنّ مِنْ يُمْنِ المرأةِ: تَيْسِيرُ خِطْبَتِها, وتيسير صَداقِها, وتيسير رَحِمِها) ..".
- وقال في "الضعيفة" (٣/٢٤٣-٢٤٤) عند الحديث السّابق:
"رواه النسائي في "عشرة النساء" (٢/٩٩/١) .. والحاكم (٢/١٧٨) .. إلا أنّ الحاكم والبيهقي قالا: (صداقاً). **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.
قلت: **كذا قالا**، وابن سخبرة ليس من رجال مسلم ولا أحد من أصحاب الستة غير النسائي، قال الذهبي نفسه: "لا يعرف، ويقال: هو عيسى بن ميمون". ونحوه في "التهذيب" و"التقريب". وقال ابن أبي حاتم في "الجرح" (٣/١/٢٨٧) في ترجمة عيسى بن ميمون:
"روى عن القاسم بن محمد، روى عنه حماد بن سلمة، فسماه ابن سخبرة".
ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: استعديتُ على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره فقال: لا أعود. وقال ابن معين: عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة، ليس بشيء. وقال أبي: هو متروك الحديث" ..
قلت: لكن وقع مسمى في رواية الحاكم فقال: "عمر بن طفيل بن سخبرة المدني".
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي، لكن وقع عنده (عمرو) بالواو، وسواء كان (عُمَر) أو (عَمْراً) **فلم أجد مَن ذكره، فتصحيحه على شرط مسلم وهمٌ**؛ لأنه غير معروف كما تقدم عن الذهبي، فإن كان هو عيسى بن ميمون المدني كما جزم ابن أبي حاتم فهو واهٍ جداً ..

---

(١) والمزّي في "تهذيب الكمال" (٢٣/٤٨).

ويغني عن هذا الحديث حديث عائشة الآخر بلفظ: (إنّ من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقِها، وتيسير رَحِمِها).

أخرجه ابن حبان، والحاكم وغيرهما بسند حسن كما بينته في "الإرواء" (١٩٨٦)"[١].

٨٣٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٠/٦) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن صفوان ابن سُليم عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**مِنْ يُمْنِ المرْأةِ أَنْ يَتَيَسَّرَ في خِطْبَتِها، وأَنْ يَتَيَسَّرَ صَداقُها، وأَنْ يَتَيَسَّرَ رَحِمُها**):

"أخرجه الحاكم (١٨١/٢)[٢] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وهو عندي حسن للخلاف المعروف في أسامة بن زيد وهو الليثي, وأما إن كان العدوي – وبه جزم الهيثمي (٢٥٥/٤) – ولم يتبين لي مستنده – **فهو ضعيف**. والله أعلم"[٣].

٨٣٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٣٧/٦) عند حديث يرويه أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري عن مُعَلّى بن منصور عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن أمّ حبيبة رضي الله عنها: أنها كانت تحتَ عُبيد الله بن جَحْش فماتَ بأرضِ الحَبَشةِ، «**فَزَوَّجَها النّجاشيُّ النبيَّ ﷺ، وأَمْهَرَها عنه أربعةَ آلافٍ، وبَعَثَ بِها إلى رسولِ الله ﷺ مع شُرَحْبِيل بن حَسَنَةَ**»:

"والحديث أخرجه الحاكم (١٨١/٢)[٤] من طريق محمد بن شاذان الجوهري: ثنا معلى بن منصور ... به. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو مِنْ أَوْهامِهِما**؛ فإنّ ابن شاذان هذا لم يخرّج له الشيخان، بل ولا أحدٌ مِنْ بَقِيّةِ السِّتّة؛ فقد ذكره الحافظ تمييزاً، وهو ثقة"[٥].

---

(١) وهو الحديث الآتي هنا بعد حديثنا هذا.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٧٢/٥٥٢/٣).

(٣) قد صرّح ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٩٧) بأنه اللّيثي.

قلت: قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". ومسلم إنما خرّج له – كما قال الحاكم نفسه وأقرّه الذهبي في الكاشف – نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر. ولم يخرّج مسلم لأسامة بن زيد عن صفوان بن سُليم، ولا لهذا عن عروة بن الزبير.

وجوّد إسناد حديثه هذا السّخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص ٣٣٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٧٤/٥٥٣/٣).

(٥) قلت: ولم يخرّج الشيخان لمعَلّى بن منصور عن ابن المبارك، ولا لعروة عن أمّ حبيبة.

٨٣٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٣٤٤-٣٤٥) عند حديث يرويه محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أُنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله عن عقبة بن عامر ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ قال لرجلٍ: (**أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلانةً؟**). قال: نعم. وقال لِلمرْأةِ: (**أَتَرْضَيْنَ أَنْ أُزَوِّجَكِ فُلانًا؟**). قالت: نعم، فزَوَّجَ أَحَدَهُما صاحِبَهُ، ولم يَفْرِضْ لَها صَداقًا .. فلمّا حَضَرَتْهُ الوَفاةُ قال: إنّ رسولَ الله ﷺ زَوَّجَنِي فُلانةً، ولمْ أَفْرِضْ لَها صَداقًا .. وإنِّي أُشْهِدُكُمْ أنّي أَعْطَيْتُها صَداقَها سَهْمِي بِخَيْبَرَ .. قال: وقال رسولُ الله ﷺ: «**خَيْرُ الصَّداقِ أَيْسَرُهُ**»:

"صحيح. أخرجه أبو داود (٢١١٧) .. والحاكم (١٨٢/٢) .. من طريق محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم .. **وقال الحاكم**[١]: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ محمد بن سلمة، وخالد بن أبي يزيد لم يخرّج لهما البخاري في "صحيحه"[٢]. وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٣٤٤).

٨٣٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٠٠/٢) عند حديث يرويه عبد الوارث بن عبد الصّمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**إنّ أَعْظَمَ الذُّنوبِ عند اللهِ رجلٌ تَزوَّجَ امرأةً؛ فلمّا قَضى حاجَتَهُ منها طَلَّقها وذَهَبَ بمَهْرِها ..**):

"رواه الحاكم (١٨٢/٢)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي.

قلت: **وليس كما قالا**؛ فإنّ عبد الوارث بن عبد الصّمد ليس من رجال البخاري؛ وإنما هو من رواة مسلم. ثم إنّ عبد الرحمن بن عبد الله وإن روى له البخاري؛ فهو مُتكلّمٌ فيه، وقال الذهبي في "الميزان": "إنه صالح الحديث، وقد وُثّق". وفي "التقريب": "صدوق يخطئ". فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٥٣-٥٥٤/٢٧٧٥).

(٢) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٩٣٨) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٥٤/٢٧٧٦).

(٤) وجزم الشيخ بضعف عبد الرحمن هذا في "الضعيفة" (٣/٤٦٣-٤٦٤)، وقال بعد أنْ سرد أقوال الأئمة فيه: "وبالجملة فضعفُ هذا الراوي بعد اتّفاق أولئك الأئمة عليه، أمرٌ لا ينبغي أن يتوقّف فيه باحث، أويرتاب فيه منصف".

٨٣٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٥٢/٧) عند حديث يرويه إسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: نَقَلْنا امْرأَةً مِنَ الأَنْصارِ إلى زَوْجِها، فقال رسول الله ﷺ: **(هل كان معكُمْ لَهْوٌ؟ فإنّ الأَنْصارَ يُحِبُّونَ اللَّهْوَ)**:

".. الحديث عند البخاري (٤٣٥/٣) من طريق إسرائيل عن هشام بن عروة ..

ومِنْ هذا الوجه أخرجه الحاكم (١٨٣/٢-١٨٤)[١]، وعنه البيهقي (٢٨٨/٧)، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي.

فَوَهِما في استدراكه على البخاري!".

٨٣٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٥٠/٧-٥١) عند حديث يرويه شعبة عن أبي بَلْج يحيى بن سُليم عن محمد بن حاطب ﷺ مرفوعاً **(فَصْلُ ما بَيْنَ الحَلالِ والحَرامِ الصَّوْتُ بالدُّفِّ)**:

"أخرجه النسائي (٩١/٢)، والترمذي (٢٠٢/١)، وابن ماجه (١٨٩٦)، والحاكم (١٨٤/٢)[٢]. وقال الترمذي: "حديث حسن ..".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **ويترجّح عندي أنه حسنٌ فقط كما قال الترمذي**[٣]؛ لأنّ أبا بلج هذا تكلّم فيه بعضهم، وذَكَرَ له الذهبي في ترجمته مِنَ "الميزان" بعض المنكرات.

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق ربما أخطأ"[٤].

- وانظر: حاشية "آداب الزفاف" (ص ١٨٣).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٨٢/٥٥٧/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٨٣/٥٥٧-٥٥٨/٣).

(٣) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه غير مرّة إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٤) وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه "السّماع" (ص٥٢-٥٣): "هذا حديث صحيح، ألزم أبو الحسن الدارقطني مسلمًا إخراجه في الصحيح". وقوّاه الإمام أحمد وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ فيما رواه عنه الخلّال من طريقين في "الأمر بالمعروف" تحت رقمي (١٤٠ و١٤٣).

٨٣٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٨٢/٧) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخَطْمِيّ عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ فيَعْدِلُ، فيقولُ: «**اللّهمّ هذا قَسْمِي فِيما أَمْلِكُ، فلا تَلُمْنِي فِيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ**»:

"أخرجه أبو داود (٢١٣٤)، وكذا النسائي (١٥٧/٢) .. والترمذي (٢١٣/١) .. والحاكم (١٨٧/٢)[١] ..

قلت: **وهذا إسناد ظاهره الصِّحّة, وعليه جرى الحاكم فقال**:

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي وابن كثير كما نقله الأمير الصنعاني[٢] في "الروض الباسم" (٨٣/٢) عن كتابه: " إرشاد الفقيه " فقال: إنه حديث صحيح!

لكن المحقّقين من الأئمة قد أَعَلُّوه, فقال النسائي عقبه: "أرسله حماد بن زيد".

وقال الترمذي: "هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أنّ النبي ﷺ.

ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلا: أنّ النبي ﷺكان يقسم, **وهذا أصحّ من حديث حماد بن سلمة**".

وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٤٢٥/١) من طريق حماد بن سلمة, ثم قال: "فسمعت أبا زرعة يقول: لا أعلم أحداً تابع حمادا على هذا". وأيّده ابن أبي حاتم بقوله: "قلت: روى ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة قال: كان رسول الله يقسم بين نسائه. الحديث, مرسل".

قلت: وصله ابن أبي شيبة.

فقد اتّفق حماد بن زيد وإسماعيل بن علية[٣] على إرساله.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٢/٣-٥٦٣/٢٧٩٤).

(٢) كذا سبق ذِهْنُ الشيخ وقلمه فكتب (الأمير)، والصواب: (ابن الوزير) فهو صاحب "الروض الباسم".

(٣) وكذا عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثّقفي الثقة عند ابن جرير في "تفسيره" (١٠٦٣٧).

وقال الدارقطني: "رواه أيوب السختياني، واختلف عنه: فرواه حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة. وأرسله عبد الوهاب الثقفي، وابن علية عن أيوب، فقالا: عنه عن أبي قلابة: أنّ النبي ﷺ. **والمرسل أقرب إلى الصواب**". «العلل» (٢٧٨/١٣-٢٧٩).

وكلٌّ منهما أحفظ وأضبط من حماد بن سلمة, **فروايتهما أرجح عند المخالفة, لاسيما إذا اجتمعا عليها**".

- وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (٢٢٢/١٠).

٨٣٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٥٨/٧) عند حديث يرويه شريك عن حُصين عن الشّعبي عن قيس بن سعد ﷺ قال: أتيتُ الحِيرَةَ فرَأَيْتُهمْ يَسْجُدونَ لِمَرْزُبانٍ لهم، فقلتُ: رسولُ اللهِ الله ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ. فأَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ ... قال (**فلا تَفْعلُوا، لو كنتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأحَدٍ، لَأَمَرْتُ النِّساءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْواجِهِنّ، لِما جَعَلَ اللّهُ لهم عليهِنّ مِنْ حَقٍّ**)[1]:

"أخرجه أبو داود (٢١٤٠)، والحاكم (١٨٧/٢)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: **شريك هو ابن عبد الله القاضي، وهو سيئ الحفظ**"[3].

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣٠٥/٣).

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٥٨/٦) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير شريك - وهو ابن عبد الله القاضي النّخعي-؛ قال المنذري: "وقد تكلّم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم في المتابعات".

قلت: وقد توبع كما يأتي؛ فحديثه حسن، وقد صحّحه من سأذكره.

والحديث أخرجه الحاكم (١٨٧/٢) من طريق محمد بن المسيب: ثنا عمرو بن عون... به.

وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. ورد من حديث جماعة من أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو هريرة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، ومعاذ بن جبل، وقيس بن سعد، وعائشة بنت أبي بكر الصديق".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٣/٣-٥٦٤/٢٧٩٦).

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

٨٤٠ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٢٦-١٢٧) عند حديث يرويه سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن إياس بن عبد الله بن أبي ذُباب مرفوعاً «**لا تَضْرِبُوا إِماءَ اللهِ ..**»:

"أخرجه أبو داود (٢١٤٦) .. والحاكم (١٨٨/٢)[١] **وقال**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: إسناده صحيح إلى إياس بن عبد الله بن أبي ذُباب، **إلا أنّ هذا لم تثبت صحبته.**

قال الحافظ في "التهذيب": "جزم أحمد بن حنبل والبخاري وابن حبان بأن لا صحبة له، ولم يخرج أحمد حديثه في "مسنده"، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وذكره في الصحابة، والرّاجح صحبته".

قلت: **لم يظهر لي وجه الترجيح** مع جزم أولئك الأئمة بخلافه، **وهو لم يذكر أيّ دليل على ما ادّعاه من الترجيح**، كيف وابن حبان الذي تناقض رأيه فيه لما ذكره في (الصحابة) لم يجزم بأنه منهم، بل قال: "يقال: إنّ له صحبة". كما في "الإصابة" للحافظ نفسه، قال: "ثم أعاده في التابعين" وقال: "لا يصحّ عندي أنّ له صحبة[٢]. روى له أبو داود والنسائي وغيرهما

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٤/٣-٥٦٥/٢٧٩٨).

(٢) وذكره ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص: ٦١/رقم١٨٤) ضمن مشاهير الصحابة بمكة، وقال: "كان ممن شهد حجة المصطفى ﷺ وعقل عنه"، ثم ذكره مرة أخرى في مشاهير التابعين من أهل مكة (ص: ١٣٤/رقم٥٩٦)، وقال: "ليس يصح عندي صحبته، فلذلك حططناه عن طبقة الصحابة إلى التابعين".

قلت: وممن جزم بصحبته أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان كما في "الجرح والتعديل" (٢٨٠/٢)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٢٧/١).

ينظر: "التاريخ الكبير" (٤٤٠/١)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (رقم ٢٥) -وفيه كلام أحمد من رواية أبي بكر الأثرم عنه-، "تهذيب الكمال" (٤٠٦/٣).

قلت: ثم وجدتُ الحافظَ مغلطاي يقول في "إكمال تهذيب الكمال" (٣٠٤/٢): "مختلف في صحبته. قال ابن منده، وأبو عمر بن عبد البر: له صحبة. وذكره في الصحابة من غير تردّد - أيضا - أبو حاتم، وأبو زرعة، وعبد الباقي ابن قانع، وأبو عيسى الترمذي، والبرقي في (تاريخه)، ويعقوب بن سفيان، وأبو القاسم البغوي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو سليمان بن زبر، وأبو منصور الباوردي، وأبو أحمد العسكري، وخليفة ابن خياط في كتاب (الطبقات). والله تعالى أعلم".

وانظر كتاب الدكتور كمال قالمي الجزائري "الرواة المختلف في صحبتهم" (٢٥٥/١-٢٦٢)، وقد خلَص فيه إلى ترجيح صحبته.

حديثاً بإسناد صحيح، لكن قال ابن السكن: لم يذكر سماعاً. وقال البخاري: لا نعرف له صحبة".

قلت: **فالرّاجح إذن أَنْ لا صحبة له**[1]. **وعليه فالحديث مرسل ضعيف**. والله أعلم".

٨٤١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٨٢/١) عند حديث يرويه شاذُ بن فِيّاض عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**لا ينظرُ اللهُ إلى امرأةٍ لا تَشْكُرُ لِزَوْجِها، وهي لا تَسْتَغْنِي عنه**) بعد أن خرّجه من طريق سعيد بن أبي عروبة وهمام عن قتادة عن سعيد بن المسيب به:

"أخرجه الحاكم (١٩٠/٢)[2] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وخالف شاذاً الخليلُ بن عمر بن إبراهيم فقال: حدثني أبي عن قتادة عن الحسن عن عبد الله ابن عمرو به مرفوعاً. فذَكَر الحسن – وهو البصري – بَدَلَ ابنَ المسيب.

أخرجه النسائي والعقيلي في "الضعفاء" (ص ١٢١) وقال: "الخليل يخالف في بعض حديثه".

قلت: ليس هو دون شاذ بن فياض في الثقة والحفظ، وفي ضبطهما كلام يسير[3]، ولعل الاختلاف من نفس عمر بن إبراهيم؛ ففي "التقريب":

"صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف"[4].

ورواية شاذ عنه أولى عندي؛ لموافقتها لرواية ابن أبي عروبة عن قتادة، ولمتابعة أخرى وقفتُ عليها في "الكامل" لابن عدي أخرجها (ق ٢/٢٨٩) من طريق محمد بن بلال حدثنا عمران عن قتادة عن سعيد بن المسيب به. وقال: "ومحمد بن بلال يغرب عن عمران القطان، وله عن غيره غرائب، وأرجو أنه لا بأس به.

قلت: وهذا إسناد حسن وشاهد قويّ لما سبق ..".

---

(١) ورجّح الشيخ صحبته تبعاً للحافظ في "صحيح أبي داود" (٣٦٣/٦)، وصحّح حديثه هذا لأجل ذلك، وقوّاه بشاهد آخر من حديث أمّ كلثوم سيأتي قريباً هنا.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٨/٣-٥٦٩/٢٨٠٤).

(٣) قال الحافظ في شاذ: "صدوق له أوهام وأفراد". وقال في الخليل: "صدوق ربما خالف".

(٤) وقال ابن حبان في "الثقات" في ترجمة ابنه الخليل: "يعتبر حديثه من روايته عن غير أبيه، لأنّ أباه كان واهياً، والمناكير في أخباره من ناحية أبيه لا من ناحيته".

قلت: ولأجل هذا الضعف في إبراهيم هذا تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم لإسناد حديثه وموافقة الذهبي له، وأنّ حقّه التحسين فقط لا التصحيح.

٨٤٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٢٣٩-٢٤١) عند حديث عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**يا معشر النّساء تَصَدّقْنَ ولو مِن حُلَيّكُنَّ؛ فإنّكنّ أَكْثَرُ أهلِ جهنّمَ**). فقالت امرأة ليست من عِلْيةِ النّساء: وبِمَ يا رسول الله نحن أكثرُ أهلِ جهنم؛ قال: (**إنّكنّ تُكْثِرْنَ اللَّعْن وتَكْفُرْنَ العَشيرَ. وما وُجِدَ مِنْ ناقِصِ الدّينِ والرَّأْيِ أَغْلَبَ للرّجالِ ذَوِي الأَمْرِ على أَمْرِهِم مِنَ النّساءِ**). قالوا: وما نَقْصُ دِينِهِنَّ ورأيِهنّ؟ قال: (**أمّا نقصُ رَأْيِهِنّ: فجُعِلَت شهادةُ امرأتين بشهادة رَجُلٍ. وأما نقصُ دينِهِنّ: فإنّ إحداهُنّ تَقْعُدُ ما شاء الله مِنْ يومٍ وليلةٍ لا تَسْجُدُ للهِ سجدةً**):

"**منكر بهذا اللّفظ**. أخرجه الحاكم (٢/١٩٠)[١] فقال: ... وأخبرنا عبد الله بن محمد بن موسى العدل – واللّفظ له –: ثنا محمد بن أيوب: أنبأ يحيى بن المغيرة السّعدي: ثنا جرير عن منصور عن ذرٍّ عن وائلِ بن مُهانة السّعدي عن عبد الله بن مسعود ... فذكره ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

واغْتَرَّ بذلك الشيخ التويجري في "صارمه" فَنَبا عن صوابه (ص ٧٥-٧٦)؛ **لأنّ وائل بن مُهانة هذا**: قال الذهبي نفسه في "الميزان": "**لا يعرف، له حديث واحد**". يعني: هذا.

وقال الحافظ: "**مقبول**". يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فليّن الحديث.

قلت: ولم يتابع – كما يأتي –، ولا ينفع فيه أن ابن حبان ذكره في "ثقاته" (٥/٤٩٥)؛ لأنّ ذلك من تساهله المعروف! وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في "الكاشف": "وُثِّق".

وفي الإسناد علّة أخرى؛ وهي تنحصر في: شيخ الحاكم؛ فإني لم أعرفه[٢]، أو: محمد بن أيوب؛ فلم أعرفه أيضاً. وبهذا الاسم والنِّسبة جمعٌ فيهم الثِّقة والضعيف، ولا أدري إذا كان هذا أحدهم[٣]. **ثم إنه قد خولف**؛ فقد أخرجه النسائي في "العشرة" من "السنن الكبرى"

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٦٩/٢٨٠٥).

(٢) قال الحاكم في "تاريخه": "محدّث كثير الرِّحْلة، والسّماع، صحيح السّماع". وقال الذهبي: "المحدّث العالم الصادق". انظر: "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (١/٦٣٣).

(٣) هو محمد بن أيّوب بن يحيى بن الضُّرَيس، معروف الرواية عن يحيى بن المغيرة، ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/١٩٨)، وقال: "وكان ثقةً صدوقاً".

(٩٢٥٧/٣٩٨/٥)، وأحمد (٤٢٣/١) ومن طريقه الحاكم من حديث سفيان الثوري عن منصور ... به؛ بالمقطع الأوّل فقط دون حديث الترجمة[١] ...

والمقطع الأوّل صحيح؛ له شاهد من حديث ابن عمر عند مسلم وغيره، وهو مخرج في "الإرواء" (٢٠٥/١) تحت الحديث (١٩٠)، وتمامه حديث الترجمة لكن بلفظ: (وما رأيت من ناقصات عقلٍ ودينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ منكن). قالت: يا رسول الله! وما نقصان العقل والدين ... الحديث نحوه، إلا أنه قال في آخره: (وتَمْكُثُ اللّيالي ما تصلي، وتفطر في رمضان؛ فهذا نقصان الدين). **فهذا هو المحفوظ، فقوله في حديث الترجمة: (لا تسجد لله سجدة) ... منكر مخالف للحديث الصحيح من جهتين:**

الأولى: أنه لم يذكر الصيام.

والأخرى: أنه ذكر السّجدة مكان الصلاة؛ فقد يأخذ منه بعض لا علم عنده بالسُّنّة وفقهها أنّ المرأة الحائض أو النفساء ليس لها أن تسجد سجدة ما - كسجدة الشّكر والتّلاوة -، وهذا مما لا دليل عليه، وإن كان يمكن تأويل السجدة بالصلاة - من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل -، لكن التأويل فرع التصحيح، وإذا لم يصحّ الحديث بهذا اللفظ؛ فلا مسوّغ للتأويل. فتنبه!".

٨٤٣ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٢٧) عند حديث يرويه اللّيث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن حُميد بن نافع عن أمِّ كلثوم بنت أبي بكر ﵄ قالت: كان الرِّجالُ نُهُوا عن ضَرْبِ النِّساءِ، ثم شَكَوْهُنّ إلى رسول الله ﷺ، فَخَلّى بينهم وبين ضَرْبِهِنّ، ثمّ قال: «**لَقَدْ أَطافَ اللَّيْلَةَ بِآلِ محمّدٍ ﷺ سَبْعُونَ امْرَأَةً، كُلُّهُنّ قَدْ ضُرِبتْ**»:

وقال [الحاكم][٢]: "إسناد صحيح". ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ أمَّ كلثوم بنت أبي بكر قال الحافظ في "التقريب": "تُوُفِّيَ أبوها وهي حَمْلٌ، ثقة". فالإسناد مرسلٌ أيضاً. وبه أعلّه الحافظ في "الفتح" (٢٦٦/٩)"[٣].

---

(١) ورواه أحمد أيضاً (٤٠٣٧/الرسالة) عن شيخه أبي معاوية حدثنا الأعمش عن ذرٍّ به بالمقطع الأوّل فقط.

قلت: وقد تكون العلّة من يحيى بن المغيرة السّعدي، وهو وإن كان صدوقاً كما قال أبو حاتم فقد خالفه أبو خيثمة زهير بن حرب الثقة الثّبت عند أبي يعلى في "مسنده" (٥١٤٤)، فرواه أيضاً مختصراً بالمقطع الأوّل فقط.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٠٨/٥٧١/٣).

(٣) وكذا قال في "المطالب العالية" (٣٥٨/٨).

٨٤٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٥١/٦-٣٥٢) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا تَزوَّجَ العَبْدُ بِغَيْرِ إذنِ سَيِّدِهِ كان عاهِرًا**):

"أخرجه أبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (٢٠٧/١)، والدارمي (١٥٢/٢)، وابن ماجه (١٩٥٩) .. والحاكم (١٩٤/٢)[١]، والبيهقي (١٢٧/٧)، وأحمد (٣٠١/٣ و٣٧٧ و٣٨٢) من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر به.

وقال الترمذي: "حديث حسن". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

والصواب قول الترمذي للخلاف المعروف في ابن عقيل"[٢].

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١٩٩/٢).

٨٤٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٤/٦-٣٦٥) عند حديث يرويه شريك عن أبي ربيعة الإيَادي عن ابن بُريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لعليٍّ: «**يا عليُّ، لا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ؛ فإنّ لَكَ الأُولى، ولَيْستْ لَكَ الآخِرةُ**»:

"قلت: حديث حسن، وقال الترمذي: "حسن غريب"، **وصحّحه الحاكم**[٣] **على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! .. وهذا إسناد ضعيف**[٤]؛ لكن له طريق أخرى، حسّنته من أجلها في "الحجاب" (ص ٣٤) ["الجلباب" (ص ٧٧)]"[٥].

قلت: وقد ذكره البيهقي في "الكبرى" (٣٠٤/٧) شاهداً لحديث إياس بن عبد الله المتقدم قريباً تحت رقم (٨٤٠).

وكذلك قوّى الشيخ الألباني حديث إياس بمرسل أمّ كلثوم هذا في "صحيح أبي داود" (٣٦٣/٦).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٢١/٥٧٨/٣).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعِدّةٌ: ليّن الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتجّ به". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٨٣٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٢٢/٥٧٨/٣).

(٤) وعلّته شريك القاضي، وهو ضعيف، قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"، ولم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له في المتابعات. وأبو ربيعة – واسمه عمر بن ربيعة الإيادي – قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، وذكره الذهبي في "المغني في الضعفاء"، ولم يخرّج له مسلم شيئاً. وقال الترمذي عقبه: "غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك".

(٥) حيث قال الشيخ هناك بعد أن أورد حديث شريكٍ هذا:

– **وقال في** "الصحيحة" (٦/٩٩٠) عند الحديث السّابق:

"[الحاكم] (٢/١٩٤) وصحّحاه [يعني: الحاكم والذهبي]، **وفيه نظر**، وهو مخرج في "الجلباب" (ص٧٧/ الطبعة الجديدة)".

٨٤٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١/٢٠٠) عند حديث يرويه شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوَدّاك عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً في سَبايا أَوْطاس (**لا تُوطَأُ حامِلٌ حتّى تَضَعَ، ولا غَيْرُ ذاتِ حَمْلٍ، حتّى تَحِيضَ حَيْضَةً**):

"صحيح. رواه أبو داود (٢١٥٧) .. والحاكم (٢/١٩٥)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي.

وفيه نظر؛ فإنّ شريكاً إنما أخرج له مسلم مقروناً[٢]، **وفيه ضعفٌ لسوء حفظه**، وهذا معنى قول الحافظ فيه: "صدوق يخطئ كثيراً تغيّر حفظه منذ وَلِي القضاء بالكوفة".

ومع ذلك فقد سكت عليه في "الفتح" (٤/٣٥١), بل قال في "التّلخيص" (ص ٦٣):

"وإسناده حسن"، وتبعه الشّوكاني (٦/٢٤١), ولعلّ ذلك باعتبار ماله من الشّواهد .."[٣].

– وانظر: "الإرواء" (٥/١٤٠).

٨٤٧ – قال الألباني في حاشية "آداب الزفاف" (ص ١٠١) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (.. كان هذا الحَيُّ مِنَ الأنْصارِ – وهم أَهْلُ وَثَنٍ –، مع هذا الحَيّ مِنَ اليهود – وهم أهل كتاب – كانوا يَرَوْنَ لهم فضلاً عليهم، فكانوا يَقْتَدُون بكثيرٍ من فِعْلِهم، وكان مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الكِتابِ أَنْ لا

"قلت: وهو ابن عبد الله القاضي، وهو سيئ الحفظ، لكنه قد توبع، فقد أخرج الطحاوي في كتابيه، والحاكم (٣/١٢٣)، وأحمد (رقم ١٣٦٩ و١٣٧٣) من طريق حماد بن سلمة: حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن سلمة بن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب أنّ النبي ﷺ قال له: فذكر الحديث. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه أنّ ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه، لكن الحديث حسن بهذين الطريقين، ويشهد له الحديث الذي بعده".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٥٧٩/٢٨٢٤).

(٢) ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد. وقد تعقّبَ الشيخُ الحاكمَ في هذا عدّة مرّات.

(٣) وقد استقصى ذِكْرَ شواهده الكثيرة صاحب "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٩/٦٢٥٤-٦٢٦٠).

يَأْتُوا النِّساءَ إلّا على حَرْفٍ واحِدٍ، وذلك أَسْتَرُ ما تكُونُ المرْأَةُ، فكان هذا الحَيُّ مِنَ الأنْصارِ قَدْ أَخذُوا بذلك مِنْ فِعْلِهم ..):

"أخرجه أبو داود (٣٧٧/١)، والحاكم (١٩٥/٢[١]، ٢٧٩) .. وسنده حسن **وصحّحه الحاكم** على شرط مسلم ووافقه الذهبي!"[٢].

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٧٩/٣-٥٨٠/٢٨٢٥).

(٢) قد صرّح ابن إسحاق بالتّحديث عند الحاكم في الموضع الثاني، ولهذا حسّنه الشيخ، وأشار بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

قلت: والحديث له شواهد أخرى من حديث أمّ سلمة وابن عباس يتقوى بها ذكرها الشيخ بعد حديثنا هذا، فانظرها غير مأمور.

كِتابُ الطّلاقِ

٨٤٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٠٤/٦) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**كان الطّلاقُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ، وأبي بكر، وسَنَتَيْنِ مِنْ خِلافةِ عمر طلاقُ الثَّلاثِ واحِدةٌ**». فقال عمر: «إنّ الناس قد اسْتَعْجَلوا في أمرٍ، كانت لهم فيه أَناةٌ، فلو أَمْضَيْناهُ عليهم، فأَمْضاهُ عليهم»:

"وهو في "مصنف عبد الرزاق" (١١٣٣٧). ومن طريقه: أخرجه أحمد (٣١٤/١)، **ومسلم** (١٨٤/٤) .. والحاكم (١٩٦/٢)[١] كلّهم من طرق أخرى عن عبد الرزاق ... به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وقد وَهِما في قولهما**: "ولم يخرّجاه"**! فقد أخرجه مسلم**". **وانظر**: "الضعيفة" (٢٧١/٣).

٨٤٩ – قال الألباني في "الإرواء" (١٠٧/٧) عند حديث يرويه محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن أحمد بن يونس عن مُعَرِّف بن واصل عن مُحارِب بن دِثار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**ما أَحَلَّ اللّهُ شيْئًا أَبْغَضَ إليْهِ مِنَ الطّلاقِ**) بعد أنْ خرّجه من طريق أبي داود (٢١٧٧) عن أحمد بن يونس عن مُعَرِّف عن محارب مرفوعاً مرسلاً، وصحّحه:

"خالفه محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا أحمد بن يونس به إلا أنه وصله فقال: عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر به. أخرجه الحاكم (١٩٦/٢)[٢] وعنه البيهقي وقال: "لا أُراه حفظه". **وأما الحاكم فقال**: "صحيح الإسناد"**!** وزاد عليه الذهبي فقال: "قلت: على شرط مسلم". **كذا قالا**، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة فيه اختلاف كثير، تراه في

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٢٧/٧/٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٢٨/٨/٤).

"الميزان" للذهبي، وفي غيره[1]. وحَسْبُكَ هنا أنّ الذهبيَّ نفسه قد أورده في "الضّعفاء" وقال: " كذّبه عبد الله بن أحمد، ووثّقه صالح جزرة".

قلت: **فمثله كيف يُصَحَّح حديثه؟! لاسيما وقد خالف في وصله أبا داود صاحب "السنن" كما رأيت، وظَنِّي أنّ الذهبيَّ لم ينتبه لهذه المخالفة، وإلا لَما صحّحه**"[2].

٨٥٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٤٤/١) عند حديث يرويه عمّار بن رُزيق عن عبد الله بن عيسى عن عكرمة عن يحيى بن يَعْمَر عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ليس مِنّا مَنْ خَبَّبَ امرأةً على زَوْجِها، أو عَبْداً على سيِّدِه**):

"أخرجه الحاكم (١٩٦/٢)[3].

---

(١) قال الشيخ في "الصحيحة" (٧٠٥/٢): "محمد بن عثمان بن أبي شيبة –وهو ابن أخي أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة مؤلف "المصنف"– مع كونه من الحفاظ؛ فقد اختلف فيه اختلافا شديدا، فمن موثق، وقائل: "لا بأس به"، ومن مكذب له، وقائل: "كان يضع الحديث"! وله ترجمة مبسطة في "الميزان" و"اللسان" و"سير الأعلام" (٢١/١٤ – ٢٣)، وقد أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "حافظ، وثقه جزرة، وكذبه عبد الله بن أحمد".

قلت: وقد استقرّ رأي الشيخ رحمه الله على تحسين حديثه، فقد قال في "الضعيفة" (٩١/٩): "محمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ فيه كلام كثير، **حقّقتُ القولَ فيه في مقدمتي على كتابه "مسائل ابن أبي شيبة شيوخه"، وانتهيت فيها إلى أنه حافظ لا بأس به**. والله أعلم".

(٢) قلت: وقد توسّع الشيخ هنا قليلاً في ذكر بعض الطّرق الموصولة والمرسلة ثم قال في آخر التّخريج:

"وجملة القول: أنّ الحديث رواه عن معرّف بن واصل أربعة من الثقات, وهم: محمد بن خالد الوهبي, وأحمد بن يونس, ووكيع بن الجراح, ويحيى بن بكير. وقد اختلفوا عليه, فالأوّل منهم رواه عنه عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً، وقال الآخرون: عنه عن محارب مرسلاً. **ولا يشكُّ عالمٌ بالحديث أنّ رواية هؤلاء أرجح, لأنهم أكثر عدداً, وأتقن حفظاً, فإنهم جميعاً ممن احتجّ به الشيخان فى "صحيحيهما", فلا جرم أن رجّح الإرسال ابن أبى حاتم عن أبيه كما تقدم, وكذلك رجّحه الدارقطنى في "العلل" والبيهقى كما قال الحافظ في "التلخيص" (٢٠٥/٣)، وقال الخطابي وتبعه المنذري في "مختصر السنن" (٩٢/٣)**: "**والمشهور فيه المرسل**".

وقال الحافظ السّخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٤٨–٤٩): "أبو داود في سننه عن أحمد بن يونس عن معرّف بن واصل عن محارب بن دثار رفعه بلفظ: (ما أحلّ الله شيئا أبغض إليه من الطّلاق)، وهذا مرسل، وهو وإن أخرجه الحاكم في "مستدركه" من جهة محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن أحمد ابن يونس هذا فوصله بإثبات ابن عمر فيه .. فقد رواه ابن المبارك في "البرّ والصّلة" له، وكذا أبو نعيم – الفضل بن دكين – كلاهما عن معرّف كالأوّل، ولذا قال الدارقطني في "علله": المرسل فيه أشبه، وكذلك صحّح البيهقي إرساله، وقال: إنّ المتّصل ليس محفوظاً، ورجّح أبو حاتم الرازي أيضاً المرسل، وصنيع أبي داود مشعرٌ به، فإنه قدم الرواية المرسلة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٢٩/٨/٤).

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". **وهذا وَهْمٌ**، وإنْ وافقه الذهبيُّ! لأنّ عمّاراً ليس من رجال مسلم[1] .. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً نحوه. أخرجه الضياء في "المختارة" (٢/٢٥/٦٤). وآخر من رواية بريدة بن الحصيب بلفظ: (ليس منّا من حَلَفَ بالأمانة، ومن خَبَّبَ على امرئٍ زوجته أو مملوكه، فليس منّا).

أخرجه أحمد (٣٥٢/٥) ...

قلت: وهذا سند صحيح .."[2].

٨٥١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٨٩/٢) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ قال: (كانت تحتي امرأةٌ أُحِبُّها، وكان عمر يكرهها، فقال عمر: طَلِّقْها. فأبَيْتُ، فذَكَرَ ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**أَطِعْ أَباكَ وطَلِّقْها**»، فطلّقتُها):

"أخرجه أبو داود (٥١٣٨)، والترمذي (٢٢٣/١) .. والحاكم (١٩٧/٢)[3] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: "حسن صحيح".

وأقول: **بل هو حسن فقط**؛ فإنّ الحارث هذا لم يرو له الشيخان شيئاً، ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب، وقال أحمد والنسائي: "**ليس به بأس**".

وقال الحافظ العسقلاني ومِن قبلِه الذهبي: "**صدوق**". وزاد الذهبي: "صالح""[4].

٨٥٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٣١٠/٦-٣١١) عند حديث يرويه أبو زكريا يحيى بن عثمان بن صالح السّهمي عن أبيه عن اللّيث بن سعد عن أبي مُصْعب مِشْرح بن هاعان عن

---

(١) كذا! أراد الشيخ أن يقول: البخاري فسبق قلمه إلى مسلم، كما يتّضح من سياق كلام الشيخ، لأنّ عمّاراً هذا من رجال مسلم فعلاً وليس من رجال البخاري.

(٢) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٢٧٨) وقال: "هذا حديث صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٣٢/٩/٤).

(٤) لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٨٣٧).

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٧٦٣) وقال:" هو حديث حسنٌ. والحارث بن عبد الرحمن هو خال ابن أبي ذئب، جهَّله ابن المديني، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأسًا".

عقبة بن عامر الجهني ﷺ مرفوعاً (**أَلا أُخْبِرُكُمْ بالتَّيْسِ المُسْتعارِ؟**) قالوا: بَلى يا رسولَ الله. قال: (**هو المُحِلُّ، فلَعَنَ اللهُ المُحِلَّ، والمُحَلَّلَ لَهُ**)[1]:

"أخرجه ابن ماجه (١٩٣٦) .. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١٩٨/٢)[2]، والبيهقي (٢٠٨/٧) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

ثم قال الحاكم: "وقد ذكر أبو صالح كاتب اللّيث عن ليث سماعه من مشرح".

٨٥٣ – ثم ساقه [الحاكم] **من طريقه**: حدّثنا الليث بن سعد سمعت مشرح بن هاعان به.

وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي أيضاً.

وقال البوصيري في "الزوائد" (ق ١٢٣/١): "هذا إسناد مختلف فيه من أجل أبي مصعب".

قلت: **والمتقرِّر فيه أنه حسن الحديث**[3], ولهذا قال عبد الحقّ الأشبيلي في "أحكامه" (ق١٤٢/١): "وإسناده حسن". وكذلك حسّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "إبطال الحيل" (١٠٥-١٠٦) من "الفتاوى" له.

وقد أُعِلّ بعلة أخرى؛ فقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤١١/١) بعد أنْ ذكره من طريق أبي صالح وعثمان بن صالح عن اللّيث به: "قال أبو زرعة: وذكرتُ هذا الحديث ليحيى بن عبد الله بن بكير, وأخبرته برواية عبد الله بن صالح وعثمان بن صالح, فأنْكَرَ ذلك إنكاراً شديداً, وقال: لم يسمع مِنْ مشرح شيئاً, ولا روى عنه شيئاً, وإنما حدّثني اللّيث بن سعد بهذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن أنّ رسول الله ﷺ.

قال أبو زرعة: والصواب عندي حديث يحيى. يعني: ابن عبد الله بن بكير".

قال الحافظ في "التلخيص" (١٧٠/٣): "وحكى الترمذي[4] عن البخاري أنه استنكره .."".

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. وهو من حديث عبد الله بن مسعود, وأبي هريرة, وعلي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله, وابن عباس, وعقبة بن عامر".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٣٨/١٢/٤).

(٣) وقد حرّر فيه الشيخ الكلامَ في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٤٦/٥-١٤٨) ثم قال في خاتمة ذلك: "ثم تبيّن أن كلام ابن حبان لا يُنزِل حديثه عن مرتبة الحسن، لأنه لما أورده في «الثقات» وقال: "يخطئ ويخالف"، وقد وثّقه جمع كابن معين وغيره، وقول الحافظ: "مقبول" – بالمعنى الذي نصّ عليه في المقدمة – مرفوض". وانظر كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٥٨٣). وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

(٤) في "العلل الكبير" (رقم ٢٧٤).

٨٥٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/١٠٠-١٠١) عند حديث يرويه أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرَّحَبِي عن ثوبان ﷺ مرفوعاً (**أَيُّما امْرأةٍ سأَلتْ زَوْجَها الطّلاقَ مِنْ غَيْرِ بأْسٍ، حَرّمَ اللّهُ عليْها أَنْ تُرِيحَ رائِحةَ الجَنّةِ**):

"أخرجه أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١/٢٢٣) .. والحاكم (٢/٢٠٠)[١] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ أبا أسماء الرّحبي – واسمه عمرو بن مرثد – إنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد". وللحديث طريق أخرى، يرويه ليث عن أبي إدريس عن ثوبان به. أخرجه الطبري (٤٨٤٠). وليث هو ابن أبي سليم, وهو ضعيف.

وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً، أخرجه ابن ماجه (٢٠٥٤). وإسناده ضعيف".

٨٥٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٣٣٦-٣٣٧) عند حديث يرويه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أَسْلَمتْ امرأةٌ على عهدِ رسولِ الله ﷺ، فتَزَوّجتْ، فجاء زوجُها إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني قد أَسْلَمْتُ معها، وعَلِمتْ بإسلامي معها، (**فنَزَعها رسولُ الله ﷺ مِنْ زوجِها الآخَر، ورَدَّها إلى زوجِها الأوّل**):

"أخرجه ابن الجارود (٧٥٧)، والبيهقي (٧/١٨٨) من طريق الحاكم وهذا في "المستدرك" (٢/٢٠٠)[٢] وصحّحه، ووافقه الذهبي!! ..

قلت: **وهذا إسناد ضعيفٌ** مداره على سماك عن عكرمة. وهو سماك بن حرب الذُّهلي الكوفي. قال الحافظ: "صدوق, **وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة**، وقد تغيّر بآخره، فكان ربما يُلَقَّن"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٤-١٥/٢٨٤٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٥/٢٨٤٤).

(٣) والحديث قال فيه الإمام أحمد: "ليس كلّ الناس يسنده". انظر: "الجامع لأحكام أهل الذمة" للخلال (١/٢٦٥) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلّة" (رقم ٢٠٥) وقال: "هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، لكن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، قاله علي بن المديني كما في "تهذيب التهذيب"".

٨٥٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/٣٣٩-٣٤٠) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**رَدَّ النبيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنبَ على زَوْجِها أبي العاصِ بن الرّبيعِ بالنِّكاحِ الأوّلِ، ولم يُحْدِثْ شَيْئًا**):

"**صحيح**. أخرجه أبو داود (٢٢٤٠)، وكذا الترمذي (١/٢١٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩) .. والحاكم (٢/٢٠٠[١] و٣/٢٣٧ و٦٣٨ - ٦٣٩) ..

وقال الترمذي – وقد صرّح ابن إسحاق عنده بالتحديث –: "هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وَجْهَ هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا مِنْ قِبَلِ داود بن حصين مِنْ قِبَلِ حفظه".

قلت: داود هذا مختلف فيهٌ, فوثّقه طائفة, وضعّفه آخرون, وتوسّط بعضهم فوثّقه إلا في عكرمة, فقال أبو داود: "أحاديثه عن عكرمة مناكير, وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة"[٢].

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ في "التقريب"، فقال: "ثقة إلا في عكرمة" ..

ومما سبق يبدو أنّ الحديث ضعيف خلافاً لقول الترمذي: "ليس بإسناده بأس".

ومع ذلك فقد صحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي في "تلخيصه"، ومِنْ قبله الإمام أحمد كما سأذكره في الحديث بعده، فلعلّ ذلك مِن أجل شواهده ..".

٨٥٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦١٧-٦١٨) عند حديث يرويه يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَيُّما امْرأةٍ أَدْخَلتْ على قَوْمٍ مَنْ ليس منهم، فلَيْستْ مِنَ اللهِ في شيءٍ، ولنْ يُدْخِلَها اللهُ جَنّتَهُ، وأَيُّما رَجُلٍ جَحَدَ وَلدَهُ، وهو يَنْظُرُ إليه، احْتَجَبَ اللهُ منه، وفَضَحهُ على رُؤوسِ الخَلائِقِ مِنَ الأَوّلِينَ والآخِرِينَ**):

"أخرجه أبو داود (٢٢٦٣) .. والحاكم (٢/٢٠٢ - ٢٠٣)[٣] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وذلك مِن أوهامهما**؛ فإنّ عبد الله بن يونس هذا، لم يخرّج له مسلم أصلاً، ثم هو لا يُعرف، كما أشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٥/٢٨٤٥).

قلت: والحاكم هنا سكت عنه، وأما الذهبي فقد قال في "تلخيصه": "صحيح".

(٢) وقال علي بن المديني: "ما رواه عن عكرمة فمنكر". انظر: "ميزان الاعتدال" (٢/٥).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٨-١٩/٢٨٤٨).

"الميزان": "ما حدّث عنه سوى يزيد بن الهاد". ونحوه في "الكاشف". وصرّح بذلك في "الضعفاء" فقال: "تابعي مجهول". وقول الحافظ في "التقريب": "مجهول الحال". ينافي ما تقرر في "المصطلح" أنّ منْ لا يُعرف إلا برواية واحد فهو مجهول العين"[1].

- وانظر: "الإرواء" (٨/٣٤-٣٥).

٨٥٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٧/١٧٦-١٧٨) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر الأنصاري ﷺ قال: (كُنْتُ امْرَأً قدْ أُوتِيتُ مِنْ جِماعِ النِّساءِ ما لَمْ يُؤْتَ غَيْرِي، فلَمّا دَخَلَ رمضانُ ظاهَرْتُ مِنِ امْرَأتي، مَخافةَ أَنْ أُصِيبَ مِنْها شَيْئًا في بعضِ اللّيْلِ وأَتَتابَع مِنْ ذلكَ، ولا أَسْتطِيعُ أَنْ أَنْزِعَ حتّى يُدْرِكَنِي الصُّبْحُ، فبَيْنما هي ذاتَ لَيْلةٍ تَخْدُمُنِي، إذا انْكَشَفَ لِي مِنْها شيْءٌ فوَثَبْتُ عليها .. فأتَيْتُ رسولَ الله ﷺ فأخْبَرْتُهُ خَبَرِي .. قال: «**أَعْتِقْ رَقَبةً**». فضَرَبْتُ صَفْحةَ عُنُقِ رَقَبَتِي بِيَدِي، فَقُلْتُ: والّذي بَعَثَكَ بالحقِّ ما أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ غَيْرَها ..):

"**صحيح**. أخرجه أبو داود (٢٢١٣)، والترمذى (١/٢٢٥ ، ٢/٢٢٦) .. والحاكم (٢/٢٠٣)[2] وعنه البيهقى (٧/٣٩٠)، وأحمد (٤/٣٧) من طرق عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وفيما قالاه نظرٌ**؛ فإنّ ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه عند جميعهم، ثم هو إنما أخرج له مسلم متابعة[3].

وفيه عند البخاري علة أخرى، فقال الترمذي عقبه: "هذا حديث حسن، قال محمد (يعنى: البخاري): سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر"[4].

وبهذا الانقطاع أعلّه عبد الحقّ كما ذَكَر الحافظ في "التلخيص" (٣/٢٢١) ..

---

(١) وقال ابن القطّان الفاسي بعد أن أورد حديثه هذا: "وعبد الله بن يونس هذا لا تعرف حاله، ولا يعرف له راو غير يزيد بن عبد الله بن الهادي، ولا يعرف له غير هذا الحديث". انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٤/٤٧٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٩-٢٠/٢٨٤٩).

(٣) وقد نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

(٤) وقال أيضاً في «العلل الكبير» (٣٠٦): "سألتُ محمدًا (يعني: البخاري) عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث مرسل، لم يدرك سليمان بن يسار سلمة بن صخر".

وقد تابعه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار: (أنّ رجلاً من بني زريق يقال له: سلمة بن صخر، فذكر الحديث على اختصار .. أخرجه ابن الجارود (٧٤٥) وأبو داود (٢٢١٧).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد, وهو يؤيد قول البخاري أنّ سليمان بن يسار لم يسمع من سلمة بن صخر. والله أعلم.

٨٥٩ – لكن يشهد له رواية يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي سلمة: أنّ سلمة بن صخر البياضي جعل امرأته عليه كظهر أمّه الحديث نحوه ..

أخرجه الترمذي (١/٢٢٥-٢٢٦)، والحاكم (٢/٢٠٤)[١]، والبيهقي (٧/٣٩٠) من طريقين عن يحيى به ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **بل هو مرسل ظاهر الإرسال**, وقد أشار إلى ذلك البيهقي وقال:

"ورواه شيبان النّحوي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن سلمة بن صخر ..".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٤١٨).

٨٦٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/١٦١) عند حديث يرويه الحسين بن واقد وأبو حمزة عن يزيد النّحوي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما قالَها ابن مسعود، وإنْ يَكُنْ قالَها، فزَلّةٌ مِنْ عالِمٍ: في الرَّجُلِ يقُولُ: (إنْ تَزَوّجْتُ فُلانةً فهِي طالِقٌ). قال اللهُ عزّ وجلّ: **{يا أيُّها الّذِينَ آمَنُوا إذا نَكَحْتُمُ المُؤْمِناتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ}**. ولم يقُلْ: إذا طَلّقْتُمُ المؤْمِناتِ ثُمَّ نَكحْتُمُوهُنّ):

"وأخرج الطّحاوي في "المشكل" (١/٢٨٣-٢٨٤)، والحاكم (٢/٢٠٥)[٢]، وعنه البيهقي (٧/٣٢٠-٣٢١) بهذا الإسناد عن ابن عباس قال: "ما قالها ابن مسعود ..".

وقال: " صحيح الإسناد ". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن فقط؛ فإنّ عليَّ بن حسين وأباه فيهما كلامٌ مِنْ قِبَل حفظهما**"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠/٢٨٥٠).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٢-٢٣/٢٨٥٥).

(٣) لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في**

٨٦١ – قال الألباني في "الإرواء" (١٤٨/٧-١٤٩) عند حديث يرويه أبو عاصم عن ابن جريج عن مُظاهِر بن أَسْلَم عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**طَلاقُ الأَمةِ تَطْلِيقتانِ، وقُرْؤُها حَيْضتانِ**):

"أخرجه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (٢٢٢/١) .. والحاكم (٢٠٥/٢)[١] ..

وقال أبو داود: "**وهو حديث مجهول**"[٢]. وقال الترمذي: "لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر, ولا نعرف له غير هذا الحديث".

قلت: ومعنى كلامه أنه **رجلٌ مجهول. وأما الحاكم فقال عقبه:** "مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحدٌ مِنْ مُتَقَدِّمِي مشايخنا بِجَرْحٍ, فإذاً الحديث صحيح".

قلت: ووافقه الذهبي. **وذلك من عجائبه؛** فإنه أَوْرَدَ مُظاهِراً هذا في كتابه "الضعفاء" وقال: "قال ابن معين: ليس بشيء". وقد روى الدارقطني بإسناد صحيح عن أبي عاصم قال: "**ليس بالبصرة حديثٌ أَنْكَر مِن حديث مظاهر هذا**". وعن أبي بكر النيسابوري قال: "**الصحيح عن القاسم خلاف هذا**". ثم روى بإسنادين أحدهما حَسَنٌ عن زيد بن أسلم قال: سُئِل القاسم عن عِدَّةِ الأَمَةِ؟ فقال: (الناس يقولون: حيضتان، وإنا لا نعلم ذلك، أو قال: لا نجد ذلك في كتاب الله، ولا في سُنّة رسول الله ﷺ، ولكن عمل به المسلمون)[٣].

تصرفاته .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

قلت: والحسين بن واقد مُتابَع من أبي حمزة (السُّكّري) عند الحاكم كما رأيت وكذا عند الطّحاوي .. والراوي عن الحسين عند هؤلاء ليس ابنه عليّ وإنما هو عليّ بن **الحسن** بن شقيق، وهو ثقة حافظ كما في "التقريب"، ووقع في بعض نُسخ "المستدرك" (علي بن الحسين)، وهو تصحيف كما نبّه عليه محقّقوا طبعة دار المنهاج.

ويؤكّد ذلك أنّ البيهقي روى الحديث في "الكبرى" (٣٢٠/٧) عن الحاكم نفسه بسنده ومتنه سواء، وفيه عنده (عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٥٦/٢٣/٤).

(٢) ونقل عنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٩٣/١١) قوله: "مظاهر رجل مجهول، وهذا منكر".

(٣) وصحّح البخاري في "الأوسط" (٥٥٨/٣)، والدارقطني في "العلل" (١٢٤/١٥)، والبيهقي في غير موضع أنّ الصواب في هذا الحديث وقفَه على القاسم بن محمد. وقد قال البيهقي في "السنن الصغرى" (١٣٠/٣):

"وأما حديث مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعا .. فإنه حديث أنكره عليه أهل البصرة، وضعّفه البخاري وغيره من الحفّاظ، وكيف يصحّ ذلك، وفي رواية زيد بن أسلم عن القاسم بن محمد أنه سئل عن ذلك فقيل له: أَبَلَغَكَ عن النبي ﷺ في هذا؟ فقال: «لا»".

قلت: **فهذا دليل على أنّ الحديث لا عِلْمَ عند القاسم به، وقد رواه عنه مظاهر، فهو دليل أيضاً على أنه قد وَهِمَ به عليه،** ولهذا قال الخطّابي عَقِبَه: "إنّ أهل الحديث يُضَعِّفونه"". **وانظر**: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٢/٢٩٥).

٨٦٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٢٣٤-٢٣٦) عند حديث يرويه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قال: قلت لأيوب: (هل تعلمُ أحداً يقول بقول الحَسَن في (أَمْرُكِ بِيدِكِ) أنه ثلاثٌ؟ فقال: لا، إلا شيءٌ حدثنا به قتادة عن كثيرٍ مولى عبد الرحمن بن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ بنحوه. قال أيوب: فَقَدِم علينا كثيرٌ، فسألته فقال: ما حَدَّثْتُ بهذا قَطُّ. فذَكَرْتُه لقتادة فقال: بلى، ولكن قد نَسِيَ):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير كثير – وهو: ابنُ أبي كَثِيْرٍ البصري، مولى عبد الرحمن بن سَمُرة –، وليس بالمشهور. ترجمه البخاريُ في "التاريخ" (٤/١/٢١١)، وابن أبي حاتم (٣/٢/١٥٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلا. وقد روى عنه جَمْعٌ من الثقات – غير قتادة– منهم: منصور بنُ المعتمر، وابن سيرين، وأيوب السخْتِيانيُ، وقد ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين" وقال: "يروي عن عبد الرحمن بن سمرة. روى عنه قتادة والبصريون". وقال العِجْليُ في "ثقاته": "تابعي ثقة".

وفي "التهذيب": "وزعم عبد الحقِّ – تبعاً لابن حزْم– أنه مجهول. فتَعَقَّبَ ذلك عليه ابن القطّان بتوثيقِ العِجْليّ. وذكره العقيْليُّ في "الضُّعفاء"، وما قال فيه شيئاً".

قلت: ولعلّ مستند العقيْليّ هو: أنه مع كونه غير مشهورٍ؛ قد نسِي هذا الحديث؛ مع أنه كان حدّث به قتادة، وجزم هذا بأنه قد نسِيه؛ فنسيانه إياه – مع قِلّةِ حديثه التي اسْتلْزمتْ عدم شهرتهِ – قد يدلُّ على ضعفه، وقِلّةِ ضبْطِه .. وقد انضمّ إلى ذلك إعلال البخاري للحديث بالوقف، واستنكار النسائيّ، واستغراب الترمذي له. ولولا ذلك لمالتِ النفسُ إلى تحسينه، والله أعلم. والحديث أخرجه النسائي (٢/٩٧) ، والترمذي (١١٧٨) ..

وكذلك أخرجه الحاكم (٢/٢٠٥- ٢٠٦)[1]، وعنه البيهقي (٧/٣٤٩) من طريق أخرى عن سليمان بن حرب ... به. وقال الترمذي: "حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد. وسألتُ محمداً (يعني: البخاري) عن هذا الحديث؟

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٤/٢٨٥٨).

فقال: حدثنا سليمان بن حرب عن حماد ابن زيد ... بهذا، وإنما هو عن أبي هريرة موقوفٌ، ولم يَعْرِفْ حديث أبي هريرة مرفوعاً". وقال النسائي: "هذا حديث منكر". وأعلّه البيهقي بجهالة حالِ كثيرٍ مولى ابن سمُرة؛ فقال: "لم يثْبُتْ مِنْ معرفته ما يُوجِب قبُول روايته، **وقول العامة بخلاف روايته**". **وخالفهم الحاكم فقال**: "حديث غريب صحيح"! ووافقه الذهبي! وأيّده ابن التركماني!! **وفيه ما سبق بيانه. والله أعلم**".

٨٦٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/٢٤٤) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ امرأةً قالت: يا رسول الله، ابْنِي هذا كان بَطْنِي له وِعاءً، وثَدْيِي له سِقاءً، وحِجْرِي له حِواءً، وإنّ أَباهُ طَلّقَني، وأَرادَ أَنْ يَنْزِعَهُ منِّي. فقال لها رسولُ الله ﷺ: «**أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ ما لَمْ تَنْكِحِي**»:

"أخرجه أبو داود (٢٢٧٦) .. وكذا الحاكم (٢/٢٠٧)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: **وإنما هو حسنٌ فقط** للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه"[٢].

– وانظر: "الصحيحة" (١/٧١٠).

٨٦٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/٢١٥-٢١٦) عند حديث يرويه عبد الأعلى عن سعيد عن مَطَر عن رَجاء بن حَيْوة عن قَبيصة بن أبي ذُؤيب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: لا تُلَبِّسُوا علينا سُنّةَ نبِيّنا محمدٍ ﷺ في أُمِّ الوَلدِ إذا تُوُفِّيَ عنها سَيِّدُها (**عِدَّتُها أَرْبعةُ أَشْهرٍ وعشرًا**):

"أخرجه أبو داود (٢٣٠٨) .. والحاكم (٢/٢٠٨)[٣] ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٧/٢٨٦٤).

(٢) قلت: وقد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٢٢٣-٢٢٨)، وأحالَ تمّتَ على تحرير العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١/١٤٠-١٤٤).

لكن سبق التنبيه – غير مرة – في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٨٦٠).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٣١-٣٢/٢٨٧٠).

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، **غير أنّ مَطراً وهو ابن طهمان الورّاق فيه ضعفٌ مِنْ قِبَل حفظه**، وقال الذهبي في "الميزان" بعد أنْ ذَكَرَ مَنْ ضَعّفَه: "فمطرٌ مِنْ رجال مسلم، حَسَنُ الحديث"! وقال في "الضعفاء": "صدوق قد لُيِّنَ".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف".

وأما الحاكم فقال: "صحيح على شرط الشيخين"، **ووافقه الذهبي مع ما تقدّم عنه أنّ مطراً مِنْ رجال مسلم وحده**(١). وقد تابعه قتادة عن رجاء بن حيوة به .."(٢).

---

(١) وكذا رجاء بن حيوة من رجال مسلم وحده، والبخاري إنما أخرج له تعليقاً فقط.

(٢) قلت: والحديث خرّجه الدارقطني، وتوسّع في ذكر طرقه، وأعلّه بالانقطاع والوقف، ونقل تضعيفه عن الإمام أحمد، وسأسوق كلامه كلّه ليتّضح المقصود.

قال رحمه الله في "السّنن" (٤/٤٧٧-٤٩٩): "نا أبو علي المالكي، نا أبو حفص عمرو بن علي، نا يحيى بن سعيد، نا ثور بن يزيد، قال: سمعت رجاء بن حيوة قال: سئل عمرو بن العاص عن عِدَّة أمّ ولدٍ فقال: «لا تلبسوا علينا **دِينَنا** إن تكن أَمَةٌ فإنّ عِدَّتها عدّة حُرَّةٍ». ورواه سليمان بن موسى عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص **موقوفاً أيضاً. ورفعه قتادة ومطر الوراق. والموقوف أصحّ. وقبيصة لم يسمع من عمرو**.

ثم ساقه من طريق يزيد بن زريع، نا سعيد عن قتادة ومطر عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب: أنّ عمرو بن العاص قال: (لا تلبسوا علينا **سنّة** نبينا: عدّتها عدّة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا).

ثم قال: حدثنا أحمد بن علي بن العلاء، نا أحمد بن المقدام، فذكر مثله سواء. **قبيصة لم يسمع من عمرو، والصواب لا تلبسوا علينا ديننا موقوف** .. ثم خرّجه من طريق أبي مُعَيْد حفص بن غيلان، عن سليمان بن موسى: أنّ رجاء بن حيوة حدّثه, أنّ قبيصة بن ذؤيب حدّثه، أنّ عمرو بن العاص قال: «عدّة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشرا، وإذا أعتقت فعدّتها ثلاث حيض». **موقوف وهو الصواب، وهو مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو**.

ثم خرّجه من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن رجاء بن حيوة، عن قبيصة بن ذؤيب, عن عمرو ابن العاص قال: «إنا لا نتلاعب بديننا، الحرّة حرّة والأمَة أمةٌ، يعني: في أمّ الولد تكون عليها عدّة الحرّة».

ثم قال: نا محمد بن أحمد، نا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، نا الوليد بن مسلم، نا سعيد بن عبد العزيز، بهذا الإسناد عن عمرو بن العاص قال: «عدّة أم الولد عدّة الحرّة». قال أبي [يعني: أحمد بن حنبل]: **هذا الحديث منكر**.

ثم قال: ونا الوليد، نا الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص، قال: «عدّة أمّ الولد عدّة الحرّة".اهـ. وانظر "العلل" لعبد الله بن أحمد (٢٦٥٦).

والحديث ضعّفه أيضاً ابن قدامة في "المغني" (١١/٢٦٣)، وقال: "قال ابن المنذر: ضعَّف أحمد وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص. وقال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال: **لا يصحُّ**، وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله يَعجَبُ من حديث عمرو بن العاص هذا، ثم قال: أين سُنةُ النبي ﷺ في هذا؟!".

وقال صالح بن الإمام أحمد بعد أن خرّجه عن أبيه من ثلاثة طرق موقوفاً على عمرو بن العاص – وقد مضت في تخريج الدارقطني –: "قال أبي: فهؤلاء لم يقولوا: (سنّة نبيّنا)، فكأنّه ضعّفه". انظر: "مسائل أحمد رواية صالح" (٤٩٧).

كِتابُ العِتْقِ

٨٦٥ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٣٩٣/٢) عند حديث يرويه هشام ابن عبد الله عن قتادة عن الحسن عن قيس الجُذامي عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً «**مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً؛ فَكَّ اللهُ بكلِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضائِهِ عُضْوًا مِنْ أَعْضائِهِ مِنَ النّارِ**» تعليقاً على قول المنذري: "رواه أحمد بإسناد صحيح":

"قلت: **فيه نظرٌ، وإنْ تَبِعهُ الحاكم** (٢١١/٢)[١]، ووافقه الذهبي؛ فإنه مِنْ رواية قتادة عن قيسٍ الجُذامي عن عقبة. فقد قالوا: "لم يَلْقَ قتادة مِنْ أصحاب النبيّ إلا أنساً وعبد الله بن سَرْجِس"[٢].

وقال ابن القيم رحمه الله في "حاشية السنن" (٢٩٩/٦) بعد أنْ ساق الكلام السّابق عن أحمد والدارقطني: "واختلف الفقهاء في عدّتها [يعني: أمّ الولد إذا توفّي سيّدها] **فالصحيح أنه حيضة، وهو المشهور عن أحمد وقول ابن عمر وعثمان وعائشة، وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وغيرهم**".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٧٥/٣٩/٤).

(٢) قلت: قيس الجذامي صحابي جليل، وقد رواه الإمام أحمد وغيره من حديث قتادة عن قيس الجذامي عن عقبة به، وليس فيه ذِكْرُ الحسن، ولذلك أعلّه الشيخ رحمه الله بما ذكر. وأما الحاكم، فقد رواه من حديث قتادة عن الحسن عن قيس به، ولم ينتبه الشيخ لذلك فحمل رواية الحاكم على رواية أحمد.

والواقع أنّ الحديث مداره على قتادة واختلف عليه فيه، فرواه عنه هشام الدّستوائي واختلف عليه أيضاً، فرواه عنه أبو داود الطيالسي عن قتادة عن الحسن عن قيس به. وهي رواية الروياني عن شيخه محمد بن بشّار عنه في "مسنده" (٢٤١) ورواية الحاكم من طريق بكّار بن قتيبة عنه كما سلف. لكن الواقع في "مسند أبي داود الطيالسي" نفسه – وهو من رواية يونس بن حبيب عنه – (١١٠٢/هجر) أنه رواه عن هشام عن قتادة عن قيس الجذامي، ليس فيه الحسن! ورواه الطبراني في "الكبير" (٩١٩) من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن قيس الجذامي به.

ورواه أحمد عن عبد الصّمد بن عبد الوارث، والطبراني في "الكبير" (٩١٨) من طريق حجّاج بن نصير، كلاهما (عبد الصّمد وحجّاج) عن هشام عن قتادة عن قيس به، ليس فيه الحسن.

ورواه أحمد أيضاً عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، والطبراني في "الكبير" (٩١٨) من طريق شعيب بن إسحاق، كلاهما (عبد الوهاب وشعيب) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن قيس الجذامي، وليس فيه ذِكْرُ الحسن.

قلت: تبيّن من هذا التّخريج أنّ الواسطة بين قتادة وقيس هو الحسن، وليس هو البصري كما يتبادر إلى الذهن بل هو الحسن بن عبد الرحمن الشّامي، وهو رجل مجهول، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "شيخ".

٨٦٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٣٠٧-٣٠٨) عند حديث يرويه ضَمْرةُ بن ربيعة عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة عن العَرِيف بن الدَّيْلمي عن واثلة بن الأسقع ﷺ قال: أَتَيْنا رسولَ اللهِ ﷺ في صاحبٍ لَنا قد أَوْجَبَ – يعني النّارَ – فقال: (**أَعْتِقوا عنه، يُعْتِقِ اللهُ بكلِّ عُضْوٍ منه عُضْواً منه مِنَ النّارِ**):

"رواه أبو داود (٢٩٦٤) .. والحاكم (٢/٢١٢)[١] ..

قلت: والإسناد ضعيف مِن أجل الغريف؛ فإنه لم يرو عنه غير إبراهيم بن أبي عبلة، ولم يوثقه غير ابن حبان (١/١٨٣) . قال الحافظ في "التهذيب": "وقال ابن حزم: مجهول. وذكره بالعين المهملة".

قلت: وكذلك وقع في "مستدرك الحاكم"[٢] وقال:"عريف هذا لقب عبد الله بن الدّيلمي،

٨٦٧ – حدّثنا بصحّة ما ذكرته أبو إسحاق إبراهيم بن فراس الفقيه: حدثنا بكر بن سهل الدّمياطي: حدثنا عبد الله بن يوسف التِّنّيسي: حدثنا عبد الله بن سالم: حدثني إبراهيم بن أبي عبلة قال: كنتُ جالساً بـ (ريحاء) فَمَرَّ بي واثلة بن الأسقع متوكِّئاً على عبد الله بن الدّيلمي، فأجلسه، ثم جاء إليَّ فقال: عَجَبٌ ما حدثني هذا الشيخ، يعني: واثلة ...).

قلت: فذكر الحديث مثل رواية ضمرة. **ثم قال الحاكم**: "فصار الحديث بهذه الروايات صحيحاً على شرط الشيخين".

قلت: ووافقه الذهبي، **وليس كذلك لأمرين**:

الأوّل: أنّ هذه الرواية التي ساقها مستدلاً على صحّة ما ذكر، فيها الدّمياطي وهو ضعيف. لكنه قد توبع، فقال الطّحاوي (١/٣١٦): حدثنا عليّ بن عبد الرحمن: حدثنا عبد الله بن يوسف الدمشقي: حدثنا عبد الله بن سالم به ..

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٩٤): "قال علي: وروى هشام الدّستوائي عن قتادة عن الحسن – **وليس بابن أبي الحسن** –، هو شيخ كان يروي عنه قتادة يقال له: **الحسن بن عبد الرّحمن**، عن قيس الجذامي عن عقبة بن عامر".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٤٠/٢٨٧٧).

(٢) وقد ضبطه ابن أبي حاتم، والدارقطني، والأزدي، وابن ماكولا وغيرهم بالغين المعجمة، وهو الواقع في مصادر التخريج الأخرى، وهو الغريف بن عياش كما في بعض الروايات، وسيأتي توضيح ذلك في كلام الشيخ.

وتابعه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: حدثنا عبد الله بن يوسف به. أخرجه ابن حبان (١٢٠٦).

ثم رواه الطّحاوي من طريق الوليد بن مسلم: حدثني مالك بن أنس وغيره عن إبراهيم بن أبي عبلة أنه حدّثهم عن عبد الله بن الدّيلمي عن واثلة نحو حديث ابن المبارك.

قلت: فهذا كله يصحح ما ذكره الحاكم أنّ الغريف لقبٌ لعبد الله بن الدّيلمي، أو على الأصحّ يدلّ على أنّ اسم الغريف عبد الله، وهي فائدة لا تجدها في كتب الرجال، ولكن هل يصير الحديث بذلك صحيحاً؟ ذلك ما سترى الجواب عنه فيما يأتي.

الأمر الثاني: أنّ عبد الله بن الدّيلمي المذكور في هذه الروايات ليس هو الذي عناه الحاكم: عبد الله بن فيروز الديلمي أبو بشر وهو الذي وثّقه ابن معين والعجلي وغيرهما، وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي، بل هو ابن أخي هذا، فقد تقدم في بعض الروايات أنه الغريف ابن عياش، وفي أخرى عند الطّحاوي والخطيب (الغريف بن عياش بن فيروز الديلمي)، ولذلك قال في ترجمة أبي بشر من "التهذيب": "هو أخو الضّحّاك بن فيروز وعمّ الغريف بن عياش بن فيروز".

فإذا ثبت أنه عبد الله بن عياش بن فيروز وهو غير عبد الله بن فيروز، وجب أن نتطلب معرفة حاله، وإذا عرفتَ مما سبق في ترجمته أنه مجهول، نستنتج من ذلك أنّ الحديث ضعيف لا يصح، **وأنّ الحاكم والذهبي وَهِما في تصحيحهما إياه**، لاسيما وقد صحّحاه على شرط الشيخين[1]، والعصمة لله وحده. **وفي الحديث علة أخرى**، وهي الاضطراب في متنه ..".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٥٨٥).

٨٦٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٦/١٧٥) عند حديث يرويه سعيد بن جُمْهان عن سفينة رضي الله عنه قال: قالت لي أمُّ سلمة رضي الله عنها: (أُعْتِقُكَ وأَشْتَرِطُ عليكَ أَنْ تَخْدُمَ رسولَ الله ﷺ ما عِشْتَ ..):

(١) ولم يخرّج مسلم لعبد الله بن يوسف التِّنّيسي، ولا لعبد الله بن سالم. وعبد الله بن الديلمي (وهو ابن فيروز الثّقة) الذي عناه الحاكم لم يخرّج له البخاري.

"قلت: **وهذا إسناد حسن،** سعيد بن جُمهان صدوق له أفراد، كما قال الحافظ في "التقريب"، **وأما الحاكم**[1] **فقال:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي"[2].

٨٦٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٦/١٦٩-١٧٠) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وقتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ مَلَكَ ذا رَحِمٍ فهُو حُرٌّ**):

"أخرجه أبو داود (٣٩٤٩)، والترمذي (١/٢٥٥)، وابن ماجه (٢٥٢٤) .. والحاكم (٢/٢١٤)[3] .. وقال الترمذي: "لا نعرفه مُسْنَداً إلا من حديث حماد بن سلمة, وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئاً من هذا"[4] ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٤٤/٢٨٨٣).

(٢) لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٨٦٠).

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٣٨) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٤٥/٢٨٨٦).

(٤) وقال في "العلل الكبير" رقم (٣٧٥ و٣٧٦): "سألتُ محمدًا -يعني: البخاري – عن هذا الحديث، فلم يعرفه عن الحسن عن سمرة إلا من حديث حماد بن سلمة، قال: ويروى عن قتادة عن الحسن عن عمر هذا الحديث أيضا".

وأما ما أشار إليه الترمذي من الرواية الموقوفة على عمر، فقد أخرجها أبو داود (٣٩٥٠)، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٠٣) و(٤٩٠٦) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عمر من قوله. وهو منقطع، فإنّ قتادة لم يدرك عمر، لكن قد ورد عن عمر من وجه آخر صحيح. فقد أخرجه النسائي (٤٩١٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣/٤٤٥ و٤٤٦)، والبيهقي (١٠/٢٩٠) من طريق أبي عوانة، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد قال: قال عمر ... فذكره. ورجاله ثقات رجال الشيخين.

وأخرج أبو داود أيضاً (٣٩٥١) والنسائي في «الكبرى» (٤٩٠٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن الحسن قال: (مَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ فهو حُرٌّ).

وقد رجَّح هذا الوجه أبو داود، فقال عقب هاتين الروايتين: "**سعيد أحفظ من حماد**". وانظر: «تحفة الأشراف» (٤/٦٦ رقم ٤٥٨٥). وقال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٤/٤٠٦-٤٠٧) بعد أن ساق الحديث من طريق حماد بن سلمة المسندة: "وقد خالفه سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عن قتادة: أنّ عمر بن الخطاب قال: .. وعن قتادة عن الحسن قال: .. **والحديث إذا انفرد به حماد بن سلمة، ثم يشكّ فيه، ثم يخالفه فيه من هو أحفظ منه وجب التوقّف فيه. وقد أشار البخاري إلى تضعيف هذا الحديث.** وقال علي بن المديني: **هذا عندي منكر**".

وقال ابن القيّم رحمه الله في "تهذيب السّنن" (١٠/٣٤٠-٣٤١): "هذا الحديث له خمسُ عللٍ:

إحداها: تَفَرّد حماد بن سلمة به، فإنه لم يحدّث به غيره.

العلة الثانية: أنه اختلف فيه حماد وشعبة، عن قتادة، فشعبة أرسله، وحمادٌ وصله، وشعبةُ هو شعبةُ.

العلة الثالثة: أنّ سعيد بن أبي عروبة خالفهما، فرواه: عن قتادة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله.

وعِلَّة الحديث عندي اختلافهم في سماع الحسن من سمرة[1]**، لاسيما وهو** – أعني: الحسن – **مدلس، وقد رواه بالعنعنة، ومع ذلك فقد صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي في "تلخيصه"!**".

– وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٤٩٨/٢).

٨٧٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٧٩/٢) عند حديث يرويه سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: بَلَغَ عائشةَ رضي الله عنها أنّ أبا هريرة يقول: إنّ رسول الله ﷺ قال: (**لَأَنْ أُمَتَّعَ بِسَوْطٍ في سبيل اللهِ؛ أَحَبُّ إليَّ مِن أنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنا** ..). فقالت عائشة: (رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً، وأساء إصابةً ..):

"أخرجه الطّحاوي والحاكم[2] وعنه البيهقي وضعّفه بقوله: "سلمة بن الفضل الأبرش يروي مناكير".

قلت: وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ". **وفيه علة أخرى**؛ وهي عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس، **ومع ذلك فقد قال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"**!** وردّه الذهبي بقوله: "كذا قال، وسلمة لم يحتج به (م) وقد وُثِّق، وضعّفه ابن راهويه".

قلت: **وكذلك ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة**[3]**، على أنه مدلس وقد عنعنه**".

– وقال في "الضعيفة" (٢٨٧/٩) عند الحديث السّابق:

"**وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"**!** وردّه الذهبي بقوله:

"كذا قال، وسلمة لم يحتج به (م) وقد وُثِّق، وضعّفه ابن راهويه".

العلة الرابعة: أنّ محمد بن يسار رواه: عن معاذ، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن قوله. وقد ذكر أبو داود هذين الأثرين.

العلة الخامسة: الاختلاف في سماع الحسن من سمرة". اهـ

وانظر: "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٩٦/٥-٩٧)، "أنيس السّاري" (٥٣٨٩/٧-٥٣٩٣).

(١) انظر ما تقدّم تحت التّعقّب رقم (٦٨٥) من تحريرٍ لمسألة سماع الحسن من سمرة في كلام الشيخ وفيما أضفناه في الحاشية.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦/٤-٢٨٨٩/٤٧).

(٣) وقد نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

قلت: وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ".

قلت: **وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، فأنّى للحديث الصّحّة بل الحسن؟!**".

٨٧١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥١٨/١٢) عند حديث يرويه وهب بن جرير عن شعبة عن عبيد بن الحسن، قال: سمعتُ عبد الله بن مَعْقِلٍ، قال: كان على عائشة مُحَرَّرٌ مِنْ وَلَدِ إسماعيل، فأُتِيَ رسولُ الله ﷺ بِسَبْيٍ من بني العَنْبَرِ، فقال لها رسول الله ﷺ: «**أَعْتِقِي مِنْ بَنِي العَنْبَرِ، أو مِنْ بنِي لِحْيانَ، ولا تَعْتِقِي مِنْ بنِي الحَوْلانِ**» بعد أنْ خرّجه من طريق مسعر عن عبيد بن الحسن عن ابن مَعْقِلٍ عن عائشة به مسنداً:

"أخرجه أحمد في "المسند"، (٢٦٣/٦)، والبزار (٢٨٢٧/٣١٣/٣ – كشف الأستار) ...

أعلّه البزار بالإرسال؛ فقال عقبه: "رواه شعبة عن عبيد بن حسن عن ابن معقل قال: كان على عائشة مُحَرّرٌ مِنْ وَلَدِ إسماعيل، فَقَدِمَ سَبْيٌ من بَلْعَنْبَرَ، فقال النبي ﷺ: (إِنْ سَرَّكِ أن تَفِي بنذرك؛ فأَعْتِقِي مِن هؤلاء). ولم يقل: عن عائشة".

قلت: هكذا علّقه البزار، **ووصله الحاكم** (٢١٦/٢)[1] من طريق وهب بن جرير: أنبأنا شعبة به. ذكرهُ متابِعاً لرواية مسعر المتقدمة؛ ولكنها عنده من طريق يزيد بن هارون: أنبأ مسعر به مثل رواية شعبة، **ولم يقل: عن عائشة. ومع ذلك قال الحاكم:**

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩/٤-٢٨٩٢/٥٠).

كِتابُ المُكاتَب

٨٧٢ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٥٩-٦٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عمرو بن ثابت عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن سهل بن حُنيف عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**مَن أَعانَ مُجاهِداً في سبيلِ اللهِ، أو غازِياً، أو غارِماً في عُسْرَتِهِ، أو مُكاتَباً في رَقَبَتِهِ؛ أَظَلَّهُ اللهُ في ظِلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ**):

"رواه أحمد في "المسند" (٣/٤٨٧)، وابن أبي شيبة (٧/١٥٩/١) .. عن عبيد الله بن عمرو وزهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل ...

قلت: وهذا سند ضعيف؛ رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبد الله بن سهل هذا؛ فقال الهيثمي (٥/٢٨٣):"**لم أعرفه**. وعبد الله بن محمد بن عقيل حديثه حسن". وقال الحسيني في ترجمته: "**ليس بمشهور**". قال الحافظ في "التعجيل": "قلت: **صحّح حديثه الحاكم**، ولم أَرَه في "ثقات ابن حبان"؛ وهو على شرطه"[1]**!**

قلت: **ولا يُغْتَرَّ بتصحيح الحاكم المذكور**؛ لتساهله في ذلك؛ كما هو به مشهور.

ومما يدلك على ما نقول: أنّ الحاكم أخرج هذا الحديث نفسه في "المستدرك" (٢/٢١٧)[2] من طريق عمرو بن ثابت: حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل به. **وقال**: "صحيح الإسناد"**!** فردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل عمرو رافضي متروك". **فمن يُصَحِّح لهذا المتروك؛ فبالأحرى أنْ يصحّح لمن هو مجهول!**

أقول هذا؛ لكيلا يسبق لذهن القارئ أنّ ابن سهل هذا صار ثقة لمجرد تصحيح الحاكم لحديثه. **والحقيقة: أنه في عداد المجهولين، وهو علة الحديث، ليس هو عمرا؛ كما أوهم صنيع الذهبي**؛ فقد تابعه ثقتان عند أحمد كما سبق**!**

---

(١) وقال أبو زرعة العراقي في "ذيل الكاشف" (٧٧١): "لا أعرف حاله".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٥٣/٢٨٩٤).

ثم رأيته في "المستدرك" أيضا (٨٩/٢)[١] من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل؛ أورده شاهداً للحديث المتقدم: (مَن أَظَلَّ رأسَ غازٍ ...)".

٨٧٣ – قال الألباني في "الإرواء" (١٨٢/٦-١٨٣) عند حديث يرويه الزهري عن نبهان مُكاتَبِ أمِّ سلمة عن أمِّ سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (**إذا كان عند المُكاتَبِ ما يُؤَدِّي، فاحْتَجِبِي مِنْهُ**):

"أخرجه الترمذي (٢٣٨/١)، وكذا أبو داود (٣٩٢٨)، وابن ماجه (٢٥٢٠) .. والحاكم (٢١٩/٢)[٢]، والبيهقي (٣٢٧/١٠) ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! **كذا قالا**، ونبهان هذا، أَوْرَدَهُ الذهبيُّ في "ذيل الضعفاء" وقال: "قال ابن حزم: **مجهول**".

قلت: وقد أشار البيهقي إلى جهالته عَقِب الحديث, وذكر عن الإمام الشافعي أنه قال: "لم أَرَ مَنْ رَضِيتُ مِنْ أهل العلم يُثْبِتُ هذا الحديث"[٣].

قلت: ومما يدلُّ على ضعف هذا الحديث عمل أمّهات المؤمنين على خلافه، وهن اللّاتي خُوطِبْن به فيما زعم راويه! وقد صحّ ذلك عن بعضهن كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٧٦/٣٧٢/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٠١/٥٧-٥٦/٤).

(٣) قال الشيخ رحمه الله في "الردّ المفحم" (ص٦٣-٦٤): "مجهول العين كما أفاده البيهقي وابن عبد البر، وقريب منه قول الحافظ في «التقريب»: "مقبول"، فإنه يعني أنه غير مقبول إلا عند المتابعة كما نص عليه في مقدمة «التقريب» ... على أن قوله: "مقبول" وإن كان مؤيِّداً لضعف الحديث فهو غير مقبول، لأن حقه أن يقول مكانه: "مجهول" لما تقدم من تفرد الزهري عنه، وما في «تهذيبه»: أنه روى عنه أيضا محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، فهو غير محفوظ كما حقّقه البيهقي، وشرحته هناك في «الضعيفة»".

قلت: وأشار لجهالة عينه النسائي؛ حيث قال في "الكبرى" (٩٢٤١/٣٩٣/٥): "ما نعلم أحدا روى عن نبهان غير الزهري". وانظر: «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٢٧) للبيهقي، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣٦/١٦)، وكتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٢٠).

وممن نُقِل عنه تضعيف حديث نبهان هذا الإمام أحمد رحمه الله؛ فقد نقل عنه ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤٦٥/٧) أنه قال: "نبهان روى حديثين عجيبين: هذا (أي حديث (أفعمياوان أنتما) والآخر (إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه) "، ثم قال ابن قدامة: "وكأنه أشار إلى ضعف حديثه، إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول".

كِتابُ التّفسير

٨٧٤ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٠٦-٣٠٩) عند حديث يرويه عَوْفُ بن أبي جَميلة عن يزيد الفارسيّ قال: قال لنا ابن عباس رضي الله عنهما: (قلتُ لعثمانَ بن عفان ﷺ: ما حَمَلَكُمْ على أَنْ عَمَدْتُمْ إلى (الأَنْفالِ) وهي مِنَ المثانِي، وإلى (بَراءَة) وهي مِنَ المئِينَ، فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُما، ولم تَكْتُبُوا بَيْنَهُما سَطْرَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ووَضَعْتُمُوها في السَّبْعِ الطِّوالِ، ما حَمَلَكُمْ على ذلك؟ ...):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير يزيد الفارسي، ولم تَثْبُت عدالته، وليس هو يزيدَ بنَ هُرْمُز أبا عبد الله المدني– على الأرجح –؛ قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن هرمز من "الجرح والتعديل" (٤/٢/٢٩٣): "اختلفوا في يزيد أنه يزيد الفارسي أم لا؟ فقال عبد الرحمن بن مهدي: ... هو يزيد بن هرمز. وكذا قاله أحمد بن حنبل. وأَنْكَر يحيى بن سعيد القطّان أنْ يكونا واحداً. وقال ابن المديني: ذكرتُ ليحيى قول عبد الرحمن بن مهدي بأنّ يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز؟ فلم يعرفه، وقال: كان يكون مع الأمراء. فسمعتُ أبي يقول: **يزيد بن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي، هو سواه**. فأما يزيد بن هرمز فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة، وجالسوا أبا هريرة .. وليس هو بيزيد الفارسي البصري الذي يروي عن ابن عباس، روى عنه عوف الأعرابي؛ وإنما يروي عن يزيد بن هرمز: الحارث ابن أبي ذباب، وليس بحديثه بأس. وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به".

قلت: **فقد جزم أبو حاتم أنّ يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز**.

وهو معنى ما نقله عن يحيى عن سعيد، وقال الحافظ المزي والعسقلاني: "**وهو الصحيح**"[(١)].

---

(١) وفرّق بينهما أيضاً إمام الجرح والتعديل، فقد قال ابن الجنيد في "سؤالاته" (٦٦٠): "قيل ليحيى بن معين وأنا أسمع: يزيد الفارسي روى عنه أحد غير عوف؟ قال: «لا»، قلت ليحيى: فإنهم يزعمون أنّ يزيد بن هرمز هو يزيد الفارسي الذي روى عنه الزهري وقيس بن سعد حديث نجدة، فقال: «باطل، كذب، شيء وضعوه، ليس هو ذاك».

فإذا كان الأمر كذلك؛ فما حال يزيد الفارسي؟ قد سبق قول أبي حاتم فيه: "**لا بأس به**"؛ مع أنه لم يذكر راوياً عنه غير عوف الأعرابي. وكأنه لذلك لم يعرفه يحيى بن سعيد كما تقدّم، وذكره البخاري في "كتاب الضعفاء" (ص٣٧).

ومن ذلك يتبيّن أنّ يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز، وأنه لم تثبت عدالته، ولذلك فلا يصحّ حديثه. وأما ابن هرمز؛ فثقة احتجّ به مسلم. وعلى التفريق بينهما – ذاتاً وصفة– جرى الحافظ في "التقريب"، فقال في هذا: "مولى بني ليث، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح، وهو ثقة". وقال في الأول: "مقبول" ..

والحديث أخرجه الترمذي (٤/١١٣– ١١٤) .. والحاكم (٢/٢٢١[1] و٣٣٠) .. من طرق عن يزيد الفارسي ... به .. **وقال الحاكم في الموضع الأول:** "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وقال في الموضع الآخر: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وكأنّ هؤلاء ذهبوا إلى أنّ يزيد الفارسي هو ابن هرمز الثقة! ولذلك ثَبَّتُوا حديثه، **وقد عرفتَ أنّ الراجح أنه ليس هو، وأنه لم تثبت عدالته.**

وأما قول الحاكم: "على شرط الشيخين"! **فَوَهْمٌ ظاهرٌ؛** لأنّ ابن هرمز – لو كان هو صاحب هذا الحديث – لم يخرج له البخاري أصلاً"[2].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٦٤–٦٥/٢٩٠٩).

(٢) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في حاشيته على "المسند" (١/٣٣٢–٣٣٣) عند هذا الحديث:

"في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له، يدور إسناده في كل رواياته على (يزيد الفارسى) الذي رواه عن ابن عباس، تفرّد به عنه عوف بن أبي جميلة الأعرابي، وهو ثقة ...

ويزيد الفارسي هذا اختلفت فيه: أهو يزيد بن هرمز أم غيره؟ قال البخاري في التاريخ الكبير (٢/٤/٣٦٧): "قال لي عليٌّ: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى فلم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء". وفي التهذيب (١١/ ٣٦٩): "قال ابن أبي حاتم: اختلفوا هل هو – يعني ابن هرمز– يزيد الفارسي أو غيره، فقال ابن مهدي وأحمد: هو ابن هرمز، وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً، وسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز هذا ليس يزيد الفارسي، هو سواه". وذكره البخاري أيضاً في كتاب "الضعفاء الصغير" (ص ٣٧) وقال نحواً من قوله في "التاريخ الكبير"، فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولا، حتى شُبِّه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن، الثابتة بالتواتر القطعي، قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السهر، كأنّ عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا إنه "حديث لا أصل له" تطبيقاً للقواعد الصحيحة التى لا خلاف فيها بين أئمة الحديث .. وكثيراً ما يضعّف أئمة الحديث راوياً

٨٧٥ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (١٥٩/١) عند حديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مِراءٌ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ**»:

"**وإسناده حسن**[١]، وصحّحه ابن حبان (١٧٨)، والحاكم[٢]، ووافقه الذهبي، **وهو صحيح باعتبار أنّ له شواهد صحيحة**".

٨٧٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥٣٢/٦-٥٣٣) عند حديث يرويه عفّان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ مرفوعاً (**أُنْزِلَ القرآنُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ**):

"أخرجه الطّحاوي في "مشكل الآثار" (١٩٥/٤)، والحاكم (٢٢٣/٢)[٣]، وأحمد (٢٢/٥) .. **وقال الحاكم**: "احتجّ البخاري برواية الحسن عن سمرة، واحتجّ مسلم بأحاديث حماد بن سلمة، وهذا الحديث صحيح، وليس له علة". ووافقه الذهبي.

وأقول: **بلى فيه علتان:**

الأولى: عنعنة الحسن – وهو البصري – فقد كان مدلساً، والبخاري إنما احتجّ بروايته التي صرّح فيها بالتّحديث فتنبه[٤].

لانفراده براوية حديث منكر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة، أو يخالف المشهور من الروايات، فأولى أن نضعّف يزيد الفارسي هذا، بروايته هذا الحديث منفرداً به ..".

(١) لأجل حال محمد بن عمرو، فهو صدوق له أوهام كما في "التقريب".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧/٤-٢٩١٦/٦٨)، ونصّ عبارته: "صحيح على شرط مسلم". فالشيخ يرى أنّ إسناده حسنٌ بينما يراه الحاكمُ صحيحاً. وقد سبق التنبيه غير مرّة في ثنايا هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩١٨/٦٨/٤).

(٤) ومذهب الشيخ رحمه الله في سماع الحسن من سمرة أنه لم يسمع منه سوى حديث العقيقة، فيكون هذا منقطعاً، قلت: وقد سبق تحرير مسألة سماع الحسن من سمرة في هذا البحث من كلام الشيخ الألباني وغيره، فانظره تحت التعقّب رقم (٦٨٥).

والأخرى: الاختلاف في لفظه على حماد؛ فرواه عفّان عنه هكذا. وقال بهز: حدثنا حماد بن سلمة ... فساقه بلفظ: (... سبعة أحرف). أخرجه أحمد (١٦/٥).

قلت: **وهذا هو الصواب لموافقته لسائر أحاديث الباب**، وقد خرّجتُ بعضها في "صحيح أبي داود" (١٣٢٧). والحديث أورده ابن عدي في جملة أحاديث أُنْكِرت على حماد بن سلمة، وقال عقبة: "لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد بن سلمة، وقال: (على ثلاثة أحرف)، ولم يقله غيره"[١].

٨٧٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٠/٥) عند حديث يرويه الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَنْ سَرّهُ أنْ يقْرأَ القُرآنَ كما أُنْزِل فلْيَقْرأْهُ على ابنِ أُمِّ عَبْدٍ**) بعد أنْ خرّجه من طريق عاصم عن زرّ عن ابن مسعود، ثم من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس عن عمر:

"أخرجها الحاكم (٢٢٧/٢[٢] و٣١٨/٣) **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

قلت: **الظّاهر أنه منقطع بين علقمة وعمر**، بينهما القرثع عن قيس، وهو قيس بن مروان كما في رواية إبراهيم المتقدمة عنه، وهو ثقة حجّة، ومعه زيادة فيجب قبولها، لكن في الطريق إليه الحسن بن عبيد الله وهو النّخعي، وفيه كلام. انظر "المختارة" للضياء المقدسي (٢٥٣ – ٢٥٥ – بتحقيقي). والقرثع وقيس صدوقان كما في "التقريب"، **فالإسناد جيد**"[٣].

---

(١) وقال محمد بن طاهر المقدسي في "ذخيرة الحفاظ " (رقم ٧٧٠): "رواهُ حمادبن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة. وهذا لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد. وقال: (على ثلاثة أحرف)، ولم يقله غيره".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٤/٤-٢٩٢٧/٧٥).

(٣) قد أشار الحاكم نفسه إلى هذا الانقطاع في الموضع الأوّل في تتمة كلامه حيث قال: "حديث علقمة عن عمر صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأَتَوَهَّمُهُما لم يصحّ عندهما سماع علقمة بن قيس من عمر. والله أعلم".

قلت: وقال الترمذي في "العلل الكبير" (رقم ٦٥٣) بعد أنْ خرّج الحديث من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم به: "سألت محمداً – يعني: البخاريَّ – عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله. قال محمد: والأعمش يروي هذا عن إبراهيم عن علقمة عن عمر, ولا يذكر فيه قرثعاً, وعبد الواحد بن زياد يذكر عن الحسن بن عبيد الله هذا الحديث ويزيد فيه: عن قرثع. قال محمد: **وحديث عبد الواحد عندي محفوظ**".

- وانظر: "الصحيحة" (٦/٦٥٦).

٨٧٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٥٧٥-٥٧٦) عند حديث يرويه عليّ بن حمزة الكسائي عن حسين بن عليّ الجعفي عن حُمْران بن أَعْيَن عن أبي الأَسْوَد الدِّيلي عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا نَبِيءَ اللهِ. فقال رسول الله ﷺ: «**لستُ نَبِيءَ اللهِ، ولكني نبيُّ اللهِ**»:

"أخرجه الحاكم (٢/٢٣١)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"!

كذا وقع فيه! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل منكر لم يصحّ؛ قال النسائي: حمران؛ ليس بثقة. وقال أبو داود: رافضي" ...

(تنبيه): تقدم أنّ الحاكم صحّحه على شرط الشيخين. **فأخشى أن يكون قوله: "على شرط الشيخين" مقحمةٌ من بعض النُّسّاخ**؛ لأنّ الذهبيَّ لم يحكِ عنه في "تلخيصه" سوى قوله: "صحيح"[٢]، ثم ردّه كما تقدم. هذا أوّلاً.

وثانياً: وقع عنده: (.. أبي الأسود)، **فأخشى أيضاً أن يكون سقط من النّاسخِ** (أبي حرب ابن)؛ لأنهم لم يذكروا لحمران رواية إلا عن أبي حرب بن أبي الأسود. والله أعلم".

٨٧٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩/١١٠) عند حديث يرويه سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مَرَّ رَجُلٌ من بني سُليم على نَفَرٍ من أصحاب

وأما الدارقطني رحمه الله فقد صحّح رواية الأعمش ورجّحها على رواية الحسن بن عبيد الله فقال في "العلل" (٢/٢٠٣-٢٠٤): "هو حديث يرويه الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن قيس بن مروان عن عمر. ورواه الأعمش أيضا بإسناد آخر عن إبراهيم عن علقمة عن عمر. ورواه الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس أو ابن قيس رجل من جعفي عن عمر، وهو قيس بن مروان. ورواه عمارة بن عمير عن رجل من جعفي عن عمر، وهو قيس بن مروان. **وقد ضبط الأعمش إسناده وحديثه، وهو الصواب**.

قلت له - القائل هو البرقاني -: فإنّ البخاري فيما ذكره أبو عيسى عنه حَكَمَ بحديث الحسن بن عبيد الله على حديث الأعمش.

قال الشيخ: وقول الحسن بن عبيد الله عن قرثع غير مضبوط، لأنّ الحسن بن عبيد الله ليس بالقويّ، ولا يقاس بالأعمش".اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٨٢-٨٣/٢٩٤٠).

(٢) ثبت ذلك في جميع نسخ المستدرك، وهو كذلك في "إتحاف المهرة" لابن حجر (١٤/١٣٦)، فالقول باحتمال أنّ ذلك من إقْحام النّسّاخ مستبعد.

النبي ﷺ ومعه غَنَمٌ له، فسَلَّم عليهم، فقالوا: ما سلّمَ عليكم إلا لِيَتَعَوّذ منكم، فعَمَدوا إليه، فقَتَلوه، وأَخَذوا غَنَمه، فأَتَوا بها النبيَّ ﷺ. فأنزل الله تبارك وتعالى {**يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله، فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السّلامَ لستَ مؤمنا**} ..) بعد أن خرّجه من صحيح البخاري من طريق سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس[1]:

"أخرجه الترمذي (٤/٩٠) وحسّنه، والحاكم (٢/٢٣٥)[2] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ لأنّ سماك بن حرب وإن كان ثقة ومن رجال مسلم؛ إلا أنّ روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره فكان ربما يُلقّن؛ كما قال الحافظ في "التقريب"".

- وانظر: "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٧/١٣١).

٨٨٠ - قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (١/٣١٣) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يَلْقَى إبراهيمُ أَباهُ آزَرَ يومَ القِيامةِ، وعلى وَجْهِ آزرَ قَتَرَةٌ وغَبَرَةٌ، فيقولُ له إبراهيمُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لا تَعْصِنِي؟** ..):

"أخرجه البخاري (٦/٣٧٨)، والحاكم (٢/٢٣٨)[3]، **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! **فَوَهِم في استدراكه على البخاري**"[4].

٨٨١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٦٦) عند حديث يرويه سفيان ابن حسين عن الزهري عن عليّ بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعاً «**لا يَتوارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، ولا يَرِثُ مُسْلِمٌ كافِرًا، ولا كافِرٌ مُسْلِمًا**» بعد أنْ خرّجه من الصحيحين من طرق عن الزهري به بدون الجملة الأولى منه:

"وجدته في "المستدرك" (٢/٢٤٠)[5] من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ... به، **وقال**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

(١) أخرجه من هذا الوجه البخاري برقم (٤٥٩١) ومسلم برقم (٣٠٢٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٩٠-٢٩٥٥/٩١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٩٩/٢٩٧١).

(٤) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٤/٦٨٣) متعقّباً الحاكمَ: "قد أخرجه البخاري".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٠٣-٢٩٧٩/١٠٤).

لكن ابن حسين ضعيفٌ في الزهري[1]. والله أعلم.

وقد سَقَط من "المستدرك" شيءٌ من إسناده؛ من ذلك: سفيان بن حسين، فاستدركته من "التلخيص"".

٨٨٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٩٦٤-٩٦٥) عند حديث يرويه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه، قال: سمعت أبيَّ بن كعب ﷺ يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأ: {**قل بفضل الله وبرحمته، فبذلك فلتفرحوا، هو خير مما تجمعون**}:

"وجملة القراءة عليه ﷺ لها طريق آخر، يرويه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبيٍّ مرفوعا بلفظ: (إنّ الله تعالى أمرني أن أعرض القرآن عليك). قال: وسمّاني لك ربي تبارك وتعالى؟ قال: (بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا). هكذا قرأها أبيٌّ، وفي رواية زاد:

"فقلت له: يا أبا المنذر! ففرحتَ بذلك؟ قال: وما يمنعني؟ والله تبارك وتعالى يقول: (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) ..

أخرجه أبو داود (٣٩٨١)، وابن جرير في "التفسير" (١٥/١٠٨/١٧٦٨٧ و ١٧٦٨٨) والحاكم (٢/٢٤٠-٢٤١)[2] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهو كما قالا؛ **إلا أنه وقع عنده فعل** (فليفرحوا) و(يجمعون) بالمثنّاة التحتية فيهما[3]. وكذا وقع الفعل الثاني في "المسند"، **وأظنُّ ذلك كلّه خطأ مِنَ النّاسخ أو الطّابع، والصواب فيهما بالتاء المثناة**، فهي قراءة أبيّ، والأولى قراءة عامة القُرّاء، كما قال ابن جرير"[4].

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم".

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٣٠٧): "قلت: تابعه هشيم عن الزهري كما سيأتي.

ورواه مالك في "الموطأ": عن الزهري بلفظ: (لا يرث المسلم الكافر) وبهذا اللّفظ أخرجه الشيخان, وسيأتي, وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٠٤-١٠٥/٢٩٨١).

(٣) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، ولم يقع ذلك في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، بل وقع فيهما بالمثنّاة الفوقية.

(٤) قال محقّقوا "مسند أحمد/ط: الرسالة) (٣٥/٧٢) عند هذا الحديث:

"واقتصر الطيالسي وأبو داود والحاكم والطبري على القراءة في الآية، وليس عند ابن أبي عاصم ذكر الآية، **ووقع عندهم جميعاً خلا البخاري وأبي داود والطبري والضياء: (فليفرحوا) بالياء التحتانية، وهو تصحيف**".

٨٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٧٢٩) عند حديث يرويه إبراهيم بن الزِّبْرِقان التَّيْمي عن أبي رَوْقٍ عن محمد بن جُحادة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقرأ: (**إنه عَمِلَ غَيْرَ صالِحٍ**):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (١/١/٢٨٦-٢٨٧ و ١/٢/٢٥٢) ..

وأخرجه الحاكم (٢/٢٤١)[١] من طريق أخرى عن إبراهيم بن الزّبرقان به. وسكت عنه، وقال الذهبي: "قلت: إسناده مظلم".

قلت: علّته جُحادة والد محمد؛ فإنه في عداد المجهولين ... وأبو روق اسمه عطية بن الحارث صدوق، **ووقع في** "المستدرك" (أبو زوقة)[٢] فقال مصحّحه: "**هكذا في الأصول ولعلّه تصحيف**؛ فإنه لم يوجد: أبو زوقة عن محمد بن جحادة".

٨٨٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٠/٣٧٤) عند حديث يرويه إسرائيل عن إسماعيل السُّدِّي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله عزّ وجلّ: (**يوم ندعو كلّ أناس بإمامهم**) قال: (**يُدْعَى أَحَدُهم، فَيُعْطَى كِتابَهُ بِيَمِينِهِ، ويُمَدُّ له في جِسْمِهِ سِتّونَ ذِراعاً .. ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ، ويُجْعلُ على رَأْسِهِ تاجٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ يَتلأْلأُ ..**):

"أخرجه الترمذي (٢/١٩٣) .. والحاكم (٢/٢٤٢-٢٤٣)[٣] .. وقال الترمذي:

"حديث حسن غريب، والسدي: اسمه إسماعيل بن عبد الرحمن"! **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: والد إسماعيل – وهو عبد الرحمن بن أبي كريمة – **ليس من رجال مسلم، ثم هو مجهول الحال**، كما في "التقريب". وقد قال الذهبي نفسه في "الميزان": "ما روى عنه سوى ولده".

قلت: ونحوه في "تهذيب الحافظ"، فحقّه – إذن – أن يقول فيه: "مجهول العين"! فتأمل"[٤].

– وانظر: "الضعيفة" (١١/٤٣-٤٤).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٠٥/٢٩٨٢).

(٢) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، ولم يقع ذلك في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، بل وقع فيهما على الصّواب.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١١٠/٢٩٩٠).

(٤) قلت: والحديث أعلّه أبو حاتم بعلّة أخرى، فقال كما في "العلل" لابنه (٤/٧١٦): "إسرائيل يرفع هذا الحديث، والثوري لا يرفعه، والثوري أحفظ".

٨٨٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٠٢-٤٠٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن محمود بن لبيد عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**تُفْتَحُ يأجوجُ ومأجوجُ كما قال الله عزّ وجلّ: (مِن كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلون)**. قال ابن إسحاق: في قراءة عبد الله: (**من كل جَدَثٍ ينسلون**)، بالجيم والثاء ..):

"أخرجه ابن ماجة .. والحاكم (٢/٢٤٥[١] و٤/٤٨٩-٤٩٠)، وأحمد .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو مِن أَوْهامِهِما أو تساهلهما**؛ فإنّ ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتجّ به[٢]، وفي حفظه ضعف، فالحديث حسن فقط[٣]. لكن له شاهد من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح عنه، وقد مضى تخريجه برقم (١٧٣٥)، فهو به صحيح".

٨٨٦ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٥٧) عند حديث يرويه أبو السَّمْح دَرّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ﷺ مرفوعاً: {**وهُمْ فِيها كالِحُونَ**}. قال: «**تَشْوِيهِ النّارُ، فتَقَلَّصُ شَفَتُهُ العُلْيا، حتّى تَبْلُغَ وَسَطَ رَأْسِهِ، وتَسْتَرْخِي شَفَتُهُ السُّفْلى حتّى تَبْلُغَ سُرَّتَهُ**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[٤] لإسناده:

"قلت: **هو من رواية درّاج عن أبي الهيثم**"[٥].

٨٨٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٣٦٥-٣٦٦) عند حديث يرويه سليمان بن بلال عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قَطَنِ بن وَهْبٍ عن عُبيد بن عمير عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ حين انْصَرَفَ مِنْ أُحُدٍ مَرَّ على مصعب بن عمير وهو مقتول على طريقه، فوقف عليه رسول الله ﷺ ودَعا له، ثم قرأ هذه الآية: {**من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ..**}. ثم قال رسول الله ﷺ: (**أَشْهَدُ أنّ هؤلاءِ شُهداءُ عند اللهِ**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١١٦/٣٠٠١).

(٢) صرّح بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

قلت: وكذا يونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد.

(٣) قلت: وقد صرّح ابن إسحاق بالتّحديث في الموضع الثاني وعند ابن ماجه وغيره.

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٠٧) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١١٨-١١٩/٣٠٠٦).

(٥) وهي ضعيفة، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".

يومَ القيامةِ، فَأْتُوهُمْ وزُورُوهُمْ، والذي نفسي بيده! لا يُسَلِّمُ عليهم أَحَدٌ إلى يومِ القيامةِ إلا رَدُّوا عليهِ):

"أخرجه الحاكم (٢/٢٤٨)[١] .. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط الشيخين"! وردّه الذهبي بقوله: "كذا قال! وأنا أحسبه موضوعاً، وقطن لم يرو له (خ)، وعبد الأعلى لم يخرّجا له"!

قلت: **أمّا أنه موضوع فلا!** كيف وليس فيه ما يخالف الكتاب والسنة؟! وكون الموتى لا يسمعون لا يلزم منه أن لا يُسْمِعَ اللهُ منهم مَن شاء ما شاء متى شاء، كما أَسْمَعَ أهل قَلِيبِ بَدْرٍ مُناداةَ النبيِّ ﷺ إيّاهم بقوله: **(هل وجدتم ما وعدكم ربّكم حقّاً؟)**، فقال عمر رضي الله عنه: إنك لتنادي أجسادا لا أرواح فيها؟! فقال ﷺ: **(ما أنتم بِأَسْمَعَ لِما أقول منهم)**.

وأما سائر كلامه فَمُسَلّم، ولكن ذلك لا يستلزم شيئاً من الضّعف في الرّاوِيَيْنِ المشار إليهما.

أما قطن؛ فمع أنّ مسلماً قد أخرج له؛ فقد قال فيه أبو حاتم: "صالح الحديث". وقال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ: "صدوق".

وأما عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة – وهو المدني؛ مولى آل عثمان –؛ فقد وثقه ابن معين، وابن حبان. وقال الحافظ فيه: "ثقة فقيه".

نعم؛ شيخ الحاكم فيه – أبو الحسين عبيد الله بن محمد القطيعي –؛ **لم أعرفه**"[٢].

وقد تَبِعَ الحاكم على خطئه هذا – وزاد عليه– الحافظ الزيلعي ..".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٢١-١٢٢/٣٠١٢).

(٢) قلت: والحديث رواه البيهقي عن الحاكم بإسناده ومتنه سواء في "دلائل النبوة" (٣/٢٨٤)، ثم قال: "كذا وجدته في كتابي عن أبي هريرة". ثم ساقه بإسناده من طريق آخر عن عبد الله بن عبد الوهاب الحربي، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن عبيد بن عمير عن أبي ذرٍّ به. فجعله من مسند أبي ذرّ بدل أبي هريرة. ثم قال: "ورواه قتيبة عن حاتم مرسلاً".

ولخّص ذلك الذهبي، فقال في "تاريخ الإسلام" (١/١٣٣): "وقال سليمان بن بلال عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن عبيد بن عمير عن أبي هريرة. ورواه حاتم بن إسماعيل عن عبد الأعلى – فأرسله مرّة وأسنده مرّة – عن أبي ذرٍّ عوض أبي هريرة ..". وساقه الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/٤٤١) من طريق البيهقي، ثم قال: "**وهذا حديث غريب**، وروي عن عبيد بن عمير مرسلاً".

بسم الله الرحمن الرحيم

مِنْ سُورةِ البَقرةِ

٨٨٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٦١٧-٦١٨) عند حديث يرويه إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن معمر عن عوفٍ العَبْدِيّ عن قَسامَةَ بنِ زُهير عن أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً (**خَلَقَ اللهُ آدمَ مِنْ أَدِيمِ الأرضِ كُلِّها، فخَرَجتْ ذُرِّيَّتَهُ على حَسَبِ ذلك؛ منهم الأبيضُ، والأسْوَدُ، والأسْمَرُ، والأحمرُ، ومنهم بين ذلك، ومنهم السَّهْلُ، والخبيثُ، والطَّيِّبُ**):

"منكر باختصار (القبضة). أخرجه الحاكم (٢/٢٦١)[1] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **في تصحيحه من هذا الوجه نظر**:

الأوّل: أنّ إسحاق بن إبراهيم – وهو الدَّبري – في سماعه من عبد الرزاق كلام؛ قال الذهبي في "المغني": "صدوق. قال ابن عدي: "استصغر في عبد الرزاق". قلت: سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين أو نحوها، وروى عنه أحاديث منكرة، فوقع التّردّد فيها هل هي من قِبَلِ الدّبري وانفرد بها، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق؟ وقد احتج بالدّبري جماعة من الحفّاظ؛ كأبي عوانة وغيره".

وذكر الحافظ في "اللّسان" عن ابن الصلاح أنه قال: "وقد وجدت فيما روى الدّبري عن عبد الرزاق أحاديث أستنكرها جدا، فأَحَلْتُ أَمْرَها على الدّبري؛ لأنّ سماعه منه متأخر جدا".

وعليه؛ فإني أقول: **إنّ هذا الحديث بالاختصار المشار إليه هو من تلك المنكرات، وذلك؛ لمخالفته لروايات الثقات** لهذا الحديث عن عوف العبدي بسنده المذكور مرفوعا بلفظ: (إنّ الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ..) الحديث والباقي مثله. وهو مخرج في

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٥٢-١٥٣/٣٠٧٢).

"الصحيحة" (١٦٣٠)، **فأسقط الدّبريُّ منه جملة القبضة**، فدلّ ذلك على سوء حفظه وقلة ضبطه، فلا يحتج به عند تبيّن خطئه ومخالفته"[١].

٨٨٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٠٤/٦) عند حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (كيف تسألونَ عن شيءٍ، وعندكم كِتابُ اللهِ أَحْدَثُ الأخبار باللهِ ..):

"أخرجه البخاري (٢٦٨٥ و٧٣٦٣ و٧٥٢٢ و٧٥٢٣) وعبد الرزاق في "المصنف" .. ومن طريقه الحاكم (٢٦٢/٢-٢٦٣)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي، **واستدراكه على البخاري وَهْمٌ**، فقد أخرجه كما ترى"[٣].

٨٩٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥٨/٧-٥٩) عند حديث يرويه شَبابَةُ بنُ سَوّارٍ عن أبي عُتْبةَ الحِمْصِيّ [هو إسماعيل بن عيّاش] عن عطاء بن عَجْلان عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**وَزِيرايَ مِنَ السَّماءِ: جبريلُ، وميكائيلُ، ومِنْ أَهْلِ الأرضِ: أبو بكرٍ، وعمرُ**):

"أخرجه الحاكم[٤] .. **وقال**: "صحيح الإسناد، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث سوار ابن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد، وليس من شرط هذا الكتاب"! ووافقه الذهبي.

قلت: **وهذا من عجائبه**؛ فإنّ ابن عجلان هذا ليس خيراً من سوار، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "وقال ابن معين: ليس بشيء، كذّاب. وقال مرّة: كان يوضع له الحديث فيحدِّث به. وقال الفلاس: كذّاب، وقال البخاري: منكر الحديث ..."[٥].

---

(١) قلت: قد تابعه الإمام الحافظ الحجّة يحيى بن سعيد القطّان، فرواه عن عوف عن قسامة بن زهير به عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: (خلق الله آدم من أديم الأرض كلها، فخرجت ذريته ...) مثله سواء، ولم يذكر القبضة. رواه ابن حبان في "صحيحه" (٦١٨١) من طريق مسدّد عن يحيى به. وصحّحه الشيخ نفسه رحمه الله من هذا الطريق في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٣٢/٩).

وحمل ابن حبان هذه الرواية على رواية القبضة، ولم ير تعارضاً بينهما، فقال مُبَوِّباً على رواية القبضة (٦١٦٠): "ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «خلق الله آدم من أديم الأرض كلّها»، أراد به: من قبضة واحدة منها".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٤/٤-١٥٥/٣٠٧٦).

(٣) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٨٤/٧) متعقّباً الحاكمَ: "قلت: قد أخرجه البخاري".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٧/٤/٣٠٨١).

(٥) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٤١/٥) متعقّباً الحاكمَ: "قلت: عطاء بن عجلان أضعفُ من عطية بكثير".

٨٩١ – قال الألباني في "الإرواء" (١/١٥٧) عند حديث يرويه القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "قال الله لنبيّه ﷺ: **(طَهِّرْ بيتيَ للطّائفين والعاكفين والقائمين، والرُّكَّعِ السُّجود)**. فالطّواف قبل الصلاة. وقال: قال رسول الله ﷺ: **(الطّوافُ بمنزلة الصّلاةِ إلا أنّ اللهَ قد أَحَلَّ فيه المَنْطِقَ, فمن نَطَقَ فلا يَنْطِقُ إلا بخير)**":

"أخرجها الحاكم (٢/٢٦٦-٢٦٧)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! **وإنما هو صحيح فقط**؛ فإنّ القاسم هذا لم يخرّج له مسلم، وهو ثقة. والحافظ ابن حجر لما حكى عن الحاكم تصحيحه للحديث حكاه مجملا وأقرّه عليه فقال: "وصحّح إسناده، وهو كما قال فإنهم ثقات". إلا أنّ الحافظ قال بعد ذلك: "إني أظن أنّ فيها إدراجاً"[٢]. كأنه يعنى قوله: وقد قال رسول الله ﷺ ...".

٨٩٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٢١) عند حديث يرويه المسعودي عن عمرو بن مُرّة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: أمّا أَحْوالُ الصِّيام: **(فإنّ رسولَ الله ﷺ قَدِمَ المدينةَ، فَجَعَلَ يصومُ مِنْ كُلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيّامٍ، وصيامُ يومِ عاشوراء، ثمّ إنّ اللهَ فَرَضَ عليه الصِّيامَ، فأَنْزلَ اللهُ: {يا أيّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصّيام كما كُتِبَ على الذين مِن قبلكم}..)**:

"أخرجه أبو داود (٥٠٧) .. والحاكم (٢/٧٧٤)[٣] والسِّياق له، والبيهقي (٤/٢٠٠) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ المسعوديَّ كان اختلط[٤]، ثم إنه منقطع، وبه أعله البيهقي فقال عقبه: "هذا مرسل، عبد الرحمن لم يدرك معاذ بن جبل". وبذلك أعلّه الدارقطني، والمنذري[٥]، وقد ذكرتُ كَلامَهُما في "صحيح أبي داود" (رقم ٥٢٤).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٦٢/٣٠٩١).

(٢) انظر: "التلخيص الحبير" (١/٣٤٨-٣٤٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٧٦-١٧٧/٣١٢٠).

(٤) المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود. قال فيه الذهبي في "الكاشف": "ثقة اختلط بأخرة". وقال ابن حجر: "صدوق اختلط قبل مَوْته، وضابطه: أن مَنْ سَمِعَ منه ببغداد فبعدَ الاختلاطِ".

(٥) وحكاه المنذري عن الترمذي وابن خزيمة، وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": "قال ابن المديني: لم يسمع من معاذ بن جبل، وكذا قال الترمذي في "العلل الكبير" وابن خزيمة". وانظر: "تحفة التحصيل" (ص ٢٠٥).

لكن قد جاء بعضه من طريق غير المسعودي، فراجع المصدر المذكور".

– **وقال** في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٤٣٣) عند الحديث السّابق:

"وأخرج منه الحاكم (٢/٢٧٤) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم أحوال الصيام فقط؛ **وقال**: "حديث صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وليس بجيّد؛ لِما عَلِمْتَ مِنْ حالِ المسعودي. والصواب أنْ يقال: حديث صحيح؛ لمتابعة شعبة له، كما في الرواية التي قبلها".

– وانظر: "الثمر المستطاب" (١/١١٣)، والتعليق على "سبل السلام" (٢/٤٥٢).

٨٩٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤٧) عند حديث يرويه حَيْوَةُ بن شُريح عن يزيد بن أبي حبيب عن أَسْلَم أبي عِمْران مولى بَنِي تُجِيب قال: (كنّا بالقسطنطينية – وعلى أهل مصر عقبة بن عامر – ... فخَرَجَ صَفٌّ عظيمٌ من الرُّومِ، فصَفَفْنا لهم صفّاً عظيماً من المسلمين، فحَمَل رجلٌ من المسلمين على صَفِّ الرُّومِ، حتّى دَخَل فيهم، ثم خرج إلينا مقبلاً فصاحَ في النّاس، فقالوا: أَلْقَى بيده إلى التّهلكة! فقال أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ: إنّكم تتَأَوَّلون هذه الآية على هذا التّأويل! وإنما أُنْزِلت فِينا مَعْشَر الأنصار ..):

"رواه أبو داود (١/٣٩٣) .. والحاكم (٢/٢٧٥)[1]، **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي[2].

وقد وَهِما؛ فإنّ الشيخين لم يخرّجا لأسلم هذا، فالحديث صحيح فقط".

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢٧٣).

٨٩٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/٢٠٤) عند حديث يرويه أبو جعفر الرّازي عن الرّبيع بن أنس عن أبي العالية عن أبيّ بن كعب ﷺ: أنه كان يَقْرَؤُها: «**فمَنْ لَمْ يَجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أَيّامٍ مُتَتابِعاتٍ**» بعد أنْ خرّجه من "موطّأ مالك" من طريق حميد بن قيس المكّي عن مجاهد عن أبيّ بن كعب به، وتردّد في تصحيحه لأجل ما قيل في سماع مجاهد من أبيٍّ:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٧٩-١٨٠/٣١٢٣).

(٢) والحديث خرّجه الترمذي (٢٩٧٢) وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب". وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند من أسباب النزول" (ص ٣٢) من طريق الترمذي، وقال: ".. وأخرجه الحاكم (٢ /٢٧٥) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وسكت عليه الذهبي. لكن أسلم أبو عمران لم يخرّجا له شيئاً، فهو ليس على شرطهما، وهو ثقة كما في "تهذيب التهذيب"".

"أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٥/٤)، **والحاكم** (٢٧٦/٢)[١] وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وأبو جعفر هو الرّازي، **وفيه ضعفٌ**[٢].

وبالجملة فالحديث أو القراءة ثابتٌ بمجموع هذه الطّرق عن هؤلاء الصحابة: ابن مسعود وابن عباس وأبيّ. والله أعلم".

٨٩٥ – قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص١٨٠) عند حديث يرويه عبد الوارث بن سعيد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخرمة عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ قال: خَطَبنا رسولُ الله ﷺ بِعَرفةَ، فحَمِدَ اللهَ وأَثْنَى عليه، ثم قال: «**أمّا بعد، فإنّ أَهْلَ الشِّرْكِ والأَوْثانِ، كانوا يَدْفَعُونَ مِنْ ها هُنا عند غُرُوبِ الشّمْسِ، حِينَ تكونُ الشّمْسُ على رُؤوسِ الجِبالِ مِثْلَ عَمائِمِ الرِّجالِ على رُؤوسِها، هَدْيُنا مُخالِفٌ هَدْيَهُمْ** ..»:

"أخرجه الحاكم (٢٧٧/٢[٣] و٥٢٣/٣)، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين".

ووافقه الذهبي، **وفيه نظرٌ من وجهين:**

الأوّل: أنّ محمد بن قيس بن مخرمة لم يرو له البخاري مطلقًا.

والآخر: أنّ ابن جريج يدلّس كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وقال أحمد:

"إذا قال: (أخبرنا) أو (سمعت)؛ حَسْبُكَ به".

وأنت ترى أنه لم يصرح بسماعه هنا، بل عنعنه فكانت علة"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣١٢٦/١٨١/٤).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق سيئ الحفظ".

قلت: وروايته عن الربيع بن أنس خاصّة ضعيفة مضطربة، فقد قال ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس في "الثقات" (٢٢٨/٤): "والناس يتّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأنّ فيها اضطرابًا كثيرًا". وانظر "التهذيب" (٢٣٩/٣).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٣٩٠/٤٣٢-٤٣١/٧).

(٤) قلت: وفيه علة ثالثة تؤكّد أنّ ابن جريج دلّسه، وهي الاختلاف فيه على ابن جريج؛ فقد رواه عبد الوارث بن سعيد عن ابن جريج هنا موصولاً عن المسور بن مخرمة. ورواه عبد الله بن إدريس الكوفي عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخرمة مرسلاً. أخرجه أبو داود في "المراسيل" (رقم ١٥١). وتابعه مسلم بن خالد الزَّنْجي عن ابن جريج به. أخرجه الشافعي في "مسنده/ ترتيب سنجر" (٩٩٦)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠١/٧).

- وانظر: "النّصيحة بالتحذير من تخريب عبد المنان" (ص٢٠٣)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣/٨٠).

٨٩٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٢٤) عند حديث يرويه إسرائيل عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لَمّا نَزَلَتْ: {**ولا تَقْرَبُوا مالَ اليَتِيمِ، إلّا بالّتي هي أَحْسَنُ**} عَزَلُوا أَمْوالَهُمْ عن أموالِ اليَتامَى، فَجَعَلَ الطَّعامُ يَفْسُدُ، واللّحْمُ يُنْتِنُ، فَشَكَوْا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأَنْزَلَ اللهُ عزّ وجلّ: {**قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وإِنْ تُخالِطُوهُمْ فإِخْوانُكُمْ**}. قال: فخالَطُوهُمْ) بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) عن جرير عن عطاء بن السّائب به، وأعلّه باختلاط هذا الأخير:

"وأخرجه النسائي في آخر "الوصايا"، والطبري أيضاً، وأحمد (١/٣٢٥-٣٢٦)، والحاكم (٢/٢٧٨-٢٧٩)[1] و ٣٠٣) من طرق أخرى عن عطاء ... به. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ**؛ لأنه عنده من طريق إسرائيل - وهو ابن يونس السَّبِيعِيُّ -، وهو ليس من المعدودين فيمن سمع من عطاء قبل الاختلاط. لكن رواه ابن جرير من طريق أخرى عن أبي صالح عن معاوية عن عليٍّ عن ابن عباس. ورجاله ثقات؛ لكن علي - وهو ابن أبي طلحة - لم يَرَ ابن عباس. ويشهد له مرسل الشعبي وعطاء بن أبي رباح: عند ابن جرير. فالحديث - بمجموع هذه الطرق - حسن على أقلّ الأحوال. والله أعلم"[2].

قال ابن دقيق العيد كما في "نصب الراية" (٣/٦٦): "وهو مرسل، فإنّ محمد بن قيس بن مخرمة تابعي .. وأظنّ أنّ ابن جريج عنه منقطع أيضاً".

قلت: وهو كما قال، فقد رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريج قال: أُخبرت عن محمد بن قيس بن المطلب أنّ النبي ﷺ خطب بعرفة فقال: ... أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٤١٦). وانظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٦/٣٨٩١-٣٨٩٢).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٨٦/٣١٣٨).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" عند قوله تعالى: {ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ..} بعد أن ساق الحديث من طريق جرير عن عطاء بن السّائب به: "وهكذا رواه أبو داود، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم في مستدركه من طرق عن عطاء بن السائب به. وكذا رواه عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس. وكذا رواه السّدّي عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس -وعن مرّة عن ابن مسعود -بمثله. وهكذا ذكر غير واحد في سبب نزول هذه الآية كمجاهد، وعطاء، والشعبي، وابن أبي ليلى، وقتادة، وغير واحد من السلف والخلف".

٨٩٧ – قال الألباني في حاشية "آداب الزفاف" (ص ١٠١) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: {**نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم**}. قال: (كان هذا الحَيُّ مِنَ المهاجِرِين يَشْرَحُونَ النِّساءَ شَرْحًا مُنْكَرًا .. مُقْبِلاتٍ ومُدْبِراتٍ، فلمّا قَدِمُوا المدِينَةَ، تَزَوّجُوا النِّساءَ مِنَ الأنْصارِ، فأرادُوهُنّ على ما كانوا يَفْعَلُونَ بالمهاجِراتِ، فأَنْكَرْنَ ذلك فَشَكَيْنَ ذلك إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فأنْزَلَ اللهُ عزّ وجلّ: {**نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**}. يقولُ: مُقْبِلاتٍ ومُدْبِراتٍ ..):

"أخرجه أبو داود (١/٣٧٧)، والحاكم (٢/١٩٥، ٢٧٩[١]) ..

وسنده حسن **وصحّحه الحاكم** على شرط مسلم ووافقه الذهبي!"[٢].

٨٩٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٧/١٦٢-١٦٣) عند حديث يرويه يعقوب بن حُميد ابن كاسب عن يعلى بن شَبيب المكّي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ما شاءَ أَنْ يُطَلِّقَها، وإِنْ طَلّقَها مائةً أو أَكْثَرَ، إذا ارْتَجَعَها قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُها، حتّى قال الرَّجُلُ لامْرَأَتِه: واللهِ لا أُطَلِّقُكِ فَتَبِينِي مِنّي، ولا آوِيكِ إِلَيَّ ... فذَكَرَتْ ذلك عائشةُ لرسول الله ﷺ، فسَكَتَ فلَمْ يَقُلْ شَيْئًا حتّى نَزَلَ القُرْآنُ: {**الطَّلاقُ مَرَّتانِ فإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ**} بعد أنْ خرّجه بمعناه من حديث ابن عباس، وحسّنه:

"**وقال الحاكم**[٣]: "صحيح الإسناد، ولم يتكلم أحد في يعقوب بن حميد بحجّة".

وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: قد ضعّفه غير واحد".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٨٧-١٨٨/٣١٤٠).

(٢) قد صرّح ابن إسحاق بالتّحديث عند الحاكم في هذا الموضع، ولهذا حسّنه الشيخ، وأشار بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

ولم يخرّج مسلم لمحمد بن إسحاق عن أبان بن صالح، ولا لهذا عن مجاهد.

قلت: والحديث له شواهد أخرى من حديث أمّ سلمة وابن عباس يتقوى بها ذكرها الشيخ بعد حديثنا هذا، فانظرها غير مأمور.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٨٨-١٨٩/٣١٤١).

قلت: **نعم, ولكن الرّاجح أنه حسن الحديث**[1]، وعلى كلّ حال فليس هو علة هذا الإسناد لأنه قد تابعه قتيبة – وهو ابن سعيد – عند الترمذي، وهو ثقة حجّة، **وإنما العلة مِنْ شيخه يعلى بن شبيب، فإنه مجهول الحال** لم يوثّقه غير ابن حبان، ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "**ليّن الحديث**"[2]. وقال الترمذي عَقِبه:

"حدثنا أبو كريب: حدثنا عبد الله بن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه, ولم يذكر فيه عائشة، وهذا أصحّ مِنْ حديث يعلى بن شبيب"[3].

٨٩٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/١٣٧-١٣٨) عند حديث يرويه محمد بن عليّ ابن الحسن بن شقيق عن أبيه عن أبي حمزة عن إبراهيم الصّائغ عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**إنّ أولادَكُم هِبةُ اللهِ لكم {يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذّكور}، فهُم وأموالُهم لكم إذا احْتَجْتُم إليها**):

"أخرجه الحاكم (٢/٢٨٤)[4] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه هكذا، وإنما اتّفقا على حديث عائشة: (أطْيَبُ ما أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وولدُهُ من كسبهِ)".

قلت: **وفيه وَهْمان**:

---

(١) قال فيه الحافظ: "صدوقٌ ربما وَهِمَ"، فتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعَّفه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ووَهّاه أبو زرعة الرازي، وقال أبو داود: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول، فدافعنا، ثم أخرجها بعدُ، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيَّرة بخط طري، كانت مراسيل، فأسندها وزاد فيها. وقال البخاري: لم نر إلا خيرًا، هو في الأصل صدوقٌ. وذكره ابن حبان في "الثقات"".

(٢) الذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

(٣) والحديث خرّجه البيهقي (٧/٣٣٣) من طريق الحاكم هذا، ثم خرّجه مرسلاً من طريق الشّافعي عن مالك [وهو في رواية أبي مصعب الزُّهْري للموطأ (١٦٩٧)] عن هشام بن عروة عن أبيه، ثم قال: "هذا مرسل، **وهو الصحيح، قاله البخارى وغيره**".

قلت: قال التِّرمِذي في «العلل الكبير» (٣٠٥): سألتُ محمداً – يعني: البخاري – عن هذا الحديث؟

فقال: الصّحيح عن هشام عن أبيه مرسلاً".اهـ

وقال الدارقطني: "يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ فرواه يعلى بن شبيب المكّي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. **وخالفه حماد بن زيد، وجرير، فروياه عن هشام عن أبيه مرسلا، وهو الصواب**". «العلل» (٣٨٣٥).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤/١٩٧-١٩٨/٣١٥٨).

الأوّل: قوله: صحيح على شرط الشيخين، وإن وافقه الذهبي؛ فإنّ إبراهيم الصّائغ – هو ابن ميمون – ومحمد بن عليّ بن الحسن بن شقيق لم يخرّج لهما الشيخان شيئاً.

وحماد – وهو ابن أبي سليمان – لم يخرج له البخاري في "صحيحه" أصلاً، وإنما في "الأدب المفرد"، فهو صحيح فقط.

والآخر: أنّ الشيخين لم يخرّجا أصلاً حديث عائشة الآخر: (أطيب ما أكل الرجل ...) الحديث، وإنما أخرجه بعض أصحاب السنن، وقد خرجته في "إرواء الغليل" (رقم٨٣٠ و١٦٢٦)".

٩٠٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٦٢٩-٦٣٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن غالب عن أبي حذيفة عن سفيان عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كانوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَرْضَخُوا لِأَنْسابِهِمْ، وهُمْ مُشْرِكُونَ، فنَزلَتْ {**ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء**}. حتى بلغ {**وأنتم لا تظلمون**}. قال: فرَخَّصَ لهم):

"أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الأموال" (ص ٦١٦/١٩٩١) وابن جرير في "التفسير" (٦٣/٣) .. وكذلك رواه الحاكم (٢٨٥/٢)[١] .. **لكن سقط من روايته** (الأعمش)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وقال الذهبي: "(خ م)". يعني أنه على شرط الشيخين، وهو كما قال بالنظر إلى رواية أبي عبيد وابن جرير، **وإلا ففي إسناد الحاكم محمد بن غالب؛ فإنّ فيه كلاماً مع كونه ليس من رجال الشيخين**، ولعل السّقط المشار إليه منه"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠١/٣١٦٣).

(٢) يعني: بين سفيان وجعفر بن إياس، وقد رواه الحاكم نفسه فيما يأتي (٧٤٩٢) من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن الأعمش عن جعفر بن إياس به. فذكر الأعمش فيه.

(٣) فيه عند الحاكم أيضاً: أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، الراوي عن سفيان، وهو من رجال البخاري وحده، وهو ضعيف، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق سيء الحفظ، وكان يُصَحِّف".

وهو صاحب السّقط فيما يظهر؛ فقد خالف في ذلك ثقات أصحاب الثوري، منهم: محمد بن يوسف الفريابي وعبد الله بن المبارك وأبو أحمد الزبيري وأبو داود الحَفَرِي.

قلت: والحديث صحّحه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند في أسباب النزول" (ص ٤٩ – ٥٠).

٩٠١ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢١٣) عند حديث يرويه إبراهيم بن بشار عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسّان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أَشْهَدُ أنّ السَّلَفَ المِضْمُونَ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلّهُ اللهُ في الكِتابِ وأَذِنَ فيه، قال اللهُ عزّ وجلّ {**يا أيّها الذينَ آمنوا إذا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى فاكْتُبُوهُ**}):

"**صحيح**. أخرجه الشافعي (١٣١٤)، والحاكم (٢/٢٨٦)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين".

وتعقّبه الذهبي بقوله: "إبراهيم ذو زوائد عن ابن عيينة".

قلت: تابعه جماعة منهم الشافعي: أخبرنا سفيان, **فالسّند صحيح غير أنه على شرط مسلم وحده, فإنّ أبا حسّان** [هو الأعرج] **لم يخرّج له البخاري**"[٢].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠٢/٣١٦٥).

(٢) قلت: وتابع أيّوبَ عن قتادة به: هشام الدّستوائي عند الطبري في "تفسيره" (٦٣٢١)، وشعبة عند البيهقي في "الكبرى" (٦/١٨). قال العلامة أحمد شاكر بعد أن ذكر هذه المتابعات: "وتسرع الحافظ الذهبي في "مختصر المستدرك"، فعقّب عليه، كأنه يريد تضعيف إسناده! فقال: "إبراهيم ذو زوائد عن ابن عيينة"!!

وهي كلمة مرسلة دون تحقيق. فإبراهيم بن بشار الرمادي: مضت ترجمته وتوثيقه في (٨٩٢)، ونزيد هنا: أنه كان مكثرا عن ابن عيينة مغرباً. ولكن قال ابن حبان: "كان متقنا ضابطا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارا".

فمثل هذا لا يستبعد عليه أن يأتي عن شيخه بما لم يأت به غيره. هذه واحدة.

وأخرى: أنه لم ينفرد به عن ابن عيينة – كما ترى. وكفى برواية الشافعي إياه عن ابن عيينة ثقة وحجة.

ثم لم ينفرد به ابن عيينة عن أيوب عن قتادة. كما تبين مما ذكرنا من الأسانيد، ومن رواية الطبري هنا. فقد رواه هشام الدستوائي، ومعمر، وشعبة – ثلاثتهم عن قتادة، كما ترى". ولذلك ذكره ابن كثير (٢/٧١-٧٢)، قال: "وقال قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن ابن عباس ...". فلم يذكر من رواه عن قتادة، لثبوته عنه من غير وجه".

ومِنْ سورةِ آلِ عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٠٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٢٤٠-٢٤١) عند حديث يرويه عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إنّ ممّا أَتَخَوّفُ على أُمَّتِي، أَنْ يَكْثُرَ فيهمُ المالُ حتّى يَتَنافَسُوا فيهِ، فيَقْتَتِلُوا عليهِ. وإنّ مِمّا أَتَخَوَّفُ على أُمّتِي، أَنْ يُفْتَحَ لَهُمُ القُرْآنُ، حتّى يَقْرَأَهُ المُؤْمِنُ والكافرُ والمُنافِقُ، فيُحِلُّ حَلالَهُ المُؤْمِنُ {وابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ}**». إلى آخِرِ الآيةِ):

"أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/٢٨٨)[١]، **وقال**:"صحيح" وكذا في "التلخيص" للذهبي.

قلت: **فالظّاهر أنه سقط الحديث من المستدرك**؛ لأنّ نصّه فيه موافق لنصِّ "التلخيص" تماماً: إسناداً ولفظاً وتصحيحاً! فيبدو لي – والله أعلم – أنّ النّاسخ أو الطّابع نقل نصَّ "التلخيص" إلى "المستدرك" فظهر التّماثل على خلاف الجادّة، ليس فيه بإسناد الحاكم إلى (عمر بن راشد) لننظر فيه[٢]. **لكن تصحيح الذهبي هنا مِن أوهامه!** فقد قال في "المغني": "عمر بن راشد اليمامي، عن ابن أبي كثير، **ضعّفوه**[٣]، وهو عمر بن أبي خثعم".

٩٠٣ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص١٠١/٢٢٥) عند حديث يرويه الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يُكْثِرُ أنْ يقولَ: «**يا مُقَلِّبَ القُلوبِ ثَبِّتْ قُلوبَنا على دِينِكَ** ..» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (ابن أبي عاصم) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠٧-٢٠٨/٣١٧٤).

(٢) وقع ذلك في الطّبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، بينما وقع الإسناد كاملاً في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل. وصورته: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا محمد بن إسحاق الصّغاني نا الحسن بن موسى الأشيب نا عمر بن راشد ..

(٣) وقال في "التقريب": "ضعيف".

"والحديث أخرجه الآجرّي (٣١٧) من طريق فضيل بن عياض عن الأعمش به فَصَحّ الإسناد والحمد لله. وقد أخرجه الحاكم (٢/٢٨٨)[١] **لكن سَقَط إسناده مِنَ النُّسْخة** فلم يَبْقَ فيها منه إلا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر[٢] (**كذا جابر مكان أنس**)[٣].

ثم أخرجه هو، وابن ماجه (٣٨٣٤) من طريقين آخرين عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس به. ويزيد ضعيف"[٤].

٩٠٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٧٤-٣٧٥) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير عن أبيه عن المِقْداد بن الأسود ﷺ مرفوعاً (**لَقَلْبُ ابنِ آدَمَ أَشَدُّ انْقِلاباً مِنَ القِدْرِ إذا اجْتَمَعَ غَلْياً**) بعد أن خرّجه من طريق بقية بن الوليد عن عبد الله بن سالم عن أبي سلمة سليمان بن سليم عن ابن جبير عن أبيه عن المقداد به، وصحّح إسناده:

"ولم يتفرّد به [يعني: بقية]، فقد قال عبد الله بن صالح: حدثني معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير به. أخرجه الحاكم (٢/٢٨٩)[٥] ..

وقال الحاكم: "على شرط البخاري". ووافقه الذهبي!

قلت: **معاوية لم يخرّج له البخاري**[٦]، **وابن صالح فيه ضعف**، وقال الحنائي:

"لا نعرفه بهذا الطريق إلا من حديث أبي صالح كاتب الليث"[٧].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠٨/٣١٧٥).

(٢) وقع ذلك في الطّبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، بينما وقع الإسناد كاملاً في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، وكذا في "إتحاف المهرة" (٣/١٧٨)، وصورته: أخبرنا علي بن عيسى الحيري نا إبراهيم بن أبي طالب نا محمد بن سهل بن عسكر نا محمد بن يوسف نا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به.

(٣) قد رواه الحاكم في موضع آخر (١٩٤٤/ط دار المنهاج) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به، ولم يسقط من إسناده شيء، وفيه أنس بدل جابر.

(٤) قلت: والذي يظهر لي أنّه وقع في ذلك خلاف على الأعمش حكاه الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/١٧٨) فقال بعد أن ساقه من مستدرك الحاكم من رواية الثوري التي فيها (عن جابر):

"قلت: خالفه أبو معاوية، فرواه عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس. أخرجه أحمد، وأبو يعلى، والترمذي، وغيرهم. وخالفهما سليمان التيمي، فرواه عن الأعمش عن يزيد بن أبان عن أنس. والله أعلم".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٠٩/٣١٧٧).

(٦) وكذا لم يخرّج لعبد الرحمن بن جبير، ولا لأبيه، وعبد الله بن صالح إنما أخرج له تعليقاً فقط.

(٧) وخرّجه البزّار (٢١١٢) من هذا الطريق، وقال: "وإسناده إسنادٌ حسن".

ثم قال: "والحديث مشهور عن المقداد".

قلت: تابعه اللّيث عن معاوية بن صالح به. أخرجه ابن بطة. فصحّ الحديث والحمد لله من هذه الطريق، وطريق بقية الآخر"[1].

٩٠٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٦٣٣-٦٣٥) عند حديث يرويه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ تَلا هذه الآية: {**يا أيّها الذين ءامنوا اتَّقُوا اللّهَ حَقَّ تُقاتِهِ، ولا تَمُوتُنَّ إلّا وأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**}. قال: «**والّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لوْ أنّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قَطَرتْ في بِحارِ الأَرْضِ لَفْسَدَتْ**»:

"أخرجه الترمذي (٢٥٨٨) .. والحاكم (٢/٢٩٤[2] و ٤٥١) .. وقال [الترمذي]:

"حديث حسن صحيح"! **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وقال الطبراني: "لم يروه عن الأعمش إلا شعبة".

قلت: بلى، قد رواه عنه اثنان آخران؛ وخالفاه سنداً ومتناً، **وكَشَفا عن علّته التي فاتت الذين صحّحوه.**

أحدهما: فضيل بن عياض، فقال: عن سليمان – يعني: الأعمش – عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس قال: (لو أنّ قطرةً من الزقوم ...) فذكره. رواه أحمد (١/٣٨٨): ثنا القواريري: ثنا فضيل بن عياض ... قلت: وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش، فضيل بن عياض: أشهر من أن يعرف، والقواريري – هو: عبيد الله بن عمر بن ميسرة، وهو – ثقة ثبت.

والآخر: يحيى بن عيسى الرّملي، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣/١٦١/١٥٩٩١): حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن أبي يحيى به ..

قلت: والرملي هذا: صدوق يخطئ من رجال مسلم، ومتابعة فضيل إيّاه دليل قويّ على أنه قد حفظ، وذلك مما يدلّ على أنّ عنعنة الأعمش في رواية شعبة عنه غير مغتفرة، وأنّ بينه وبين مجاهد (أبا يحيى)، واسمه: (عبد الرحمن بن دينار القتات)، وقيل غير ذلك، والأوّل أشبه

---

(١) وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (**إنّ قلوب بني آدم كلّها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرّفه حيث شاء**). ثم قال رسول الله ﷺ: (**اللهم مُصرِّف القلوب، صرِّف قلوبنا إلى طاعتك**). رواه مسلم (٢٦٥٤) وغيره.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢١٩-٣١٩٤/٢٢٠).

كما في "الضعفاء" لابن حبان، وقال (٥٣/٢): "فَحُشَ خطؤه، وكَثُرَ وَهْمُهُ حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات، وجانب قصد السبيل في أشياء" .. وقد ضعّفه آخرون منهم أحمد، فقال: "روى عنه إسرائيل أحاديث مناكير جداً". ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث".

قلت: **فهو علة الحديث**، ببيان الثقتين المذكورين عن الأعمش عنه. واذا كان من القواعد العلمية المسلم بها؛ أنّ زيادة الثقة مقبولة، لا سيما؛ ومَنْ زاد أكثر، وبخاصة أنّ المزيد عليه – وهو (الأعمش) – معروف بالتدليس؛ إذا عُرِف ذلك، **فَمِنَ الواضح جداً خطأ تصحيح الحديث**[1]، ولا سيما من بعض المتأخرين .. فإنهم تجاهلوا جميعاً القاعدة المذكورة، فلم يتعرضوا لذكرها، بل مرّوا على رواية الثقتين في تخريجهم للحديث، دون أن يقفوا عندها، وأن ينظروا إلى أثرها في الكشف عن علة الحديث، **وهي التدليس والوقف**، والله ولي التوفيق".

– وانظر: تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٢٩/٥).

٩٠٦ – قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (٣٣/٣) عند حديثٍ طويلٍ ذَكَرَهُ في الحاشية يرويه عبد الرحمن بن أبي الزِّناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما نُصِرَ النّبيُّ ﷺ في مَوْطِنٍ كما نُصِرَ يَوْمَ أُحُدٍ. قال: فأَنْكَرْنا ذلك. فقال ابن عباس: بيني وبين مَنْ أَنْكَرَ ذلك كتابُ الله عزّ وجلّ. إنّ الله عزّ وجلّ يقول في يوم أُحدٍ:{**ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسّونهم بإذنه**}. يقول ابن عباس: والحَسُّ القتلُ ...):

---

(١) قلت: ومما يؤيّد كلام الشيخ هنا ما قاله في حديث آخر من رواية الأعمش عن مجاهد: "فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظا لكنه يدلس كما قال الحافظ في "التقريب"، **لا سيما وهو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة، وما سواها فإنما تلقّاها عن أبي يحيى القتّات أو ليث عنه**. فقد جاء في "التهذيب": "وقال يعقوب بن شيبة في "مسنده": ليس يصحّ للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: (سمعت)، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد".
قلت (الألباني): وأبو يحيى القتّات، وليث – وهو ابن أبي سليم – كلاهما ضعيف. فما دام أنّ الأعمش لم يصرّح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث". انظر: "الضعيفة" (٥٢٦/٦-٥٢٧).

"أخرجه أحمد (١/٢٨٧-٢٨٨)، **وصحّحه الحاكم** (٢/٢٩٧)[١]، ووافقه الذهبي، **وسنده حسن**"[٢].

٩٠٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٢٧٣) عند حديث يرويه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيّاش عن أبي حَصين عن أبي الضُّحى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**آخِرُ كلامِ إبراهيم حين أُلْقِيَ في النّارِ (حسبنا الله ونعم الوكيل)، وقال نبيُّكم ﷺ مثلها: (الذين قال لهم الناسُ إنّ النّاسَ قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل)**:

"أخرجه البخاري (٤٥٦٣)، والحاكم (٢/٢٩٨)[٣] **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وقد وَهِما وهماً ظاهراً**، وهو استدراكه على البخاري وقد أخرجه![٤]

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٢٢-٢٢٤/٣١٩٩).

(٢) يشير الشيخ إلى حال عبد الرحمن بن أبي الزناد، وأنه لا يعدو أن يكون صدوقاً حسن الحديث خلافاً للحاكم الذي صحّح حديثه! وحسّن له الشيخ في غير موضع بناء على قول الحافظ فيه في "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه لَمّا قَدِم بغداد، وكان فقيهاً". والذي يظهر أنه ضعيف؛ فقد ضعّفه أكثر الأئمة: قال يحيى بن معين: "إني لأعجبُ ممن يَعُدُّ في المحدّثين فليحاً وابن أبي الزناد". وقال مرّة: "ضعيف". وقال مرّة: "لا يحتج به". وقال عليّ بن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفا". وقال مرّة: "كان عبد الرحمن يتعجب منه". وقال عمرو بن عليّ الفلّاس: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال عبد الله ابن أحمد: "سألت أبي عن ابن أبي الزناد، فقال: كذا وكذا، يعني: ضعيف". وقال أحمد مرّة: "ضعيف الحديث". وقال مرّة: "مضطرب الحديث". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وورقاء والمغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة من أحب إليك ممن يروى عن أبي الزّناد؟ قال: كلّهم أحبّ إليّ من عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال النسائي: "ضعيف". ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/٢٥٢-٢٥٣)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (١٦٥)، "الضّعفاء" للنسائي (٣٦٧)، "الضّعفاء" للعقيلي (٣/٤١٩-٤٢٠)، "تحرير تقريب التهذيب" (٣٨٦١).

قلت: والحديث ساقه ابن كثير في "تفسيره" من "مسند أحمد" ثم قال: "هذا حديث غريب، وسياق عجيب، وهو من مرسلات ابن عباس، فإنه لم يشهد أُحُداً ولا أبوه. وقد أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي النضر الفقيه عن عثمان بن سعيد عن سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس به. وهكذا رواه ابن أبي حاتم والبيهقي في دلائل النبوة، من حديث سليمان بن داود الهاشمي به، ولبعضه شواهد في الصّحاح وغيرها ..".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٢٦/٣٢٠٣).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/٦٥) متعقّباً الحاكمَ: "قلت: قد أخرجه البخاري عن أحمد بن يونس، لكن قال: أراه قال: ثنا أبو بكر بن عياش".

ووَهِما وهماً آخر؛ تصحيحه على شرط مسلم أيضاً، فإنّ أبا بكر هذا لم يخرّج له مسلم شيئاً إلا في المقدمة، وقد تكلموا فيه كثيرا، فقال الذهبي في "الميزان": "أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث". وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة عابد، إلا أنه لما كَبِر ساء حفظه، وكتابه صحيح".

٩٠٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٦٢٦-٦٢٨) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ مَوْضِعَ سَوْطٍ في الجَنّةِ لَخَيْرٌ مِنَ الدّنيا وما فيها، اقرأوا إن شئتم {فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور}**):

"أخرجه الترمذي (٣٠١٧ و ٣٢٨٨) .. والحاكم (٢/٢٩٩)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

قلت: **وإسناده حسن فقط للخلاف في محمد بن عمرو. ولذا أخرج له مسلم مقروناً**[٢].

وللشطر الأول منه طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه ... وللحديث شاهدان:

١ – حديث أنس بن مالك مرفوعا نحو الطريق الرابع. أخرجه ابن حبان (٢٦٢٩) وأحمد (٣/١٤١). وسنده صحيح على شرط الشيخين.

٢ – حديث سهل بن سعد مرفوعا مثل حديث الترجمة دون الزيادة.

أخرجه البخاري والترمذي .. عن أبي حازم المدني عنه ..".

٩٠٩ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٢٣٠) عند حديث يرويه مصعب ابن ثابت عن داود بن صالح قال: قال لي أبو سلمة بن عبد الرحمن: يا ابنَ أخي هل تدري في أيِّ شيءٍ نزلت هذه الآية {**اصبروا وصابروا ورابطوا**}؟ قال: قلت: لا. قال: يا ابن

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٢٨-٢٢٩/٣٢٠٧).

(٢) قد نبّه الشيخ رحمه الله عدّة مرّات إلى حال محمد بن عمرو وأنه صدوق حسن الحديث، وأنّ مسلماً إنما أخرج له في الشواهد والمتابعات فقط ولم يحتجّ به. وذكر ذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠).

قلت: لكن سبق التنبيه – غير مرة – في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر – على سبيل المثال – ما تقدم في حاشية حديث رقم (٨٦٠).

أخي، إني سمعت أبا هريرة يقول: «**لم يكن في زمانِ النبي ﷺ غَزْوٌ يُرابَطُ فيه، ولكن انْتِظارُ الصَّلاةِ بعد الصّلاةِ**»:

"مصعب بن ثابت هذا؛ فإنه **ضعيف اتفاقاً؛ لكثرة غلطه؛ إلا الحاكم** فإنه روى له حديثاً في "التفسير" (٢/٣٠١)[١]، **ثم قال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

ولا أتعجّب من تصحيح الحاكم لحديث منِ اتّفق الأئمة على تضعيفه؛ فإنّ ذلك مما اشتهر به. ولكني أتعجّب من النّاقد الذهبي كيف يجري وراء الحاكم في كثير من التصحيح، مع تصريحه في "الميزان" بخلافه؟! وقد مضى لذلك أمثلة، وهذا منها؛ فإنه قال في ترجمة مصعب بن ثابت هذا ما نصه: "ضعّفه يحيى بن معين وأحمد. وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به. وقال النسائي: ليس بالقويّ". ثم ذكر أنه كان من أَعْبَدِ أهل زمانه، ولم ينقل عن أحد توثيقه، فهو عنده متّفقٌ على تضعيفه أيضاً. **ثم ينسى هذا؛ فيوافق الحاكم على تصحيح حديثه المشار إليه! فسبحان من لا ينسى!**"[٢]. **وانظر**: "الصحيحة" (٣/١٠٦).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٣٣/٣٢١٤).

(٢) قلت: وقد روي من وجه آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال الحافظ ابن كثير عند هذه الآية:

"وقال ابن مردويه: حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا موسى بن إسحاق حدثنا أبو جحيفة [كذا، وصوابه أبو حجية] علي ابن يزيد الكوفي، أنبأنا ابن أبي كريمة، عن محمد بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: أقبل عليَّ أبو هريرة يوماً فقال: أتدري يا ابن أخي فيم نزلت هذه الآية: {يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا} ؟ قلت: لا. قال: أما إنه لم يكن في زمان النبي ﷺ غزوٌ يرابطون فيه، ولكنها نزلت في قوم يعمرون المساجد، يصلون الصلاة في مواقيتها، ثم يذكرون الله فيها، فعليهم أنزلت: {اصبروا} أي: على الصلوات الخمس {وصابروا} [على] أنفسكم وهواكم {ورابطوا} في مساجدكم {واتقوا الله} فيما عليكم {لعلكم تفلحون}. وهكذا رواه الحاكم في "مستدركه" من طريق سعيد بن منصور بن المبارك عن مصعب بن ثابت عن داود بن صالح عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه".اهـ

قلت: وعلي بن يزيد هو ابن بهرام، ذكره المزّي فيمن روى عن عبد الملك بن أبي كريمة ، وقال: روى عنه علي بن يزيد بن بهرام. وترجم له الخطيب في "تاريخه"، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ثم وجدتُ الشيخ الألباني رحمه الله قال في "الضعيفة" (١/٥٨٠): "علي بن بهرام لم أعرفه وقد ذكره الحافظ في الرواة عن أبي كريمة هذا وسماه علي بن يزيد بن بهرام، ثم وجدته في تاريخ بغداد وجعل يزيد جده فقال (١١/٣٥٣):

علي بن بهرام بن يزيد أبو حجية المزني العطار، من أهل إفريقية انتقل إلى العراق فسكنه إلى حين وفاته، وحدّث ببغداد عن عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري، روى عنه أحمد بن يحيى الأودي وموسى بن إسحاق الأنصاري ..ثم ساق له حديثين، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا". ومحمد بن يزيد، أظنّ أنّ صوابه: ابن زيد، وهو ابن المهاجر بن قنفد المدني، وهو الذي ذكروه في الرواة عن أبي سلمة، ولم يدركه ابن أبي كريمة، فهذا من العاشرة وذاك من الخامسة عند الحافظ في "التقريب". قال أبو العرب القيرواني فيما نقله عنه مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (٨/٣٤٠): "ولابن أبي كريمة

تفسير سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

٩١٠ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٨٤) عند حديث يرويه إسحاق بن إبراهيم ابن عبّاد عن عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما: {**واتَّقُوا اللَّهَ الّذِي تَساءَلُونَ بِهِ والأرْحامَ**}. قال: إنّ الرَّحِمَ لَتُقْطَعُ، وإنّ النِّعْمةَ لَتُكْفَرُ .. قال: وقال رسول الله ﷺ: «**الرَّحِمُ شُعْبَةٌ مِنَ الرّحمنِ، وإنّها تَجِيءُ يوْمَ القِيامةِ تَتَكَلّمُ بِلِسانٍ طَلِيقٍ ذَلِيقٍ، فمَنْ أَشارَتْ إليهِ بِوَصْلٍ، وصَلَهُ اللّهُ، ومَنْ أَشارَتْ إليه بِقَطْعٍ قَطَعَهُ اللّهُ**» بعد أنْ خرّج المرفوع منه من الصحيحين من حديث عائشة وغيرها بنحوه:

"أخرجه الحاكم (٢/٣٠٢)[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **فيه إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد عن عبد الرزّاق،** وإسحاق هذا لم أعرفه إلا أنْ يكون الدِّيري [كذا والصواب: الدّبري]، لكن لم أجد مَنْ نَسَبه إلى جَدِّهِ[٢]، **ثم هو ليس مِنْ رجال الشيخين، وهو حَسَنُ الحديث**. والله أعلم"[٣].

٩١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٢٠-٤٢١) عند حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً (**ثلاثةٌ يَدْعُونَ اللهَ فلا يُستجابُ لهم: رجلٌ كانت تحتهُ امرأةٌ سيّئةُ الخُلُقِ فلم يُطَلِّقْها** ..):

كتاب في "الزهد" **فيه رجال ما ينبغي أن يكون سمع منهم مثل:** موسى بن عبيدة الربذي، ويزيد بن أبي حبيب، **ومحمد بن زيد،** وغيرهم".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٣٤-٢٣٥/٣٢١٦).

(٢) لا أدري ماذا يقصد الشيخ بكلامه هذا؛ فأنت ترى أنه منسوب إلى أبيه في هذا الإسناد، وهو الدّبري راوية عبد الرزّاق المشهور. وبهذه النسبة (إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد الدّبري) ترجموا له، وبها يذكر في الأسانيد.

(٣) قال الحاكم في "سؤالاته للدارقطني" (٦٢): "سألت الدارقطني عن إسحاق الدّبرى؟ فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشّأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال إي والله".

قلت: وله عنه أفراد ومناكير، وقد سبق التنبيه على ذلك في هذا البحث.

"رواه ابن شاذان في "المشيخة الصغرى" (١/٥٧)، والحاكم (٣٠٢/٢)[١] من طريقين عن أبي المثنى معاذ بن معاذ العنبري: حدثنا أبي: حدثنا شعبة عن فراس عن الشّعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ لِتَوْقِيفِ أصحابِ شعبةَ هذا الحديثَ على أبي موسى الأشعري". ووافقه الذهبي.

قلت: كذا وقع في "المستدرك": "أبي المثنى معاذ بن معاذ العنبري: حدثنا أبي"[٢]، وفي "المشيخة": "معاذ بن المثنى: نا أبي" **وكلّ ذلك من تحريفِ النُّسّاخ، والصّواب**: (المثنى بن معاذ ابن العنبري) كما يتّضح من الرجوع إلى ترجمة الوالد والولد من "تاريخ بغداد" و"تهذيب التهذيب" وغيرهما، وقد جزم الطّحاوي في "مشكل الآثار" (٢١٦/٣) أنّ معاذ بن معاذ العنبري قد حدّث به عن شعبة.

ثم إنهما ثقتان **غير أنّ المثنى لم يخرّج له البخاري شيئاً**. فالسّند ظاهره الصحة، لكن قد يُعِلُّه توقيفُ أصحابِ شعبة له، إلا أنه لم ينفرد به معاذ بن معاذ، بل تابعه داود بن إبراهيم الواسطي: حدثنا شعبة به ..".

٩١٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٤/٨) عند حديث يرويه جرير عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لَمّا أنزلَ اللهُ: **{ولا تَقْرَبُوا مالَ اليَتِيمِ، إلّا بالّتي هي أَحْسَنُ}**. و**{إنّ الّذِينَ يأْكُلُونَ أَمْوالَ اليَتامَى ظُلْمًا إنّما يأْكُلُونَ في بُطُونِهِمْ نارًا، وسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا}**. قال: انْطَلَقَ مَنْ كان عِنْدهُ يَتِيمٌ، فعَزَلَ طَعامَهُ مِنْ طَعامِهِ، وشَرابَهُ مِنْ شَرابِهِ، فجَعَلَ يَفْضُلُ الشّيْءُ مِنْ طَعامِهِ وشَرابِهِ، فَيُحْبَسُ حتّى يَأْكُلَهُ أو يَفْسَدَ، فاشْتَدّ ذلك عليهم فذَكَرُوا ذلك لِرسولِ الله ﷺ فأنزلَ اللهُ: **{ويَسْأَلُونَكَ عنِ اليَتامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وإِنْ تُخالِطُوهُمْ فإِخْوانُكُمْ}**. ففخَلَطُوا طَعامَهُم بطَعامِهِم، وشَرابَهُم بشَرابِهِم):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٣٥/٤-٢٣٦/٣٢١٨).

(٢) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، ولم يقع ذلك في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، بل وقع فيهما: (أبو المثنى معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة ..)، وهكذا وقع في رواية البيهقي (١٤٦/١٠) عن الحاكم نفسه بإسناده ومتنه سواء، فالحديث عنده إذن من رواية معاذ بن معاذ العنبري عن شعبة كما وضّح الشيخ.

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري؛ إلا أنّ عطاء - وهو ابن السّائب - كان اختلط، **وجرير ممن سمع منه بعد اختلاطه**. وبهذا أعله المنذري (١٥١/٤)! لكنه قد توبع كما سأذكره. وجرير: هو ابن عبد الحميد.

وأخرجه النسائي في آخر "الوصايا"، والطبري أيضاً، وأحمد (٣٢٥/١-٣٢٦)، والحاكم (٢٧٨/٢-٢٧٩ و٣٠٣[١]) من طرق أخرى عن عطاء ... به. **وقال الحاكم**[٢]: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ**؛ لأنه عنده من طريق إسرائيل[٣] - وهو ابن يونس السَّبِيعِيُّ -، وهو ليس من المعدودين فيمن سمع من عطاء قبل الاختلاط. لكن رواه ابن جرير من طريق أخرى عن أبي صالح عن معاوية عن عليٍّ عن ابن عباس. ورجاله ثقات؛ لكن علي - وهو ابن أبي طلحة - لم يَرَ ابن عباس. ويشهد له مرسل الشعبي وعطاء بن أبي رباح: عند ابن جرير. فالحديث - بمجموع هذه الطرق - حسن على أقلّ الأحوال. والله أعلم"[٤].

٩١٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٧/٨) عند حديث يرويه أبو أسامة عن إدريس بن يزيد عن طلحة بن مُصَرِّف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عزّ وجلّ {**والذين عاقَدَت أَيْمانُكُم فآتوهم نَصِيبَهم**}. قال: (كان المهاجِرون حين قَدِموا المدينةَ يُوَرَّثُ الأَنْصارَ، دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ .. فلمّا نزلت: {**ولِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمّا تَرَكَ الوالِدَانِ والْأَقْرَبُونَ**}. قال: فنَسَخَتْها: {**والّذِينَ عَقَدْتُ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ**}. مِنَ النَّصْرِ والنّصيحة):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٢٢١/٢٣٧/٤).

(٢) في كلا الموضعين.

(٣) هذا في الموضع الأوّل وقد مضى قريباً في هذا البحث (٨٨٧)، وأما في هذا الموضع فهو من طريق جرير عن عطاء كما ترى، وهو ليس من المعدودين فيمن سمع من عطاء قبل الاختلاط أيضاً كما قرّر الشيخ.

(٤) قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" عند قوله تعالى: {ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ..} بعد أن ساق الحديث من طريق جرير عن عطاء بن السّائب به: "وهكذا رواه أبو داود، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والحاكم في مستدركه من طرق، عن عطاء بن السائب، به. وكذا رواه عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وكذا رواه السّدّي، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس -وعن مرّة، عن ابن مسعود -بمثله. وهكذا ذكر غير واحد في سبب نزول هذه الآية كمجاهد، وعطاء، والشعبي، وابن أبي ليلى، وقتادة، وغير واحد من السلف والخلف".

"والحديث أخرجه البيهقي (٦/٢٦٢) من طريق المؤلف [أبو داود] .. **والبخاري** (٢٢٩٢ و٤٨٠ و٦٧٤٧) .. والحاكم (٢/٣٠٦)[١]، وعنه البيهقي من طرق أخرى عن أبي أسامة. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما في استدراكه على البخاري**".

سورةُ المائِدةِ
بسم الله الرحمن الرحيم

٩١٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/١١٣) عند حديث يرويه سفيان بن عيينة عن هشام بن حُجَير عن طاوس قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: (إنه ليس بالكُفْرِ الذي يَذْهبون إليه، إنه ليس كفراً ينقلُ عن مِلّةٍ {**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**}. كفرٌ دونَ كفرٍ):

"أخرجه الحاكم (٢/٣١٣)[٢] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وحَقُّهما أن يقولا**: على شرط الشيخين. فإنّ إسناده كذلك. ثم رأيتُ الحافظ ابن كثير نقل في "تفسيره" (٦/١٦٣) عن الحاكم أنه قال: "صحيح على شرط الشيخين"، **فالظّاهر** أنّ في نسخة "المستدرك" المطبوعة **سقطاً**"[٣].

٩١٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٦٤٤-٦٤٥) عند حديث يرويه الحارث بن عبيد عن سعيد الجُرَيري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يُحْرَسُ حتّى نَزَلَتْ هذه الآية: **{واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّاسِ}** ...):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٤٣-٢٤٤/٣٢٣٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٥٧/٣٢٥٦).

(٣) الظاهر أنه لا سقط؛ فقد وقع النقل كذلك في جميع نسخ المستدرك.

"أخرجه الترمذي (١٧٥/٢) .. والحاكم (٣١٣/٢)[١] .. وقال الترمذي: "حديث غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن عبد الله بن شقيق، قال: كان النبيُّ ﷺ يُحْرَس ... ولم يذكروا فيه: عن عائشة".

قلت: **وهذا أصحّ؛** لأنّ الحارث بن عبيد - وهو أبو قدامة الإيادي - فيه ضعفٌ مِنْ قِبَلِ حفظه، أشار إليه الحافظ بقوله: "صدوق يخطئ". وقد خالفه بعض الذين أشار إليهم الترمذي، ومنهم إسماعيل ابن علية الثقة الحافظ، رواه ابن جرير بإسنادين عنه عن الجريري به مرسلاً.

قلت: فهو صحيح مرسلا، **وأما قول الحاكم** عَقِبَ المسند عن عائشة: "صحيح الإسناد"، **فمردودٌ لِما ذكرنا،** وإن تابعه الذهبي. نعم الحديث صحيح، فإنّ له شاهداً من حديث أبي هريرة ..".

تفسير سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

٩١٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٤٣/١٤-٩٤٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي اسحاق السّبيعي عن ناجية بن كعب الأسدي عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال أبو جهلٍ للنبي ﷺ: قدْ نَعْلَمُ يا محمّدُ أَنّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ، وتَصْدُقُ الحَدِيثَ، ولا نُكَذِّبُكَ، ولكنْ نُكَذِّبُ الّذي جِئْتَ به. فأنزلَ اللهُ عزّ وجلّ: {**قَدْ نَعْلَمُ إنّه لَيَحْزُنُكَ الّذي يقولون. فإنّهم لا يكذِّبونَك ولكنّ الظّالمين بآيات الله يجحدون**}:

"أخرجه الترمذي (٣٠٦٦) .. والحاكم (٣١٥/٢)[٢] **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: ما خَرَّجا لناجية شيئاً".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٢٥٨/٢٥٨/٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٢٦٧/٢٦٣/٤).

قلت: **وأيضاً: فهو مجهول**؛ كما قال ابن المديني، قال: "لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق"[1]... وأما الترمذي؛ فأعله بالإرسال. والله أعلم"[2].

٩١٧ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص٣٨-٣٩) عند حديث يرويه عبد الله بن الزبير الحميدي عن سفيان عن عمرو بن دينار قال: (قلت لجابر بن عبد الله: إنهم يزعمون أنّ رسولَ الله ﷺ «**نَهَى عن لُحُومِ الحُمُرِ الأهلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ**». قال: قد كان يقولُ ذلك الحَكَمُ بن عمرو عن رسول الله ﷺ، ولكن أَبَى ذلك البَحْرُ – يعني: ابن عباس رضي الله عنهما –، وقرأ {**قل لا أَجِدُ فيما أُوحِيَ إلي مُحَرَّماً**} ..):

"(تنبيه): أخرجه الحاكم[3] من طريق الحميدي ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار به.

وقد رأيتُ الحديث في "مسند الحميدي" رقم (٨٥٩) بهذا الإسناد لكنه قال: (قلتُ لجابر ابن زيد) مكان (جابر بن عبد الله). وكذلك البخاري (٩/٥٣٨-٥٣٩) عن شيخه علي بن عبد الله حدثنا سفيان به ..

---

(١) وقال يحيى بن معين: "صالح". وقال أبو حاتم: "شيخ".

وقال ابن حبان: "كان شيخا صالحا، إلا أنّ في حديثه تخليط لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد".

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/٤٨٦)، «المجروحين»، (٢/٤٠١)، "تحرير تقريب التهذيب" (٤/٦/٧٠٦٥).

(٢) قلت: خرّجه الترمذي أوّلاً من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي إسحاق عن ناجية عن عليٍّ ..

ثم قال: "حدثنا إسحاق بن منصور قال: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن ناجية: أنّ أبا جهل قال للنبي ﷺ، فذكر نحوه، **ولم يذكر فيه عن عليٍّ، وهذا أصحّ**". وقال في «العلل الكبير» (٦٥٦): "سألتُ محمدًا – يعني: البخاري– عن هذا الحديث، فقال: الصحيح عن أبي إسحاق، عن ناجية، عن النبي ﷺ مرسل".

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/١٤٣): "يرويه الثوري عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب عن عليّ. قاله معاوية بن هشام عن الثوري. وغيره يرويه عن الثوري مرسلا لا يذكرُ فيه عليّاً، وهو المحفوظ.

وقيل: عن معاوية بن هشام عن شيبان ولا يصح وإنما هو سفيان. ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة مرسلا عن ﷺ ...".اهـ

قلت: فقد اضطرب فيه إسرائيل كما ترى؛ رواه مرّة عن أبي إسحاق عن ناجية عن عليّ، ومرّة عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة مرسلا عن ﷺ كما حكاه الدارقطني. ثم خالفه سفيان الثوري، فرواه عن أبي إسحاق عن ناجية مرسلاً.

فهذه علّة ثانية غير جهالة ناجية بن كعب.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٦٥-٢٦٦/٣٢٧٣).

فتَبَيَّنْتُ مِنْ ذلك أنّ قوله (جابر بن عبد الله) خطأٌ لعلّه مِنْ بعض رواة "المستدرك" أو نُسّاخِهِ[1]، ولعلّه لذلك وقع في "تلخيصه" للذهبي: (قلت لجابر: إنهم ..) فلم ينسِبْهُ. والله أعلم".

سورةُ الأنْفالِ
بسم الله الرحمن الرحيم

٩١٨ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢١٣) عند حديث يرويه مكحول عن أبي أمامة عن عبادة بن الصامت رضي الله عنهما، قال: سأَلْتُهُ عنِ الأَنْفالِ، قال: (فِينا يوْمَ بَدْرٍ نَزَلَتْ؛ كان النّاسُ على ثلاثِ مَنازِل، ثُلُثٌ يُقاتِلُ العَدُوَّ، وثُلُثٌ يَجْمَعُ المتاعَ، ويأْخُذُ الأُسارَى، وثُلُثٌ عند الخَيْمةِ يَحْرُسُ رسولَ اللهِ ﷺ، فلمّا جُمِعَ المتاعُ اخْتَلَفُوا فِيهِ ..):

"حديث صحيح، أخرجه أحمد (٥/٣٢٣-٣٢٤)، والحاكم (٢/٣٢٦)[2] من طريق مكحول عن أبي أمامة عن عبادة بن الصّامت. **وقال الحاكم**: «صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي، **وأبو أمامة لم يره مكحول – كما قال أبو حاتم – فهو منقطع** .. لكن له شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه أبو داود (١/٤٣٠)، والحاكم، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وبه صحّ الحديث"[3].

---

(١) قال محقّقوا طبعة دار المنهاج: "في النّسخ الخطّية كلّها: (جابر بن عبد الله)، وهو خطأٌ لا محالة، والمثبت (يعني: جابر بن زيد) من "الإتحاف" و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩/٣٣٠) حيث رواه عن المصنّف (يعني: الحاكم) بسنده ومتنه سواء".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٨٢-٢٨٣/٣٢٩٦).

(٣) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند من أسباب النزول" (ص ٩٧) وقال:
"حديث عبادة بن الصامت من طريق مكحول عن أبي أمامة، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة، وفي بعض الطرق التصريح بالواسطة بينهما وهو أبو سلام ممطور، وفي بعضها ليس فيها مكحول كما عند الإمام أحمد في بعض الطرق من غير طريق مكحول، لكنها من طريق أبي سلام ممطور الحبشي وهو لم يسمع من أبي أمامة، لكن الحديث له شاهد، وهو ما رواه الحاكم وأقره الذهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما ..".

٩١٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٤٧/٥) عند حديث يرويه إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اسْتَشارَ رسولُ الله ﷺ في الأُسارَى أبا بكرٍ فقال: قَوْمُكَ وعَشِيرَتُكَ فَخَلِّ سَبِيلَهُمْ. فاسْتَشارَ عُمَرُ فقال: اقْتُلْهُمْ. قال: (**فَفَداهُمْ رسولُ الله ﷺ**). فأَنْزَلَ اللهُ عزّ وجلّ: {**ما كان لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ**} ..".

"أخرجه الحاكم (٣٢٩/٢)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي وزاد عليه فقال: "قلت: على شرط مسلم". **وهو كما قال، لولا أنّ فيه إبراهيم بن مهاجر**.

قال الحافظ: "**صدوق ليّن الحفظ**"[٢].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٣٠٧/٢٨٨/٤).

(٢) وثّقه ابن سعد، وقال الثوري وأحمد: "لا بأس به"، وليّنه أحمد مرّة، وقال أبو داود: "صالح الحديث"، وضعّفه يحيى القطان وابن معين وابن حبّان، وضعّفه ابن معين مرّة بحضرة عبد الرحمن بن مهدي، فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال. وقال يحيى القطان وابن معين وأبو حاتم والنسائي والبيهقي: "ليس بقويّ". وسأل الحاكم الدارقطني عنه، فقال: "ضعفوه". فقال الحاكم: بحجّة؟ فقال: "بلى؛ حدّث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضًا". وقال ابن عدي: "يكتب حديثه في الضعفاء"، وقال يعقوب بن سفيان: "في حديثه لين". وقال السّاجي: "صدوق، اختلفوا في وهمه".وقال الذهبي: "ضعيف".

ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد/رواية ابنه عبد الله (٤٧١٠/١٥٩/٣)، "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد/رواية المروذي (رقم ٨٥)، "سؤالات ابن الجنيد لابن معين" (رقم ٣١٣)، "تاريخ ابن معين/الدوري" (١٦٦٨)، "الجرح والتعديل" (١٣٢/٢– ١٣٣)، "ضعفاء النسائي" (رقم ٧)، "طبقات ابن سعد" (٣٣١/٦)، "ضعفاء العقيلي" (٢٢٦/١– ٢٢٧)، "المجروحين" (٩٧/١)، "الكامل" (٤٨٥/١ – ٤٨٩)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" (رقم٢٧٢)، "المستدرك مع تلخيص الذهبي" (٤٦/٢)، "السنن الكبرى" للبيهقي (٣٥/٦)، "تهذيب الكمال" (٢١١/٢–٢١٤)، "إكمال تهذيب الكمال" (٢٩٥/١ – ٢٩٦) "تهذيب التهذيب" (١٧٠/١)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٢٤).

قلت: وللحديث شاهدٌ من حديث عمر ﷺ بنحو حديث ابن عمر مطولاً. رواه مسلم (١٧٦٣). وقد ذكره الشيخ في تخريجه ضمن شواهد أخرى.

سُورةُ براءة

٩٢٠ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٠٦-٣٠٩) عند حديث يرويه عوف بن أبي جميلة عن يزيدَ الفارسيِّ قال: ثنا ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قلتُ لعثمانَ بنِ عفّان ﷺ: ما حَمَلكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إلى (الأنْفالِ) وهي مِنَ المثانِي، وإلى (بَراءة) وهي مِنَ المِئِينَ، فقَرَنْتُمْ بَيْنهُما، ولم تَكْتُبُوا بَيْنهُما سَطْرَ (بِسْمِ اللهِ الرّحْمنِ الرّحِيمِ)، ووَضَعْتُمُوها في السَّبْعِ الطِّوالِ، ما حَمَلكُمْ على ذلك؟ ...):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير يزيد الفارسي، **ولم تَثْبُت عدالته**، وليس هو يزيدَ بنَ هُرْمُز أبا عبد الله المدني– على الأرجح –؛ قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن هرمز من "الجرح والتعديل" (٤/٢/٢٩٣): "اختلفوا في يزيد أنه يزيد الفارسي أم لا؟ فقال عبد الرحمن بن مهدي: ... هو يزيد بن هرمز. وكذا قاله أحمد بن حنبل. وأَنْكَر يحيى بن سعيد القطّان أنْ يكونا واحداً. وقال ابن المديني: ذكرتُ ليحيى قول عبد الرحمن بن مهدي بأنّ يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز؟ فلم يعرفه، وقال: كان يكون مع الأمراء. فسمعتُ أبي يقول: **يزيد بن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي، هو سواه**. فأما يزيد بن هرمز فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة، وجالسوا أبا هريرة .. وليس هو بيزيد الفارسي البصري الذي يروي عن ابن عباس، روى عنه عوف الأعرابي؛ وإنما يروي عن يزيد بن هرمز: الحارث بن أبي ذباب، وليس بحديثه بأس. وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به".

قلت: **فقد جزم أبو حاتم أنّ يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز**.

وهو معنى ما نقله عن يحيى عن سعيد، وقال الحافظ المزي والعسقلاني: "**وهو الصحيح**"[1].

---

(١) وفرّق بينهما أيضاً إمام الجرح والتعديل، فقد قال ابن الجنيد في "سؤالاته" (٦٦٠): "قيل ليحيى بن معين وأنا أسمع: يزيد الفارسي روى عنه أحد غير عوف؟ قال: «لا»، قلت ليحيى: فإنهم يزعمون أنّ يزيد بن هرمز هو يزيد الفارسي الذي روى عنه الزهري وقيس بن سعد حديث نجدة، فقال: «باطل، كذب، شيء وضعوه، ليس هو ذاك».

فإذا كان الأمر كذلك؛ فما حال يزيد الفارسي؟ قد سبق قول أبي حاتم فيه: "**لا بأس به**"؛ مع أنه لم يذكر راوياً عنه غير عوف الأعرابي. وكأنه لذلك لم يعرفه يحيى بن سعيد كما تقدّم، **وذكره البخاري في** "كتاب الضعفاء" (ص٣٧).

ومن ذلك يتبيّن أنّ يزيد الفارسي هو غير يزيد بن هرمز، وأنه لم تثبت عدالته، ولذلك فلا يصحّ حديثه. وأما ابن هرمز؛ فثقة احتجّ به مسلم. وعلى التفريق بينهما – ذاتاً وصفة– جرى الحافظ في "التقريب"، فقال في هذا: "مولى بني ليث، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح، وهو ثقة". وقال في الأول: "مقبول" ..

والحديث أخرجه الترمذي (٤/١١٣– ١١٤) .. والحاكم (٢/٢٢١ و٣٣٠[1]) .. من طرق عن يزيد الفارسي ... به .. وقال الحاكم في الموضع الأول: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وقال في الموضع الآخر**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وكأنّ هؤلاء ذهبوا إلى أنّ يزيد الفارسي هو ابن هرمز الثقة! ولذلك ثَبَّتُوا حديثه، **وقد عرفتَ أنّ الراجح أنه ليس هو، وأنه لم تثبت عدالته.**

وأما قول الحاكم: "على شرط الشيخين"! فَوَهْمٌ ظاهرٌ؛ لأنّ ابن هرمز – لو كان هو صاحب هذا الحديث – لم يخرج له البخاري أصلاً"[2].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٠/٣٣٠٩).

(٢) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في حاشيته على "المسند" (١/٣٣٢-٣٣٣) عند هذا الحديث:

"في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له، يدور إسناده في كل رواياته على (يزيد الفارسى) الذي رواه عن ابن عباس، تفرّد به عنه عوف بن أبي جميلة الأعرابي، وهو ثقة ...

ويزيد الفارسي هذا اختلفت فيه: أهو يزيد بن هرمز أم غيره؟ قال البخاري في التاريخ الكبير (٢/٤/٣٦٧): "قال لي عليٌّ: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى فلم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء". وفي التهذيب (١١/ ٣٦٩): "قال ابن أبي حاتم: اختلفوا هل هو – يعني ابن هرمز– يزيد الفارسي أو غيره، فقال ابن مهدي وأحمد: هو ابن هرمز، وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً، وسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز هذا ليس يزيد الفارسي، هو سواه". وذكره البخاري أيضاً في كتاب "الضعفاء الصغير" (ص ٣٧) وقال نحواً من قوله في "التاريخ الكبير"، فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولا، حتى شُبِّه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن، الثابتة بالتواتر القطعي، قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السهر، كأنّ عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا إنه "حديث لا أصل له" تطبيقاً للقواعد الصحيحة التى لا خلاف فيها بين أئمة الحديث .. وكثيراً ما يضعّف أئمة الحديث راوياً

٩٢١ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١/١٩) عند حديث يرويه أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**مَنْ فارَقَ الدُّنْيا على الإخْلاصِ لِلّهِ وَحْدَهُ لا شرِيكَ له، وإقامِ الصّلاةِ، وإيتاءِ الزّكاةِ، فارَقها واللّهُ عليه راضٍ .. وتصديقُ ذلك في كتابِ الله {فإن تابوا وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، فخلّوا سبيلهم}..**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[١]:

"فيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف!"[٢].

٩٢٢ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (١/٣٣٨) عند حديث يرويه عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (**إذا رأيْتُم الرَّجُلَ يَلْزَمُ المسجِدَ، فلا تَحَرَّجُوا أنْ تَشْهدُوا أنّه مُؤمِنٌ**):

".. ومن طريق دراج: أخرجه ابن حبان (٣١٠)، والحاكم (٢/٣٣٢)[٣] وصحّحه، ووافقه الذهبي. وقد وَهِما! لا سيّما الذّهبي؛ فإنّ درّاجًا ضعيف عنده. راجع حديث الجنون في المصدر المشار إليه. وقد أشار العقيلي إلى تضعيف الحديث هذا؛ كما بيّنته في المصدر المذكور [يعني: "الضعيفة"] تحت (رقم: ١٦٨٢)"[٤].

لانفراده براوية حديث منكر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة، أو يخالف المشهور من الروايات، فأولى أن نضعّف يزيد الفارسي هذا، بروايته هذا الحديث منفرداً به ..". وانظر ما سبق تحت رقم (٨٧٤).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٣/٣٣١٤).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق سيئ الحفظ".

قلت: وروايته عن الربيع بن أنس خاصّة ضعيفة مضطربة، فقد قال ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس في "الثقات" (٤/٢٢٨): "والناس يتّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأنّ فيها اضطرابًا كثيرًا". وانظر "التهذيب" (٣/٢٣٩). وقال الذهبي في "التّلخيص": "صدر الخبر مرفوع، وسائره مدرج فيما أرى".

قلت: جاء ذلك صريحاً في رواية ابن ماجه (٧٠) وغيره، حيث انتهى المرفوع عند قوله: (والله عليه راض)، ثم بقية الكلام من كلام أنس.

قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "تفسير الطبري" (١٤/١٣٦): ".. ورواه الحاكم في "المستدرك" (٢/٣٣١-٣٣٢) عن طريق إسحاق بن سليمان الرازي، عن أبي جعفر الرازي، ولم يقل فيه: (قال أنس: وهو دين الله ..) بل ساقه مدرجاً في الحديث، ثم قال: "وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، وافقه الذهبي، إلا أنه استدرك عليه فقال: "صدر الخبر مرفوع، وسائره مدرج فيما أرى". وصدق الذهبي".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٤-٢٩٥/٣٣١٧).

(٤) والحديث ضعّفه الشيخ – أيضاً – في "تمام المنّة" (ص ٢٩١)، و"ضعيف الترغيب" (١/١١٤).

٩٢٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٤٨٥-٤٨٧) عند حديث يرويه إبراهيم بن إسحاق الزهري عن يحيى بن يعلى المحاربي عن أبيه عن غيلان عن عثمان بن القطّان الخزاعي عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لَمّا نَزَلَتْ {**الّذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ**} كَبُرَ ذلكَ على المسْلِمِينَ .. فقال نبيُّ الله ﷺ: «**إنّ اللهَ لَمْ يَفْرِضِ الزّكاةَ إلّا لِيُطَيِّبَ بِها ما بَقِيَ مِنْ أَمْوالِكُمْ** ..» بعد أنْ خرّجه من "سنن أبي داود" و"مستدرك الحاكم" من طريقين عن يحيى بن يعلى المحاربي عن أبيه عن غيلان عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به وليس فيه ذِكْرُ (عثمان بن القطّان)[١]:

"وأما كونه صحيحاً، فهو ما يبدو لأوّل وهلة، **ولكني قد وجدتُ له علة**، وهي الانقطاع، أخرجه الحاكم (٢/٣٣٣)[٢] .. **وقال**: "صحيح الإسناد".

وتعقّبه الذهبي فقال: "قلت: عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب".

وأقول: ورجال إسناده ثقات معروفون من رجال "التهذيب" غير إبراهيم بن إسحاق الزهري وهو ثقة كما قال الدارقطني، وله ترجمة في "تاريخ بغداد" (٦/٢٥ – ٢٦) وقال: "وكان ثقة خيّراً فاضلاً ديّناً صالحاً، مات سنة (٢٧٧) وقد بلغ ثلاثا وتسعين سنة".

قلت: فقد زاد في الإسناد بين غيلان وجعفر (عثمان) هذا فهي زيادة مقبولة، ولا سيما وقد توبع عليها كما يأتي، فوَجَبَ أنْ نعرف حاله، وقد رأيتَ قول الذهبي فيه آنفاً: "لا أعرفه".

ولم يورده هو في "الميزان" ولا الحافظ في "اللسان". فمن المحتمل أن يكون هو عثمان بن عمير أبو اليقظان الكوفي الأعمى المترجم في "التهذيب"، فقد أورد الحافظ ابن كثير (٢/٣٥١) هذا الحديث من طريق ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبي: حدثنا حميد بن مالك: حدثنا يحيى بن

وقد أخرجه الحاكم في مكان آخر فيما تقدم تحت رقم (٨٦٢/ط- المنهاج)، وصحّحه أيضاً، وتعقّبه هناك الذهبي فقال: "درّاج كثير المناكير".

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (١/١٣٢): "فأما حديث: (إذا رأيتم الرّجلَ يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان). فقد خرّجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه من حديث درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعا. وقال أحمد: **هو حديث منكر، ودرّاج له مناكير**. والله أعلم".

(١) انظر: التعقّب رقم (٤٢٦) من هذا البحث.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٥-٢٩٦/٣٣١٨).

يعلى المحاربي: حدثنا أبي: حدثنا غيلان بن جامع المحاربي عن **عثمان بن أبي اليقظان** عن جعفر به، وهكذا رواه ابن الأعرابي في "معجمه" (ق ٢/١٨٢ - ١/١٨٣): نا الترقفي: نا يحيى بن يعلى به.

ولا نعلم في الرواة (عثمان بن أبي اليقظان) فلعل لفظة (بن) زيادة من بعض النُّسّاخ سهواً، والأصل: (عثمان أبي اليقظان)، ويؤيده أنّ المناوي ذكر في "الفيض" أنّ الذهبي قال في "المهذّب": "فيه عثمان أبو اليقظان، ضعّفوه" ..

وهذا الحديث قد أخرجه البيهقي في "سننه" (٤/٨٣) من طريق الصّفّار: حدثنا عباس بن عبد الله الترقفي: حدثنا يحيى بن يعلى بن الحارث فذكره فقال: "عثمان أبي اليقظان".

ثم ساقه من روايته عن شيخه الحاكم بإسناده من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري المتقدم..

وقال البيهقي: "فذكره بمثل إسناده، وقصّر به بعض الرواة عن يحيى فلم يذكر في إسناده عثمان أبا اليقظان"[1].

قلت: وفي قول البيهقي هذا فائدتان هامتان:

الأولى: أنّ قول الحاكم في هذا الإسناد المتقدم: "عثمان بن القطّان الخزاعي" **هو من أخطائه الكثيرة** التي وقعت في "مستدركه"، **فَحُقّ للذهبي وغيره أن لا يعرفه، لأنه وَهْمٌ لا حقيقة له.**

والأخرى: خطأ روايته الأولى التي ليس فيها ذِكْرٌ لعثمان هذا، وأنه سقط من بعض الرواة، وعليه فتصحيح من صححه خطأ أيضاً، كما هو ظاهر، فالحمد لله الذي وافق حكمي حكم الإمام البيهقي من حيث السّقط، وأَيَّد بكلامه الصريح الاحتمال المتقدم مني أنّ هذا السّاقط هو عثمان بن عمير أبو اليقظان. ويؤيده قول الضياء عقب الحديث:

"رواه أحمد بن إبراهيم الدّورقي وسليمان بن الشّاذكوني عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن أبيه عن غيلان بن جامع عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن جعفر بن إياس".

قلت: فزاد في الإسناد (ابن عمير أبي اليقظان)، فهذا يحملنا على الجزم بأنّ مَن قال فيه "عثمان بن القطان"، أو "عثمان بن أبي اليقظان" فقد أخطأ.

---

(١) وكذلك ساقه الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/٢٨) من مستدرك الحاكم، وفيه عنده (عثمان أبو اليقظان).

والخلاصة: **أنّ علة الحديث عثمان بن عمير أبو اليقظان، وهو متفق على تضعيفه** كما يشعر بذلك قول الذهبي المتقدم في "المهذب": "ضعّفوه".

وكذلك قال في "الكاشف" و"الميزان" و"الضعفاء"، وقال الحافظ في "التقريب":

"ضعيف، واختلط، وكان يدلّس، ويغلو في التشيع"[1].

٩٢٤ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٥٣٨/٢) عند حديث يرويه أبو نعيم الفضل ابن دكين عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن عِمْران بن أبي أنس عن سهل بن سعد السّاعدي عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: سُئِل رسولُ الله ﷺ عن المسجدِ الذي أُسِّسَ على التَّقْوى؟ قال: «**هو مسجدي هذا**» بعد أنْ خرّجه من طرقٍ من حديث أبي سعيد الخدري، وبعد أنْ خرّجه من "مسند أحمد" من مسند سهل بن سعد ليس فيه أبيّ بن كعب:

"وعبد الله هذا ضعيف كما في "المجمع" (١٠/٤) و"التقريب". وقد اضطرب فيه؛ فمرّةً يجعله من مسند سهل بن سعد كما في هذه الرواية، ومرّةً يجعله من مسند أبيّ بن كعب.

كما رواه أحمد (١١٦/٥)، والحاكم (٣٣٤/٢)[2] عن أبي نعيم الفضل بن دكين ثنا عبد الله ابن عامر الأسلمي .. **ومِنَ الغريب قولُ الحاكم فيه**: "هذا صحيح الإسناد".

وأَغْرَبُ منه موافقة الذهبي له على التصحيح؛ مع أنه ترجم لعبد الله بن عامر بالضّعفِ الذي لا تَوْثِيقَ معه"[3].

---

(١) قلت: وفي الحديث علّة أخرى؛ وهي ضعف رواية جعفر بن إياس عن مجاهد وشبهة الانقطاع بينهما.

فقد روى ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص٢٥) بإسناده عن يحيى بن سعيد قال: "كان شعبة يضعِّف حديث أبي بشر [هو جعفر بن إياس] عن مجاهد، قال: ما سمع منه شيئاً". وانظر مثله في «العلل» (١٢٧١) لعبد الله بن أحمد.

وقال الحافظ في "التقريب" في ترجمة إياس: "ثقةٌ من أثبت الناس في سعيد بن جُبير، **وضَعَّفه شعبةُ في حبيب بن سالم وفي مجاهد**". وقال في مقدمة "الفتح" (ص٣٩٥): "احتجّ به الجماعة، لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٣٢١/٢٩٧/٤).

(٣) قال الدّارَقُطني: "يرويه عمران بن أبي أنس، واختُلِف عنه؛ فرواه الليث بن سعد عن عمران بن أبي أنس عن ابن أبي سعيد عن أبيه. ورواه أبو الوليد عن الليث، فلم يُقِم إسنادَه. ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد عن أُبَيّ بن كعب.

وخالَفه ربيعة بن عثمان التيمي، وأُسامة بن زيد، فرَوياه عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ ولم يَذكُرا أُبَيًّا. ويُشبِه أن يكون القولُ قول الليث، عن عمران بن أبي أنس، والله أعلم". «العلل» (٢٢٨٠).

٩٢٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/١١٢-١١٣) عند حديث يرويه صدقة بن خالد عن عُتبة بن أبي حكيم عن طلحة بن نافع عن أبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس ابن مالك رضي الله عنهم، أنّ هذه الآية لما نزلت {**فيه رجال يحبون أن يتطهروا**} [التوبة: ١٠٨] قال رسول الله ﷺ: (**يا مَعْشَرَ الأَنْصارِ، إنّ اللهَ قدْ أَثْنى عليكم في الطُّهورِ خَيْراً، فما طُهُورُكمْ هذا؟**) قالوا: نَتوضّأُ للصّلاةِ، ونَغْتسِلُ مِنَ الجَنابةِ، ونَسْتَنْجِي بالماءِ. قال: (**هو ذاكَ، فعلَيْكُمْ بهِ**) بعد أن خرّجه من طريق محمد بن شعيب عن عتبة بن أبي حكيم عن طلحة بن نافع به، وأعلّه بضعف عتبة بن أبي حكيم، وحرّر الكلام فيه:

"ومما سبق يتبين بوضوح أنّ الجمهور على تضعيف عتبة بن أبي حكيم، وأنّ ضعفه مُفَسَّرٌ مُبيّن، فضعفه هو الذي ينبغي اعتماده في ترجمته، وقد لخّص ذلك كله الحافظ ابن حجر في كلمته المتقدمة: "صدوق يخطىء كثيرا"، فهذا جرحٌ مفسر، فمن أين جاء به الحافظ لولا بعض الكلمات التي سبق بيانها من بعض الأئمة؟

ومن ذلك كلّه تعلم أنّ إسناد الحديث ضعيف ... وقال البوصيري في "الزوائد" (١/٢٨): "هذا إسناد ضعيف، عتبة بن أبي حكيم ضعيف، وطلحة لم يدرك أبا أيوب".

قلت: ومما يدلّ على ضعف عتبة أنه اضطرب في رواية متن هذا الحديث وضبطه، فرواه محمد ابن شعيب عنه باللّفظ المتقدم: (غير أنّ أحدنا إذا خرج من الغائط أَحَبَّ أن يستنجي بالماء). ورواه صدقة بن خالد عنه بلفظ: (قالوا: نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء). أخرجه ابن ماجه (١/١٤٦-١٤٧)، والحاكم (٢/٣٣٤-٣٣٥)[1] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! **كذا قالا، وقد عرفتَ مما سبق أنّ الصواب أنه ضعيف الإسناد**، والغرض الآن أن نبين أنّ عتبة كان يضطرب في ضبط هذا الحديث، فتارة يرويه باللّفظ الأوّل، وتارة باللّفظ الآخر، وليس هذا الاضطراب من الراويين

وقال ابن طاهر المقدسي: "رواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد عن أُبَيّ بن كعب، وعبد الله ضعيف". «ذخيرة الحفاظ» (٣١٧٢).

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٨-٢٩٩/٣٣٢٤).

عنه محمد بن شعيب وصدقة بن خالد؛ فإنهما ثقتان اتفاقاً، فتعيّن أنه من عتبة نفسه[1].
واللّفظ الآخر هو الراجح عندنا[2]، بل هو في نفسه صحيح ثابت لأمرين:
الأول: أنه روي كذلك من طريق أخرى عن أبي أيوب وحده.
والآخر: أنّ له شواهد كثيرة من حديث أبي هريرة وابن عباس وعويمر بن ساعدة.
وقد خرّجتها في "صحيح أبي داود" (رقم ٣٤) ثم في "الإرواء" (٤٥)".
٩٢٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٨/٢٠٧-٢٠٨) عند حديث يرويه جُنيد بن حكيم الدّقّاق عن حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عُبيد بن عمير عن أبي هريرة ﷺ قال: سُئِل رسول الله ﷺ عن السّائِحين، فقال: **(هُمُ الصّائمونَ)**:
"أخرجه الحاكم (٢/٣٣٥)[3] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه، على أنه مما أرسله أكثر أصحاب ابن عيينة، ولم يذكروا أبا هريرة في إسناده"! ووافقه الذهبي!
أقول: **وليس صحيح الإسناد؛ بَلْهَ على شرط الشيخين**؛ فإنّ البلخيَّ هذا، وإن كان ثقة؛ فلم يخرج له الشيخان شيئاً. والدّقّاق؛ قال الدارقطني: "ليس بالقويّ". **فأنّى له الصِّحّة!**[4]...

---

(١) والحديث خرّجه الدارقطني في «السنن» (١٧٤) من طريق محمد بن شعيب، وقال: "عتبة بن أبي حكيم ليس بقويٍّ". وأعلّه أبو حاتم بالانقطاع، قال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول، وذكر حديثاً رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، قال: حدثني أَبو أيوب، وأنس، وجابر، عن النبي ﷺ حديثين. قال أبي: **لم يسمع أَبو سفيان من أبي أيوب شيئاً**، فأما جابر، فإنّ شعبة يقول: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث، قال أبي: وأما أنس فإنه يحتمل ..". «المراسيل» (رقم ٣٥٩).
وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/٣٠٠): "إسناده ضعيف".
وقال الحافظ مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (١/١٧٣-١٧٤) بعد أن ساقه من طريق صدقة بن خالد: "هذا معلّل بأشياء: **الأوّل**: ضعف عتبة بن أبي حكيم الهمداني ..
الثاني: يوسف بن طلحة بن نافع [كذا، وصوابه: طلحة بن نافع] – وإن كان مسلم خرّج حديثه– فقد تكلّم فيه غير واحد، منهم ابن معين بقوله: ليس بشيء، ويعقوب بن سفيان والحربي وأبو محمد بن حزم والأشبيلي وغيرهم.
الثالث: انقطاع حديثه؛ وذلك أن ابن أبي حاتم ذكر في كتاب المراسيل: سمعت أبي يقول ...". ثم ساق له بعض الشّواهد التي تقوّيه كما فعل الشيخ الألباني رحمهما الله جميعاً.
(٢) يعني: لفظ صدقة بن خالد.
(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٩/٣٣٢٥).
(٤) وخرّجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٠٣) من طريق الحاكم وقال: "هكذا روي بهذا الإسناد موصولاً، والمحفوظ عن ابن عيينة عن عمرو عن عبيد بن عمير عن النبي ﷺ".

قال العقيلي: "يروى عن أبي هريرة موقوف".
قلت: وصله ابن جرير في "تفسيره" (١٧٢٨٨) بسند صحيح عنه موقوفاً، وهو الأصحّ؛ كما قال السيوطي في "الدُّرّ" (٢٤٨/٤). ثم أخرجه هو (١٧٢٨٩ و ١٧٢٩٠)، والطبراني في "الكبير" (١/٢٥/٣) بسند حسن عن ابن مسعود موقوفاً".

سورةُ يونس
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٢٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٦/٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق النّضر ابن شُميل عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**جَعَلَ جِبْرِيلُ يَدُسُّ الطِّينَ فِي فِي فِرْعَوْنَ مَخافةَ أنْ يقولَ: لا إله إلا الله**):
"أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٦١٨): حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت وعطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ..
وأخرجه الترمذي (٣١٠٧) والحاكم (٣٤٠/٢[1]، ٢٤٩/٤) وأحمد (٢٤٠/١، ٣٤٠) وابن جرير (١٧٨٥٩) من طرق أخرى عن شعبة به نحوه، وقال الترمذي: "حديث حسن غريب صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، إلا أنّ أكثر أصحاب شعبة أوقفوه على ابن عباس". ووافقه الذهبي.
قلت: **وهذا لا يُعِلُّهُ؛ فقد رَفَعهُ عنه جمعٌ مِنَ الثِّقات** منهم الطيالسي كما رأيتَ، ومنهم خالد بن الحارث عند الترمذي والحاكم، والنّضر بن شُميل عند الحاكم أيضا، ومحمد بن جعفر – غندر – عند أحمد[2]، وقد عُلِم أنّ زيادة الثقة مقبولة.
وقد وجدت له طريقاً أخرى، وشاهداً ..".

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣٤٠/٣٠٩/٤).
(٢) وهو أثبتُ النّاس في شعبة.

سورةُ هود

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٢٨ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٣٥١-٣٥٢) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ لَمّا نَزَلَ الحِجْرَ في غزوةِ تبوك، قامَ فخَطَبَ النّاسَ، فقال: «**يا أيّها النّاسُ لا تسألوا نَبِيَّكُم عنِ الآياتِ؛ هؤلاء قومُ صالحٍ سألوا نَبِيَّهُم أَنْ يَبْعَثَ لهم آيةً، فبَعَثَ اللهُ لهم النّاقةَ، فكانت تَرِدُ مِنْ هذا الفَجِّ، فتَشْرَبُ ماءَهُمْ يَوْمَ وِرْدِها، ويَشْرَبُونَ مِنْ لَبَنِها مِثْلَ ما كانوا يَتَرَوَّوْنَ مِنْ مائِهِمْ، فعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ، فعَقَرُوها، فوَعَدَهُمُ اللّهُ ثَلاثَةَ أيّامٍ** ..»:

"في "المسند" (٢٩٦/٣) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر. وقال الحافظ ابن كثير في "تاريخه" (١١/٥): «إسناده صحيح»، **وكذلك صحّحه الحاكم من هذا الوجه** (٣٤٠/٢- ٣٤١)[١]. ووافقه الذهبي. واقتصر الحافظ في "الفتح" (٢٩٤/٦) على تحسينه، وهذا أقرب. **وفي كلّ ذلك عندي نظر**؛ فقد تعلمنا منهم أنّ أبا الزبير مدلس، وأنّه لا تقبل روايته المعنعنة، إلا إذا كانت من رواية الليث بن سعد عنه، وهذه ليست منها! وقد قال الذهبي: «وفي صحيح مسلم عدّة أحاديث لم يُوَضِّح فيها أبو الزبير السّماع عن جابر، ولا هي من طريق اللّيث منه، ففي القَلْبِ منها شيء».

قلت: فكيف يَصِحّ إذن ما ليس منها في "صحيح مسلم" كهذا ؟!"[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣٤١/٣١٠/٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٤٥٨/٤): "أخرجه الحاكم من طريق عبد الرزاق. وأخرجه هو وابن حبان من طريق مسلم بن خالد عن ابن خثيم.

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير في تاريخه بعد ذكره له من عند أحمد: ليس هذا الحديث في الكتب الستة، وهو على شرط مسلم. **كذا قال. وفيه علة خفيت عليه، وهي عنعنة أبي الزبير، ومسلم إنما يخرّج له ما صرّح فيه أو توبع عليه، وقد فُقِدا هنا.** وابن خثيم اختلف فيه قول ابن معين والنسائي. ومتابعة ابن لهيعة له فيها نظر، لأنه مدلس وقد عنعنه.

٩٢٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٦/٧) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر عن أيّوب[١] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً **(ما مِنْ أَحَدٍ يَسْمَعُ بي مِنْ هذه الأُمّةِ، ولا يهوديٌّ، ولا نصرانيٌّ، فلا يُؤمِنُ بي إلّا دَخَلَ النّارَ)** بعد أنْ حكى الاختلاف فيه على سعيد بن جبير، وخرّجه من طريق محمد بن ثور عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير مرسلاً:

"أخرجه الحاكم (٣٤٢/٢)[٢] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا مِن أَوْهامِهِما**؛ فإنّ أبا عمرو هذا ليس من رجال الشيخين، ولا روى له أحد من بقية الستة. وترجم له البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٦/٥)، وقد روى عنه ثقتان آخران: أمية بن شبل، وعبد العزيز ابن أبي رواد"[٣].

٩٣٠ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١٨/٢) عند حديث يرويه داود بن أبي هند عن أبي العالية عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسولَ الله ﷺ أَتَى على وادِي الأَزْرَق فقال: «**ما هذا؟**». قالوا: وادي الأزرق، فقال: «**كأنِّي أَنْظُرُ إلى موسى بنِ**

نعم لأصل الحديث شاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ..".

قلت: ثم ساقه الحافظ بإسناده من طريق إسماعيل بن أمية عن بجير بن أبي بجير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً مختصراً .. وقال: "هذا حديث حسن غريب. أخرجه أبو داود [٣٠٨٨] عن يحيى بن معين".

وقد أورده الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٤٧٣٦) وضعّفه بجهالة بجير أوّلاً ثم قال في آخر التّخريج: "ثم وقفت على علة أخرى له، فقال عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٠٩٨٩/٤٥٤/١١) : أخبرنا معمر عن إسماعيل بن أمية قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ بقبر فقال ... وهذا معضل".

(١) وقع الحديث في طبعة المستدرك الهندية من رواية معمر عن عن أبي عمرو البصري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس! ولذلك تعقّبَ الشيخُ الحاكمَ في شأن أبي عمرو هذا وأنه ليس من رجال الشيخين، والظّاهر أنّ ذلك تحريف؛ فقد ساق الحافظ ابن حجر إسناده من نسخته من مستدرك الحاكم في "إتحاف المهرة" (٨٧/٧)، وفيها (معمر عن أيوب عن سعيد ..)، وهكذا وقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل.

وكذلك خرّجه الشيخ في أوّل التخريج من طريق معمر وابن علية والثّقفي كلّهم عن أيوب عن سعيد بن جبير مرسلاً، وقال الشيخ: إنّ هذا الوجه [يعني: المرسل] هو أصحّ وجوه الاختلاف على سعيد بن جبير ..

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣١٢/٤-٣٣٤٦/٣١٣).

(٣) ثم قال الشيخ في آخر التخريج: "لكن الحديث على كل حال صحيح؛ فإنّ له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وقد مضى لفظه **وتخريجه من رواية مسلم** وغيره من طريقين عنه برقم (١٥٧)".

عِمْرانَ مُنْهَبِطًا، له جُؤارٌ إلى اللهِ بالتَّكْبِيرِ ..» تعليقاً على قول المنذري: "رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .. ورواه الحاكم[1] بإسناد على شرط مسلم":

"قلت: هو كما قال، لكنه أبعد النّجعة في عزوه إليه فقط، فقد أخرجه مسلم أيضا، لكن في كتاب "الإيمان" (١٠٦/١). **وعنده أيضاً الرواية التي عزاها للحاكم؛ فوَهِمَ هذا في استدراكه على مسلم**، لا سيما ورواية مسلم أَتَمّ، والزيادات له، وبعضها عند الحاكم أيضا".

٩٣١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٦٥/٦-٤٦٦) عند حديث يرويه الفضل بن محمد الشعراني عن أبي ثابت محمد بن عبيد الله المدني عن إبراهيم بن سعد عن سيفان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ﷺ مرفوعاً (**أُلْهِمَ إبراهيمُ الخليلُ عليه السّلامُ هذا اللِّسانَ العربيَّ إلْهاماً**):

"أخرجه الحاكم (٣٤٣/٢-٣٤٤)[2] .. **وقال:** "هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين، إنْ كان الفضل بن محمد حفظه متصلا عن أبي ثابت، فقد حَدَّثناه أبو عليٍّ الحافظ: أنبأ أبو عبد الرحمن النسائي: حدثنا عبيد الله ابن سعد الزهري: حدثنا عمّي عن أبيه عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن رسول الله ﷺ مرسلاً نحوه". ووافقه الذهبي.

وأقول: إسناد المرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ ماعدا النسائي وأبا علي الحافظ فهما ثقتان حافظان مشهوران[3].

وأما المسند فلا يصحّ؛ لأنّ الفضل بن محمد الشّعراني فيه ضعف، وقد وثّقه الحاكم وغيره، لكن قال ابن أبي حاتم (٦٩/٢/٣) عن أبيه: "تكلّموا فيه".

فمثله لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات الأثبات، والحاكم نفسه قد شكّ في إسناده لهذا الحديث بقوله المتقدم: "إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا"[4].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣٥٠/٣١٥/٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٣٥٢/٣١٦-٣١٥/٤).

(٣) وخرّجه البيهقي من طريق الحاكم الموصول والمرسل في "شعب الإيمان" ثم قال عقب المرسل: "وهو المحفوظ".

(٤) ولأجل هذا أوردتُ كلام الألباني ضمن التعقبات على الحاكم؛ فالألباني رحمه الله جزم بخطأ الفضل بن محمد، بينما اكتفى الحاكم بالشكِّ ولم يجزم بذلك.

قلت: وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين لم يخرّج له البخاري، وأبو ثابت لم يخرّج له مسلم.

سورةُ يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٣٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٤٢٥) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ الكريمَ ابنَ الكريمِ، ابنَ الكريمِ، ابنَ الكريمِ، يوسفُ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن، ولو لَبِثْتُ ما لَبِثَ يوسفُ، ثم جاءَني الدّاعِي لأَجَبْتُ إذ جاءه الرّسولُ فقال: {ارجع إلى ربّك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن، إنّ ربي بكيدهنّ عليم}**):

"أخرجه أحمد (٢/٣٤٦ و ٣٨٩) .. والحاكم (٢/٣٤٦- ٣٤٧)[١] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم"، وأقرّه الذهبي.

وأقول: **بل هو حسن فقط؛** لأنّ محمد بن عمرو، إنما أخرج له مسلم متابعة[٢]، وفي حفظه شيء، وقد حسّنَ له الترمذي غير ما حديث؛ منها هذا الحديث، وقد رواه نحوه بأتم منه، وقد تقدم برقم (١٦١٧)، **وأصله متفق عليه**[٣]، ومضى برقم (١٨٦٧)، وانظر (١٩٤٥)".

٩٣٣ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٨٨٦-٨٨٨) عند حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**كان ليعقوبَ النّبيّ أخٌ مُؤاخياً له، فقال ذات يوم: يا يعقوب، ما الذي أَذْهَبَ بَصَرَكَ، وما الذي قَوَّسَ ظَهْرَكَ؟ قال: فقال: أمّا الذي أَذْهَبَ بَصَرِي، فالبكاءُ على (يوسف)، وأمّا الذي قَوَّسَ ظَهْرِي فالحُزْنُ على ابني (بنيامين) ..**):

"أخرجه ابن أبي حاتم في "التفسير" (٥/١٠١/١-٢): حدثنا الحسن بن عرفة: ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن أبي الزبير عن أنس مرفوعاً.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٢٢/٣٣٦٣).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(٣) خرّجه الشيخ أيضاً في "الصحيحة" (٣٩٩٦).

قلت: وهذا **إسناد ضعيف**، رجاله ثقات؛ غير (حفص) هذا، **ولا يُعْرَف** إلا بهذه الرواية، ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٣/٤): "حفص بن عمر بن أبي الزبير: يروي عن أنس بن مالك، روى عنه يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية". وقال الذهبي في "الميزان": "ضعّفه الأزدي، فلعلّه: عن أبي الزبير، أو كأنه (حفص بن عمر بن أبي يزيد؛ عن ابن الزبير، لا: عن أبي الزبير)، ولا يُعرف من ذا؟".

ولذا قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة (يوسف): "حديث غريب فيه نكارة".

وإنّ مما يؤكد جهالة هذا الراوي الاختلاف في اسمه؛ فقد رواه الحاكم (٣٤٨/٢)[1]، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٣٤٠٣/٢٣٠/٣) بسنده عن ابن أبي شيبة: ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حفص بن عمر بن الزبير ...، كذا فيه: (ابن الزبير)، **وقال الحاكم**: "هكذا في سماعي: (حفص بن عمر بن الزبير)، وأظنّ (الزبير) وهماً من الراوي؛ فإنه: (حفص ابن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري) ابن أخي أنس بن مالك، فإن كان كذلك؛ فالحديث صحيح"**! كذا قال، وهو بعيد جداً**؛ لأنه لا مستند له إلا الظنّ، مع مخالفة الطريقين المتقدمين على الخلاف بينهما: (أبي الزبير) ... (ابن الزبير).

وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦١/٧- ٦١٠١/٦٢)، و"المعجم الصغير" (١٧٨- هند) من طريق وهب بن بقية الواسطي قال: حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن حصين بن عمر الأحمسي عن أبي الزبير عن أنس بن مالك ... وقال: "لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرّد به وهب بن بقية". كذا قال! و(حصين بن عمر الأحمسي): متروك - كما في "التقريب" -، لكن شيخ الطبراني الراوي عن وهب (محمد بن أحمد الباهلي البصري): قال ابن عدي: "يضع الحديث". ثم ساقه الحاكم من طريق إسحاق بن راهويه: أنبأ عمرو بن محمد: ثنا زافر بن سليمان عن يحيى بن عبد الملك عن أنس بن مالك مرسلاً. يعني: منقطعا، بإسقاط الواسطة بين (ابن عبد الملك) - وهو: ابن أبي غنية - وأنس. ورواه ابن أبي الدنيا في "الفرج بعد الشدّة" (ص ١٣): حدثني الحسين بن عمرو بن محمد القرشي (كذا): حدثنا أبي: أنا زافر بن سليمان عن يحيى بن عبد الملك عن رجلٍ عن أنس ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٢٤/٤-٣٣٦٦/٣٢٦).

قلت: فأثبت الواسطة، ولم يسمّه. لكن الحسين هذا - وهو: ابن عمرو بن محمد العنقزي -: قال أبو زرعة الرازي: "كان لا يصدق". وزافر بن سليمان: صدوق كثير الأوهام؛ - كما قال الحافظ -. ورواه البيهقي (٣٤٠٤) من طريق الحاكم أيضا، و(٣٤٠٥) علّقه على (الحسين بن عمرو ابن محمد القرشي) عن أبيه ..

وبالجملة؛ ففي الإسناد اضطراب وجهالة".

وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٠٨/٢).

سورةُ إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٣٤ - قال الألباني في «الضعيفة» (٩٢٤/١٤-٩٢٥) عند حديث يرويه صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر عن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ في قولِهِ عزّ وجلّ: **{ويُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ. يَتجَرّعُهُ}**؛ قال: **(يُقَرَّبُ إليهِ فيَتكَرَّهُهُ، فإذا أُدْنِيَ مِنْهُ شَوَى وَجْهَهُ، ووَقَعَ فرْوَةُ رَأْسِهِ، فإذا شَرِبَ قَطَّعَ أَمْعاءَهُ حتّى يخْرُجَ مِنْ دُبُرِهِ ..)**:

"أخرجه الترمذي (٢٥٨٦)، والحاكم (٣٥١/٢[1] و ٣٦٨ و٤٥٧) .. وقال الترمذي:

"حديث غريب. وهكذا قال محمد بن إسماعيل -[يعني: البخاري]- عن (عبيد الله بن بسر)، ولا نعرف (عبيد الله بن بسر) إلا في هذا الحديث، وقد روى صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ غير هذا الحديث، وعبيد الله بن بسر الذي روى عنه صفوان بن عمرو هذا الحديث رَجُلٌ آخر ليس بصاحب".

قلت: ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "**لا يعرف**". وقال الحافظ في "التقريب": "**مجهول**".

(تنبيه): **تصحّف**[2] (عبيد الله) إلى: (عبد الله) في بعض المصادر المتقدمة، **ومنها**: "مستدرك الحاكم" في المواضع الثلاثة المشار إليها منه!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٣٢/٤-٣٣٣/٣٣٧٧).

(٢) وكذا قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "تفسير الطبري" (٥٤٩/١٦).

قلت: وقد يكون ذلك من اختلاف الروايات على عبد الله بن المبارك كما قال محقّقوا "مسند أحمد/الرسالة" (٦١٥/٣٦).

والظّاهر أنه تلقّاه هكذا[1]؛ فإنه قال في الموضع الأوّل: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٤/٢٣٤ - ٣/٢٣٥)!!

قلت: ففي تصحيحه على شرط مسلم إشارة قوية إلى أنه (عبد الله بن بسر) الصّحابي؛ فإنه من رجال مسلم، وكذلك (صفوان بن عمرو). ولا ينافي ذلك قوله في الموضعين الآخرين: "صحيح الإسناد" فقط كما هو ظاهر". **وانظر**: حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٥٠).

سورةُ الحِجْرِ
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٣٥ - قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٣٩٢/٨٤٣) عند حديث يرويه جرير عن عطاء بن السّائب عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما يَزالُ اللّهُ يَشْفَعُ، ويُدْخِلُ الجَنّةَ، ويَرْحَمُ ويُشَفِّعُ حتّى يقولَ: مَنْ كان مِنَ المسْلِمِينَ، فلْيَدْخُلِ الجَنّةَ، فذاك حينَ يقولُ: **{رُبَما يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمَيْنَ}**) بعد أن خرّجه من حديث أبي موسى ﷺ بمعناه:

"أخرجه ابن جرير (١٤/٣ و٤ و٥)، والحاكم (٢/٣٥٣)[2] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **عطاء كان اختلط**[3]، لكن لا بأس به في الشّواهد"[4].

---

(١) وهكذا رواه عنه البيهقي في "الشعب" (١١٢٩) بإسناده ومتنه سواء، ثم قال: "رواه أبو عيسى عن سويد عن ابن المبارك عن صفوان عن عبيد الله بن بسر، وكذلك قاله في "التاريخ" البخاريُّ (عبيدُ الله بن بسر)".

وساقه كذلك (عبد الله بن بسر) الحافظُ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/٢٣٦) من رواية الحاكم.

قلت: وقال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٥/٣٠٨): "عبيد الله بن بسر، ويقال: عبد الله بن بسر، روى عن أبي أمامة، روى عنه صفوان بن عَمرو".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٣٦/٣٣٨٣).

(٣) وجرير - وهو ابن عبد الحميد - ممن سمع منه بعد الاختلاط. قال ابن معين: "عطاء بن السّائب اختلط، **وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه**". انظر: "تهذيب التهذيب" (٧/٢٠٥).

(٤) وقد ذكر الشيخ له شواهد أخرى، فانظرها في تتمة تخريجه.

٩٣٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٢٠٠-٢٠١) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق السّبيعي عن مسلم البَطِين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عزّ وجلّ: {**ولقد آتيناكَ سبعاً مِنَ المَثاني، والقرآنَ العظيم**}. قال: (البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، وسورة الكهف) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من طريق الأعمش عن مسلم البَطِين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ (أُوتِيَ رسولُ الله ﷺ سبعاً من المثاني الطُّوَل ..):

"قلت وهذا[١] إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين .. وصحّحه الحاكم (٢/٣٥٤) على شرطهما، والذهبي. ورواه هو [يعني: الحاكم][٢]، والنسائي وغيرهما – كما في "الدّرّ المنثور" (٤/١٠٥) – من طريق أبي إسحاق عن مسلم البطين ... به موقوفاً. **وقال الحاكم أيضاً**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السّبيعي، **كان قد اختلط، إلى كونه مُدَلِّساً، فالمرفوع أَصَحُّ**"[٣].

سورةُ النّحل

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٣٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٩١-٩٣) عند حديث يرويه محمد بن سعيد ابن سابق عن عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي

---

(١) يعني: إسناد أبي داود المرفوع من طريق الأعمش.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٣٩-٣٤٠/٣٣٩١).

(٣) قلت: لكن تابعه جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قوله عند ابن الضُّرَيس في "فضائل القرآن" (١٨١) مثله، غير أنه ذكر (يونس) بدل (الكهف).

وجعفر بن إياس من أثبت النّاس في سعيد بن جبير.

وروي أيضاً عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من غير طريق جعفر بن إياس إلّا أنّه لم يحدّد ما هي السُّوَر. انظر: "تفسير الطبري" (١٧/١٢٩/شاكر).

الله عنهما: {**فلنحيينه حياة طيبة**}. قال: القُنُوع. قال: وكان رسول الله ﷺ يَدْعُو يقول: (**اللّهمّ قَنِّعْنِي بما رَزَقْتَني، وبارِكْ لي فيه، واخْلُفْ عليَّ كُلَّ غائِبةٍ لِي بِخَيْرٍ**):

"أخرجه الحاكم (٥١٠/١): أخبرني أبو عبد الله محمد بن الخليل الأصبهاني، ثم قال: (٣٥٦/٢)[1]: أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، قال الأوّل: ثنا، وقال الآخر: أنبأ، ثم اتّفقا: ثنا محمد بن سعيد بن سابق: ثنا عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السّائب - زاد الأوّل: [عن يحيى بن عمارة] - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ... فذكره مرفوعاً. وقال في الموضعين: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

ونقل ابن علان في "شرح الأذكار" (٣٨٣/٤) عن الحافظ ابن حجر أنه قال:

"هذا حديث حسن، وعمرو قديم السّماع من عطاء، ويحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثا غير هذا"!

قلت: **وفي هذا الكلام نظرٌ من وجوه:**

الأوّل: قوله: "حديث حسن"؛ مفهومه أنّ إسناده غير حسن ... وهو كذلك كما سيأتي بيانه؛ فهو يعني - إذن - أنه حسن لغيره، إما لمتابعة أو شاهد، فهل شيء من ذلك؟ لا؛ كما يأتي.

الثاني: أنّ يحيى بن عمارة هو الكوفي، وليس بالأنصاري المديني - وهذا ثقة من رجال الشيخين، وأما الكوفي فليس كذلك -؛ فقد ذكره عقب الثقة، وقال:

"وعنه الأعمش، وذكره ابن حبان في (الثقات)".

قلت: وابن حبان معروف بتساهله بالتوثيق - كما كرّرنا مراراً تنبيها للغافلين؛ الذين لا يعلمون أنّ ابن حبان كثيراً ما يوثّق المجهولين أو المستورين -، وقد أشار الذهبي أنّ هذا منهم بقوله في "الميزان": "تفرّد عنه الأعمش". ولذلك أشار أيضاً إلى توهين توثيق ابن حبان بقوله في "الكاشف": "وعنه الأعمش. **وُثِّق**". وكذلك فعل الحافظ حيث قال في "التقريب": "**مقبول**". أي: عند المتابعة، ولا متابع له مرفوعا - كما سيأتي -.

الثالث: أنّ الراوي اضطرب في إسناده: فمرة ذكر يحيى بن عمارة في إسناده، ومرة لم يذكره - كما رأيت -، ولستُ أدري ممن هذا؟ وكدتُ أن أقول: إنه من ابن سابق - ولكنه ثقة، مع

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤٣/٤-٣٤٤/٣٣٩٨).

احتمال أن يكون ذلك من عطاء بن السائب؛ فإنه كان قد اختلط؛ فلعله حدّث به في اختلاطه. لكن الحافظ كأنه أشار إلى أنّ رواية عمرو بن أبي قيس – وهو الرازي – سمع منه قبل الاختلاط بقوله: "... قديم السّماع من عطاء". لكني في شكٍّ كبير – من إفادة قِدَم السّماع – أنه لم يسمع منه بعد ذلك، أَلَا ترى أنّ الحافظ نفسه قد ذكر أنّ حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده؛ على أنني لم أَرَ أحداً نصّ على أنّ سماع عمرو بن أبي قيس من عطاء قبل الاختلاط. وقد استقصى أسماء الذين رووا عنه قبل الاختلاط الشيخ ابن الكيال في "الكواكب النيرات" (ص٣٢٢ – ٣٣٢) وليس فيهم عمرو هذا! والله أعلم.

واعلم أنّه لا يزيل الاضطرابَ المذكور قولُ الحارث بن نبهان: حدثنا عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير ... به، فلم يذكرفيه يحيى بن عمارة. أخرجه السّهمي في "تاريخ جرجان" (ص٥٠/٩١) بإسناده عنه. ذلك لأنّ الحارث هذا متروك – كما في "التقريب" –، لكن في "العلل" لابن أبي حاتم (١٨٥/٢) أنه ذكر فيه يحيى بن عمارة، والذي لم يذكره هو: وهيب بن خالد، فقال: "سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس والحارث بن نبهان الجرمي عن عطاء بن السّائب عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير ... (قلت: فذكره مختصراً)، ثم قال: ورواه وهيب بن خالد عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس. قلت لأبي: أيهما أصحّ؟ قال: ما يُدْرِينا؟ مرّةً قال كذا، ومرّةً قال كذا".

قلت: ووهيب سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً؛ فلا تعطي روايته عنه ترجيحاً لأحدِ وَجهي الاضطراب من جهة، ولا يعطي للحديث قوةً من جهة أخرى .. "[1].

٩٣٨ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١١٠) عند حديث يرويه عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه قال: (أَخَذَ المشركون عَمّارَ بن ياسر، فلم يتركوه حتى سَبَّ النبيَّ ﷺ، وذَكَرَ آلِهَتَهُم بخيرٍ ثم تركوه ..):

---

(١) قلت: ثم ذكر الشيخ رحمه الله بعد ذلك رواية سعيد بن زيد عن عطاء به مرفوعاً، وخرّجها من مستدرك الحاكم أيضاً، وتعقّبَ الحاكمَ في تصحيحه لها، ثم ذكر روايات من رواه عن عطاء بن السّائب به موقوفاً على ابن عباس، وأعلّ بها المرفوع، ثم أعلّ الجميع باختلاط عطاء، وقال في آخر التّخريج: "والخلاصة أنّ الحديث لا يصحّ مرفوعاً ولا موقوفاً. ومداره على عطاء بن السّائب، وهو – مع اختلاطه – اختلفوا عليه: فمنهم من رفعه، ومنهم من أوقفه، ومنهم من أطلق الدّعاء فيه، ومنهم من قيّده بما بين الركنين اليمانيين، والظّاهر أنّ ذلك من آثار اختلاطه". اهـ.

وانظر لزاماً التعقّب رقم (٥٠٥ و٥٦٦) مع التّعليق عليه.

"عِلَّتُه الإرسال، أخرجه ابن جرير في تفسيره .. وأبو نعيم .. من طريق أبي عبيدة بن محمد ابن عمار بن ياسر قال: .. **وأخرجه الحاكم** (٣٥٧/٢)[١] عن أبي عبيدة هذا عن أبيه. **ثم قال:** «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي. **كذا قالا، وقد كنتُ قديماً اغْتَرَرْتُ بقولهما، والآن تبيّن لي خطؤهما؛** إذ أنّ الجماعة رووه عن أبي عبيدة. وهَبْ أنّ قوله: «عن أبيه» صحيح، فأبوه تابعي وليس بصحابي، فالحديث مرسل إن لم يكن معضلا، ثم إنّ أبا عبيدة وأباه لم يخرّج لهما الشيخان شيئاً، بل إنّ الأوّل قال فيه ابن أبي حاتم (٤٠٢/٤-٤٠٥) عن أبيه: «منكر الحديث»، ووافقه ابن معين وغيره[٢]؛ فأنّى للحديث الصّحّة؟! بله على شرطهما!. نعم إنما يصحّ منه نزول الآية في عمار لمجيء ذلك من طرق ساقها ابن جرير. والله أعلم".

ومِنْ تفسير سورة بني إسرائيل
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٣٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٠/٢) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النّجود عن زِرّ بن حُبَيش قال: (كنتُ في مجلسٍ فيه حذيفة بن اليمان، فقلت: إنّ رسولَ الله ﷺ حيثُ أُسْرِيَ به دَخَل المسجدَ الأقصى. قال: فقال حذيفة: وكيف علمتَ ذلك يا أَصْلَعُ ..؟ .. فقال حذيفة: هل تراه أنه دخله؟ فقلت: أجل. فقال: والله ما دخله، ولو دخله لَكُتِب عليكم الصّلاة فيه ..):

"أخرجه الترمذي (١٣٩/٤)، والحاكم (٣٥٩/٢)[٣] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وأقول: **إنما هو حسن فقط للخلاف المعروف في عاصم بن بهدلة**"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤٤/٤-٣٤٥/٣٤٠٠).

(٢) وأبوه محمد بن عمّار فيه جهالة، تفرَّد بالرواية عنه ابناه سلمة وأبو عبيدة - وقيل: إنهما واحد -، وذكره ابن حبان وحده في "الثقات". وقال الحافظ ابن حجر: "مقبول".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٤٩/٤/٣٤٠٧).

(٤) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، **وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم**. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ. وقال

- وانظر: "الإسراء والمعراج" (ص ٦٣).

٩٤٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢١٤/٥) عند حديث يرويه الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس بن مالك ﷺ: أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، إني ذو مالٍ كثيرٍ، وذو أهلٍ وولدٍ، فكيف يَجِبُ لِي أنْ أَصْنَعَ أو أُنْفِقَ؟ قال: (**أَدِّ الزّكاةَ المَفروضةَ طُهْرةً تُطَهِّرُكَ، وآتِ صِلةَ الرَّحِمِ، واعْرِفْ حَقَّ السّائِلِ والجارِ والمِسكينِ** ..):

"أخرجه الحاكم (٣٦٠/٢)[١]، وأحمد (١٣٦/٣) .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **كلّا؛** فإنّ (سعيد بن أبي هلال عن أنس)؛ منقطع؛ كما في "التهذيب"[٢]؛ وكان مع ذلك قد اختلط، ولهذا قال ابن حزم في "الفصل في الملل والنحل" (٩٥/٢):

"ليس بالقويّ، قد ذكره بالتخليط يحي وأحمد بن حنبل""[٣].

النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة. قلت: **هو حسن الحديث**. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة. قلت: خرج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا".اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه غير مرّة إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠). والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٣٠١) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥١/٤-٣٥٢/٣٤١٢).

(٢) وقد أكّد ذلك رواية عبد الله بن وهب لهذا الحديث؛ فقد رواه عن ابن لهيعة والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال **عمّن حدّثه** عن أنس بن مالك به مختصراً. انظر: "موطّأ عبد الله بن وهب" (١٩٩)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩٧/٤). ولهذا قال الذهبي في "اختصار السنن" (١٤٥٣/٣): "فيه مجهول".

وبالانقطاع أعلّه الشيخ مقبل رحمه الله، وأورده في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص ٤١).

(٣) قال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنه اختلط".

قلت: وقد بيّنتُ فيما سبق تحت حديث (١٠٤) حقيقة القول باختلاط سعيد بن أبي هلال، فانظره لزاماً.

٩٤١ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٢٣٦/٩) عند حديث يرويه الوليد بن كثير عن ابن تدرس عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: (لَمّا نَزَلتْ {تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ}. أَقْبَلَتِ العَوْراءُ أُمُّ جَمِيلِ بِنْتُ حَرْبٍ ولَها وَلْوَلةٌ .. وهي تقولُ: مُذَمَّمًا أَبَيْنا ودِينَهُ قَلَيْنا وأَمْرَهُ عَصَيْنا، والنبيُّ ﷺ جالِسٌ في المسْجِدِ ومعه أبو بكرٍ ..) بعد أنْ خرّجه من حديث ابن عباس:

"... ولعلّ ذلك لأنّ له شاهداً في "مسند الحميدي" (٣٢٣) من طريق الوليد بن كثير عن ابن تدرس عن أسماء بنت عميس ... ومن طريق الحميدي: أخرجه الحاكم (٣٦١/٢)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!! **وابن تدرس هذا لم نعرفه.**

ولعلّ أداة الكنية (ابن) مقحمة من بعض الرواة، والصواب: (تدرس)، وهو جدّ أبي الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس[٢]، فقد ذكره المزي في شيوخ الوليد بن كثير – الراوي عنه هذا الحديث –؛ كما ذكره في الرواة عن أسماء بنت أبي بكر، وهذا سهو منه، والصواب أنْ يُذْكَر في الرّواة عن أسماء بنت عميس؛ كما في هذا الحديث[٣]. **وعلى كل حال؛ فإني لم أجد لتدرس هذا ترجمة**، ولكن الحديث بهذا الشّاهد حسن – إن شاء الله –".

٩٤٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (١١٥٩/٧-١١٦٠) عند حديث يرويه الأعمش عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سأل أهلُ مكّةَ رسولَ اللهِ ﷺ أنْ يجعلَ لهم الصَّفا ذَهَباً، وأنْ يُنَحِّيَ عنهم الجِبالَ، فيَزْرَعُوا فيها، فقال الله عزّ وجلّ: (**إنْ شئتَ آتيناهم ما سألوا، فإنْ كَفروا أُهْلِكوا كما أَهْلَكْتُ مَن كان قَبْلَهُم، وإن شِئْتَ أن تَسْتَأْنِيَ بِهم لعلّنا نسْتَحْيِي منهم**. فأنزل الله هذه الآية:{**وما منعنا أن نرسل**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤١٤/٣٥٣/٤).

(٢) وجزم الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨٤٨/١٦) بأنه محمد بن مسلم بن تدرس نفسه وليس جدّه.

قلت: ويؤيده رواية يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢٢/٢)، وأبي يعلى (٥٢/١) بإسنادهما إلى سفيان عن الوليد بن كثير عن **ابن تدرس مولى حكيم بن حزام**.

وابن تدرس مولى حكيم بن حزام هو محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي، والله أعلم. وينظر هل سمع من أسماء أم لا.

(٣) بل صوابه (أسماء بنت أبي بكر)، كما في جميع المصادر التي خرّجت الحديث، حتى في جميع طبعات "مسند الحميدي"، وكذا عند جميع من خرّج الحديث من طريق الحميدي، كالحاكم في "المستدرك"، وأبي نعيم في "الحلية" .. فلعلّ الأمر اشتبه على الشيخ أو سبق ذهنه إلى ابنة عميس. والله أعلم.

بالآيات إلا أن كذب بها الأولون. وآتينا ثمود الناقة مبصرة}) بعد أن خرّجه من طرق عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عمران أبي الحكم السّلمي عن ابن عباس، وصحّحه على شرط مسلم:

"أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٦/٣٨٠/١١٢٩٠)، والحاكم (٢/٣٦٢)[١] .. وأحمد (١/٢٥٨) .. والبزار أيضاً (٢٢٢٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وقال البزار: "لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه صحيح إلا من هذا الوجه".

قلت: ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ **فهو على شرطهما**"[٢].

٩٤٣ – قال الألباني في "الإسراء والمعراج" (ص ٧٧) عند حديث يرويه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: {**ومَا جَعلْنَا الرُّؤْيا الّتِي أَرَيْناكَ إِلَّا فِتْنةً لِلنّاسِ**}. قال: «**هي رُؤْيا عَيْنٍ رَأَى لَيْلةَ أُسْرِيَ بِهِ**»:

"أخرجه البخاري (٣٨٨٨ و٤٧١٦ و٦٦١٣) .. **واستدركه الحاكم** (٢/٣٦٢-٣٦٣)[٣] **فوَهِم هو والذهبي!**"[٤].

٩٤٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٧٣٩) عند حديث يرويه عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (جاء ابْنا مُلَيْكةَ وهُما مِنَ الأنْصارِ فقالا: يا رسول اللهِ، إنّ أُمَّنا تَحْفَظُ على البَعْلِ، وتُكْرِمُ الضَّيْفَ، وقَدْ وَأَدَتْ في الجاهِلِيّةِ فأين أُمُّنا؟ قال: «**أُمُّكُما في النّارِ**» فقاما وقَدْ شَقَّ ذلك عَلَيْهِما، فدَعاهُما رسولُ الله ﷺ فرَجعا فقال: «**إنّ أُمّي مع أُمّكُما**» ...):

"منكر. أخرجه الدارمي في "سننه" (٢/٣٢٥)، والحاكم (٢/٣٦٤)[٥] .. **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد وعثمان بن عمير هو: أبو اليقظان». وتعقّبه الذهبي بقوله:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٥٤-٣٤١٧/٣٥٥).

(٢) وكذلك قال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٦٧٠).

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٤/١٣١) من الطريقين، وقال: "وهذان إسنادان جيّدان، وقد جاء مرسلا عن جماعة من التابعين، منهم سعيد بن جبير، وقتادة، وابن جري، وغير واحد".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٥٥/٣٤١٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧/٥٩٢) متعقّباً الحاكمَ: "قلت: قد أخرجه البخاري".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٥٧-٣٤٢٣/٣٥٩).

"لا والله! فعثمان ضعّفه الدارقطني، والباقون ثقات".

قلت: **وهو عند الدارقطني أسوأ مما حكاه عنه**، فقد قال البرقاني في "سؤالاته" (ص ٥١): "سألته عن عثمان بن عمير أبي اليقظان؟ فقال: **كوفي متروك**""[١].

٩٤٥ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٦٨/٥-١٦٩) عند حديث يرويه الوليد بن عبد الله بن جُميع عن أبي الطُّفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أَسِيدٍ الغِفاري عن أبي ذرٍّ الغفاري ﷺ مرفوعاً، وتَلا هذه الآية: {**ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عُمياً وبُكماً وصُمّاً**}: «**إنّ النّاسَ يُحْشَرُونَ يومَ القِيامةِ على ثلاثةِ أَفْواجٍ: طاعِمِينَ كاسِينَ راكِبِينَ، وفَوْجٌ يَمْشُونَ ويَسْعَوْنَ، وفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ المَلائِكةُ على وُجُوهِهِمْ** ..»:

".. أحمد (١٦٤/٥)، والحاكم (٣٦٧/٢)[٢] و(٥٦٤/٤) **وقال**: "صحيح الإسناد".

وتعقّبه الذهبي في الموضع الأوّل، فقال: "على شرط مسلم، ولكنه منكر، وقد قال ابن حبان في الوليد – يعني: ابن عبد الله بن جميع –: فَحُشَ تفرُّدُه حتى بَطل الاحتجاج به".

وقال في الموضع الآخر: "قلت: الوليد قد روى له مسلم متابعة، واحتجّ به النسائي".

قلت: **ولم أر مَنْ ذكَر أنّ مسلماً أخرج له متابعة سِوى الذهبي هنا، فإذا صحّ ذلك؛ فلا يكون الحديث على شرط مسلم كما لا يخفى على أولي النُّهى!**

وقد أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال – عن الحاكم –: "لو لم يذكره مسلم في "صحيحه" لكان أولى". وهذا يُشعِرُ أنّ مسلماً احتجّ به؛ وإلا فما عليه لو أنه أخرج له متابعة؟![٣] – والله أعلم –.

---

(١) وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف، واختلط، وكان يدلّس، ويغلو في التشيع".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٤٢٧/٣٦٣/٤).

(٣) كلام الحاكم الذي ساقه الذهبي هو بعض كلام الحاكم، وله تتمة يفهم منها المقصود، فقد ترجم لابن جميع هذا في كتابه "المدخل إلى الصحيح" (١٠٦/٤-١٠٧) في فصل: (من عيب على مسلم إخراج حديثهم في المسند الصحيح)، وقال: "روى [يعني: مسلم في صحيحه] عنه عن أبي الطّفيل عن حذيفة حديث أبيه في كتاب الجهاد.

وقد روى عنه في موضع آخر من الكتاب، مستشهداً ولو لم يذكره لكان أولى ..

غير أنّ مسلماً على شرطه **في الاستشهاد في اللَّيِّنِ من المحدّثين** إذا قَدَّمَ الأصلَ عن الثقة الثّبت".

ثم ترجم له مرّةً أخرى في (١٥٨/٤) وقال: "قد **استشهد به مسلم** في حديثه". وهذا عمدة الذهبي فيما أظنّ.

وقد أفاد ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/٢٢٤-٢٢٥) - عن أبيه - أنّ ابن جميع وهِمَ في إسناده، وأنّ الصّحيح فيه: أنه من رواية أبي الطُّفيل عن حلام بن جزل عن أبي ذرٍّ"[١].

ومِنْ تفسير سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٤٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٩٢٤-٩٢٥) عند حديث يرويه صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بُسر عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً في قولِهِ عزّ وجلّ: **{ويُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ}**؛ قال: **(يُقَرَّبُ إليهِ فيَتَكرَّهُهُ، فإذا أُدْنِيَ مِنْهُ شَوَى وَجْهَهُ، ووَقَعَ فَرْوةُ رَأْسِهِ، فإذا شَرِبَه قَطَعَ أمْعاءَهُ حتّى يَخْرُجَ مِنْ دُبُرِهِ ..)**:

"أخرجه الترمذي (٢٥٨٦)، والحاكم (٢/٣٥١ و ٣٦٨[٢] و٤٥٧) ..

وقال الترمذي: "حديث غريب. وهكذا قال محمد بن إسماعيل -[يعني: البخاري]- عن (عبيد الله بن بسر)، ولا نعرف (عبيد الله بن بسر) إلا في هذا الحديث، وقد روى صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ غير هذا الحديث، وعبيد الله بن بسر الذي روى عنه صفوان بن عمرو هذا الحديث رَجُلٌ آخر ليس بصاحب".

قلت: ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "**لا يعرف**". وقال الحافظ في "التقريب": "**مجهول**"..

(تنبيه): **تصحّف**[٣] (عبيد الله) إلى: (عبد الله) في بعض المصادر المتقدمة، **ومنها**: "مستدرك الحاكم" في المواضع الثلاثة المشار إليها منه!

قلت: لكن حديثه الأوّل عن أبي الطّفيل هو حديث الباب عند مسلم، ولم يرو فيه ما يشهد له. فهذا يدلّ على أنّ مسلماً اعتمده. والله أعلم. نعم له متابعات ذكرها المحقّق شيخنا الدكتور ربيع المدخلي خارج الصحيح.

(١) قلت: وحلام بن جزل شبه مجهول، ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتم في "الجرح" برواية أبي الطفيل عنه فقط، ولم يذكرا فيه شيئاً. ويشهد للحديث ما خرّجه الحاكم بعد هذا مباشرة من حديث المعتمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه مرفوعاً «إنّكم مَحْشُورُونَ رِجالًا، ورُكْبانًا، وتُجَرُّونَ على وُجُوهِكُمْ ههنا». وخرّجه أحمد (٢٠٠٣١) والترمذي عن يزيد بن هارون عن بهزٍ به. وحسّنه الترمذي، وصححه الشيخ في "تخريج فضائل الشام" (ص٣٦) وفي "صحيح سنن الترمذي".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٦٦/٣٤٣١).

(٣) وكذا قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "تفسير الطبري" (١٦/٥٤٩).

والظّاهر أنه تلقّاه هكذا[1]؛ فإنه قال في الموضع الأوّل: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٤/٢٣٤ - ٣/٢٣٥)!!

قلت: ففي تصحيحه على شرط مسلم إشارة قوية إلى أنه (عبد الله بن بسر) الصّحابي؛ فإنه من رجال مسلم، وكذلك (صفوان بن عمرو). ولا ينافي ذلك **قوله في الموضعين الآخرين**: "صحيح الإسناد" فقط -كما هو ظاهر -".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٥٠).

٩٤٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٦٠٢) عند حديث يرويه هارون بن عبد الله الحافظ عن أبي داود الطيالسي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**لَمّا لَقِيَ موسى الخَضِرَ عليه السّلامُ جاء طَيْرٌ فأَلْقى مِنْقارَهُ في الماءِ، فقال الخَضِرُ لِموسى: تَدَبَّرْ ما يقولُ هذا الطّائرُ. قال: وما يقولُ؟ قال: يقولُ: ما عِلْمُكَ وعِلْمُ موسى في عِلْمِ اللهِ إلّا كما أَخَذَ مِنْقارِي مِنَ الماءِ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٣٦٩)[2] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ أبا داود الطيالسي وهارون بن عبد الله** - وهو الحمّال - **لم يحتجّ بهما البخاري**[3]...

والحديث قطعة من قصّة الخضر مع موسى عليهما الصّلاة والسّلام في "الصحيحين"، و"زوائد أحمد" (٥/١١٧- ١١٨). لكنهم لم تقع لهم هذه القطعة بهذا التمام، ولذلك خرّجتها".

قلت: وقد يكون ذلك من اختلاف الروايات على عبد الله بن المبارك كما قال محقّقوا "مسند أحمد/الرسالة" (٣٦/٦١٥).

(١) وهكذا رواه عنه البيهقي في "الشعب" (١١٢٩) بإسناده ومتنه سواء، ثم قال: "رواه أبو عيسى عن سويد عن ابن المبارك عن صفوان عن عبيد الله بن بسر، وكذلك قاله في "التاريخ" البخاريُّ (عبيدُ الله بن بسر)".

وساقه كذلك مُكَبَّراً (عبد الله بن بسر) الحافظُ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/٢٣٦) من رواية الحاكم.

قلت: وقال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٥/٣٠٨): "عبيد الله بن بسر، ويقال: عبد الله بن بسر، روى عن أبي أمامة، روى عنه صفوان بن عَمرو".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٦٦-٣٤٣٢/٣٦٧).

(٣) ولم يَرِدْ في صحيح مسلم رواية أبي داود الطيالسي عن ابن عيينة.

٩٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٤/٢) عند حديث يرويه عطاء بن قُرّة عن عبد الله بن ضَمْرَة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ ذَرارِي المؤمنينَ في الجنّةِ يَكْفُلُهُم إبراهيمُ عليه السّلام**):

"رواه أحمد (٣٢٦/٢)، وابن حبان (١٨٢٦) .. والحاكم (٣٧٠/٢)[١]، وابن عساكر (٢/٣٢٨/١١) .. أورده في ترجمة عطاء هذا، وروى عن عليٍّ – وهو ابن المديني – أنه قال: "لا أعرفه". وعن أبي زرعة أنه قال: "كان من خيار عباد الله". وذكره ابن حبان في "الثقات"، وحسّن له الترمذي، وفي "التقريب": "**صدوق**". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وإنما هو حسن فقط**"[٢].

ومِنْ تفسير سورة مريم
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٤٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٢٥/٥-٣٢٦) عند حديث يرويه عاصم بن رجاء بن حَيْوَة عن أبيه عن أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً (**ما أَحَلَّ اللهُ في كِتابِهِ فهو حَلالٌ، وما حَرَّمَ فهو حرامٌ، وما سَكَتَ عنه فهو عافِيةٌ، فاقْبَلوا من الله عافِيَتَهُ، فإنّ اللهَ لم يكن نَسِيّاً**). ثم تلا هذه الآية: {**وما كان ربّك نسيّاً**}):

"أخرجه الدارقطني في "سننه" (١٢/١٣٧/٢)، والحاكم (٣٧٥/٢)[٣] .. والبزار في "مسنده" (١٢٣/٧٨/١ – كشف الأستار) .. طرق عن عاصم بن رجاء ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وقال البزار: "إسناده صالح".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤٣٧/٣٦٩-٣٦٨/٤).

(٢) قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٨٠-٤٧٩/١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٤٥٧/٣٧٩/٤).

قلت: **وهذا هو الأقرب لحال عاصم بن رجاء**؛ فإنّ فيه كلاماً، فقد قال الذهبي في "الكاشف": "قال ابن معين: **صويلح**". وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق يهم**""[1].

- وانظر: "غاية المرام" (ص١٩-٢٠).

٩٥٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٤٤١-٤٤٢) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن إسحاق القرشي عن النُّعمان بن سعد عن المغيرة ﷺ مرفوعاً (**شِعارُ المسلمينَ على الصِّراطِ يومَ القِيامةِ: اللهمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**):

"رواه الترمذي (٢/٧٠)، والحاكم (٢/٣٧٥)[2] .. قال الترمذي: "حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق". ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (١/٢٣٤)،

---

(١) انظر التنبيه السّابق قبل هذا الحديث حول بيان أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن.

قلت: قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمة رجاء بن حيوة: "وروايته عن أبي الدرداء مرسلة". وكذا قال العلائي في "جامع التحصيل"، والذهبي في "السير" (٤/٥٥٧).

وعلى هذا فالإسناد منقطع، قال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٨/٣٩٧٥): "قلت: سنده منقطع، وعاصم متماسك". لكن له شواهد أصحّها حديث ابن عباس، أخرجه أبو داود (٣٨٠٠) والحاكم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن محمد بن شريك المكي عن عمرو بن دينار عن أبي الشّعثاء عن ابن عباس قال: (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذّراً، فبعث الله تعالى نبيه ﷺ وأنزل كتابه وأَحَلَّ حلاله وحرّم حرامه، فما أحلّ فهو حلال، وما حرّم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، وتلا {**قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا**} .. إلى آخر الآية). قال الحاكم: صحيح الإسناد".

قلت: وهو كما قال، ولم ينفرد محمد بن شريك به بل تابعه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس به. أخرجه الحميدي (٨٨٢)، والحاكم أيضاً، وقال: "صحيح على شرط الشيخين".

ومن شواهده حديث سلمان الفارسي موقوفاً عليه في الراجح من الاختلاف فيه؛ فقد خرّجه ابن ماجه (٣٣٦٧) والترمذي في "الجامع" (١٧٢٦) وفي "العلل الكبير" (٢/٧٢٢) وغيرهم من طريق سيف بن هارون البُرْجُمي ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النَّهْدي عن سلمان قال: سألنا رسول الله ﷺ عن السَّمْن والجُبْن والفِراء، فقال: (**الحلال ما أحلّ الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو عفو**).

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكأنّ الحديث الموقوف أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظا روى سفيان بن عُيينة عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان هذا الحديث موقوفا، وروى سيف بن هارون عن سليمان مرفوعا، وسيف بن هارون مقارب الحديث". وانظر: "جامع العلوم والحكم" (٢/١٥٠-١٥٢)، "فتح الباري" (١٣/٢٦٦)، "أنيس السّاري" (٢/١٦٢٥-١٦٢٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٨١/٣٤٦١).

والعقيلي في "الضعفاء" (٢٢٩)، وروى تضعيف عبد الرحمن هذا - وهو أبو شيبة الواسطي - عن ابن معين وأحمد[١] .. **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وهو وَهْمٌ منهما** سببه أنه وقع في إسناده "عبد الرحمن بن إسحاق القرشي". والقرشي هذا ثقة من رجال مسلم، لكن وصْفُهُ بذلك في الإسناد **وهمٌ مِنَ النّاسخ أو بعض الرواة**[٢]؛ لأنّ الذي يروي عن النعمان بن سعد إنما هو الأوّل أبو شيبة الواسطي، وهو أنصاري.

ثم إنّ النعمان بن سعد مجهول لم يروله مسلم أصلاً، ولا أحد من الستة سوى الترمذي، وقال الذهبي: "ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أحد الضعفاء"..

نعم، ثبت في "صحيح مسلم" عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً في حديث الشفاعة: (**ونبيكم قائم على الصراط يقول: ربِّ سلِّم سلِّم** ...). فهو من دعائه ﷺ يومئذ".

٩٥١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٧/٧-٣٤٩) عند حديث يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدّالاني عن المِنْهال بن عمرو عن أبي عُبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً في حديثٍ طويل (**يَجْمعُ اللّهُ النّاسَ يومَ القِيامةِ**. قال: **فيُنادِي مُنادٍ: يا أيُّها النّاسُ أَلَمْ تَرْضَوْا مِنْ رَبِّكُمُ الّذي خَلَقكُمْ ورَزقَكُمْ وصَوّرَكُمْ، أَنْ يُوَلِّيَ كُلَّ إنسانٍ منكمْ إلى مَنْ كان يَتَوَلّى في الدُّنْيا؟** قال: **ويُمَثَّلُ لِمنْ كان يَعْبُدُ عُزَيْرًا شيْطانُ عُزيْرٍ حتّى يُمَثَّلَ أو يُمَثِّلَ لَهُمُ الشَّجَرةَ والعُودَ والحَجَرَ، ويَبْقى أَهْلُ الإسلامِ جُثُومًا** ...) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن ابن مسعود:

"ثم تابعت البحث والتحقيق فوجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن ابن مسعود، يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله ابن مسعود مرفوعا مطولا جدا ... أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٦/٩-٤٢١)، والحاكم (٣٧٦/٢-٣٧٧[٣] و ٥٨٩/٤-٥٩٢)، **وقال في الموضع الأول:**

---

(١) وكذلك أورده ابن حبان في ترجمة أبي شيبة الواسطي هذا في "المجروحين" (٥٥/٢) وقال: "وهو الذي روى عن النعمان بن سعد قال: سمعت المغيرة بن شعبة ..".

(٢) ونبّه على هذا الوهم محقّقوا طبعة الرسالة في هذا الموضع، فقالوا: "إسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن إسحاق، **وليس هو بالقرشي كما توهَّمه بعضُ رواة الإسناد بل هو أبو شيبة الواسطي**، هو ابن أخت النعمان بن سعد وقد تفرَّد بالرواية عنه".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨٢/٤-٣٨٣/٣٤٦٣).

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وقال في الموضع الآخر:

"رواة هذا الحديث – عن آخرهم – ثقات؛ غير أنهما لم يُخرِّجا أبا خالد الدّالاني في "الصحيحين"؛ لِما ذُكِر مِن انحرافه عن السُّنّة في ذِكْرِ الصحابة، فأمّا الأئمة المستقدمون؛ فكلّهم شَهِدوا لأبي خالد بالصِّدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدّالاني ممن يُجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة". **كذا قال!** وما عرفتُ مَن شَهِد له بالإتقان، أما الصِّدق؛ فنعم، وفي حفظه ضعف كما يأتي، وأما الذهبي؛ فتعقّبه هنا بقوله: "ما أَنْكَرَهُ حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف"!

وأقول: **لم أَرَ مَنْ رماه بالتشيّع، فلعله التَبَسَ عليه بغيره،** ثم هو مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الكاشف": "وثقة أبو حاتم، وقال ابن عدي: في حديثه لين".

وقال في "المغني": "مشهور، حسن الحديث، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن حبان: فاحش الوهم، لا يجوز الاحتجاج به".

ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلس"..."[1].

– **وقال في** "تخريج شرح العقيدة الطحاوية" (ص٤١٥) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم (٣٧٦/٢) .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدّالاني، ولم يخرّج له الشّيخان شيئاً**[2]، ثم هو وإن كان صدوقاً، فقد كان يخطئ كثيراً، وكان يدلّس، كما في "التقريب"، وقد صرّح في هذا

---

(١) ثم ذكر له الشيخ متابِعاً، فقال في تتمّة كلامه وتخريجه: "فيُتَّقى من حديثه [يعني: أبا خالد الدّالاني] ما يُخشى أن يكون وَهِمَ فيه، أو يُنْتقى من حديثه ما سَلِم من خطئه، كما هو الواقع هنا؛ فقد توبع عليه، فقال زيد بن أبي أنيسة: عن المنهال بن عمرو به مطولا أيضا، وباللّفظ المذكور في رواية الدالاني. أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٥٢٠/٢- ٥٢٤- دار ابن القيم)، والطبراني أيضا عنه وعن حافظين آخرين ثلاثتهم، والبيهقي في "البعث" (٤٧٩/٢٣٩)، كلّهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني: ثنا محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير إسماعيل بن عبيد الحراني، وهو ثقة كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب"؛ وزاد: "يغرب". وقال المنذري في "الترغيب" (١٩٨/٤ و ٢٤٨): "رواه ابن أبي الدنيا والطبراني من طرق أحدها صحيح، والحاكم وقال: صحيح الإسناد". وقال ابن القيم في "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح " (٩٤/٢- طبعة الكردي): "هذا حديث كبير حسن.."".

(٢) والمنهال بن عمرو لم يخرّج له مسلم شيئاً.

الأثر بالتّحديث، فأَمِنّا بذلك تدليسه، فإنما يُخشى منه الخطأ فيه، لكنه توبع كما يأتي، فأمِنّا بذلك خطأه أيضاً ...".

ومِنْ تفسير سورة طه
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٥٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٣٩٩) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عمّه شعيب بن خالد عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس بن عبد المطّلب ﷺ قال: كنّا جلوساً مع رسول الله ﷺ بالبَطْحاء فمَرَّت سحابةٌ، فقال رسول الله ﷺ: «**أَتَدْرون ما هذا؟**» فقلنا: الله ورسوله أعلم، فقال: «**السَّحاب**» .. فقال: «والمزْنَ» .. فقال: «والعَنان» ثم سكت، ثم قال: «**أتدرونَ كم بين السّماء والأرض؟**» فقلنا: الله ورسوله أعلم قال: «**بينهما مَسِيرةُ خمسِمائة سنة، وبين كلِّ سماءٍ إلى السّماءِ التي تَلِيها مسيرةُ خمسمائة سنة** ..) بعد أنْ خرّجه من طرق عن سماك عن ابن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس به بزيادة (الأحنف):

"وخالفهم في الإسناد والمتن شعيب بن خالد فقال: حدّثني سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن عباس به، **فأسقط منه الأحنف**، فهذه مخالفته في السّند.

وأما مخالفته في المتن، فقال: (بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كلّ سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة)[١]. أخرجه الحاكم (٢/٣٧٨)[٢]، وأحمد (١/٢٠٦) ..

قلت: وشعيب هذا ليس به بأس كما قال النسائي وغيره. فالعلّة من ابن أخته يحيى بن العلاء؛ فإنه متروك متهم كما تقدم غير مرة، فلا يعتدّ بمخالفته، وقول الحاكم عقبه:

---

(١) ورواية الجماعة بلفظ (إنّ بعد ما بينهما إما واحدة، أو اثنتان أوثلاث وسبعون سنة).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٨٦-٣٨٧/٣٤٦٧).

"صحيح الإسناد"! **فَمِن أوهامه، وليس ذلك غريباً منه، وإنما الغريب موافقة الذهبي إياه على تصحيحه،** مع أنه قد أورد ابن العلاء هذا في "الميزان" وذكر نُقولاً كثيرة عن الأئمة في توهينه، منها قول أحمد: "كذاب يضع الحديث""[1].

– وقال في مقال "حول حديث العَنان" المنشور ضمن "مجلة المسلمون" (٦/٦٨٨-٦٩٣)[2] عند الحديث السّابق:

"أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده (رقم ١٧٧٠ و١٧٧١) وأبو داود (٢/٢٧٦) .. والترمذي (٤/٢٠٥-٢٠٦) .. والحاكم في "المستدرك" (٢/٣٧٨) .. من طرق عن سماك ابن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس به .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **وليس كما قالوا، وقد تناقض الذهبي** -كما يأتي بيانه-.

وللحديث علتان: الاضطراب في إسناده، وجهالة أحد رواته وهو ابن عميرة، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته من "تهذيب التهذيب": "وعنه سماك بن حرب، وفيه عن سماك اختلاف، قال البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وحسّن الترمذي حديثه (يعني هذا)، وقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة": أدرك الجاهلية، وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة ولا رؤية، وقال مسلم في "الوحدان": تفرّد سماك بالرواية عنه، وقال إبراهيم الحربي: لا أعرفه".

أما العلة الأولى فقد بينها بعض العلماء تعليقاً على التهذيب، فقال:

"قال شريكٌ مرّةً: عن سماك عن عبد الله بن عمارة، وهو وهمٌ، وقال أبو نعيم: عن إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة أو عمير. والأوّل أصحّ. وقال أبو أحمد الزبيري: عن إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة عن زوج درّة بنت أبي لهب".

وأما العلة الثانية فتتلخّص **بأنّ عبد الله بن عميرة مجهول لايعرف،** وقد صرّح بهذا الحافظ الذهبي فقال في " كتاب العلو" (ص ١٠٩ الطبعة الهندية): "تفرّد به سماك بن حرب عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة". وكذا قال في "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"[3].

---

(١) وذكر له حديثه هذا ابن عدي في "الكامل" (١٠/٥٣٠) ضمن منكراته.

(٢) واستفدت ذلك من كتاب "مقالات الألباني" (ص١٦٧-١٦٩) للباحث نور الدين طالب.

(٣) وذكره العقيلي وابن عدي في جملة الضعفاء.

ثم نسي الذهبي هذا كلّه فوافق الحاكم على تصحيحه كما سبق، فسبحان من لا ينسى!".

٩٥٣ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٠) عند حديث يرويه محمد بن غالب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه وخَلَفِ بن خليفة عن حميد بن قيس عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً «**يَوْمَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى كانتْ عليهِ جُبّةُ صُوفٍ، وكِساءُ صُوفٍ، وسَراوِيلُ صُوفٍ، وكُمُّهُ صُوفٌ، ونَعْلينِ مِنْ جِلْدِ حِمارٍ غَيْرِ ذَكِيٍّ**» تعليقاً على قول الحافظ: "تَوَهَّم الحاكم[1] أنّ حُمَيداً الأعرج هذا هو حميد بن قيس المكي، وإنما هو حميد بن علي ..":

"**وكذا قال الذهبي، لكن نسبة الوَهْمِ فيه إلى الحاكم فيه نظرٌ عندي**؛ لأنه قد رواه مثل رواية الحاكم ابنُ مردويه كما ذكر ابن كثير. فالخطأ من غيره كما كنتُ بينته في "الضعيفة" (٤٠٨٢)"[2].

– وقال في "الضعيفة" (٩/٨٣) عند الحديث السّابق:

"**وقال** [يعني: الحاكم]: "صحيح على شرط البخاري". وتعقّبه الذهبي بقوله:

"قلت: بل ليس على شرط البخاري، وإنما غرّه أنّ في الإسناد حميد بن قيس، كذا، وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار؛ أحد المتروكين، فظنه المكي الصادق".

أقول: كان يمكن أنْ يقال: إنّ الخطأ إنما هو من خلف بن خليفة؛ لأنه كان اختلط، ولكن متابعة حفص بن غياث إياه منع من القول بذلك، وحلمنا على القول بأنّ الخطأ لعله من محمد بن غالب وهو الحافظ الملقب بـ (تمتام)؛ فإنه كان وَهِم في أحاديث – كما قال الدارقطني –، فلعل هذا منها. والله أعلم".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٣٨٨/٣٤٧٠).

(٢) الحاكم نفسه صرّح بأنّ صاحب هذا الحديث هو (ابن علي) الضعيف، وليس (ابن قيس) الثقة.

فقد رواه في "المستدرك" أيضاً في كتاب الإيمان تحت رقم (٧٦) من طريق سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج به. ثم قال: "حميد هذا، ليس بابن قيس الأعرج؛ قال البخاري في "التاريخ": حميد بن علي الأعرج الكوفي، منكر الحديث". فتصحيحه له هنا على شرط البخاري ذُهولٌ منه عمّا قاله قبلُ.

٩٥٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧/٧-٥٨) عند حديث يرويه أبو هلال عن قتادة عن أبي حسّان عن عمران بن حصين ﷺ قال: كان النّبيُّ ﷺ (**يُحَدِّثُنا عامّةَ لَيْلِهِ عن بني إسرائيلَ؛ لا يقومُ إلا لِعُظْمِ صلاةٍ**):

"أخرجه الحاكم (٣٧٩/٢)[١]، وأحمد (٤٣٧/٤ و ٤٤٤)، والبزار (١١٩/١-١٢٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥١٠/٢٠٧/١٨)، وقال البزار: "خالف هشامٌ أبا هلال في هذا الحديث، وهشام أحفظ". وهو كما قال؛ فإنّ أبا هلال- واسمه محمد بن سليم الرّاسبي - **فيه ضعف من قبل حفظه**؛ خرّج له البخاري تعليقاً، وأما هشام - وهو ابن أبي عبد الله الدَّستوائي- فهو ثقة ثبت احتجّ به الشيخان، وقد خالف أبا هلال في إسناده؛ فجعل (عبد الله بن عمرو) مكان (عمران بن حصين).

أخرجه أبو داود (٣٦٦٣)، وأحمد (٤٣٧/٤) من طريق معاذ بن هشام: حدثني أبي به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أنّ البخاريَّ إنما روى لأبي حسّان- وهو الأعرج- تعليقاً، واسمه مسلم بن عبد الله، وقد صحّحه ابن خزيمة؛ كما قال الحافظ في "الفتح" (٢١٣/١) وأقرّه.

ومما ذكرنا من التخريج تعلم خطأ الحاكم في قوله في حديث أبي هلال:

"صحيح الإسناد"! وإنْ وافقه الذهبي!"[٢].

٩٥٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٩) عند حديث يرويه محمد بن عبد الله بن عبيد ابن عمير عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**فِتْنةُ القَبْرِ فِيَّ، فإذا سُئِلْتم عنِّي فلا تَشُكّوا**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤٧١/٣٨٩/٤).

(٢) قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٧٧/٢-٢٧٨): "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بكار عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي حسّان عن عبد الله بن عمرو: أنّ النبيَّ ﷺ حدّثهم ذات ليلة عن بني إسرائيل، فلم يقم فيها إلا إلى عظم صلاة؟ قال أبي: يروي هذا الحديث أبو هلال عن قتادة عن أبي حسّان عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ.

وحديث عبد الله بن عمرو أشبه؛ لأنه قد تابعه هشام الدّستوائي وعمرو بن الحارث".

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٦/١٢) بعد أن ساق رواية أبي هلال من "المستدرك": «رواه غيره عن قتادة عن أبي حسّان عن عبد الله بن عمرو، **وهو أشبه**».

قلت: وتابع هشاماً ومن معه على ذكرِ عبد الله بن عمرو: سعيد بن أبي هلال عن قتادة به عند ابن حبان في "صحيحه" (٦٢٥٥)، وسعيد بن أبي هلال صدوق كما في "التقريب".

"رواه الحاكم (٣٨٢/٢)[١] ... **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله:
"قلت: بل محمد مجمعٌ على ضعفه".
وأقول: **هو ضعيف جداً**؛ قال البخاري: "منكر الحديث"، وقال النسائي والدارقطني: "متروك". وكذّبه بعضهم"[٢].

ومِنْ تفسير سورة الحَجِّ
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٥٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٨٢/٧-١٣٨٣) عند حديث يرويه أبو السَّمْح عن ابن حُجَيرة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وتَلا قولَ الله عزّ وجلّ: {**فالذين كفروا قُطِّعت لهم ثياب من نارٍ**}: (**إنّ الحَميمَ لَيُصَبُّ على رُؤوسِهم، فَيَنْفُذُ الجُمْجُمةَ حتى يَخْلُصَ إلى جَوْفِهِ، فيَسْلُتُ ما في جوفهِ، حتى يُمَزّقَ قَدَمَيْهِ، وهو الصَّهْرُ، ثم يُعاد كما كان**):
"أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣١٢/٨٩ / زوائد نعيم)، ومن طريق ابن المبارك: رواه الترمذي (٢٥٨٢)، والحاكم (٣٨٧/٢) .. وأحمد (٣٧٤/٢) ..
وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب ..». وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤/٤). **وقال الحاكم**[٣]: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي! **والذي أراه** – والله أعلم – **أنه حسن**؛ للخلاف المعروف في أبي السّمح – واسمه درّاج –، وقد كنت ضعّفتُ حديثه هذا قديماً كأحاديثه الأخرى[٤]، ثم ترجّح عندي قول أبي داود في التفريق بين ما يرويه

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٩٣/٤-٣٤٨٠/٣٩٤).
(٢) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١/١٧) متعقّباً تصحيح الحاكم: "قلت: محمد بن عبد الله ضعيف جداً".
(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٤٩٧/٤٠٥/٤).
(٤) قال الشيخ في "الضعيفة" (٥٣١/١١ – ٥٣٢): ".. فإنّ دَرّاجاً هذا ضعّفه الجمهور، وله ما لا يتابع عليه. فقال أحمد: "أحاديثه مناكير"، وليّنه. وقال فَضْلَكُ الرّازي: "ما هو بثقة ولا كرامة". وقال النسائي: "منكر الحديث". و"ليس بالقوي". وقال أبو حاتم: "ضعيف". وكذا قال الدارقطني. وقال مرة: "متروك".
ووثّقه ابن معين، وابن المديني. وقال أبو داود: "مستقيم؛ إلا عن أبي الهيثم". وقد ساق له ابن عدي أحاديث، وقال: "عامتها لا يتابع عليها". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق؛ في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".

عن أبي الهيثم؛ فضعيف، وما يرويه عن ابن حجيرة؛ فمستقيم، كما سبق أنْ بيّنتُ ذلك، وهذا من روايته عنه. والله أعلم"[1].

٩٥٧ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/١٥٩-١٦١) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن شعبة عن السُّدِّي عن مُرَّةَ عن عبد الله بن مسعود ﷺ رفعه في قول الله عزّ وجلّ: **{ومن يُرِد فيه بإلحادٍ بظلم نذقه من عذاب أليم}**. قال: **(لو أنّ رجلاً هَمَّ فيه بإلْحادٍ** [يعني: المسجد الحرام] **وهو بـ (عَدَنِ أَبْيَن)؛ لأَذاقَهُ اللهُ عذاباً أليماً)**:

"موقوف. أخرجه أحمد (١/٤٢٨ و٤٥١) .. وأبو يعلى (٩/٥٣٨٤)، والطبري (١٧/١٠٤)، والحاكم (٢/٣٨٨)[2] من طريق يزيد بن هارون: أبنا شعبة عن السّدّي عن مُرَّة عن عبد الله – قال شعبة: رفعه، **وأنا لا أرفعه**. كذا قالوا جميعاً، **إلا الحاكم فليس عنده**: "وأنا لا أرفعه". **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وقال ابن كثير عَقِب عزوه إياه لابن أبي حاتم وأحمد: "قلت: هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه؛ ولهذا صمّم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود، وكذلك رواه أسباط وسفيان الثوري عن السّدّي عن مرّة عن ابن مسعود موقوفاً. والله أعلم" ...

وأما قول ابن كثير في الإسناد المرفوع: "إنه على شرط البخاري"!

فهو خطأ، لعله سبق قلم منه، وإن سكت عليه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله (٦/٦٥ –٦٦)، والصّواب أنه على شرط مسلم[3] – كما قال الحاكم – **لولا الوقف**".

وقال الشيخ أيضاً في "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٥٧): "وقد أورده الذهبيُّ في "الميزان" **وحكى تضعيفَه عن الأكثرين**. والحاكم يصحّح له كثيرا في "مستدركه"، والذهبي يوافقه في بعض ذلك، وأحيانا يتعقبه بقوله: "دراج كثير المناكير".

(١) قلت: الذي يظهر أنّ قول الشيخ الأوّل هو الصواب [يعني: تضعيف درّاج مطلقاً]، وهو مذهب الجمهور كما قال الشيخ في موضع آخر، فقد "ضعّفه أحمد بن حنبل، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وقال في موضع آخر: متروك. وقال ابن عدي بعد أن سَبَرَ حديثه: وعامّةُ الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع درّاج عليه. ولم يُحَسِّن الرأي فيه سوى يحيى بن معين، وقد قال فَضْلَك الرازي – وذُكر له قول يحيى بن معين في درّاج: إنه ثقة –: ما هو بثقة ولا كرامة له. وإنما اقتصر المصنف [يعني: ابن حجر] في قوله هذا على قول أبي داود: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد". وأضْرَبَ صفحًا عن أقوال الأئمة الآخرين، والنتيجةِ التي توصَّل إليها ابن عدي في "الكامل". انتهى من "تحرير تقريب التهذيب". وانظر ما سبق تحت رقم (٤١٥) وما سيأتي تحت رقم (١٧٥٩).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٠٦/٣٥٠٠).

(٣) لم يخرّج مسلم لشعبة عن السّدّي شيئاً، ولا لهذا عن مُرَّة.

٩٥٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٠٧/٧-٢٠٨) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن محمد بن عروة بن الزبير عن عمّه عبد الله بن الزبير ﷺ مرفوعاً (**إنّما سَمّى اللهُ البَيْتَ العَتِيقَ؛ لأنّه أَعْتَقَهُ مِنَ الجَبابِرةِ، فلم يَظْهَر عليه جَبّارٌ قَطُّ**):

"رواه الترمذي (٢٠٠/٢) .. والحاكم (٣٨٩/٢)[١]، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/٣٣٤/١٥) .. وقال ابن عساكر: "رواه معمر عن الزهري فوقفه ولم يوصله"، ثم ساق من طريق عبد الرزاق عنه عن الزهري أنّ ابن الزبير قال: ... فذكره موقوفاً. ثم رواه الترمذي من طريق قتيبة: حدّثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا نحوه.

قلت: **والإسناد الأوّل ضعيف؛** من أجل عبد الله بن صالح؛ فإنه سيئ الحفظ[٢]، لا سيما وقد خالفه قتيبة فرواه عن الليث عن عقيل عن الزهري مرسلا. **فهذا أصحّ.**

والحديث أورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٢٧٤/١-٢٧٥) من الوجه الأوّل، ومن طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، ثم من الطريق الثانية عن معمر عن الزهري عن محمد بن عروة عن عبد الله بن الزبير موقوفا، ثم قال في رواية ابن أبي الأخضر: "هذا خطأ، وحديث معمر عندي أشبه؛ لأنه لا يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ مرفوعاً".

قلت: وابن أبي الأخضر ضعيف أيضاً[٣].

وجملة القول؛ أنه قد اختلف فيه على الزهري. والصحيح رواية معمر الموقوفة، وهي التي ترجمها أبو حاتم، أو رواية الليث المرسلة وهي عندي أصحّ؛ لأنّ الليث أحفظ من معمر.

ومن هذا التحقيق يتبين خطأ قول الترمذي: "حديث حسن صحيح"، **وقول الحاكم:** "صحيح على شرط البخاري"[٤]، وإن وافقه الذهبي".

٩٥٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٤/٢) عند حديث يرويه عائذ الله بن عبد الله المجاشعي عن أبي داود السَّبيعي عن زيد بن أرقم ﷺ قال: قلنا: يا رسولَ الله ما هذه

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٠٨/٤-٤٠٩/٣٥٠٤).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة".

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "ضعيفٌ يُعْتَبَرُ به".

(٤) محمد بن عروة لم يخرّج له البخاري شيئاً، ولا مسلم أيضاً.

الأَضاحي؟ قال: «**سُنّةُ أبيكم إبراهيم**». قال: قلنا: فما لَنا منها؟ قال: «**بكلِّ شَعْرةٍ حَسَنةٌ**». قلنا: يا رسولَ الله، فالصُّوفُ؟ قال: «**بكلّ شَعْرةٍ مِن الصُّوفِ حسنةٌ**»:

"أخرجه ابن ماجة (٢/٢٧٣)، والحاكم (٢/٣٨٩)[١] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! فردّه الذهبيُّ بقوله: "قلت: عائذ الله قال أبو حاتم: منكر الحديث".

وهذا تعقّبٌ قاصر يوهم أنه سالم ممن فوق عائذ، قال المنذري بعد أن حكى تصحيح الحاكم: "بل واهية، عائذ الله هو المجاشعي وأبو داود هو نفيع بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط". وأبو داود هذا قال الذهبي فيه: "يضع". وقال ابن حبان: "لا تجوز الرواية عنه، هو الذي روى عن زيد بن أرقم ..." فَذَكر الحديث"[٢].

- وانظر: "الضعيفة" (٣/١٥٨)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة"، وتحقيق "مشكاة المصابيح" (١/٤٦٤).

٩٦٠ - قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص٦٧-٦٨) عند حديث يرويه عبد الله بن عيّاش المصري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ وَجَدَ سَعةً لِأَنْ يُضَحِّيَ فلَمْ يُضَحِّ، فلا يَحْضُرْ مُصَلّانا**»:

"أخرجه ابن ماجه (٣١٢٣) .. والحاكم (٢/٣٨٩)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن**؛ لأنّ عبد الله بن عياش - وهو القِتْباني- فيه كلام مِنْ قِبل حفظه، وفي "التقريب": "صدوق يغلِط، أخرج له مسلم في الشّواهد"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٠٩-٤١٠/٣٥٠٦).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/٥٩٧) متعقّباً تصحيح الحاكم: "قلت: فيه ثلاثةٌ من الضعفاء".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٤١٠/٣٥٠٧).

(٤) الذي يظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه أنه ضعيف يعتبر به، فقد ضعّفه أبو داود والنسائي. وقال ابن يونس: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، صدوقٌ يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة. وما وثّقه سوى ابن حبان وابن خلفون. ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/١٢٦)، "تاريخ ابن يونس" (رقم ٧٥٩)، "تهذيب الكمال" (١٥/٤١١)، "إكمال تهذيب الكمال" (٨/١٠٩-١١٠).

قلت: وقد أعلَّ حديثه هذا بالوقف: الترمذي فيما حكاه عنه البيهقي وأقرّه عليه، والدارقطني، والطّحاويُّ، وابن عبد الهادي، وابن حجر.

٩٦١ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/١٠٣٤-١٠٣٥) عند حديث يرويه أبو عامر العقدي عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عليّ بن الحسين: **{لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ}**. قال: (ذَبْحٌ هُمْ ذابِحُوهُ). حدّثني أبو رافع: أنّ رسول الله ﷺ **(كان إذا ضَحَّى اشترى كَبْشينِ سَمِينَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ..)**:

"أخرجه الطّحاوي في "شرح المعاني" (٢/٣٠٢)، والحاكم (٢/٣٩١) .. وأحمد (٦/٨ و٣٩١ و٣٩٢) .. **وقال الحاكم**[(١)]: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي في "التلخيص" بقوله: "قلت: زهير: ذو مناكير، وابن عقيل: ليس بقويّ".

وأقول: زهير – هو: ابن محمد التميمي أبو المنذر المروزي –، قال الذهبي في "المغني": "ثقة له غرائب، ضعّفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشّام عنه مناكير".

ولهذا؛ فلا وجه لإعلاله بزهير؛ لأنّ هذا ليس من رواية الشاميين عنه، بل هو من رواية أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي البصري الثقة. ثم هو لم يتفرّد به؛ بل تابعه عِدّةٌ – كما أشرتُ إليه في التخريج – ومنهم عبيد الله بن عمرو الرّقّي الثقة أيضاً.

فالعلة إذن هو ابن عقيل الذي دارت عليه الطّرق؛ فإنه مختلف فيه – كما في "الفتح" (١٠/١٠) – والذي استقرّ عليه رأي الحفاظ المتأخرين هو تسليك حديثه وتحسينه ..

ولكن قد يعتور حديثه ما يرفعه تارة إلى مرتبة الصحيح .. وما ينزل به تارة إلى مرتبة الضعف والنكارة، وذلك بمثل المخالفة للثقات، أو الاضطراب في روايته سنداً أو متناً، أو كليهما معاً .. – كما هو حال هذا الحديث – ..."[(٢)].

انظر: "السنن الكبرى" للبيهقي (٩/٢٦٠)، "علل الدارقطني" (٢٠٢٣)، "تنقيح التحقيق" (٣/٥٦٤)، "فتح الباري" (١٠/٣).

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤١٤/٣٥١٨).

(٢) ثم ذكر الشّيخ اضطراب ابن عقيل الشّديد في هذا الحديث سنداً ومتناً، فانظر تتمّة كلامه لِزاماً.

ومِنْ سورة المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٦٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٥٢٢-٥٢٣) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه الحسن بن حليم المروزي عن أبي المؤَجِّه عن عبدان عن عبد الله عن عبد الرحمن المسعودي عن أبي سِنان عن **عبيد الله بن أبي رافع** عن عليّ بن أبي طالب ﷺ: أنه سئل عن قوله عزّ وجلّ: {**الذين هم في صلاتهم خاشعون**}. قال: (الخشوعُ في القَلْبِ، وأَنْ تُلِينَ كَتِفَكَ لِلْمرْءِ المسلمِ، وأنْ لا تَلْتَفِتَ في صلاتِكَ):

"أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٤٥٣/١١٤٨) قال: أخبرنا عبد الرحمن المسعودي قال: أنبأني أبو سِنان الشّيباني **عن رجلٍ** عن عليٍّ أنه سئل عن قول الله عزّ وجلّ ... فذكره.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الحاكم (٢/٣٩٣)[1]، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٢/٢٧٩) لكنهما سميا الرَّجُلَ عبيد الله بن أبي رافع، **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي**! كذا قالا، وفيه علتان**:

الأولى: اختلاط المسعودي، وهو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "أحد الأئمة الكبار، سيئ الحفظ ... وقال ابن القطان: اختلط حتى كان لا يعقل؛ فضُعِّفَ حديثه، وكان لا يتميّز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد". وقال الحافظ: "صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أنّ من سمع ببغداد فبعد الاختلاط". هذه هي العلة الأولى.

والأخرى: اضطرابه في إسناده، وهو ظاهر في الرواية الأولى: أنه لم يُسَمِّ الرَّجُلَ، بخلاف الأخرى، فيحتمل أن يكون ذلك من شيخ الحاكم فيه الحسن بن حليم المروزي، ويحتمل أن يكون من المسعودي، وكلٌّ محتمل.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤١٦-٤١٧/٣٥٢٢).

أما الأول، فَلِأَنّ المروزي هذا، وهو: الحسن بن محمد بن حليم، هكذا سماه الذهبي في ترجمته لشيخه أبي المُوَجِّه في "سير أعلام النبلاء" (٣٤٧/١٣) ، ذكره في جملة الرواة عنه، ولم يترجم له فيه، ولا وجدته عند غيره، **فهو في حكم المجهولين**[١].

وأما الآخر فَلِما عرفتَ من اختلاط المسعودي. **لكن يرجح الأوّل أمران:**

الأوّل: أنّ ابن المبارك قد توبع على إسناده في "الزهد" من قبل خالد بن عبد الله عن المسعودي ... به لم يسمِّ الرّجلَ.

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٣/١٨) بسند صحيح عنه، أعني خالدا وهو: الطّحّان الواسطي، وهو ثقة من رجال الشيخين[٢].

والآخر: أنّ المسعودي قد توبع على الوجه الأوّل، فقال عبد الرزاق في "المصنف" (٣٢٦٣/٢٥٥/٢)؛ عن الثوري عن أبي سنان الشيباني **عن رجلٍ** [عن عليّ] ... به.

وأخرجه ابن جرير: حدثنا الحسن قال: أخبرنا عبد الرزاق ... به. ومنه استدركت الزيادة[٣].

---

(١) ترجم له صاحب "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (رقم ٢٩٩) فقال: "حدَّث عن: أبي الموجه محمَّد بن عمرو الفزاري المروزي بالمسند، وسيف بن ريحان، ومحمد بن حاتم بن المظفَّر، ويوسف بن يعقوب القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدركه"، وذكر أنه حدثه بمرو من أصل كتابه كتاب الصلاة لعبد الله بن المبارك -**ووصفه بالثقة**، ونسبه مرّة فقال: الحسن بن محمّد بن حليم بن أحمد بن حليم بن إبراهيم بن ميمون الصائغ-، وأبو نصر أحمد بن الحسين بن أبي ذر الكلاباذي، وأبو عبد الله محمَّد بن مندة الحافظ.

قال الحاكم أبو عبد الله: **ثقة**. توفي آخر المحرم سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

وقال الشيخ الألباني: وأما حليم فلم أجد له ترجمة الآن، وكذا قال محقق كتاب "فضائل الأوقات" للبيهقي: لم أجد له ترجمة، وكذا محقق "الشعب" قال في موضع منه: لم أعرفه. وقال في موضع آخر: هو أبو الحليمي -الحسين- صاحب "المنهاج" كما جاء في "التوضيح".

قال مقيده -عفا الله عنه-: وهو كذلك حسب ما في "التوضيح" وحاشية "الإكمال" وأما الذهبي -رحمه الله تعالى- فقد جعل والد الحليمي هو: محمَّد بن حليم بن محمَّد المروزي والد صاحب الترجمة، وقد بين وهمه في ذلك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ووضح أن والد الحليمي هو الحسن، وأن الحليمي حفيد محمَّد لابنه والله أعلم.

قلت: [**ثقة**]".اهـ

(٢) وتابعهما على ذلك (أعني: ابن المبارك وخالداً) وكيع بن الجرّاح في "الزهد" (٣٢٨).

(٣) قلت: ولم ينفرد أبو سنان - واسمه ضرار بن مرة الشيباني- به بل تابعه عطاء بن السائب **عن رجلٍ** عن علي به. أخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (١٣٩) عن إسحاق بن راهويه أنا يحيى بن الضريس عن عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السائب به.

فيتلخّص مما تقدم أنّ تسمية شيخ أبي سنان الشيباني بـ "عبيد الله بن أبي رافع"؛ غير محفوظ، فتكون العلة الأخرى هي جهالة هذا الشيخ. والله أعلم".

٩٦٣ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢٣٠/١) عند حديث يرويه أبو شُعيب الحرّاني عن أبيه عن إسماعيل ابن عليّة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ: «**كان إذا صلّى رَفعَ بَصَرهُ إلى السّماءِ، فنَزَلت {الذين هم في صلاتهم خاشعون}. فطَأْطَأَ رَأْسَهُ**»:

"أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢)[١]، ومن طريقه البيهقي (٢٨٣/٢) .. من طريق أبي شعيب الحرّاني .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين؛ لولا خِلافٍ فيه على محمد، فقد قيل عنه مرسلاً".

قلت: **هو على شرط مسلم فقط**؛ فإنّ والد أبي شعيب – وهو: عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب – لم يخرّج له سوى مسلم، وهو من شيوخه. وابنه عبد الله: ثقة، له ترجمة في "تاريخ بغداد" (٤٣٥/٩ – ٤٣٧)، وفي "لسان الميزان".

وأما المرسل الذي أشار إليه الحاكم؛ فأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور: ثنا إسماعيل بن إبراهيم – وهو: ابن عُلَيّة – عن أيوب عن محمد قال: ثبت [كذا وصوابه: (نُبِّئْتُ] أنّ رسول الله ﷺ كان إذا صلّى ... فذكره بنحوه .. وقال: "هذا هو المحفوظ؛ مرسل". ثم أخرجه من طريق يونس بن بكير، والحازمي من طريق أبي شهاب – وهو الأصغر، واسمه: عبد ربّه بن نافع –؛ كلاهما عن عبد الله بن عون عن محمد قال: ... فذكره بنحوه.

وكذلك رواه أحمد في "الناسخ والمنسوخ" مرسلاً ... والظّاهر أنّ ابن سيرين كان يرسل الحديث مرّة، ويوصله أخرى. والعمدة على من وصله. والله أعلم"[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥٢٣/٤١٧/٤).

(٢) قلت: ثم استقرّ رأي الشيخ رحمه الله على تصويب المرسل، فقال في "الإرواء" (٧٢/٢-٧٣): "وأما رواية ابن علية فالأرجح فيها الموصول – وإن اختلف عليه – فقد أخرجه ابن جرير: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا ابن علية قال: أخبرنا أيوب به مرسلاً. وكذلك أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم به.

وقال البيهقي: "هذا هو المحفوظ: مرسل, وقد روى عن إسماعيل بن إبراهيم – هو ابن علية – موصولا".

ثم روى من طريق أبي عبد الله الحافظ –وهو الحاكم – وقد أخرجه هو في "المستدرك" (٣٩٣/٢) من طريق أبي شعيب الحرّاني أخبرني أبي أنبأ إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ ... وقال: "ورواه حماد بن زيد

٩٦٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٣٠٤-٣٠٥) عند حديث يرويه مالك بن مِغْوَل عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسولَ الله: قولُ اللهِ عزّ وجلّ: (**والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة**). أَهُوَ الرَّجُلُ يَزْنِي ويَسْرِقُ ويَشْرَبُ الخَمْرَ، وهو مع ذلك يَخافُ اللهَ عزّ وجلّ؟ قال: (**لا، ولكنه الرّجُلُ يصومُ ويُصَلّي ويتصدّقُ، وهو مع ذلك يخافُ اللهَ عزّ وجلّ**):

"أخرجه الترمذي (٢/٢٠١) .. والحاكم (٢/٣٩٣-٣٩٤)[١] .. وأحمد (٦/١٥٩ و ٢٠٥) من طريق مالك بن مغول ..

قلت: وإسناد حديث عائشة رجاله كلهم ثقات، **ولذلك قال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه علة**، وهي الانقطاع بين عبد الرحمن وعائشة؛ فإنه لم يدركها كما في "التهذيب"[٢]. لكن يقوّيه حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي فإنه موصول، وقد وصله ابن جرير: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا الحكم بن بشير قال: حدثنا عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قالت عائشة: الحديث نحوه. وهذا سند رجاله ثقات غير ابن حميد، وهو محمد بن حميد بن حيان الرازي، وهو ضعيف مع حفظه، لكن لعله توبع .."[٣].

عن أيوب مرسلاً، وهذا هو المحفوظ". ووافقه الذهبي، فإنه لما قال الحاكم عقب الحديث: "صحيح على شرط الشيخين، لولا خلاف فيه على محمد, فقد قيل عنه مرسلاً". فتعقّبه الذهبي بقوله: "الصحيح مرسل".

وقد تبين لي أخيرا أنّ هذا القول هو الصواب؛ ذلك لأنّ أبا شعيب الحرّاني – واسمه عبد الله بن الحسن بن أحمد – وإن وثّقه الدارقطني وغيره, فقد قال فيه ابن حبان: "يخطىء ويهم" كما في "لسان الميزان".

قلت: فمثله لا يحتمل تفرّده ومخالفته للجماعة الذين رووا عن أيوب مرسلا". اهـ

ثم ذكر الشيخ رحمه الله بعض الشواهد في تتمة تخريجه فانظرها غير مأمور.

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤١٨-٤١٩/٣٥٢٦).

(٢) قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص ١٢٧): "سألت أبي عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب: لقيَ عائشة؟ قال: لا، هو كوفي".

(٣) قلت: لكن مدار الحديثين (حديث عائشة وحديث أبي هريرة) على عبد الرحمن بن سعيد بن وهب؛ فهو حديث واحد يرويه عبد الرحمن هذا، واختلف فيه عليه، والمحفوظ – فيما قاله الدارقطمي– طريقُ مالك بن مغول عنه عن عائشة، وهو منقطع كما سبق. وانظر: "علل الدارقطني" (١١/١٩٣)، "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٩/٦٠٣٧-٦٠٣٩). وله طرق أخرى عن عائشة كلّها ضعيفة؛ فقد أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٨/٣٤) من طريق

٩٦٥ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٥٧/٢) عند حديث يرويه أبو السَّمْح دَرّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً: {**تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النّارُ وَهُمْ فِيها كالِحُونَ**}. قال: «**تَشْوِيهِ النّارُ، فتَقَلّصُ شَفَتُهُ العُلْيا، حتّى تَبْلُغَ وَسَطَ رَأْسِهِ، وتَسْتَرْخِي شَفَتُهُ السُّفْلى حتّى تضْرِبَ سُرَّتَهُ**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[١] لإسناده: "قلت: **هو من رواية درّاج عن أبي الهيثم**"[٢].

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ تفسير سورة النور

٩٦٦ – قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص١٣٧) عند حديث يرويه ثابت بن عُمارة عن غُنَيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً «**أَيُّما امْرَأَةٍ اسْتَعْطَرَتْ، فَمَرَّتْ على قَوْمٍ لِيَجِدُوا رِيحَها؛ فهِيَ زانِيَةٌ**»:
"أخرجه النسائي .. وكذا أبو داود .. والترمذي .. والحاكم (٣٩٦/٢)[٣] .. وقال الترمذي: "حسن صحيح". **والحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: **وإسناده حسن**"[٤].

ابن إدريس عن ليث عن مغيث عن رجل من أهل مكة عن عائشة نحوه. وأخرجه أيضا (٣٤/١٨) من طريق جرير عن ليث بن أبي سليم، وهشيم عن العوام بن حوشب جميعاً، عن عائشة، نحوه. وليث بن سليم ضعيف، والعوام لم يدرك عائشة. وأخرجه أبو يعلى (٤٩١٧) من طريق جرير عن ليث عن رجل عن عائشة، نحوه.
والحديث جزم بصحته الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٤٢٧/١)، وشيخنا محمد بن علي بن آدم في شرحه على صحيح مسلم (١٥٧/١٣)، وفي مقدمته "قرّة عين المحتاج" (٢٥٦/١).
(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٣٠/٤٢١/٤).
(٢) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعفٌ". وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظرها في هذا البحث تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).
(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٣٧/٤٢٥/٤).
(٤) وذلك لأجل ثابت بن عمارة، قال فيه الذهبي في "الكاشف": "صدوق"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق فيه لين". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه غير مرّة إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله**

٩٦٧ – قال الألباني في "الإرواء" (١٩٨/٦-١٩٩) عند حديث يرويه يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جدّه ﷺ قال: سأَلْتُ النبيَّ ﷺ عن نَظْرَةِ الفَجْأَةِ (**فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي**):

"أخرجه مسلم (١٨٢/٦)، وأبو داود (٢١٤٨) .. **وأخرجه الحاكم** (٣٩٦/٢)[١] من هذا الوجه وقال: "صحيح الإسناد, وقد أخرجه مسلم".

قلت: **فلا أدري لماذا أخرجه**".

٩٦٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٢٦/١) عند حديث يرويه سفيان عن عبد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجلٍ يُقال له: عطاء من أهل الشّام عن أبي أَسِيدٍ الأنصاري ﷺ مرفوعاً (**كُلوا الزَّيْتَ وادَّهِنوا به؛ فإنه مِنْ شَجرةٍ مُباركةٍ**)[٢]:

"أخرجه البخاري في "الكنى" من "التاريخ الكبير" (ص٦) والترمذي .. والحاكم (٣٩٧/٢-٣٩٨)[٣] وأحمد (٤٩٧/٣) .. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى".

قلت: وهما ثقتان محتج بهما في "الصحيحين"، **وإنما عِلَّتُهُ مِن عطاء هذا**، وكأنه خفي حاله على الترمذي، وإلا لأعله به كما فعله العقيلي؛ فقد روى عن البخاري أنه قال فيه:

"لم يُقِم حديثه". قال العقيلي: "وهو هذا، وقد رُوي بغير هذا الإسناد من وجهٍ أيضا ضعيف". وقال الذهبي في "الميزان" – وذَكَر له هذا الحديث –: "**لَيَّنَ البخاريُّ حديثَه، لا يُدْرَى مَن هو**"[٤]. **ثم كأنه نسي الذهبيُّ هذا**؛ فإنه لَمّا قال الحاكم عقب الحديث: "صحيح الإسناد"؛ وافقه عليه!".

الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٣٨/٤٢٥/٤).

(٢) وقد خرّجه الشيخ عن جماعة من الصحابة، وقوّاه بمجموع طرقه، فلينظر تمام تخريجه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٤٤/٤٢٨/٤).

(٤) وقال ابن عدي في "الكامل" (٥١٨/٨): "عطاء الشّامِي ليس بمعروف، ولم يُنسَب". وقال الحافظ في "التقريب": "عطاء الشّامِي، أنصاريٌّ، سَكَنَ السّاحل. مقبول".

٩٦٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١١٩٠-١١٩١) عند حديث عبد الله بن سلام ﷺ قال: (إنّ لِلمساجِدِ أَوْتاداً هم أَوْتادُها، لهم جُلَساءُ مِنَ الملائِكةِ، فإِنْ غابوا سَأَلوا عنهم، وإِنْ كانوا مَرْضى عادُوهُمْ، وإِنْ كانوا في حاجةٍ أَعانُوهُمْ) بعد أن خرّجه من مسند أحمد عن قتيبة عن ابن لهيعة عن درّاج عن ابن حُجيرة عن أبي هريرة به **مرفوعاً**، وحسّن إسناده:

"وله شاهد قويّ من حديث عبد الله بن سلام قال: ... فذكره موقوفاً؛ ليس فيه رفعه، ولكنه في حكمه؛ لأنه لا يقال بالرأي، وليس فيه: (جليس المسجد ...) إلخ.

أخرجه الحاكم (٢/٣٩٨)[١] من طريق الحسن بن مُكْرَم البزّاز[٢]: أنبأ يزيد بن هارون: أنبأ أبو غسّان محمد بن مُطرّف اللّيثي: ثنا أبو حازم عن سعيد بن المسيب عنه. **وقال:**

"صحيح على شرط الشيخين موقوف". ووافقه الذهبي. وأقرّه المنذري!

وأقول: **إنما هو صحيح فقط؛** لأنّ الحسن بن مكرم البزاز ليس من رجال الشيخين، ويزيد ابن هارون ليس من شيوخهما[٣]، وهذا مِن شرطه الذي عرفناه بالاستقراء: أن ينتهي إسناده عن شيخه ومن فوقه إلى شيخ من شيوخ الشيخين، ويكون مَن فوقه مِن رجالهما أيضاً، وإن كان هذا قد أَخَلّ به كثيرا كما هو معروف عند الحُذّاق بهذا الفَنّ. على أنّ ما ذكرته مِنَ الشّرط هو اصطلاح خاص به، اصطلح هو عليه؛ وإلا فهو لا يستقيم إلا حين يكون رجال الإسناد كلّهم على شرط الشيخين، وهذا لا يمكن إلا إذا كان المسْنِدُ مِن طبقتهما كما هو ظاهر عند العلماء، وكذلك رأيناه – في كثيرٍ مما صحّحه على شرطهما أو أحدهما – لا يصحّ إسناده إلى شيخهما!! ثم إنّ الحديث – دون (جملة الجليس) – أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" .. عن معمر عن عطاء الخراساني ... رفع الحديث فذكره نحوه.

وعطاء هذا تابعي ضعيف، قال الحافظ: "صدوق يهم كثيراً، ويرسل، ويدلس"".

٩٧٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٣٥-٣٦) عند حديث يرويه أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر ﷺ قال في حديثٍ طويلٍ: (كُنّا مع رسول اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فكُنّا نَتَناوَبُ الرَّعِيَّةَ، فلمّا كانت نَوْبَتِي سَرَّحْتُ إِبِلِي، ثمّ رُحْتُ،

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤/٤٢٩/٣٥٤٧).

(٢) وتابعه على هذه الرواية يحيى بن أبي طالب – وثّقه الدارقطني – عن يزيد بن هارون به، رواها البيهقي في "الشعب" (٢٦٩٢) عن الحاكم – وليست في المستدرك المطبوع – عن أبي العباس الأصمّ عن يحيى بن أبي طالب به.

(٣) ولم يُخَرِّجا لأبي حازم عن سعيد بن المسيب، ولا لهذا عن عبد الله بن سلام.

فجِئْتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو يَخْطُبُ النّاسَ، فسَمِعْتُهُ يقولُ: «**ما مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضّأُ فيُسْبِغُ الوُضوءَ، ثمّ يَقُومُ في صَلاتِهِ فيَعْلَمُ ما يقولُ إلّا انْفَتَلَ كيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الخَطايا ليْسَ عليهِ ذَنْبٌ**». قال: فما مَلَكْتُ نفسي عند ذلك .. فقال عمر: .. قد قال: قبل أنْ تَجِيء ما هو أَجْوَدُ منه. فقلتُ: ما هو فِداك أبي وأمي؟ قال: قال: «**ما مِن رجلٍ يتوضّأُ فيُسْبِغُ الوضوءَ، ثم يقول عند فراغه مِنْ وُضوئه: أشهدُ أن لا إله إلا الله وأشهدُ أن محمدا عبده ورسوله، إلا فُتِحت له ثمانيةُ أبوابِ الجَنّةِ يدخلُ مِنْ أَيِّها شاء**». ثم قال: «**يُجْمَعُ النّاسُ في صَعيدٍ واحدٍ يَنْفُذُهُمُ البَصَرُ ويُسْمِعُهُمُ الدّاعي، فيُنادِي مُنادٍ: سَيَعْلَمُ أهلُ الجَمْعِ لِمَن الكَرَمُ اليومَ**» ..):

"أخرجه الحاكم (٣٩٩/٢)[1]، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/٢) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح، وله طرق عن أبي إسحاق". ووافقه الذهبي!

وأقول: **له علل**:

الأولى: اختلاط أبي إسحاق- وهو: السّبيعي-.

الثانية: جهالة عبد الله بن عطاء؛ فقد فرّق الذهبيُّ في "الكاشف" بينه وبين عبد الله بن عطاء الطّائفي؛ خلافاً للحافظ في "التهذيب" و"التقريب"؛ فجعلهما واحداً، وقال:

"صدوق؛ يخطئ ويدلس". والظّاهر ما صنعه الذهبي، وسبقه ابن أبي حاتم، ومن قبله البخاري .. وسواء كان هذا أو ذاك؛ **فهو منقطع**، وهو:

العلة الثالثة: قال البخاري في ترجمة عبد الله بن عطاء هذا (١٦٥/١/٣):

"أحمد بن سليمان: حدثنا أبو داود عن شعبة قال: سألت أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء؛ الذي روى عن عقبة قال: كنا نتناوب رَعْيَةَ الإبل؛ قال: شيخٌ من أهل الطائف. قال شعبة: فلقيت عبد الله، فقلت: سَمِعْتَهُ من عقبة؟ فقال: لا؛ حدّثنيه سعد بن إبراهيم. فلقيتُ سعداً، فسألته؛ فقال: حدثني زياد بن مخراق. فلقيتُ زياد بن مخراق، فسألته؛ فقال: حدثني رجلٌ عن شهر بن حوشب".

وأبو داود هذا هو الطيالسي - كما في "الميزان" -، وليس هو في "مسنده" المطبوع، قال الذهبي: "وقد رواه نصر بن حماد عن شعبة".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٩/٤-٤٣٠/٣٥٤٨).

قلت: فقد صحّ عن عبد الله بن عطاء أنّ بينه وبين عقبة أربعة أشخاص، **فهو معضل، ومنتهاه إلى شهر بن حوشب؛ وهو ضعيف**.

وقد رواه عنه بعض الضعفاء عن صحابي آخر .."[1].

ومِنْ تفسير سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

– قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٥٩/٧) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد:

٩٧١ – من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود السَّبيعي عن أنس بن مالك ﷺ قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ: كيف يُحْشَرُ أهلُ النّارِ على وُجُوهِهم؟ قال: **(إنّ الّذي أَمْشاهُمْ على أَقْدامِهِمْ قادِرٌ أَنْ يُمْشِيَهُمُ على وُجوهِهِمْ)**.

٩٧٢ – ومن طريق سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد قال: أخبرني من سمع أنس بن مالك قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله {الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ} كَيْفَ يُحْشَرُونَ؟ قال: **(إنّ الّذي أَمْشاهُمْ على أرجُلِهِم قادِرٌ أَنْ يَحْشُرَهُم على وُجوهِهِمْ)** بعد أنْ خرّجه من الصحيحين من حديث قتادة عن أنس بن مالك به نحوه:

"أخرجه الحاكم (٤٠٢/٢)[2]، وصحّحه هو والذهبي؛ **تَوَهُّماً منهما** أنّ (أبا داود السّبيعي) هو غير (أبي داود الأعمى)! وهو هو، واسمه (نفيع)؛ ذكروه في الرواة عن أنس، وفي شيوخ إسماعيل بن أبي خالد"[3].

---

(١) قلت: والحديث أصله في صحيح مسلم (٢٣٤) من حديث أبي إدريس الخولاني وجُبير بن نُفير عن عقبة به نحوه إلى قوله (يدخل من أيّها شاء).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣٦/٤-٤٣٧/٣٥٥٧و ٣٥٥٨).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "متروكٌ، وقد كذّبه ابن معين". وقال في "إتحاف المهرة" (٣٥٧/٢) متعقّباً تصحيح الحاكم: "قلت: لا والله، بل أبو داود ضعيف جداً". وقد صرّحت رواية أبي يعلى (٤٢٧٩) أنه (أبو داود الأعمى).

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ تفسير سورة الشُّعراء

٩٧٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٢٣/١) عند حديث يرويه أبو نعيم عن يونس ابن أبي إسحاق: أنه تَلا قولَ الله عزّ وجلّ: {**وأوحينا إلى موسى أن أَسْرِ بعبادي إنكم متبعون**}. الآيات. فقال: ثنا أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال: نَزَل رسولُ الله ﷺ بأعرابيٍّ فأَكْرَمهُ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «**تَعَهَّدْنا ائْتِنا**». فأتاه الأعرابيُّ فقال له رسول الله ﷺ: «**ما حاجَتُك؟**» فقال: ناقةٌ بِرَحْلِها وعَنْزٌ يجُرُّ لَبَنُها أَهْلِي. فقال رسول الله ﷺ: «**عَجَزَ هذا أنْ يكون كعَجُوزِ بني إسرائيل** ...»:

"أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٤٤/١)، والحاكم (٤٠٤/٢-٤٠٥[1]، ٥٧١-٥٧٢) من ثلاث طرق عن يونس بن أبي إسحاق .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، وقد حكم أحمد وابن معين أنّ يونس سمع من أبي بردة حديث (لا نكاح إلا بولي)" ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ يونس لم يخرّج له البخاري في "صحيحه"، وإنما في "جزء القراءة""[2].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤١/٤-٤٤٢/٣٥٦٣).

(٢) ولم يخرّج مسلم ليونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة، فالحديث ليس على شرطهما.

والحديث خرّجه ابن حبان (٥٠٠/٢) في "صحيحه" من طريق أبي يعلى، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٧٠/١٠-١٧١): "رواه الطبراني، وأبو يعلى .. ورجال أبي يعلى رجال الصحيح".

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (رقم ٢٩٢) وقال:

"الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته صالح للحجية، ولكن الحافظ ابن كثير رحمه الله يقول في "تفسيره"(٣٥٥/٣) بعد ذكر هذا الحديث: **وهذا حديث غريب جداً والأقرب أنه موقوف** .والله أعلم".

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية "صحيح موارد الظمآن" (٤٥٣/٢): "وأما الشيخ شعيب؛ فاستراح من ذلك وضعّف الحديث! مع علمه بطرقه الدائرة على ابن فضيل: حدثنا يونس بن عمرو عن أبي بردة عن أبي موسى ... وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه؛ سوى استغراب ابن كثير إياه، وهذا لا شيء، ولعله خفي عليه الجمع المذكور، والله أعلم".

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ تفسير سورة السّجدة

٩٧٤ – قال الألباني في "الإرواء" (١٤٠/٢) عند حديث يرويه حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة عن ميمون بن أبي شبيب عن معاذ بن جبل ﷺ قال: (بينما نحن مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وقدْ أصابَنا الحَرُّ .. فإذا رسولُ اللهِ ﷺ أَقْرَبُهُمْ مِنّي .. فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَنْبِئْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنّةَ ويُباعِدُنِي مِنَ النّارِ. قال: **(لقدْ سَأَلْتَ عن عَظِيمٍ، وإنّهُ لَيَسِيرٌ على مَنْ يَسَّرهُ اللهُ عليهِ، تَعْبُدُ اللهَ ولا تُشْرِكُ به شَيْئًا، وتُقِيمُ الصّلاةَ المَكْتوبةَ، وتُؤْتِي الزّكاةَ المَفْرُوضةَ، وتصُومُ رَمضانَ ...)**:

"أخرجه الحاكم (٧٦/٢ ، ٤١٢ –٤١٣[١]) **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر من وجهين:**

الأوّل: أنّ ميموناً لم يسمع من معاذ كما قال الحافظ ابن رجب[٢] (١٩٦).

الثاني: أنّ حبيب بن أبي ثابت مدلس معروف، وقد عنعنه. لكن تابعه الحكم بن عتيبة في الموضع الثاني عند الحاكم"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٦١/٤-٤٦٢/٣٥٨٨).

(٢) في "جامع العلوم والحكم" (١٣٥/٢). قال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٢٣٤/٨): "روى عن أبي ذرّ مرسلاً وعن معاذ بن جبل مرسلاً ..". بل قال عمرو بن علي كما في "تهذيب الكمال" (٢٠٧/٢٩): "ولم أُخبر أنّ أحدًا يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ".

قلت: ولم يخرّج له البخاري في "الصحيح" إنما خرّج له في "الأدب المفرد"، وكذا مسلم إنما روى له في المقدمة فقط، ولذلك رمز له المزّي في "التهذيب" بـ (مق).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٧٥/٦): "وهو صحيح من حديث الحكم وحبيب عن ميمون".

والحديث له طرق كثيرة عن معاذ، ذكر الشيخ في هذا الموضع بعضها، واستقصى تخريجها صاحب "أنيس السّاري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٢٣٠٨/٣-٢٣١٨).

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ تفسير سورة الأحزاب

٩٧٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨١/٢) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن ثابت عن سليمان مولى الحسن بن علي عن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنه أتاني المَلَكُ، فقال: يا محمد، إنّ ربَّكَ يقول: أَما تَرْضى ما أَحَدٌ مِن أُمَّتِك صَلَّى عليكَ إلا صلّيتُ عليه عَشْرَ صلوات** ..):

"أخرجه النسائي (١٩١/١) .. والحاكم (٤٢٠/٢)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قال!** وسليمان هذا قال الذهبي نفسه في "الميزان": "ما روى عنه سوى ثابت البناني، قال النسائي: ليس بالمشهور"[٢]. لكن الحديث صحيح، فإنّ له طريقاً أخرى يرويه أبو معشر عن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبي طلحة الأنصاري به نحوه.

أخرجه أحمد (٢٩/٤) . وهذا إسناد ضعيف لسوء حفظ أبي معشر، وإسحاق بن كعب مجهول الحال. فهو إسناد لا بأس به في الشّواهد والمتابعات.

وله شاهد من حديث سلمة بن وردان قال: سمعت أنسا ومالك بن أوس بن الحدثان ..

أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٤٢). وسلمة بن وردان ضعيف بغير تهمة، فيصلح للاستشهاد به. وللحديث شاهد آخر من حديث عبد الرحمن بن عوف وقد خرّجته في "الإرواء" (٤٦٧)".

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤١٧/١).

٩٧٦ – قال الألباني في "الصحيحة"(٦٣٨/٢) عند حديث يرويه قبيصة عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطُّفيل بن أبيّ بن كعب عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب رُبُعُ اللّيلِ قام، فقال: (**يا أيّها الناس، اذْكُروا اللهَ .. جاءتِ الرّاجِفةُ تَتْبَعُها الرّادِفةُ، جاءَ الموتُ بِما فيه** ..):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٧٧/٣٦١٥).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مجهول".

"قلت: وإسناده حسن من أجل الخلاف المعروف في ابن عقيل[1].
ومن طريق قبيصة أخرجه أبو نعيم أيضاً (١/٢٥٦)، والحاكم (٢/٤٢١[2]، ٥١٣) **وقال:**
"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط لِما ذكرنا**[3]...
وللحديث شاهد من رواية أبي هريرة ﷺ مرفوعاً به دون قوله: (جاءت ...). خرّجه الترمذي وحسّنه، وفيه ضعف بينته في التعليق على "المشكاة" (٥٣٤٨)".

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن سورة الملائكة

٩٧٧ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٥/٢١٤) عند حديث يرويه درّاج أبو السَّمْح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أنّ النبي ﷺ تَلا قولَ الله عزّ وجلّ: {**جنّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**}. فقال: «**إنّ عَلَيْهِمُ التِّيجانَ. إنّ أَدْنى لُؤْلُؤَةٍ فيها لَتُضِيءُ ما بين المَشْرِقِ والمَغْرِبِ**»:
"أخرجه الحاكم .. (٢/٤٢٦-٤٢٧)[4] .. عن درّاج، **وقال:**
"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!"[5].

---

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعِدَّةٌ: ليّن الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتجّ به".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٧٩/٣٦١٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "موافقة الخُبْر الخبر" (٢/٣٤٠-٣٤١): "هذا حديث حسن .. الطفيل معدود في كبار التابعين، ووثقه ابن سعد والعجلي وغيرهما، والراوي عنه [يعني: ابن عقيل] تابعي صغير، وهو صدوق عندهم، وضعّفه بعضهم من قبل حفظه" اهـ. لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٩٦٦).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٨٩/٣٦٣٤).

(٥) يشير الشيخ إلى حال درّاج، فإنّ فيه عنده ضعفاً خاصّة في أبي الهيثم. قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعفٌ". وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظرها في هذا البحث تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).

٩٧٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٦/٢) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَعْمارُ أُمّتي ما بين السِّتين إلى السَّبعين، وأَقَلُّهم من يَجوزُ ذلكَ**):

"رواه الترمذي (٢٧٢/٢)، وابن ماجه (٤٢٣٦) .. والحاكم (٤٢٧/٢)[١] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه"! **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **والصّواب أنه حسن لذاته،** صحيح لغيره .."[٢].

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن سورة (يس)

٩٧٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٥١/٧-١٤٥٢) عند حديث يرويه أبو سفيان طريف بن شهاب عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: (كان بنو سَلِمة في ناحيةٍ من المدينة، فأرادوا أن يَنْتَقِلوا إلى قُرْبِ المسجد، فأنزل اللهُ عزّ وجلّ: {**إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم**}، فدعاهم رسولُ الله ﷺ فقال: (**إنّه تُكْتَبُ آثارُكُم**)، ثم قرأ عليهم الآيةَ، فتَرَكُوا):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٦٣٨/٤٩١/٤).

(٢) يشير الشيخ إلى حال محمد بن عمرو وأنّ حديثه لا يرقى إلى درجة الصحيح لذاته، وقد نبّه رحمه الله عدّة مرّات إلى ذلك وأنه صدوق حسن الحديث فقط، وأنّ مسلماً إنما أخرج له في الشواهد والمتابعات فقط ولم يحتجّ به. ومن ذلك قوله في "الصحيحة" (٤٠٢/١): "محمد بن عمرو، فيه كلام ولذلك لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة، وهو حسن الحديث". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً في حاشية حديث رقم (٩٦٦).

قلت: والحديث حسّن إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢٤٠/١١). وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٤٧٤/٧): "هذا حديث حسن عال".

"أخرجه الترمذي (٣٢٢٦)، والطبري في «التفسير» (١٠/١٠٠)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٠ ١/٣١٩٠) والحاكم (٢/٤٢٨)[١] .. **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي. وأما الترمذي؛ فقال: «حديث حسن غريب».

قلت: وقد بيّن وجه الغرابة: الحافظ ابن كثير فقال في «التفسير»: «وفيه غرابة من حيث ذكر نزول هذه الآية، والسّورة بكمالها مكية، والله أعلم».

قلت: **وإسناده ضعيف**؛ لضعف طريف. لكن يقويه أنّ له شاهداً من حديث ابن عباس[٢].. فالحديث بمجموع الطريقين صحيح، لا سيما وله شواهد أخرى مختصرة، دون ذكر الآية. منها: عن أنس ﷺ .. أخرجه البخاري (٦٥٥ و ٦ ٦٥ و ١٨٨٧) ..

ومنها: عن جابر من طرق عنه نحو حديث أنس. أخرجه مسلم (٢/١٣١) ..".

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن سورة (ص)

٩٨٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/١٥٤-١٥٥) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال: (**قَرَأَ رسولُ الله ﷺ {ص} وهو على المنبر، فلمّا بَلَغَ السَّجْدةَ نَزَلَ فسَجَدَ وسَجَدَ النّاسُ معه** ..) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) عن أحمد بن صالح عن ابن وهب به:

"حديث صحيح، رجاله رجال "الصحيح"، وصححه ابن خزيمة وابن حبان (٢٧٥٤)، والحاكم والبيهقي وابن حزم والذهبي ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٤٩٤-٤٩٥/٣٦٤٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/٤٣١) متعقّباً تصحيح الحاكم: "بل أبو سفيان ضعيف، وللحديث شاهد من حديث أنس، وآخر من حديث جابر".

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند من أسباب النزول" (ص ١٧٣).

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات على شرط الشيخين؛ غير أحمد بن صالح، فعلى شرط البخاري وحده[١]. **إلا أنّ ابن أبي هلال** – واسمه سعيد– مع ثقته واحتجاج الشيخين به[٢]؛ فقد رماه أحمد بن حنبل بالاختلاط. وقال ابن حزم: "ليس بالقويّ". قال الحافظ: "ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه"[٣].

قلت: **وكأنّ ابن حزم نسي قوله هذا! فصحّح الحديث كما يأتي، فلعلّ ذلك منه لشواهده، كما هو قولنا**[٤] ..

وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار"، (٣١/٤)، وابن حبان (٦٩٠)، والحاكم (٤٣١/٢)[٥] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! .."[٦].

٩٨١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٧٣/٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني: أنّ أبا سعيد الخدري ﷺ قال: (رأيتُ فِيما يَرى النّائمُ كأنِّي افْتَتَحْتُ سُورةَ (ص) حتى انتهيتُ إلى السَّجْدةِ، فسَجَدَتِ الدَّواةُ والقَلَمُ وما حولهُ، فأَخْبَرْتُ بذلك النبيَّ ﷺ. **فسَجَدَ فيها**):

"أخرجه أحمد .. والحاكم (٤٣٢/٢)[٧] ..

سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: "على شرط مسلم".

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٦٢/٧): "تفرّد به أبو داود، وإسناده على شرط الصحيح".

(٢) إلا أنهما لم يخرّجا له عن عياض بن عبد الله شيئاً.

(٣) قال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنه اختلط".

قلت: وقد بيّنتُ فيما سبق تحت حديث (١٠٤) حقيقة القول باختلاط سعيد بن أبي هلال، فانظره لزاماً.

(٤) قلت: ومن شواهده حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (ليس (ص) من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها). كما قال الشيخ في آخر التخريج، وقد خرّجه قبل حديث أبي سعيد الخدري في "صحيح أبي داود" (١٥٣/٥)، وقال: "إسناده صحيح على شرط البخاري. وقد أخرجه في "صحيحه"..".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣٦٥٥/٥٠٢/٤).

(٦) يعني هو على شرط البخاري فقط وليس على شرط الشيخين ، مع ما قيل في اختلاط ابن أبي هلال كما سبق في كلام الشيخ.

(٧) في طبعة دار المنهاج (٣٦٥٦/٥٠٢/٤).

قلت: هو كذلك **بل هو على شرط الشيخين**[1] **لولا أنّ ظاهره الإرسال** لقوله: أنّ أبا سعيد .. ويؤيد ذلك رواية هشيم: أنبأنا حميد الطويل عن بكر بن عبد الله قال: أخبرني مُخْبِرٌ عن أبي سعيد قال: فذكره ... أخرجه البيهقي (٣٢٠/٢)"[2].

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٥٥/٥-١٥٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أحمد .. والحاكم (٤٣٢/٢) – وسكت عليه–. وقال الذهبي: "صحيح على شرط مسلم". **وهو كما قال؛ إنْ كان سمعه منه المزني**؛ فإنّه قال في رواية البيهقي (٣٢٠/٢): "أخبرني مُخْبِرٌ ...".

٩٨٢ – قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٤٨٩/٣) عند حديث يرويه الأعمش عن يحي بن عُمارة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مَرِضَ أبو طالب، فجاءت قريشٌ، فجاء النبيُّ ﷺ .. وشَكَوْهُ إلى أبي طالبٍ فقال: يا ابنَ أخي ما تريد مِنْ قومك؟ قال: «**يا عَمُّ، إنّما أُرِيدُ منهم كلِمةً تَذِلُّ لَهُمْ بِها العَرَبُ، وتُؤَدَّى إليهم بِها جِزْيةُ العَجَمِ** ..»:

"في "المسند" .. والترمذي .. وكذا الحاكم (٤٣٢/٢)[3]، **وقال**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي – كلّهم –؛ من طريق يحي بن عمارة عن سعيد بن جبير عنه، وقال الترمذي: "حسن صحيح". **كذا قالوا!** ويحي – هذا – في اسمه اختلاف؛ ولم يوثّقه غير ابن حبان،

---

(١) يعني بالنسبة إلى طريق أحمد؛ فقد أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن حميد به، وأما الحاكم فقد أخرجه من طريق حماد بن سلمة كما رأيت، وهو من رجال مسلم وحده. ولذلك قال الذهبي أنه على شرط مسلم.

(٢) وقد وضّح الدارقطني الاختلاف فيه على بكر المزني ثم على حميد فقال في «العلل» (٢٢٩٩): "يرويه حميد الطويل، وعاصم الأحول، ومحمد بن جحادة، عن بكر، واختلفوا فيه؛ فرواه حميد الطويل، واختلف عنه: فقال هُشيم: عن حميد عن بكر عن أبي سعيد. وقال مسدد: عن هُشيم عن حميد عن بكر عن رجل عن أبي سعيد. وأرسله ابن أبي عدي، وحماد بن سلمة، عن حميد، عن بكر: أنّ أبا سعيد رأى فيما يرى النائم. وقال ابن جحادة: عن بكر: أنّ أبا موسى الأشعري أتى النبي ﷺ. وقال عاصم: عن بكر: أنّ رجلاً أتى النبي ﷺ ولم يسمه. **وقول مسدد عن هُشيم أشبهها بالصواب**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٦٥٧/٥٠٣/٤).

والذهبي يقول فيه: "تفرّد عنه الأعمش"؛ **فهو في حكم المجهول**، ولهذا قال الحافظ: إنه مقبول، يعني: عند المتابعة وإلا فليّن الحديث. **فالحديث في نقدي ضعيف**، والله أعلم"[1].

٩٨٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٢٥٦-٢٥٧) عند حديث أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً **(قال داود عليه السّلام: وأسألكَ حُبَّكَ وحُبَّ مَن يُحِبُّكَ، والعَمَلَ الذي يُبَلِّغُني حُبَّكَ، رَبِّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيّ مِنْ نَفْسِي وأَهْلي، ومِنَ الماءِ البارِدِ)**. وكان النبي ﷺ إذا ذَكَر داود وحدّث عنه قال: «**كان أَعْبَدَ البَشَرِ**»:

"أخرجه الترمذي (٢/٤٣٣)، والحاكم (٢/٤٣٣)[2]، وابن عساكر (٥/٣٥٢/٢) من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن عبد الله بن ربيعة الدمشقي – وقال الحاكم: عبد الله بن يزيد الدمشقي، وقال ابن عساكر: عبد الله بن ربيعة بن يزيد الدمشقي – حدثني عائذ الله أبو إدريس الخولاني عن أبي الدّرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

"حديث حسن غريب". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله:

"قلت: بل عبد الله هذا قال أحمد: أحاديثه موضوعة".

وأقول: **جرى الذهبيُّ على ظاهر ما وقع في** "المستدرك" عبد الله بن يزيد الدمشقي، **فظَنَّ أنه عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي**، فهو الذي قال فيه أحمد ما سبق، ورواية الترمذي وابن عساكر **تَدُلّان أنه ليس هو، لأنّ اسم أبيه ربيعة، واسم جدّه يزيد، فهو غيره**، ولهذا قال فيه الحافظ: "**مجهول**". والله أعلم"[3].

– وقال في "الصحيحة" (٢/٣٢٤-٣٢٥) عند القطعة الأخيرة من الحديث السّابق «**كان أعبد البشر**»:

---

(١) وبذلك ضعّفه الشيخ شعيب رحمه الله ومن معه في تعليقهم على "مسند أحمد" (٣/٤٥٨)، وكذا الشيخ شعيب في تعليقه على "صحيح ابن حبان" (١٥/٨٠).

ثم وجدتُ للشيخ كلاماً على هذا الحديث ضمن تخريجه للحديث رقم (٦٠٤٢) من "الضعيفة" حيث قال –بعد ذكر تصحيح الترمذي له–: "قلت: وهذا التصحيح أبعد ما يكون عن الصواب؛ لما عرفتَ من حال يحيى ابن عمارة من الجهالة. على أنّ تحسينه ليس للإسناد، وإنما للمتن، ولا أعلم له شاهدا بهذا التمام، والقصة في "صحيح مسلم" (١/٤١) وغيره من حديث أبي هريرة مختصرا جدا؛ فهو شاهد قاصر. والله سبحانه وتعالى أعلم".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٠٥/٣٦٦١).

(٣) انظر: "تاريخ بغداد" (١١/٤٤٩)، "ميزان الاعتدال" (٤/٢٢٩)، "لسان الميزان" (٥/٤٠).

"وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل عبد الله هذا قال أحمد: أحاديثه موضوعة".

قلت: هو عبد الله بن ربيعة بن يزيد، ووقع في "المستدرك": "عبد الله بن يزيد" نسب إلى جدّه، وانقلب على بعضهم فقال: "عبد الله بن يزيد بن ربيعة".

وهو مجهول كما قال الحافظ في "التقريب". **ولم أرَ أحداً ذكر قول أحمد المذكور في ترجمته، حتى ولا الذهبي** وإنما أورده في "الميزان" في ترجمة عبد الله بن يزيد بن آدم الدّمشقي، روى عن واثلة وأبي أمامة. **وهذا كما ترى غير المترجم، فإنه أعلى طبقة منه،** هذا تابعي وذاك من أتباع التابعين مع اختلاف اسم جدّهما والله أعلم.

وبالجملة، فالإسناد ضعيف لجهالة عبد الله بن ربيعة هذا، لكني وجدت للحديث شاهدا يتقوّى به .."[1]. وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة".

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن تفسير سورة الزُّمر

– قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦٦/١) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة:

٩٨٤ – من طريق أبي أسامة وعَبْدَةَ بن سليمان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ{**إنّك ميّتٌ وإنهم ميتون، ثم إنّكم يوم القيامة عند ربّكم تختصمون**}. قلتُ: أَيُكَرَّرُ علينا ما كان بيننا في الدّنيا مع خَواصِّ الذُّنوب؟ قال: (**نعم، لَيُكَرَّرَنّ ذلك عليكم حتى يُؤَدَّى إلى كلِّ ذِي حَقٍّ حَقّهُ**).

---

(١) ثم ذكر الشيخ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم (١٨٠) في ذكر صيام داود عليه السلام: (صُمْ صَوْمَ داود نبيّ الله عليه السلام؛ **فإنه كان أعبد الناس**).

٩٨٥ – ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو اللّيثي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير قال: لَمّا نزلت هذه الآية، فذكر الحديث، ولم يذكر في إسناده الزبير:

"أخرجه الحاكم[١] .. **وقال:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

قلت: محمد بن عمرو – وهو ابن علقمة – **إنما أخرج له مسلم وكذا البخاري متابعة،** كما ذكره الذهبي نفسه في "الميزان""[٢].

٩٨٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٤) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**كلُّ أَهْلِ النّارِ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنّةِ، فيقول: لو أنّ اللهَ هَداني، فتكونُ عليهم حَسْرَةً، وكُلُّ أَهْلِ الجَنَّةِ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ فيقولُ: لَوْلا أنّ اللهَ هَدانِي فيكونُ لهُ شُكْرٌ، ثمّ تَلا رسولُ اللهِ ﷺ {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتا على ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ}**):

"أخرجه الحاكم (٢/٤٣٥-٤٣٦)[٣]، وأحمد (٢/٥١٢) .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو بكر بن عياش **فيه كلامٌ مِن قِبَلِ حفظه، فهو حسن الحديث.** وقال الحافظ في "التقريب": "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٠٨-٥٠٩/٣٦٦٦-٣٦٦٧).

(٢) وذكر الحاكم نفسه أيضاً في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٥١٠/٣٦٦٩).

(٤) قلت: وأبو بكر بن عياش خرّج له مسلم في المقدمة فقط، وخرّج له البخاري عن غير الأعمش.

والحديث أصله في البخاري (٦٥٦٩) من حديث الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً (لا يدخلُ أحدٌ الجنةَ إلا أُرِي مقعده من النّار لو أساء ليزداد شكرا، ولا يدخل النار أحدٌ إلا أري مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حسرة).

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن تفسير حم السّجدة[1]

٩٨٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣١٥/٢) عند حديث يرويه سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه عن أبي الدّرداء ﷺ قال: سَمِع النبيُّ ﷺ رَجُلاً قَرَأَ فلَحَنَ، فقال رسول الله ﷺ: **(أَرْشِدوا أَخاكُمْ)**:

"رواه الحاكم (٤٣٩/٢)[2] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وأقول: **كلّا**؛ فإنّ عبد الله بن سعد والد سعد – وهو الأيلي – غير معروف، ولم يترجموا له، مع أنهم ترجموا لابنه، ولم يذكروا له رواية عن أبيه، والله أعلم".

٩٨٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٨٨/٧-٨٨٩) عند حديث يرويه الأعمش عن عديّ بن ثابت عن سليمان بن صُرَد قال: اسْتَبَّ رجلان قُرْبَ النبيّ ﷺ، فاشْتَدَّ غَضَبُ أَحَدِهما، فقال النّبيُّ ﷺ: **(إِنِّي لأَعْلَمُ كَلِمةً لوْ قالَها لَذَهبَ عنه الغَضَبُ: أعوذُ باللهِ من الشّيْطانِ الرّجيمِ)**. فقال الرَّجُلُ: أَمَجْنُونًا تَرانِي؟ فَتلا رسولُ الله ﷺ: **{وإِمّا يَنْزَغَنّكَ مِنَ الشّيْطانِ نَزْغٌ فاسْتَعِذْ باللهِ إنّهُ هُو السّمِيعُ العلِيمُ}**):

"رواه البخاري في "صحيحه" (٣٢٨٢ و ٦٠٤٨و٦١١٥) .. ومسلم في "صحيحه" (٣١/٨) ..

روى الحاكم الحديث في "مستدركه" (٤٤١/٢)[3]، **وفيه عنده زيادة**[4]: فَتلا رسول الله ﷺ: (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وصحّحه، ووافقه

---

(١) علّق هنا مُحقِّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا وقع في النُّسَخ، والصواب: (ومن تفسير حم فصّلت)، وقد مَرَّ تفسير سورة السّجدة بداية من حديث رقم (٣٥٨٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٦٨٣/٥١٨/٤).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٦٨٩/٥٢١/٤).

(٤) وهي ليست عند البخاري ومسلم.

الذهبي! وهو كما قالا؛ **لولا تفرّد شيخ الحاكم**[1] – عبد الله بن محمد بن شاكر[2] – **بالزيادة عن سائر من رواه عن الأعمش؛ فهي شاذّة**".

٩٨٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٤٢٦) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح بإسناده عن جُبير بن نُفير عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ قال: (إنّ رسولَ الله ﷺ: تَلا {**إنّ الذين كفروا بالذِّكر لمّا جاءهم، وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**}. فقال رسول الله ﷺ: (**إنّكم لَنْ تَرْجِعوا إلى اللهِ بشيءٍ أَحَبَّ إليه مِنْ شيءٍ خَرَجَ مِنْهُ**). يعني: القرآنَ) بعد أنْ خرّجه من جامع الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير مرسلاً:

"وهذا مع إرساله فيه العلاء بن الحارث، وكان قد اختلط. وقد وصله عبد الله بن صالح، فقال: حدثني معاوية بن صالح بإسناده عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً به. أخرجه الحاكم (٢/٤٤١)[3] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وفيه أنّ عبد الله بن صالح فيه ضعف[4]، **فلا يحتجّ به إذا تفرّد فكيف إذا خالف؟ فكيف إذا كان المخالف الحافظ الثقة ابن مهدي، فقد أرسله كما رأيتَ، فأنّى له الصِّحَّة؟** ولاسيما أنّ مداره موصولا ومرسلا على العلاء، وقد عرفتَ حاله، وقد قال الإمام البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٩١) بعد أن ذكر الحديث مُعَلَّقاً: "لا يصح، لإرساله وانقطاعه". ثم رأيتُ الحاكم قد أخرجه في مكان آخر (١/٥٥٥) وعنه البيهقي في "الأسماء" (ص ٢٣٦) من طريق سلمة بن شبيب: حدثني أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي بإسناده المتقدم عن جبير بن نفير. فزاد: عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً به.

وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

---

(١) هو شيخ شيخه وليس شيخه المباشر.

(٢) وهو صدوق ثقة كما قال الدارقطني. وقال ابن أبي حاتم: صدوق. انظر: "الجرح والتعديل" (٥/١٦٢)، "سؤالات الحاكم" (١١٧).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٢٢/٣٦٩١).

(٤) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

قلت: **وهذا إنْ صحّ السّند إلى سلمة بن شبيب؛ علته العلاء بن الحارث فقط**"[1].

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن تفسير سورة الزُّخرف

٩٩٠ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١/١٧٠) عند حديث يرويه جعفر ابن عون عن الحجّاج بن دينار عن أبي غالب عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً «**ما ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى إلَّا أُوتُوا الجَدَلَ**» ثمّ قَرَأَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: {**ما ضَرَبُوهُ لَكَ إلّا جَدَلًا بلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ**}»:

"وصحّحه أيضا الحاكم[2]، ووافقه الذهبي، **وإنما هو حسن فقط**"[3].

وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (١/١٣٨).

٩٩١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٦٣٤) عند حديث يرويه سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عزّ وجلّ {**وإنه لَعِلْمٌ لِلسّاعةِ**}. قال: **(خروج عيسى ابن مريم)**:

"أخرجه الحاكم (٢/٤٨٨)[4] من طريق سماك بن حرب عنه. **وقال:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

---

(١) وانظر ما سبق تحت رقم (٦١٦) من هذا البحث.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٣٥/٣٧١٤).

(٣) اقتصر الشيخ على تحسينه لأجل أبي غالب صاحب أبي أمامة، وهو مختلف فيه، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٧٩) ونقل عقبه قول الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجّاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حَزَوَّر".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٣٥/٣٧١٥).

قلت: وهو كما قالا؛ **لولا أنّ سماك بن حرب مضطرب الرواية عن عكرمة خاصة**[1]، لكنه قد توبع، فقال عبد الرزاق في "تفسيره" (٢/١٩٨- ١٩٩): عن ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عكرمة ..

قلت: وهذا إسناد صحيح".

ومن تفسير سورة حم الدُّخان

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٩٢ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٦٣٣-٦٣٥) عند حديث يرويه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ قَرَأَ هذه الآية {**اتَّقُوا اللّهَ حَقَّ تُقاتِهِ، ولا تَمُوتُنَّ إلّا وأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**}. «**والّذي نَفْسُ محمّدٍ بِيَدِهِ لوْ أنّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قُطِرَتْ في الأَرْضِ لَأَفْسَدتْ على أَهْلِ الدُّنْيا مَعائِشَهُمْ، فكَيْفَ بِمَنْ يَكُونُ طَعامُهُ؟**»:

"أخرجه الترمذي (٢٥٨٨) .. والحاكم (٢/٢٩٤ و ٤٥١[2]) .. والسياق للترمذي، وقال: "حديث حسن صحيح"! **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وقال الطبراني: "لم يروه عن الأعمش إلا شعبة".

قلت: بلى، قد رواه عنه اثنان آخران؛ وخالفاه سنداً ومتناً، **وكَشَفا عن علّته التي فاتت الذين صحّحوه.**

أحدهما: فضيل بن عياض، فقال: عن سليمان - يعني: الأعمش - عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس قال: (لو أنّ قطرةً من الزقوم ...) فذكره.

رواه أحمد (١/٣٨٨): ثنا القواريري: ثنا فضيل بن عياض ... قلت: وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش، فضيل بن عياض: أشهر من أن يعرف، والقواريري - هو: عبيد الله بن عمر ابن ميسرة، وهو - ثقة ثبت.

---

(١) كما في "التقريب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٤٢/٣٧٢٦).

والآخر: يحيى بن عيسى الرّملي، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٩٩١/١٦١/١٣): حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن أبي يحيى به ..

قلت: والرملي هذا: صدوق يخطئ من رجال مسلم، ومتابعة فضيل إيّاه دليل قويّ على أنه قد حفظ، وذلك مما يدلّ على أنّ عنعنة الأعمش في رواية شعبة عنه غير مغتفرة، وأنّ بينه وبين مجاهد (أبا يحيى)، واسمه: (عبد الرحمن بن دينار القتات)، وقيل غير ذلك، والأوّل أشبه كما في "الضعفاء" لابن حبان، وقال (٥٣/٢): "فَحُشَ خطؤه، وكَثُرَ وَهْمُهُ حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات، وجانب قصد السبيل في أشياء" .. وقد ضعّفه آخرون منهم أحمد، فقال: "روى عنه إسرائيل أحاديث مناكير جداً". ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث".

قلت: **فهو علة الحديث**، ببيان الثقتين المذكورين عن الأعمش عنه. واذا كان من القواعد العلمية المسلم بها؛ أنّ زيادة الثقة مقبولة، لا سيما؛ ومن زاد؛ أكثر، وبخاصة أنّ المزيد عليه – وهو (الأعمش) – معروف بالتدليس؛ إذا عُرِف ذلك، **فَمِنَ الواضح جداً خطأ تصحيح الحديث**[1]، ولا سيما من بعض المتأخرين .. فإنهم تجاهلوا جميعاً القاعدة المذكورة، فلم يتعرضوا لذكرها، بل مرّوا على رواية الثقتين في تخريجهم للحديث، دون أن يقفوا عندها، وأن ينظروا إلى أثرها في الكشف عن علة الحديث، **وهي التدليس والوقف**، والله ولي التوفيق".

– وانظر: تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٢٩/٥).

---

(١) قلت: ومما يؤيّد كلام الشيخ هنا ما قاله في حديث آخر من رواية الأعمش عن مجاهد:

"فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظا لكنه يدلس كما قال الحافظ في "التقريب"، **لا سيما وهو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة، وما سواها فإنما تلقّاها عن أبي يحيى القتّات أو ليث عنه**. فقد جاء في "التهذيب":

"وقال يعقوب بن شيبة في "مسنده": ليس يصحّ للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: (سمعت)، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد".

قلت (الألباني): وأبو يحيى القتّات، وليث – وهو ابن أبي سليم – كلاهما ضعيف. فما دام أنّ الأعمش لم يصرّح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث". انظر: "الضعيفة" (٥٢٦/٦-٥٢٧). وقد تقدم هذا الحديث فيما سبق تحت رقم (٩٠٥).

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن تفسير سورة (حم الجاثية) وعند أهل الحرمين (حم الشريعة)

٩٩٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٣٩٥-١٣٩٦) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**قال الله عزّ وجلّ: اسْتَقْرَضْتُ مِنْ عَبْدِي، فأبَى أنْ يُقْرِضَني، وسَبَّني عبدي، ولا يَدْرِي، يقول: وا دَهْراهُ! وادَهْراه! وأنا الدَّهْرُ**):

"أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤١٨ و٢/٤٥٣[١]) ..

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري (٣/٢٩٠)!

كذا قالوا! وابن إسحاق لم يخرّج له مسلم إلا متابعة، ثم إنه مدلس[٢]؛ وقد عنعنه عندهم جميعاً. لكن تابعه إبراهيم بن طهمان، أخرجه في «مشيخته» (١٥٨/١٠٥) عن العلاء بن عبد الرحمن به، والرواية الأخرى والزيادة له.

وإبراهيم بن طهمان ثقة من رجال الشيخين، فَبِهِ صحّ الحديث ...

وتابعه ابن أبي حازم عن العلاء به مختصرا[٣]. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٢٦٥/٥٩٨).

وقد جاء الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه بألفاظ مختلفة، وقد خرّجتُ بعضها فيما تقدم برقم (٥٣١ و٥٣٢) ...".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٤٦/٣٧٣١).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس". وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٣) وتابعهم محمد بن جعفر بن أبي كثير الثقة عن العلاء بن عبد الرحمن به عند الطبري في "تفسيره" (٢٢٠٦/شاكر).

قلت: وقد تقدم هذا الحديث فيما سبق تحت رقم (٤٤٣) من رواية محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

٩٩٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٧/٢) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**قال الله عزّ وجلّ: يُؤْذِيني ابنُ آدم، يقول: يا خَيْبةَ الدَّهْرِ، فلا يقُولَنّ أَحَدُكُم: يا خَيْبةَ الدَّهْرِ؛ فإنِّي أنا الدَّهْرُ أُقَلِّبُ لَيْلَهُ ونَهارَهُ، فإذا شِئْتُ قَبَضْتُهُما**):

"أخرجه البخاري (٣٣٠/٣، ٤٧٨/٤)، ومسلم (٤٥/٧) **والسّياق له** ..

واستدركه الحاكم (٤٥٣/٢)[١] من هذا الوجه واللّفظ **وقال**: "صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه هكذا". ووافقه الذهبي، **فَوَهِما في الاستدراك على مسلم وقد أخرجه كما ترى،** واغْتَرَّ به المنذري فأورده في "الترغيب" بهذا اللّفظ وقال (٢٩٠/٣): "رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم".

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (٦٥/٣).

ومن تفسير سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٩٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٣٨/١) عند حديث يرويه الحميدي عن سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال: (اسْتَأْذَنَ سعدٌ على ابن عامر، وتحته مَرافِقُ مِن حَريرٍ، فأَمَرَ بها فَرُفِعت، فدَخَل عليه، وعليه مِطْرَفُ خَزٍّ، فقال له: استأذنتَ عليَّ وتحتي مَرافِق من حرير .. فقال له: نِعْمَ الرَّجُلُ أنت يا ابن عامر إن لم تكن ممن قال الله عزّ وجلّ (**أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا**)، والله لأَنْ اضْطَجِع على جَمْرِ الغَضا أحبُّ إليَّ مِن أن أضطجعَ عليها):

"وما أحسن ما روى الحاكم (٤٥٥/٢)[٢] عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال: (استأذن سعد على ابن عامر ..) ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وأقرّه المنذري!!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٣٢/٥٤٦/٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٧٣٧/٥٥٠/٤).

قلت: ورواه أيضاً: ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥١٢٩)، والطّحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٢٠١).

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ لأنّ صفوان بن عبد الله، لم يخرّج له البخاري في "الصحيح"، وإنما روى له في "الأدب المفرد""[1].

ومن تفسير سورة محمد ﷺ
بسم الله الرحمن الرحيم

٩٩٦ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٩٢٤-٩٢٥) عند حديث يرويه صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً في قولهِ عزّ وجلّ: **{ويُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرّعُهُ}**. قال: **(يُقَرَّبُ إلى فِيهِ فيَتَكَرّهُهُ، فإذا أُدْنِيَ مِنْهُ شَوَى وَجْهَهُ، ووَقَعَ فَرْوةُ رَأْسِهِ، فإذا شَرِبَهُ قَطَّعَ أَمْعاءَهُ حتّى تَخْرُجَ مِنْ دُبُرِهِ ..)**:

"أخرجه الترمذي (٢٥٨٦)، والحاكم (٢/٣٥١ و ٣٦٨ و٤٥٧[2]) .. وقال الترمذي:

"حديث غريب. وهكذا قال محمد بن إسماعيل -[يعني: البخاري]- عن (عبيد الله بن بسر)، ولا نعرف (عبيد الله بن بسر) إلا في هذا الحديث، وقد روى صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ غير هذا الحديث، وعبيد الله بن بسر الذي روى عنه صفوان بن عمرو هذا الحديث رَجُلٌ آخر ليس بصاحب".

قلت: ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "**لا يعرف**". وقال الحافظ في "التقريب": "**مجهول**" .. (تنبيه): **تصحّف**[3] (عبيد الله) إلى: (عبد الله) في بعض المصادر المتقدمة، **ومنها**: "مستدرك الحاكم" في المواضع الثلاثة المشار إليها منه! والظّاهر أنه تلقّاه هكذا[4]؛ فإنه قال في الموضع

---

(١) ولم يخرّج مسلم لعمرو بن دينار عن صفوان، ولا لهذا عن سعد ﷺ.

وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٣/١٢٠٢): "رواه سعيد في سننه والحميدي، ورواته ثقات".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٥٣-٥٥٤/٣٧٤٤).

(٣) وكذا قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "تفسير الطبري" (١٦/٥٤٩).

قلت: وقد يكون ذلك من اختلاف الروايات على عبد الله بن المبارك كما قال محقّقوا "مسند أحمد/الرسالة" (٣٦/٦١٥).

(٤) وهكذا رواه عنه البيهقي في "الشعب" (١١٢٩) بإسناده ومتنه سواء، ثم قال: "رواه أبو عيسى عن سويد عن ابن المبارك عن صفوان عن عبيد الله بن بسر، وكذلك قاله في "التاريخ" البخاريُّ (عبيدُ الله بن بسر)".

وساقه كذلك (عبد الله بن بسر) الحافظُ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/٢٣٦) من رواية الحاكم.

الأوّل: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٤/٢٣٤ - ٣/٢٣٥)!!

قلت: ففي تصحيحه على شرط مسلم إشارة قوية إلى أنه (عبد الله بن بسر) الصحابي؛ فإنه من رجال مسلم، وكذلك (صفوان بن عمرو). **ولا ينافي ذلك قوله في الموضعين الآخرين:** "صحيح الإسناد" فقط -كما هو ظاهر -"[١].

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٥٠).

٩٩٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٢٨) عند حديث شداد بن أوس ﷺ مرفوعاً **(سَيِّدُ الاستغفارِ أنْ تقولَ: اللهمّ أنتَ ربِّي لا إله إلا أنت، خَلَقْتَني وأنا عَبْدُكَ، وأنا على عَهْدِكَ ووَعْدِكَ ما اسْتَطَعْتُ ..):**

"أخرجه البخاري في "الدعوات" .. عن بشير بن كعب العدوي عن شداد بن أوس مرفوعاً به .. **واستدركه الحاكم[٢] على البخاري فوَهِمَ**"[٣].

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن تفسير سورة الفتح

٩٩٨ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٣) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن ثابت البُناني عن عبد الله بن مُغَفَّل المزَني ﷺ قال: (كُنّا مع رسول الله ﷺ بالحُدَيبية ... قال عبد الله بن مغفل: فَبَيْنا نحن كذلك إذ خَرَجَ علينا ثلاثونَ شابّاً عليهم السِّلاح، فَثارُوا في وُجُوهِنا، فَدَعا عليهم النبيّ ﷺ، فأَخَذَ اللهُ بِأَبْصارِهِم، فقُمْنا إليهم فأَخَذْناهم .. فأنزل الله عزّ وجلّ {**وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا**}):

قلت: وقال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٥/٣٠٨): "عبيد الله بن بسر، ويقال: عبد الله بن بسر، روى عن أبي أمامة، روى عنه صفوان بن عَمرو".

(١) وقد تقدّم هذا الحديث في موضعين من هذا البحث تحت رقمي (٩٣٤، ٩٤٦).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٥٥/٣٧٤٧).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/١٧٦) متعقّباً الحاكمَ: "قلت: قد أخرجه البخاري".

"أخرجه ابن جرير، والحاكم (٢/٤٦١)[١]، **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم**؛ لأنّ الحسين هذا إنما أخرج له البخاري تعليقاً، وهو ثقة له أوهام"[٢].

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن تفسير سورة الحُجُرات

٩٩٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٣-٥٤) عند حديث يرويه سليمان بن عتبة عن يونس بن مَيْسَرَة بن حَلْبَس عن أبي إدريس الخَوْلاني عن أبي الدّرداء ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه سئل فقيل: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ ما نَعْمَلُه أَشيْءٌ قد فُرِغَ منه أو شيءٌ نَسْتأْنِفُه؟ قال: **(كلٌّ امْرِئٍ مُهَيَّأٌ لِما خُلِقَ لهُ)**:

"أخرجه الحاكم (٢/٤٦٢)[٣]، وأحمد (٦/٤٤١) ..

قلت: وهذا **إسناد حسن** كما سبق بيانه في الحديث (٥١٤)[٤]، **وأما الحاكم** فقال:

"صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل قال ابن معين في سليمان بن عتبة: لا شيء". قلت: **وفي هذا التعقّب إجحافٌ**؛ لأنّ ابن عتبة مختلف فيه، كما ذكرنا هناك،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٦٠-٥٦١/٣٧٥٦).

(٢) كما في "التقريب". ولم يخرّج له مسلم عن ثابت شيئاً، ولا لثابت عن عبد الله بن مغفل.

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٨٨٦) من مسند الإمام أحمد، ونقل عقبه قول عبد الله بن الإمام أحمد: "قال حماد بن سلمة في هذا الحديث: عن ثابت عن أنس، وقال حسين بن واقد: عن عبد الله بن مغفل، وهذا هو الصواب عندي إن شاء الله". ثم قال الشيخ: "وهذا حديث حسنٌ".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٦٣-٥٦٤/٣٧٦١).

(٤) حيث قال هناك: "سليمان بن عتبة – وهو الدمشقي الداراني – مختلف فيه، فقال أحمد: لا أعرفه. وقال ابن معين: لا شيء. وقال دحيم: ثقة. ووثّقه أيضاً أبو مسهر والهيثم ابن خارجة وهشام بن عمار وابن حبان. ومع أنّ المؤثّقين أكثر؛ فإنهم دمشقيون مثل المترجم، فهم أعرف به من غيرهم من الغرباء. والله أعلم. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له غرائب"".اهـ

والذهبي نفسه لما أورده في "الميزان" قال: "وثّقه دحيم، ووهّاه ابن معين، وقال صالح جزرة: روى مناكير، وقد وُثّق"[١].

قلت: الذين وثّقوه أعرفُ به من غيره؛ فإنهم دمشقيون، مثل دحيم، ومنهم أبو مسهر، بل إنّ أبا حاتم – على تشدده – قد قال فيه: "ليس به بأس، وهو محمود عند الدّمشقيين".

فرَجُلٌ قد قالوا فيه هذا التوثيق، **ليس من الإنصاف صرفُ النّظرِ عنه والاعتماد على قول من جرحه، ولاسيما وهو جرح مبهم**. والحق أنّ الرَّجُلَ وسط، حسن الحديث"[٢].

١٠٠٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٤٥٦-٤٥٧) عند حديث يرويه محمد بن الحسن المخزومي عن أمّ سلمة بنت العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيها عن جدّها عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ عزّ وجلّ يقولُ يومَ القِيامةِ: أَمَرْتُكم فَضَيَّعْتُمْ ما عَهِدْتُ إليكم فيه، ورَفَعْتُ أَنْسابَكُمْ، فاليوْمَ أَرْفَعُ نَسَبِي وأَضَعُ أَنْسابَكُمْ، أين المُتَّقونَ؟ أين المُتَّقونَ؟ {إنّ أَكْرَمكُمْ عند اللهِ أَتْقاكُمْ}**):

"رواه الحاكم (٢/٤٦٣)[٣]، وعنه البيهقي في "الشعب" (٢/١/٨٩) .. **وقال الحاكم**: "حديثٌ عالٍ غريب الإسناد والمتن". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: المخزومي ابن زبالة ساقط"[٤]. قلت: **وأمّ سلمة هذه لم أجد مَن ذكرها**.

١٠٠١ – ثم ساق له الحاكم شاهداً من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به نحوه موقوفاً[٥]، وقال البيهقي: "هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد، موقوف".

قلت: **ومع وَقْفِهِ فلا يصلح للشهادة؛ لأنّ طلحة بن عمرو متروك**[٦] **شديد الضعف**".

---

(١) وقال نفسه أيضاً في "الكاشف": "صدوق".

(٢) والحديث حسّن إسناده البزار في "مسنده" (١٠/٤٦)، وابن حجر في "الفتح" (١١/٤٩٣)، وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٠٤٢) وقال: "هذا حديث حسن". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر – على سبيل المثال – ما سبق قريباً تحت حديث (٩٩٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٦٦/٣٧٦٥).

(٤) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/٣٠١): "قلت: راويه محمد بن الحسن كذّاب".

(٥) ولفظه: عن أبي هريرة ﷺ، أنه تَلا قول الله عز وجل {إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم} فقال: (إنّ الله يقول يوم القيامة: يا أيها الناس إني جعلت نسباً وجعلتم نسباً ..).

(٦) كما في "التقريب".

ومِنْ تفسير سورة (ق)
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٠٢ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٤٣٣-٤٣٤) عند حديث يرويه المسعودي عن زياد بن عِلاقة عن عَمِّه قُطْبَةَ بن مالك ﷺ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ «**يقرأُ في صلاةِ الصُّبْحِ (ق)**. فلمّا أَتَى على هذه الآية {**والنّخل باسقات لها طلع نضيد**}. قال قطبة: فجعلتُ أقول له: ما بُسُوقها فقال: «**طُولُها**» بعد أن خرّجه من صحيح مسلم وغيره من طرق عن زياد بن عِلاقة به دون تفسير البُسوق:

"أخرجه الحاكم (٢/٤٦٤)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم".

قلت: **هو مِن رواية المسعودي عن زياد. والمسعودي: كان قد اختلط**"[٢].

١٠٠٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/١٤٨) عند حديث يرويه جريرٌ عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ (**يعودُ المريضَ، ويَتْبَعُ الجِنازَةَ، ويُجِيبُ دَعْوةَ المَمْلوكِ، ويركبُ الحِمارَ ..**)[٣]:

"أخرجه الطيالسي (٢٤٢٥ – ترتيبه)، والترمذي (١٠١٧) .. والحاكم[٤] **وقال**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وأما الترمذي فقال **وأصاب**: "حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور – وهو مسلم بن كيسان – يُضَعَّف".

وقال الحافظ فيه: "**ضعيف**". بل قال الذهبي نفسه في "الضعفاء" وغيره: "تركوه""[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٦٨/٣٧٦٨).

(٢) المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، **ولم يخرّج له مسلم**. قال فيه الذهبي في "الكاشف": "ثقة اختلط بأخرة". وقال ابن حجر: "صدوق اختلط قبل موْته، وضابطه: أن مَنْ سَمِع منه ببغداد فبعد الاختلاط".

(٣) ذكره الشيخ شاهداً لحديث سهل بن حُنيف الآتي بعده هنا، وذكر شاهدا آخر من حديث عثمان.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤/٥٧١/٣٧٧٤).

(٥) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢/٣٣٥) متعقّباً تصحيح الحاكم: "قلت: كذا قال، ومسلم الأعور ضعّفوه".

١٠٠٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٧/٥) عند حديث يرويه سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف عن أبيه ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ **(يأْتي ضُعفاءَ المسلمينَ، ويَزُورُهم، ويَعودُ مَرْضاهُم، ويَشْهَدُ جَنائِزَهُم)**:

"أخرجه الحاكم (٤٦٦/٢)[١] عن سفيان بن حسين عن الزهري .. **وقال**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ سفيان بن حسين قد ضعّفوه في روايته عن الزهري خاصّة[٢]، وهذه منها. لكن يشهد له حديث مسلم الأعور عن أنس[٣] ..".

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ سورة الطُّور

١٠٠٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٥٧/١) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً **(البيتُ المَعْمورُ في السّماءِ السّابعةِ، يَدْخُلهُ كلَّ يومٍ سبعون أَلْفَ مَلَكٍ، لا يَعودون إليه حتى تقومَ السّاعةُ)**:

"أخرجه أحمد (١٥٣/٣) .. والحاكم (٤٦٨/٢)[٤] ..

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، **وقال الحاكم**: "على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. **وهو وَهْمٌ؛ فإنّ حمّاداً لم يخرّج له البخاري شيئاً**[٥]..

وله طريق أخرى عند البخاري (٣٠/٣ – ٣٢)، ومسلم (١٠٣/١-١٠٤)[٦]، وابن جرير من طريق قتادة عن أنس بحديث الإسراء الطّويل وفيه: (ثم رفع لي البيت المعمور، فقلت: يا جبريل ما هذا؟ قال: هذا البيت المعمور، يدخله ...)".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٧٥/٥٧٢/٤).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم".

(٣) وهو الحديث السّابق.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣٧٨٢/٥٧٦/٤).

(٥) وأخرج له تعليقاً.

(٦) بل أخرج مسلم (٢٥٩) حديث حماد هذا بالذّات من طريق شيبان بن فروخ عن حماد بن سلمة به مطوّلاً في حديث الإسراء والمعراج الطويل.

بسم الله الرحمن الرحيم
ومِنْ سورة والنّجم

١٠٠٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٤١/٧) عند حديث يرويه عبد الملك بن عمرو العقدي عن زهير بن محمد عن أَسِيدِ بن أبي أَسِيدٍ عن موسى بن أبي موسى الأشعري عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**إنّ المَيّتَ ليُعَذَّبُ بِبُكاءِ الحَيّ، فإذا قالت: واعَضُداه، وامانِعاه، وانَاصِراه، واكاسِياه، جُبِذَ المَيّتُ، فقيل: أناصِرُها أنت؟ أكاسِيها أنت؟ أعاضِدُها أنت؟**):

"أخرجه الحاكم (٤٧١/٢)[١]، وأحمد (٤١٤/٤) .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد". وسكت عنه الذهبي!

قلت: زهير بن محمد هو أبو المنذر الخراساني الشامي، وهو **ضعيف**[٢]، وقد جاء الحديث من طرق عن جمع من الصحابة، بدون هذه الزيادة: (إذا قالت النائحة: ...). **فتفرّده بها مما لا يحتمل**"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٢/٤-٥٨٣/٣٧٩٥).

(٢) أطلق الشيخ هنا الضّعفَ على زهير بن محمد على خلاف عادته، وهي التفصيل في حاله؛ فما رواه عنه الشاميون فهو ضعيف وما رواه عنه غير الشاميين كالبصريين فصحيح، وهو مذهب البخاري وغيره .. ومن ذلك قول الشيخ في في «الضعيفة» (١٠٣٥/١٣) عند حديث يرويه عبد الملك بن عمرو العقدي هذا نفسه الراوي عنه هنا عن زهير بن محمد: "وأقول: زهير – هو: ابن محمد التميمي أبو المنذر المروزي –، قال الذهبي في "المغني": "ثقة له غرائب، ضعّفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشّام عنه مناكير". **ولهذا؛ فلا وجه لإعلاله بزهير؛ لأنّ هذا ليس من رواية الشاميين عنه،** بل هو من رواية أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي البصري الثقة". اهـ

قلت: ثم هو متابع، تابعه عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد به عند ابن ماجه (١٥٩٤)، ومحمد بن عمار بن حفص عن أسيد بن أسيد به مختصراً عند الترمذي (١٠٠٣).

(٣) قال محقّقوا "مسند أحمد/ط الرسالة" (٤٨٩/٣٢): "وقوله: (إذا قالت النائحة: واعضداه ...) إلى قوله: (آنت كاسيها؟) له شاهد عند البخاري (٤٢٦٧) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: (أغمي على عبد الله ابن رواحة، فجعلت أخته عمرة تبكي: واجبلاه، واكذا واكذا تعدد عليه، فقال حين أفاق: ما قلت شيئا إلا قيل لي: آنت كذلك؟)". قلنا: وهذا وإن كان من كلام عبد الله بن رواحة إلا أنه في حكم المرفوع، فقد ساق الحافظ في "الفتح" (٥١٦/٧-٥١٧) قصّة يفهم منها أنه قاله بحضرة النبي ﷺ".

ومن تفسير سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٠٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١١٦/٣) عند حديث يرويه عنبسة عن الزهري: أنه تَلا قولَ الله تعالى {**إنّ المجرمين في ضلال وسعر**}. الآية إلى {**بقدر**}. فقال: ثنا سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ قال: (**أُخِّرَ الكلامُ في القَدَرِ لِشِرارِ هذه الأُمَّةِ**): "رواه ابن الأعرابي .. والبزار في "مسنده" (ص ٢٣٠ – زوائده) .. والحاكم (٤٧٣/٢)[١] .. والعقيلي في "الضعفاء" (٣٣١) وقال: "عنبسة بن عمرو **يَهِمُ في حديثه**".

وقال البزار: "لا نعلم رواه عن الزهري إلا عنبسة **وهو ليّن الحديث**". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"، ورده الذهبي بقوله: "عنبسة ثقة لكن لم يَرْوِيا له".

وهذا وهمٌ منهما، فإنّ عنبسة هذا ما وثّقه أحدٌ!"[٢].

قلت: ثم وجدتُ الحافظ ابن حجر قد سبقهم إلى ذكر هذا الشّاهد، فقال في "التلخيص الحبير" (١٢٦٠/٣) بعد أن ساق رواية الحاكم: "وشاهده في "الصحيح" عن النعمان بن بشير ..".

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٨/٤-٥٨٩/٣٨٠٥).

(٢) عنبسة هو ابن مهران الضُّبعي الحدّاد، قال البخاري: "لا يتابع على حديثه". وقال ابن معين: "لا أعرفه". وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث". وقال أبو داود كما في "سؤالات الآجري" (١٠٧): "عنبسة بن مهران الحداد، روى عنه أبو عاصم، **ليس بشيء**، يحدّث في القدر: (أُخِّر الكلام في القدر)". وكذا ضعّفه العقيلي وابن عدي وابن حبّان.

وقال ابن طاهر المقدسي في "تذكرة الحفّاظ" (رقم ٢٩) عند حديث عنبسة هذا:

"وعنبسة هذا تُرِك حديثه لرواية هذا الحديث وغيره".

قلت: وقد ذكر الشيخ في تتمة تخريجه طريقاً آخر عن أبي هريرة، وقوّاه به، وفي ذلك وقفة ونظرٌ عندي.

تفسير سورة الرحمن
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٠٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٣/٥-١٨٤) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (لما قَرَأَ رسولُ الله ﷺ سورةَ الرحمن على أصحابه حتى فَرَغ قال: «**ما لِي أَراكُمْ سُكُوتًا، لَلْجِنُّ كانوا أَحْسَنَ مِنْكُم رَدًّا، ما قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَرّةٍ: {فبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ}. إلّا قالوا: ولا بِشيْءٍ مِنْ نِعْمَتِكَ رَبَّنا نُكَذِّبُ، فلَكَ الحَمْدُ**»:

"أخرجه الترمذي في "سننه" (٢٣٤/٢) عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر ﷺ .. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد[١]، قال ابن حنبل: كأنّ زهيرَ بن محمد الذي وَقَع بالشّامِ ليس هو الذي يُرْوى عنه بالعراق، كأنه رجلٌ آخر قلبوا اسمه، يعني: لِما يَرْوُون عنه من المناكير، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة".

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٤٧٣/٢)[٢] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي![٣]. لكن للحديث شاهدا يتقوّى به ..".

---

(١) تعقّبَ ابن كثير قولَ الترمذي هذا، فقال في "تفسيره" (٣٠٢/٧): "كذا قال. وقد رواه البيهقي من حديث مروان بن محمد الطّاطري عن زهير بن محمد به مثله". انظر: "دلائل النبوة" للبيهقي (٢٣٢/٢).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٨٠٦/٧/٥).

(٣) وقد قال الشيخ رحمه الله في حديث آخر من رواية الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد في "الصحيحة" (٥٣٠/١): "وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وأقرّه الذهبيُّ فلم يتعقّبه بشيء، **وفي ذلك نظرٌ**؛ لأنّ زهير بن محمد هذا وهو التميمي الخراساني ثم الشامي متكلم فيه؛ فقال الحافظ في "التقريب": "رواية أهل الشّام عنه غير مستقيمة فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأنّ زهير الذي يروي عنه الشّاميون آخر! وقال أبو حاتم: حدّث بالشّام مِن حفظه فكَثُر غلطه".

قلت: وهذا من رواية الشّاميين عنه، وهو الوليد بن مسلم ..".

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (رقم ٧٥) وقال متعقّباً الحاكمَ: "الحديث ذكره الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة زهير بن محمد التميمي من مناكيره ثم قال الإمام الذهبي رحمه الله:

– **وقال في** التعليق على "هداية الرُّواة " (٣٩٣/١) عند الحديث السّابق:

"**فقول الحاكم** (٤٧٣/٢) فيه: "صحيح على شرط الشيخين" **أَبْعَدُ ما يكون عن الصّواب؛** لأنه مخالفٌ لِما ذَكَرْناه – آنفاً – عن البخاري مِنَ التّفريق بين ما رواه عنه الشّاميون وما رواه عنه غيرهم. لكن الحديث له شاهد عن ابن عمر ..".

١٠٠٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٧/١١) عند حديث يرويه سفيان عن أبي إسحاق عن هُبَيرة بن يَرِيم عن عبد الله بن مسعود ﷺ في قوله عزّ وجلّ:{**بطائنها من إستبرق**}. قال: (أُخْبِرْتُم بالبَطائِنِ فكيف بالظَّهائِرِ؟):

"أخرجه ابن جرير (٨٦/٢٧)، والحاكم (٤٧٥/٢)[1] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي!!

قلت: **وذلك مِن أوهامهما؛** فإنّ هبيرة هذا لم يخرج له الشيخان، وهو لا بأس به؛ كما في "التقريب"".

ومن تفسير سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١٠ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣٩٩/١) عند حديث يرويه عبد الله بن يزيد المقرئ عن موسى بن أيوب الغافقي عن إياس بن عامر الغافقي قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: لما نزلت {**فسبح باسم ربّك العظيم**}. قال لنا رسول الله ﷺ: «**اجْعَلُوها في رُكُوعِكُم**». فلمّا نَزَلَت {**سَبِّح اسمَ رَبِّكَ الأعلى**} قال: «**اجْعلُوها في سُجودِكُم**»:

تفرّد به هشام بن عمار عن الوليد قال ابن عدي: سرقه جماعة فحدّثوا به عن الوليد منهم سليمان بن أحمد الواسطي وعلي بن جميل الرقي وعمرو بن مالك البصري وبركة بن محمد الحلبي.اهـ

وذكر الذهبي قبل هذا في ترجمة زهير بن محمد: قال الترمذي في "العلل": سألت البخاري عن حديث زهير هذا فقال: أنا أتّقي هذا الشيخ كأنّ حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد. قال وكان أحمد بن حنبل يضعّف هذا الشيخ ويقول: ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام". اهـ

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨١٣/١٠/٥).

"وإسناده محتمل للتحسين، ورجاله ثقات كلّهم، غير الرّاوي عن عقبة - وهو إياس بن عامر-؛ قال العجلي: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في "الثقات"[١].

قال الحافظ[٢]: "وصحّح له ابن خزيمة، ومِنْ خطّ الذهبي في "تلخيص المستدرك": ليس بالقويّ"[٣].

قلت: **وتناقض الذهبي**؛ فإنّ الحاكم - لَمّا أخرج هذا الحديث في (٤٧٧/٢)[٤]، وقال: "صحيح الإسناد" - وافقه الذهبي. ثم خرّجتهُ - **مُضَعِّفاً** - في "تمام المنّة" (ص١٩٠)، و"إرواء الغليل" (٣٣٤)، و"ضعيف أبي داود" (١٥٢-١٥٣)"[٥].

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٢٧٧/١).

---

(١) وصرّح بتوثيقه في «صحيحه» (٢٢٥/٥) فقال: "إياس بن عامر **من ثقات المصريين**". وذكره يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٥٠٢/٢) في "**ثقات** تابعي أهل مصر". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق".

وانظر: كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٥٩).

(٢) في "تهذيب التهذيب" في ترجمة إياس هذا.

(٣) الحديث خرّجه الحاكم في ثلاثة مواضع، وصححه في الموضع الثاني والثالث، ووافقه الذهبي في الموضع الثالث، وتعقبه في الثاني فقال: "إياس ليس بالمعروف".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣٨٢٣/١٦/٥).

(٥) قلت: ضعّفه الشيخ فيها كلّها بجهالة إياس بن عامر هذا، والذي يظهر أنه صدوق كما سبق. وعلّة الإسناد الحقيقية فيما يظهر، هي أنه من رواية موسى بن أيوب عن عمّه إياس، وهو - يعني: موسى - وإن كان ثقة فقد ضعّف الإمامان يحيى بن معين وعلي بن المديني رواياته عن عمّه إياس بن عامر المرفوعة خاصّة. وهذا منها كما ترى.

انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٤٢٩/٥)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (رقم ٢٢٩).

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٧٦/٧) عقِب حديثنا هذا: "موسى، وثّقه ابن معين وأبو داود وغيرهما، لكن ضعّف ابن معين رواياته عن عمّه المرفوعة خاصة".

وقد تقدّم الحديث في بحثنا هذا تحت رقم (٢٢٢) من رواية الحاكم له في الموضع الثاني.

ومن تفسير سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٦٨٩-٦٩٠) عند حديث يرويه قتادة عن أبي حسّان الأعرج عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**كان أهلُ الجاهليةِ يقولون: إنّما الطِّيَرَةُ في المرأةِ والدّابّةِ والدّارِ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٤٧٩)[١] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا، **بل هو على شرط مسلم**[٢]؛ فإنّ أبا حسّان هذا قال الزّركشي في "الإجابة" (ص١٢٨): "اسمه مسلم الأجرد، يروي عن ابن عباس وعائشة".

قلت: وهو ثقة من رجال مسلم".

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن تفسير سورة المجادلة

١٠١٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٤٢١-٤٢٢) عند حديث يرويه أبو النّعمان محمد بن الفضل عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: «أنّ جَمِيلةَ كانتِ امْرأةَ أَوْسِ بنِ الصّامِتِ، وكان أَوْسٌ امْرَءًا بِهِ لَمَمٌ، فإذا اشْتَدَّ به لَمَمُهُ ظاهَرَ امْرَأتَهُ، فأَنْزلَ اللهُ فيه كفّارةَ الظِّهارِ»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم كلّهم؛ إلا أنّ محمد بن الفضل – وهو: أبو الفضل السّدوسي، الملَقَّب بـ (عارم) – كان اختلط، كما قال أحمد وغيره[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٩-٢٠/٣٨٢٨).

(٢) وكذا صحّحه على شرط مسلم الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "مسند أحمد" (٢٦٠٣٤) و(٢٦٠٨٨).

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "ثقة ثبت تغيّر في آخر عمره".

وقد خالفه موسى بن إسماعيل عن حماد .. فأرسله كما في الرواية التي قبله. وهي أصحّ[1]. والحديث أخرجه الحاكم (٤٨١/٢)[2]، وعنه البيهقي (٣٨٢/٧) من طريق عليّ بن الحسن الهلالي: ثنا أبو النعمان محمد بن الفضل ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وله طريق أخرى عن عروة ... به موصولا نحوه.
مما يدلّ على أنّ له أصلاً في الموصول، وهو مخرج في "الإرواء" (٢٠٨٧)".

ومن سورة الحَشْرِ
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١٣ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٥٠) عند حديث يرويه زيد بن المبارك عن محمد بن ثور عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كانت غزوةُ بني النَّضير .. على رأسِ سِتّةِ أشهرٍ مِنْ وَقْعةِ بَدْرٍ، وكان مَنْزِلُهم ونَخْلُهُم بناحيةِ المدينة، فحاصَرَهُم رسولُ الله ﷺ حتى نزلوا على الجَلاءِ ...):
"رواه الحاكم (٤٨٣/٢)[3] من حديث عائشة .. **وقال**: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي! **وإنّما هو صحيح فقط**؛ لأنّ زيد بن المبارك الصنعاني وشيخه محمد بن ثور ليسا مِنْ رِجالِهما"[4].

---

(١) وهي ما أخرجه أبو داود قبل رواية محمد بن الفضل، فقال: حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد عن هشام بن عروة: (أنّ جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ..).
قلت: ولكن تابع محمدَ بن الفضل على وصله جماعةٌ منهم: أسدُ بن موسى عن حماد بن سلمة به عند الطبري في "تفسيره" (٢٢٦/٢٣)، وأسد ثقة. ومنهم الأسود بن عامر شاذان عن حماد بن سلمة به عند أبي نعيم في "المعرفة" (٧٥٦٣). والأسود بن عامر ثقة أيضاً. ومنهم سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة به، كما جزم به ابن حزم في "المحلى" (٥٢/١٠). فصحّ الحديث من هذا الطريق موصولاً ومرسلاً والحمد لله.
(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣/٥-٣٨٣٢/٢٤).
(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨٣٧/٢٧/٥).
(٤) قال البيهقي في "دلائل النبوة" (١٧٨/٣) بعد أنْ رواه عن شيخه الحاكم: "كذا قال عن الزهري عن عروة عن عائشة، وذِكْرُ عائشة فيه غير محفوظ. والله أعلم". وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٣٧٩/١): "وأسنده زيد بن المبارك الصنعاني، قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وذِكْرُ عائشة فيه غير محفوظ".

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن تفسير سورة الامتحان

١٠١٤ – قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (٤١١/١٩٧/٢) عند حديث يرويه مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: (قَدِمتْ قُتَيْلةُ بنتُ [عبد] العُزّى بنتُ أَسْعَدَ .. على ابْنَتِها أسْماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رضي اللهُ عنهما .. فقَدِمتْ على ابْنَتِها بِهَدايا .. فأبَتْ أسْماءُ أَنْ تَقْبَلَ منها أو تُدْخِلَها مَنْزِلَها .. «**فأمَرَها** [ﷺ] **أَنْ تَقْبَلَ هَداياها وتُدْخِلَها مَنْزِلَها**». فأَنْزَلَ الله عزّ وجلّ {**لَا يَنْهاكُمُ اللّهُ عَنِ الّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ**}):

".. وصلها أحمد (٤/٤)، وابن جرير (٤٧/٢٨)، والحاكم (٤٨٦/٢)[١]، **وصحّحه، ووافقه الذهبي**، وفيه مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن أبيه من جدّه، **ومصعب ليّن الحديث**[٢]"[٣].

١٠١٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦/٢) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه [عبد الحميد] عن سليمان بن بلال عن ابن عجلان عن أبيه عن فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس: (أنّ أبا حذيفة بن عتبة ﷺ أَتى بها وبهند بنت عتبة رسولَ الله ﷺ تُبايِعُهُ ..):

قلت: أخرجه مرسلاً عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٥٧/٥) عن معمر عن الزهري عن عروة قال: (ثم كانت غزوة بني النضير ..). وعبد الرزاق من أثبت الناس في معمر. ورواه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٨٨٤٩) عن أبيه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير قال: (ثم كانت وقعة بني النضير ..). وعلّقه البخاري في "صحيحه" تحت باب (باب حديث بني النضير): قال الزهري عن عروة ..

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨٤٤/٣٢/٥).

(٢) كما في "الكاشف" و"التقريب".

(٣) قال الحافظ الزّيلعي في "تخريج أحاديث الكشّاف" (٤٥٩/٣) بعد أنْ ساق الحديث من "مستدرك الحاكم" ونقل تصحيحه: "وحديث أسماء في الصحيحين من حديث عروة عنها بغير هذا اللّفظ".

"في "المستدرك" (٤٨٦/٢)[١] من طريق إسماعيل بن أبي أويس ..

قال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإسناده حسن**، وفي محمد بن عجلان وإسماعيل بن أبي أويس كلام لا يضرّ إن شاء الله تعالى"[٢].

ومن تفسير سورة التّغابن

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٩٥/٧-١٣٩٧) عند حديث يرويه محمد ابن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يقول الله عزّ وجلّ: اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فأَبَى أنْ يُقْرِضَني، ولا يَدْرِي، يقول: وادَهْراه، وادَهْراه، وأنا الدَّهْرُ**). ثم تَلا أبو هريرة قولَ الله عزّ وجلّ: {**إن تقرضوا اللهَ قرضاً حسناً يضاعفه لكم**}:

"أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤١٨/١ و٤٥٣/٢) .. **وقال الحاكم**: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري (٢٩٠/٣)! **كذا قالوا! وابن إسحاق لم يخرج له مسلم إلا متابعة، ثم إنه مدلس**؛ وقد عنعنه عندهم جميعاً[٣]. لكن تابعه إبراهيم بن طهمان، أخرجه في «مشيخته» (١٠٥/١٥٨) عن العلاء بن عبد الرحمن به، والرواية الأخرى والزيادة له.

وإبراهيم بن طهمان ثقة من رجال الشيخين، فَبِهِ صحّ الحديث.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨٤٥/٣٣/٥).

(٢) قلت: أراد الشيخ أن يقول: هذا الإسناد حقّه التحسين لا التصحيح كما فعل الحاكم، لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر – على سبيل المثال – ما سبق قريباً تحت حديث (٩٩٠).

وفي إسناده اختلاف على محمد بن عجلان، حكاه الدارقطني في "العلل" (٤٠٨٨) ولم يرجّح شيئاً. وانظر كذلك: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٥٩٦٤/٨).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس"، وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

وتابعه ابن أبي حازم عن العلاء به مختصرا[١].

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٩٨/٢٦٥/١).

وقد جاء الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه بألفاظ مختلفة، وقد خرّجتُ بعضها فيما تقدم برقم (٥٣١ و٥٣٢) ...

ثم رأيتُ الحديثَ قد أخرجه الحاكم من الوجه الأول[٢] في مكان آخر (٤٩١/٢)[٣] بزيادة: (ثم تَلا أبو هريرة قولَ الله عزّ وجلّ: {إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم}). **وصحّحه هو والذهبي! كما تقدم**"[٤]. **وانظر**: حاشية "صحيح الترغيب" (٦٦/٣).

ومن تفسير سورة الطّلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١٧ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٥٢٥/١) عند حديث يرويه أبو السَّلِيلِ ضُرَيْبِ بن نُقَيرٍ القَيْسِيّ قال: قال أبو ذَرٍّ ﷺ: جَعَلَ رسولُ الله ﷺ يَتْلُو هذه الآيةَ **{ومَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ويَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِب}** .. فقال: «**يا أبا ذَرٍّ، لَوْ أنّ النّاسَ أَخَذُوا بها لَكفَتْهُمْ**» تعليقاً على قول الحاكم[٥]: "صحيح الإسناد":

"**كذا قال**، وهو منقطع بين (ضُريب بن نقير القيسي) و(أبي ذرّ)؛ فإنه لم يدركه كما في "التهذيب"[٦]، وكذلك رواه أحمد (٥/ ١٧٨)"[٧].

---

(١) وتابعهم محمد بن جعفر بن أبي كثير الثقة عن العلاء بن عبد الرحمن به عند الطبري في "تفسيره" (٢٢٠٦/شاكر).

قلت: وقد تقدم هذا الحديث فيما سبق تحت رقم (٤٤٣) من رواية محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

(٢) يعني: طريق ابن إسحاق عن العلاء ..

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨٥٦/٤٣/٥).

(٤) قلت: قد تقدم هذا الحديث في موضعين من هذا البحث، فانظرهما تحت رقمي (٤٤٠ و٩٨٣).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣٨٥٩/٤٦-٤٥/٥).

(٦) قال المزّي في «تهذيب الكمال» (٣١٠/١٣): "ضُريب بن نُقير، ويقال: ابن نفير، ويقال: ابن نفيل، روى عن أبي ذر الغفاري، ولم يدركه".

(٧) وأعلّه الشيخ مقبل رحمه الله بالانقطاع أيضاً، وأورده في "أحاديث معلة" (رقم ١٠٨).

ومن تفسير سورة التّحريم

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠١٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٤٧١-٤٧٢) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري عن أبيه عن عبد الله بن المبارك عن محمد بن مُطَرِّف عن أبي حازم، أظنّه عن سهل بن سعد: أنّ فتىً من الأنصار دَخَلَتْهُ خشيةٌ مِنَ النّار، فكان يبكي عند ذِكْرِ النّارِ .. فذُكِر ذلك للنبي ﷺ، فجاءه في البيت، فلمّا دخل عليه؛ اعْتَنَقَهُ الفَتى وخَرَّ مَيّتاً، فقال النبي ﷺ: **(جَهِّزوا صاحِبَكُم؛ فإنّ الفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ)**:

"أخرجه ابن أبي الدنيا في "الخوف"، ومن طريقه الحاكم (٢/٤٩٤)[١]، وعن هذا: البيهقي في "الشعب" (١/٥٣٠/٩٣٦): حدثني محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "هذا البخاري وأبوه؛ لا يُدرى مَن هما؟! والخبر شبه موضوع"! **وتعقّبه الحافظ** ابن حجر في "اللسان" بقوله: "قلت: بل إسحاق؛ ذكره ابن حبان في "الثقات"، فقال: إسحاق بن حمزة بن يوسف بن فروخ أبو محمد – من أهل بخارى –: روى عن أبي حمزة السُّكَّري وغُنْجار. روى عنه أبو بكر ابن حريث وأهل بلده. وذكره الخليلي في "الإرشاد" وقال: كان من المكثرين من أصحاب غُنجار. روى عنه البخاري، وإسحاق بن إبراهيم بن عمار، وعلي بن الحسين البخاريان.

وأعاده في موضع آخر، فقال: إسحاق بن حمزة الحافظ البخاري، الراوي عن غنجار. **رَضِيَهُ محمد بن إسماعيل البخاري، وأثنى عليه**؛ لكنه لم يخرّجه في تصانيفه".

قلت: **فالعلّة – إذن – من ابنه محمد**"[٢]. **وانظر**: "الضعيفة" (١/٥٤١-٥٤٢).

١٠١٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٩٠٢) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً **(لَمّا أُسْرِيَ بي مَرَّت بي رائِحةٌ طَيِّبةٌ، فقلتُ: ما هذهِ الرّائحة؟ فقالوا: هذه رائِحةُ ماشِطةِ ابنةِ فرعونَ**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٠-٥١/٣٨٦٨).

(٢) لم أجد من ترجم له سِوى ذِكْرِ ابن حجر له في "اللّسان" في ترجمة أبيه.

وأَوْلادِها، كانت تَمْشِطُها فوَقَعَ المُشْطُ مِنْ يَدِها. فقالت: باسم اللهِ .. فدَعا [يعني: فرعون] **بها وبولدها .. فأتى بأولادها فألقى واحداً واحداً حتى إذا كان آخر ولدها وكان صبيّاً مرضعاً، فقال: اصبري يا أمّاه فإنّك على الحقّ، ثم أُلْقِيَت مع ولدها):**

"منكر. أخرجه الحاكم (٤٩٦/٢)[١]، والبزار (٥٤/٣٧/١) .. **وقال الحاكم:**

"حديث صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وليس كما قالا؛ فإنّ عطاء بن السّائب كان اختلط، وقد روى عنه ابن سلمة في حالة الاختلاط -كما سبق بيانه في: (لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة ...) (رقم ٨٨٠)[٢] -.

ثم إنه قد صحّ أنّ الذي قال لأمّه: (اصبري يا أُمّاه! فإنّكِ على الحقّ) ... إنما هو غلام الأخدود -كما رواه أحمد وغيره، وسبق تبيانه هناك -".

- وانظر: "الضعيفة" (٢٧٢/٢-٢٧٣).

تفسير سورة الجِنّ

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٠ - قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (١٩٩٤/٣٠٤/٣) عند حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما قَرَأَ رسولُ الله ﷺ على الجِنّ ولا رَآهُمْ، ولكِنّهُ انْطَلَقَ مع طائِفةٍ مِنْ أَصْحابِهِ عامِدِينَ إلى سُوقِ عُكاظٍ، وقدْ حِيلَ بيْنَ الشّياطِينِ وبين خَبَرِ السّماء، وأُرْسِلَتْ عليهم الشُّهُبُ، فرَجَعُوا إلى قَوْمِهِمْ، فقالوا: ما هذا إلّا شيْءٌ قد حَدَثَ، فاضْرِبُوا مَشارِقَ الأرْضِ ومَغارِبَها، فانْظُرُوا هذا الّذي قَدْ حَدَثَ ..):

"قلت: **هذا الحديث مما استدركه الحاكم** (٥٠٣/٢)[٣] **على الشيخين، فَوَهِم على المُصَنِّف** [يعني: البخاري]؛ لأنه قد أخرجه كما ترى، بل وسياقه أتمّ من سياق الحاكم!"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٤/٥-٥٥/٣٨٧٥).

(٢) قلت: وحرّر ذلك أيضاً في كتابه "ضعيف أبي داود/ الأم" (١٠٥/١)، وقال في آخره: "قلت: وهذا هو تحرير القول وتحقيقه في رواية حماد عن عطاء".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٢/٥/٣٨٩٧).

(٤) وأخرجه مسلم أيضاً (٤٤٩). قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٤٥/٧) متعقّباً الحاكمَ:

تفسير سورة المُدَّثِّر

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢١ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٤٥٥/٩٦٩) عند حديث يرويه سُهَيل بن أبي حَزْم عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قرأ: {**وما تشاءون إلّا أنْ يشاءَ اللهُ هو أَهْلُ التَّقوى وأهلُ المغفرة**}. قال: «**يقولُ رَبُّكُمْ عزّ وجلّ: أنا أَهْلٌ أَنْ أُتَّقَى أَنْ يُجْعَلَ مَعِي إلهٌ آخَرُ. وأنا أَهْلٌ لِمَنِ اتَّقَى، أَنْ يَجْعَلَ مَعِي إِلَهًا آخَرَ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ**»:

"حديث حسن، وإسناده ضعيف لضعفِ سهيل بن أبي حزم[١] كما سبقت الإشارة إليه قريباً (٩٦٠) وإنما حسّنته لشاهدٍ له سأذكره بإذن الله تعالى ..

وقال الترمذي: "حديث غريب، وسهيل ليس بالقويّ في الحديث قد تفرّد بهذا الحديث عن ثابت". **وأما الحاكم**[٢] فقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **إنما هو حسنٌ لغيره لضعفِ سهيل**، ولأنّ له شاهدا من حديث عبد الله بن دينار قال: سمعت أبا هريرة وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقولون ... فذكره مرفوعا نحوه. أخرجه ابن مردويه كما في "الدُّرِّ المنثور" (٦/٢٨٧)"[٣].

"قلت: قد أخرجه البخاري ومسلم".

(١) قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٨٤/٣٩١٧).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/٥٣٦) متعقّباً تصحيح الحاكمَ: "قلت: بل هو ضعيف لضعف سهيل، وقد ذكر البزار والترمذي أنه تفرد به". واستنكره عليه أيضاً العقيلي وابن عدي.

قلت: والشّاهد الذي ذكره الشيخ ذكره السّيوطي معلّقاً إلى عبد الله بن دينار، ولا يُدرى حال مَنْ دونه، فإنْ خلا مِنْ شديد الضّعف، فهو شاهد جيّد. ثم وجدتُ – بحمد الله – الحافظَ الزيلعي قد ساق إسناده كاملاً فقال في "تخريج أحاديث الكشّاف" (٤/١٢٢): "وقد روي من غير حديث أنس، قال ابن مردويه في تفسيره: حدثنا أحمد بن محمد بن مهران ثنا حاجب بن أبي بكر الدّمشقي ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن مفضّل الحرّاني ثنا يحيى بن ساج الحرّاني ثنا سليم بن عبد الله الأحمر عن عبد الله بن نيار قال: سمعت ثلاثةَ نَفَرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبا هريرة وابن عمر وابن عباس

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير سورة القيامة

١٠٢٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٢٤٧) عند حديث يرويه يزيد بن عياض عن إسماعيل بن أمية عن أبي اليسع عن أبي هريرة ﷺ: أنّ النّبيَّ ﷺ كان إذا قَرَأ **{أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيي الموتى}**. قال: **(بلى)**. وإذا قرأ **{أليس الله بأحكم الحاكمين}** قال: **(بلى)**:

"أخرجه الحاكم (٢/٥١٠)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو عجيب كما قال المُناوي**؛ لأنّ يزيد بن عياض هذا كذّبه مالك وغيره؛ كما في "التقريب"، وحكى ذلك الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان"، **فأنّى له الصِّحّة؟!**"[٢].

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/٤١٠).

يقولون: سئل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى {**هو أهل التقوى وأهل المغفرة**} قال: **أنا أهل أن أُتّقى فلا يجعل معي شريك، وإذا اتقيت ولم يجعل معي شريك فأنا أهل أن أغفر ما سوى ذلك**".

قلت: في سنده يحيى بن ساج الحراني، وسليم بن عبد الله الأحمر، ولم أقف لهما على ترجمة.

ووقع في سنده (عبد الله بن نِيار) بدل (عبد الله بن دينار)، وهو ثقة من رجال مسلم، فلعلّ ما وقع في "الدّرّ المنثور" تصحيفٌ أو خطأٌ مطبعيّ.

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٨٨-٨٩/٣٩٢٤).

(٢) قلت: ومع ضعفه الشّديد فقد خالفه الثّقة الحافظ ابن علية، فرواه عن إسماعيل بن أمية عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/٧١٧-٧١٨) ثم خرّجه من طريق يزيد بن عياض، ثم نقل عن أبي زرعة تصحيح الموقوف.

تفسير هل أتى على الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢٩٩-٣٠٠) عند حديث يرويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن مُوَرِّق العِجلي عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: قرأ رسول الله ﷺ **{هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}** حتى ختمها، ثم قال: **(إِنِّي أَرَى ما لا تَرَوْنَ، وأَسْمَعُ ما لا تَسْمعونَ، أَطَّتِ السّماءُ وحُقَّ لَها أنْ تَئِطَّ، ما فِيها مَوْضِعُ قَدَمِ أَرْبَعِ أَصابعَ إلّا مَلَكٌ واضِعٌ جَبْهَتَهُ ساجِداً للهِ، واللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قلِيلًا، ولَبَكَيْتُمْ كثيرًا، وما تَلَذَّذْتُمْ بالنِّساءِ على الفُرُشِ، ولَخَرَجْتُمْ إلى الصُّعُداتِ تَجْأَرُونَ إلى اللهِ تعالى، واللهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي شَجَرَةٌ تُعْضَدُ)**:

"رواه الحاكم في "المستدرك" (٢/٥١٠)[١] عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وسكت عليه الذهبي.

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي (٢/٥١)، وابن ماجة (٤١٩٠) دُون قراءة الآية، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، ويُروى من غير هذا الوجه أنّ أبا ذر قال: لوددت أني شجرة تعضد".

قلت: هكذا أخرجه أحمد (٥/١٧٣) مُصَرِّحا بأنّ قوله: (والله لوددت ..) مِن قول أبي ذر، وإسناده إلى إبراهيم صحيح، **فهو دليل على أنّ مَن جعله مِن تمام الحديث كما هو رواية الحاكم والترمذي وابن ماجة فهو وهمٌ أَدْرَجه في الحديث**[٢].

على أنّ الحديث **إسناده فيه ضعفٌ مِن قِبَلِ إبراهيم بن مهاجر**، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في "التقريب": "**صدوق ليّن الحفظ**"[٣]...

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٨٩/٣٩٢٥).

(٢) قال البزّار عقب روايته: "وأحسب أن هذا الكلام الأخير من قول أبي ذر أعني: «لوددت أني شجرة تعضد»". "مسند البزار" (٣٩٢٥).

(٣) وفيه علّة أخرى، وهي الانقطاع بين مُوَرِّق العجلي وأبي ذرّ، فقد قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص٢١٦): "قيل لأبي زرعة: مورّق العجلي عن أبي ذر؟ قال: مرسل، لم يسمع مورق من أبي ذر شيئاً".

قلت: فعزوه إياه للبخاري مختصرا خطأ؛ فإنّ البخاري لم يخرّجه عن أبي ذرٍّ مطلقا، وإنما رواه مختصرا جدا (٤/٢٣٧) من حديث أبي هريرة وأنس بلفظ: (**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا**)".

تفسير سورة عَمَّ يتساءلون

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٦٣٨) عند حديث يرويه أبو بَلْجٍ عن عمرو ابن ميمون عن عبد الله بن مسعود ﷺ في قوله عزّ وجلّ: {**لابثين فيها أحقابا**}. قال: (الحقب: ثمانون سنة):

"روى الحاكم (٢/٥١٢)[١] عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود في قوله تعالى: (**لابثين فيها أحقابا**) قال: "الحقب: ثمانون سنة". **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وأقرّه السيوطي في "الدّرّ" (٦/٣٠٧)!

وأقول: أبو بلج: هذا اسمه يحيى بن سليم؛ قال الحافظ: "**صدوق ربما أخطأ**". **فمثله حسن الحديث**"[٢]. **لكن قد سقط من "المستدرك" ما دونه من المسند، فلا أدري ما حاله؟**"[٣].

وقال الدارقطني: "مورق لم يسمع من أبي ذرّ". «العلل» (١١٢٠).

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٩٣-٣٩٣٢/٩٤).

(٢) قلت: سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر – على سبيل المثال – ما سبق تحت حديث (٩٩٠).

(٣) قلت: ساق الحافظ ابن حجر إسناده كاملاً من "المستدرك" في "إتحاف المهرة" (١٠/٤٠٨): "ثنا يحيى بن منصور القاضي، ثنا أبو عبد الله البوشنجي، ثنا أحمد بن حنبل، ثنا هشيم، أنا أبوبلج ..".

وقد خرّجه عبد الله بن الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٢٥٠) عن أبيه فقال: "حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال أخبرنا أبو بلج عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو أنه قال: (الحقب: ثمانون سنة).

فالإسناد في غاية الصّحّة إلى أبي بلج، لكن وقع في رواية عبد الله بن أحمد تسمية الصحابي بـ (عبد الله بن عمرو) بدل (عبد الله بن مسعود).

تفسير سورة النّازعات

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٣٨/٢) عند حديث يرويه قَبيصة بن عقبة عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطُّفيل بنُ أبيّ بن كعب عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب رُبْعُ اللّيل قال: **(يا أيّها الناس اذْكُروا الله .. جاءتِ الرّاجِفةُ تَتْبَعُها الرّادِفَةُ، جاءَ الموتُ بِما فيه)**:

"قلت: وإسناده حسن من أجل الخلاف المعروف في ابن عقيل[١].

ومن طريق قبيصة أخرجه أبو نعيم أيضاً (٢٥٦/١) والحاكم (٤٢١/٢، ٥١٣[٢]) **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط لِما ذكرنا**[٣]...

وللحديث شاهد من رواية أبي هريرة ﷺ مرفوعاً به دون قوله: (جاءت ...). خرّجه الترمذي وحسّنه، وفيه ضعف بينته في التعليق على "المشكاة" (٥٣٤٨)".

تفسير سورة عَبَس وتَوَلَّى

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٧٨/٧-١٣٨٠) عند حديث يرويه إسماعيل ابن أبي أويس عن أبيه عن محمد بن أبي عياش عن عطاء بن يسار عن سَوْدةَ – زوجِ النبيِّ

---

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعِدَّةٌ: ليّن الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتجّ به".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٩٣٦/٩٦/٥).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "موافقة الخُبْر الخبر" (٣٤٠/٢-٣٤١): "هذا حديث حسن .. الطفيل معدود في كبار التابعين، ووثقه ابن سعد والعجلي وغيرهما، والراوي عنه [يعني: ابن عقيل] تابعي صغير، وهو صدوق عندهم، وضعّفه بعضهم من قبل حفظه". وسبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن.

ﷺ - مرفوعاً (**يُبْعَثُ النّاسُ حُفاةً عُراةً غُرْلاً، يُلْجِمُهُمُ العَرَقُ، ويَبْلُغُ شَحْمَةَ الآذانِ**).
قالت: قلتُ: يا رسول الله، واسَوْأَتاهُ ينظرُ بعضُنا إلى بعضٍ؟! قال: (**شُغِلَ النّاسُ عن ذلك**).
وتَلا رسولُ الله ﷺ {**يومَ يفرّ المرءُ من أخيه وأمّه وأبيه ..**}:
"أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٤/٩١)، والحاكم (٢/٥١٤- ٥١٥)[1] ..
والسياق للحاكم، **قال**: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!
قلت: محمد بن أبي عياش **ليس من رجال مسلم، ولا غيره من الستة**، وذكره البخاري في التاريخ (١/١/٢٣٦- ٤١/٢٣٧)، وابن أبي حاتم (٤/١/٨٤/٣٥٢)، وقالا: «محمد بن أبي موسى - ويقال: ابن أبي عياش - روى عنه عبد الحميد بن سليمان، وأبو أويس».
وكذا في «ثقات ابن حبان» (٧/٤٢٦)؛ إلا أنه سقط منه: «ويقال» فصار أبو عياش جده! ويبدو أنه سقط قديم؛ لأنه كذلك وقع في «ترتيب الثقات»، **والصواب** ما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم .. والحديث قال المنذري في «الترغيب» (٤/١٩٣/٤): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات». ونحوه قول الهيثمي (١٠/٣٣٣): «رواه الطبراني، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير محمد بن عباس (!) وهو ثقة» .. ثم إنّ توثيق الهيثمي تبعاً للمنذري لـ (محمد) هذا؛ **إنما هو من تساهلهما**، تابعين في ذلك لابن حبان في توثيقه! .. **والصواب أن يقال: حسن لغيره**؛ لأنّ له شاهداً من حديث عائشة رضي الله عنها .. أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/٩٨/٢-١/٩٩)، والحاكم (٤/٥٦٥) .. وحديثها عند البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٨/١٥٩) .. من طريق أخرى عن عائشة دون جملة الشّغل".

بسم الله الرحمن الرحيم
تفسير سورة {إذا السّماء انشقّت}، والسّجودُ فيها

١٠٢٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٤٥-٤٦) عند حديث يرويه سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «**ثلاثٌ مَنْ كُنّ فيه**

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٩٩-١٠٠/٣٩٤٠).

حاسَبهُ اللهُ حِساباً يسيراً، وأَدْخَلهُ الجَنّةَ برحمتهِ». قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**تُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وتَعْفو عمّن ظَلَمكَ، وتَصِلْ مَنْ قَطَعكَ** ..»:

"رواه ابن عدي (٢/١٥٨) .. وقال: "سليمان بن داود عامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه".

قلت: ومن طريقه أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا في "ذم الغضب" .. والحاكم (٢/٥١٨)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: سليمان ضعيف".

قلت: **بل هو أسوأ حالاً**، كما عرفتَ من قول البخاري فيه في الحديث السّابق[٢]. ولذلك قال الهيثمي كما في "الفيض": "**متروك**""[٣].

تفسير سورة {سبّح اسم ربّك الأعلى}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٥٤٢) عند حديث يرويه خُصَيف عن عبد العزيز بن جُرَيج قال: سألنا عائشةَ: بأيِّ شيءٍ كان يقرأُ رسولُ الله ﷺ في الوِتْرِ؟ فقالت: كان يقرأُ في الرّكعةِ الأُولى بِـ: «{**سَبِّح اسم ربك الأعلى**}، وفي الثانية بـ: {**قل يا أيها الكافرون**}، وفي الثالثة بـ: {**قل هو الله أحد**}، **والمعوذتين**»:

"وقال الترمذي: "حديث حسن غريب". **وقال الحاكم**[٤]: "إسناد صحيح".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٠٨/٣٩٥٤).

(٢) حيث قال فيه: "منكر الحديث".

(٣) وقال ابن معين: "ليس بشيء". وقال أبو حاتم: " ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثاً صحيحاً"، وقال الدارقطني: "متروك". ينظر: "التاريخ الكبير" (٤/١١)، "الجرح والتعديل" (٤/١١١)، "الكامل" لابن عدي (٥/٢٥٦ – ٢٥٧)، "سؤالات البرقاني" (١٩٢ و ١٩٣).

قلت: والحديث خرّجه البزّار في "مسنده" وقال كما في "كشف الأستار" (٢/٣٨٣): "سليمان بن داود ليس بالقويّ، ولا يتابع على حديثه". وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٨/٤٢٥٣): "قلت: سليمان واه".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/١١٣-١١٤/٣٩٦٣).

قلت: **وليس كما قالا**؛ فإنّ حُصَيفاً هذا صدوق سيئ الحفظ، اختلط بأخرة. ولذلك قال في "التلخيص" (٤/٢٥٣): "وفيه لين". وشيخه عبد العزيز بن جريج: ليّن - كما في "التقريب"[١] -. لكن قد جاء بإسناد آخر يقوّيه ..".

تفسير سورة الغاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٢٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧٦٧) عند حديث يرويه سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النّاسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عَصَموا منِّي دِماءَهُم وأَمْوالَهم إلا بِحَقِّها، وحسابهم على الله**). ثم قرأ رسولُ الله ﷺ: {**لستَ عليهم بمصيطر إلا من تولّى وكفر فيعذّبه الله العذاب الأكبر**}:

"أخرجه مسلم، والترمذي (٢/٢٣٧ طبع بولاق)، وأحمد (٣/٣٠٠) من طريق سفيان عن أبي الزبير عنه. وقال الترمذي: "حسن صحيح".

وأخرجه الحاكم (٢/٥٢٢)[٢]، وصحّحه على شرطهما، ووافقه الذهبي، **وفيه نظر**"[٣].

---

(١) ثم إنه لم يسمع من عائشة فيما قاله أحمد وابن حبان والدارقطني. وتصريحه بالسّماع هنا من أخطاء خصيف. قال الحافظ في "التقريب" في ترجمة عبد العزيز بن جريج: "لِيّن، قال العِجْلي: لم يسمع مِن عائشة، وأخطأ خُصَيف فصرّح بسماعه". وقال العقيلي: "حدثني آدم بن موسى، قال: سمعتُ البخاري، قال: عبد العزيز بن جُريج، عن عائشة، في الوِتر، رَوى عنه ابنه عبد الملك، ولا يُتابَع عليه .. ثم ساق حديثه هذا عن عائشة، ثم قال: والرواية عن أبيّ بن كعب، وابن عباس في الوتر أصحّ من هذه الرواية وأولى [يعني: بدون ذكر المعوذتين]. قال أبو جعفر: وهو شبيه بالمرسل عن عائشة، يُشَكُّ في لقائه عائشة". قلت: وأنكر الإمام أحمد وغيره زيادة المعوذتين في حديث عائشة.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/١١٧-١١٨/٣٩٦٨).

(٣) وجه النّظر هو أنّ الحاكم قد وَهِم في استدراكه الحديثَ على مسلم؛ فقد خرّجه هذا في صحيحه (٢١) من هذا الطريق كما ذكر الشيخ.

تفسير سورة والفجر
بسم الله الرحمن الرحيم.

١٠٣٠ – قال الألباني في "مختصر العلو" (ص ١٣١) عند حديث يرويه الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله ﷺ: ({**والفجر**} قال: قَسَمٌ. {**إنّ رَبّكَ لَبِالْمِرْصادِ**}: مِنْ وَراءِ الصِّرَاطِ ثَلاثةُ جُسُورٍ: جِسْرٌ عليهِ الأمانَةُ، وجِسْرٌ عليهِ الرَّحِمُ، وجِسْرٌ عليهِ الرَّبُّ عزّ وجلّ): "أسنده البيهقي من طريق شيخه الحاكم، وهذا في "المستدرك" (٢/٥٢٣)[١] عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله به. وقال [البيهقي]:
"هذا موقوف على عبد الله، قيل: هو ابن مسعود ﷺ، وعليه فهو مرسل بينه وبين سالم بن أبي الجعد"[٢].. فهو ضعيف عن ابن مسعود، وصحيح عن سالم .. **وأمّا الحاكم** فقال عقبه: "صحيح الإسناد"! ووافقه المصنّف! [يعني: الذهبي]".

تفسير سورة البلد
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/١٩٠) عند حديث يرويه طلحة بن عمرو عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**مِن مُوجِباتِ المَغْفِرةِ إطعامُ المسلمِ السَّغْبان**):
"أخرجه الحاكم (٢/٥٢٤)[٣] **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وهو من أوهامه**؛ فإنّ طلحة هذا متروك"[٤]. **وانظر** حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٢٧٧).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٢٠-١٢١/٣٩٧٢).
(٢) قال علي بن المديني: "لم يلقَ ابن مسعود". انظر: "تحفة التحصيل" (ص ١٢٠).
(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/١٢٣/٣٩٧٧).
(٤) كما في "التقريب". قلت: ومع ضعفه الشّديد فقد خولِف في إسناده؛ فرواه البيهقي في "الشعب" (٣٠٩٢) من طريق ابن المديني عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر قوله. ثم قال البيهقي: "هكذا قاله ابن عيينة من قول ابن

تفسير سورة {والليل إذا يغشى}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣٢ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (رقم ٤٤) عند حديث يرويه إسحاق بن محمد الفَرْوِيّ عن عبد الرحمن بن أبي الرِّجال[١] عن عبيد الله بن مَوْهِب عن عمرة[٢] عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**سِتّةٌ لَعَنْتُهُمْ لَعَنهُمُ اللّهُ، وكلُّ نَبِيٍّ مُجابٍ: الزّائِدُ في كِتابِ اللهِ، والمُكَذِّبُ بِأقْدارِ اللهِ** ...»:

"إسناده حسن لولا أنه أُعِلّ بالإرسال كما يأتي، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن موهب واسمه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، وهو مختلف فيه، ولعلّ الأرجح أنه حسن الحديث كما هو قول ابن عدي فيه، ولكنه اضطرب في إسناده، فَدَلّ على أنه لم يحفظه كما يأتي بيانه. والحديث أخرجه الترمذي (٢/٢٢-٢٣)، والحاكم (١/٣٦ و٢/٥٢٥[٣] و٤/٩٠) .. من طرق أخرى عن عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموال به [يعني: عن ابن موهب به]. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". **وزاد في مكان آخر**[٤]: "على شرط البخاري"، **وهو خطأ؛ فإنّ ابن موهب لم يحتجّ به البخاري**. ووافقه الذهبي في الموضع الأول! **وقال في الموضع الآخر**: "قلت: إسحاق (بن محمد الفروي) وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بطامّات ... وعبيد الله فلم يحتجّ به أَحَدٌ، والحديث منكر بِمَرَّة".

المنكدر، ورواه غيره عن النبي ﷺ مرسلاً". ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن هشام بن حسان، عن محمد بن المنكدر، رفعه إلى النبي ﷺ.

(١) علّق هنا مُحَقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا، وذكر عقِبه أنّ البخاريَّ احتجّ بعبد الرحمن بن أبي الرّجال! وهذا وهمٌ؛ فسيأتي في الأحكام (٧٢٢٩) بنفس هذا السّند وفيه (عبد الرحمن بن أبي الموالي)، وكذا تقدّم في الإيمان (١٠٢) من هذا الوجه وغيره من طريق ابن أبي الموال به على الصّواب، فالحديث حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي، وهو الذي احتجّ به البخاري، ولم يخرّج البخاري لعبد الرحمن بن محمد أبي الرّجال الأنصاري".

(٢) علّق هنا مُحَقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا، وقد مَرَّ في الإيمان (١٠٢)، وكذا سيأتي في الأحكام (٧٢٢٩) بزيادة (أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بين عبيد الله بن موهب وعمرة، وهو المعروف في رواية الفروي".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/١٢٨/٣٩٨٣).

(٤) يعني: هذا الموضع.

ولم يُصِب بإعلاله بإسحاق؛ لأنه متابع عند المصَنِّف [يعني: ابن أبي عاصم] كما ترى، وعند الحاكم نفسه مِنْ قتيبة في الموضع الأول، وقد ذكر ذلك الذهبيُّ نفسه فيه ولكنه نسي!

والعلة القادحة إنما هي ما أفاده الترمذي بقوله: "هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموال هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ. ورواه سفيان الثوري وحفص بن غياث وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عليّ بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً، **وهذا أصحّ**"(١).

قلت: وقد رواه محمد بن يوسف الفريابي حدثني أبي ثنا سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله [بن] موهب قال: سمعت عليّ بن الحسين يحدّث عن أبيه عن جدّه رضي الله عنه مرفوعاً. **أخرجه الحاكم ورجّح إسناد ابن موهب الأوّل عليه، وأنا أرى أنّ هذا الاختلاف في إسناده إنما هو من ابن موهب**، الأمرُ الذي يدلّ على أنه لم يضبطه، وقد تفرّد به، فالحديث ضعيف منكر كما قال الذهبي والله أعلم".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٩/١).

تفسير سورة {والضُّحى}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٨٩/٦) عند حديث يرويه عصام بن رَوّاد بن الجرّاح عن أبيه عن الأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله عن عليّ بن عبد الله بن عباس عن أبيه رضي الله عنه قال: (أُرِيَ رسولُ الله ﷺ ما يُفْتَحُ على أُمَّتِهِ مِن بَعْدِهِ، فسُرَّ بذلك. فأنزل اللهُ عزّ وجلّ {**والضّحى والليل إذا سجى**} إلى قوله {**ولسوف يعطيك ربك فترضى**} قال: **فأعطاه أَلْفَ قَصْرٍ في الجنّةِ** ..):

---

(١) وكذا رجّح المرسل الحافظ أبو زرعة؛ فقال كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٦/٥-٧): "حديث ابن أبي الموالي **خطأ**؛ **والصحيح**: حديث عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عليّ بن الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً". ونقله عنه الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٣١٩٧/٧٦٨/١٧).

"أخرجه ابن جرير، والحاكم (٢/٥٢٦)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: تفرّد به عصام بن رواد عن أبيه وقد ضُعِّفَ".

قلت: **لم يتفرّد به عصام**، فقد تابعه محمد بن خلف العسقلاني، وهو صدوق كما قال العسقلاني[٢]. نعم روّاد ضعيف لاختلاطه، لكن المتابعات المتقدمة[٣] تدلّ على أنه قد حفظه، فالحديث صحيح بلا ريب"[٤].

تفسير سورة {القارعة}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٦٠٦) عند حديث يرويه المبارك بن فضالة عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: **(إذا ماتَ العَبْدُ تَلْقَى رُوحَهُ أَرْواحُ المؤمنينَ، فيَقولوا له: ما فَعَلَ فُلانٌ؟ فإذا قال: ماتَ، قالوا: ذُهِبَ بهِ إلى أُمِّهِ الهاوِيَةِ، فبِئْسَتِ الأُمُّ، وبِئْستِ المُرَبِّيَةُ)** بعد أنْ خرّجه من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه موقوفاً عليه بسند صحيح:

"أخرجه الحاكم (٢/٥٣٣)[٥] .. **وقال**: "هذا حديث مرسل صحيح الإسناد".

كذا قال، وابن فضالة كان يدلّس ويُسَوِّي كما في "التقريب"، فهو على إرساله **ليس صحيح الإسناد**، وقد أَعْضَلَهُ وأوقفه الأشعث بن عبد الله الأعمى[٦] – وهو من الرواة عن الحسن البصري – فقال: (إذا مات المؤمن) .. الحديث نحوه.

أخرجه ابن جرير (٣٠/١٨٢): حدثنا ابن عبد الأعلى حدثنا ابن ثور عن معمر عنه.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٣٠/٣٩٨٥).

(٢) وتابعه أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة، فقد رواه في "مصنفه" (٣٥١١٣) عن روّاد عن الأوزاعي به.

(٣) وهي متابعة سفيان وعمرو بن هاشم وغيرهما عن الأوزاعي ..

(٤) والحديث أورده الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الضحى، وعلّقه عن الأوزاعي به، ثم قال: "وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس، ومثل هذا ما يقال إلا عن توقيف".

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند من أسباب النزول" (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٥/١٤٧/٤٠١٠).

(٦) وهو ثقة كما قال الذهبي في "الكاشف".

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكنه مقطوع موقوف على الأشعث هذا".

تفسير سورة {لإيلاف قريش}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٥٨٦-٥٨٨) عند حديث يرويه يعقوب بن محمد الزهري عن إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل عن عثمان بن عبد الله بن أبي عَتيق عن سعيد بن عمرو بن جَعْدَة بن هُبيرة عن أبيه عن جدّته أمّ هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها مرفوعاً (**فَضّلَ اللهُ قُرَيْشاً بِسبْعِ خِلالٍ: أَنِّي فيهم، وأنّ النُّبُوّة فيهم، والحِجابَةَ فيهم** ..) بعد أنْ خرّجه من طريق آخر عن إبراهيم بن محمد:

"**علّة الحديث إبراهيم المذكور**، فإنه مختلف فيه، فقد وثّقه ابن حبان، وقال ابن أبي حاتم (١/١/١٢٥) عن أبيه: "صدوق". وقال ابن عدي: "روى عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره مناكير". وكذا قال الذهبي، واستنكر له هذا الحديث كما يأتي ..

وبالجملة، فإبراهيم هذا لا يخلو من ضعف ما دام أنّ الثقات رووا عنه المناكير، **ومما يؤيد ذلك أنه خولف في إسناده**، فقال الإمام البخاري عقبه: "وقال لي الأويسي: حدّثني سليمان عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن ابن جعدة المخزومي عن ابن شهاب عن النبي ﷺ نحوه".

قلت: **فأرسله أو أعضله، ورجّحه البخاري** فقال عقبه: "بإرسال أشبه".

وسليمان الذي أرسله هو ابن بلال المدني ثقة من رجال الشيخين أيضا، فمخالفة إبراهيم إياه في وصل الحديث مردودة كما لا يخفى على من كان عنده أدنى معرفة بقواعد هذا العلم الشريف. ثم إنه قد رواه جمع غير أبي مصعب، منهم يعقوب بن محمد الزهري: حدثنا إبراهيم ابن محمد بن ثابت به. أخرجه الحاكم (٢/٥٣٦)[1] **وقال**: "صحيح الإسناد"! وتعقّبه الذهبي فقال: "قلت: يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير، هذا أَنْكَرُها".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٥٣/٤٠١٧).

قلت: **لا دَخْلَ ليعقوب في هذا الحديث**؛ فإنه مُتابَعٌ كما تقدّم، بل أخرجه الحاكم (٤/٥٤) أيضاً من طريقين آخرين عن إبراهيم، فسَلِمَ يعقوب من عهدته، **وانحصرت العلة في إبراهيم**. لكن ذكر العراقي له شاهداً من رواية الطبراني في "المعجم الأوسط" ..."[١].

تفسير سورة {الكوثر}
بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٤٩-٥٠) عند حديث يرويه الزهري عن أخيه عبد الله بن مسلم بن شهاب عن أنس بن مالك ﷺ قال: سئل رسول الله ﷺ عن الكوثر؟ قال: (**هو نَهرٌ أَعْطانِيه اللهُ في الجنّةِ، تُرابُها مِسْكٌ، أبيضُ مِنَ اللَّبَنِ وأَحْلى مِنَ العَسَلِ** ..)

بعد أنْ خرّجه من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم عن أبيه عن أنس:

"وقد تابعه ابن شهاب الزهري نفسه وغيره، فقال أبو أويس: أخبرني ابن شهاب أنّ أخاه – يعني: عبد الله بن مسلم – أخبر أنّ أنس بن مالك الأنصاري أخبره به.

أخرجه أحمد .. وابن جرير، والحاكم (٢/٥٣٧)[٢]، وتابعه عبد الوهاب بن أبي بكر عن عبد الله بن مسلم بن شهاب به. أخرجه ابن جرير، وأحمد ..

قلت: فهذه ثلاثُ طُرُقٍ عن عبد الله بن مسلم بن شهاب، وهو ثقة من رجال مسلم، **فهو مشهور عنه، وليس مشهورا عن ابنه محمد فقط كما يوهم كلام الحاكم عليه**"[٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في" لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش" (ص ٧٢):

"رواه البخاري في "تاريخه" عن أبي مصعب، فوافقناه بعلو، ورواه ابن عدي في "الكامل" من طريق إبراهيم وقال: **هذا منكر لم يتابع عليه**. ورواه الحاكم في "مستدركه" من حديث مصعب الزهري بهذا الإسناد، وقال: صحيح. **ولم يُصِب في الحكم بصحته، فإنّ إبراهيم بن محمد بن ثابت ضعيف**.

ورواه في موضع آخر من "المستدرك" من حديث يعقوب بن محمد الزهري، عن إبراهيم أيضا، ورواه البخاري في "تاريخه" عن عبد العزيز الأويسي عن سليمان بن بلال عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن أبي جعدة المخزومي عن ابن شهاب عن النبي ﷺ، وقال: هذا بإرساله أشبه. وروي عن سعيد بن المسيب مرسلا".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/١٥٥/٤٠٢٠).

(٣) حيث قال الحاكم: "قد أخرج مسلم [٤٠٠] هذا الحديث من حديث عبد الواحد بن زياد عن المختار بن فلفل عن أنس، لما نزلت {إنا أعطيناك الكوثر}. أتمّ وأطول منهما، لكني أخرجته في أفراد عاصم بن علي، فإنّ أبا أويس

١٠٣٧ – قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (٢٥٢٥/١٦٨/٤) عند حديث يرويه أبو بِشْرٍ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: ({**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ**}. قال: «**الكَوْثَرُ الخَيْرُ الكثِيرُ الّذي أَعْطاهُ اللّهُ إِيّاهُ**». قال أبو بِشْرٍ: فقلتُ لِسعيدٍ: إنّ ناسًا يَزْعُمُونَ أنّه نَهَرٌ في الجَنّةِ. فقال: والنَّهَرُ مِنَ الخَيْرِ الكثِيرِ):

"قلت: وأخرجه الحاكم (٥٣٧/٢)[١]، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي! **وقد وهِمَا في استدراكه على المصنّف** [يعني: البخاري] رحمه الله، لا سيما ولفظه أتمّ من لفظ "المستدرك"!"[٢].

بسم الله الرحمن الرحيم
تفسير سورة الإخلاص

١٠٣٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٠/١١) عند حديث يرويه أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبيّ بن كعب ﷺ: (أنّ المشركين، قالوا: يا محمد، انْسُبْ لنا رَبَّكَ. فأنْزَلَ اللهُ عزّ وجلّ: {**قل هو الله أحد الله الصّمد**} ..):

"أخرجه ابن جرير، والحاكم (٥٤٠/٢)[٣] ..

صحّحه الحاكم والذهبي! **وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف**[٤].

لكن لحديثه شواهد تقويه؛ فراجعها في "الدُّرِّ المنثور".

– وقال في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (رقم ٦٦٣) عند الحديث السّابق:

ثقة، ولا يحفظ للزهري، عن أخيه عبد الله حديثاً مسنداً، **والمشهور هذا من حديث محمد بن عبد الله بن مسلم، عن أبيه**".

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٠٢١/١٥٦/٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٨٥/٧) متعقّباً الحاكم: "قلت: ذا أخرجه البخاري".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٠٢٩/١٦٣/٥).

(٤) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق سيئ الحفظ".

قلت: وروايته عن الربيع بن أنس خاصّة ضعيفة مضطربة، فقد قال ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس في "الثقات" (٢٢٨/٤): "والناس يتّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأنّ فيها اضطرابًا كثيرًا". وانظر "التهذيب" (٢٣٩/٣).

"أخرجه الحاكم (٢/٥٤٠) **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!
وقد عرفتَ أنه ليس كذلك لِضَعفِ الرّازي، على أنّ الترمذيَّ قد أعلّه بعلة أخرى وهي الإرسال؛ فإنه رواه من طريق عبيد الله بن موسى عن أبي جعفر الرازي ... فذكره دون قوله: عن أبيّ بن كعب، يعني: أنه أرسله، وقال الترمذي: "وهذا أصحّ من حديث أبي سعد".
- وانظر: حاشية تحقيق "القائد إلى تصحيح العقائد" (ص١٢٩).

بسم الله الرحمن الرحيم
تفسير سورة {الفلق}

١٠٣٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٣٦٩) عند حديث يرويه عاصم عن زياد بن ثَوْب عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء النبي ﷺ يَعُودُني، فقال: (**أَلا أَرْقِيكَ برُقْيةٍ رَقانِي بها جبريلُ عليه السّلام؟ ... بسم الله أَرْقِيكَ، واللهُ يَشْفِيكَ مِنْ كلِّ داءٍ فِيكَ {مِنْ شَرِّ النَّفّاثاتِ في العُقَدِ، ومِنْ شَرِّ حاسِدٍ إذا حَسَدَ}**. فَرَقَى بها ثلاثَ مرّاتٍ):
"**سكت عنه الحاكم**[١] **والذهبي**، وهو ضعيف الإسناد؛ زياد هذا مجهول[٢]؛ قال ابن أبي حاتم (١/٢/٥٢٦): "روى عنه عاصم بن عبيد الله". ولم يَزِد، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"! وعاصم بن عبيد الله ضعيف[٣]".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٦٤-١٦٥/٤٠٣٢).
(٢) تفرّد بالرواية عنه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب - وهو ضعيفٌ -، ولم يوثّقْه سوى ابن حبّان، وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".
(٣) كما في "التقريب".

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير سورة النّاس

١٠٤٠ – قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (١٠٨٥/٣٣٢/٣) عند حديث يرويه حَكيم بن جُبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما مِنْ مَوْلُودٍ إلّا على قَلْبِهِ الوَسْواسُ؛ فإنْ ذَكَرَ اللهَ خَنَسَ، وإنْ غَفَلَ وَسْوَسَ، وهو قولُهُ عزّ وجلّ: {**الوَسْواسِ الخَنّاسِ**})، وقد ذَكَره البخاريُّ مُعَلَّقاً بصيغة التّمريض:

"وصله الطبري والحاكم بإسناد ضعيف، كما قال الحافظ، **وتصحيح الحاكم** (٥٤١/٢)[(١)] **إيّاه مردود، وإن وافقه الذهبي**، وذكر له الحافظ طرقاً أخرى ضعيفة".

– وقال في تعليقه على "هداية الرُّواة" (٤٢٦/٢) عند الحديث السّابق:

"وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ". ووافقه الذهبي!

وذلك منهما عَجَبٌ؛ فإنّ في إسناده حكيم بن جُبير، وهو ضعيف كما قال الحافظ في "الفتح" (٥٧٠/٨)[(٢)]"[(٣)].

---

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٠٣٣/١٦٦/٥).

(١) وكذا في "التقريب".

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦٩/٧) متعقّباً الحاكمَ: "كذا قال: وقد ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً بلا جزم، وحكيم لم يخرّجا له".

قلت: وقد وجدتُ متابعة جليلة لحكيم بن جبير –والحمد لله –؛ فقد خرّج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٥٩١٩)، وأبو داود في "الزّهد" (٣٣٧) عن يوسف بن موسى، كلاهما (ابن أبي شيبة ويوسف) عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله {الوسواس الخناس}. قال: (الشّيطان جاثم على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس). وإسناده صحيح على شرطهما.

١٠٤١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**خَيْرُ يومٍ طَلَعتِ الشّمسُ فيه يَوْمَ الجُمُعةِ؛ فيه خُلِقَ آدَمُ، وفيه أُهْبِطَ إلى الأرضِ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٥٤٤)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجاه من حديث الزهري بغير هذا اللّفظ". **ولم أَرَهُ عند البخاري**. والله أعلم"[٢].

١٠٤٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/١٥٨-١٥٩) عند حديث يرويه الحسين بن محمد المرّوذي عن جرير بن حازم عن كُلثوم بن جَبْر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**أَخَذَ اللهُ المِيثاقَ مِنْ ظَهْرِ آدمَ عليه السّلام بـ (نَعمان)** – يعني: بعرفة – **فأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَةٍ ذَرَأَها، فنَثَرهُم بين يَدَيْهِ كالذَّرِّ** ..):

"أخرجه أحمد (١/٢٧٢) .. والحاكم (٢/٥٤٤)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي .. **وحقّهما أنْ يُقَيّداه بأنه على شرط مسلم**؛ فإنّ كلثوم بن جبر من رجاله، وسائِرُهم من رجال الشيخين[٤]. وتابعه وهب بن جرير حدثنا أبي به دون ذكر (نعمان)، وقال أيضا[٥]: "صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر". ووافقه الذهبي أيضاً.

وأما ابن كثير فتعقّبه بقوله في "التفسير" (٢/٢٦٢): "**هكذا قال**، وقد رواه عبد الوارث عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **فوَقَفَه**. وكذا رواه إسماعيل بن علية، ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبر عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السّائب وحبيب بن أبي ثابت

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/١٧٣/٤٠٤١).

(٢) انفرد مسلم (٨٥٤) بإخراجه من حديث الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها**».

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/١٧٣-١٧٤/٤٠٤٢).

(٤) قلت: لكنّ مسلماً لم يخرّج لجرير عن كلثوم، ولا لكلثوم عن سعيد بن جبير، فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

(٥) في طبعة دار المنهاج (١/٢١٨/٧٥).

وعلي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس، **فهذا أكثر وأثبت**. والله أعلم".

قلت: **هو كما قال رحمه الله تعالى، ولكن ذلك لا يعني أنّ الحديث لا يصحّ مرفوعاً،** وذلك لأنّ الموقوف في حكم المرفوع، لسببين[1]:

الأوّل: أنه في تفسير القرآن، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع، ولذلك اشترط الحاكم في كتابه "المستدرك" أن يخرج فيه التفاسير عن الصحابة كما ذكر ذلك فيه (١/٥٥).

الآخر: أنّ له شواهد مرفوعة عن النبي ﷺ عن جمع من الصحابة ..".

١٠٤٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/٥١٦-٥١٧) عند حديث يرويه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً (**كانت حَوّاءُ لا يعيش لها ولدٌ، فنَذَرَتْ لئِن عاشَ لَها ولدٌ لَتُسَمِّيَنّه عبدَ الحارث، فعاش لها ولدٌ، فسَمَّتْهُ عبدَ الحارث، وإنما كان ذلك عنْ وَحْيِ الشّيطان**):

"أخرجه الترمذي (٢/١٨١ – بولاق)، والحاكم (٢/٥٤٥)[2] .. وأحمد (٥/١١) وغيرهم من طريق عمر بن إبراهيم ..

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي!

قلت: **وليس كما قالوا**؛ فإنّ الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس ولم يصرّح بسماعه من سمرة. وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان": "كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: (عن فلان)، ضعف احتجاجه"[3].

---

(١) قلت: ولذلك لم أجعل هذا ضمن تعقّبات الشيخ على الحاكم، فتنبّه رحمك الله.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/١٧٥-١٧٦/٤٠٤٥).

(٣) قال الشيخ في "الضعيفة" (١٣/٣٦٢): "الحسن – وهو: البصري – اختلف في سماعه من سمرة، والرّاجح أنه سمع منه بعض الأحاديث، ولكنه مدلس – كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٣/٨١) ..". وانظر مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة: "نصب الراية" للزيلعي (١/٨٨-٩٠)، "البدر المنير" (٤/٦٨-٧٥) لابن الملقّن، "تهذيب السّنن" (٩/٣٤٤-٣٤٥) لابن القيم، "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٨٥-١٨٨)، "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (١٦/١٣١-١٣٢). وانظر التّعقّب رقم (٦٨٥) من هذا البحث، فقد نقلت كلام الأئمة في ذلك في الحاشية.

قلت: وأعله ابن عدي في "الكامل" (١٧٠١/٣) بتفرد عمر بن إبراهيم، وقال: "وحديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[١].

ومما يبيّن ضعف هذا الحديث الذي فسّر به قوله تعالى {فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما ... } الآية، أنّ الحسن نفسه فسّر الآية بغير ما في حديثه هذا، فلو كان عنده صحيحاً مرفوعا لما عدل عنه، فقال في تفسيرها: (كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم)، ذكر ذلك ابن كثير (٢٧٤/٢ - ٢٧٥) من طرق عنه ثم قال: "وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن أنه فسّر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حُمِلت عليه الآية". وانظر تمام كلامه فإنه نفيس، ونحوه في "التبيان في أقسام القرآن" (ص ٢٦٤) لابن القيم"[٢].

ذِكْرُ نُوحٍ النبي ﷺ

١٠٤٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٥٩/٨-١٦٠) عند حديث يرويه الحسن عن عمران بن حصين[٣] عن سمرة رضي الله عنهما مرفوعاً (**وَلَدُ نُوحٍ ثلاثةٌ: سامُ وحامُ، ويافِثُ أبو الرُّومِ**):

---

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف".

(٢) قلت: ومما أُعِلَّ به الحديث، أنه رُوِي بإسناد أصلح من هذا موقوفاً على سمرة ﷺ، فقد خرجه الطبري في "تفسيره" (١٥٥١٤) من طريق سليمان التيمي عن أبي العلاء ابن الشّخّير عن سمرة قال: (سمّى آدم ابنه عبد الحارث).

وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١٧٩/٣) -وقد ذكر الحديثَ في منكرات عمر بن إبراهيم-: "صححه الحاكم، وهو حديث منكر". وقال العلامة المعلمي رحمه الله: "وقد أنكر جمهور المحققين هذه القصة؛ لأنّ سياق الآيات يخالفها، ولأنّ فيها نسبة الشّرك إلى صفي الله آدم عليه السلام". "آثاره" (٨٤٧/٣).

وانظر: تخريج وتعليق العلامة أحمد شاكر رحمه الله على هذا الحديث في "تفسير الطبري" (٣٠٩/١٣).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٢/٦) مُعَلِّقاً على إسناد الحاكم: "قلت: غريبة. قال أحمد [يعني: في مسنده]: ثنا عبد الوهاب عن سعيد به، **ولم يذكر عمران**، ولفظه: (سام أبو العرب، ويافث أبو الروم)، وثنا روح من كتابه ثنا سعيد به. قال: وقال روح من حفظه، ببغداد: (ولد نوح ثلاثة: سام وحام ويافث)". اهـ

قلت: وكذا رواه غير واحد عن سعيد، وغير واحد عن قتادة ليس فيه عمران، ورواه الطبراني في "الكبير" (١٤٥/١٨-١٤٦) من طريق أزهر بن مروان وعيّاش بن الوليد الرّقّام عن عبد الأعلى به فقال: عن عمران بن حصين وسمرة.

"رواه الترمذي (١٧٢/٣)، والحاكم (٥٤٦/٢)[١]، وأحمد (٩/٥ و١٠-١١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ بيّنٌ**؛ لأنّ في سماع الحسن من سمرة خلافاً معروفاً، ثم هو مدلس وقد عنعنه. فلو سلّمنا صحة سماعه من سمرة في الجملة، فعنعنته هذه تُعِلّ الحديثَ وتُصَيِّرُه ضعيفاً"[٢]. وانظر: حاشية كتاب "الإيمان" لابن تيمية (ص٧٧).

ذِكْرُ إبراهيمَ النبيِّ ﷺ خَليلِ اللهِ عزّ وجلّ

١٠٤٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٨٨/٧-١٥٨٩) عند حديث يرويه زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مُرّة عن عبد الله بن الحارث عن جُندب ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ قدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً، كما اتَّخَذَ إبراهيمَ خلِيلاً**):

"رواه مسلم (١٠٨/٧) .. والحاكم (٥٥٠/٢)[٣] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!! قلت: **بل هو في** "صحيح مسلم"!".

ذِكْرُ إسحاق بن إبراهيم خَليلِ اللهِ صلواتُ الله عليهما

١٠٤٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥١٠/١) عند حديث يرويه زيد بن الحُباب عن حماد بن سلمة عن عليّ بن زيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب ﷺ مرفوعاً (**قال نبيُّ الله داود: يا ربِّ، أَسْمَعُ الناسَ يقولون: رَبُّ إسحاق؟ قال: إنّ إسحاق جادَ لِي بِنَفْسِهِ**):

"أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٥٥٦/٢)[٤] .. **وقال**: "هذا حديث صحيح، رواه الناس عن عليّ بن زيد بن جدعان، تفرّد به".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٧٧/٥-٤٠٤٨/١٧٨).

(٢) انظر التعليقة السّابقة في الحديث السّابق حول مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة.

قلت: وقد صحّ من غير وجه عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قوله.

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٨٦/٥-٤٠٦٠/١٨٧).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٠٨٣/٢٠٢/٥).

قلت: وسكت عليه الذهبي، ولم يزد على قوله: "رواه الناس عن ابن جدعان".
وابن جدعان ضعيف منكر الحديث[1] كما تقدم عن ابن كثير في الحديث الذي قبله".

ذِكْرُ لُوطٍ النبي ﷺ

١٠٤٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٨٣-٤٨٥) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه في قولهِ عزّ وجلّ: {**أو آوِي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ**}. قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**رَحِمَ اللهُ لُوطاً كان يَأْوِي إلى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وما بَعَثَ اللهُ بعْدَهُ نَبِيّاً إلّا في ثَرْوةٍ مِنْ قَوْمِهِ**):
"أخرجه الحاكم (٢/٥٦١)[2] **وقال:** "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي.
ومحمد بن عمرو **إنما أخرج له مسلم متابعة**[3]...
والحديث أخرجه البخاري (٤/١١٩- استانبول)، ومسلم (١/٩٢ و ٧/٩٨) ..
من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة به نحوه وزادا في أوّله:
(نحن أحقّ بالشّكّ من إبراهيم إذ قال: (ربّ أرني كيف تحيي الموتى، قال: أو لم تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي)[4].
وروى مسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: (يغفر الله للوط، إنه آوى إلى ركن شديد)"[5].

---

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "ضعيف". وبه أعلّ الحديثَ في "إتحاف المهرة" (٦/٤٨٤).
(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٢١٣/٤٠٩٦).
(٣) ذكر ذلك الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠): أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات، ثم ساقها رحمه الله.
(٤) وليس عندهما الجملة الأخيرة (وما بَعَثَ اللهُ بعْدَهُ نَبِيّاً إلّا في ثَرْوَةٍ مِنْ قَوْمِهِ) وقد صرّح بذلك الحاكم في تتمة كلامه.
(٥) وهو عند البخاري أيضاً من هذا الطريق بهذا اللفظ (٣٣٧٥).

ذِكْرُ يوسفَ بنِ يعقوبَ صلواتُ اللهِ عليهما

١٠٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٢٣/١) عند حديث يرويه محمد بن فضيل عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ﷺ: أنّ رسولَ الله ﷺ نَزَل بأعرابيٍّ فأَكْرَمهُ، فقال له: «**يا أَعْرابِيُّ سَلْ حاجَتَكَ**». قال: يا رسول الله، ناقةً بِرَحْلِها وأَعْنُزَ يَحْلُبُها أهلي .. فقال له رسول الله ﷺ: «**أَعَجَزْتَ أنْ تكون مثلَ عَجُوزِ بني إسرائيل؟** ...»:

"أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١/٣٤٤)، والحاكم (٢/٤٠٤-٤٠٥، ٥٧١-٥٧٢[١]) من ثلاث طرق عن يونس بن أبي إسحاق .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، وقد حكم أحمد وابن معين أنّ يونس سمع من أبي بردة حديث (لا نكاح إلا بولي)" ووافقه الذهبي[٢].

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ يونس لم يخرّج له البخاري في "صحيحه"، وإنما في "جزء القراءة""[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٢٣٧-٢٣٨/٤١٣٠).

(٢) هذا قاله الحاكم في الموضع الأوّل، وقد مضى معنا تحت رقم (٩٧٣)، وأما في هذا الموضع فاكتفى بتصحيح سنده فقط، لكن في قول الشيخ أنّ الحديث على شرط مسلم فيه معنى التعقّب والاستدارك على الحاكم الذي اكتفى بتصحيح السند فقط.

(٣) ولم يخرّج مسلم ليونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة، فالحديث ليس على شرط مسلم أيضاً.

والحديث خرّجه ابن حبان (٢/٥٠٠) في "صحيحه" من طريق أبي يعلى، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/١٧٠-١٧١): "رواه الطبراني، وأبو يعلى .. ورجال أبي يعلى رجال الصحيح". وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (رقم ٢٩٢) وقال: "الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته صالح للحجية، ولكن الحافظ ابن كثير رحمه الله يقول في "تفسيره"(٣/٣٥٥) بعد ذكر هذا الحديث: **وهذا حديث غريب جداً والأقرب أنه موقوف** .والله أعلم".

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية "صحيح موارد الظمآن" (٢/٤٥٣): "وأما الشيخ شعيب؛ فاستراح من ذلك وضعّف الحديث! مع علمه بطرقه الدائرة على ابن فضيل: حدثنا يونس بن عمرو، عن أبي بردة، عن أبي موسى .. وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه؛ سوى استغراب ابن كثير إياه، وهذا لا شيء، ولعله خفي عليه الجمع المذكور، والله أعلم".

ذِكْرُ النبيِّ الكَلِيمِ موسى بن عِمران وأخيه هارونَ بن عِمران

١٠٤٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٧٨/١٠) عند حديث يرويه حمزة بن حبيب الزَّيّات عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب رضي الله عنهما مرفوعاً (**رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْنا وعلى موسى، فبدأ بِنفسهِ، لَوْ كان صَبَر، لَقُصَّ علينا مِنْ خَبَرِه، ولكن قال: {إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا}**):

"أخرجه أحمد (١٢١/٥)، وأبو داود (١٦٧/٢) – والسياق له –، والحاكم (٥٧٤/٢)[١].

وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! وأقرّه الذهبي!

وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ البخاري لم يخرّج لحمزة شيئاً"[٢].

١٠٥٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٨/٧) عند حديث يرويه أحمد بن يحيى الحلواني عن محمد بن الصّبّاح عن إسماعيل بن زكريا عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**إنّ اللهَ اصطفى موسى بالكلامِ، وإبراهيمَ بالخُلّةِ**):

"أخرجه الحاكم (٥٧٥/٢)[٣] .. **وقال:** "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

قلت: **لكن الحلواني هذا ليس من رجال البخاري. ولم أجد له ترجمة**[٤]**، فالسّند ضعيف.**

والله أعلم.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤١٣٧/٢٤٣/٥).

(٢) وقد خرّجه مسلم (٢٣٨٠) من طريق المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن رقبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب به مطوّلاً.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤١٣٩/٢٤٧/٥).

(٤) لم يعرفه الشيخ هنا، وعرفه في مواضع كثيرة من كتبه وصحّح له، ومن ذلك قوله في "الصحيحة" (٣٧٨/٥): "والحلواني هذا روى عنه جمع من الحفّاظ كأحمد وابن معين وغيرهما، ووثّقه جمع، ذكرهم الخطيب في "تاريخه" (٢١٢/٥ – ٢١٣)". وانظر: "إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني" (ص ١٩٢–١٩٣).

قلت: نعم خالفه أبو بكر محمد بن سليمان الواسطي الباغندي، فرواه عن محمد بن الصبّاح به موقوفاً على ابن عباس. خرّجه ابن خزيمة في "التوحيد" (٢٧٧)، والدارقطني في "الرؤية" (٢٦٨). وإسناده حسن، أبو بكر الباغندي صدوق لا بأس به، انظر: "السير" للذهبي (٣٨٦/١٣). وخالفه أيضاً فضل بن سهل، فرواه عن محمد بن الصّبّاح به موقوفاً على ابن عباس. خرّجه ابن أبي عاصم في "السّنّة" (٤٤٥). وإسناده حسن أيضاً، الفضل بن سهل صدوق كما في

ثم رأيت الحديث موقوفاً، أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣/١٤٠/١) من طريق قيس ابن الربيع عن عاصم بن سليمان به، وزاد: "واصطفى محمداً بالرؤية".

لكن قيساً ضعيف لسوء حفظه. وتابعه حفص بن عمر العدني: أخبرنا موسى بن سعد عن ميمون القناد عن عكرمة به موقوفاً. أخرجه الطبراني (٣/١٤٣/٢).

والعدني والقنّاد ضعيفان. وموسى بن سعد لم أعرفه، وفي "الجرح" (٤/١/١٤٥)": "موسى بن سعيد البصري، روى عن قتادة، روى عنه حفص بن عمر أبو عمر العدني". فالظّاهر أنه هذا، وهو مجهول".

١٠٥١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٤٨٠) عند حديث يرويه أبو ظَفَرٍ عبد السّلام بن مُطَهَّر عن جعفر بن سليمان عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**موسى بنُ عِمرانَ صَفِيُّ اللهِ**):

"أخرجه الحاكم (٢/٥٧٦)[1] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم".

قلت: لم يتكلم الذهبي عليه مطلقاً، **وأبو ظفر لم يخرّج له مسلم، وإنما هو من رجال البخاري**. وقد تابعه سيار حدثنا جعفر بن سليمان به، وزاد: (وأنا حبيب الله).

أخرجه الديلمي (٤/٧٥).

قلت: وسيار هو ابن حاتم العنزي، أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال القواريري: كان معي في الدّكان، لم يكن له عقل، قيل: أتتهمه؟ قال: لا . وقال غيره: صدوق سليم الباطن". وقال الحافظ: " صدوق له أوهام".

قلت: فمثله يستشهد به، ولا تقبل زيادته على الأوثق منه. والله أعلم"[2].

"التقريب". وخرّجه عبد الله بن أحمد في "السّنّة" (٦١٠، ١٠٩٦) عن محمد بن جعفر الوركاني ومحمد بن بكّار كلاهما عن إسماعيل بن زكريا عن عاصم به موقوفاً على ابن عباس. وإسناده حسن أيضاً.

وخرّجه عبد الله بن أحمد في "السّنّة" أيضاً (٦١١، ١٠٩٥) عن إبراهيم بن زياد سَبَلان عن عبّاد بن عبّاد عن يزيد بن حازم عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً عليه. وإسناده صحيح.

فتبيّن من هذا التخريج أنّ علّة الحديث هي الوقف ومخالفة الحلواني للجماعة الثقات. والله أعلم.

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٢٤٨/٤١٤١).

(٢) قلت: وجاء في مرسل عمرو بن قيس مرفوعاً (.. وإني قائل قولا غير فخر: إبراهيم خليل الله، **وموسى صفي الله**، وأنا حبيب الله ..). خرّجه الدارمي في مقدمة "مسنده" (٥٥) من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية عن عروة بن رويم عن عمرو بن قيس به. وعبد الله بن صالح فيه ضعف. وعمرو بن قيس هو أبو ثور الشامي تابعي ثقة من الثالثة.

ذِكْرُ يحيى بن زكريا نبيّ الله عليه السّلام

١٠٥٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٢١٠/٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن حبيب بن الشَّهيد ويونس بن عبيد وحميد عن الحسن عن النبي ﷺ، وعليّ بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **(ما مِنْ آدَميٍّ إلّا وقدْ أَخْطأَ أو هَمّ بِخَطِيئةٍ أو عَمِلها إلّا أَنْ يكُونَ يحيى بن زكريّا، لَمْ يَهِمَّ بِخَطِيئةٍ، ولم يَعْمَلْها)**:

"أخرجه الحاكم[١] أيضاً، وكذا البيهقي، وابن عساكر، ثلاثتهم مع حديث يوسف بن مهران عن ابن عباس، وبيّض له الحاكم، **وقال الذهبي** في "التلخيص": "قلت: إسناده جيد".

كذا قال، والنّقدُ العلمي – فيما أعلم – **لا يساعد على ذلك،** أمّا بالنسبة لحديث ابن عباس فَلِما عرفتَ مِن حالِ ابنِ مهران وابن جدعان[٢]، وأمّا بالنسبة لحديث الحسن فلإرساله، فلعله يريد أنه جيّد بمجموع الإسنادين. والله أعلم"[٣].

– وانظر: "الصحيحة" (٧٤/٢).

ذِكْرُ نبيِّ اللهِ ورُوحِهِ عيسى ابن مريم صلواتُ الله عليه

١٠٥٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٧١/٢-٢٧٢) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً **(لم يتكلّم في المَهْدِ إلا ثلاثةٌ: عيسى ابنُ مريمَ، وشاهِدُ يوسفَ، وصاحِبُ جُرَيْجٍ، وابنُ ماشِطَةِ بنتِ فرعونَ)**:

"رواه الحاكم في "المستدرك" (٢٩٥/٢)[٤]: حدثنا أبو الطيب محمد بن محمد الشَّعِيري: حدثنا السَّرِيُّ بنُ خزيمة: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا محمد بن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٨٢/٥-٤١٩٢/٢٨٣).

(٢) وبهما أعلّه الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣٢١٧/٦) فقال: "وهو من رواية علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران، وهما ضعيفان".

(٣) والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة خرّجها كلّها الشيخ هنا، فانظر تتمة تخريجه رحمه الله.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٨٩/٥-٤٢٠٤/٢٩٠).

سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً. **وقال**: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي. **وهو عَجَبٌ**؛ فإنّ السّريَّ بن خزيمة لم أجد له ترجمة[1]، وكذلك محمد بن محمد الشّعيري لم أجده إلا أن يكون هو الذي أورده السّمعاني في "الأنساب": محمد بن جعفر الشعيري، قال (٢/٣٣٥): "حدّث عن عثمان بن صالح الخياط، روى عنه علي بن هارون الحربي". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل عندي، وذلك لأمرين:

الأوّل: أنه حَصَرَ المتكلمين في المهد في ثلاثة، ثم عند التفصيل ذكرهم أربعة!

والثاني: أنّ الحديث رواه البخاري في "صحيحه - أحاديث الأنبياء" من الطريق التي عند الحاكم فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم بسنده عند الحاكم تماماً إلا أنه خالفه في اللّفظ فقال: (لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى، وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج (قلت فذكر قصته وفيها: ثم أتى الغلام فقال: من أبو ك يا غلام؟ فقال: الراعي، ثم قال:) وكانت امرأة ترضع ابنا لها من بني إسرائيل فمر بها رجل راكب ذو شارة، فقالت: اللهم اجعل ابني مثله، فترك ثديها فأقبل على الراكب، فقال: اللهم لا تجعلني مثله). الحديث.

وأخرجه مسلم أيضا (٨/٤-٥) من طريق يزيد بن هارون: أخبرنا جرير بن حازم به ..".

١٠٥٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦٤٧-٦٤٨) عند حديث يرويه يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أمّ صُبَيَّةَ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لَيَهْبِطَنّ عيسى ابنُ مريمَ حَكَماً عَدْلًا، وإماماً مُقْسِطاً، ولَيَسْلُكَنَّ فَجّاً، حاجّاً أو مُعْتَمِراً، أَوْ لَيُثَنّيهما، ولَيَأْتِيَنَّ قَبْرِي حتّى يُسَلِّمَ عليَّ، ولَأَرُدَّنَ عليهِ**). يقول أبو هريرة: "أي بني أخي: إن رأيتموه فقولوا: أبو هريرة يقرئك السّلام":

---

(١) قلت: هو السّري بن خزيمة بن معاوية أبو محمد الأبيوردي، وقد عرفه الشيخ فيما بعد، فقال في "الصحيحة" (٢/٢٤٨): "ثم رأيتُ ابن حبان قد ذكره في "الثقات" (٨/٣٠٢) وقال: "**مستقيم الحديث**". وله ترجمة جيدة في "سير الذهبي" (٤/٩٨)، ووصفه بـ "الإمام الحافظ الحجّة". وذكر عن الحاكم أنه قال: "هو شيخ **فوق الثّقة**".

وترجم له الذهبي أيضاً في "تاريخ الإسلام" (٦/٥٤٧) فقال: "السري بن خزيمة بن معاوية الحافظ، أبو محمد الأبيوردي الثقة". ونقل أيضاً توثيق الحاكم له.

"منكر بهذا التّمام. أخرجه الحاكم (٢/٥٩٥)[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السِّياقة". ووافقه الذهبي. وأقول: **كلّا، بل هو ضعيف، فيه ثلاث علل**:

الأولى: جهالة عطاء هذا قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "لا يُعرف، تفرّد عنه المقبري".

الثانية: عنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس مشهور بذلك.

الثالثة: الاختلاف عليه في إسناده، فقد قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/٤١٣):

"سألت أبا زرعة عن حديث اخْتُلِف فيه عن محمد بن إسحاق، فيروي محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (فذكره). وروى يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أمّ صُبَيَّةَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؟ قال أبو زرعة: قد اختلف فيه عن محمد بن سلمة في هذا الحديث، حدثنا أحمد بن أبي شعبة، فقال فيه: عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال أبو زرعة: وحدثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن عطاء مولى أم صُبَيَّةَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وهذا أصحّ". قلت: ويؤيده رواية يعلى بن عبيد عن ابن إسحاق به. والله أعلم"[٢].

- وانظر: "الضعيفة" (١٢/١٢٥-١٢٦)، "الصحيحة" (٥/٣٩٠).

١٠٥٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٦٣) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد السّعدي البصري عن عبد الملك بن جُريج عن عطاء عن عُبيد بن عُمير اللّيثي عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فاغْتَنَمْتُ خَلْوَتَهُ، فقال لي: «**يا أبا ذَرٍّ، إنّ للمسجدِ تحيّةً**» قلت: وما تحيّتهُ يا رسول الله؟ قال: «**ركعتان**» ... فقلت: يا رسول

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٢٩٠/٤٢٠٥).

(٢) قلت: والجملة الأولى وردت في الصحيحين من طرق عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم إماما مقسطا، وحكما عدلا). واللفظ لمسلم (١٥٥) من طريق ابن عيينة عن الزهري به. وطلب أبو هريرة إقراءَ عيسى عليه السلام مشهور عنه، مرويٌّ عنه من طرق، انظرها في "الضعيفة" (١٢/١٢٥-١٢٦).

الله كَمِ النَّبِيُّونَ؟ قال: «**مِائةُ أَلْفِ نبيٍّ وأرْبَعَةٌ وعِشرونَ أَلْفَ نَبِيٍّ**». قلت: كَمِ المرسلون منهم؟ قال: «**ثلاثُمائةٍ وثلاثةَ عشرَ**» بعد أنْ خرّجه من طرق عن أبي ذرٍّ:

"رواه الحاكم (٢/٥٩٧)[١] .. وسكت عنه، وقال الذهبي: "قلت: السّعدي ليس بثقة".

قلت: **الذي ليس بثقة إنما هو يحيى بن سعيد المدني، وهذا بصري، فهو غيره**، وإليه يميل الحافظ في "اللسان"، فراجعه"[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٢٩٤/٤٢٠٩).

(٢) رجعتُ إلى "اللسان" فوجدتُ أنّ الحافظ ابن حجر ترجم لـ (يحيى بن سعيد القرشي العبشمي السّعدي) وقال – تبعاً للذهبي –: "عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير، **عن أبي ذرّ ﷺ بحديثه الطويل**.

قال العقيلي: **لا يتابع عليه**. وقال ابن حبان: **يروي المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد**.

قلت: **هو بصري**، وقيل: كوفي. قال ابن عدي: **يعرف بهذا الحديث، وهو منكر** من هذا الطريق.

قلت: وروى عنه الحسن بن عرفة وموسى بن العباس التستري، والحسن بن إبراهيم البياضي وإبراهيم بن حرب، ومحمد بن غالب تمتام وإبراهيم بن زبير وجماعة .."اهـ

قلت: ثم ترجم الذهبي بعد ذلك ليحيى بن سعيد المدني. فتبيّن من كلام الحافظين الذهبي وابن حجر ومِنْ قبلِهما العقيلي وابن عدي وابن حبان أنّ صاحب حديث أبي ذرٍّ الطويل هو يحيى بن سعيد البصري، وأنه ضعيف ليس بثقة أيضاً.

ذِكْرُ أَخْبارِ سيّدِ المرسلين وخاتمِ النبيّين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب المصطفى صلواتُ الله عليه وعلى آله الطّاهرين

١٠٥٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٠٤/٥) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: يا رسول الله! أَخْبِرْنا عن نفسك، فقال: (**دعوةُ أبي إبراهيم، وَبُشْرى عِيسى، ورَأَتْ أُمِّي حين حَمَلَتْ أنّه خَرَجَ منها نُورٌ أَضاءَتْ لهُ بُصْرَى** ..):

"وقد أخرج الحاكم[١] من طريق ابن إسحاق قال: حدثني ثور بن يزيد ...

وقال الحاكم:"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، **وإنما هو حسن فقط** للخلاف المعروف في ابن إسحاق"[٢].

١٠٥٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٣٣/٧) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق الصّغاني عن حجّاج بن محمد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**وُلِدَ النبيُّ ﷺ عامَ الفِيلِ**) بعد أن خرّجه من طرق عن ابن معين عن حجاج بن محمد به:

"وتوبع عليه ابن معين، فأخرجه البزار (٢٢٦/١٢١/١)، والحاكم (٦٠٣/٢)[٣]، وعنه البيهقي، وابن عساكر من طرق أخرى عن حجاج بن محمد به، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٠١/٥-٤٢١٧/٣٠٢).

(٢) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

قلت: والحديث خرّجه الشيخ أيضاً في "الصحيحة" (١٥٤٥) وذكر له شاهدين.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٢٢٣/٣٠٧/٥).

قلت: وهو كما قالا، **لولا** أنّ أبا إسحاق – وهو السّبيعي– مدلس مختلط، ويونس ابنه روى عنه في الاختلاط.

١٠٥٨ – ثم رواه الحاكم من طريق الحسين بن حميد بن الربيع: ثنا أبي: ثنا حجاج بن محمد بلفظ: (يوم الفيل). وقال: "تفرّد حميد بن الربيع بهذه اللفظة، ولم يتابع عليه".

قلت: قد اختلفوا فيه ما بين مُكَذِّبٍ له ومُوَثِّقٍ، فراجع له "اللسان". **لكن ابنه الحسين أسوأ حالاً منه؛** فقد كذّبه مُطَيَّن، واتّهمه ابن عدي، ولم يوثّقه أحد، فمثله لا يؤخذ بحديثه ولو لم يخالف، فكيف إذا خالف؟! انظر "اللسان""[١].

١٠٥٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٧١/٤) عند حديث يرويه الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أنا أبو القاسم، اللهُ يُعْطي، وأنا أَقْسِمُ**):

"أخرجه الحاكم (٦٠٤/٢)[٢] .. **وقال:** "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي.

وإنما هو حسنٌ فقط؛ لأنّ محمد بن عجلان لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة أو مقروناً[٣].

---

(١) ثم ذكر الشيخ رحمه الله للحديث شاهداً من حديث قيس بن مَخْرَمة؛ فقال في تتمّة تخريجه:

"يرويه محمد بن إسحاق في "السيرة" (١٧١/١) قال: حدثني المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة عن أبيه عن جده قال: (ولدتُ أنا ورسول الله ﷺ عام الفيل، فنحن لِدَتان). ومن طريق ابن إسحاق: أخرجه الترمذي (٣٦٢٣/٢٤/٩) .. وقال الترمذي– وعنده زيادة في المتن–: "حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق ".

قلت: كان يكون كما قال– بعد أن صرّح ابن إسحاق بالتحديث– لو أنّ شيخه المطّلب بن عبد الله هذا كان معروفاً بالعدالة والضبط، وليس كذلك؛ لأنه لم يرو عنه غير ابن إسحاق، ولم يوثقه غير ابن حبان (٥٠٦/٧) ، ولذلك مرّض توثيقه إياه الذهبي بقوله في "الكاشف": "وثّق"! واقتصر الحافظ في "التقريب" على قوله فيه: "مقبول". يعني: عند المتابعة، وقد توبع من سعيد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم، الحديث – به– حسن إن شاء الله تعالى، ويقويه اتفاق العلماء عليه، فقد ذكر الحافظ ابن عساكر (٤٠١/١) عن ابن المنذر أنه قال: "لا يشكُّ أَحَدٌ من علمائنا: أنّ رسول الله ﷺ ولد عام الفيل، وبُعث على رأس أربعين سنة من الفيل".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٢٣٠/٣١٠/٥).

(٣) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤–٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

نعم، هو صحيح باعتبار ما قبله من الطرق".

١٠٦٠ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢٧٨/٥) عند حديث كعب بن مالك ﷺ قال: «**لمّا سَلَّمْتُ على رسولِ الله ﷺ وهو يَبْرُقُ وجْهُه، وكان رسول الله ﷺ إذا سُرَّ اسْتَنارَ وجْهُهُ، كأنه قِطْعةُ قَمَرٍ، وكان يُعْرَفُ ذلك منه**»:

"استدركه الحاكم (٦٠٥/٢)[١] عليهما [البخاري ومسلم] ثم الذهبي! **فوَهِما**"[٢].

١٠٦١ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٢/٧) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة ﷺ قال: (**ما كان في رَأْسِ رسولِ الله ﷺ إلا شَعراتٌ بِيضٌ في مَفْرِقِ رَأْسِهِ إذا ادّهَنَ واراهُنَّ الدُّهْنُ**):

"أخرجه الترمذي (٤٣) والحاكم (٦٠٧/٢)[٣] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وحقّهُ أن يقولا:** "على شرط مسلم"[٤].

١٠٦٢ – قال الألباني في حاشية "مختصر الشمائل المحمدية" (ص٦٩) عند حديث أبي بُرْدةَ قال: أَخْرَجتْ إِلَيْنا عائشةُ كِساءً مُلَبّدًا، وإزارًا غلِيظًا فقالتْ: «**قُبِضَ رسول الله ﷺ في هذيْنِ**» تعليقاً على قول المحقق الدّعّاس: "أخرجه مسلم في "اللّباس" حديث رقم (٢٠٨٠) .. وأبو داود .. وأخرجه البخاري في "اللباس" و"الخمس":

"قلت: وكذا أحمد (٣٢/٦) .. **واستدركه الحاكم** (٦٠٨/٢)[٥] **على الشّيخين فوَهِمَ، وتَبِعه عليه الذهبي!**".

وعلّق عليها شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٢٣٦/٣١٣/٥)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

(٢) خرّجه البخاري مختصراً ومطولاً (٣٥٥٦، ٤٤١٨)، وخرّجه مسلم مطولاً (٢٧٦٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٢٤٥/٣١٧/٥).

(٤) قلت: وكان حقّاً على الشيخ رحمه الله أن ينبّه إلى أنّ مسلماً قد أخرجه (٢٣٤٤) من طريق شعبة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً «**كان إذا دَهَن رأسه لم يُرَ منه شيء، وإذا لم يدهن رُئِي منه**».

(٥) في طبعة دار المنهاج (٤٢٤٩/٣١٩/٥)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

١٠٦٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٧/٩) عند حديث يرويه سليمان بن داود المنقري عن عبد الله بن إدريس عن أبيه عن عديّ بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**كان للنبيِّ ﷺ فَرَسٌ يُدْعى المُرْتَجِز**):

"أخرجه الحاكم[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو مِن عجائِبه**؛ فإنّ المنقريَّ هذا هو الشّاذكوني الحافظ، وقد قال الذهبي نفسه في "الميزان": "قال البخاري: فيه نظر، وكذّبه ابن معين في حديث ذكر له ..."[٢].

١٠٦٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٧/٩) عند حديث يرويه حِبّان بن عليّ عن إدريس الأَوْدِي عن الحكم عن يحيى بن الجزّار عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (**كان لرسول الله ﷺ فَرَسٌ يُقال له: المُرْتَجِز، وناقَتُه القَصْوى، وبَغْلَتُهُ دُلْدُلٌ، وحِمارُهُ عُفَيْرٌ، ودِرْعُهُ الفَضُولُ، وسَيْفُهُ ذُو الفَقارِ**):

"أخرجه الحاكم (٦٠٨/٢)[٣] ...

سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: "قلت: حِبّان ضعّفوه".

قلت: **وإدريس الأودي مجهول**؛ كما في "التقريب" وغيره"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٢٥٠/٣١٩/٥).

(٢) قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٤٥/٣-٣٤٦): "وسألت أبي عن حديث رواه الشّاذكوني عن ابن إدريس عن أبيه عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: (أنّ النبي ﷺ كان له فرس يقال له: المرتجز)؟ قال أبي: روى هذا الحديث الهيثم بن عدي عن إدريس، **فأخذه الشّاذكوني، فَأَقْلَبَهُ على ابن إدريس**".

وقال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٥٦٢/٢-٥٦٣): «وقال لي أبو زرعة: رأيتُ في كتاب الهيثم بن عدي عن إدريس الأودي عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (كان اسم فرس النبي ﷺ: المرتجز).

وقال أبو زرعة: قال سليمان الشّاذكوني: حدثنا به ابن إدريس عن أبيه. **فاتّهمتُ أنه أخذه من الهيثم**".اهـ

قلت: والهيثم بن عدي كذّاب، كذّبه ابن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٢٥١/٣٢٠-٣١٩/٥).

(٤) قلت: المجهول هو إدريس بن صَبيح الأودي، وأما الوارد في هذا الإسناد فهو إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي والد عبد الله كما ورد في الحديث السّابق هنا، وهو ثقة، وقد صرّحت رواية ابن عساكر (٢٢٠/٤) بذلك.

ويؤكّد ذلك أنه يروي هنا عن الحكم بن عتيبة، وقد ذكروا في ترجمة إدريس بن يزيد أنه يرويه عنه، ولم يذكروا ذلك في ترجمة إدريس بن صَبيح. والله أعلم.

كِتابُ المَسْرَى

١٠٦٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (١١٢/١) عند حديث يرويه ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (**بُعِثْتُ لِأتَمِّمَ صالِحَ الأخْلاقِ**):

"رواه البخاري في "الأدب المفرد" رقم (٢٧٣) .. والحاكم (٦١٣/٢)[١]، وأحمد (٣١٨/٢) .. من طريق ابن عجلان ..

وهذا إسناد حسن، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

وابن عجلان إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره[٢].

وله شاهد، أخرجه ابن وهب في "الجامع" (ص٧٥): أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرفوعا به. وهذا مرسل حسن الإسناد، فالحديث صحيح. وقد رواه مالك في "الموطأ" (٨/٩٠٤/٢) بلاغاً. وقال ابن عبد البر: "هو حديث صحيح متّصلٌ من وجوهٍ صِحاحٍ عن أبي هريرة وغيره".

١٠٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٨٦/٥–٥٨٨) عند حديث يرويه أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بُكير عن يونس بن عمرو عن العَيْزار بن حُريث عن عائشة رضي الله عنها: (**أنّ رسولَ الله ﷺ مَكْتُوبٌ في الإنْجِيلِ: لا فَظٌّ، ولا غَلِيظٌ، ولا سَخّابٌ بالأَسْواقِ، ولا يَجْزِي بالسَّيِّئةِ مِثْلَها، بَلْ يَعْفُو ويَصْفَحُ**):

"رواه الحاكم (٦١٤/٢)[٣]، وابن عساكر (٢/٢٦٤/١) عن أحمد بن عبد الجبار ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ أحداً مِن رُواته لم يخرّج له البخاري في "صحيحه" مُحتجّاً به.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٢٦٥/٣٢٨/٥).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤–٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٢٦٨/٣٣٠–٣٢٩/٥).

الثاني: أنّ أحمد بن عبد الجبار لم يخرّج له مسلم أيضاً، وإنما هو من رجال أبي داود فيما قيل، وقد قال الحافظ فيه: "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح".

قلت: ويعني بـ "السيرة": "مغازي يونس بن بكير" هذا، كما يستفاد من ترجمته في "التهذيب"، وفيها ما يدلُّ على أنه صدوق، في حفظه ضعف، وهو ما انتهى إليه اجتهاد الحافظ، فقال في "التقريب": "صدوق يخطئ". ولعله لا ينافي قول الذهبي في "الميزان":

"وقد أخرج مسلم ليونس في الشّواهد لا الأصول، وكذلك ذكره البخاري مستشهدا به، وهو حسن الحديث" .. ويونس بن عمرو هو يونس بن أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله السّبيعي، وهو صدوق يهم قليلاً كما قال الحافظ.

وبالجملة؛ فقولُ الحاكم والذهبي: إنّ الحديث صحيح على شرط الشيخين وَهْمٌ ظاهرٌ، بل ولا هو صحيح الإسناد. نعم هو حسن على الأرجح. والله أعلم"[1].

١٠٦٧ – قال الألباني في مقال "حديث تظليل الغمام له أصل أصيل" المنشور ضمن "مجلة المسلمون" (٦/٧٩٣-٧٩٧)[2] عند حديث يرويه قُراد أبو نوح عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبي موسى قال: (خرج أبو طالب إلى الشّام وخرج معه رسول الله ﷺ في أشْياخٍ من قريش، فلمّا أَشْرَفوا على الرّاهبِ هَبَطوا فحَلُّوا رِحالَهم، فخرج إليهم الرّاهب .. القصّة):

"أخرج الترمذي (٤/٢٩٦ بشرح التحفة) .. والحاكم (٢/٦١٥-٦١٦)[3] .. عن قراد أبي نوح ..

---

(١) قلت: وتابعَ يونس بن بكير عليه أبو نعيم الفضل بن دكين عن يونس بن عمرو عن العيزار به. رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/٣١٢/٨١٧) عن الفضل بن دكين به.

ولعائشة رضي الله عنها حديث آخر في هذا الباب، فروى الإمام أحمد في "مسنده" (٢٥٤١٧) عن محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الله الجدلي، عن عائشة، أنها قالت: (لم يكن رسول الله ﷺ فاحشا ولا متفحشا، ولا صخّابا في الأسواق، ولا يجزي بالسيئة مثلها، ولكن يعفو ويصفح). وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي عبد الله الجدلي، وهو ثقة.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عند البخاري (٢١٢٥)، ولفظه: (... ليس بفظٍّ ولا غليظ، ولا سخّاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر).

(٢) واستفدت ذلك من كتاب "مقالات الألباني" (ص١١٣) للباحث نور الدين طالب.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/٣٣٣-٣٣٤/٤٢٧٣).

قلت: فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح:

أما أبو بكر بن أبي موسى فثقة بلا خلاف، واحتجّ به الشيخان.

وأما يونس بن أبي إسحاق فاحتجّ به مسلم، وفيه كلام لا يسقط حديثه عن رتبة الاحتجاج به، وقد قال الذهبي فيه: "صدوق ما فيه بأس".

وأما قراد، واسمه عبد الرحمن فثقة أيضاً احتجّ به البخاري.

قلت : فتبين أنّ الإسناد صحيح من الوجهة الحديثية، وقد تناقضت فيه آراء العلماء ما بين مُفْرِطٍ ومُفَرِّطٍ ، **فهذا الحاكم يقول فيه:** "صحيح على شرط الشيخين"! ..

وفي الجانب الآخر قول الذهبي في تعقيبه على الحاكم: "قلت: أظنه موضوعاً، فبعضه باطل". **فهذا الغلو من القول لا يتفق في ميدان العلم والبحث الحُرّ، فأين الدليل على وضعه بطوله؟** ومن المعلوم أن الوضع إنما يحكم به إما من جهة السند، وهذا منفي هنا لِما علمت من ثقة رجاله، وإما من جهة متنه، وهذا مفقود أيضاً إذ غاية ما يمكن أن ينكر منه ما ذكوه الذهبي في ترجمة قراد أبي نوح من "الميزان" فقال: "أَنْكَرُ ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق .. ومما يدل على أنه باطل قوله: (وبعث معه أبو بكر بلالاً .. وبلال لم يكن بَعْدُ خُلِق، وأبو بكر كان صبياً" ...

قلت: وهذا النّقد للمتن لو سُلِّم به لم يقتض الحكمَ على الحديث كله بالوضع، ذلك لأنّ رواته ثقات كما عرفت، وحينئذ إنما يجوز أنْ يُرَدّ من حديث الثقة ما ثبتَ خطؤه ويبقى باقيه على الأصل وهو القبول، ويؤيده أنّ البزار لما روى هذا الحديث لم يُسَمِّ (بلالا) وإنما قال: (رجلا) وعلى هذا يطيح الإشكال الذي اعتمد عليه الذهبي في إنكاره للحديث، ويدلّ على أنّ تسمية الرّجل بلالا سهوٌ من بعض الرواة، وهذا لابدّ من الاعتراف به، إذِ الثّقةُ قد يخطيء والجواد قد يكبو[1].

وتوسّط آخرون فحسّنوا الحديث كالترمذي، فإنه قال: "حديث حسن غريب".

---

(١) قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (١/٧٥): "فلما بلغ ثنتي عشرة سنة خرج به عمه إلى الشام، وقيل: كانت سنه تسع سنين، وفي هذه الخرجة رآه بحيرى الراهب وأمر عمه ألا يقدم به إلى الشام خوفاً عليه من اليهود، فبعثه عمه مع بعض غلمانه إلى مكة، **ووقع في كتاب الترمذي وغيره أنه بعث معه بلالا، وهو من الغلط الواضح، فإنّ بلالاً إذ ذاك لعله لم يكن موجودا، وإن كان فلم يكن مع عمه ولا مع أبي بكر. وذكر البزار في "مسنده" هذا الحديث ولم يقل: وأرسل معه عمه بلالا، ولكن قال: رجلاً**".

وهذا هو الحقّ عندي لِما عرفتَ من سلامة إسناده من قادح؟ وما أشرنا إليه من الكلام في بعض رواته لا ينافي القول بحسنه لا سيما إذ علمنا مجيئه من طرق أخرى؛ فقد قال السيوطي في "الخصائص الكبرى" (١/٨٤): "قال البيهقي: هذه القصة مشهورة عند أهل المغازي.

قلت: ولها شواهد عدّة سأوردها تقضي بصحتها، إلا أنّ الذهبي ضعّف الحديث لقوله في آخره: (وبعث معه أبو بكر بلالاً) .. وقد قال ابن حجر في "الإصابة": الحديث رجاله ثقات، وليس فيه منكر سوى هذه اللّفظة، فتحمل على أنها مدرجة فيه مقتطعة من حديث آخر وهماً من أحد رواته". ثم ساق السيوطي الشّواهد التي أشار إليها فليراجعها من شاء، فإنّ الكلام عليها مما يطيل البحث، ولا مجال لذلك الآن"[١].

١٠٦٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧١٦) عند حديث بقية بن الوليد: حدثني بَحِيرُ بن سعدٍ عن خالد بن [مَعْدان حدّثنا ابنُ][٢] عمروٍ السُّلمي عن عُتبة بن عبدٍ ﷺ: أنّ رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ: كيف أوّلُ شأْنِكَ يا رسول الله؟ قال: (**كانت حاضِنَتِي مِن بني سعدِ بنِ بَكْرٍ، فانطلقتُ أنا وابنٌ لَها في بَهْمٍ لَنا، ولم نأخذ معنا زاداً .. فأَقْبَلَ طَيْران أبيضان كأنّهما نَسْرانِ، فقال أحدهما لصاحبه: أَهُوَ هُوَ؟ قال الآخر: نعم، فأَقْبَلا يَبْتَدِراني، فأَخَذاني، فبَطَحاني لِلْقَفا، فَشَقّا بَطْنِي، ثم اسْتَخْرَجا قَلْبِي، فشَقّاهُ، فأَخْرَجا منه عَلَقَتَيْنِ سَوْداوَيْنِ ..**):

"أخرجه الدارمي (١/٨ – ٩)، والحاكم (٢/٦١٦-٦١٧)[٣]، وأحمد (٤/١٨٤) ..

---

(١) قلت: والحديث خرّجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/٢٤-٢٥) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب عن العباس بن محمد عن قراد أبي نوح به، وقال: "قال أبو العباس: سمعت العباس [يعني: الدّوري] يقول: ليس في الدنيا مخلوقٌ يحدّث به غير قراد، وسمع هذا أحمد ويحيى بن معين من قراد. قلت (البيهقي): وإنما أراد به بإسناده هذا موصولاً، **فأما القصّة فهي عند أهل المغازي مشهورة**". وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٨٢٠) وقال: "ذِكْرُ أبي بكر وبلال في الحديث وهمٌ، كما قاله الحافظ في "الإصابة" في ترجمة بحيرى الراهب (١/١٧٩)، وكما قاله الجزري كما في "تحفة الأحوذي"".

(٢) علّق هنا مُحقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "ما بين المعقوفين ساقطٌ من النّسخ الخطّية كلّها و"التلخيص"، والمثْبَتُ من "الإتحاف"، ومن "دلائل النبوة" للبيهقي (٢/٧) حيث رواه عن المصَنِّف بسنده ومتنه سواء".

قلت: وهو كذلك في سائر المصادر التي خرّجت الحديث، كمسندي أحمد الدارمي اللّذين خرّج الشيخ منهما الحديث، ولم يتنبّه إلى السّقط فساق الإسناد من "مستدرك الحاكم"!

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/٣٣٤-٣٣٥/٤٢٧٤).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ بقيّةَ إنما لَهُ في مسلمٍ فَرْدُ حديثٍ متابعة كما قال الخزرجي[1]، وهذا إسناد حسن؛ فقد صرّح بقية بالتحديث. وقد أورده في "المجمع" (٢٢٢/٨) وقال: "رواه أحمد والطبراني ولم يسق المتن، وإسناد أحمد حسن" .. ولهذا الحديث شواهد كثيرة فانظر (أنا دعوة أبي إبراهيم) رقم (١٥٤٥)"[2].

١٠٦٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٧٥/١-٨٧٦) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن الأعمش عن المِنْهال بن عمرو عن يعلى بن مُرّة عن أبيه قال: سافَرْتُ مع رسول اللهِ ﷺ فرَأيْتُ منهُ شيئاً عَجَباً، نَزَلْنا مَنْزِلاً فقال: (**انْطَلِقْ إلى هاتَيْنِ الشّجرتَيْنِ فقُلْ: إنّ رسولَ الله ﷺ يقول لكُما أنْ تَجْتَمِعا** ...). بعد أن خرّجه من مسند أحمد من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب بن أبي عمرة عن المنهال بن عمرو عن يعلى قال: ... فذكره من مسند يعلى بن مرّة لا من مسند أبيه:

"أخرجه الحاكم (٦١٧/٢-٦١٨)[3] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وقوله في السّند (عن أبيه) **وَهْمٌ** كما صرّح الحافظ في "التهذيب"[4]، لكنه قال في الرواة عن يعلى: "منهم مَن أَرْسَل عنه كعطاء بن السّائب والمنهال بن عمرو".

وذكر نحوه في ترجمة المنهال أنه أرسل عن يعلى بن مرّة.

وعلى هذا فالإسناد منقطع"[5]. وانظر: "الصحيحة" (١٠٠٢/٦) و(٩١١/٧).

---

(١) وابن عمرو السّلمي – وهو عبد الرحمن بن عمرو – لم يخرّج له مسلم أصلاً، وهو صدوق كما قال الذهبي في "الكاشف".

(٢) وأورده الحافظ الذهبي في سيرته من "تاريخ الإسلام" (٤٩٨/١) وصحّحه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٣٧/٥-٣٣٨/٤٢٧٦).

(٤) وقال الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" (٣٨٢/٢٧) في ترجمة مرّة بن وهب والد يعلى: "روى علي بن محمد الطنافسي عن وكيع عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة عن أبيه: (كنت مع النبي ﷺ في سفر فأراد أن يقضي حاجته، فقال: لي: أئت تلك الأشاءتين ...) الحديث. رواه ابن ماجه عن علي بن محمد. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع بهذا الأسناد، ولم يقل "عن أبيه"، **وهو الصواب**. قال البخاري: قال وكيع: مرّة عن يعلى عن أبيه، وهو وهمٌ". وانظر: "السّير" (٣٠٦/٢) للذهبي.

(٥) ثم ذكر الشيخ بعض المتابعات للمنهال بن عمرو عن يعلى بن مرّة به، ثم قال: "وبالجملة؛ فالحديث بهذه المتابعات جيّد". وقد أورده الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٥/٩-١٦) من هذه الطّرق ثم قال: "فهذه طرقٌ جيّدة

١٠٧٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٩٢٧/٧) عند حديث يرويه شريك عن سماك عن أبي ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال: بِمَ أعرفُ أنّكَ رسولُ الله؟ فقال: (**أَرَأَيْتَ إِنْ دَعَوْتُ هذا العِذْقَ مِنْ هذه النَّخْلةِ أَتَشْهدُ أنِّي رسول اللهِ؟** ..) بعد أنْ خرّجه من طريق الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس به نحوه، وصحّح إسناده:

"وللأعمش فيه شيخ آخر، فقال: عن أبي ظبيان عن ابن عباس به نحوه .. وإسناده صحيح أيضاً. وتابعه سماك عن أبي ظبيان به .. أخرجه البخاري في "التاريخ" (٣/١/٢)، وعنه الترمذي (٣٦٣٢) .. والحاكم (٦٢٠/٢)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا!** وشريك – وهو ابن عبد الله القاضي– لم يخرج له مسلم إلا متابعة؛ على ضعف فيه"[٢].

١٠٧١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٧٨/٤–٢٧٩) عند حديث يرويه محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي عن أبي الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ابن عليّ حدثني أبي إسماعيل عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عليّ بن الحسين عن أبيه الحسين بن عليّ عن أبيه عليّ بن أبي طالب ﷺ: أنّ يهُوديًّا –كان يُقال له جُرَيْجِرةُ– كان له على رسولِ الله ﷺ دنانِيرُ فتَقاضَى النّبيَّ ﷺ فقال له: «**يا**

متعددة تفيد غلبة الظنّ أو القطع عند المتبحّر أنّ يعلى بن مرّة حدّث بهذه القصّة في الجملة .. وقد اعتنى الحافظ أبو نعيم بحديث البعير في كتابه دلائل النبوة، وطرقه من وجوه كثيرة".

وفي الباب عن جابر عند مسلم (٣٠١٢) قال: (سِرْنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا وادِياً أَفْيَحَ، فذهب رسول الله ﷺ يقضي حاجته، فاتّبعتهُ بإداوة من ماء، فنظر رسول الله ﷺ، فلم يرَ شيئاً يستتر به، فإذا شجرتان بشاطئ الوادي، فانطلق رسول الله ﷺ إلى إحداهما، فأخذ بغصن من أغصانها، فقال: (**انْقادِي عَلَيَّ بإذن الله**)، فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يصانع قائده، حتى أتى الشجرة الأخرى، فأخذ بغصن من أغصانها، فقال: (**انقادِي عليَّ بإذن الله**)، فانقادت معه كذلك، حتى إذا كان بالمِنْصَفِ مما بينهما، لَأَمَ بينهما – يعني: جَمَعَهُما –، فقال: (**الْتَئِما عليَّ بإذن الله**)، فالتأمتا ...).

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤١/٥–٤٢٨١/٣٤٢).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٣٧٣/٢) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد. وقد تعقّبَ الشيخُ الحاكمَ في هذا عدّة مرّات.

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٦٣٦) من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس به، وقال: "هذا حديث صحيحٌ على شرط الشّيخين".

يَهُودِيُّ، ما عِنْدي ما أُعْطِيكَ». قال: فإنِّي لا أُفارِقُكَ يا محمّدُ حتّى تُعْطِيَنِي، فقال ﷺ: «**إِذًا أَجْلِسُ مَعَكَ ...**»:

"هو في مستدرك الحاكم (٦٢٢/٢)[١] .. **سكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:** "حديث منكر بمرّة وآفته من موسى أو ممن بعده".

قلت: **إن كان يعني موسى بن جعفر فآفته ممن بعده حتماً؛** لأنّ ابن جعفر ثقة إمام كما قال أبو حاتم، وقد قوّاه الذهبي في "الميزان"، واعتذر عن إيراده فيه بقوله: "وإنما أوردته لأنّ العقيلي ذكره في كتابه وقال: "حديثه غير محفوظ"، يعني في الإيمان. قال: الحمل فيه على أبي الصّلت الهروي. قلت: فإذا كان الحمل فيه على أبي الصّلت فما ذنب موسى تذكره؟!".

وإن كان يعني موسى بن إسماعيل بن موسى فإني لم أجد من ترجمه.

قلت: **وإنما آفته من الراوي عن**[٢] **ابن الأشعث؛** فإنّ له نسخة فيها أحاديث موضوعة، هو المتهم بها عند الذهبي وغيره، كان جمعها في كتاب بهذا الإسناد العلوي، قال الذهبي في "الميزان": "قال الدارقطني: آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب". يعني: "العلويات""[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٤٥/٥-٤٢٨٦/٣٤٦).

(٢) كذا، ولعلّها (عنه) لأنّ كلام الشيخ عن ابن الأشعث هذا نفسه لا عن الراوي عنه.

(٣) قلت: وذكر ابن عدي في ترجمته (٤٤٦/٩-٤٤٩/سرساوي) أنه كتب عنه نسخةً قريبًا من ألف حديث بهذا الإسناد، مناكير كلّها، أو عامتها، وأنه وكان متّهماً في هذه النسخة، وأنه لم يجد له فيها أصلاً.

ومِنْ كِتابِ الهِجْرةِ الأُولى إلى الحَبَشةِ

١٠٧٢ – قال الألباني في "صحيح السيرة النبوية" (ص٣١) عند حديث يرويه الدُّوري عن يحيى بن معين عن عقبة المِجَدَّر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**ما زالَتْ قُرَيْشٌ كاعّةً [عنّي] حتّى تُوُفِّيَ أبو طالِبٍ**»:

"أخرجه الحاكم (٦٢٢/٢)[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: **فيه عقبة المُجَدَّر ولم يخرّج له الشّيخان**[٢]، وهو صدوق، فالإسناد جيّد[٣].

وسيذكره المؤلف [يعني: ابن كثير] رحمه الله بلفظ آخر من رواية ابن إسحاق في (وفاة أبي طالب) مع روايات أخرى".

١٠٧٣ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١٤٦) عند حديث يرويه ابن خثيم عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: (أنّ النبي ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سِنينَ يَتْبَعُ النّاسَ في مَنازِلِهِمْ في المَوْسِمِ، ومَجَنّة وعُكاظٍ، ومَنازِلِهِمْ مِنْ مِنًى «**مَنْ يُؤْوِينِي، مَنْ يَنْصُرُنِي، حتّى أُبَلِّغَ رِسالاتِ رَبِّي، فَلَهُ الجَنّةُ؟**» ...):

"أخرجه أحمد: (٣٢٢/٣، ٣٣٩، ٣٩٤)، والحاكم: (٦٢٤/٢– ٦٢٥)[٤] .. من طريق ابن خثيم عن أبي الزبير عن جابر. **قال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن كثير (١٦٠/٣) من "البداية": «وهذا إسناد جيّد على شرط مسلم».

وقال الحافظ في "الفتح" (١٧٧/٧): «رواه أحمد بإسناد حسن، وصحّحه الحاكم وابن حبان».

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٢٨٧/٣٤٧/٥).

(٢) كذا قال الشيخ! وعُقْبة المجدّر هو عقبة بن خالد بن عُقْبة السَّكُوني أخرج له الشيخان وسائر أصحاب الكتب الستّة كما في "التهذيب" وفروعه، لكن لم يخرّج له الشيخان إلا عن عبيد الله بن عمر.

(٣) قلت: الحديث في "تاريخ ابن معين" برواية الدّوري (١٧٤) لكن ليس فيه عائشة! وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٩/٦٦) من طريق البيهقي عن الحاكم وقال: "كذا قالا (عن عائشة!) والمحفوظ مرسل". ثم ساقه من طريقين عن الدّوري عن ابن معين به مرسلاً.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٢٩٥/٣٥٣-٣٥٢/٥).

قلت: **وفيه علّة**. وهي عنعنة أبي الزبير، وكان مدلّسا، وليس هو من رواية اللّيث بن سعد عنه؛ فلعلّ تصحيحه أو تحسينه بالنّظر لشواهده، والله أعلم"[1].

بسم الله الرحمن الرحيم
كِتابُ الهِجْرَةِ

١٠٧٤ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١٥٤) عند حديث يرويه قابُوس بن أبي ظَبْيان عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان رسول الله ﷺ بمكّةَ: فأُمِرَ بالهِجْرةِ، وأُنْزِلَ عليه: {**وقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ واجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا**}):

"أخرجه الترمذي: (١٣٧/٤)، والحاكم (٣/٣)[2] ... وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح» . **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وفيه نظرٌ؛ فإنّ قابوس بن أبي ظبيان أورده الذهبي في "الميزان"، ونقل عن ابن حبان أنه قال فيه: «رَدِيءُ الحِفْظ، يَنْفَرِد عن أبيه بما لا أصل له، فربما رَفَع المرسل، وأَسْنَد الموقوف، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "فيه لين"".

١٠٧٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٣٩/٣–٦٤٠) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**اللّهمّ إنّك أَخْرَجْتَني مِنْ أَحَبِّ البِلادِ إِلَيَّ، فَأَسْكِنِّي أَحَبَّ البِلادِ إِلَيْكَ**»:

---

(١) قد صرّح بالتّحديث عند الإمام أحمد رحمه الله في الموضع الثالث.

قلت: ثم وجدتُ الشيخَ رحمه الله قد خرّجه في "الصحيحة" (١٣٤/١) وقال: "قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد صرّح أبو الزبير بالتّحديث في بعض الطرق عنه ...

ثم رأيته في "المستدرك" (٦٢٤/٢–٦٢٥) من الوجه المذكور، وقال: "صحيح الإسناد، جامع لبيعة العقبة". ووافقه الذهبي. ثم روى قطعة يسيرة وأقرّه الذهبي مِنْ آخره من طريق أخرى عن جابر به. وقال: "صحيح على شرط مسلم"".

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢١٥) من طريقين ثانيهما الذي فيه تصريح أبي الزبير، ثم قال: "هذا حديث حسنٌ".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٥٨/٥–٤٣٠٣/٣٥٩).

"الحاكم أيضا (٣/٣)[١] عن موسى الأنصاري: حدثنا سعد بن سعيد المقبري: حدثني أخي عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: فذكره، **وقال**: "رواته مدنيون من بيت أبي سعيد المقبري". وتعقّبه الذهبي بقوله: "لكنه موضوع؛ فقد ثبت أنّ أَحَبّ البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة".

قلت: **تعصيب الجناية بأخيه عبد الله أولى، فإنه أَشَدُّ ضَعْفاً من سعد**[٢]، وقد أوردهما الذهبي في "الضعفاء"، فقال في سعد: "مجمع على ضعفه".

وقال في أخيه: "تركوه"[٣]. وقد قال أبو حاتم في الأوّل منهما: "هو في نفسه مستقيم، وبليّته أنه يحدّث عن أخيه عبد الله، وعبد الله ضعيف، ولا يحدّث عن غيره".

وموسى الأنصاري لم أعرفه[٤]، ويحتمل أنه موسى بن شيبة بن عمرو الأنصاري السّلمي المدني، قال أحمد: "أحاديثه مناكير". وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"".

١٠٧٦ - قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (١٦٥٨/٥٥٣/٢) عند حديث يرويه الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبيُّ ﷺ للمسلمين: «**قد أُرِيتُ دارَ هِجْرَتِكُم، أُرِيتُ سَبِخَةً ذاتَ نَخْلٍ بينَ لابَتَيْن، وهما الحَرَّتان**»:

"قلت: وهذه الرُّؤيا **استدركها الحاكم** (٣/٣-٤)[٥] **فَوَهِم!** وهي غير الرُّؤيا المتقدمة أوّل الباب"[٦].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥٩/٥-٣٦٠/٤٣٠٥).

(٢) وكذلك فعل الحافظ السّخاوي، فقد أورد الحديث في "المقاصد الحسنة" (ص١٧٠) وقال: "أخو سعد بن سعيد هو: عبد الله، وهو ضعيف جدًّا، وهذا الحديث من منكراته".

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "متروك".

(٤) لم يعرفه الشيخ لأنه وقع في الطبعة الهندية للمستدرك التي يعتمدها الشيخ (موسى الأنصاري)، وصوابه (أبو موسى الأنصاري) كما في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، وهو كذلك عند البيهقي في "دلائل النبوة" (٥١٩/٢) عن الحاكم بإسناده ومتنه سواء، وكذا في "إتحاف المهرة" لابن حجر (٦٧٩/١٤). وأبو موسى هذا هو إسحاق بن موسى بن عبد الله الأنصاري من الرواة عن سعد بن سعيد، وهو ثقة متقن كما في "التقريب".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٤٣٠٦/٣٦٠/٥).

(٦) خرّج البخاري هذه الرّؤيا بهذا السّند ضمن حديث طويل في مواضع من صحيحه، انظر مثلاً (٢٢٩٧) و(٣٩٠٥).

١٠٧٧ – قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (١٦٥٩/٥٥٧/٢) عند حديث يرويه الزهري عن عبد الرحمن بن مالك المُدْلِجِي عن أبيه أنه سمع سُراقةَ بنِ جُعْشُمٍ يقول: (جاءَتْنا رُسُلُ كُفّارِ قُرَيْشٍ، يَجْعَلُون في رسول اللهِ ﷺ وأبي بكرٍ دِيَةً، لكُلِّ واحِدٍ منهما لِمَنْ قَتَلهُما أو أَسَرَهُما، فبَيْنا أنا جالِسٌ في مَجْلِسٍ مِنْ مَجالِسِ قَوْمِي مِنْ بني مُدْلِجٍ، أَقْبَل منهمْ رَجُلٌ حتّى قام عَلَيْنا، فقال: يا سُراقةُ، إنّي رأيْتُ آنِفًا أَسْوِدَةً بالسّاحِلِ، أُرَاها محمّدًا وأَصْحابَهُ، قال سُراقةُ: فَعَرَفْتُ أنّهم هُمْ ..). ثم ذكر باقي قصّته في خروجه لملاحقة النبي ﷺ وأبي بكر حين خَرجا مُهاجِرَين إلى المدينة:

"**هذا الحديث مما استدركه الحاكم** (٣/٦-٧)[١]، **وهو وَهْمٌ**"[٢].

١٠٧٨ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣٥٨/٥) عند حديث يرويه سليمان بن الحكم بن أيوب بن سليمان بن ثابت ابن بشّار الخزاعي عن أخيه أيوب بن الحكم وسالم بن محمد الخزاعي جَميعاً عن حِزام بن هشام عن أبيه هشام بن حُبَيش بن خُوَيْلِد صاحبِ رسول الله ﷺ: (أنّ رسول الله ﷺ خَرَجَ مِنْ مكّةَ مُهاجِراً إلى المدينة، وأبو بكر ﷺ، ومولى أبي بكرٍ عامِرُ بن فُهَيرة ودَلِيلُهما اللّيثي عبد الله بن أُرَيْقِطٍ ...):

"رواه الحاكم (٣/٩- ١٠)[٣] وصحّحه، ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه هشام بن حُبيش**، أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/٥٣/٢٢٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا ذَكَرَ له غير ابنه راوياً[٤]، **فأنّى لإسناده الصِّحَّة؟!**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٣٦٥-٣٦٧/٤٣١٣).

(٢) يعني: وَهِم الحاكم في استدراكه على البخاري، فالحديث في البخاري بهذا السند برقم (٣٩٠٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/٣٧٠-٣٧٣/٤٣١٨).

(٤) وروى عنه ابنه الآخر أيضاً عبد الله بن هشام. وقد ذكره ابن حبان مرّة في الصحابة، ثم أعاد ذكره في التابعين. وقال يعقوب بن شيبة: "هشام بن حبيش، ثقة"، وذكره ابن سعد في "الطبقة الأولى من تابعي أهل مكة" وقال: "كان قليل الحديث". وقال يحيى بن يونس الشيرازي: "لا أدري له صحبة أَمْ لا". انظر: "التذييل على كتب الجرح والتعديل" (١/٣٣٤). واختلف في إسناده على حزام: فقال غير واحد: عن حزام بن هشام عن أبيه عن جدّه حبيش: (أنَّ رسول الله ﷺ، حين أُخْرِجَ من مكة مهاجراً إلى المدينة، هو وأَبو بكر ..). أخرجه هكذا من مسند حبيش لا من مسند ابنه هشام: الطبراني في "الكبير" (٣٦٠٥)، والآجري في "الشريعة" (٣/١٤٩٦/١٠٢٠)، والحاكم نفسه (٥/٣٧٥/المنهاج) وغيرهم ..

نعم، قد يرتقي الحديث إلى الحسن أو الصّحّة بطرقٍ ساقها الحاكم، وقال الذهبي: "ما في هذه الطرق شيءٌ على شرط الصحيح".

– **وقال في** حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص١٦٢) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم (٣/٩-١٠) من حديث هشام بن حبيش، **وقال**: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، **وفيما قالاه نظرٌ**، وقال الهيثمي (٦/٥٨): «رواه الطبراني، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم»[1]، لكن للحديث طريقين آخرين، أوردهما الحافظ ابن كثير في "البداية" (٣/١٩٢-١٩٤)، فالحديث بهذه الطّرق لا ينزل عن رتبة الحسن، والله أعلم".

وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٣/١٦٧٣).

وقال عبد الرحمن بن محمد بن شعبة: ثنا حزام بن هشام ثنا أبي عن جده عن أخته أم معبد واسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية. أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد" (٣٤٨٥ و٣٤٨٦) ومن طريقه أبو نعيم في "الصحابة" (٧٧٦٩).

وقال غير واحد: عن حزام بن هشام عن أبيه عن أم معبد ..

واختلف فيه أيضاً على أيوب بن الحكم: فقال غير واحد: عن سليمان بن الحكم عن أخيه أيوب عن حزام بن هشام عن أبيه عن **جدّه** .. ورواه غير واحد عن سليمان بن الحكم فلم يذكروا (عن جدّه) كرواية الحاكم هنا.

ومدار هذا الحديث علي حزام بن هشام بن حبيش عن أبيه، فأما حزام فقال ابن محرز عن ابن معين: "ليس به بأس"، وكذا قال حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: "شيخ محلّه الصّدق"، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة"، وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث"، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وانظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (١٠/٩٧٣-٩٧٦).

(١) سليمان بن الحكم، وأيوب بن الحكم، تفرّد بتوثيقهم ابن حبان. وسالم بن محمد الخزاعي لم أجد له ترجمه، وكذلك قال الشيخ مقبل رحمه الله في "رجال الحاكم" (٧٤٨).

ومِنْ كِتابِ المَغازِي والسَّرايا وسائِرِ الوَقائِع مِنَ الهِجْرةِ ووفاةِ رسول الله ﷺ

١٠٧٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤١٦/٧) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن الغَسِيل عن حمزة بن أبي أُسَيْد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ يومَ بَدْرٍ حين صَفَّنا لِلقِتالِ لِقُرَيْشٍ وصُفُّوا لَنا: «**إذا أَكْثَبُوكُمْ** – يعني: إذا غَشَوْكُم – **فارْمُوهُمْ بالنَّبْلِ**»:

"أخرجه البخاري (٢٢٧/٤)، وأبو عوانة (٣٥٠/٤).

واسْتَدْرَكَهُ الحاكم (٢١/٣)[١] **على البخاري؛ فَوَهِمَ!**".

١٠٨٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٤٨/٥) عند حديث يرويه الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مسعود ﷺ قال: (لَمّا كان يومُ بدرٍ قال لهم رسول الله ﷺ: «**ما تقولون في هؤلاءِ الأُسارَى**» فقال عبد الله بن رواحة: ايْتِ في وادٍ كثِيرِ الحَطَبِ فأَضْرِمْ نارًا، ثمّ أَلْقِهِمْ فيها، فقال العبّاسُ ﷺ: قَطَعَ اللهُ رَحِمَكَ. فقال عُمَرُ ﷺ: قادَتُهُمْ ورُأَساؤُهُمْ قاتَلُوكَ وكذَّبُوكَ فاضْرِبْ أَعْناقَهُمْ بَعْدُ. فقال أبو بكرٍ ﷺ: عَشِيرَتُكَ وقَوْمُكَ ...):

"أخرجه الحاكم (٢١/٣-٢٢)[٢]، وأحمد (٣٨٣/١-٣٨٤) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **بل منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه**، كما قال الهيثمي (٨٧/٦) وغيره"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٣٤٧/٣٩٦/٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٣٤٨/٣٩٦-٣٩٨/٥).

(٣) وقال الترمذي (١٧١٤) –وقد ذَكَرَ من الحديث طرفه الأوّل–: "فذكر قصّة في هذا الحديث طويلة: وفي الباب عن عمر، وأبي أيوب، وأنس، وأبي هريرة. وهذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

قلت: نعم؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لكنهم قبلوا حديثه عنه وصحّحوه؛ لأنه كان عارفاً بحديث أبيه، وسمع أحاديثه من أهل بيته، ومن أصحاب أبيه الكبار، ولم يأت فيها بما يُنكر.

قال أبو الحسن الدارقطني في "السنن" (٢٢٥/٤): "أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمذهبه وفتياه ...".

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٣٤٢/٧): "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أنّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه –: قاله ابن المديني وغيره".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٥).

١٠٨١ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٤٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: حدّثني عبد الله بن أبي بكر عن يحيى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن جدّه قال: (قُدِمَ بالأُسارَى حين قُدِمَ بهم المدينةَ، وسودةُ بنتُ زمعة زوجُ النبي ﷺ عند آل عفراء في صِياحِهِم على عوفٍ ومُعَوِّذٍ ابني عفراء، وذلك قبل أنْ يُضْرَبَ عليهِنّ الحِجابُ ..) بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق سلمة بن الفضل، ومن طريق ابن هشام عن البكّائي كلاهما (سلمة والبكّائي) عن ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله به مرسلاً دون ذكر الصّحابي أسعد بن زرارة:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٢)[١]، وعنه البيهقي (٩/٨٩)؛ إلا أنه وقع في "المستدرك" موصولاً، فقال: عن يحيى .. عن جدّه. **فذِكْرُ الجَدِّ في هذا الإسناد منكر**؛ لمخالفته لكلّ الروايات عن ابن إسحاق، حتى لرواية البيهقي التي تلقّاها عن الحاكم؛ **فهي من الأخطاء الواقعة في "المستدرك" التي لم يتمكن الحاكم من تحرير كتابه منها، فقوله عقبه:** "صحيح على شرط مسلم"**! وهمٌ على وهمٍ**، وإن لم يتنبه له الذهبي فوافقه عليه**!** والمعصوم من عصمه الله تعالى"[٢].

ونقل في "شرح العلل" (١/٥٤٤) عن يعقوب بن شيبة قوله: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في "مجموع الفتاوى" (٦/٤٠٤) -: "ويقال: إنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه مُتَلَقٍّ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه .. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يُخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه". وانظر: كتاب "مرويات أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود" (ص ١٠٠) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.

قلت: والحديث له شواهد كما ذكر الترمذي، وخرّجها الشيخ الألباني هنا في تمام تخريجه فلتنظر.

وقال ابن كثير في "تفسيره": "رواه الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي معاوية عن الأعمش والحاكم في مستدركه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وروى الحافظ أبو بكر بن مردويه عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ نحوه. وفي الباب عن أبي أيوب الأنصاري".

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٣٩٨-٣٩٩/٤٣٤٩).

(٢) قلت: ويونس بن بكير وابن إسحاق لم يحتجّ بهما مسلم، وإنما خرّج لهما في المتابعات والشّواهد.

١٠٨٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧/٨) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدثني يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لما بَعَثَ أَهْلُ مَكّةَ في فِداءِ أُساراهُمْ بَعَثَت زَيْنبُ بنتُ رسولِ اللهِ ﷺ في فِداءِ أبي العاصِ بِمالٍ، وبَعَثَتْ فيهِ بِقِلادةٍ كانت خديجةُ أَدْخَلَتْها بها على أبي العاصِ حين بَنى عليْها، فلمّا رَآها رسول اللهِ ﷺ رَقَّ لَها رِقّةً شدِيدةً، وقال: «**إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَها أَسِيرَها وتَرُدُّوا عليها الّذي لَها**»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ غير يحيى بن عبّاد ومحمد ابن إسحاق، وهما ثقتان؛ على كلام في ابن إسحاق، لا سيما إذا عنعن، ولكنه قد صرّح بالتّحديث كما يأتي؛ فالإسناد حسن. والحديث في "سيرة ابن هشام" (٢٩٧/٢) عن ابن إسحاق: حدثني يحيى بن عباد ... به. وكذلك رواه عنه جمع، خرجتهم في "الإرواء" (١٢١٦)، وذكرتُ هناك أنّ الحاكم والذهبي سكتا عنه، وهو كذلك؛ **ولكني وجدتهما في مكان آخر** (٢٣/٣)[1] **قد صحّحاه! فاقتضى التنبيه**".

١٠٨٣ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٣٦-٢٣٧) عند حديث يرويه عُبيد بن رِفاعة بن رافع الزُّرَقي عن أبيه قال: لما كان يومُ أُحُدٍ انْكَفأَ المشركون، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اسْتَوُوا حتّى أُثْنِيَ على رَبِّي**»، فصارُوا خَلْفَهُ صُفُوفًا، فقال: «**اللّهمّ لَكَ الحَمْدُ كُلُّهُ، اللّهمّ لا قابِضَ لِما بَسَطْتَ، ولا باسِطَ لِما قَبَضْتَ، ولا هادِيَ لِمنْ أَضْلَلْتَ، ولا مُضِلَّ لِمنْ هَدَيْتَ، ولا مُعْطِيَ لِما مَنَعْتَ، ولا مانِعَ لِما أَنْطَيْتَ .. اللّهمّ قاتِلِ الكَفَرةَ الّذينَ يُكَذِّبونَ رُسُلَكَ، ويَصُدُّونَ عن سبِيلِكَ، واجْعَلْ عليهم رِجْزَكَ وعَذابَكَ إِلهَ الحَقِّ، آمين**»:

"في المسند" (٤١٤/٣)، والحاكم أيضا (٥٠٧/١، ٢٣/٣- ٢٤[2])، **وقال الحاكم:**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٣٥٠/٣٩٩/٥).

قلت: صحّحه الحاكم هنا على شرط مسلم! مع أنّ يحيى بن عبّاد لم يخرّج له مسلم شيئاً، وابن إسحاق صدوق خرّج له في المتابعات فقط، ولهذا تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له. وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر – على سبيل المثال – ما تقدم تحت رقم (١٠٥٦).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٣٥٢/٤٠١-٤٠٠/٥).

«صحيح على شرط الشيخين».

قلت: **إنّما هو صحيح فقط؛** فإنّ فيه عبيد بن رفاعة، لم يخرّج له الشيخان، **ومِنْ أخطاء الذهبي:** أنّه في أَحَدِ الموضعين[1] وافقَ الحاكم على تصحيحه، وفي الموضع الآخر قال: «والحديث مع نظافة إسناده منكر»، **كذا قال: ولم أعرف لقوله وجهاً،** والله أعلم"[2].

١٠٨٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٤١/٧-٣٤٢) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن محمد بن إسحاق قال: فحدّثني يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جدّه عن الزبير ﷺ قال: (فرأيتُ رسولَ الله ﷺ حين ذَهَبَ لِيَنْهَضَ إلى الصَّخْرةِ، وكان رسولُ الله ﷺ قد ظاهَرَ بين دِرْعَيْنِ، فلم يستطعْ أنْ يَنْهَضَ إليها، فجَلَسَ طلحةُ بن عبيد الله تحْتهُ، فنَهَضَ رسولُ الله ﷺ حتى اسْتَوى عليها، فقال رسول الله ﷺ: «**أَوْجَبَ طلحةُ**»):

"أخرجه الترمذي في "السنن" (١٦٩٢) .. والحاكم (٢٥/٣)[3] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط؛** للخلاف المعروف في ابن إسحاق. ولذا قال الترمذي: "حديث حسن غريب""[4].

---

(١) وهو هذا الموضع.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٥/٤): "وقال [يعني: الحاكم]: صحيح على شرطهما في الموضعين. قلت: أخرجه في "الأدب المفرد": عن علي هو ابن عبد الله المديني، عن مروان بطوله. قال علي: وثنا به محمد بن بشر، فلم أضبطه، عنه. وأخرجه النسائي في "اليوم والليلة": عن زياد بن أيوب، وقال: خالفه أبو نعيم فأرسله، ثم ذكره، عن إسحاق بن منصور، عنه، عن عبد الواحد، عن عبيد مرسلا".

قلت: والحديث خرّجه البزار في "مسنده" (١٧٦/٩) وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، رواه عنه رفاعة بن رافع وحده، ولا نعلم رواه عبيد إلا عبد الواحد بن أيمن، وهو رجل مشهور ليس به بأس في الحديث، روى عنه أهل العلم". وصحّحه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١٦٣/٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٣٥٦/٤٠٣/٥).

(٤) ويحيى بن عبّاد لم يخرّج لم مسلم شيئاً، ويونس بن بكير وابن إسحاق لم يحتجّ بهما، وإنما خرّج لهما في المتابعات والشّواهد.

قلت: والحديث خرّجه الحاكم في موضع آخر سيأتي، وصحّحه على شرط مسلم أيضاً، فتعقّبه الشيخ أيضاً في "الصحيحة"(٦٢٨/٢) وقال: "رواه الترمذي (٣١٦/١) .. والحاكم (٣٧٤/٣) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: "حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق".

- وانظر: حاشية تخريج "فقه السيرة" للغزالي (ص ٢٢٧).

١٠٨٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٩٢/٧-٢٩٣) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ: «أنّ عَمْرَو بنَ أُقَيْشٍ كان لهُ رِباً في الجاهِلِيّةِ، فكان يمنعه ذلك الرّبا من الإسلام حتّى يأْخُذَهُ ثمّ يُسْلِمَ، فجاءَ ذات يومٍ ورسول الله ﷺ وأصحابُه بأُحُدٍ .. فأخذَ سَيْفَه ورُمْحَهُ، ولَبِسَ لَأْمَتَهُ، ثمّ ذهبَ إلى أُحُدٍ، فلمّا رآهُ المسْلِمونَ، قالوا: إِلَيْكَ عَنّا يا عمرُو، قال: إِنّي قد آمَنْتُ، فحَمَلَ فقاتَلَ، فَحُمِلَ إلى أَهْلِهِ جَرِيحًا ... فقال أبو هريرة: فَدَخَلَ الجَنّةَ، وما صَلَّى لِلّهِ صَلاةً»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو مقروناً**. والحديث أخرجه الحاكم (١١٣/٢ و٢٨/٣[1])، وعنه البيهقي (١٦٧/٩) من طريق أخرى عن موسى بن إسماعيل ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[2].

قلت: وقد صرّح بالتحديث في رواية أحمد وابن هشام وابن حبان، فَأَمِنّا بذلك تدليسه، فالحديث حسن - كما قال المنذري - **وليس على شرط مسلم؛ لأنه إنما أخرج لابن إسحاق متابعة**".اهـ.

وقال الذهبي في "السير" (٢٦/١): "إسناده حسن". وكذا حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٣٤٠).

وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت رقم (١٠٥٦).

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٠٧/٥-٤٠٨/٤٣٦١).

(٢) قلت: ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٣/٤-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت. فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشّواهد أحاديث معدودة ..".

وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ. والحديث حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٣٩٣).

وحسّنه قبله الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٤١/٧-٣٤٢)، وذكر له طريقاً آخر عن أبي هريرة من طريق محمد بن إسحاق: حدثني الحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة أنه كان يقول: (حدّثوني عن رجلٍ دخل الجنّة ولم يصلِّ صلاةً قطّ ..)، وقال: "هذا إسناد حَسَن، رواه جماعة من طريق ابن إسحاق". اهـ. وانظر طرقه عن ابن إسحاق عند أبي نعيم في "معرفة الصحابة" (١٩٧٨/٤).

١٠٨٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٣٦٧-٣٦٨) عند حديث يرويه العطّاف بن خالد المخزومي عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن أبيه: أنّ النبيَّ ﷺ زار قُبور الشّهداء بأُحُدٍ، فقال: (**اللهمّ إنّ عَبْدَكَ ونَبِيَّكَ يَشْهَدُ أنّ هؤلاء شُهداءُ، وأنه مَن زارَهُم وسَلَّمَ عليهم إلى يوم القيامة؛ رَدُّوا عليه**):

"أخرجه الحاكم (٣/٢٩)[١] من طريق العطاف بن خالد المخزومي .. **وقال:**

"هذا إسناد مدني صحيح"!! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: مرسل"[٢].

قلت: **والعطّاف هذا صدوق يهم**[٣]؛ كما في "التقريب".

وقد أشار البيهقي إلى إعلال الحديث، فقال عقبه: "كذا وجدته في كتابي عن أبي هريرة".

ثم رواه من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن عبيد بن عمير عن أبي ذرّ قال: ... فذكره دون حديث الترجمة. وقال: "ورواه قتيبة عن حاتم مرسلا". وقال الحافظ ابن رجب في "أهوال القبور" (ق ٨٣/ ٢) – بعد ذكر حديث الترجمة –: "ورواه عمر بن صهبان عن معاذ بن عبد الله عن وهب بن قطن عن عبيد بن عمير مرسلا. ورواه يحيى بن العلاء عن عبد الأعلى بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن ابن عمر عن النبي ﷺ. أخرجه الطبراني. وذِكْرُ ابن عمر فيه وهمٌ. وروي عن عبيد بن عمير عن أبي ذر، ولعلّ المرسل أشبه. وبالجملة؛ فهو إسناد مضطرب، ومتنه مختص بالشّهداء، وهذا أشبه من حديث بشر بن بكر""[٤].

١٠٨٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٦) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن ابن إسحاق قال: حدّثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (**ما قَتَلَ رسولُ الله ﷺ امرأةً مِنْ بني قُرَيظةَ إلا امرأةً واحدةً،**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٠٩/٤٣٦٤).

(٢) لأنّ عبد الله بن أبي فروة والد عبد الأعلى ليست له صحبة. ولم أجد له ترجمة، كما أنّ الشيخ الألباني أورد حديثاً من روايته عند تخريجه لكتاب "السّنّة" لابن أبي عاصم (٢/٤٠٧) وقال: "لم أجد له ترجمة". وقال العلامة المعلمي رحمه الله عند حديثه هذا: "قال الذهبي: مرسل. قلت: وعبد الله بن أبي فروة مجهول". "آثاره" (٣/٨١٣).

(٣) يعني: خلافاً للحاكم الذي يدلّ كلامه على توثيقه مطلقاً.

(٤) وقال العلامة المعلمي رحمه الله بعد أن ذكر بعض طرقه التي ذكرها البيهقي، ومنها طريق الحاكم هذه: "وبالجملة فالظّاهر أنَّ هذا الحديث لو كان صحيحًا لاشتهر عند أهل المدينة وتناقلوه، والله أعلم"."آثاره" (٣/٨١٣).

والله إنها لَعِندي تَضْحَكُ ظَهْراً لِبَطْنٍ، وإنّ رسولَ الله ﷺ لَيَقْتُلُ رِجالَهُم بِالسُّيُوفِ، إِذْ يقولُ هاتِفٌ باسْمِها: أين فُلانةُ؟ ..):

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم، إلا أنه لم يخرّج لابن إسحاق إلا متابعة[1]، **ولم يتنبّه لهذا الحاكم؛ فصحّحه على شرطه كما يأتي!** ..

وبه: أخرجه أحمد (٦/٢٧٧)، والحاكم (٣/٣٥)[2]، وعنه البيهقي (٩/٨٢)، **ثم قال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! وبَيَّضَ له الذهبي!"[3].

١٠٨٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٣٤-٣٥) عند حديث يرويه عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه رضي الله عنهما قال: (أَمَّرَ علينا رسولُ الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه، فغَزَوْنا ناسًا مِنْ بنِي فَزارَةَ، فلمّا دَنَوْنا مِنْ إناءٍ، أَمَرنا أبو بكرٍ رضي الله عنه فعَرَّسْنا، فلمّا صَلَّيْنا الصُّبْحَ أَمَرَنا أبو بكرٍ رضي الله عنه فشَنَنّا الغارَةَ، قال: فوَرَدْنا الماءَ فقَتَلْنا به مَنْ قَتَلْنا ..):

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ على ضعفٍ يسيرٍ في عكرمة كما تقدم؛ وقد أخرجه مسلم كما يأتي.

والحديث أخرجه أحمد (٤/٥١) .. ومسلم (٥/١٥٠-١٥١) .. والحاكم (٣/٣٦)[4] من طرق عن عكرمة ... به. **ووَهِمَ الحاكمُ في استدراكه إيّاه على مسلم!**"[5].

١٠٨٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٧٣٥) عند حديث يرويه ابن أبي ليلى عن الحكم وعيسى عن عبد الرحمن عن أبي ليلى عن عليٍّ أنه قال: يا أبا ليلى أَما كُنْتَ مَعَنا بِخَيْبَرَ؟ قال: بَلى واللهِ كنتُ معكم، قال: فإنّ رسول الله ﷺ **(بعثَ أبا بكرٍ إلى خَيْبَرَ، فسارَ بالنّاسِ، وانْهَزَمَ حتّى رَجَعَ)**:

---

(١) وكذا يونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٢٢/٤٣٧٩).

(٣) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٥٥٧) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٢٢-٤٢٣/٤٣٨٠).

(٥) قلت: كلام الحاكم لا يدلّ على الاستدراك، بل صرّح أنّ مسلماً قد أخرجه لكن بغير هذا السّياق، فقال رحمه الله: "قد أخرجه مسلم بغير هذه السّياقة". وقال الذهبي: "خرّجه مسلم بفظ آخر".

"أخرجه النسائي (٥/١٠٨- ١٠٩)، والحاكم (٣/٣٧)[١] .. وابن أبي شيبة (١٨٧٢٩)، وقَرَنَ (عيسى) مع (الحكم والمنهال)، وهو عند الحاكم مكان (المنهال)، **وقال**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي. **ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ معروف بذلك**، فهو صالح للاستشهاد به .. وله طريق أخرى عن عليّ؛ يرويه نعيم بن حكيم عن أبي مريم الحنفي عن عليٍّ به[٢].."[٣].

١٠٩٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٧٣٤) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن المسَيَّب بن مسلم الأزدي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ (**ربّما أَخَذَتْهُ الشَّقِيقةُ، فَيَلْبَثُ اليومَ واليومينِ لا يَخْرُجُ، فلمّا نَزَلَ بِخَيْبَرَ أَخَذَتْهُ الشَّقِيقةُ، فلَمْ يَخْرُجْ إلى النّاسِ**). وأنّ أبا بكر ﷺ أَخَذَ رايةَ رسول الله ﷺ، ثم نَهَضَ، فقاتلَ قِتالاً شديداً، ثمّ رَجَعَ):

"أخرجه الحاكم (٣/٣٧)[٤] مختصرا، والبيهقي بتمامه (٤/٢١٠- ٢١٢)، **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وأقول: **المسيّب هذا لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر**، ولا ذكره المزي في الرواة عن عبد الله بن بريدة، ولا في شيوخ يونس بن بكير الراوي عنه هنا، **فالظّاهر أنه مجهول**. والله أعلم"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٢٥/٤٣٨٤).

(٢) سيأتي الكلام عليه بعد حديث.

(٣) والحديث فيه علّة أخرى، وهي الاختلاف على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فيمن هو صاحب القصّة مع عليّ، هل هو (عبد الرحمن بن أبي ليلى) كما هي رواية الحاكم هنا أم هو أبوه (أبو ليلى) كما هي رواية النسائي وغيره.

قال الحافظ الكبير أبو الحسن الدّارقطني: "حدّث به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختلف عنه: فرواه عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن المنهال بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

ورواه عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن الحكم، والمنهال. ورواه عليّ بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم والمنهال بن عمرو وعيسى بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فأسنده عبّاد بن يعقوب عن عليّ بن هاشم، فقال فيه: عن ابن أبي ليلى عن أبيه عن عليّ. وتابعه عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى. فهو في هاتين الروايتين من حديث أبي ليلى عن علي. وفي غيرهما من حديث عبد الرحمن ابنه عن علي". "العلل" (رقم ٤٠٤).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٢٥-٤٢٦/٤٣٨٥).

(٥) الظّاهر أنه وقع تحريف في اسم المسيّب هذا عند الحاكم، وأنّ صوابه (المسيّب بن دارم)، فقد أخرجه أبو نعيم في "الطّب" من طريق يونس بن بكير عن المسيّب بن دارم عن عبد الله بن بريدة به. وخرّجه الشيخ رحمه الله في "الضعيفة"

١٠٩١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٧٣٥) عند حديث يرويه عبيد الله بن موسى عن نُعيم بن حكيم عن أبي موسى الحنفي[١] عن عليٍّ ﷺ قال: «**سارَ النبيُّ ﷺ إلى خَيْبَرَ، فلمّا أتاها بَعَثَ عمر ﷺ، ومعه النّاسُ إلى مَدِينَتِهم أو قَصْرِهم، فقاتلوهم فلم يَلْبَثُوا أَنْ هَزمُوا عمرَ وأصحابَه، فجاؤوا يُجَبِّنُونَهُ وَيُجَبِّنُهُمْ، فسار النبيُّ ﷺ**»:

"أخرجه البزار (١٨١٥) – مطولا، وفيه ذكر عمر وأصحابه مهزومين –، والحاكم (٣/٣٧)[٢]، ولم يسقه بتمامه، ولكنه ذكر الهزيمة وزاد (التَّجْبِين)، وقال – هو والذهبي–: "صحيح الإسناد". وأقول: **أبو مريم الحنفي هذا لم يتبيّن لي حاله**، فقد اختلفوا في نسبته هل هو الحنفي أم الثقفي؟! وفي اسمه هل هو (قيس) أم (إياس)؟! وقيس وثّقه ابن حبان وغيره، وإياس لم يوثّقه غيره، فإن كان ثقة فالسّند صحيح، وإلا؛ فهو صحيح بما تقدم من الطّرق والشّواهد"[٣].

(٥٩٢٨) فقال: "منكر. أخرجه أبو نعيم في "الطب" معلقا فقال (ق ١/٤٤): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته – مع كونه معلقا – ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة).. وقال الذهبي في "الميزان": "مجهول" .

وأما ابن حبان؛ فذكره في "الثقات" (٥/٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه".

(١) علّق هنا مُحقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النّسخ الخطّية كلّها، و"التّلخيص"، و"الإتحاف"، ولم نجد في الرواة من يُسمّى هكذا، وهو تصحيف، وصوابه: أبو مريم الحنفي، فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنّفه (٢٠/٤٤٦)، والبزّار في مسنده (٣/٢٢) من طريق عبيد الله بن موسى عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم عن عليّ، وهو الصواب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٢٦/٤٣٨٦).

(٣) قلت: قد حرّر الشيخ الكلام في ترجمة أبي مريم هذا، ونقل الخلاف في نسبته، ورجّح أنهما اثنان: (أبو مريم الثقفي) و(أبو مريم الحنفي)، فقال في "الضعيفة" (١٣/٦٨٦-٦٨٧): ".. فقد فرّق الحافظ بين أبي مريم الثقفي، وأبي مريم الحنفي، وأفاد أنّ الأوّل هو المسمّى (قيسا) ... والآخر يسمى (إياسا) .. فقال: "أبو مريم الثقفي، اسمه: قيس المدائني، مجهول من الثانية. ي د س". أبو مريم الحنفي القاضي، اسمه: إياس بن صبيح، مقبول، ومن الثانية، **ووهم من خلطه بالأوّل**" .. وعدم التفريق هو الذي يترشّح من قول الذهبي في "الكاشف": "أبو مريم الثقفي: عن علي وأبي الدرداء،وعنه عبد الملك ونعيم (الأصل: يعلى) ابنا حكيم، ثقة، ولي قضاء البصرة" ... **لكن لعلّ التفريق بين الرجلين هو الأرجح**، لاتفاق إمام المحدثين [يعني: البخاري] ومن معه على ذلك، وهو الذي رجّحه الحافظ ابن حجر – كما تقدم –. لكن اتفاقهم جميعاً على أنّ الذي روى عنه نعيم بن حكيم هو: أبو مريم الثقفي، ذكروا ذلك في ترجمة الثقفي هذا – كما تقدم عن الذهبي –، وكذلك ذكروا في ترجمة نعيم هذا، ومنهم الذهبي أيضاً ..".

١٠٩٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤٢١/١٠-٤٢٢) عند حديث يرويه يحيى بن أبي بُكير عن أبي جعفر الرّازي عن مُطَرِّف عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعتُ عَلِيّاً ﷺ يقول: «وَلّانِي رسولُ الله ﷺ خُمُسَ الخُمُسِ، فوَضَعْتُهُ مَواضِعَهُ حَياةَ رسولِ الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أبي جعفر الرّازي، وهو مختلف فيه، والمتَقَرِّرُ فيه ما في "التقريب": "**صدوق سيئ الحفظ**". وبه أعلّه المنذري.

والحديث أخرجه البيهقي (٣٤٣/٦) من طريق المؤلف [يعني: أبا داود]، ومن طريق **الحاكم، وهذا في "المستدرك"** (١٢٨/٢ و٣٩/٣-٤٠[١]) من طريق يحيى بن أبي بكير وغيره عن أبي جعفر الرّازي ... مختصراً .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"[٢].

١٠٩٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٥/١١) عند حديث يرويه عيسى بن يونس عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير عن أبيه قال: لما اشْتَدَّ جَزَعُ أَصْحابِ رسولِ اللهِ ﷺ على مَنْ قُتِلَ يوْمَ مُؤْتةَ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: **(لَيُدْرِكَنَّ الدّجّالُ قَوْماً مِثْلَكُمْ أو خيراً منكم (ثلاثَ مَرّاتٍ)، ولنْ يُخْزِيَ اللهُ أُمَّةً، أنا أَوَّلُها، وعِيسى ابنُ مريمَ آخِرُها)**:

"أخرجه الحاكم (٤١/٣)[٣] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"!! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: ذا مرسل[٤]: وهو خبرٌ منكر".

قلت: **وليس رجاله على شرط الشيخين**؛ إلا عيسى بن يونس. وأما سائرهم؛ فإنما احتجّ بهم مسلم وحده". **وانظر**: "الضعيفة" (١٧١/١١).

١٠٩٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٢٩/٧) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن ابن إسحاق، قال: حدّثني الزّهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (مَضَى رسولُ الله ﷺ وأصحابُهُ عامَ الفَتْحِ حتى نَزَلَ مَرَّ الظَّهْران في عشرةِ آلافٍ

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٢٩/٥-٤٣٠/٤٣٩٢).

(٢) ومع ضعف أبي جعفر الرّازي، فقد خالفه في هذا الإسناد أبو عوانة –وهو الوضاح بن عبد الله اليشكري– وهو ثقة ثبت، فرواه عن مُطرِّف –وهو ابن طريف–، عن رجل يقال له: كثير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي، وكثير هذا مجهول، ومطرّف لم يسمع من ابن أبي ليلى. قاله الدارقطني في "العلل" (٢٨٠/٣).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٣٢/٥-٤٣٣/٤٣٩٧).

(٤) لأنّ جُبير بن نُفير – وإن أدرك زمان النبي ﷺ – إلا أنه روى عنه مرسلاً.

من المسلمين، فسَبَّعَتْ سُلَيْمٌ وأَلَّفَتْ مُزَيْنةُ، وفي كلِّ القبائل عَدَدٌ وإسلامٌ، وأَوْعَبَ مع رسول الله ﷺ المهاجرون والأنصار، فلم يَتَخَلَّف عنه منهم أحدٌ، وقد عَمِيَت الأخبار على قريش ...)[1]:

"أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" (٤/١٧- ٢٤- ابن هشام)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨/١٠- ١٥) .. وكذا الحاكم (٣/٤٣- ٤٤)[2] .. وأبو داود (٣٠٢١) - فقرة منه - من طريق محمد بن إسحاق .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!

ونحوه قول الهيثمي في "المجمع" (٦/١٦٧): "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح".

فأقول: **محمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة**[3]، وهو حسن الحديث - بعامّة- بشرط التّصريح بالتّحديث كما هنا، وهو حجّة في السّيرة النبوية كما هو معروف عند العلماء[4]، ولذلك نقله الحافظ ابن كثير في تاريخه "البداية" (٤/٢٨٨- ٢٩١) عن "السيرة" ساكتاً عنه، وكذلك الحافظ في "الفتح" (٧/٨- ١٢) قطعاً منه في شرحه لحديث عروة بن الزبير الذي أخرجه البخاري (٤٢٨٠) من طريق هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً. وفيه جُمَلٌ كثيرة مما في حديث ابن إسحاق؛ فهو شاهد قويّ ..".

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٣٦١٠) عند الحديث السّابق:

"وقد ساق الحديثَ بطوله: ابنُ هشام في "السّيرة" (٤/١٧-٢٤) عن ابن إسحاق: حدثني الزهري ... بسنده عند المؤلف. **وهذا إسناد حسن**. وبعضه في "المستدرك" (٣/٤٣ - ٤٥)، **وصحّحه هو والذهبي!**[5] والحديث مخرّجٌ في "الصحيحة" (٣٣٤١)".

---

(١) في قصّة طويلة في فتح مكة وإسلام أبي سفيان.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٣٦-٤٣٨/٤٤٠٥).

(٣) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

(٤) قال الحافظ في "التقريب": "إمام المغازي، صدوق يدلّس".

قلت: ويونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم أيضاً، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد.

(٥) قلت: سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

- وانظر: حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٣٢٦)

١٠٩٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٨/٨) عند حديث يرويه عثمان ابن أبي شيبة عن أحمد بن المفَضَّل عن أَسْباطِ بنِ نَصْرٍ، قال: زَعَمَ السُّدِّيُّ عن مصعب بن سعد عن سعد قال: (لما كان يَوْمُ فَتْحِ مَكّةَ اخْتَبأَ عبدُ اللهِ بنُ سَعْدِ بنِ أَبِي سَرْحٍ عند عثمانَ بنِ عفّانَ ﷺ، فجاءَ به حتّى أَوْقَفهُ على النّبيِّ ﷺ، فقال: يا رسول اللهِ، بَايِعْ عبدَ اللهِ، فرَفَعَ رَأْسَهُ فنَظَرَ إليه ثلاثًا ...):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ على ضعفٍ في أسباط بن نصر، حتى قال ابن حجر: "كثير الخطأ". ونحوه أحمد بن المفَضَّل، قال الحافظ: "صدوق، في حفظه شيء"؛ لكن هذا قد توبع كما يأتي. **والحديث أخرجه الحاكم** (٤٥/٣)[١] من طريق المؤلف [يعني: أبا داود]، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وفيه مِنَ الضَّعْفِ ما ذكرتهُ آنفاً**. لكن له شاهد يتقوّى به، كما بينته في "الصحيحة" (١٧٢٣)، وخرّجته هناك".

- وانظر: تحقيق "القائد إلى تصحيح العقائد" (ص ٩٦).

١٠٩٦ - قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٣٢٨) عند حديث يرويه عبد الله بن أبي بكر المقَدَّمي عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس ﷺ قال: «**دَخَل رسولُ الله ﷺ مكّةَ يومَ الفَتْحِ وذَقْنُهُ على رَحْلِهِ مُتَخَشِّعًا**»:

"وصله الحاكم (٤٧/٣)[٢]، وكذا أبو يعلى من حديث أنس .. **وقال الحاكم**:

«صحيح على شرط مسلم». وأقرّه الذهبي! **وهو مِن أوهامِهِما**؛ فإنّ في سنده عبد الله بن [أبي] بكر المقدّمي، وهو ضعيف كما قال ابن عدي، ثم ساق له هذا الحديث كما في "الميزان"[٣]، وهذا المقدّمي غير عبد الله بن أبي بكر شيخ ابن إسحاق؛ فإنّ هذا متأخّر مِنْ طبقة الإمام أحمد؛ وذاك تابعي صغير، يروي عن أنس ﷺ، وهو ثقة".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٣٨/٥-٤٣٩/٤٤٠٦).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٤٣/٥/٤٤١١).

(٣) قلت: وقال ابن معين كما في س"سؤالات السّهمي للدارقطني" (٣٢٧): "كذّاب". وقال أبو زرعة: "ليس بشيء". وضعّفه أبو يعلى، وقال الدارقطني: "متروك". وقال موسى بن هارون: "ترك الناس حديثه في حياته". ولم يخرج له مسلم شيئاً". ينظر: "الجرح والتعديل" (١٨/٥-١٩)، "لسان الميزان" (٤٤٣/٤).

١٠٩٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٩٦) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي الحارث عن جعفر بن عون عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن أبي مسعود: أنّ رجلا كلّمَ النبيَّ ﷺ يومَ الفتح، فأَخَذَتْهُ الرِّعْدةُ، فقال النبي ﷺ: **(هَوِّنْ عليكَ؛ فإنّما أنا ابنُ امْرأةٍ مِنْ قُرَيْشٍ كانت تَأْكُلُ القَدِيدَ)** بعد أنْ خرّجه من طبقات ابن سعد من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس به مرسلاً، لس فيه (أبو مسعود):

"أخرجه ابن ماجه .. والحاكم (٣/٤٧-٤٨)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **إسماعيل بن أسد**[٢] **لم يخرّج له الشّيخان**، وهو ثقة. لكن المرسل أصحّ .."[٣].

١٠٩٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٠٩) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: (أنّ رسول الله ﷺ سار إلى حُنين ... ثم بعثَ رسولُ الله إلى صفوان ابن أمية؛ فسأله أَدْراعاً مائة دِرْعٍ وما يُصْلِحها مِن عُدَّتِها، فقال: أَغَصْباً يا محمد؟ قال: **(بل عارِيةٌ مضمونةٌ، حتى نُؤَدِّيَها لَك)**:

"أخرجه الحاكم (٣/٤٨-٤٩)[٤]، وعنه البيهقي (٦/٨٩) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٤٣/٤٤١٢).

(٢) كذا قال الشيخ! وإسماعيل بن أسد هذا لا يوجد في إسناد الحاكم، وإنما هو شيخ ابن ماجه عن جعفر بن عون، فهو متابع لإسماعيل بن أبي الحارث عن جعفر بن عون عند الحاكم.

(٣) والحديث خرّجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٥/٦٩) من طريق الحاكم الموصولة ثم قال: "كذا رواه ابن صاعد هذا موصولاً .. وقد أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي قال أنبأنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن عبد الوهاب قال أنبأنا جعفر بن عون قال أنبأنا إسماعيل عن قيس قال: جاء رجلٌ إلى النبي يكلمه فأَرْعَدَ الرّجلُ، فقال له: (هوّن عليك فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد). هذا مرسل وهو المحفوظ". وقال ابن ماجه عقب الحديث: "إسماعيل وحده وصله". وقال الدارقطني: "يرويه إسماعيل بن أبي الحارث عن جعفر بن عون عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود. ورواه هاشم بن عمرو الحمصي عن عيسى بن يونس عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود وجرير، **وكلاهما وهمٌ، والصّواب عن إسماعيل عن قيس مرسلاً عن النبي ﷺ**". "العلل" (١٠٦٣).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٤٤-٤٤٥/٤٤١٥).

قلت: **وإنما هو حسن فقط** للكلام المعروف في ابن إسحاق، والمتقرّر أنه حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث كما في هذا"[1].

- وانظر: "الإرواء" (٣٤٥/٥)، التعليق على "سبل السلام" (١٨٥/٣).

١٠٩٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣٤/٦-٢٣٥) عند حديث يرويه داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ «**اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمْرةُ الحُدَيْبِيةِ، وعُمْرةُ القَضاءِ مِنْ قابِلٍ، والثّالِثةُ مِنَ الجِعْرّانةِ، والرّابِعةُ الّتي مع حَجّتِهِ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ...

وأخرجه الدارمي (٥١/٢) .. والحاكم (٥٠/٣)[2] .. من طرق أخرى عن داود بن عبد الرحمن... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **ولو زادا: "على شرط الشيخين" - كما قُلنا - لأَصابا**"[3].

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "إمام المغازي، صدوق يدلّس". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر ما تقدم قريباً تحت رقم (١٠٩٤). قلت: ويونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم أيضاً، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد.

وقد ذكر الشيخ هذا الحديث ضمن شواهد، فانظرها في تمام تخريجه.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٤١٨/٤٤٧/٥).

(٣) قلت: لم يخرّج البخاري لداود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار شيئاً، ولم يخرّج مسلم لعمرو بن دينار عن عكرمة شيئاً. وقد اختلِف في وصله وإرساله، قال الترمذي (٨١٦) بعد أن خرّجه من طريق داود بن عبد الرحمن الموصولة: "وروى ابن عيينة هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن عكرمة: (أنّ النبيَّ ﷺ اعتمر أربع عمر)، ولم يذكر فيه: (عن ابن عباس). حدثنا بذلك سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال: حدثنا سفيان بن عيينة ..". وسفيان أوثق وأقوى من داود بن عبد الرحمن، لا سيما وقد تابعه على إرساله أبو بكر الهذلي عن عكرمة عند ابن سعد في "الطبقات" (١٧٠/٢).

والحديث أورده الشيخ مقبل في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (٢١٣) وقال: "الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله (٥٤٧/٣) بعد أن رواه من طريق داود بن عبد الرحمن قال: حديث ابن عباس حديث حسن غريب. وروى ابن عيينة هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن عكرمة أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر ولم يذكر فيه (عن ابن عباس) .. وسفيان ابن عيينة هو أثبت الناس في عمرو بن دينار، فتكون رواية داود بن عبد الرحمن شاذة والله أعلم. قال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢/٥) بعد أن روى الحديث: "قال أبو الحسن يعني علي بن عبد العزيز: **ليس أحد يقول في هذا الحديث عن ابن عباس إلا داود بن عبد الرحمن**. قد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة: أنّ النبي ﷺ اعتمر. مرسلا. قال البخاري: داود بن عبد الرحمن صدوق إلا أنه ربما يهم في الشيء". اهـ

١١٠٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٤٠-٤٢) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: حدثني بريدة بن سفيان عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: (لما سارَ رسولُ الله ﷺ إلى تبوكَ جَعَلَ لا يزالُ يَتَخَلَّفُ الرّجلُ فيقولون: يا رسول الله: تَخَلَّفَ فُلانٌ، فيقولُ: (**دَعُوهُ، إِنْ يَكُ فِيهِ خَيْرٌ فسَيُلْحِقُهُ اللهُ بِكُمْ، وإِنْ يَكُ غَيْرَ ذلكَ فقدْ أَراحَكُمُ اللهُ منهُ** ..):

"ضعيف. أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" (٤/١٧٩ – ابن هشام)، ومن طريقه ابن سعد في "الطبقات" (٤/٢٣٤ – ٢٣٥)، وكذا الحاكم (٣/٥٠ – ٥١)[١] – والسياق له – من طريق بريدة بن سفيان الأسلمي ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: فيه إرسال".

قلت: يشير إلى اعلاله بالانقطاع بين القُرظي وابن مسعود؛ **لكن قد روى البخاري في "التاريخ" (١/٢١٦) بإسناد قويّ سماعَ القرظيِّ منه**[٢]، **فالأولى إعلاله ببريدة بين سفيان الأسلمي**، فقد أورده الذهبي في "الميزان" وقال: "قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو داود: لم يكن بذاك، وكان يتكلّم في عثمان. وقال الدارقطني: متروك. وقيل: كان يشرب الخمر، وهو مُقِلّ". واعتمد في كتابه "الكاشف" قول البخاري، وفي الضعفاء قول الدارقطني. وهذا يعني أنه – عنده – ضعيف جداً فهو أولى مِن قول ابن حجر فيه: "ليس بالقويّ".

وبالجملة فهو علة الحديث وليس الإرسال وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في "الإصابة" عند عزوه لابن إسحاق: "بسند ضعيف"".

ويشهد للحديث ما أخرجه البخاري (١٧٧٨) و(١٧٨٠)، ومسلم (١٢٥٣) من حديث أنس قال: (اعتمر أربع عمر في ذي القعدة -إلا التي اعتمر مع حجته-: عمرته من الحديبية، ومن العام المقبل، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين، وعمرته مع حجته).

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٤٧-٤٤٩/٤٤١٩).

(٢) وقال البخاري عقبه: "لا أدري حفظه أم لا". وقال أبو داود: "سمع من علي ومعاوية وعبد الله بن مسعود".

وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": "روى عن العباس، وعلي، وابن مسعود ... يقال: إنّ الجميع مرسل". وقد جزم في "التقريب" أنه ولد سنة ٤٠ للهجرة، وذكر في "التهذيب" أنه عاش ٧٨ سنة، وعلى هذا لا يمكن أن يكون أدرك عبد الله بن مسعود الذي توفّي سنة ٣٢ على الراجح.

وانظر: "تهذيب الكمال" (٢٦/٣٤٣)، "تحفة التحصيل" (ص ٢٨٦).

١١٠١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٤/٨) عند حديث يرويه يونس ابن بُكير عن ابن إسحاق قال: فحدّثني سعد بن طارق عن سلمة بن نُعيم بن مسعود عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين جاءَهُ رَسولُ مُسَيْلِمةَ الكذّاب بكتابه، ورسول الله ﷺ يقول لهما: «**وأنتما تقولان بمثلِ ما يقول؟**» قالا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «**والله لولا أنّ الرُّسُلَ لا تُقْتَلُ لضَرَبْتُ أَعْناقَكُما**»:

"أخرجه الطّحاوي في "شرح المعاني" (٣١٨/٣)، والحاكم (٥٢/٣)[١] ..

وقال الحاكم – على عادته –: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي كعادته غالبًا!

وابن إسحاق إنما روى له مسلم مقرونًا"[٢].

– وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٤٨٥/٣).

١١٠٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٦/٨) عند حديث يرويه جعفر ابن عون عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن أبيه قال: جاء رجلٌ إلى عبد الله بن مسعود ﷺ، فقال: (يا أبا عبد الرحمن، إنّ ها هنا قوماً يقرؤون مِنْ قراءة مسيلمة، فقال عبد الله: أَكِتابٌ غَيْرُ كِتابِ اللهِ، أو رسولٌ غيرَ رسولِ اللهِ بَعْدَ فُشُوِّ الإسلام؟ ...) بعد أن خرّجه من طريق المصنّف [أبي داود] عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّبٍ عن عبد الله بن مسعود به مختصراً وصحّحه:

"المسعودي – واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة –، **وكان اختلط**[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٤٢٣/٤٥١/٥).

(٢) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

قلت: ويونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم أيضاً، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد.

وسلمة بن نُعيم بن مسعود لم يخرّج له مسلم ولا لأبيه شيئاً. وقال ابن حجر في "التقريب": "له ولأبيه صحبةٌ".

والحديث رواه الترمذي في «العلل الكبير» (٧١٥) من هذا الطريق وقال: "سألتُ محمدًا [يعني: البخاري]، عن هذا الحديث؟ فقال: قد رواه ابن أبي زائدة أيضاً عن سعد بن طارق، ورآه حديثاً حسناً".

(٣) قال الذهبي في "الكاشف": "ثقة اختلط بأخرة". وقال ابن حجر: "صدوق اختلط قبل مَوْته، وضابطه: أن مَنْ سَمِعَ منه ببغداد فبعدَ الاختلاطِ".

قلت: والراوي عنه هنا جعفر بن عون كوفيٌّ ممن سمع منه قبل الاختلاط كما قال الإمام أحمد كما في "تاريخ دمشق" (٦٩/٣٥) من رواية ابن صالح عنه. وجزم بذلك العراقي في «التقييد والإيضاح» (١٤٣٦/٢)، وابن الكيّال في "الكواكب النيّرات" (ص ٢٩٣). وعليه فإسناد هذا الحديث صحيح كما قال الحاكم. والله أعلم.

وأخرجه الحاكم (٣/٥٣)[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وقد عرفتَ حال المسعوديّ"[٢].

١١٠٣ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٣٨٩) عند حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: بَعَثَتْ بنو سعدِ بنِ بكرٍ ضِمامَ بنَ ثَعْلَبَةَ إلى رسول الله ﷺ، فقَدِمَ علَيْنا، فأَناخَ بَعِيرَهُ على بابِ المسجدِ فعَقَلَهُ، ثمّ دَخَلَ على رسول الله ﷺ وهو في المسجدِ جالسٌ مع أصحابهِ، فقال: أيّكم ابن عبد المطّلب؟ فقال رسول الله ﷺ: (**أنا ابن عبد المطّلب**). فقال: محمد؟ قال: (**نعم**) قال: يا محمد، إني سائلك ومُغَلِّظٌ عليك في المسألة، فلا تَجِدَنّ في نَفْسِكَ، فإنّي لا أَجِدُ في نفسي، قال: (**سَلْ عمّا بَدا لك** ..) تعليقاً على جملة (فإني لا أَجِدُ في نفسي):

"**كذا في "المستدرك**"[٣]! وفي "المسند": قال [يعني: النبيّ ﷺ]: (فإني لا أجد في نفسي؛ فَسَلْ... إلخ)؛ **ولعله الصّواب!**"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٥١-٤٥٢/٤٤٢٤).

(٢) ثم ذكر الشيخ بعض المتابعات للمسعودي، ثم قال: "وللحديث طريق أخرى من رواية قيس بن أبي حازم قال: جاء رجل إلى ابن مسعود ... الحديث. أخرجه الطبراني (٨٩٥٦) من طريق عبد الرزاق، وهذا في "المصنف" (١٠/١١٧٠٨) عن ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عنه. وهذا إسناد صحيح". اهـ. وانظر الحديث الذي قبل هذا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٥٣-٤٥٥/٤٤٢٦).

(٤) ويؤيد ذلك رواية البزّار (٥٢١٩)، وفيها (سل عمّا بدا لك، فلا أجد عليك في نفسي)، فهي صريحة أنّ قائل (فإني لا أَجِدُ في نفسي) هو النبي ﷺ وليس ضمام.

ثم وجدتُ البيهقي قد خرّجه في "دلائل النبوة" (٥/٣٧٤) من طريق الحاكم بسنده ومتنه، وفيه (فقال [النبي ﷺ]: (لا أجد في نفسي، فسل عمّا بدا لك).

ابتِداءُ مَرَضِ رسولِ الله ﷺ

١١٠٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/١٠٠٦-١٠٠٩) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: حدثني عبيد الله بن عمر بن حفص عن عبيد بن حُنين – مولى الحكم بن أبي العاص – عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي مُوَيْهِبةَ مولى رسول الله ﷺ قال: طَرَقَنِي رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ، فقال: (**يا أبا مُوَيْهِبةَ، انْطَلِق، فإنِّي قد أُمِرْتُ أنْ أَسْتَغْفِرَ لأهلِ هذا البَقِيعِ**). فانْطَلَقْتُ معه، فلمّا بَلَغَ البَقِيعَ. قال: (**السّلام عليكم يا أهلَ البَقِيعِ، لِيَهْنِ لكم ما أَصْبَحْتُم فيه، لوْ تَعْلَمُون ما أَنْجاكُمُ اللهُ منهُ، أَقْبَلَتِ الفِتَنُ كقِطَعِ اللّيلِ المُظْلِمِ، يَتْبَعُ أَوَّلُها آخِرَها ..**):

"أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" (٤/٣٢٠)، ومن طريقه .. والحاكم (٣/٥٥)[1] .. وأحمد (٣/٣٨٩) .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، إلا أنه عَجَبٌ بهذا الإسناد، فقد حَدَّثناه ...". ثم ساق إسناده من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن ربيعة عن عبيد بن عبد الحكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص ... نحوه.

وسكت عنه الذهبي، وهو مُتَعَقَّبٌ من وجوه:

الأوّل: أنّ تصحيحه إيّاه على شرط مسلم **وَهْمٌ**، لسببين:

أحدهما: أنه وقع عنده شيخ ابن إسحاق: (عبيد الله بن عمر بن حفص) .. وهو العمري المصَغّر، **وهو وهمٌ منه أو من أَحَدِ رواته**، لمخالفته لِما في "السِّيرة"، ولكلّ المصادر المذكورة، فإنه فيها – كما رأيت –، (عبد الله بن عمر)، أي: المكَبّر، وهذا ضعيف، وذاك (الصغير) ثقة. وإنّ مما يؤكّد الوهم أنه عنده من طريق عمر بن عبد الوهاب الرياحي، وهي عند البيهقي أيضا (٧/١٦٣) لكن قال: (عبد الله بن عمر) فوافق رواية الجماعة.

والآخر: أنّ عبيد بن جبير، وقع عنده: (عبيد بن حُنين) وكذلك وقع في بعض المصادر المذكورة كالبخاري وغيره، **فتوهّم الحاكم** أنه: (عبيد بن حنين المدني أبو عبد الله) .. **وليس به**؛ فإنّ هذا مولى آل زيد بن الخطاب، وهو ثقة من رجال الشيخين، – هذا الذي أظنّ –،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٥٧-٤٥٨/٤٤٢٩).

فإنْ كان غير ذلك، فهو وهمٌ أيضاً، لأنه وثّقه وجعله من رجال مسلم، **وهو غير معروف البتّة إلا في هذه الرواية**، وقد اضطربوا فيها على وجوه سأذكر بعضها، ومن ذلك اختلافهم في ضبط اسم والد (عبيد) هذا، فقيل: (جبير) -كما تقدم -، وقيل (حنين) -كما ذكرت قريبا -، وقيل: (عبد الحكم) -كما مضى آنفاً في رواية يونس بن بكير - عند الحاكم، وفي نقل الحافظ عنه في "الإصابة": (أبو الحكم)، وقال: "كذا فيه، والصواب: (عبيد مولى أبي الحكم) -كما تقدم -" .. وقد رجّح الحافظ من هذه الأقوال القول الأوّل، وذكر أنّ من قال: (حنين)، فهو تصحيف، قال: "وإنما هو: (عبيد بن جبير) .. بجيم وموحدة، ونبّه على ذلك ابن فتحون"[1].

قلت: **فثبت يقيناً خطأ تصحيح الحاكم لهذا الحديث على شرط مسلم.**

الوجه الثاني: إذا عرفت مما تقدم أنّ الراجح في: (عبيد) هذا أنه: (ابن جبير)، فما حاله في الرواية؟

الجواب: أنه **غير مشهور**، إلى درجة أن ابن أبي حاتم لم يذكره في كتابه مطلقاً، وقد ذكره البخاري (٤٤٥/١/١) - وتبعه ابن حبان (١٣٥/٥) - برواية يعلى بن عطاء عنه - أعني: عبيد بن جبير - عن أبي مويهبة. **وهذا يوصلنا إلى التحدّث عن وجهٍ آخر من وجوه التّعقّب لتصحيح الحاكم**، وهو:

الوجه الثالث: الاضطراب في إسناده؛ فقد رواه الحكم بن فضيل[2]: ثنا يعلى بن عطاء عن عبيد بن جبير عن أبي مويهبة.

أخرجه أحمد (٤٨٨/٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٤٧/٢٢-٣٤٨).

---

(١) وقال الدارقطني في" المؤتلف والمختلف" (٣٦٥/١): "قال علي بن المدِيني فيما رواه ابنه عنه: قال وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق في حديث عبيد عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة (عبيد بن حُنَيْن). **وأخطأ**.

قال الشيخ أبو الحسن [الدارقطني]: وهذا عبيد بن جُبَيْر مولى الحكم بن أبي العاص رَوى حديثَه محمّد بن إسحاق عن عبد الله بن عمر العبلي عن عبيد بن جُبَيْر. ومن قال في هذا: (عبيد بن حُنَيْن) **فهو وهمٌ**".

(٢) قيّده الدّارقطني والذهبي وابن ناصر الدين: (فَصِيل)، بفتح الفاء وكسر الصّاد المهملة، ووقع في "التاريخ الكبير"، و"الكامل" لابن عدي: (فضيل)، بالضاد المعجمة. انظر "توضيح المشتبه" (١٠٩/٧).

وهذا إسناد حسن إلى عبيد بن جبير، خير من الإسناد السّابق لضعف عبد الله بن عمر العمري المكبر. وقد أشار إليه البخاري وابن حبان –كما نقلته عنه آنفاً –، وقد أسقط منه: (عبد الله بن عمرو بن العاص).

ثم تنبّهتُ لشيء كاد أن يفوتني، وهو أنّ تحديدي لهوية عبد الله بن عمر – أنه العمري المكبر –كان نتيجة تأثري برواية الحاكم التي وقع فيها مصغرا: (عبيد الله)، فتنبّهتُ لكون: (عبد الله بن عمر) جاء في رواية الدّارمي بزيادة في نسبه هكذا: (عبد الله بن عمر بن علي بن عدي)، كما جاء في "المسند" و"المعجم" منسوباً هكذا: (عبد الله بن عمر العَبَلي)؛ فتيقّنتُ أنه ليس: (عبد الله بن عمر العمري).

أقول هذا بياناً للحقيقة وتراجعاً عن الخطأ، وإلا، فليس هو بخير من (العمري)، بل هو **مجهول العين**، لا يعرف إلا برواية ابن إسحاق هذه –كما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم و"ثقات ابن حبان" (٣٦/٧) ..

وثمّة نوعٌ آخر من الاضطراب على ابن إسحاق: فقال محمد بن سلمة عنه عن أبي مالك بن ثعلبة بن أبي مالك عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبد الله بن عمرو بن العاص ... به.

اخرجه الدولابي (٥٨/١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٧/٢).

ورجاله ثقات، غير أبي مالك هذا: فلم يوثّقه أحدٌ حتى ولا ابن حبان، وذكره البخاري في "الكنى" وكذا ابن أبي حاتم، من رواية ابن إسحاق فقط، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وابن إسحاق: مدلس وقد عنعن"[1].

١١٠٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٠/٩-١٨١) عند حديث يرويه زهيرٌ عن سليمان التّيمي عن أنس بن مالك ﷺ قال: (كان آخِرُ وصيّةِ رسولِ اللهِ ﷺ حين حَضَرَهُ الموْتُ: «**الصّلاةَ الصّلاةَ** – مرّتين – **وما مَلَكَت أَيْمانُكم**» ..) بعد أن خرّجه من مستدرك

---

(١) وقال الدارقطني: يرويه عبيد بن جبر، ويقال: ابن جبير مولى الحكم بن أبي العاص، واختلف عنه:

فرواه يَعلى بن عطاء، عن عبيد بن جبير، عن أبي مويهبة. قال ذلك الحكم بن فصيل، عن يعلى بن عطاء.

وقال سليمان بن خالد، شيخ واسطي: عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبيد، عن أبي مويهبة.

وروى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن عمر العبلي، عن عبيد بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي مويهبة، زاد فيه: عبد الله بن عمرو. والله أعلم بالصواب، ويشبه أن يكون القول قول ابن إسحاق". «العلل» (١١٨٤).

الحاكم من طريق الحسين بن عليّ الفارسي عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس ﷺ بلفظ: (كان آخر ما تكلّم به - ﷺ -: **جَلالُ رَبِّي الرَّفِيعُ فقد بَلَّغْتُ، ثم قَضى**):

"**وقال** [يعني: الحاكم]:"صحيح الإسناد؛ إلا أنّ هذا الفارسي واهمٌ فيه على محمد بن عبد الأعلى". ثم ساقه من طريق زهير وغيره عن سليمان التيمي به ..

وقال الحاكم(١): "قد اتّفقا على إخراج هذا الحديث". قال الذهبي: "قلت: فلماذا أوردته؟!". وأقول: **إنما أورده الحاكم لسببين**: أنّ هذا هو لفظ حديث أنس، وأما الذي قبله فَوَهْمٌ مِنَ الحسين بن علي بن عبد الصمد البزاز الفارسي.

قلت: ولم أجد له ترجمة. **ثم إنّ الحاكم قد وَهِم** في قوله: إنّ الحديث متفق عليه. **فليس هو في البخاري ولا في مسلم**، وإنما رواه بعض أصحاب "السنن" كما يأتي بلفظ: (كانت عامة وصيته ...). وله شاهد بلفظ: (كان آخر كلام رسول الله ﷺ: الصلاة الصلاة، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم). أخرجه أبو داود (٣٣٦/٢)، وابن ماجه (١٥٥/٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٥)، وأحمد (٢٩/٢ رقم٥٨٥) من طريق مغيرة عن أمّ موسى عن عليّ ﷺ. ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أم موسى؛ قال الدارقطني: "حديثها مستقيم يعتبر به". وقال الذهبي: "تفرد عنها مغيرة بن مقسم". وفي التقريب: "مقبولة". ثم المغيرة بن مقسم؛ كان يدلس. ومن هذا تعلم أنّ قول الأستاذ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند": "إسناده صحيح"؛ غير صحيح، وغايته أن يكون حسناً أو صحيحاً لغيره؛ فإنّ ما قبله يقويه، وله شاهد آخر يأتي: (كان من آخر) ...".

- **وقال** في حاشية "الإرواء" (٢٣٧/٧) عند الحديث السّابق:

"**وأخرجه الحاكم** (٥٧/٣) وقال: "قد اتّفقا على إخراج هذا الحديث"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: فلماذا أوردته؟!".

قلت: **وكلُّ ذلك وهمٌ؛ فإنهما لم يخرّجاه. ثم إنه قد سقط قتادة من إسناد الحاكم!**"(٢).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٦٠/٥-٤٦١/٤٤٣٤).

(٢) والحديث في إسناده اختلاف، حكاه النسائي في "الكبرى" (٣٨٧/٦-٣٨٩) وجزم هو وغيره بعدم سماع سليمان التّيمي لهذا الحديث من أنس. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة، عن حديث؛ رواه المعتمِر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس، قال: (كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت: الصلاة، وما ملكت أيمانكم).

- وانظر: "الصحيحة" (٨٦٨).

١١٠٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٦٤٣-٦٤٥) عند حديث يرويه أبو الوليد المخزومي عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (**لمّا تُوُفِّيَ رسول اللهِ ﷺ عَزَّتْهُمُ الملائكةُ، يَسْمعُونَ الحِسَّ ولا يَرَوْنَ الشّخْصَ، فقالت: السّلامُ عليكم أَهْلَ البَيْتِ ورحمةُ اللهِ وبركاتهُ، إنّ في اللهِ عَزاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبةٍ، وخَلَفاً مِنْ كُلِّ فائِتٍ** ..):

"أخرجه الحاكم (٣/٥٧)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!!

وهذا من أوهامهما الفاحشة! ومن الظّاهر أنهما لم يعرفا أبا الوليد المخزومي هذا، وقد أورده الذهبي في كنى "الميزان"، وقال: "هو خالد بن إسماعيل؛ **الكذّاب**"[٢].

ثم ترجمه هناك في الأسماء، فقال: "قال ابن عدي: **كان يضع الحديث على الثقات**. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال"".

١١٠٧ - ثم رواه أحد المتروكين بسند آخر - وهو عباد بن عبد الصمد - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (لما قُبِض رسول الله ﷺ؛ أَحْدَقَ به أصحابه، فبَكَوْا حوله واجتمعوا، فدخلَ رجلٌ أَصْهَبُ اللِّحية؛ جَسِيمٌ صَبِيحٌ فتخطّى رِقابهم فبكى، ثم الْتَفَتَ إلى أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إنّ في اللهِ عَزاءً مِن كلِّ مصيبةٍ ... الحديث، فقال بعضهم لبعض: تعرفون الرّجل؟ فقال أبو بكر وعليّ: نعم؛ هذا أخو رسول الله ﷺ: الخضر عليه السّلام).

قال أبي: نرى أنّ هذا خطأ؛ والصحيح حديث همام عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن سفينة عن أمّ سلمة عن النبي ﷺ. وقال أبو زُرعة: رواه سعيد بن أبي عروبة، فقال: عن قتادة، عن سفينة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

وقال: **وابن أبي عروبة أحفظ، وحديث همام أشبه، زاد همام رجلا**". «علل الحديث» (٣٠٠).

وقال أبو الحسن الدارقطني: "يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه: فرواه معاذ، ومعتمر، وأبو شهاب، وجرير، وعيسى بن يونس، وأسباط، وزهير، واختلف عنه، عن سليمان التيمي، عن قتادة، عن أنس. وقيل: عن زهير، عن سليمان التيمي، عن أنس. واختلف عن الثوري: فرواه أبو أحمد الزبيري، واختلف عنه، فقال هذا. وقال وكيع، وأبو داود الحفري: عن الثوري. واختلف في هذا الحديث على قتادة: فرواه سعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة عن قتادة عن سفينة عن أمّ سلمة. وقال همام: عن قتادة عن أبي الخليل عن سفينة عن أم سلمة، وهذا أصح". "العلل" (٢٥٢٢).

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٦٢/٤٤٣٧).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٤/٣٥٧): "وأما أبو الوليد الذي جعله عن جابر فهو مثلهما أو أشدّ، **واسمه خالد بن إسماعيل**".

أخرجه الحاكم (٣/٥٨)[١] **وقال**: "هذا شاهدٌ لِما تقدم، وإن كان عبّاد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **لا يستشهد به أيضاً لشدّة ضعفه**؛ أورده الذهبي نفسه في "الميزان"، وقال: "بصري **واهٍ**. قال البخاري: **منكر الحديث**. ووهّاه ابن حبان وقال: له عن أنس نسخة **أكثرها موضوعة**. وقال أبو حاتم: **ضعيف جدا**"، ثم ساق له أحاديث قال في أحدها: "يشبه وضع القُصّاص". وقال في آخر: "وهذا إفكٌ بيّن"".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١/٤٨١).

١١٠٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٦٢-١٦٣) عند حديث يرويه يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: حدّثني يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (**أَرَدْنا غُسْلَ رسولِ اللهِ ﷺ، فاخْتَلَفَ القَوْمُ فيهِ، فقال بعْضُهُمْ: أَنُجَرِّدُ رسولَ اللهِ ﷺ كما نُجَرِّدُ مَوْتانا، أو نُغَسِّلُهُ وعليْهِ ثِيابُهُ، فأَلْقَى اللهُ عليهمُ السِّنَةَ حتّى ما منهم رَجُلٌ إلّا نائِمٌ ذَقْنُهُ على صَدْرِهِ، فقال قائِلٌ مِنْ ناحِيَةِ البَيْتِ: أما تَدْرُونَ أنّ رسولَ اللهِ ﷺ يُغَسَّلُ وعليهِ ثِيابُهُ؟** ..):

"أخرجه أبو داود (٣١٤١)، وكذا الحاكم (٣/٥٩)[٢] ..

قلت: وإسناده حسن, **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرط مسلم" وأقرّه الذهبي!

وابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة"[٣].

- وانظر: "أحكام الجنائز" (ص٦٦)، وتحقيق "مشكاة المصابيح" (٣/١٦٧٦).

١١٠٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٩٩٩-١٠٠٢) عند حديث يرويه سلّام بن سليمان المِدائني عن سلّام بن سُليم الطَّويل عن عبد الملك بن عبد الرحمن عن الحسن العُرَني عن الأشعث بن طَلِيقٍ عن مُرَّة بن شَراحيل عن عبد الله بن مسعود ﷺ: لما ثَقُلَ رسولُ الله

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٦٤/٤٤٣٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٦٧/٤٤٤٤).

(٣) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

قلت: ويونس بن بكير لم يحتجّ به مسلم أيضاً، وإنما خرّج له في المتابعات والشّواهد. ويحيى بن عبّاد بن عبد الله وإنْ كان ثقة لم يخرّج لم مسلم شيئاً.

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٥٣٨) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

ﷺ قُلْنا: مَنْ يُصَلِّي عليْكَ يا رسولَ اللهِ؟ فبَكَى وبَكَيْنا، وقال: «**مَهْلًا، غَفَرَ اللهُ لَكُمْ، وجَزاكُمْ عن نَبِيِّكُمْ خَيْرًا، إذا غَسَّلْتُمُونِي، وحَنَّطْتُمُونِي، وكَفَّنْتُمُونِي، فضَعُونِي على شَفِيرِ قَبْرِي، ثُمَّ اخْرُجُوا عنِّي ساعةً، فإنّ أَوَّلَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ خَلِيلِي وجَلِيسِي جِبْرائيلُ ومِيكائِيلُ، ثُمَّ إسْرافِيلُ، ثُمَّ مَلَكُ المَوْتِ..**):

"والسّياق لأبي نعيم وقال: "حديث غريب من حديث مرّة عن عبد الله، لم يروه متّصلَ الإسناد إلا عبد الملك بن عبد الرحمن – وهو: ابن الأصبهاني –.

قلت: وعبد الملك هذا: أورده أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/١٣٠-١٣١) وقال:

"يروي عن خلّاد الصّفّار، وعن أبيه حديث ابن مسعود في وفاة النبي ﷺ، حدّث عنه عمرو ابن محمد العنقزي، وأبو نعيم، وعبد العزيز بن أبان". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، **والظّاهر أنه مجهول الحال**. وهو قول الحاكم – كما يأتي –، **خلافاً للذهبي** وغيره، **فقال الحاكم عقبه**[(١)]: "عبد الملك بن عبد الرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول، ولا نعرفه بعدالة ولا جرح، والباقون ثقات"**! كذا قال!** وتعقّبه الذهبي بقوله:

"قلت: بل كذّبه الفلّاس، قال: والباقون ثقات. قلت: وهذا شأن الموضوع، يكون كلّ رواته ثقات سوى واحد، فلو استحيى الحاكم، لَمَا أَوْرَدَ مثل هذا"[(٢)].

قلت: **ليس الأمر بهذا الإطلاق**، فقد يكون في إسناد الموضوع، أكثر من راوٍ غير ثقة – كما هو معروف عند أهل العلم –، ومن الطريف أنّ هذا الحديث من هذا القبيل؛ فإنّ سلام بن سليم – وهو: المدائني الطويل –: متروك – كما قال الذهبي والعسقلاني وغيرهما –. وقد قال البيهقي عقبه: "وتفرّد به سلام الطّويل" ..

ثم تنبّهتُ لعلة أخرى، وهي: جهالة (الأشعث بن طليق)، فقد أورده ابن أبي حاتم من رواية خلّاد عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً"[(٣)].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٦٧-٤٦٨/٤٤٤٥).

(٢) قلت: وقد وَهِم الذهبي رحمه الله في كلامه هذا؛ فقد خلّط عبد الملك ابن الأصبهاني هذا بعبد الملك بن عبد الرحمن أبي العباس الشّامي، فهذا هو الذي كذّبه الفلّاس، كما صرّح بذلك الذهبي نفسه في "المغني" (٣٨٢٤).

وقال ابن حجر في "اللسان" (٥/٢٦٧) في ترجمة عبد الملك الشّامي: "وهو الذي قال فيه الفلاس: كذّاب".

وانظر: "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/٤٢٢)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/٤٩٠).

(٣) والحديث أنكره الإمام أحمد رحمه الله. انظر: "مسائل أبي داود" (١٨٩٤)، "المنتخب من العلل للخلال" (٩٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتابُ معرفةِ الصّحابة ﷺ

فمن فضائل خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر بن أبي قُحافة الصِّدِّيق رضي الله عنهما مما لم يخرّجاه

١١١٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦١٧/١):

"وروى الحاكم (٦٢/٣)[١] عن محمد بن سليمان **السّعدي** يُحدِّث عن هارون بن سعد عن عمران بن ظبيان عن أبي يحيى[٢] سمع عليّاً: (لَأَنْزَلَ اللهُ تعالى اسمَ أبي بكر ﷺ من السّماء صِدِّيقاً). **وقال:** "لولا مكان محمد بن سليمان **السّعيدي** من الجهالة لحكمتُ لهذا الإسناد بالصحة". ووافقه الذهبي.

(تنبيه): كذا وقع في "المستدرك": "السّعدي"، وفي الموضع الآخر: (السّعيدي)[٣]، **وكلّه خطأ، والصّواب:** "العبدي" كما في "الجرح والتعديل" (٢٦٩/٢/٣)، و"الميزان" و"اللسان"[٤].

وقال البيهقي في "دلائل النبوة": "وإسناده ضعيف بالمرّة ... وتفرّد به سلّام الطّويل".

قلت: وقد تعقّبه الشيخ رحمه الله في ذلك في تتمّة تخريجه، وبيّن أنه لم يتفرّد به، ونقل تعقّب الحافظين ابن كثير وابن حجر عليه في ذلك أيضاً، وبيّن شدّة ضعف هذه المتابعات ... ثم قال في ختام ذلك: وجملة القول في هذا الحديث، أنه من حيث الإسناد ضعيف جداً ... وأما من جهة المتن، فهو ظاهر الوضع، كما تقدم. والله ولي التوفيق الهادي إلى أقوم طريق". وانظر: "الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب حلية الأولياء" (الحديث رقم ١٦) فقد توسّع صاحب الكتاب في تخريجه طرقه، وبيان الاختلاف فيه على راويه عبد الملك بن عبد الرحمن مدار الحديث.

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٧٤/٥-٤٤٥١/٤٧٥).

(٢) صوابه: (ابن تحيى) كما في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، وهو كذلك في "إتحاف المهرة" (٦٧٠/١١).

(٣) الذي رأيته في كلا الموضعين من الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ (السّعيدي).

(٤) والصواب: (العَيْذي) بالعين المهملة المفتوحة ثم ياء ساكنة وذال معجمة، كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (٩٩/١) – وقد ساق له حديثه هذا – و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١٥٢٢/٣) في باب (عبد الله وعَيْذُ الله) – وقد ساق له حديثه هذا –, و"الإكمال" لابن ماكولا (٣٢١/٦)، و"الأنساب" للسمعاني (٤٢٣/٩)، و"توضيح المشتبه" (١١٣/٦) .. نسبةً إلى عَيْذ الله بن سعد العشيرة بن مذحج.

١١١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦١٥/١) عند حديث يرويه محمد بن كثير الصنعاني عن معمر بن راشد عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لما أُسْرِيَ بالنبيِّ ﷺ إلى المسجد الأقصى؛ أَصْبَحَ يَتَحدَّثُ النّاسُ بذلك .. وسَعَوْا بذلك إلى أبي بكر ﷺ، فقالوا: هل لَكَ إلى صاحِبِك يَزْعُمُ أنه أُسْرِيَ به اللّيلةَ إلى بيتِ المقدسِ؟ قال: أَوَ قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: (لَئِنْ كان قال ذلك؛ لَقَدْ صَدَقَ .. فلِذلِك سُمِيَّ أبو بكرٍ الصِّدِّيق):

"أخرجه الحاكم (٦٢/٣)[1] من طريق محمد بن كثير الصنعاني .. **وقال:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه نظر**؛ لأنّ الصنعاني فيه ضعفٌ من قِبل حفظه، ولذلك أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "**ضعّفه أحمد**". وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق كثير الغلط**".

قلت: فمثله لا يحتجّ به إذا انفرد، لكنه قد توبع كما يأتي، فحديثه لذلك صحيح ..

وإنما ذكرتُ الحديث من أجل ما فيه من سبب تسمية أبي بكر بـ (الصّدّيق)، وإلا فسائره متواتر صحّ من طرق جماعة من الصحابة قد استقصى كثيراً منها الحافظ ابن كثير في أوّل تفسيره لسورة "الإسراء"، فلنذكر هنا الشّواهد لهذه الزيادة ..".

١١١٢ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٥٣٩/١١٥٩) عند حديث يرويه زائدة عن عاصم عن زِرٍّ عن عبد الله ﷺ قال: (لما قُبِضَ رسولُ الله ﷺ قالتِ الأنْصار: مِنّا أَميرٌ ومنكم أميرٌ، قال: فأَتاهُم عمر ﷺ، فقال: يا مَعْشَرَ الأنصارِ، أَلَسْتُم تعلمونَ أنّ رسول الله ﷺ «**قد أَمَرَ أبا بكرٍ يَؤُمُّ النّاسَ**»، فأَيُّكُمْ تَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أبا بكرٍ ﷺ؟ فقالتِ الأنْصارُ: نعُوذُ باللهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أبا بكرٍ):

"إسناده حسن. رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إلا أنهما لم يخرّجا لعاصم – وهو ابن بهدلة، وهو ابن أبي النّجود – إلا مقروناً، وهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ في "التقريب". والحديث أخرجه النسائي (١٢٦/١)، والحاكم (٦٧/٣)[2] .. **وقال الحاكم:**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٧٥/٥-٤٤٥٣/٤٧٦).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٨٤/٥-٤٤٧٠/٤٨٥).

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وإنما هو حسنٌ فقط؛ لِما ذَكَرْنا مِنْ حالِ ابن أبي النّجود**"[1].

١١١٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٥٣/٢) عند حديث يرويه محمد بن إسماعيل ابن أبي فُدَيك المدني عن الحسن بن عبد الله بن عطية السّعدي عن عبد العزيز بن المطّلب ابن عبد الله بن حَنْطَب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن حَنْطَب ﷺ قال: كنت مع رسول الله ﷺ، فنظر إلى أبي بكر وعمرَ، فقال: **(هذانِ السَّمْعُ والبَصَرُ)** بعد أن خرّجه من "جامع الترمذي" من طريق قتيبة عن ابن أبي فديك عن عبد العزيز بن المطلب به –وليس فيه الحسن ابن عبد الله – وذَكَرَ إعلال الترمذي له بالإرسال، وبيّن أنه وقع اختلافٌ في إسناده في موضعين:

"أخرجه الحاكم (٦٩/٣)[2] **وقال**: "صحيح الإسناد". وقال الذهبي: "قلت: حسن".

قلت: **ولعله يعني حسن لغيره، وإلا فإنّ الحسن بن عبد الله بن عطية السّعدي لم أجد له ترجمة**، لكنه قد توبع كما يأتي .."[3].

---

(١) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

قلت: والحديث ساقه ابن كثير في "مسند الفاروق" (٤١٠/٢) من بإسناد أحمد، ثم قال: "وهكذا رواه علي ابن المديني عن حسين بن علي الجُعفِي به، وقال: **صحيح**، لا أحفظه إلا من حديث زائدة عن عاصم".

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٥٣/١٢): "وسنده حسن". وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبير" (٣٢٥٣/٦): "سنده جيّد".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٤٧٩/٤٩٠/٥).

(٣) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٨١/٦): "قلت: هذا حديث مضطرب الإسناد، اختلف فيه على ابن أبي فديك اختلافا كثيراً، وقد جمعته في (معرفة الصحابة)" يعني: "الإصابة" (١٠٧/٦).

وقال ابن عبد البرّ في "الاستيعاب" (٢٨/٣): "وحديثه – أي عبد الله بن حنطب – مضطرب الإسناد لا يثبت".

وقال المزي في "التهذيب" (٤٣٥/١٤): "وفيه اختلاف كبير على ابن أبي فديك".

قلت: وللحديث شاهدٌ من حديث جابر ﷺ بلفظ (أبو بكر وعمر من هذا الدين كمنزلة السمع والبصر من الرأس). خرّجه الشيخ بعد حديث ابن حطب، وحسّنه، وذكر له شاهدين.

١١١٤ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٥٢٣/١١٣٤) عند حديث يرويه محمد بن حرب عن الزُّبَيديّ عن الزّهري عن عمرو بن أبان بن عثمان بن عفان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أُرِيَ اللّيلةَ رجلٌ صالحٌ أنّ أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ، ونِيطَ عمرُ بأبي بكرٍ، ونِيطَ عثمانُ بعمرَ**»:

"إسناده ضعيف ،ورجاله ثقات غير عمرو بن أبان بن عثمان؛ فإنه مجهول الحال لم يَرْوِ عنه غير الزهري وعبد الله بن علي بن أبي رافع .. ولم أعرفه، وكأنه لذلك لم يُوَثِّق ابنَ أبانٍ هذا أحدٌ غير ابن حبان على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين[١]، ومع ذلك فقد أَبْدَى شَكَّه في سماعه من جابر فقال: ولا أدري أسمع منه أم لا؟ ...

وأخرجه الحاكم (٣/٧١-٧٢)[٢] من طريق رابع عن محمد بن حرب به، **وصحّحه هو والذهبي!!**"[٣]. **وانظر**: التعليق على "هداية الرُّواة" (٥/٤٢١).

١١١٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٢٢٩) عند حديث يرويه أبو خالد الدّالاني عن أبي حازمٍ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَخَذَ جبريلُ بِيَدِي، فأَراني بابَ الجَنّةِ الذي تَدْخُلُ منه أمتي**). فقال أبو بكر: يا رسول الله! وَدِدْتُ أنّي كنتُ معك حتى أنظرَ إليه، فقال: (**أَما إنّك أوّلُ مَن يدخلُ الجنّةَ مِن أُمّتي**):

"أخرجه أبو داود (٢/٢٦٥) .. والحاكم (٣/٧٣)[٤] من طريق أبي خالد الدّالاني عن أبي خالد مولى آل جعدة عن أبي هريرة .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا، وذلك مِن أوهامِهما**؛ فإنّ الدّالاني هذا وشيخه لم يخرّج لهما الشّيخان

---

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٩٤-٤٤٨٦/٤٩٥).

(٣) قال أبو داود عقب الحديث: "ورواه يونس, وشعيب, لم يذكرا عمرا".

وقال الدارقُطني: "يرويه الزُّهْري، واختلف عنه: فرواه الزبيدي، عن الزُّهْري، عن عمرو بن أبان، عن جابر.

ورواه يونس، عن الزُّهْري، عن جابر، مرسلاً. ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده". «العلل» (٣٢٥٨).

قلت: والحديث خرّجه الحاكم في موضع آخر (٤٦٠٠) من طريق عثمان بن سعيد الدّارمي عن يزيد بن عبد الله عن محمد بن حرب به. ثم قال: "قال الدّارمي: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن حرب يسند هذا الحديث، والناس يحدّثون به عن الزهري مرسلاً، إنما هو عُمر بن أبان، ولم يكن لأبان بن عثمان ابنٌ يُقال له: عمروٌ".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/٤٩٧/٤٤٩١).

شيئاً، ثم الأوّل منهما **ضعيف**، أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال أحمد: لا بأس به. وقال ابن حبان: فاحش الوهم، لا يجوز الاحتجاج به".

وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلس**".

والآخر منهما **مجهول**، كما قال الحافظ، بل قال الذهبي نفسه: "لا يعرف".

لكن وقع في "المستدرك": (عن أبي حازم)، فلا أدري أَهَكذا وقعت الرّواية للحاكم، فكان ذلك مِن دواعي ذلك الخطأ، أم هو تصحيفٌ من النّاسخ أو الطّابع؟! والله أعلم".

١١١٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٤٧٣-٤٧٤) عند حديث يرويه أبو بكر بن أبي زهير عن أبي بكر الصديق ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، كيف الصَّلاحُ بعد هذه الآية: {**من يعمل سوءا يجز به**} فكلُّ سُوءٍ عَمِلْناهُ جُزِينا به؟ قال: (**غَفَرَ اللهُ لك يا أبا بكر** – قاله ثلاثاً– **يا أبا بكر، أَلَسْتَ تَمْرُضُ، ألستَ تَحْزَنُ، ألستَ تَنْصَبُ، ألستَ تُصِيبُك اللَّأْواءُ؟**) قلت: نعم. قال: (**فهو ما تُجْزَوْنَ به في الدُّنيا**) بعد أنْ خرّجه من جامع الترمذي من حديث عبد الله بن عمر عن أبي بكر، ونقل تضعيف الترمذي له:

"وهذا **إسناد ضعيف** لظهور انقطاعه [لأنه في رواية أحمد: أبو بكر بن أبي زهير قال: أُخْبِرْتُ أنّ أبا بكر الصديق]، ولأنّ ابن أبي زهير هذا **مجهول الحال**، وأما الحاكم فرواه (٣/٧٤)[١] دون قوله "أخبرت" وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي![٢]...

وللحديث شاهد قويّ من حديث أبي هريرة قال: (لَمّا نزلت (من يعمل سوءا يجز به) بَلَغَتْ من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ: (**قاربوا وسدّدوا، ففي كلّ ما يُصاب به المسلم كفّارة، حتى النَّكْبَةَ ينكبها، أو الشّوكة يُشاكها**). أخرجه مسلم (٧/١٦) .."[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٠٠/٤٤٩٧).

(٢) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند" (٦٨): "إسناده ضعيف لانقطاعه؛ فإنّ أبا بكر بن أبي زهير الثقفي من صغار التابعين، ثم هو مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل .. والحديث في الدّر المنثور (٢/٢٢٦) ونسبه أيضاً للطبري وابن المنذر وابن حبان وابن السُّنّي والحاكم والبيهقى في الشّعب، وهو في "المستدرك" (٣/٧٤-٧٥) وصحّحه الحاكم ووافقه الذهبي. **وهو عَجَبٌ منهما، فإنّ انقطاع إسناده بيّن!**".

(٣) ثم ذكر الشيخ بعض الشّواهد يزداد بها الحديث قوّة، فانظرها في تمام تخريجه. ولهذا أورده الشيخ في "صحيح الترغيب" (٣٤٣٠).

١١١٧ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٥٣٧-١١٥٨/٥٣٨) عند حديث يرويه شَبابة بن سَوّار عن شُعيب بن ميمون عن حُصين بن عبد الرحمن عن الشّعبي عن أبي وائل قال: قِيلَ لعليّ بن أبي طالب ﷺ: أَلا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنا؟ قال: (ما اسْتَخْلَفَ رسولُ الله ﷺ فأَسْتَخْلِفُ، ولكن إِنْ يُرِدِ اللهُ بالنّاسِ خَيْرًا، فسَيَجْمَعَهُمْ بعدِي على خَيْرِهِمْ، كما جَمَعَهُمْ بعد نَبِيِّهِمْ ﷺ على خَيْرِهِمْ):

"إسناده ضعيف لضعفِ شعيب بن ميمون ..

ثم رأيت الحديث في "المستدرك" (٣/٧٩)[١] من طريق آخر عن شبابة به، **وقال:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **وهذا عجيبٌ منهما، وبخاصّة الذهبي؛** فإنه ساق الحديث في ترجمة ابن ميمون من مناكيره[٢] وقال: "وقد روى نحو هذا عن ربيعة بن صوحان عن عليّ ولم يصحّ".. وقد صرّح الحافظ في "التهذيب" أنّ هذ الحديث من مناكير شعيب هذا وقال: "وهو معروف برواية الحسن بن عمارة عن واصل بن حيّان عن شقيق أبي وائل، والحسن ضعيف". قلت: بل متروك ...".

ومِنْ مَناقِبِ أميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطّابِ ﷺ

١١١٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٥٠٧-٥٠٨) عند حديث يرويه الفضل بن جُبير الورّاق ثنا إسماعيل بن زكريا الخَلْقاني عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبيّ ابن كعب ﷺ مرفوعاً (**أَوّلُ مَنْ يُعانِقُهُ الحَقُّ يومَ القِيامةِ عُمرُ** ..):

"رواه ابن عساكر، وكذا الحاكم (٣/٨٤)[٣] .. والفضل هذا قال العقيلي: "لا يتابع على حديثه" ..

والحديث قال السيوطي في "الحاوي للفتاوي" (٢/٢٢٦): "سنده ضعيف".

وأما الذهبي فقال في "تلخيص المستدرك": "قلت: موضوع، وفي إسناده كذاب".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٠٩-٥١٠/٤٥١٥).

(٢) وكذا العقيلي وابن عدي.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٢٠/٤٥٣٧).

ولم أَدْرِ مَن هو الكذّاب الذي يعنيه؟ نعم لَمّا أورده ابن الجوزي في "العلل" من الطريق الأولى، ثم من طريق أبي البختري وهب بن وهب عن محمد بن أبي حميد عن ابن شهاب به. قال: "هذا حديث لا يصحّ، أما الطريق الأوّل، فقال أحمد ويحيى: داود بن عطاء ليس بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتجّ به بِحالٍ. وأما الثاني، ففيه أبو البختري الكذّاب، ومحمد بن أبي حميد قال النسائي: ليس بثقة".

قلت: وأبو البختري هذا ليس في سند الحاكم، وإنما هو عند ابن عدي وابن عساكر.

ثم تنبّهت إلى أنّ الذهبي يشير إلى الراوي عن الفضل بن جبير، وهو شيخ الحاكم (أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي) ، فقد أورده في "الميزان"، وتبعه في "اللسان"، وساق له حديثا آخر، وقال: "باطل، ذكره ابن طاهر"[1]. قلت: وهو مُتَعقّب بأمرين:

أحدهما: أنه متابع عند ابن عساكر. **والآخر:** أنّ الجعفيَّ هذا ترجمه الخطيب (٥/٥٤) برواية جمع من الثقات، وقال:"وذكره الدارقطني فقال: صالح الحديث".

قلت: **فالظّاهر أنّ الحديث الذي أبطله ابن طاهر علّته مِن غيره، كما هو الشّأن في حديثنا هذا.** والله أعلم".

١١١٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (٩/٣٢٥) عند حديث يرويه عبد الله بن خِراش عن العَوّامِ بن حَوْشَب عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً **(لمّا أَسْلَمَ عُمرُ أَتاني جبريلُ عليه السّلام، فقال: قد اسْتَبْشَرَ أَهْلُ السّماءِ بإسلامِ عمرَ)**:

"**ضعيف جداً**. أخرجه ابن ماجه (١/٥١) .. والحاكم (٣/٨٤)[2] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: عبد الله ضعّفه الدارقطني".

قلت: **وكذّبه** محمد بن عمار الموصلي، وقال البخاري: "**منكر الحديث**". وقال السّاجي: "**ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء، كان يضع الحديث**""[3].

---

(١) صرّح باتّهامه في حديث آخر يأتي عند الحاكم برقم (٤٦٠٤/المنهاج)، حيث قال: "كذب بحتٌ، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، **وهو المتّهم به**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٢١/٤٥٣٩).

(٣) وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث". وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال النسائي: "ليس بثقة". ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/٨٠)، «الجرح والتعديل» (٥/٤٥)، «سؤالات البرذعي/الفاروق» (٢٨٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٣٢٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/١٢٣).

١١٢٠ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٢٨/١٠) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق سليمان بن حرب عن حمّاد بن زيد عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (قاتلَ عُمرُ المشركينَ في مسجد مكّةَ، فلمْ يَزَلْ يُقاتِلُهمْ مُنْذُ غُدْوةٍ، حتّى صارَتِ الشّمْسُ حِيالَ رَأْسِهِ ..) بعد أن أورده الشيخ من "صحيح ابن حبان" من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، وفيه تصريح ابن إسحاق بالسّماع:

"هو [يعني: محمد بن إسحاق] صاحب "السّيرة" التي اختصرها ابن هشام، وقد ذكره فيه (٣٧٠/١)، وفيه التّصريح بالتحديث – أيضاً –؛ **فالإسناد حسن**.

وصحّحه الحاكم (٨٥/٣)[١] على شرط مسلم! ووافقه الذهبي"[٢].

١١٢١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣١٠/٨-٣١١) عند حديث يرويه أبو خالد الأحمر عن هشام بن الغاز، وابنُ عجلان ومحمد بن إسحاق عن مكحول عن غُضَيف بن الحارث عن أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ على لِسانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، لكن فيه عنعنة مكحول وابن إسحاق، وهما مُدَلِّسان، لكنهما قد تُوبِعا كما يأتي. والحديث أخرجه الحاكم (٨٦/٣-٨٧)[٣] من طريق أبي خالد

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٢٢/٥-٥٢٣/٤٥٤١).

(٢) يشير الشيخ إلى وَهْمِ الحاكم في تصحيحه على شرط مسلم؛ لأنّ ابن إسحاق صدوق حديثه حسن لا يرقى إلى التصحيح، ومسلم لم يخرّج له احتجاجاً، وإنما خرّج له في الشّواهد والمتابعات، وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

قلت: وسبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر – على سبيل المثال – ما سبق قريباً تحت حديث (١١١٢).

قلت: هكذا رواه سليمان بن حرب عن حمّاد بن زيد عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عند الحاكم وغيره. ورواه غير سليمان بن حرب عن حمّاد بن زيد عن محمد بن إسحاق عن نافع مباشرة دون واسطة بينهما، وصرَّح ابن إسحاق بسماعه من نافع في رواية يونس بن بُكير وزياد بن عبد الله البَكّائي وجَرير بن حازم عنه، فلعلّ ابن إسحاق سمعه أوّلاً من عبيد الله بن عمر، ثم سمعه بعد ذلك من نافع. والله أعلم.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٢٦/٥-٥٢٧/٤٥٤٩).

الأحمر عن هشام بن الغاز وابن عجلان ومحمد بن إسحاق عن مكحول ... به؛ وفيه قصّة.
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"[1]! وقال الذهبي: "على شرط مسلم"!
وأقول: **كلُّ ذلك وَهْمٌ**؛ فإنّ غُضَيْفًا لَمْ يخرّج له الشّيخان؛ إلَّا البخاري في "الأدب الفرد".
والثلاثة الذين دونه من رجال مسلم؛ على تفصيل معروف عنهم ..
ويزداد الحديث قوّةً بشواهد له، أخرج بعضها ابن حبان في "صحيحه" (٢١٨٤ و ٢١٨٥) عن أبي هريرة – وسنده صحيح –، وابن عمر – وسنده حسن –"[2].

ومِنْ فضائلِ أميرِ المؤمنين ذِي النُّورَيْنِ عثمانَ بن عفّان ﷺ

١١٢٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٤٢٨-٤٢٩) عند حديث يرويه طلحة بن زيد عن عُبَيْد[3] بن حسّان عن عطاء الكَيْخارانِيّ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (بَيْنما نحن في بَيْتِ ابنِ حَشَفةَ في نَفَرٍ مِنَ المهاجِرين فِيهِمْ أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزّبيرُ، وعبد الرّحمن بن عوفٍ، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ رضي الله عنهم، فقال رسول الله ﷺ: «**لِيَنْهَضْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ إلى كُفْئِهِ**» فنَهَضَ النّبِيُّ ﷺ إلى عثمان فاعْتَنَقَهُ، وقال: «**أنتَ وليِّي في الدّنيا والآخِرةِ**»:
"أخرجه الحاكم (٣/٩٧)[4] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله:
"قلت: بل ضعيف، فيه طلحة بن زيد – وهو واهٍ – عن عبيدة بن حسّان؛ شُوَيْخٌ مُقِلٌّ".
قلت: **وهذا القول في عبيدة فيه تساهل كبير**، وهاك ما ذكره في ترجمته من "الميزان":

---

(١) كذا في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وفي طبعتي المنهاج والتأصيل "على شرط مسلم" وِفاقاً لنقل الذهبي.
(٢) قال الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (٢/١٢٣): "روي عن النّبيّ ﷺ من وجوه".
وقال صاحب "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٢/١٥٧٢): "ورد من حديث ابن عمر، ومن حديث أبي ذرّ، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث بلال، ومن حديث عائشة، ومن حديث معاوية، ومن حديث عمر، ومن حديث أبي سعيد الخدري". ثم خرّجها جميعاً جزاه الله خيراً.
(٣) صوابه (عبيدة) كما في مصادر التخريج، وقد نبّه محقّقوا طبعة دار المنهاج على ذلك.
(٤) في طبعة دار المنهاج (٥/٥٤٧/٤٥٨٤).

"قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقال الدارقطني: ضعيف".

وقال ابن الجوزي: "موضوع، طلحة لا يحتجّ به، وعبيدة يروي الموضوعات عن الثقات"".

١١٢٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦٥/٨) عند حديث يرويه المعتمر ابن سليمان قال: سمعتُ كُلَيْبَ بن وائل قال: حدّثني حبيب بن أبي مُلَيْكة، قال: جاء رجلٌ إلى ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: أَشَهِدَ عثمانُ بَيْعةَ الرِّضْوان؟ قال: لا، قال: فشَهِد بَدْراً، قال: لا، ... أمّا بَيْعةُ الرِّضْوان، فإنّ رسولَ الله ﷺ قام، فقال: «**إنّ عثمانَ انْطَلَقَ في حاجةِ اللهِ وحاجةِ رسولِهِ ﷺ، وإنّي أُبايعُ له** ..» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن كليب بن وائل عن هانئ بن قيس عن حبيب بن أبي مليكة عن ابن عمر به بِذِكْرِ هانئ بن قيس:

"أخرجه الطّحاوي في "شرح المعاني" (٢٤٤/٣) – من طريق عبد الواحد بن زياد قال: ثنا كليب –، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٠٩٠/٤٦/١٢)، وعنه ابن حبان (٦٨٧٠)، والطبراني في "الكبير" (١٢٥) – من طريق زائدة –، **والحاكم** (٩٨/٣)[1] – من طريق المعتمر بن سليمان – ثلاثتهم عن كليب بن وائل ... به؛ وصرّح المعتمر بسماع كليب إيّاه من حبيب.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا؛ إنْ كان كليب سمعه منه؛ ففي النّفسِ مِنْ ذلك ما فِيها[2]. والله أعلم".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٤٨/٥-٥٤٩/٤٥٨٦).

(٢) لأنّ بينهما هانئ بن قيس كما في رواية أبي داود وغيره.

وجزم الدارقطني بأنّ هذا التّصريح بالتّحديث من أوهام معتمر على كليب، فقال: "يرويه كُلَيب بن وائل، واختُلِف عنه: فرواه مُعتمِر عن كُلَيب بن وائل، قال: حدثني حبيب بن أبي مُليكة. وقال زائدة: عن كُلَيب، عن حبيب بن أبي مُلَيكة. وخالفهما عبد الواحد بن زياد، وأبو إسحاق الفَزاري، روياه عن كُلَيب عن هانئ بن قيس عن حبيب بن أبي مُلَيكة عن ابن عمر، **وهو الصّواب**". "العلل" (٢٨٩١).

وأصل الحديث في صحيح البخاري (٣١٣٠) و (٣٦٩٨ و٤٠٦٦) من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب عن ابن عمر، بسياق أتمّ من سياق الحاكم.

ومِنْ مَناقِبِ أميرِ المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ مما لم يُخَرِّجاه

١١٢٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٣٠-٣٣١) عند حديث يرويه الأعمش: حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطُّفيل عن زيد بن أرقم ﷺ قال: لَمّا رجعَ رسولُ الله ﷺ مِن حَجّةِ الوَداعِ ونَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ أَمَرَ بِدَوْحاتٍ فقُمِمْنَ، قال: (**كأنِّي قد دُعِيتُ فأَجَبْتُ، إنِّي قد تركتُ فيكم الثَّقَلَيْنِ: أَحَدُهُما أَكْبَرُ مِن الآخرِ، كِتابُ اللهِ تعالى، وعِتْرَتِي، فانظروا كيف تَخْلُفوني فيهما؛ فإنهما لنْ يَتَفَرّقا حتى يَرِدا عليَّ الحَوْضَ .. إنّ الله عزّ وجلّ مَوْلايَ، وأنا مَوْلى كلِّ مؤمنٍ**). ثم أَخَذَ بِيَدِ عليٍّ ﷺ فقال: (**من كنتُ وَلِيُّهُ، فهذا وَلِيُّهُ ..**):

"أخرجه النسائي في "خصائص علي" (ص ١٥)، والحاكم (٣ /١٠٩)[١]، وأحمد (١/١١٨) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: سكت عنه الذهبي، **وهو كما قال لولا أنّ حبيبا كان مدلساً، وقد عنعنه**[٢].

لكنه لم يتفرّد به، فقد تابعه فطر بن خليفة عن أبي الطّفيل .. أخرجه أحمد (٤ /٣٧٠) وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٠٥ – موارد الظمآن) وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و ١٣٦٨) ..

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري. وقال الهيثمي في "المجمع" (٩/١٠٤):

"رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة". وتابعه سلمة بن كهيل ..".

– وانظر: "الضعيفة" (١٠/٦٨٣-٦٨٤).

١١٢٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٣٢) عند حديث يرويه محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطّفيل عامر[٣] بن وابن واثلة عن زيد بن أرقم ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَن كنتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**) بعد أن خرّجه من طريق حبيب بن أبي ثابت وفطر بن خليفة عن أبي الطُّفيل عن زيد بن أرقم – وقد تقدّما في الحديث السّابق –:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٠-١١/٤٦٢٦).

(٢) قلت: ولم يخرّج الشّيخان رواية حبيب عن أبي الطفيل، ولا رواية أبي الطفيل عن زيد.

(٣) نبّه هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج إلى أنّ بعض نسخ المستدرك وقع فيها (عن أبي الطّفيل عن عامر)، وأنّ صوابه (أبي الطّفيل عامر بن وابن واثلة) كما في نسخة (ص) و"تلخيص الذهبي" و"إتحاف المهرة".

"أخرجه الحاكم (٣/١٠٩-١١٠)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: لم يخرّجا لمحمد، وقد وَهّاه السّعدي".

قلت: **وقد خالف الثقتين السّابِقَين فزاد في السّند ابنَ واثلة، وهو من أوهامه**".

١١٢٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٣٦) عند حديث يرويه أبو نعيم عن ابن أبي غَنِيّة عن الحَكَم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة رضي الله عنهم مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَن كنتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**)[٢]:

"أخرجه النسائي، والحاكم (٣/١١٠)[٣]، وأحمد (٥/٣٤٧) ..

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، **وتصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده قُصور**[٤]. وابن أبي غَنِيّة بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، ووقع في المصدرين المذكورين (عيينة) **وهو تصحيف**[٥]، وهذا اسم جدّه واسم أبيه حميد".

ذِكْرُ إسلامِ أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ

١١٢٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/١٣٣-١٣٤) عند حديث يرويه القاسم بن الحكم العُرَني عن مسعر عن الحَكَم بن عُتيبة عن مِقْسَم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ (**دَفَعَ الرّايَةَ إلى عليٍّ ﷺ يوْمَ بَدْرٍ، وهو ابْنُ عِشْرِينَ سَنَةً**):

"أخرجه الحاكم (٣/١١١)[٦] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي وقال: "قلت: هذا نصٌّ في أنه أسلم وله أقلّ مِنْ عشرِ سنين، بل نَصٌّ في أنه أسلم وهو ابن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١١-١٢/٤٦٢٧).

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وعلي بن أبي طالب، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وأبي هريرة".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/١٢-١٣/٤٦٢٨).

(٤) قلت: ولم يخرّج مسلم رواية أبي نعيم عن ابن أبي غَنِيّة، ولا هذا عن الحَكَم.

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٥٠) وقال: "هذا حديث صحيحٌ".

(٥) وقع ذلك في بعض نسخ "المستدرك" ولم يقع في بعضها، ووقع في طبعتي المنهاج والتأصيل على الصواب.

(٦) في طبعة دار المنهاج (٦/١٦-١٧/٤٦٣٣).

سبع سنين أو ثمان، وهو قول عروة". **لكن تصحيح الحديث، وعلى شرط الشيخين، ليس بصواب؛** لأنّ القاسم بن الحكم العُرَني ليس من رجال الشيخين، ثم هو فيه كلام، أورده الذهبيُّ نفسه في "الميزان" وقال: "وثّقه غير واحد، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به"[1].

قلت: فمثله حَسَنُ الحديث إن شاء الله تعالى إلا عند المخالفة"[2].

١١٢٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/١٤٩-١٥٠) عند حديث يرويه شعيب بن صفوان عن الأجْلَح عن سلمة بن كُهيل عن حَبّةَ بن جُوَين عن عليٍّ ﷺ قال: (عبدتُ اللهَ تعالى مع رسولِ الله ﷺ سَبْعَ سنين قبلَ أنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِن هذه الأُمّة):

"أخرجه الحاكم (٣/١١٢)[3] **ساكتاً عنه**. وشعيب بن صفوان؛ قال الحافظ: "مقبول"، ورمز له أنه من رجال مسلم، فالحديث محفوظ عن الأجلح، وهو صدوق شيعي عند الحافظ ..

قلت: **فهو علة هذا المتن، أو حبّة بن جوين؛** فإنه كان غالياً في التشيّع مع كونه صدوقاً له أغلاط كما قال الحافظ .. وقد أبطل الذهبيُّ الحديثَ من حيث متنه متعقباً سكوت الحاكم عليه، فقال: "قلت: وهذا باطل؛ لأنّ النبي ﷺ من أوّل ما أوحي إليه – آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد؛ مع علي؛ قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟! ولعل السّمع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: (عبدتُ الله ولي سبع سنين) ولم يضبط الراوي ما سمع. ثم حبّة شيعي جبل! قد قال ما يعلم بطلانه؛ مِن أنّ عليّاً شهد معه

---

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوقق فيه لين". وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما:

"بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة، وابن نمير، والنسائي، وابن حبان، وقال: مستقيم الحديث. وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: محلّه الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه مناكير، ولا يتابع على كثير من حديثه. قلنا: وإنما أنزل إلى مرتبة الحسن الحديث بسبب المناكير التي في حديثه، وإلا لكان ثقة، فإضافة: "فيه لين" غير جيدة بعد قوله: "صدوق"".

(٢) قلت: وقد توبع عليه؛ أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٧)، والطبراني في "الكبير" (١٧٤) من طريق قيس بن الربيع عن حجّاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به مثله، إلا أنّ الطبراني لم يذكر قوله: (يوم بدر). وفي إسناده قيس بن الربيع، وفيه ضعف، وقال الهيثمي في "المجمع" (٩/١٢٥): "إسناده حسن".

وأخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد الفضائل" (١١٠٦) من طريق أبي شيبة عن الحكم به، بلفظ: (كان عليٌّ يأخذ راية رسول الله ﷺ يوم بدر). وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان العبسي متروك الحديث كما في "التقريب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/١٧-١٨/٤٦٣٥).

صفين ثمانون بدريا! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال: هو غير ثقة. وقال الدارقطني وغيره: ضعيف. وشعيب والأجلح متكلم فيهما".

قلت: **شعيب بريء منه؛** لأنه متابع من اثنين كما تقدم[1]، ويغلب على الظّنّ أنّ التهمة أو الخطأ ينصبُّ على الأجلح[2]؛ لأنه قد خالفه شعبة، فرواه عن سلمة به مختصرا جدا بلفظ: (أنا أوّل رجل صلّى مع رسول الله ﷺ). أخرجه أحمد (١٤١/١): حدثنا يزيد: أنبأنا شعبة به".

١١٢٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٩/٣) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن اللّيث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبي سِنانٍ الدُّؤَلِيّ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّكَ** (يعني: عليّاً) **سَتُضْرَبُ ضَرْبةً هٰهُنا، وضربةً هاهُنا .. ويكونُ صاحِبُها أَشْقاها، كما كان عاقِرُ النّاقةِ أَشْقَى ثمود**):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢/١١/١) والحاكم (١١٣/٣)[3] **وقال**: "صحيح على شرط البخاري". وقال الهيثمي (١٣٧/٩): "وإسناده حسن".

كذا قالا، وفيه نظرٌ لا ضرورة لبيانه[4]؛ لأنه حسن في الشّواهد، وقد قال الهيثمي بعده: "رواه أبو يعلى، وفيه والد عليّ بن المديني، وهو ضعيف"[5].

١١٣٠ – قال الألباني في حاشية "آداب الزفاف" (ص ٢٧٣) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه محمد بن عبد الله الحفيد عن أحمد بن نصر عن أبي نعيم عن عبد الجبّار بن الوَرْد عن عمار الدُّهني عن سالم بن أبي الجعد عن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: ذَكَرَ النبيُّ ﷺ

---

(١) وهما عمرو بن هاشم الجنبي ومحمد بن فضيل.

(٢) وبه أعلّه ابن القيم رحمه الله فقال في "أحكام أهل الذِّمّة" (٥٠٥/٢): "وأما حديث الأجلح بن عبد الله بن أبي الهذيل .. فالأجلح وإنْ كان صدوقاً، فإنه شيعي، وهذا الحديث معلوم بطلانه بالضرورة؛ فإن علياً ﷺ لم يعبد الله قبل جميع الصحابة سبع سنين".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٦٤٠/٢٠/٦).

(٤) فيه عبد الله بن صالح كاتب اللّيث، قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة". وأخرج له البخاري تعليقاً. وأبو سنان الدّؤلي لم يخرّج له البخاري.

(٥) والحديث له شواهد، ذكرها الشيخ في تتمّة التخريج، فانظرها.

خُروجَ بعضِ أُمَّهاتِ المؤمنين، فضَحِكَت عائشة، فقال: «**انْظُرِي يا حُمَيْراءُ، أَنْ لا تَكُوني أَنْتِ**». ثمّ الْتَفَتَ إلى عليٍّ فقال: «**إِنْ وُلِّيتَ مِنْ أَمْرِها شيْئًا فارْفُقْ بها**»:

"رواه الحاكم في المستدرك (١١٩/٣)[١] **وقال**: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه". وقال الذهبي: "عبد الجبّار لم يخرّجا له" ..

قلت: ... في إسناد الحديث محمد بن عبد الله الحفيد شيخ الحاكم، قال الحاكم نفسه في "التاريخ": "**كان فيه جهالة**، وكان حَنَفِيّاً يَشْرَبُ المسْكِر على مذهبه ولا يَسْتُرُه"!"[٢].

١١٣١ – قال الألباني في «الضعيفة» (٦٢٦/١٠) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن هُبيرة بن يريم وهانِئ بن هانئ عن عليٍّ ﷺ في قصّة اختصامه هو وجعفر وزيد في ابنة حمزة، وفيه: قال رسول اللهِ ﷺ لجعفرٍ: (**أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي**). وقال لزيدٍ: (**أنت أَخُونا ومَوْلانا**). وقال لي: (**أنت مِنّي وأنا مِنْكَ، ادْفَعُوها إلى خالَتِها، فإنّ الخالَةَ أُمٌّ ..**)

بعد أن خرّجه من صحيح البخاري من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء به نحوه:

"أخرجه الحاكم (١٢٠/٣)[٣]، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٢/٦-٤٦٥٨/٣٣).

(٢) كذا نقله الشيخ –رحمه الله– وصوابه: (مجون) بدل (جهالة)، والله أعلم. وقد ترجم له صاحب "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (٩٥٨) فقال: محمّد بن عبد الله بن محمّد بن يوسف، أبو بكر، النَّيْسابُوري، الحفيد ابن بنت العباس بن حمزة العماني، الفقيه الحنفي. سمع: جده لأمه العباس بن حمزة، والحسين بن الفضل البجلي –وأكثر عنه لمحل جده– وأحمد بن نصر .. وكافة مشايخ نيسابور، وببغداد: أبا العباس محمّد بن يونس الكديمي، وأبا علي بشر بن موسى الأسدي، وأبا عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل .. وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدركه"، وذكر أنه حدثه قراءة من كتابه، وأبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبي النّيْسابُوري. قال الحاكم في "تاريخه": **كان محدّث أصحاب الرأي، كثير الرّحلة والسّماع والطّلب**، لولا **مجونٌ** كان فيه ... وكان يعرف بالعراق وبلاد خراسان بأبي بكر النَّيْسابُوري، وكان يعرف بنيسابور بأبي بكر العُماني، ومن الناس من يجرحه ويتوهَّم أنه في الرواية، **وليس كذلك**، فإن جرحه إنما هو لشربه المسكر، فإنه على مذهبه كان يشرب ولا يستره، سمع بنيسابور، وبالعراق، وأكثر بالكوفة ..". وقال السمعاني: كان محدّث أصحاب الرأي في عصره، كثير الرحلة والسماع والطلب، خرج إلى العراق والبحرين، وغاب عن بلده أربعين سنة". قلت: [ثقة كثير الرحلة والسماع، لولا مجون كان فيه]" اهـ من الروض الباسم.

قلت: وعمّار الدُّهني لم يخرّج له البخاري، وفي سماع سالم من أمّ سلمة نظر. انظر: "تحفة التحصيل" (ص ١٢٠).

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في "البداية" (١٨٩/٩) بإسناد البيهقي، ثم قال: "هذا حديث غريب جداً".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٥/٦-٤٦٦٣/٣٦).

وفيه نظر بيّنته في "الإرواء" (٢١٩٠)"[١].

١١٣٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٣٣٦-٣٣٧) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق السّبيعي عن أبي عبد الله الجَدلي عن أمِّ سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَنْ سَبَّ عَلِيّاً فقد سَبَّنِي**) بعد أن خرّجه من "تاريخ دمشق" من طريق إسماعيل بن الخليل عن عليّ بن مسهر عن أبي إسحاق السّبيعي عن أمّ سلمة ليس فيه الجدلي:

"قلت: وإسماعيل بن الخليل ثقة من رجال الشيخين، وقد خولف في إسناده، فرواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في "الأمالي" (ص٥٢-٥٣) من طريق أحمد، وهذا في "المسند" (٦/٣٢٣): حدثنا يحيى بن أبي بكر قال: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله الجدلي ..

ورواه الحاكم (٣/١٢١)[٢] بسند أحمد مثل رواية ابن عساكر، **وقال**:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر من وجهين**:

الأوّل: أنّ أبا إسحاق السبّيعي كان اختلط، لا يُدرى أَحَدَّث به قبل الاختلاط أم بعده، والرّاجح الثاني؛ لأنّ إسرائيل – وهو ابن يونس بن أبي إسحاق – وهو حفيد السّبيعي إنما سمع منه متأخراً[٣]. ولعلّ من آثار ذلك اضطرابه في إسناده ومتنه.

---

(١) قال الشيخ هناك (٧/٢٤٧): "وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكنه مدلس، وكان اختلط وسمع منه زكريا بآخره، كما قال الحافظ فى "التقريب".

ومثله عندى إسرائيل وهو حفيده، فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، توفي سنة (١٦٠) ومع ذلك فالبخاري قد احتجّ بروايته عن أبي إسحاق كما تقدم. والله أعلم. لكن الحديث فى نفسه صحيح لشواهده الآتية، ولأنّ له طريقاً أخرى عن علي ﷺ ..". ثم ساقه الشيخ من طريق نافع بن عجير هذه.

قلت: والحديث له شواهد كثيرة ذكرها الشيخ هنا في "الإرواء" من حديث البراء بن عازب – وهو في البخاري –، وأبي مسعود البدري، وأبي هريرة، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وابن شهاب مرسلا. فانظرها غير مأمور.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٦/٤٦٦٤).

(٣) قلت: ذهب كثيرٌ من الأئمة إلى أنه من أثبت الناس فيه؛ قال حجّاج الأعور: "قلنا لشعبة: حدّثنا حديث أبي إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها منّي"، وقال ابن مهدي: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"، وقال أبو عيسى الترمذي: "وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق"، وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق"، وقال أبو زرعة: "أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل"، وقال عيسى بن يونس: "كان أصحابنا سفيان وشريك وعَدَّ قوماً إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي فيقول: اذهبوا إلى

أما الإسناد؛ فظاهر مما تقدم؛ فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه وبين أمّ سلمة (أبا عبد الله الجدلي)، وفي رواية إسماعيل بن الخليل صرّح بأنه سمع من أمّ سلمة! إلا أن يكون سقط من "التاريخ" ذكر (الجدلي) هذا. وأما المتن؛ فقد رواه فِطْر بن خليفة عنه عن الجدلي عن أمّ سلمة موقوفاً دون الشطر الثاني منه. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/٣٢٢ - ٣٢٣)[١]. وفطر هذا ثقة من رجال البخاري، وروايته هي المحفوظة؛ لأنّ لها طريقا أخرى عن أمّ سلمة، وقد خرّجتها في "الصحيحة" (٣٣٣٢).

الثاني: أنّ أبا إسحاق مدلس، وقد عنعنه.

(تنبيه): يبدو من رواية أحمد أنّ في رواية ابن عساكر سقطاً، فإنه لم يَرِد فيها ذِكْرٌ لأبي عبد الله الجدلي، فالظّاهر أنه سقط من النّاسخ. والله أعلم".

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٣/١٧٢٢).

١١٣٣ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٥١٧) عند حديث يرويه يحيى بن يعلى عن بسّام الصَّيْرفيّ عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً (**مَنْ أَطاعَني فقد أطاعَ اللهَ. ومَن عَصاني فقد عَصى اللهَ. ومَن أطاعَ عَلِيّاً فقد أطاعني. ومَن عَصى عَلِيّاً فقد عَصاني**):

"أخرجه الحاكم (٣/١٢١)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **أنّى له الصِّحّة**؛ ويحيى بن يعلى - وهو الأسلمي - **ضعيف**؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢)، وهو شيعي **متّفق على تضعيفه** كما بيّنته ثَمَّةَ[٣].

ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني وأتقن لها مني، هو كان قائد جدّه"، وقال الحافظ في "الفتح" (١/٣٥١): "**وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إيّاه لأنه جدّه، وكان خصيصاً به**".

انظر: "الجرح والتعديل" (١/٦٦) و(٢/٣٣١)، "جامع الترمذي" (١١٠٢)، "تهذيب التهذيب".

(١) ولفظه: عن أبي عبد الله الجدلي، قال: قالت أم سلمة: يا أبا عبد الله أيسبُّ رسول الله ﷺ فيكم؟ قلت: ومن يسبُّ رسول الله ﷺ؟ قالت: «أليس يُسَبُّ عليٌّ ومن يحبّه، وقد كان رسول الله ﷺ يحبّه».

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٧-٣٨/٤٦٦٦).

(٣) واستنكر عليه ابن عدي هذا الحديث.

وسائر الرواة ثقات؛ غير معاوية بن ثعلبة؛ **لا تعرف عدالته**، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده .. والشّطر الأوّل من الحديث صحيح: أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة ..".

١١٣٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٧٣/٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن الفَضْل بن مَعْقِل عن عبد الله بن نِيار الأسلمي عن عمرو بن شاسٍ ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَن آذَى عَلِيّاً فقد آذانِي**):

"روي عن جمع من الصحابة:

الأوّل: عن عمرو بن شاس. رواه البخاري في "التاريخ" .. وأحمد (٤٨٣/٣) .. **والحاكم** (١٢٢/٣)[١] وصحّحه، ووافقه الذهبي (!) ..

قلت: في الطّريق الأولى الفضل بن معقل – وهو ابن سنان الأشجعي – ذكره ابن أبي حاتم (٦٧/٢/٣) من رواية أبان هذا فقط، **ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً**"[٢].

١١٣٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٣٩/٥–٦٤٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن رجاء الزّبيدي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ منكم مَنْ يُقاتِلُ على تَأْوِيلِ القرآنِ كما قاتلتُ على تنزيلهِ** .. يعني: عليّاً ﷺ):

"أخرجه النسائي في "خصائص علي" (ص ٢٩)، وابن حبان (٢٢٠٧)، والحاكم (١٢٢/٣– ١٢٣)[٣]، وأحمد (٣٣/٣ و ٨٢) .. من طرق عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أبيه .. **وقال** – الحاكم –: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨/٦–٣٩/٤٦٦٨).

(٢) وقال الحسيني في "الإكمال": "ليس بمشهور". وعبد الله بن نيار لم يصحّ سماعه من خاله عمرو بن شاس، قال ابن معين في "تاريخه/الدّوري" (٥٠٤): "حديث عبد الله بن نيار عن عمرو بن شاس **ليس هو بمتّصل**، لأنّ عبد الله بن نيار يروي عنه ابن أبي ذئب، أو قال: يروي عنه القاسم بن عباس– شكّ أبو الفضل الدّوري– لا يشبه أن يكون رأى عمرو بن شاس".

قلت: ثمّ خرّجه الشيخ من حديث سعد بن أبي وقّاص – وحسّنه –، ومن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٠/٦/٤٦٧٠).

قلت: **وهذا مِن أوهامهما**؛ فإنّ إسماعيل بن رجاء وأباه لم يخرّج لهما البخاري، فهو على شرط مسلم وحده"[1].

١١٣٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٢٧١-٢٧٢) عند حديث يرويه الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حَصِيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجِذٍ عن عليٍّ ﷺ قال: دَعاني رسولُ ﷺ فقال: (**يا عليُّ إنّ فِيكَ مِنْ عيسى عليه الصّلاة والسّلام مثلاً: أَبْغَضَهُ اليهودُ حتى بَهَتُوا أُمَّهُ، وأَحَبَّتْهُ النّصارى حتّى أَنْزَلُوهُ بالمَنْزِلةِ التي ليس بها**):

"أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/١/٢٨١-٢٨٢)، والحاكم (٣/١٢٣)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: الحكم؛ وَهّاه ابن معين".

قلت: قال فيه: "ضعيف ليس بثقة، وليس بشيء". وقال يعقوب: "ضعيف الحديث جداً، له أحاديث مناكير". قلت: وشيخه – الحارث بن حصيرة –؛ **لعله هو آفة الحديث**؛ فقد كان من المحترقين في التّشيّع على ضَعْفِهِ؛ كما قال ابن عدي، وكان يؤمن برجعة عليّ؛ كما قال أبو أحمد الزبيري"[3].

– وقال في «الضعيفة» (١٠/٤٠٠) عند الحديث السّابق:

"وقال – الحاكم –: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: الحكم؛ وهّاه ابن معين".

قلت: **وربيعة بن ناجذ**؛ قال الذهبي: "**لا يكاد يعرف**". وقول الحافظ فيه: "ثقة"!

إنما عمدته توثيق ابن حبان والعجلي إياه، ولا يخفى ما فيه؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي صادق هذا"[4]. **وانظر**: «الضعيفة» (١٠/٥٥٠).

١١٣٧ – قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص٧٧) عند حديث يرويه عفّان وسليمان بن حرب عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن سلمة بن أبي الطفيل – أظنه عن أبيه – عن عليٍّ ﷺ قال: قال لي رسول الله

---

(١) والحديث صحّحه الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند". وصحّحه الشيخ شعيب على شرط مسلم في حاشيته على "صحيح ابن حبان".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٠-٤١/٤٦٧١).

(٣) وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/٢١٦): "وله غيرَ حديث منكرٍ في الفضائل". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطىء، ورمي بالرفض".

(٤) انظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (١٨٣).

ﷺ:«**يا عَلِيُّ إنّ لَكَ كَنْزًا في الجَنّةِ، وإنّكَ ذُو قَرْنَيْها؛ فلا تُتْبِعَنَّ النَّظْرَةَ نَظْرَةً، فإنّ لَكَ الأُولى وليْسَتْ لَكَ الآخِرةُ**»:

"أخرج الطّحاوي في كتابيه، والحاكم (١٢٣/٣)[١] .. من طريق حماد بن سلمة: حدثنا محمد ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التّيمي عن سلمة بن أبي الطُّفيل[٢] عن عليّ بن أبي طالب ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ قال له .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه أنّ ابن إسحاق مدلّس، وقد عنعنه**[٣]، لكن الحديث حسنٌ بهذين الطّريقين[٤]، ويشهد له الحديث الذي بعده"[٥].

١١٣٨ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤٢٦/٥) عند حديث يرويه هَوْذةُ بن خَلِيفة عن عَوْفٍ عن عبد الله بن عمرو ابن هند الجَمَلي قال: **سمعتُ عليّاً** ﷺ يقول: «**كنتُ إذا سألتُ رسولَ الله ﷺ أَعْطانِي، وإذا سَكَتُّ ابْتَدَأَني**»:

"وسنده ضعيف لانقطاعه؛ لأنه من رواية عبد الله بن عمرو بن هند الجَمَلي، ولم يسمع من عليٍّ كما قال أحمد وابن عبد البرّ[٦]. **وما في "المستدرك"** (١٢٥/٣)[٧]: (قال: سمعت عليّاً .. فذكره)، وقد صرّح بالسّماع من عليٍّ، وبناء عليه قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤١/٦-٤٦٧٢/٤٢).

(٢) في رواية الحاكم هنا زيادة كما ترى (أظنه عن أبيه ..). وأبوه هو الصحابي عامر بن واثلة ﷺ.

(٣) والحديث ذكره البخاري في "تاريخه" (٧٧/٤) عن حماد بن سلمة به. ثم قال فيه أيضاً: "حدثني خليفة حدثنا عبد الأعلى عن ابن إسحاق عمّن سمع أبا الطّفيل عامر بن واثلة عن بلال: قال النبي ﷺ: (إنّ لك كنزاً في الجنّة)، قال أبو عبد الله: ولا يصحّ".

قلت: وسلمة بن أبي الطّفيل ذكره ابن حبان في "الثقات"، وترجمه البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلا، وقال ابن خراش: مجهول. وقال الإمام أحمد كما في "العلل/عبد الله" (٤٣٤٤): "يروون عنه".

(٤) الطريق الأوّل هو طريق شريك عن أبي ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً.

(٥) وهو حديث جرير بن عبد الله قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة؟ (فأمرني ﷺ أن أصرف بصري). رواه مسلم وغيره.

(٦) وتفرَّد بالرواية عنه عوف بن أبي جميلة الأعرابي – وهو ممن يتشيع –، وقال الدارقطني كما في "الميزان": "ليس بقويّ". ولم يخرّج له الشيخان شيئاً.

(٧) في طبعة دار المنهاج (٤٥/٦-٤٦٧٩/٤٦).

قلت: **فلعلّ هذا التّصريح خطأٌ من بعض الرواة**[1]. والله أعلم".

١١٣٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٨١/٦) عند حديث يرويه عوف عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم ﷺ قال: كانت لِنَفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبوابٌ شارِعةٌ في المسجد. فقال يوماً: (**سُدّوا هذه الأبواب إلا بابَ عليٍّ** ..):

"أخرجه النسائي في "خصائص عليّ" (ص ٩)، وأحمد (٣٦٩/٥)، وعنه الحاكم (١٢٥/٣)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! **ولم يصنع الذهبي شيئاً** فقال عقبه:

"قلت: رواه عوف عن ميمون أبي عبد الله"!

قلت: فكان ماذا؟! **وكان حقّه أن يقول: ضعيف، لضعف ميمون هذا.** فقد أورده هو نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال القطّان: لا يحدّث عنه". وساق له في "الميزان" أحاديث أُنْكِرت عليه، هذا منها. وقال الحافظ في "التقريب": "**ضعيف**".

وقال العقيلي عقبه: "وقد روي من طريق أصلح من هذا، وفيها لين أيضا".

– وقال في "الضعيفة" (٦٦٣/١٠) عند الحديث السّابق:

"وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! وأما الذهبي؛ فلم يوافقه ولا خالفه، كما هي عادته؛ وإنما قال: "رواه عوف عن ميمون أبي عبد الله"!

قلت: **ولعله لم يكن مستحضراً لحالِ ميمون هذا، أو لم يعرفه؛** لأنّ في طبقته جماعة؛ كل منهم يسمى ميمونا، فأشار الذهبي إلى أن راوي هذا الحديث إنما هو ميمون الذي روى عنه عوف.

والواقع: أنّ ميموناً هذا: هو أبو عبد الله البصري الكندي – ويقال: القرشي – مولى ابن سمرة، فهو الذي روى عنه عوف الأعرابي؛ كما روى عنه غيره. **وقد اتفقوا على تضعيفه؛** غير أن ابن حبان أورده في كتابه "الثقات"، وقال: "كان يحيى القطان سيّء الرأي فيه".

قلت: وكذلك كلّ من تكلّم فيه، كان سيّء الرأي فيه؛ ومنهم الإمام أحمد، فقد قال فيه: "أحاديثه مناكير" . ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف"".

---

(١) لعلّ الخطأ من هَوْذَةُ بن خَلِيفة الراوي عن عوف عند الحاكم؛ فقد خالفه جماعة من الثقات [أبو أسامة حماد بن أسامة، والنّضر بن شميل، وأبو المساور الفضل بن مساور] فرووه عن عوف عن الجَمَلي عن عليٍّ به، ليس فيه تصريحه بالسّماع من عليٍّ.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٦٨٠/٤٦/٦).

١١٤٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٦٤٧) عند حديث يرويه أبو إسحاق السّبيعي قال: سألتُ قُثَم بن العباس: كيف وَرِثَ عليٌّ رسولَ الله ﷺ دونكم؟ قال: (لأنه كان أَوَّلَنا به لُحوقاً، وأَشَدّنا به لُزوقاً):

"أخرجه الحاكم (٣/١٢٥)[١] من طريقين عنه. **وقال:** "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو كما قالا، إنْ كان أبو إسحاق** – وهو السّبيعي – **حدّث به قبل اختلاطه، وهو غير ظاهر.** والله أعلم"[٢].

١١٤١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٢٩٤-٢٩٥) عند حديث يرويه يحيى بن يعلى الأسلمي عن عمار بن رُزيق عن أبي إسحاق عن زياد بن مُطرِّف عن زيد بن أرقم رضي الله عنه مرفوعاً (**مَنْ يريدُ أنْ يَحْيا حَياتِي، ويَمُوتَ مَوْتَتِي، ويَسْكُنَ جَنّةَ الخُلْدِ الّتي وَعَدَنِي رَبِّي، فلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بنَ أبي طالِبٍ، فإنّه لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًى، ولَنْ يُدْخِلَكُمْ في ضَلالةٍ**):

"موضوع. رواه أبو نعيم في "الحلية" (٤/٣٤٩-٣٥٠ و٣٥٠)، والحاكم (٣/١٢٨)[٣]، وكذا الطبراني في "الكبير" .. من طرق عن يحيى بن يعلى الأسلمي ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٧-٤٨/٤٦٨٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢/٧٠١-٧٠٣):

"قلت: هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي اختلافاً كثيراً، وأخرجه النسائي في "خصائص علي" من طريق: حسين بن عياش عن زهير فقال: عن أبي إسحاق قال: سأل عبد الرحمن قثم بن العباس: من أين ورث عليٌّ رسولَ الله ﷺ؟ قال: (إنه كان أوّلنا به لحوقا، وأشدّنا لُزوقا). وأخرجه الطبراني من طريق المعافى بن سليمان، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: قيل لقثم ... فذكره. وقال أبو نعيم: رواه حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن زهير، مثله. قال: وقيل: إنّ عبد الرحمن بن خالد هو الذي سأل قثماً. وأخرجه ابن منده في "المعرفة" من طريق عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: قلت لقثم: ما شأن عليٍّ كان له من رسول الله ﷺ مالم يكن للعباس؟ قال: كان... فذكر الحديث. قال ابن منده: رواه غيره عن أبي إسحاق، فلم يذكر إسماعيل. وروى زهير عن أبي إسحاق قال: سأل عبد الرحمن بن خالد قثم بن العباس: بأيّ شيء ورث؟ ... فذكره.

وقال النسائي: أخبرني هلال بن العلاء ثنا أبي، ثنا عبيد الله هو ابن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن خالد بن قثم، أنه قيل له: ما لعليٍّ ورث رسول الله ﷺ دون جدّك وهو عمّه؟ فقال ذلك.

قلت: هذه الرواية غلط، فإنّ الزبير بن بكار لما ذكر أولاد العباس في كتاب "النّسب" قال: وقثم بن العباس ليس له عقب، وقد أردفه رسول الله ﷺ معه وهو راكب، واستعمله على المدينة، واستشهد بسمرقند، كان توجه إليها في زمن معاوية. وقد تقدم في ترجمة أخيه تمام في حرف التاء".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٤-٥٥/٤٦٩١).

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث أبي إسحاق، تفرّد به يحيى".

قلت: وهو شيعي ضعيف، قال ابن معين: "ليس بشيء". وقال البخاري: "مضطرب الحديث". وقال ابن أبي حاتم (١٩٦/٢/٤) عن أبيه: "ليس بالقويّ، ضعيف الحديث" ..

قلت: **وأما الحاكم** فقال: "صحيح الإسناد"! فردّه الذهبي بقوله: "قلت: أنّى له الصحة والقاسم متروك، وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف، واللّفظ ركيك، فهو إلى الوضع أقرب".

وأقول: القاسم - وهو ابن شيبة - **لم يتفرّد، بل تابعه راويان آخران** عند أبي نعيم، **فالحمل فيه على الأسلمي وحده دونه**.

نعم للحديث عندي علتان أخريان:

الأولى: أبو إسحاق، وهو السبّيعي فقد كان اختلط مع تدليسه، وقد عنعنه.

الأخرى: الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي؛ فإنه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم وتارة من مسند زياد بن مطرف ..".

١١٤٢ - قال الألباني في «الضعيفة» (٥٣٧/١٠) عند حديث يرويه حسين بن حسن الأشقر بإسناده عن عَبّاد بن عبد الله الأَسَدِيّ عن عليٍّ ﷺ: (**إنّما أنت مُنْذِر ولكلّ قوم هاد**)؛ قال عليّ: (رسول الله ﷺ المُنْذِر، وأنا الهادي):

"أخرجه الحاكم (١٢٩/٣-١٣٠)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل كَذِبٌ، قبّح الله واضعه".

قلت: **ولم يُسَمِّ واضعه**، وهو - عندي - حسين الأشقر[٢]؛ فإنه متروك كما تقدم بيانه تحت الحديث (٣٥٨). وقد قال الذهبي فيه - في حديث بعد هذا في "التلخيص" -:

"قلت: الأشقر وُثِّق. وقد اتهمه ابن عدي". والحارثي - الراوي عنه - قال ابن عدي: "حدّث بأشياء لم يتابع عليها". وقال الدارقطني وغيره: "ليس بالقويّ""[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٦٩٥/٥٧/٦).

(٢) وقد سمّاه كذلك في "موضوعات في مستدرك الحاكم"، فقال: "قلت: هذا من وضع الأشقر".

(٣) وعبّاد بن عبد الله الأسدي قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف".

١١٤٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٢٢٠) عند حديث يرويه حسين الأشقر عن جعفر بن زياد الأحمر عن مُخَوَّل عن مُنْذِر الثّوري عن أمّ سلمة رضي الله عنها: أنّ النبيَّ ﷺ: **(كان إذا غَضِبَ لم يَجْتَرِئْ أَحَدٌ مِنّا يُكَلِّمُهُ غيرَ عليّ بن أبي طالب)**:

".. وأبو نعيم (٩/٢٢٧)، والحاكم (٣/١٣)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: الأشقر وُثِّق، وقد اتّهمه ابن عدي[٢]، وجعفر تُكُلِّم فيه".

قلت: **وفيه علة أخرى**؛ وهي الانقطاع بين منذر الثوري – واسم أبيه يعلى – وأمّ سلمة، فقد أورده ابن حبان في "ثقات التابعين" (١/٢٥٤ – طبع الهند) وقال: "يروي عن أم سلمة إن كان سمع منها". قلت: وجلُّ روايته عن التابعين. والله أعلم".

١١٤٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٨٨) عند حديث يرويه أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن عوف عن أبي عثمان النّهدي عن سلمان الفارسي ﷺ مرفوعاً **(مَنْ أَحَبَّ عَلِيّاً فقدْ أَحَبَّني، ومنْ أَبْغَضَ عَلِيّاً فقد أَبْغَضَني)** بعد أن خرّجه من حديث أمّ سلمة بإسناد صحيح:

"أخرجه الحاكم (٣/١٣٠)[٣] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وقد وَهِما؛ فإنّ أبا زيد هذا لم يخرّج له الشيخان شيئاً على ضعفٍ فيه، قال الحافظ: "**صدوق له أوهام**"".

١١٤٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٥٤-٥٥) عند حديث يرويه شريك عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً **(إنّ اللهَ تعالى أَمَرَني بِحُبِّ أربعةٍ مِنْ أصحابي، وأخبرني أنه يُحِبُّهم)**. قال: قُلْنا: مَنْ هم يا رسول الله؟ .. فقال: **(أَلَا إنّ عليّاً منهم ..)**:

"أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (ص٣١- الكنى)، والترمذي (٢/٢٩٩) .. والحاكم (٣/١٣٠)[٤]، وأحمد (٥/٣٥٦) ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٧-٥٨/٤٦٩٦).

(٢) انظر الكلام عليه في الحديث السّابق.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٨/٤٦٩٧).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٨-٥٩/٤٦٩٨).

وقال الترمذي: "حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث شريك".

قلت: وهو **ضعيف لا يحتجّ به لسوء حفظه**، فأنّى لحديثه الحُسْنُ؟ قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، **يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء** بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع". وقال الذهبي في "الضعفاء": "قال القطان: ما زال مُخَلِّطاً، وقال أبو حاتم: له أغاليط، وقال الدارقطني: ليس بالقويّ". وذَكَر في "الميزان" أنّ مُسْلِماً أخرج له متابعة.

ومِن هذا تعلم خطأ قول الحاكم عَقِبَ الحديث: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ولم يتعقّبه الذهبي إلا بقوله: "قلت: ما خرّج (م) لأبي ربيعة"! **وهذا تعقّبٌ لا طائل تحته**؛ لأنّ القارئ لا يخرج منه بحكم واضح على الحديث، لأنّ عدم إخراج مسلم لأبي ربيعة لا يجرحه كما هو معلوم، والذهبي لم يضعفه، فقد يؤخذ منه أنه غير مجروح، وليس كذلك، فقد قال الذهبي نفسه في "الكنى" من "الميزان": "قد ذُكِر مُضَعَّفاً". يعني: في "الأسماء"، وقال هناك: "قال أبو حاتم: منكر الحديث". **فكان الواجب إعلال الحديث به، وبشريك أيضاً** لِما عرفتَ مِن ضعفه، وعدم احتجاج مسلم به، لكي لا يتورّط أحدٌ ممن لا تحقيق عنده بكلامه، فيتوهم أنه سالم مما يقدح في ثبوته، وليس كذلك كما ترى".

- وانظر: "الضعيفة" (١٢٧/٧).

١١٤٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/١٧٧-١٨١) عند حديث يرويه محمد بن أحمد بن عياض عن أبيه عن يحيى بن حسّان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك ﷺ قال: كنتُ أخدمُ رسولَ الله ﷺ، فقُدِّمَ لرسول الله ﷺ فَرْخٌ مَشْوِيٌّ، فقال: **(اللّهمّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ، يَأْكُلُ معِي مِنْ هذا الطَّيْرِ)**. قال: .. فجاءَ عَلِيٌّ ﷺ ..) بعد أنْ خرّجه من طريق عبيد الله بن موسى العبسي عن عيسى بن عمر عن السُّدِّي عن أنس بن مالك به، وأعلّه بعبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناد هذا الحديث:

"**قول الحاكم** في "المستدرك" (٣/١٣١)[1]: "وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً". **ثم لم يستطع أن يسوق منها إلا طريقين فقط**، غير سالِمَيْنِ من الطَّعْنِ، صَحَّحَ أحدهما على شرط الشيخين! وسكت عن الآخر، فتعقّبه الذهبي في هذا بقوله:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٩-٦٠/٤٦٩٩).

"قلت: إبراهيم بن ثابت ساقط". **وقال في الأوّل**: "قلت: ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زماناً طويلا أظنّ أنّ حديث الطّير لم يجسر الحاكم أن يودعه في "مستدركه"، فلمّا علّقتُ هذا الكتاب، رأيتُ الهَوْلَ من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطّير بالنّسبة إليها سماء"!

وتجد مصداق ما ذكرته آنفاً من تركيب الأسانيد عليه ممن أشرنا إليهم – من الوضّاعين وغيرهم – في الطرق التي خرّجها ابن الجوزي ...

ثم إنّ الحاكم لم يكتف بتكاثره بتلك الطرق، وتصحيحه لأحدها؛ بل زاد ضِغْثاً على إبّالة؛ فقال عَقِبها: "ثم صحّت الرواية عن عليٍّ، وأبي سعيد، وسفينة".

وسكت عنه الذهبي هنا في "التلخيص"، **فلم يتعقّبه بشيء**، وإنما تعقبه في "جزئه" الذي جمعه في هذا الحديث فقال: "لا والله! ما صحّ من ذلك شيء".

نقله عنه تلميذه ابن كثير في "تاريخه" (٧/٣٥٠ -٣٥١).

قلت: وما حَنَثَ الذهبيُّ رحمه الله، **فقد بيّن ابن كثير علل الطّرق عن هؤلاء الأصحاب الثلاثة** – كما بيّن علل كثير من الطرق المشار إليها آنفاً –، وختم ذلك كله بقوله:

"وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه. والله أعلم"[1].

١١٤٧ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٦١٦) عند حديث يرويه أبو عوانة عن أبي بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً في حديث طويل جداً، وفيه: وقال ﷺ لِبني عَمِّهِ: (**أيّكم يُوالِيني في الدّنيا والآخرة؟**). قال: وعليٌّ جالس معهم – .. فأَبَوا. فقال لعليٍّ: (**أنت وَلِيّي في الدّنيا والآخرة** ...):

---

(١) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "منهاج السنة" (٧/٣٧١-٣٧٥) في بحث قيم حول نكارة هذا الحديث: "الثاني: حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم، والمعرفة بحقائق النقل ..

السادس: أنّ الأحاديث الثابتة في الصِّحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها، وتلقيها بالقبول تناقض هذا فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصححوه؟!

يبين هذا لكلّ متأمل ما في صحيح البخاري، ومسلم، وغيرهما من فضائل القوم، كما في الصحيحين أنه قال: «لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا»، وهذا الحديث مستفيض، بل متواتر عند أهل العلم بالحديث، فإنه قد أخرج في الصحاح من وجوه متعددة من حديث ابن مسعود، وأبي سعيد، وابن عباس، وابن الزبير، **وهو صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض أحدٌ أحبّ إليه من أبي بكر** ..

وقوله في الحديث الصحيح لما سئل: «أي الناس أحبّ إليك؟ قال: (عائشة) قيل: من الرّجال قال: (أبوها)». وقول الصحابة: "أنت خيرنا وسيدنا وأحبّ إلى رسول الله ﷺ ..".

"أخرجه أحمد (١/٣٣٠-٣٣١)، وعنه الحاكم (٣/١٣٢-١٣٤)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا؛ **على ضعفٍ في أَحَدِ رُواتِه لا يُقْبَلُ ما يَتَفَرّدُ به،** كما يشير إليه قول الهيثمي (٩/١٢٠): "ورجال أحمد رجال "الصحيح"؛ غير أبي بلج الفزاري؛ وهو ثقة، وفيه لين[٢]"[٣].

١١٤٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/٢٢٧) عند حديث يرويه عمرو بن مرّة عن أبي البَخْتَرِيّ قال: قال عليٌّ ﷺ: (بَعَثَني رسولُ الله ﷺ إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، إني رَجُلٌ شابٌّ، وأنه يَرِدُ عليَّ مِنَ القَضاءِ ما لا عِلْمَ لي به. قال: فوَضَع يَدَهُ على صدري، وقال: (**اللهمّ ثَبِّتْ لِسانَهُ، واهْدِ قَلْبَهُ**). فما شَكَكْتُ في القضاء أو في قضاءٍ بَعْدُ) بعد أن خرّجه من طرق عن عليّ ﷺ:

"أخرجه النسائي (ص ٨)، وابن ماجه، (٢٣١٠) والحاكم (٣/١٣٥)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي**! كذا قالا**, وقد أعلّه النسائي بالانقطاع فقال عقبه: "أبو البختري لم يسمع من عليٍّ شيئاً"[٥].

قلت: **ويؤيّد ذلك** رواية شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعتُ أبا البختري الطّائي قال: أخبرني مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا يقول: فذكره. أخرجه الطيالسي (٩٨)، وأحمد (١/١٣٦).

وإسناده صحيح لولا هذا المبهم كما قال في "التلخيص" (٤/١٨٢)".

١١٤٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٧٥٤) عند حديث يرويه سيف بن محمد عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن الأغرّ عن سلمان ﷺ مرفوعاً (**أَوَّلُكمْ وارِداً علَيَّ الحَوْضَ، أَوَّلُكُمْ إِسْلاماً؛ عليُّ بن أبي طالبٍ**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٦٣-٦٥/٤٧٠١).

(٢) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق ربما أخطأ".

(٣) والحديث أورده ابن عدي في "الكامل" والذهبي في "الميزان" في منكرات أبي بلجٍ.

وقال العُقيلي في «الضعفاء» (٦/٧٦): ".. ورواه أَبو عوانة عن أبي بلج، ولا يصحّ عن أبي عوانة".

وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "منهاج السنة" (٥/٣٤) وقال: " .. وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله ﷺ ..".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/٦٨/٤٧٠٧).

(٥) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/٤٠٤): "قلت: أخرجا لرجاله، إلا أنّ أبا البختري عن عليٍّ منقطع".

".. عند الحاكم (١٣٦/٣)[١] .. هذا! **وقد سكت الحاكم عن إسناده، وكذا الذهبي، لكن ذَكَرَ ابن عرّاق عنه أنه تعقّبه بأنّ سيفاً كذّاب. والظّاهر أنه سقط من** "التلخيص""[٢].

١١٥٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٥١/٩) عند حديث يرويه شعبة عن عمرو بن مُرّة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم ﷺ قال: (أوّلُ مَن أَسْلَمَ مع رسول الله ﷺ عليُّ بن أبي طالب ﷺ):

"أخرجه الترمذي (٣٧٣٥)، والحاكم (١٣٦/٣)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد، وإنما الخلاف في هذا الحرف أنّ أبا بكر كان أوّل الرجال البالغين إسلاما، وعليّ بن أبي طالب تقدم إسلامه على البلوغ". وأقرّه الذهبي.

قلت: **وهذا في الرِّجال، وإلا؛ فخديجة رضي الله عنها أَسْبَقُهم إسلاماً** كما في حديث ابن عباس الطّويل في "المسند" (٣٣٠/١-٣٣١)، ومن طريقه الحاكم (١٣٧/٣-١٣٩)، وهو في فضل علي ﷺ. وفيه: (وكان أوّل من أسلم من الناس بعد خديجة).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي".

١١٥١ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٤٨٣/٥) عند حديث يرويه محمد بن بِشْر عن الحسن بن حيّ عن أبي ربيعة الإيادي عن الحسن عن أنس ﷺ مرفوعاً (**اشْتاقَتِ الجَنّةُ إلى ثلاثةٍ: عليٍّ وعمّارٍ وسلمانَ**):

"**وإسناده ضعيف** – وإنْ حسّنه الترمذي –؛ فإنّ فيه الحسن البصري – وقد عنعنه –، وعنه أبو ربيعة الإيادي – واسمه عمر بن ربيعة –، قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، ووثّقه ابن معين[٤]. ومِنْ هذا الوجه: أخرجه البزار ... **والحاكم** (١٣٧/٣)[٥] **وصحّحه، ووافقه الذهبي!** نعم للحديث طريق أخرى عن أنس يتقوّى بها الحديث ..".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٧١١/٧٠/٦).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٥٩/٥): "قلت: لم يتكلّم عليه [يعني: الحاكم]، وسيف متروك".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٧١٢/٧١-٧٠/٦).

(٤) والحديث علّقه الذهبي في "السِّير" (٣٥٤/١) عن الحسن بن صالح عن أبي ربيعة به، وقال: "أبو ربيعة عمر بن ربيعة الإيادي ضعيف".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٤٧١٥/٧٢/٦).

- وانظر: "الضعيفة" (٣٥٣/٥).

١١٥٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٩/٧-٤٠) عند حديث يرويه عمار بن سيف عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى ﷺ مرفوعاً (**سألتُ ربّي عزّ وجلّ أنْ لا أُزَوِّجَ أَحداً مِنْ أُمّتي، ولا أتَزَوَّجُ إلا كان معي في الجنّةِ، فأَعْطاني**):

"أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٨٩٢/٥٣/٢) .. والحاكم (١٣٧/٣)[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ عماراً هذا قال الحافظ: "**ضعيف الحديث**، وكان عابداً".

والذهبي نفسه أورده في "الميزان" وذكر الخلاف فيه ما بين مُوَثِّق ومُضَعِّف، والجرح مقدم على التعديل مع بيان السبب، فقد قال أبو داود: كان مُغَفَّلاً. وقال الذهبي: "قلت: له حديث منكر جدا". ثم ساق له غير هذا. وقال في "المغني": "ضعّفه أبو حاتم وغيره""[٢].

١١٥٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٦٣٠/١٣-٦٣٣) عند حديث يرويه جرير بن عبد الحميد عن مغيرة بن مقسم الضَّبِّي عن أُمِّ موسى عن أُمِّ سلمةَ رضي الله عنها أنها قالت: والذي أَحْلِفُ به إنْ كان عَليٌّ لأَقْرَبَ النّاسِ عَهْداً برسولِ الله ﷺ عُدْنا رسولَ الله ﷺ غَداةً، وهو يقول: (**جاءَ عَلِيٌّ؟ جاءَ عَلِيٌّ؟**) مِراراً ..):

"منكر. أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢/٢١٣/٤): أخبرنا جرير عن المغيرة بن مقسم .. وتابعه ابن أبي شيبة في "المصنف" فقال (٥٧/١٢): حدثنا جرير بن عبد الحميد ... به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أحمد في "المسند" (٣٠٠/٦) .. والحاكم (١٣٨/٣ - ١٣٩)[٣] من طريق أحمد، **وقال** : "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وقَلَّدَهُما جَمْعٌ** .. ولعلّ منهم الهيثمي؛ فإنه قال (١١٢/٩): "رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني باختصار، ورجالهم رجال الصحيح؛ غير أمّ موسى، وهي ثقة"!

وأقول: **لم يوثّقها** غير العجلي فيما ذكر الحافظ في ترجمتها من "التهذيب" .. أوردها السُّبكي في كتابه "ترتيب ثقات العجلي"؛ فقال: "كوفية تابعية ثقة". وهي آخر ترجمة فيه.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٧١٦/٧٣-٧٢/٦).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٨/٦) متعقّباً الحاكم: "قلت: عمّار ضعيف جداً". وقال فيه الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢٠٣/١): "روى عن إسماعيل بن أبي خالد والثوري المناكير".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٧٢٠/٧٥/٦).

وإذا تبيّن هذا؛ **فهو توثيق غير معتبر؛ لِما عُرِف عن العجلي من التساهل في التوثيق كابن حبان،** فكيف يكون حال من لم يوثقه ابن حبان نفسه؟! وقد أشار إلى ذلك الدارقطني بقوله: "**يُخَرَّجُ حديثها للاعتبار**". ذكره الذهبي في "الميزان" .. ولا ينافي ذلك ما زاده الحافظ في "التهذيب" على الذهبي في نقله عن الدارقطني: "حديثها مستقيم، يخرج ..." إلخ. لأنه يحتمل أنه يعني حديثاً معيناً؛ كما يقولون في كثير من الأحيان: "لا يتابع على حديثه". ويعنون: حديثاً خاصاً. ويؤيد ما ذكرت أنّ الحافظ الناقل لهذه الزيادة لم يوثّق أمَّ موسى هذه، وإنما قال فيها: "مقبولة". فهذا بمعنى قول الدارقطني فيها: "يخرج حديثها للاعتبار" .. والقواعد العلمية الحديثية **لا تساعد على توثيق مثلها؛** فقد قال الذهبي قبيل ما نقله عن الدارقطني: "**تفرد عنها مغيرة بن مقسم**" .. **ثم إنّ في حديثها علّة أخرى غير تفرّد المغيرة عنها،** وهي: عنعنة المغيرة في كل المصادر المذكورة آنفاً، فلا أدري كيف غفل عنها الذهبي وهو نفسه قد أورد المغيرة هذا في "منظومته" في المدلسين؟! .. وأورده خاتمتهم العسقلاني في الطبقة الثالثة منهم الذين أكثروا التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسّماع ..". **وانظر:** "الضعيفة" (٦٤٩/١٠).

١١٥٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (٥٥٧/١٠) عند حديث يرويه حَرَمِيُّ بن عُمارة عن الفضل بن عَمِيْرة عن ميمون الكُرْدِي عن أبي عثمان النّهدي أنّ عليّاً ﷺ قال: بينما رسول الله ﷺ آخِذٌ بيدي ونحن في سِكَكِ المدينة، إذ مَرَرْنا بحديقةٍ فقلت: يا رسول الله، ما أَحْسَنَها مِن حديقةٍ، قال: **(لكَ في الجنّةِ أَحْسَنُ منها)**:

"أخرجه الحاكم (١٣٩/٣)[1]، والطبراني – دون الزيادة –. وصحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي؛ **مع أنه جزم في ترجمة ابن عميرة بأنه منكر الحديث!** ثم ساق له هذا الحديث بالزيادة"[2].

١١٥٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (٥٥٨/١٠-٥٥٩) عند حديث يرويه محمد بن حُميد عن سلمة بن الفضل عن أبي زيد الأحول عن عَتّاب بن ثعلبة عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: **(أَمَرَ رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالب بِقتالِ النّاكِثينَ والقاسِطينَ والمارِقينَ)**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٥/٦-٤٧٢١/٧٦).

(٢) انظر: "ميزان الاعتدال" (٣٥٥/٣).

"أخرجه الحاكم (١٣٩/٣)[١] ..

قلت: **وسكت عليه الحاكم كالذي قبله!** وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: لم يصحّ، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين - إلى أبي أيوب - ضعيفين"!

قلت: قد بيّنتُ آنفاً أنّ الأوّل واهٍ جداً، **بل موضوع**[٢]. **وهذا قريب منه؛** فإنّ عتّاب بن ثعلبة **لا يُعرف؛** قال الذهبي في ترجمته من "الميزان": "عداده في التابعين. روى عنه أبو زيد الأحول حديث: قتال الناكثين. والإسناد مظلم، والمتن منكر". وأقرّه الحافظ في "اللسان". وسلمة بن الفضل، ومحمد بن حميد؛ **كلاهما ضعيف**".

١١٥٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (٥٥٧/١٠-٥٥٨) عند حديث يرويه محمد بن يونس عن عبد العزيز بن الخطّاب عن عليّ بن غُراب عن عليّ بن أبي فاطمة عن الأَصْبَغِ ابن نُباتة عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول لعليّ بن أبي طالب: **(تُقاتِلُ النّاكِثِينَ، والقاسِطِينَ، والمارِقِينَ: بالطُّرُقاتِ، والنَّهْرَواناتِ، وبالشَّعَفاتِ ..)**:

"أخرجه الحاكم (١٣٩/٣-١٤٠)[٣] ..

قلت: **سكت عنه الحاكم؛** وكأنه لظهور آفته! **واقتصر الذهبي على تضعيفه! فَقَصَّر؛ فإنه شرٌّ من ذلك؛** الأصبغ بن نباتة متروك متّهم بالكذب. ومثله ابن أبي فاطمة - واسمه عليّ؛ وهو عليّ بن الحزور -؛ وقد ساق الذهبي في "ميزانه" هذا الحديث - دون الشّطر الثاني منه - في ترجمة الأصبغ من طريق علي بن الحزور عنه. وقال: "عليّ بن الحزور هالك".

قلت: ومحمد بن يونس القرشي: هو الكديمي الكذّاب الوضّاع"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٦/٦-٤٧٢٣/٧٧).

(٢) وهو الحديث الذي بعد هذا في بحثنا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٧٢٤/٧٧/٦).

(٤) قلت: وقد توسّع الشيخ في تخريج هذا الحديث؛ فخرّجه من أربعة طرق عن أبي أيّوب، ثم ذكر له شواهد من حديث ابن مسعود، وعليّ بن أبي طالب [من سبعة طرق عنه]، وأبي سعيد .. ثم ختم تخريجه بقوله: "وبالجملة؛ فليس في هذه الشّواهد ما يشدّ من عَضُدِ الطَّرف الأوّل من حديث الترجمة؛ لشدّة ضعفها، وبعضها أشدّ ضعفاً من بعض، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة، فهم مظنة التّهمة؛ ولو لم يصرّح أحدٌ باتّهامهم، فكيف وكثيرٌ منهم متّهمون بالكذب والوضع ؟! أما ما وجه لِينها، وما نسبة اللِّين فيها؛ فهذا كلّه مما لم يعرج عليه! فالحمد لله الذي وفّقنا للقيام بذلك، وهو المرجو أن يزيدنا من فضله؛ إنه سميع مجيب.

١١٥٧ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٥٥٢-٥٥٣) عند حديث يرويه هشيم عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأَوْدِيِّ عن عليٍّ ﷺ قال: إنّ مما عهد إليَّ النبيُّ ﷺ: **(أنّ الأُمّةَ سَتَغْدِرُ بِي بَعْدَهُ)**:

"أخرجه الحاكم (٣/١٤٠)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ أبا إدريس هذا لم أعرف اسمه[٢]، ولم أجد مَن وثّقه؛ إلا أن يكون ابن حبان! فليراجع كتابه "الثقات"، فقد أورده البخاري في "التاريخ" (٦/٩)، وابن حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٣٤/٢/٤) من رواية أبي مسلمة عنه[٣]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ووقع عند البخاري: "الأودي"؛ مطابقاً لِما في "المستدرك". ووقع عند ابن أبي حاتم: "الأزدي"؛ وهو موافق لما في "ابن عساكر"، وقال عقبه: "قال البيهقي: فإن صحّ هذا؛ فيحتمل أن يكون المراد به – والله أعلم – في خروج مَن خرج عليه في إمارته، ثم في قتله".

قلت: ففي قوله: "إن صحّ"؛ إشارة إلى أنه غير صحيح عنده.

ومثله قوله الآتي عنه: "إن كان محفوظاً". وله متابع كما سأذكره.

وسائر رجال الإسناد ثقات؛ إلا أنه فيه عنعنة هُشيم – وهو ابن بشير الواسطي –؛ قال الحافظ: "ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال"[٤]. **وانظر**: «الضعيفة» (١٣/١٦٧).

والحديث؛ أورده ابن عراق في الفصل الثاني من "تنزيه الشريعة" (١/٣٨٧)، ولم يستقص طرقه استقصاءنا، ولا تعرض مطلقاً لبيان عللها، وإنما ذكر قول العقيلي المتقدم: "وأسانيدها لينة"!".

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٧٧/٤٧٢٥).

(٢) قلت: صرّحت رواية الدّولابي في "الكنى" (٥٦٣) بأنه إبراهيم بن أبي الحديد، رواه من طريق أبي عوانة عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس إبراهيم بن أبي حديد الأودي به ..

وقد أورده ابن حبان في "الثقات" (٤/١١) – كما ظنّ الشيخ رحمه الله – برواية إسماعيل هذا عنه فحسب.

وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٢٨٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح" (٢/٩٦) بهذا الاسم (إبراهيم بن أبي حديد)، أما البخاري فذكره برواية إسماعيل بن سالم فقط، وأما ابن أبي حاتم فزاد معه: ابناه إدريس وداود والحسن بن عبيد الله، ونقل عن أبيه أنه مجهول، وذكر أنّ روايته عن عليٍّ مرسلة.

(٣) قد تبيّن من التّعليقة السابقة أن هذا الذي يقصده الشيخ رجلٌ آخر غير صاحب هذا الحديث.

(٤) قلت: قد تابعه أبو عوانة عند الدولابي في "الكنى" كما سبق فبرئت عهدته.

١١٥٨ – قال الألباني في «الضعيفة» (٥٥٦/١٠) عند حديث يرويه سهل بن المتَوَكِّل عن أحمد بن يونس عن محمد بن فُضيل عن أبي حيّان التَّيْمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ لعليٍّ: (**أَما إنّكَ سَتَلْقى بعدي جَهْداً** ..):

"أخرجه الحاكم (١٤٠/٣)[١] من طريق سهل بن المتوكل .. **وقال**: "حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: نعم هو على شرطهما من أحمد بن يونس فَما فوقه[٢].

وأما سهل بن المتوكِّل؛ فليس على شرطهما، بل هو مجهول عندي؛ فإنِّي لم أجد له ترجمةً فيما لديَّ من المصادر[٣]! فإنْ كان ثقة، أو توبع من ثقة؛ فالحديث صحيح؛ وإلا فهو من حِصَّة هذا الكتاب. والله أعلم".

١١٥٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٩/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدثني يزيد بن محمد بن خُثيم المحاربي عن محمد بن كعب القرظي عن محمد بن خُثيم أبي يزيدَ بن محمد عن عمار بن ياسر رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة طويلة (**يا أبا تُراب .. أَلَا أُحَدِّثُكُما بِأَشْقَى النّاسِ رَجُلَيْنِ؟**) قلنا: بلى يا رسول الله. قال: (**أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الذي عَقَرَ النّاقةَ، والذي يَضْرِبُكَ يا عليُّ على هذه** – يعني: قَرْنَه – **حتّى تُبَلَّ مِنَ الدَّمِ**) – يعني: لِحْيَتَهُ) بعد أنْ خرّجه من حديث عليٍّ ومن حديث صهيب:

"أخرجه أحمد (٢٦٣/٤)، والحاكم (١٤٠/٣-١٤١)[٤] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! **وهو من أوهامهما**؛ فإنّ محمد بن خثيم وابنه يزيد لم يخرّج مسلم عنهما شيئا، ثم إنهما في عداد المجهولين، وثّقهما ابن حبان، وقال ابن معين في يزيد: "ليس به بأس"".

– وقال في "الصحيحة" (٣٢٤/٤-٣٢٥) عند الحديث السّابق:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٧٢٦/٧٨/٦).

(٢) لكن لم يخرّجا لأحمد بن يونس عن محمد بن فُضيل، ولا لأبي حيّان التّيمي عن سعيد بن جبير، ولم يخرّج البخاري لمحمد بن فُضيل عن أبي حيّان التَّيْمي.

(٣) قلت: هو سهل بن المتوكل بن حجر أبو عصمة البخاري، ترجم له ابن حبان في "الثقات" (٢٩٤/٨)، وقال: "**يروي عنه أهل بلده**، وهو من بني شيبان. إذا حدّث عن إسماعيل بن [أبي] أويس أَغْرَبَ". وترجم له الخليلي في "الإرشاد" (٩٦٩/٣) وقال: "ثقة مرضي". وله سؤالات للإمام أحمد رحمه الله. فالرجل ثقة إلا في ابن أبي أويس.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٧٢٨/٧٨-٧٩/٦).

".. والحاكم (٣/١٤٠-١٤١) .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وهو وهمٌ فاحشٌ منهما؛ فإنّ محمد بن خيثم ويزيد بن محمد بن خيثم لم يخرّج لهما مسلم شيئاً، بل ولا أحدٌ من بقية السِتّة إلا النسائي في الكتاب السّابق "الخصائص" وفيهما جهالة؛ فإنّ الأوّل منهما لم يرو عنه غير القُرظي، والآخر غير ابن إسحاق[١]...

لكن للحديث شواهد من حديث صهيب، وجابر بن سمرة، وعليٍّ بأسانيد فيها ضعف غير حديث عليٍّ، فإسناده حسن كما قال الهيثمي، وقد خرّجها كلّها فراجعه إن شئت (٩/١٣٦-١٣٧)".

١١٦٠ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٤٤) عند حديث يرويه إبراهيم بن إسحاق الجُعفي عن عبد الله بن عبد رَبِّه العِجْلي عن شعبة عن قتادة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن عمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعاً (**النَّظرُ إلى عليٍّ عِبادةٌ**)[٢]: "أخرجه الحاكم[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد، وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة"! **كذا قال!** وردّه الذهبي في الشّطر الأوّل من كلامه، فقال:

"قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح"!

وأقول: **لا صِحّة لهذا ولا لِذاكَ**[٤]. وأما هذا؛ فلجهالة عبد الله بن عبد ربّه العجلي؛ فإنّي لم أجد من ذكره. ومثله إبراهيم بن إسحاق الجعفي"[٥].

---

(١) وقد قال ابن معين في الابن (يزيد): "لا بأس به". انظر قوله في "الجرح والتعديل" (٩/٢٨٨).

وقال فيهما الحافظ في "التقريب": "مقبول". ومحمد بن إسحاق خرّج له مسلم في المتابعات فقط، كما نبّه الشيخ على ذلك مراراً. وقد ذكر البخاري هذا الإسناد في "تاريخه الكبير" (١/٧١) ولم يَسُق متنه، وقال: "وهذا إسناد لا يعرف سماع يزيد من محمد، ولا محمد بن كعب من ابن خثيم، ولا ابن خثيم من عمار".

(٢) قال الشيخ رحمه الله في مطلع تخريجه: "موضوع. روي من حديث عبد الله بن مسعود، وعمران بن حصين، وعائشة، وأبي بكر الصديق، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، ومعاذ بن جبل، وعثمان بن عفان، وغيرهم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٨١/٤٧٣٠).

(٤) انظر الحديث الذي بعد هذا.

(٥) قلت: إبراهيم بن إسحاق هو الصيني الكوفي، وهو الذي يروي عن عبد الله بن عبد رَبِّه كما في "المجالس العشرة" للحسن الخلال (رقم ٧). قال فيه الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني" (١٩): "متروك".

١١٦١ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٤٠) عند حديث يرويه ابن قانع عن صالح ابن مقاتل بن صالح بإسناده عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**النَّظرُ إلى وَجْهِ عليٍّ عِبادةٌ**):

"أخرجه الحاكم (٣/١٤١)[١] .. ذكره شاهداً لحديث عمران الآتي[٢]؛ وصحّحهما!

وتناقض الذهبي؛ فقال عَقِب حديث عمران: "قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح"!

كذا قال! ولَمّا ساق الحاكم الشّاهدَ المشار إليه من طريق ابن قانع؛ قال الذهبي:

"قلت: ذا موضوع"!

فأقول: إن كان يعني أنّ في إسناده وضّاعاً – كما هو ظاهر كلامه –؛ **فليس بصواب**؛ لأنه لا وضّاع فيه. نعم؛ صالح بن مقاتل؛ قال الذهبي في "الميزان": "قال الدارقطني: ليس بالقويّ، من شيوخ ابن قانع". وإن كان يعني أنه موضوع مَتْناً؛ فبيّنّا فيه قوله المتقدم:

"ذا موضوع، وشاهده صحيح"! وهذا ظاهر لا يخفى على أَحَدٍ إن شاء الله تعالى".

١١٦٢ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٥٥٥-٥٥٦) عند حديث يرويه حيّان الأسدي قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ يقول: قال لي رسول الله ﷺ: (**عَهْدٌ مَعْهودٌ أنّ الأُمّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي، وأنتَ تَعِيشُ على مِلَّتِي، وتُقْتَلُ على سُنَّتِي** ..):

"أورده الحاكم (٣/١٤٢)[٣] .. **وقال**: "صحيح"!

قلت: كذا وقع الحديث في "المستدرك" و"التلخيص" بدون إسناد[٤].

وقوله: "صحيح" فقط؛ إنما هو أسلوب أو اصطلاح الذهبي في "تلخيصه".

فيبدو لي أنّ الطّابِع لَمّا لم يَرَ الحديثَ في "المستدرك"، ووجده في "تلخيصه"؛ نقله عنه وطبعه في "المستدرك"! وفي حفظي أنه فعل ذلك في غير هذا الحديث أيضا، ولكنه نبّه عليه، بخلاف عمله هنا؛ فَما أحسن. **وأنا في شكٍّ من ثبوت هذا الحديث في** "المستدرك"؛ فإني

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٨١/٤٧٣١).

(٢) وهو الحديث الذي قبل هذا هنا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٨٣/٤٧٣٤).

(٤) قلت: وقع كذلك في الطّبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله، وأما في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل فقد وقع الإسناد تامّاً، وأورده – بإسناده التّام – الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/٢٩٦).

رأيتُ الحافظ السيوطي أورد الحديث – بهذا اللّفظ الذي في "التلخيص" – في "الجامع الكبير" (١/١٦٣/١)، وقال:"رواه الدارقطني في "الأفراد"، والخطيب عن عليّ ﷺ".
قلت: فلو كان ثابتاً في "المستدرك"؛ لعزاه السيوطي إليه؛ إن شاء الله تعالى"[١].

ذِكْرُ البَيانِ الواضِحِ أنّ أَمِيرَ المؤمِنينَ علِيَّ بنَ أبي طالِبٍ ﷺ نَفَى مِنْ خَواصِّ أَوْلِيائِهِ جَماعةً وهَجَرَهُمْ لِذِكْرِهِمْ أبا بكرٍ وعُمرَ وعثمانَ رضي الله عنهم بما ليْسُوا بأهْلٍ

١١٦٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/١١٩) عند حديث يرويه يحيى بن عبد الحميد عن شريك عن عمران بن ظَبْيان عن أبي تَحْيَى[٢] قال: (نادَى رَجُلٌ مِنَ الغالِينَ عَلِيًّا وهو في الصّلاةِ صلاةِ الفَجْرِ، فقال: {**ولَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ**}. فأجابَهُ علِيٌّ وهو في الصّلاةِ: {**فاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ، ولَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الّذِينَ لا يُوقِنُونَ**}):
"أخرج الحاكم (٣/١٤٦)[٣] من طريق .. أبي يحيى قال: ...
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"!"[٤].

---

(١) بلى؛ قد عزاه إليه، فقال: "قط في الأفراد، **ك**، والخطيب عن علي ﷺ". فلعلّ بصر الشيخ نَدَّ عن حرف (ك)، أو لعلّه سقط من الطّبعة التي عنده. انظر: «الجامع الكبير» (٢/٢٨٨-٢٨٩/الطبعة الثانية للأزهر الشريف).
قلت: وعزاه إليه أيضاً صاحب "كنز العمّال" (١١/٢٩٧).

(٢) علّق هنا مُحقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "في النّسخ الخطّية كلّها: (أبي يحيى)، والمُثْبَتُ من "الإتحاف"، ومن "السنن الكبرى" للبيهقي (٢/٢٤٥) حيث رواه عن المصنِّف بسنده ومتنه سواء".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٩٣/٤٧٥٣).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيح هذا الإسناد، والحال أنه مسلسلٌ بالضعفاء، وهم: يحيى بن عبد الحميد الحمّاني، وشريك بن عبد الله القاضي، وعمران بن ظبيان، وكلّهم ضعفاء، كما في "التقريب".

ومِنْ مَناقِبِ أَهْلِ بَيْتِ رسولِ اللهِ ﷺ

١١٦٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٦١-٦٢) عند حديث يرويه أحمد بن حنبل عن تليد بن سليمان عن أبي الجَحّاف عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نظرَ النبيُّ ﷺ إلى عليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسين، فقال: «**أنا حَرْبٌ لِمَن حارَبَكُم، وسِلْمٌ لِمَن سالَمَكُم**»: "رواه الإمام [أحمد] في "فضائل الصحابة" (٢/٧٦٧/١٣٥٠)، ومن طريقه الحاكم (٣/١٤٩)[1] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث حسن من حديث أحمد بن حنبل عن تليد؛ فإني لم أجد له رواية غيرها"!

كذا قال! وتليد هذا اخْتَلَفَتِ الروايةُ عن أحمد فيه؛ فمرّةً لم يَرَ به بأساً، ومرّةً قال: "هو عندي كان يكذب". **وهذا أرجح عندي؛ لأمرين**:

الأوّل: أنه جرحٌ مفسر.

والآخر: أنه موافق لأقوال غيره من الأئمة؛ كابن معين والسّاجي، وفيهم بعض المعروفين بتساهلهم في التعديل كابن حبان؛ فإنه أورده في "الضعفاء"، وقال (١/٢٠٤): "كان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ، وروى في فضائل أهل البيت عجائب! وقد حمل عليه ابن معين حملاً شديداً، وأَمَرَ بتركه". وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش – كما في "التهذيب" –: "رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجحّاف أحاديث موضوعة". زاد الحاكم: "كذّبه جماعة من العلماء"".

قلت: **وكأنه لم يعرف هذا أو لم يستحضره حين حسّن حديثه. كما أنه لم يجد له حديثاً آخر، مع أن ابن عدي ساق له أحاديث أخرى**؛ أحدها عند الترمذي، وقد سبق تخريجه برقم (٣٠٥٦)، وقال ابن عدي عقبها: "ولتليد غير ما ذكرت، وبَيِّنٌ على روايته الضّعف". وقال ابن الجوزي عقبه: "لا يصح؛ تليد بن سليمان كان رافضياً يشتم عثمان. قال أحمد ويحيى: كان كذابا".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٩٨-٩٩/٤٧٦٢).

١١٦٥ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٤٤-٤٥) عند حديث يرويه هشام بن يوسف عن عبد الله بن سليمان النَّوْفلي عن محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «**أَحِبُّوا اللهَ لِما يَغْذُوكُمْ به مِنْ نِعَمِهِ، وأَحِبُّونِي لِحُبِّ اللهِ، وأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي لِحُبِّي**»:

"هذا حديث ضعيف الإسناد، أخرجه الترمذي: (٤/٣٤٣- ٣٤٤)، بشرح التحفة؛ والحاكم: (٣/١٥٠)[١] .. من طريق هشام بن يوسف .. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه». **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي. **وهذا من تساهلهم جميعاً لا سيما الذهبي**، فقد أَوْرَد النَّوْفَلِيَّ هذا في "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" وقال فيه: «فيه جهالة. ما حَدَّثَ عنه سوى هشام بن يوسف». ثم ساق له هذا الحديث، **فأنّى له الصِّحّة؟! وقد تفرّد به هذا المجهول**، ولم يوثّقه أحد، ولذا قال فيه الحافظ ابن حجر في "التقريب": إنه "مقبول"، يعني: عند المتابعة، فأين المتابع له؟!"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ فاطِمةَ بِنْتِ رسولِ اللهِ ﷺ

١١٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧٧١) عند حديث يرويه هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلّام عن أبي أسماء الرَّحَبِي عن ثوبان رضي الله عنه قال: دَخَل رسولُ الله ﷺ على فاطمةَ رضي الله عنها وأنا معه، وقدْ أَخَذَتْ مِنْ عُنُقِها سِلْسِلةً مِنْ ذَهَبٍ فقالتْ: هذه أَهْداها إِلَيّ أبو حَسَنٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: (**يا فاطمةُ أَيَسُرُّكِ أنْ يقولَ النّاسُ: فاطمةُ بنتُ محمدٍ، وفي يَدِكِ سلسلةٌ مِن نارٍ! ..**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٠٠-١٠١/٤٧٦٥).

(٢) والحديث خرّجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/٢١١) من هذا الطريق، وقال: "هذا حديث غريب بهذا اللفظ لا يعرف مأثورا متصلا عن النبي ﷺ إلا من حديث علي بن عبد الله بن العباس ..".

وساقه الذهبي نفسه في "السّير" (٩/٥٨٢) وقال عقبه: "وليس النّوفلي بمعروف".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "منهاج السنة" (٥/٣٩٦): "إسناده ضعيف؛ فإنّ الله يُحِبُّ أن يُحَبَّ لذاته وإن كانت محبته واجبة لإحسانه".

"أخرجه النسائي (٢/٢٨٥)، والطيالسي (ص١٣٣ رقم٩٩٠)، ومن طريقه الحاكم (٣/١٥٢[١]، ١٥٣) .. **وقال الحاكم وكذا الذهبي**: "صحيح على شرط الشيخين".

كذا قالا، وأبو سلّام – واسمه ممطور – وشيخه أبو أسماء – واسمه عمرو بن مرثد – لم يخرّج لهما البخاري في "صحيحه"، وإنما روى لهما في "الأدب المفرد".

ثم إنّ فيه انقطاعاً بين يحيى وأبي سلام؛ فقد قيل: إنه لم يسمع منه[٢]، ثم إنّ يحيى مدلس، وصفه بذلك العقيلي وابن حبان.

قلت: لكن رواه النسائي (٢/٢٨٤)، وأحمد (٥/٢٧٨) من طريقين عن يحيى قال: حدثنا زيد بن سلام أنّ جده – يعني أبا سلام – حدّثه أن أبا أسماء حدّثه به.

وهذا سند موصول صحيح"[٣].

١١٦٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧٧١) عند حديث يرويه **همّام** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلّام عن أبي أسماء الرَّحَبِي عن ثوبان ﷺ قال: جاءت ابْنةُ هُبَيْرَةَ إلى رسولِ الله ﷺ وفي يَدِها فَتَخٌ مِنْ ذَهَبٍ أو خَواتِيمُ مِنْ ذَهَبٍ، فجَعَلَ رسولُ اللهِ ﷺ يَضْرِبُ بِيَدِها، فأتَتْ فاطِمةَ بِنْتَ رسولِ اللهِ ﷺ، فشَكَتْ إلَيْها ما صَنَعَ بِها رسولُ اللهِ ﷺ. قال ثوبانُ: فدَخَل رسولُ الله ﷺ على فاطمةَ رضي الله عنها وأنا معه، وقدْ أَخَذَتْ مِنْ عُنُقِها سِلْسِلةً مِنْ ذَهَبٍ فقالتْ: هذه أَهْداها إلَيّ أبو حَسَنٍ .. فقال: (**يا فاطمةُ أَيَسُرُّكِ أنْ يقولَ النّاسُ: فاطمةُ بنتُ محمدٍ، وفي يَدِكِ سلسلةٌ مِن نارٍ!** ..):

"أخرجه النسائي (٢/٢٨٥)، والطيالسي (ص١٣٣ رقم٩٩٠)، ومن طريقه الحاكم (٣/١٥٢، ١٥٣[٤]) .. **وقال الحاكم وكذا الذهبي**: "صحيح على شرط الشيخين".

كذا قالا، وأبو سلّام – واسمه ممطور – وشيخه أبو أسماء – واسمه عمرو بن مرثد – لم يخرّج لهما البخاري في "صحيحه"، وإنما روى لهما في "الأدب المفرد".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٠٧/٤٧٧٦).

(٢) انظر: "المراسيل" (ص ٢٤٠) لابن أبي حاتم، و"تحفة التحصيل" (ص ٣٤٦).

(٣) قلت: وله إسناد آخر عن أبي أسماء؛ يرويه الروياني في "مسنده" (٦٢٧) عن محمد بن بشار عن سهل عن أبي غفار المثنى بن سعد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي به. وإسناده حسن.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/١١٠-١١١/٤٧٨٠).

ثم إنّ فيه انقطاعاً بين يحيى وأبي سلام؛ فقد قيل: إنه لم يسمع منه[1]، ثم إنّ يحيى مدلس، وصفه بذلك العقيلي وابن حبان.

قلت: لكن رواه النسائي (٢/٢٨٤)، وأحمد (٥/٢٧٨) من طريقين عن يحيى قال: حدثنا زيد بن سلام أنّ جده – يعني أبا سلام – حدّثه أن أبا أسماء حدّثه به.

وهذا سند موصول صحيح"[2].

١١٦٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٢٥٣-٢٥٤) عند حديث يرويه جعفر بن زياد الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ قال: (**كان أَحَبَّ النّاسِ**[3] **إلى رسولِ اللهِ ﷺ فاطمةُ، ومِنَ الرِّجالِ عليٌّ**):

"**باطل**. أخرجه الترمذي (٢/٣١٩)، والحاكم (٣/١٥٥)[4] .. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!!

قلت: **عبد الله بن عطاء، قال الذهبي نفسه** في "الضعفاء": "قال النسائي: **ليس بالقويّ**"[5]. وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق يخطئ ويدلس**".

قلت: وقد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتجّ به لو كان ثقة، فكيف وهو صدوق يخطئ؟!"[6]

---

(١) انظر: "المراسيل" (ص ٢٤٠) لابن أبي حاتم، و"تحفة التحصيل" (ص ٣٤٦).

(٢) قلت: وله إسناد آخر عن أبي أسماء؛ يرويه الروياني في "مسنده" (٦٢٧) عن محمد بن بشار عن سهل عن أبي غفار المثنى بن سعد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي به. وإسناده حسن.

(٣) كذا وقع عند الحاكم هنا، وسيأتي عنده قريبا (٤٧٩٣) بإسناده بلفظ (أحبّ النّساء)، وهو الموافق لسائر المصادر.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/١١٤-١١٥/٤٧٨٦).

(٥) قال ذلك في "السنن الكبرى" (٨٤٤٤) مُعِلّاً به حديثه هذا.

(٦) قلت: ومال الشيخ رحمه الله في «صحيح أبي داود/الكبير» (٥ /٥٤) إلى تقوية حاله والاحتجاج به، فقال بعد أن أورد حديثاً من طريقه: "قلت: وهذا إسناد **جيّد**، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عطاء، فهو على شرط مسلم وحده، وقد وثّقه ابن معين وابن حبان. وقال النسائي: "ليس بالقوي"! وقال الذهبي في «الميزان»: "صدوق إن شاء الله". ثم ساق له قصة يؤخذ منها أنه دلّس في حديث: "كنا نتناوب رِعْيَة الإبل"، وكأنه من هنا قال الحافظ: "صدوق يخطئ ويدلس"! ولعل تدليسه كان نادراً ..". اهـ

وقال البخاري: "ثقة". وقال الترمذي: "ثقة عند أهل الحديث". وقال الدارقطني: "ليس به بأس". وذكره ابن شاهين، وابن خلفون في جملة الثقات. وقال الذهبي في "الكاشف": "صدوق". وقال أيضاً في "تاريخ الإسلام" (٣/٦٨١):

ثم إنّ الراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر، **مختلفٌ فيه**؛ وقد أورده الذهبي أيضا في "الضعفاء" وقال: "ثقة ينفرد، قال ابن حبان: في القلب منه!!". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يَتَشَيَّعْ". قلت: فمثله لا يطمئن القلب لحديثه، لا سيما وهو في فضل عليّ ﷺ!

فإنّ من المعلوم غُلُوَّ الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مما لم يثبت!

وإنما حكمتُ على الحديث بالبطلان مِن حيث المعنى لأنه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ في أحبِّ النِّساء والرِّجال إليه كما يأتي"[1].

- وانظر: «نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة» (ص ٣٠).

"وكان ثقة إن شاء الله". انظر: "علل الترمذي الكبير" (ص٣٩٠)، "جامع الترمذي" (٦٦٧)، "سؤالات البرقاني" (٢٤٦)، "تهذيب الكمال" (٣١٣/١٥).

(١) قلت: لم يظهر لي وجه البطلان الذي أبداه الشيخ رحمه الله؛ وذلك لأنّ هذا الكلام ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو حكاية من الصحابي بريدة ﷺ لِما علمه هو من حال النبي ﷺ، فيكون قد أجاب بما يراه هو لأنه لم يخبر أنه أخذ ذلك من رسول الله ﷺ. يبين هذا بوضوح رواية النسائي لهذا الحديث في "سننه الكبرى" (١٤٠/٥) ففيها قول ابن بريدة: جاء رجلٌ إلى أبي فسأله: أيّ الناس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ من النساء؟ فقال: (كان أحبّ الناس إلى رسول الله ﷺ من النساء فاطمة، ومن الرّجال عليٌّ). ومع هذا فيمكن أن يُحملَ قولُ بريدة على ما قاله شيخ الترمذي في هذا الحديث (إبراهيم بن سعيد) حيث قال عقب الحديث:" يعني: من أهل بيته". فتكون فاطمة أحبّ النساء إليه من أهل بيته، ويكون عليٌّ أحبّ الرّجال إليه من أهل بيته، وعلى هذا فلا تعارض. وبمثل هذا أجاب الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٢٨/١٣). وقال أبو بكر ابن العربي في "عارضة الأحوذي" (٢٤٧/١٣-٢٤٨/مصورة مكتبة ابن تيمية): "كان أحبّ النّاس إلى رسول الله ﷺ أبو بكر، وأحبّ أزواجه إليه عائشة، وأحبّ أهله إليه فاطمة وعليٌّ من رجالهم، وذلك مُبَيَّنٌ بالأدلة في مواضعه كما تقدّم، **وبهذا الترتيب تأتلف الأحاديث ويرتفع عنها التعارض**".

ثم وجدتُ الحافظ السّخاوي ذكر نحواً من هذا الجمع في كتابه "الأجوبة المرضية فيما سئل السّخاوي عنه من الأحاديث النبوية" (٧٦٥/٢)، فقال بعد أن ذكر حديث بريدة هذا، وحديث أسامة بن زيد مرفوعاً (يا زيد أنت مولاي ومني وإلي، **وأحبّ الناس إليّ**)، وحديث قوله ﷺ للأنصار: (إنهم أحبّ الناس إليّ) ..: "**فهذه أحاديث مفتقرة للجمع بينها على تقدير ثبوتها**.

فأقول: أما أسامة، فيمكن أن يقال: إنّ الأحبية في حقّه وحقّ أبيه بالنسبة لجهة مخصوصة كالموالي مثلاً، لكونها منهم، أو تكون الأحبية بالنسبة لمن طعن في إمارته ردًا لهم وزجرًا، أو أحبّ إليه في التوجّه فيما نَدَب إليه خاصة، **ولا ينافيه أحبّية غيره المطلقة كما قد قيل: إنه لا يلزم من كون أن يكون أفضل من أبي بكر ونحو ذلك، وحينئذٍ فيكون حبّ أبي بكر على عمومه، وحبّ غيره مخصوصًا، كما يمكن أن يقال في حقّ عليٍّ بالنّسبة إلى بقية الأقارب** ..".

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٥٤).

١١٦٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٢٥٥-٢٥٦) عند حديث يرويه عبد المؤمن بن علي الزَّعْفراني عن عبد السّلام بن حرب عن عبيد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ﷺ: أنه دخل على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فقال: يا فاطمةُ والله ما رأيتُ أحداً أَحَبَّ إلى رسولِ الله ﷺ مِنْكِ، واللهِ ما كان أَحَدٌ مِنَ النّاسِ بَعْدَ أَبِيكِ ﷺ أَحَبَّ إِلَيّ مِنْكِ):

"روى الحاكم (٣/١٥٥)[١]، قال: "حدثنا مكرم بن أحمد القاضي: حدثنا أحمد بن يوسف الهمداني: حدثنا عبد المؤمن بن علي الزَّعْفراني ..**وقال**: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين". وقال الذهبي: "قلت: غريب عجيب".

فأقول: أمّا أنه على شرط الشيخين، **فَوَهْمٌ لا شكَّ فيه**؛ لأنّ مَن دون عبد السّلام بن حرب لم يخرّجا لهم، وعبد السّلام بن حرب ليس مِن شيوخهما.

وأما أنه صحيح، **ففيه نظر**، والعلة عندي تتردد بين عبد السّلام، وعبد المؤمن، فالأوّل، وإن كان من رجال الشيخين، فقد اختلفوا فيه، ووثّقه الأكثرون، وقال الحافظ: "ثقة حافظ، له مناكير". وأما عبد المؤمن، فلم أَرَ مَنْ وثّقه توثيقاً صريحاً، وغاية ما ذكر فيه ابن أبي حاتم (٣/١/٦٦) أنّ الإمام مسلما قال: "سألت أبا كريب عن عبد المؤمن بن عليّ الرازي فأثنى عليه، وقال: لولا عبد المؤمن مِن أين كان يسمع أبو غسّان النّهدي من عبد السّلام بن حرب؟"[٢]. والله أعلم".

١١٧٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٩٦) عند حديث عائشة رضي الله عنها: أنّ النبيَّ ﷺ قال – وهو في مرضه الذي تُوُفِّيَ فيه–: (**يا فاطمةُ، أَلا تَرْضَيْنَ أنّكِ سيّدةُ نِساءِ العالمينَ، وسيّدةُ نِساءِ هذه الأُمّةِ، وسيّدةُ نِساءِ المؤمنين؟!**):

"أخرجه البخاري (٣٦٢٤ و٦٢٨٦)، ومسلم (٧/١٤٢-١٤٤) .. **واستدركه الحاكم** (٣/١٥٦)[٣] **فوَهِم! والغريب أنه اقتصر على تصحيحه فقط**؛ ولم يقل: "على شرط الشيخين"! وقد مضى بتمامه برقم (٢٩٤٨)".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١١٥/٤٧٨٧).

(٢) وذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه أبوه أبو حاتم، وعليّ بن الحسين بن الجنيد، والفضل بن العباس المعروف بالصّائغ. قلت: رواية ثلاثة من الثقات عنه منهم أبو حاتم الرازي مع ثناء أبي كريب عليه وتوثيق ابن حبان (٨/٤١٧) يدلّ على أنه صدوق حسن الحديث كما هي قاعدة الشيخ في أمثاله.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/١١٨/٤٧٩٢).

١١٧١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٦٥٠-٦٥١) عند حديث يرويه عبد الله بن جعفر عن أمّ بكر بنتِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ عن عُبيد الله بن أبي رافع عن المِسْوَرِ ﷺ: (أنّه بَعَثَ إليهِ حَسَنَ بنَ حَسَنٍ يَخْطُبُ ابْنَتَهُ .. فلَقِيهُ فحمِدَ اللهَ المِسْورُ وأَثْنى عليهِ، ثمّ قال: .. ولكنّ رسولَ الله ﷺ قال: (**فاطمةُ بَضْعةٌ مِنّي، يَقْبِضُني ما قَبَضها، ويَبْسُطُني ما بَسَطها، وإنّ الأنسابَ يومَ القيامةِ تنقطعُ غيرَ نَسَبي وسَبَبي وصِهْرِي**). وعِندكَ ابْنَتُها، ولَوْ زَوَّجْتُكَ لَقَبَضها ذلك، فانْطَلَقَ عاذِرًا لهُ):

"أخرجه أحمد (٤/٣٢٣)، ومن طريقه الحاكم (٣/١٥٨)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي! **وهذا عَجَبٌ منه؛ فإنّ أمّ بكرٍ هذه لا تُعرف، بشهادة الذهبي نفسه،** فإنه أَوْرَدها في فصل "النسوة المجهولات"، وقال: "تفرّد عنها ابنُ أخيها عبد الله بن جعفر". لكني وجدتُ لها متابعاً قوياً ...

والحديث أخرجه البخاري في "فضائل الصحابة" (١١/٨٤-فتح)، والنسائي في "الخصائص" (ص٢٥)[٢] من طريق ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة مختصرا بلفظ: (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني)".

١١٧٢ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤/٣٣٢) عند حديث يرويه عثمان بن عمر عن إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما رأيتُ أحداً كان أَشْبَهَ كَلاماً وحَدِيثاً برسول الله ﷺ مِنْ فاطمةَ، وكانت إذا دَخَلَتْ عليه قام إليها فقَبَّلها، ورَحَّبَ بها، وأَخَذَ بِيَدِها فأَجْلَسها في مجلِسِه، وكانت هي إذا دَخَلَ عليها رسول الله ﷺ قامت إليه مُسْتَقْبِلةً **وقَبَّلَتْ يَدَهُ**»:

"وإسناده جيّد، وصحّحه ابن حبان (٢٢٢٣) والحاكم (٣/١٥٤، ١٥٩-١٦٠[٣])، ووافقه الذهبي، إلا أنّ الحاكم زاد (قامت إليه، وقَبَّلت يده).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٢٢-١٢٣/٤٨٠٠).

(٢) وكذا مسلم (٢٤٤٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/١٢٥-١٢٦/٤٨٠٦).

وذِكْرُ اليَدِ شاذٌّ إن لم يكن خطأ مِنَ النّاسخ، كما حقّقته [في] "نقد نصوص حديثية" (ص٤٤)، و"صحيح الأدب المفرد" (٩٤٧/٧٢٥)"[١].

– **وقال في حاشية** "صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٥٦/٩٤٧/٧٢٩) عند الحديث السّابق تعليقاً على جملة (ثم قام إليها):

"قلت: زاد أبو داود هنا: (فأخذ بيدها، وقبّلها) أي: قَبَّل فاطمة وليس يَدَها كما هو ظاهر متبادر، ويؤيده زيادته في آخر الحديث: (فأَخَذَتْ بيده، وقبّلتهُ) ونحوه عند ابن حبان (٢٢٢٣)، **وشَذَّ الحاكم** (١٦٠/٣) عن الجماعة فقال: (وقَبَّلَت يده)**! ويحتمل أن يكون خطأ من النّاسخ أو الطّابع**؛ فإنّ طبعته سيئة جداً كما هو معروف عند العلماء".

ومِنْ مَناقِبِ الحَسَنِ والحُسينِ ابْنَي رسولِ اللهِ ﷺ

١١٧٣ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣٣٣/٤) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خُثَيم عن سعيد بن أبي راشد عن يعلى بن مُنْيَة الثّقفي قال: جاء الحسن والحسين يَسْتَبِقانِ إلى رسول الله ﷺ فضَمَّهُما إليه ثمّ قال: «**إنّ الوَلَدَ مَبْخَلةٌ مَجْبَنةٌ مَحْزَنةٌ**»:

".. ابن ماجه (٣٦٦٦)، والحاكم (١٦٤/٣)[٢] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي**! مع أنّ فيه سعيد بن أبي راشد**، لم يخرّج له مسلم، ولم يوثّقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن خُثيم، كما قال الذهبي في "الميزان"[٣]. غير أنّ الحديث قويٌّ بما قبله"[٤].

---

(١) قلت: قد خرّجه كذلك – مثل رواية الحاكم – الطبراني في "الأوسط" (٤٠٨٩) من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل به، وفيه: (وكانت اذا دخل عليها رسول الله ﷺ رحّبتْ به، وقامت من مجلسها، **وقبّلت يده** .. وكانت اذا دخلت على رسول الله ﷺ رحّبَ بها، وقام إليها، **وقبّل يدها**، وأجلسها في مجلسه).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٨٢٤/١٣٩-١٣٨/٦).

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول"، فتعقّبه صاحبا "التحرير": "بل: مجهولٌ، تفرَّد بالرواية عنه عبد الله بن عثمان ابن خُثَيْم، ولم يوثقه سوى ابن حبان".

(٤) يعني: حديث عائشة رضي الله عنها، وله شواهد أخرى ذكرها الشيخ ثَمَّتَ، فانظرها غير مأمور.

١١٧٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٢/٨-١٨٣) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: (لما وَلَدتْ فاطمةُ الحسنَ، جاء رسولُ الله ﷺ فقال: (**أَرُوني ابْنِي، ما سَمَّيْتُموهُ؟**). قال: قلتُ: سَمَّيْتُهُ حَرْباً، قال: (**بل هو حَسَنٌ**). فلَمّا وَلَدَتْ الحسين .. فقال: (**بل هو حُسَينٌ** ...):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٢٣) .. والحاكم (١٦٥/٣[١] و١٨٠)، وأحمد (٩٨/١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ثم أخرجه الطيالسي (١٢٩)، والحاكم (١٦٨/٣)[٢] من طريقين آخرين، عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ به. وقال الحاكم أيضا: "صحيح الإسناد"! وسكت الذهبي هنا، وأحال به على الموضع الأوّل[٣]، **وهناك وافقه على التصحيح، وهذا منه عجيب!!** فإنّ هانئاً هذا لم يرو عنه غير أبي إسحاق وحده[٤]، ولازِمُه أنه **مجهول**، وهذا ما صرّح به الإمام ابن المديني، كما صرّح بذلك الذهبي نفسه وغيره. وقال الشافعي: "لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله"؛ كما في "التهذيب"، فلا ينفعه بعد ذلك قول النسائي فيه: "ليس به بأس"، وبالأولى أن لا ينفعه ذكر ابن حبان إياه في "الثقات"؛ لاشتهاره بتساهله في التوثيق، ولذلك لم يسع الحافظ

وللحاكم طريق آخر عن ابن خثيم، لم يخرّجه في المستدرك، رواه عنه البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٦٢٣) من طريق محمد بن إسحاق [الصّاغاني] حدثنا محمد بن عبّاد حدثنا يحيى بن سليم عن ابن خثيم به. وسنده لا بأس به في الشّواهد.

(١) في طبعة دار المنهاج (١٤٠/٦-١٤١/٤٨٢٦).

(٢) وسيأتي هنا قريباً بعد حديثين.

(٣) يعني: (١٦٥/٣)، وهو هذا الموضع المقصود بالتّعقّب.

(٤) قال البزار في "مسنده" (٣١٣/٢): "وهانئ بن هانئ لا نعلم روى عنه إلا أبو إسحاق".

وضعّفه جدّاً ابن سعد في "الطبقات" (٢٢٣/٦) فقال: "هانئ بن هانئ الهمداني، روى عن علي بن أبي طالب، وكان يتشيع، **وكان منكر الحديث**".

في "التقريب" إلا أن يقول فيه: "**مستور**"![1] .. وأيضا فأبو إسحاق - وهو السّبيعي - **مدلس مختلط وقد عنعنه، فأنّى للحديث الصِّحّة؟!**"[2].

١١٧٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٢٨/٢) عند حديث يرويه عاصم عن زِرٍّ عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**الحَسَنُ والحُسين سَيِّدا شبابِ أَهْلِ الجنّةِ، وأبوهما خيرٌ منهما**):

"أخرجه الحاكم (١٦٧/٣)[3] **وقال**: "صحيح بهذه الزيادة". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن للخلاف المعروف في عاصم وهو ابن بهدلة**"[4].

١١٧٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٦٣/٧-٩٦٤) عند حديث يرويه كامِلُ بن العَلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: كنّا نُصلّي مع رسول الله ﷺ العشاء، (**فكان يُصَلّي، فإذا سَجَدَ وَثَبَ الحسن والحسين على ظَهْرِهِ، وإذا رفع رأسه أَخَذَهُما ..**):

---

(١) وتعقّبه الشيخ رحمه الله في "الضعيفة" (١٩٧/١٢) فقال: "ومن الثابت في علم المصطلح أنّ الراوي إذا تفرّد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، **فهو إذا مجهول العين**؛ لتفرّد أبي إسحاق عنه كما عرفت من "تهذيب الحافظ"؛ ولذلك؛ فقوله في هانئ هذا في "التقريب": "مستور"! غير مقبول منه؛ لأنّ هذا إنما يقال في مجهول الحال؛ كما نصّ عليه في مقدمة "التقريب"..". وانظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٣٧).

(٢) والحديث خرّجه البزّار في "مسنده" (٣١٥/٢) وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بأحسن من هذا الإسناد بهذا اللفظ، على أنّ هانئ بن هانئ قد تقدّم ذِكْرُنا له أنه لم يحدِّث عنه غير أبي إسحاق، وقد رُوي عن عليٍّ من وجه آخر، وروي عن سلمان، عن النبي ﷺ، وحديث هانئ أحسن ما يروى في ذلك".

وبهانئ بن هانئ أعلّه الذهبي في "اختصار السنن الكبير" (٢٦٣٠/٥) فقال: "قلت: لم يرووه في الكتب الستة، وهانئ ليس بمعروف". وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٦٧/١٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٤٤/٦-٤٨٣٢/١٤٥).

(٤) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر - على سبيل المثال - ما سبق تحت حديث (١١١٢).

قلت: والحديث روي عن جماعة من الصحابة كُثُر، ولذلك قال الشيخ في مطلع تخريج الحديث:

"ورد من حديث أبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وعليّ بن أبي طالب، وعمر بن الخطّاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وقُرّة بن إياس ..

ثم قال في خاتمة تخريجه: وبالجملة فالحديث صحيح بلا ريب بل هو متواتر كما نقله المناوي وكذلك الزيادات التي سبق تخريجها، فهي صحيحة ثابتة".

وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٨٦٠) من حديث ابن مسعود، وقال: "هذا حديث حسن".

"أخرجه الحاكم (١٦٧/٣)[١] .. وأحمد في "المسند" (٥١٣/٢) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: **وإنما هو حسن فقط**؛ للخلاف المعروف في كامل بن العلاء، ولذلك قال فيه الحافظ: "صدوق يخطئ". فهو وسط، وقد أشار إلى هذا الذهبي بقوله في "الكاشف": "وثّقه ابن معين، وقال (س): ليس بالقويّ"[٢]. فمثل هذا يُمَشّى حديثه إلا إذا تبيّن خطؤه"[٣].

– **وقال في** "الثمر المستطاب" (٣٤١/١) عند الحديث السّابق:

"وقال [الحاكم]: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، ورجاله رجال مسلم غير أبي صالح هذا، وليس هو ذكوان، بل هو مولى ضُباعة؛ وثّقه ابن حبان، وفي "التقريب": "ليّن الحديث""[٤].

١١٧٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٢/٨-١٨٣) عند حديث يرويه يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن هانئ بن هانئ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: (لَمّا أنْ وُلِد الحسن سَمَّيْتُهُ حَرْباً، فقال لي النّبيُّ ﷺ: (**ما سَمَّيْتَ ابني؟**). قلتُ: حَرْباً، قال: (**هو الحَسَنُ**). فلَمّا وُلِد الحسين سَمَّيْتُهُ حَرْباً، فقال النبي ﷺ: (**ما سَمَّيْتَ ابني؟**). قلتُ: حَرْباً، قال: (**هو الحُسَينُ** ...) بعد أن خرّجه من موضعين من "مستدرك الحاكم" (١٦٥/٣ و١٨٠):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٨٣٥/١٤٦/٦).

(٢) وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. واختلف فيه قول النسائي، فقال مرّة: "ليس بالقويّ"، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس". وقال ابن عدي: "رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به"، وضعّفه ابن حبان.

(٣) انظر التنبيه السّابق حول مذهب الحاكم في عدم التّفريق بين الصحيح والحسن.

(٤) قلت: قد روى كامل بن العلاء عن أبي صالح السّمّان وعن أبي صالح مولى ضباعة، وهو بهذا الأخير أشهر.

وهو [يعني: مولى ضباعة] ثقة إن شاء الله. قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن ابن المديني: "كان ثبتًا، وكان من التابعين، وهو الذي يروي عنه أهل الكوفه". وقال العجلي: "روى عنه الكوفيون، ثقة". ينظر: "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (رقم ١٢١)، ثقات العجلي (رقم ٢١٧٥)، "ثقات ابن حبان" (٤٥٥/٥)، "التذييل علي كتب الجرح والتعديل" (رقم ١٠٠١).

فائدة: قد خرَّج ابن عدي الأحاديث التي من رواية كامل أبي العلاء عن أبي صالح مولى ضباعة عن أبي هريرة ﷺ في ترجمة كامل بن العلاء أبي العلاء من كتاب "الكامل" وعددها تسعة أحاديث.

"ثم أخرجه الطيالسي (١٢٩)، والحاكم (١٦٨/٣)[١] من طريقين آخرين عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ به. **وقال الحاكم** أيضا: "صحيح الإسناد"! **وسكت الذهبي هنا**، وأحال به على الموضع الأوّل[٢]، وهناك وافقه على التصحيح، وهذا منه عجيب!! فإنّ هانئاً هذا لم يرو عنه غير أبي إسحاق وحده، ولازِمُه أنه **مجهول**، وهذا ما صرّح به الإمام ابن المديني، كما صرّح بذلك الذهبي نفسه وغيره. وقال الشافعي: "لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله"؛ كما في "التهذيب"، فلا ينفعه بعد ذلك قول النسائي فيه: "ليس به بأس"، وبالأولى أن لا ينفعه ذِكْرُ ابن حبان إيّاه في "الثقات"؛ لاشتهاره بتساهله في التوثيق، ولذلك لم يَسَع الحافظ في "التقريب" إلا أن يقول فيه: "**مستور**"![٣] .. وأيضا فأبو إسحاق - وهو السّبيعي - **مدلس مختلط وقد عنعنه، فأنّى للحديث الصِّحّة؟!**"[٤].

ومِنْ فضائِلِ الحَسَنِ بن عليّ بن أبي طالب ﷺ وذِكْرُ مَوْلِدِه ومَقْتَلِه

١١٧٨ - قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٢٨٢/١-٢٨٣) عند حديث يرويه الخَضِر ابن أبان الهاشمي عن أَزْهَر بن سعد السَّمّان عن ابن عون عن محمدٍ عن أبي هريرة: أنه لَقِيَ الحَسَنَ بن عليٍّ فقال: «**رأيتُ رسولَ الله ﷺ قَبّلَ بَطْنَكَ**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٤٦/٦-٤٨٣٦/١٤٧).

(٢) يعني: (١٦٥/٣)، وقد مضى قريباً هنا تحت رقم (١١٧٤).

(٣) وتعقّبه الشيخ رحمه الله في "الضعيفة" (١٩٧/١٢) فقال: "ومن الثابت في علم المصطلح أنّ الراوي إذا تفرّد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، **فهو إذا مجهول العين**؛ لتفرّد أبي إسحاق عنه كما عرفت من "تهذيب الحافظ"؛ ولذلك؛ فقوله في هانئ هذا في "التقريب": "مستور"! غير مقبول منه؛ لأنّ هذا إنما يقال في مجهول الحال؛ كما نصّ عليه في مقدمة "التقريب"..". وانظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٣٧).

(٤) والحديث خرّجه البزّار في "مسنده" (٣١٥/٢) وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بأحسن من هذا الإسناد بهذا اللفظ، على أنّ هانئ بن هانئ قد تقدّم ذِكْرُنا له أنه لم يحدِّث عنه غير أبي إسحاق، وقد رُوي عن عليٍّ من وجه آخر، وروي عن سلمان، عن النبي ﷺ، وحديث هانئ أحسن ما يروى في ذلك".

وبهانئ بن هانئ أعلّه الذهبي في "اختصار السنن الكبير" (٢٦٣٠/٥) فقال: "قلت: لم يرووه في الكتب الستة، وهانئ ليس بمعروف". وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٦٧/١٠).

"أخرجه الحاكم (١٦٨/٣)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وهذا مما يُتَعَجَّبُ منه؛ فإنّ الخضر بن أبان مع كونه ليس من شيوخ الشيخين ولا من رجالهما؛ فهو ضعيف، ضعّفه الحاكم والذهبي كلاهما، فقد قال في ترجمته من "الميزان":

"ضعّفه الحاكم وغيره، وهو كوفي من موالي بني هاشم، وسمع أزهر السّمّان .. وتكلّم فيه الدّارقطني""[٢].

١١٧٩ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٩٧١/٣-٩٧٢) عند حديث يرويه أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الملك بن شَيْبة الحِزامي عن ابن أبي فُدَيك عن إسماعيل بن إبراهيم ابن عُقْبة عن عمّه موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن عليّ قال: عَلَّمَنِي رسولُ الله ﷺ في وِتْرِي إذا رَفَعْتُ رَأْسِي ولم يَبْقَ إلّا السُّجُودُ: «**اللّهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وعافِنِي فِيمَنْ عافَيْتَ، وتَوَلّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وبارِكْ لِي فِيما آتَيْتَ، وقِنِي شَرَّ ما قَضَيْتَ، إنّك تَقْضِي ولا يُقْضَى علَيْكَ، إنّه لا يَذِلُّ مَنْ والَيْتَ، تبارَكْتَ وتعالَيْتَ**»:

"وأما الحديث الذي رواه الحاكم (١٧٢/٣)[٣] .. عن الفضل بن محمد الشعراني: ثنا أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي ... **فهذا إسناد ضعيف. وقولُ الحاكمِ**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٤٨/٦-١٤٩/٤٨٣٨).

(٢) قلت: ومع ضعفه، فقد أخطأ على أزهر بن سعد، فسمّى شيخ ابنَ عونٍ محمداً، وقد خالفه يحيى بن يحيى النيسابوري، فرواه عن أزهر بن سعد عن عبد الله بن عون فقال: عن عمير بن إسحاق عن أبي هريرة ﷺ. أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٢٣٢/٢)، وكذا رواه غير واحد عن ابن عون. وعمير هذا – وهو أبو محمد مولى بني هاشم – لم يرو عنه غير ابن عون، واستنكر عليه ابن عدي هذا الحديث، واختلفوا في توثيقه؛ فوثقه ابن معين في رواية عثمان الدّارمي عنه، وقال في رواية عباس عنه: "لا يساوي حديثه شيئاً، لكن يكتب حديثه". وقال عبد الله بن أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٤٤٤١): "سألته – يعني: أباه الإمام – عن عمير بن إسحاق فقال: حدّث عنه ابن عون. فقلت له: حدّث عنه غير ابن عون؟ فقال: لا. ثم قال: سألوا مالكاً عنه فقال: **لا أعرفه**". وقال النسائي: "ليس به بأس". ووثّقه ابن حبان، وصحّح له هذا الحديث في "صحيحه" (٤٢٠/١٥)، وتبعه الشيخ شعيب رحمه الله في تعليقه عليه، وكذا حسّنه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٣٨١). وقال فيه الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٥٦/٦/٤٨٥٣).

"صحيح على شرط الشيخين" **وَهْمٌ** - وإن وافقه عليه الأستاذ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المحلى" (١٤٨/٤)، ولا أدري كيف خَفِي ذلك عليه -، **وبيانه من وجوه:**

أوّلاً: إنّ أبا بكر عبد الرحمن بن شيبة لم يخرّج له مسلم شيئاً، والبخاري إنما روى له حديثين متابعة. ثم هو متكلّم فيه؛ قال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتِينِ عندهم". وقال أبو بكر بن أبي داود: "ضعيف". وقال ابن حبان في "الثقات": "ربما خالف". وفي "التقريب": "صدوق يخطئ". فَمَن كان هذا حاله؛ لا يقبل منه ما تفرّد به دون الثقات.

ثانياً: إنّ إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة هو من أفراد البخاري دون مسلم.

ثالثاً: إنّ محمد بن جعفر بن أبي كثير قد خالفه في إسناده ومتنه؛ فقال: ثني موسى بن عقبة: ثنا أبو إسحاق عن بُرَيد بن أبي مريم عن أبي الحَوْراء عن الحسن بن عليٍّ قال: (علّمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر ...) فذكرها؛ دون قوله: (إذا رفعت رأسي، ولم يبق إلا السجود). أخرجه الحاكم[1]، والطبراني أيضا في "الكبير". وكذلك رواه غير ما واحد عن بُرَيد - كما يأتي -. قال الحافظ في "الدِّراية": "وهو الصّواب"[2] ...".

أَوّلُ فضائِلِ أبي عبد الله الحُسين بن عليٍّ الشَّهيدِ ابنِ فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ

١١٨٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٢٩/٣) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان ابن خُثيم عن سعيد بن راشد عن يعلى العامِرِيّ رضي الله عنه: أنه خَرَج مع رسول الله ﷺ إلى طعام دُعُوا له. قال: فاسْتَمْثَلَ رسولُ الله ﷺ أمامَ القومِ، وحُسينٌ مع الغِلْمان يلعب .. فقال: **(حُسينٌ مِنِّي، وأنا مِنْ حسينٍ، أَحَبَّ اللهُ مَنْ أَحَبَّ حسيناً، حسينٌ سِبْطٌ مِنَ الأسْباطِ)**:

---

(١) عقِب حديثنا هذا، وقد ذكره هو نفسه هذه المخالفة، فقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إلا أنّ محمد بن جعفر بن أبي كثير قد خالف إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة في إسناده". ثم ساق رواية محمد بن جعفر.

(٢) وقال في "نتائج الأفكار" (١٤٧/٢): "هذا حديث حسن صحيح". وانظر: "الإرواء" (١٧٢/٢-١٧٥) فقد توسّع فيه الشيخ رحمه الله في تخريج هذا الحديث. وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٢٥٠/١) وقال: "هذا حديث صحيحٌ. وهو من الأحاديث التي ألزم الدارقطنُّ البخاريَّ ومسلمًا أن يخرّجاها".

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (٤/٢/٤١٥)، والترمذي (٣٧٧٧) .. والحاكم (٣/١٧٧)[١] .. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن، وإنما نعرفه من حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. **وفيه نظرٌ**؛ لأنّ سعيد بن راشد، ويقال ابن أبي راشد لم يرو عنه غير ابن خثيم هذا ولم يوثّقه غير ابن حبان، فأنّى لحديثه الصِّحَّة؟! ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "مقبول". يعني: عند المتابعة كما نصّ عليه في المقدمة. وابن خثيم صدوق من رجال مسلم كما في "التقريب" وفيه شيء من قِبَلِ حفظه، ولذلك ضعّفه بعض الأئمة كما بيّنه الذهبي في "الميزان"، وقد خُولِف في اسمِ شيخه، فقال البخاري في "الأدب المفرد" (٣٦٤): حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا معاوية بن صالح عن **راشد** بن سعد عن يعلى بن مرّة به. وهكذا رواه في "التاريخ" أيضاً، وساق عَقِبه رواية ابن خثيم المتقدمة وقال: "والأوّل أصحّ".

قلت: وعليه فالإسناد جيّد؛ لأنّ راشد بن سعد ثقة اتفاقاً، ومن دونه من رجال "الصحيح"، وفي عبد الله بن صالح كلام لا يضرّ هنا إن شاء الله تعالى".

١١٨١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٧٢٥-٧٢٦) عند حديث يرويه هشام بن سعد عن نُعيم بن عبد الله المجْمِر عن أبي هريرة ﷺ قال: ما رأيْتُ الحُسينَ بن عليٍّ إلّا فاضَتْ عَيْنِي دُمُوعاً، وذاكَ أنّ رسولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فوَجَدَنِي في المسْجِدِ، فأَخَذَ بِيَدِي واتّكَأَ عَلَيَّ، فانْطَلَقْتُ معه حتّى جاء سُوقَ بنِي قَيْنُقاعَ .. وقال لِي: **(ادْعُ لِي لَكاعِ)**، فأُتِيَ بحُسيْنٍ يَشْتَدُّ حتّى وَقَعَ في حِجْرِهِ .. فجعَلَ رسولُ اللهِ ﷺ يَفْتَحُ فَمَ الحُسيْنِ فَيُدْخِلُ فِيهِ في فِيهِ ويقولُ **(اللهمّ إنّي أُحِبُّهُ، فأَحِبَّهُ)**:

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١١٨٣)، وأحمد (١/٥٣٢) .. والحاكم (٣/١٧٨)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن فقط** للكلام اليسير الذي في هشام بن سعد[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٦٩-١٧٠/٤٨٧٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/١٧٢-١٧٣/٤٨٧٦).

(٣) قال فيه الذهبي في "الكاشف": "حسن الحديث"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق له أو هام".

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه – غير مرّة – إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، فانظر المقدمة، وانظر – على سبيل المثال – ما سبق تحت حديث (١١١٢).

(تنبيه): وقع عند الحاكم (الحسين بن عليّ) مكان (حسن)، **ولعله وهمٌ مِنَ الراوي عنده** (أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض)، فقد قال الذهبي: "فيه لين، قال ابن الجوزي: ضعيف". فتعقّبه الحافظ بقوله: "وثّقه الدارقطني، فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب. وذكره ابن حبان في "الثقات" وأخرج حديثه في "صحيحه"، وكذلك الحاكم.. ".

قلت: لم أره في نسخة "الثقات" المطبوعة ولا في فهرس "صحيحه" وضع المؤسّسة، فالله أعلم، فإن كان قد حفظه، **فيكون الوهمُ مِنَ الحاكم نفسه**، وليس خطأ مطبعياً، فإنه ذكره في ترجمة (الحسين) ﷺ. **ومما يؤكد الخطأ** أنّ الحديث أخرجه البخاري (٥٨٨٤) مختصرا، وكذا مسلم (١٣٠/٧) وابن حبان (٦٩٢٤) وأحمد (٣٣١/٢) من طريق أخرى عن أبي هريرة به، وفيه (الحسن)". **وانظر**: "الضعيفة" (٤٨٤/٧-٤٨٥).

١١٨٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٢/٨-١٨٣) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: (لما وَلَدتْ فاطمةُ الحسنَ جاء رسولُ الله ﷺ فقال: (**أَرُوني ابْنِي، ما سَمَّيْتُموهُ؟**). وذكر الحديث ..):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٢٣) .. والحاكم (١٦٥/٣ و١٨٠[1])، وأحمد (٩٨/١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ثم أخرجه الطيالسي (١٢٩)، والحاكم (١٦٨/٣) من طريقين آخرين عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ به. وقال الحاكم أيضا: "صحيح الإسناد"! وسكت الذهبي هنا، وأحال به على الموضع الأوّل[2]، **وهناك وافقه على التصحيح، وهذا منه عجيب!!** فإنّ هانئاً هذا لم يرو عنه غير أبي إسحاق وحده[3]، ولازِمُه أنه **مجهول**، وهذا ما صرّح به الإمام ابن المديني، كما صرّح بذلك الذهبي نفسه وغيره. وقال الشافعي: "لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله"؛ كما في "التهذيب"، فلا ينفعه بعد ذلك قول النسائي فيه: "ليس به بأس"، وبالأولى أن لا ينفعه ذِكْرُ ابن حبان إيّاه في "الثقات"؛ لاشتهاره بتساهله في التوثيق، ولذلك لم يَسَع الحافظ في

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٨٨٣/١٧٦/٦).

(٢) يعني: (١٦٥/٣)، وقد مضى قريباً هنا تحت رقم (١١٧٤).

(٣) قال البزار في "مسنده" (٣١٣/٢): "وهانئ بن هانئ لا نعلم روى عنه إلا أبو إسحاق".

وضعّفه جدّاً ابن سعد في "الطبقات" (٢٢٣/٦) فقال: "هانئ بن هانئ الهمداني، روى عن علي بن أبي طالب، وكان يتشيع, **وكان منكر الحديث**".

"التقريب" إلا أن يقول فيه: "**مستور**"!(١) .. وأيضا فأبو إسحاق – وهو السّبيعي – **مدلس مختلط وقد عنعنه، فأنّى للحديث الصِّحّة؟!**"(٢).

ومنهم خديجةُ بنتُ خُوَيْلِدِ بنِ أَسَدِ بنِ عبدِ العُزَّى رضي الله عنها

١١٨٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٧٥/٣) عند حديث يرويه مُعَلّى بن أَسَدٍ العَمّي عن حمّادٍ والرّبيع بن بَدْرٍ عن أبي الزبير عن جابر ﷺ قال: (اسْتَأْجَرَتْ خديجةُ رضوانُ الله عليها رسولَ اللهِ ﷺ سَفْرَتَيْنِ إلى جُرَشَ، كلُّ سَفْرَةٍ بِقَلُوصٍ):

"أخرجه الحاكم أيضا (١٨٢/٣)(٣) بهذا اللّفظ عن حماد والربيع وقال:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وكأنه لم يتنبّه لعنعنة أبي الزبير**، وكذلك صنع ابن القيم في أوّل "الزاد"، وابن كثير في "البداية" (٢٩٥/٢)، فإنهما أَعَلّاه بالرّبيع(٤)، وفاتهما أنه متابع مِن قِبَلِ حماد بن مسعدة(٥)، ولا سيما وابن القيم أورده بلفظه وليس بلفظ الربيع!! وعكس ذلك

---

(١) وتعقّبه الشيخ رحمه الله في "الضعيفة" (١٩٧/١٢) فقال: "ومن الثابت في علم المصطلح أنّ الراوي إذا تفرّد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، **فهو إذا مجهول العين**؛ لتفرّد أبي إسحاق عنه كما عرفت من "تهذيب الحافظ"؛ ولذلك؛ فقوله في هانئ هذا في "التقريب": "مستور"! غير مقبول منه؛ لأنّ هذا إنما يقال في مجهول الحال؛ كما نصّ عليه في مقدمة "التقريب"..". وانظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٣٧).

(٢) والحديث خرّجه البزّار في "مسنده" (٣١٥/٢) وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بأحسن من هذا الإسناد بهذا اللفظ، على أنّ هانئ بن هانئ قد تقدّم ذِكْرُنا له أنه لم يحدِّث عنه غير أبي إسحاق، وقد رُوي عن عليٍّ من وجه آخر، وروي عن سلمان، عن النبي ﷺ، وحديث هانئ أحسن ما يروى في ذلك".

وبهانئ بن هانئ أعلّه الذهبي في "اختصار السنن الكبير" (٢٦٣٠/٥) فقال: "قلت: لم يرووه في الكتب الستة، وهانئ ليس بمعروف". وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٦٧/١٠).

قلت: وقد سكت الحاكم في هذا الموضع عن تصحيح الحديث، لكنه صحّحه في الموضعين الآخَرَين، فظاهرٌ جداً أنه يصحّحه هنا أيضاً، ولهذا أدرجتُ هذا الموضع ضمن تعقبات الشيخ عليه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٨٨٧/١٨٢/٦).

(٤) وذكره ابن عدي في منكراته (٥١٨/٤).

(٥) وقد يكون حماد بن زيد، فقد روى عنه معلّى بن أسد كما في "مستخرج أبي عوانة" (٥٧٤٦/ط الجامعة الإسلامية).

المعلّق على "زاد المعاد"، فأعلّه بأبي الزبير فقط للمتابعة فأصاب، ولكنه لم يتنبه للفرق بين لفظيهما!".

١١٨٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/١٧٤-١٧٥) عند حديث يرويه منصور بن المهاجر عن محمد بن الحجّاج عن سفيان بن حسين عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: **(الحمدُ للهِ الذي أَطْعَمَني الخَمِيرَ، وأَلْبَسَني الحَرِيرَ، وزَوَّجَنِي خديجةَ، وكنتُ لَها عاشِقاً)**: "أخرجه الحاكم (٣/١٨٢)[1] ..

قلت: **سكت عنه الحاكم، وتبعه الذهبي! فأخطآ خطأً فاحشاً**؛ فإنه – مع إرساله – موضوع؛ آفته محمد بن الحجّاج هذا؛ وهو اللّخمي الواسطي، المترجم في "الميزان" وغيره بأنه كذّاب خبيث، وَضَعَ حديث الهريسة المتقدم برقم (٦٩٠)، **ولا أدري كيف خفي حاله على الذهبي مع شهرة هذا الكذّاب**، وكونه واسيطيّاً، وشيخه ومن دونه كلهم واسطيون؟! ففي ذلك ما يكفي لدلالة الحافظ مثله على تحديد شخصيته، وأنه ليس غيره ممن شاركه في اسمه واسم أبيه! وسفيان بن حسين ثقة من رجال الشيخين؛ لكنهم ضعّفوه في روايته عن الزهري، ولذلك؛ لم يخرّجا له عنه شيئاً.

على أنّ متن الحديث باطل عندي؛ فإني أكاد أقطع بأنه يستحيل أنْ يَحْمَدَ النبيُّ رَبَّه على أن ألبسه الحرير، وهو القائل: **(من لبس الحرير في الدنيا؛ فلن يلبسه في الآخرة)**. أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في "الصحيحة" (٣٨٤)، وغيره من الأحاديث الصحيحة المحرمة لبس الحرير على الرجال".

– قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٧٣) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن محمد ابن إسحاق:

١١٨٥ – من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما مرفوعاً **(أُمِرْتُ أنْ أُبَشِّرَ خديجةَ ببيتٍ مِنْ قَصَبٍ في الجَنّةِ، لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ)**:

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/١٨٤/٤٨٩٣).

١١٨٦ – ومن طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال: حدثني هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما مرفوعاً (**أُمِرْتُ أنْ أُبَشِّرَ خديجةَ ببيتٍ مِنْ قَصَبٍ، لا صَخَبَ فيه ولا نَصَب**):

"أخرجه أحمد (٢٠٥/١) والحاكم (١٨٤/٣، ١٨٥)[١] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة**[٢]، وهو حسن الحديث إنْ كان حفظه بهذا الإسناد؛ فقد خالفه فيه جماعة فجعلوه من مسند عائشة، وهو الآتي بعده .."[٣]. وانظر: "الصحيحة" (١٦١٢/٧).

١١٨٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٦١١/٧) عند حديث يرويه محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: (**أَتَى جبريلُ النّبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، هذه خديجةُ قد أَتَتْكَ، ومعها إناءٌ فيهِ إدامٌ أو طعامٌ أو شرابٌ، فإذا هي أَتَتْكَ فاقْرَأْ عليها السّلامَ منْ رَبِّها، وبَشِّرْها بِبَيْتٍ في الجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لا صَخَبَ فيها ولا نَصَبَ**):

"رواه البخاري (٣٨٢٠ و٧٤٩٧)، ومسلم (١٣٣/٧) .. والحاكم (١٨٥/٣)[٤] ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السِّياقة"! ووافقه الذهبي!

قلت: **بلى؛ هو فيهما بالسِّياقة نفسها، والمعصوم من عصمه الله!!**".

- وانظر: "الصحيحة" (٧٤/٤).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٩٨/٦-١٩٩/٤٩١١ و٤٩١٢).

قلت: وقد وقع هذا الحديث وباقي أحاديث فضائل خديجة رضي الله عنها في طبعة دار المنهاج – خطأً ولعلّه مطبعيّ – في مناقب سعد بن خيثمة ﷺ!

(٢) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

(٣) قلت: وهو الآتي هنا بعد حديثٍ واحد.

والحديث مخرّجٌ في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن أبي أوفى بنحوه، وقد خرّج الشيخ ذلك كلّه في تمام تخريجه هنا، فانظره غير مأمور. وسيأتي حديث أبي هريرة هنا بعد حديثنا هذا.

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٩٩/٦-٢٠٠/٤٩١٤).

١١٨٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٦١٠-١٦١١) عند حديث يرويه هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما حَسَدْتُ امرأةً ما حَسدْتُ خديجةَ .. وذلك أنّ رسولَ اللهِ ﷺ **(بَشَّرَها بِبَيْتٍ في الجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لا صَخَبَ فيهِ ولا نَصَبَ)**:
"رواه البخاري (٣٨٢٦ و٣٨٢٧)، ومسلم (٧/١٣٣) .. والحاكم في "المستدرك" (٣/١٨٦)[١] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه"! ووافقه الذهبي!!
قلت: **بل الحديث في** "الصحيحين".

ذِكْرُ مَناقِبِ أَسْعَدَ بنِ زُرارَةَ بنِ عُدُسِ بنِ عُبَيدِ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ غَنْمِ بنِ مالِكِ بنِ النَّجّارِ ﷺ

١١٨٩ – قال الألباني في ردّه على رسالة إسماعيل الأنصاري حول إباحة التّحلّي بالذّهب المحَلَّق المنشور في كتاب "حياة الألباني" للشيباني (١/٢٠٧-٢٠٨) عند حديث يرويه محمد بن عُمارة عن زَيْنَبَ بنتِ نُبَيطٍ قالت: (إنّ رسول الله ﷺ «**حَلَّى أُمَّها وخالَتَها**»
وكان أَبُوهُما أبو أُمامةَ أَسْعَدُ بنُ زُرارةَ أَوْصَى بِهِما إلى رسولِ اللهِ ﷺ ..):
"**لا نُسَلِّم بصحّة الحديث، واعتماد الأستاذ الأنصاري على تصحيح الحاكم والذهبي إيّاه**[٢] **ينافي** عدم اعتماده تصحيحهما لحديث بنت هُبيرة المتقدّم في تحريم خاتم الذَّهب والسّلسلة ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٠١/٤٩١٧).

(٢) نقل ابن الملقّن في "مختصر تلخيص المستدرك" عن الذهبي أنه قال متعقّباً تصحيح الحاكم: "قلت: مرسل".
قلت: وقال ذلك أيضاً في اختصاره لسنن البيهقي (٣/١٤٩٩). ومقصود الذهبي أنّ زينب بنت نبيط تابعية ولم تدرك القصّة .. وقد اختلفوا في صحبتها، فجزم بذلك ابن الملقّن في الموضع السّابق وتعقّب الذهبيَّ في ذلك ونقل عدم الخلاف في صحبتها! والواقع أنّ الخلاف ثابت في صحبتها، فقد ذكرها ابن سعد (٨/٤٧٨) في طبقة التابعيات (اللّواتي لم يَرْوِينَ عن رسول الله ﷺ، ورَوَيْن عن أزواجه، وغيرهن). وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين (٤/٢٧٢)، وصوَّبه ابن حجر في "الإصابة"، وقال بعد تحرير قيّم في ترجمة زينب بنت جابر الأحمسية (١٣/٤٥٠): "فقد تحرّر من هذا كله أنّ قول ابن مَنْده: إنّ زينب بنت نبيط أحمسية وهمٌ، بل هي أنصارية، **وأنها لا صحبة لها ولا رؤية**، وإنما تروي عن أمّها ..". ثم قال في ترجمة زينب بنت نبيط (١٣/٤٥٣): "تقدّم ذِكْرُ من خلّطها بزينب بنت جابر الأحمسية، وأنه وهمٌ، وأنّ ابن سَعد ذكرها في المبايعات وأنّ بن حبان ذكرها في ثقات التابعين، **وهو الصواب**".

إنّ الحديث عندنا ضعيف السّند؛ لأنّ محمد بن عُمارة – وإنْ وثّقه ابن معين – قال فيه أبو حاتم: "ليس بذاك القويّ". وقال الحافظ: "صدوق يخطئ".

وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث؛ فمرّة جعله من سند[1] أمّ زينب بنت شريط، كما في رواية ابن منده التي ذكرها الأنصاري. ومرّة جعله من سند خالة أمّ زينب، أخرجه المحاملي في "الفوائد" .. وتارة جعله من سند زينب نفسها فأرسله، رواه ابن سعد (٦١١/٣)، والحاكم (١٨٧/٣)[2] من طريق عبد الله بن إدريس وحاتم بن إسماعيل عن محمد بن عمارة عن زينب بنت نُبَيط .. فهذا اضطراب شديد يدلّ على أنّ الرّاوي لم يضبط الحديث، والظّاهر أنّ الاضطراب من محمد بن عمارة؛ فإنّ في حفظه ضعفاً كما سبق".

ذِكْرُ مَناقِبِ جَعْدَةَ بنِ هُبَيْرَةَ المَخْزُومِيُّ ﷺ

١١٩٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٠/٤-٢١) عند حديث يرويه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن أبيه عن جدّه عن جَعْدةَ بن هُبيرة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول[3]: (**خَيْرُ النّاسِ قَرْني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلونهم، ثم الآخِرُونَ أَرْدى**):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/١٠٥/٢ – ١/١٠٦)، والحاكم (١٩١/٣)[4] .. **وسكت الحاكم عنه،** وقال الحافظ في "الفتح" (٥/٧):

"رواه ابن أبي شيبة والطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن جعدة مختلف في صحبته" .. والحديث عند الطبراني وكذا الحاكم من رواية عبد الله بن إدريس عن أبيه إدريس عن جده، واسمه يزيد بن عبد الرحمن الأودي، فهو متصل، **ولكنه مرسل لِما عرفتَ مِنَ الاختلاف في صحبة**

---

(١) كذا، ولعلّ الصّواب: (مسند).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٩١/٦-١٩٢/٤٩٠٣)، وقال: "صحيح الإسناد".

(٣) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا، وهذا صريحٌ في إثبات صحبته! لكن في "مصنّف أبي شيبة" (٣٠٢/١٧) أصل رواية المصنّف، وعنه عبد بن حُميد (١٤٨/١)، وابن أبي عاصم (٤٧/٢) ... من غير ذِكْرِ سماع؛ (جَعْدَةَ قال: قال رسولَ الله ﷺ). وكذا ذكره ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص٢٤) عن أبيه عن أبي نعيم عن داود بن يزيد به، فقال أبو حاتم: "جعدة بن هبيرة تابعيّ".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٠٦/٦-٢٠٧/٤٩٢٤).

جعدة، بل قد رجّح الحافظ في ترجمته من "التهذيب" أنه تابعي، وبه جزم أبو حاتم الرازي. والله أعلم[1].

ثم إنّ الأوديَّ هذا روى عنه ابنه الآخر: داود ويحيى بن أبي الهيثم العطّار، ووثّقه العجلي وابن حبان، وقال الحافظ: "مقبول"".

ذِكْرُ إِسْلامِ حَمْزَةَ بنِ عبد المُطّلِبِ ﷺ

١١٩١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٤١٧-٤١٨) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارِثَةَ بن مُضَرِّب عن عليٍّ ﷺ قال: (قال لِي رسولُ اللهِ ﷺ: «**نادِ حَمْزَةَ**»، فكانَ أَقْرَبَهُمْ إلى المشْرِكِينَ مِنْ صاحِبِ الجَمَلِ الأَحْمرِ .. فقال لِي حمزةُ: هو عُتْبةُ بنُ رَبِيعةَ وهو يَنْهى عنِ القِتالِ ... فبَرَزَ عتبةُ، وأَخُوهُ شَيْبةُ وابنه الوليد فقالوا: مَنْ يُبارِز؟ فخَرَجَ فِتْيةٌ من الأنصار شَبَبَةٌ، فقال عتبةُ: لا نريد هؤلاء، ولكن يُبارِزُنا مِنْ أَعْمامِ بَنِي عبدِ المطَّلِبِ. فقال رسول الله ﷺ: «**قُمْ يا حمزةُ، قُمْ يا عُبَيْدةُ، قُمْ يا عليُّ**» فبَرَزَ حمزةُ لِعُتْبةَ، وعبيدةُ لشيبةَ، وعليٌّ للوليد، فقَتَلَ حمزةُ عتبةَ، وقَتَلَ عليٌّ الوليدَ، وقَتَلَ عبيدةُ شيبةَ، وضَرَبَ شيبةُ رِجْلَ عبيدةَ فقَطَعَها، فاسْتَنْقَذَهُ حمزةُ وعليٌّ حتّى تُوُفِّيَ بالصَّفْراءِ):

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ **غير حارثة بن مُضَرِّب**، وهو ثقة.

ولولا اختلاط أبي إسحاق وعنعنته؛ لقلت: إنه صحيح الإسناد! **لكن الحديث صحيح؛ لشواهده الآتي بعضها** ...

وأخرجه الحاكم (٣/١٩٤)[2]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ورَدَّهُ الذّهبيُّ بقوله: "قلت: لم يخرّجا لحارثة، وقد وَهّاهُ ابن المديني"!

قلت: **الرَّجُلُ ثقة** – كما تقدّم– **لم يضعّفه أحدٌ، وما نقله عن ابن المديني لم يثبت**، وقد أشار إلى ذلك الذهبي نفسه؛ فإنه بعد أنْ حكى عن ابن معين وأحمد توثيقه، وعن ابن

---

(١) وهذا بخلاف الحاكم؛ فقد أدخله هنا في جملة الصحابة، وعَقَدَ له باباً في مناقبه! وقد جزم هو نفسه في "تاريخ نيسابور" كما في "تلخيصه" (ص١٣) أنه من التّابعين.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٢١٥-٢١٦/٤٩٣٥).

المديني قوله: "متروك"! عَقَّبَ عليه بقوله: "كذا نقل ابن الجوزي"! وكأنه لذلك لم يعتمده في "الكاشف" فقال: "وثّقه ابن معين". وجزم الحافظ في "التقريب" أنّ النَّقْلَ المذكور غَلَطٌ"[1].

١١٩٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧١٧-٧١٨) عند حديث يرويه رافِعُ بن أَشْرَس المروزي عن حُفَيْدٍ الصَّفّار عن إبراهيم الصّائغ عن عطاء عن جابر ﷺ مرفوعاً (**سَيِّدُ الشُّهداءِ حمزةُ بنُ عبدِ المُطّلبِ، ورَجُلٌ قام إلى إمامٍ جائرٍ فأَمَرَهُ ونَهاهُ فقَتَلَهُ**):

"أخرجه الحاكم (٣/١٩٥)[2] .. **وقال**: "صحيح الإسناد".

ورَدَّهُ الذهبيُّ بقوله: "قلت: الصّفّار لا يُدْرَي مَن هو"[3].

قلت: **ونحوه ابن أشرس**، فقد أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٤٨٢) من رواية أحمد بن منصور بن راشد المروزي عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن قد روى هذا الحديث عنه اثنان آخران أحمد بن سيار ومحمد بن اللّيث، **فهو مجهول الحال** ...

وبعد كتابة ما تقدم وجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن إبراهيم الصّائغ به.

أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/٣٧٧، ١١/٣٠٢) من طريق عمّار بن نصر وأحمد بن شجاع المروزي عن حكيم بن زيد الأشعري عنه به.

ورجاله كلهم ثقات غير حكيم هذا فأورده الذهبي ثم العسقلاني وقالا: "عن أبي إسحاق السّبيعي، قال الأزدي فيه نظر"! وفاتهما ترجمة ابن أبي حاتم إياه بقوله (١/٢/٢٠٤ - ٢٠٥): "روى عن أبي إسحاق الهمداني وإبراهيم الصائغ. روى عنه أبو ثميلة وعبد الله بن محمد بن الربيع العائذي الكرماني، سمعت أبي يقول ذلك. وسألته عنه؟ فقال: صالح، هو شيخ".

---

(١) والحديث أورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٩٧٥) وقال: "هذا حديث صحيح".

قلت: وأصل القصة في الصحيحين باختصار؛ فعن قيس بن عباد قال: سمعت أبا ذر يقسم قسماً إنّ: {هذانِ خَصْمانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ}. إنها نزلت في الذين برزوا يوم بدر: حمزة، وعلي، وعُبيدة بن الحارث، وعُتبة وشيبة ابنا ربيعة، والوليد بن عتبة. أخرجه البخاري (٤٧٤٣)، ومسلم (٣٤) واللفظ له. وبنحو الرواية السابقة أخرجه أيضاً البخاري في الموضع السابق رقم (٤٧٤٤) عن علي ﷺ.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٢١٧/٤٩٣٧).

(٣) وقال في "سير أعلام النبلاء" (١/١٧٣): "سنده ضعيف".

قلت: وهذه ترجمة هامة، وبالوقوف عليهما اطمأنّ القلب لثبوت الحديث، فاقتضى ذلك إيراده في هذه السِّلسلة، والحمد لله على توفيقه وفضله".

١١٩٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٨٨٧-٨٨٨) عند حديث يرويه يعقوب بن حُميد بن كاسِب عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنّا غلامٌ، فقالوا: ما نُسَمِّيهِ؟ فقال النبي ﷺ: (**بِأَحَبِّ الأسماءِ إِلَيَّ؛ حمزةَ بن عبد المطّلب**):

"أخرجه الحاكم (٣/١٩٦)[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبيُّ بقوله:

"قلت: يعقوب ضعيف". **كذا قال**، والرّجلُ مختلفٌ فيه كما تراه في "تهذيب التهذيب"، ولخّص ذلك في "التقريب"، فقال: "**صدوق ربّما وهم**"[٢].

وحكى الذهبيُّ نفسه في "الكاشف" شيئاً من ذلك الاختلاف ..

١١٩٤ – ثم إنه قد توبع، فأخرجه الحاكم أيضاً[٣] من طريق يوسف بن سلمان المازني: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، سمع رجلاً بالمدينة يقول: جاء جَدِّي بأبي إلى رسول الله ﷺ فقال: هذا ولدي، فما أُسَمّيهِ؟ قال: (**سَمِّهِ بأحبِّ الناس إليّ؛ حمزةَ بن عبد المطّلب**).

وأعلّه الحاكم بقوله: "قد قصّر هذا الراوي المجهول برواية الحديث عن ابن عيينة، والقول فيه قول يعقوب بن حميد، وقد كان أبو أحمد الحافظ يناظرني: أنّ البخاريَّ قد روى عنه في "الجامع الصحيح"، وكنت آبى عليه".

قلت: قد ذكر الحافظ في "التهذيب" منشأ الخلاف الذي أشار إليه الحاكم، ومال إلى موافقة أبي أحمد الحافظ (وهو الحاكم صاحب كتاب الكنى) وسبقه إلى ذلك الذهبي في "الكاشف". وسواء صحّ هذا أو ذاك فالرّجل وسطٌ، يحتجّ بحديثه. لكن يبقى النظر في يوسف بن سلمان الذي خالفه في إسناده ومتنه.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٢٠/٤٩٤١).

(٢) قلت: ضعّفه أكثر الأئمة: ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والعقيلي .. وفي كلام أبي داود وغيره أنه يوصِلُ المراسيل، ولعلّ هذا ما فعله هنا كما يتّضح من تخريج الشيخ.

انظر كلامهم في: "تهذيب التهذيب" (١١/٣٨٣-٣٨٤).

(٣) عَقِبَ الأوّل مباشرة.

أما السّند فهو أنه قال مكان (جابر) : (.. رجلا.. جاء جدّي بأبي). وأما المتن فقوله: (الناس) مكان (الأسماء). **ولعل هذا هو الأرجح**؛ لأنه جاء في "الصحيحين": (**أحبُّ الناس إليَّ عائشة، ومِنَ الرِّجال أبوها**)، وما خالفه من الأحاديث فيه ضعف كما بينته في "الضعيفة" (١٨٤٤و١٨٤٣).

ويوسف هذا قد روى عنه جماعة من الحفّاظ كالترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم، ووثّقه ابن حبان ومسلمة، وقال النسائي: لا بأس به، **فلا وَجْهَ لتجهيل الحاكم إياه**، ولاسيما وهو يوثّق مَنْ دونه شهرةً بكثير!".

– وقال في "الضعيفة" (٨/١٨٧-١٨٨) عند الحديث السّابق:

"**قلت: وقد خالفه** يوسف بن سلمان المازني؛ فقال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمع رجلاً بالمدينة يقول: جاء جَدِّي بأبي إلى رسول الله ﷺ، فقال: هذا ولدي، فما أسميه؟ قال: (**سَمِّهِ بأحبِّ الناس إليّ: حمزة بن عبد المطلب**).

أخرجه الحاكم، وأشار إلى تجهيل المازني هذا؛ فقال: "قد قصّر هذا الراوي المجهول برواية الحديث عن ابن عيينة، والقول فيه قول يعقوب بن حميد".

قلت: وهذا مُسَلّم لو كان المازني مجهولا كما قال، **وليس كذلك**؛ فقد قال أبو حاتم: "شيخ". وقال النسائي: "مشهور، لا بأس به".وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال مسلمة: "بصري ثقة". **فتجهيل الحاكم إيّاه في مقابلة هؤلاء الأئمة الموثقين غير مقبول**، ولهذا قال الحافظ فيه: "**صدوق**". وعليه؛ فروايته هي المقدمة على رواية يعقوب، **وقد رأيتَ الذهبي قد جزم بضعفه، وهو وإن كان عندي خيراً من ذلك، إلا أنه لا يخلو من ضعف في حفظه**، وإليه أشار الحافظ حين قال فيه: "**صدوق، ربما وهم**".

فيكون الحديث من منكراته التي تفرّد بها، بل وخالف من هو أرجح منه سياقاً ومتناً، ومما يؤيد هذا أنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال: (أحبُّ الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن). رواه مسلم وغيره، فيبعد جداً أنْ يُحِبَّ الرسول ﷺ مِنَ الأسماء خلاف ما أخبر به عن ربّه؛ فتأمل"[1].

---

(١) قال أبو الحسن الدّارقطني، وقد سئل عن هذا الحديث:

"يرويه ابن عيينة، واختلف عنه؛ فرواه يعقوب بن كاسب عن ابن عيينة عن عمرو عن جابر.

ذِكْرُ مَناقِبِ سَعْدِ بنِ الرَّبِيعِ بنِ عمرٍو الخَزْرَجِيِّ العَقَبِيِّ

١١٩٥ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٤٠) عند حديث يرويه أبو صالح عبد الرحمن بن عبد الله الطّويل بإسناده عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: بَعَثني رسولُ الله ﷺ يومَ أُحُدٍ لِطَلَبِ سعد بن الرّبيع، وقال لي: «**إنْ رَأَيْتَهُ فأَقْرِئْهُ مِنِّي السّلامَ، وقُلْ له: يقولُ لك رسولُ الله: كيف تَجِدُكَ؟** ..» بعد أن خرّجه من طرق:

"رواه الحاكم[١] ... **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وفي سنده أبو صالح عبد الرحمن بن عبد الله الطّويل، ولم أجد الآن ترجمته"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ اليَمانِ بنِ حِسْلٍ أَبِي حُذيفةَ بنِ اليَمانِ، وهو ممّن شَهِدَ أُحُدًا ﷺ

١١٩٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٢٢٤) عند حديث يرويه الوليد بن عبد الله ابن جُمَيع عن عامِر بن واثِلةَ عن حذيفةَ ﷺ قال: (ما مَنَعنا أَنْ نَشْهدَ بَدْرًا إلاّ أنِّي وأبِي أَقْبَلنا

وغيره يرويه عن ابن عيينة عن عمرو عن رجلٍ من الأنصار لم يسمّه عن النبي ﷺ. وكذلك رواه شعبة عن عمرو بن دينار عن رجلٍ من الأنصار عن أبيه. قاله عبد العزيز بن الخطّاب عن قيس عن شعبة عن عمرو عن رجل عن أبيه". "العلل" (٣٢٥٠).

قلت: ورواية شعبة أخرجها أبو نعيم في "المعرفة" (١٨٢٦)، والخطيب في "التاريخ" (٢/٤١٤) من طريقين عن عبد العزيز بن الخطّاب به. وقال الخطيب عقِبه: "هذا حديث غريب من حديث شعبة، تفرّد بروايته عبد العزيز بن الخطاب، عن قيس بن الربيع عنه". وذكره الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣/٩) مُعَلَّقاً عن عمرو بن دينار عن رجل من الأنصار عن أبيه، ثم قال: "وروى الحاكم في "الإكليل"، وفي "المستدرك" من وجه آخر، عن عمرو بن دينار ونحوه. ورواه من طريق أخرى فقال: عن عمرو بن دينار عن جابر. **والصواب الأوّل**".

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٣٣-٢٣٤/٤٩٥٩).

(٢) ولم أجد له ترجمة.

قلت: والحديث أورده الذهبيُّ في "السِّير" (١/٤٠٩) معَلَّقاً عن خارجة بن زيد به، ثم قال: "أخرجه البيهقي، ثم ساقه فيما بعدُ من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن المازني، منقطعا. فهو شاهدٌ لما رواه خارجة". وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (١٤/٢٩٤): "هذا الخبر مشتهر مستفيض بالمدينة عند علمائها".

نُرِيدُ رسولَ اللهِ ﷺ، فأَخَذَتْنا كُفّارُ قُرَيْشٍ فقالُوا: إنَّكُمْ تُرِيدُونَ محمّدًا، فقلنا: ما نُرِيدُهُ، إنّما نُرِيدُ المدِينَةَ، فأخَذُوا عَلَيْنا عَهْدَ اللهِ ومِيثاقَهُ لَتَصِيرُونَ إلَى المدِينةِ ولا تُقاتِلوا مع محمد ﷺ ..):
"أخرجه مسلم (١٧٧/٥) والحاكم أيضا (٢٠١/٣ - ٢٠٢)[١] وكذا أحمد (٣٩٥/٥).
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه"! ووافقه الذهبي! **فَوَهِما مرتين**:
الأولى: استدراكه إيّاه على مسلم وقد أخرجه.
والأخرى: اقتصاره على تصحيحه مطلقاً، وهو على شرط مسلم!".

ذِكْرُ مَناقِبِ عبد اللهِ بن عمرو بنِ حرامِ بنِ ثعلبةَ بنِ حرامِ بنِ كعبِ بنِ غَنْمِ بنِ كعبِ بنِ سلمةَ

١١٩٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٨٥٧/٧-٨٥٨) عند حديث يرويه فَيْض بن وَثِيق عن أبي عُمارة[٢] الأنصاري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ لجابر: (**يا جابرُ ألا أُبَشِّرُكَ؟ .. أَشَعَرْتَ أنّ اللهَ عزّ وجلّ أَحْيا أَباكَ فَأَقْعَدَهُ بين يَدَيْهِ، فقال: تَمَنَّ عَلَيَّ عَبْدِي، ما شِئْتَ أُعْطِيكَهُ، فقال: .. أَتَمَنّى أَنْ تَرُدَّنِي إلى الدّنيا، فَأُقْتَلَ مع النّبيِّ ﷺ مَرَّةً أُخْرى، فقال: سَبَقَ مِنِّي أنّك إليها لا تَرْجِعُ**) بعد أنْ خرّجه من حديث جابر رضي الله عنه وحسّنه:
"أخرجه الحاكم (٢٠٣/٣)[٣]، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢٩٨/٣)، والبزار في "مسنده" (٢٥٩/٣)، وقال: "لا يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه، وأبو عبّاد (كذا) حدّث عنه أبو داود، والقاسم بن الحكم، والفضل".
قلت: كذا وقع فيه (أبو عبّاد)، وكذا في "الجرح والتعديل" (١٥٥٩/٢٨١/٦).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٩٦١/٢٣٥/٦).
(٢) كذا وقع عند الحاكم، وهو تصحيف، وصوابه (أبو عبادة) كما رواه البيهقي عن الحاكم نفسه في "دلائل النبوة"، وقد أحال عليه الشيخ فوق في التخريج، وهو كذلك عند ابن أبي الدنيا في "المتَمَنّين" (ص٢٠)، وعند أبي نعيم في "المعرفة" (١٧١٩/٣) .. وعند غيرهم.
(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٩٦٥/٢٣٨/٦).

وفي "كنى البخاري" (٤٦٨/٥٤) كما في الإسناد: "أبو عبادة"، وكذا في "التهذيب" وفروعه، لكن البخاري لَمّا ساق له حديثاً من طريق أبي داود الطيالسي وقع فيه: (أبو عبّاد) فالظّاهر أنه خلاف قديم، واسمه: (عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الزُّرَقي)، **وهو متروك**[١].

وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد"! وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: فيض كذّاب"!

كذا قال! وهو في ذلك تابعٌ لابن معين، وغَفَل عن تعقبه إياه في "الميزان" بقوله:

"قلت: قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله تعالى".

وأقرّه الحافظ في "اللسان"، وقال: "وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه، وأخرج له الحاكم في "المستدرك" مُحتجّاً به، وذكره ابن حبان في (الثقات) [١٢/٩]".

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣١٧/٩): "رواه الطبراني، والبزار من طريق الفيض بن وثيق عن أبي عبادة الزرقي، وكلاهما ضعيف".**ووقع في** "المستدرك" و"التلخيص": (أبو عمارة)! **فلعله لذلك لم يعلّه الذهبي به؛ لأنه لم يعرفه؛ فإنه مُحرّف**، والله أعلم ...

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بهذه المتابعات والشّواهد".

ذِكْرُ مَناقِبِ حَنْظَلَةَ بنِ عبدِ اللهِ
وكُنْيةُ عبدِ اللهِ أبو عامِرِ بنِ عَبْدِ عمْرٍو الأنصارِيّ الّذِي غَسّلَتْهُ الملائِكةُ ﷺ

١١٩٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١٦٧/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدّثني يحيى بن عبّاد بن عبد الله عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول عند قَتْلِ حنْظَلَةَ بنِ أبي عامِرٍ ...: (**إنّ صاحِبَكُمْ تُغَسِّلُهُ الملائِكةُ**). فسأَلُوا صاحِبَتَهُ فقالتْ: إنّه خَرَجَ لما سَمِعَ الهائِعةَ وهو جُنُبٌ، فقال رسول اللهِ ﷺ: (**لذلِكَ غَسّلَتْهُ الملائِكةُ**):

"أخرجه الحاكم (٢٠٤/٣)[٢]، وعنه البيهقي .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". وسكت عنه الذهبي، **وإنما هو حسن فقط؛ للخلاف المعروف في ابن إسحاق، ومسلم إنما**

---

(١) كما في "التقريب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٤١/٦-٢٤٢/٤٩٧١).

أخرج له في المتابعات[1]، لكن قال الحافظ[2]: "وظاهره أنّ الضّمير في قوله: (عن جدّه) يعنى: جَدَّ عبّاد، فيكون الحديث من مسند الزبير، لأنه هو الذي يمكنه أنْ يسمع النبيَّ ﷺ في تلك الحال".

قلت: **وحينئذ ففي السّند انقطاع**؛ لأنّ عبّاداً لم يسمع مِن جدّه الزبير. والله أعلم.

إلا أنّ للحديث شواهد يَقْوَى بها ..".

- وانظر: "الصحيحة" (١/٦٤٥)، "أحكام الجنائز" (ص٧٤).

ذِكْرُ مَناقِبِ سَعْدِ بنِ مُعاذِ بنِ النُّعْمانِ بنِ امْرِئِ القَيْسِ بنِ زَيْدِ بنِ عَبْدِ الأَشْهلِ الخَزْرَجِيّ الأنْصارِيّ

١١٩٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٠٤٥) عند حديث يرويه ابن فضيل عن عطاء بن السّائب عن مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: اهْتَزَّ لِحُبِّ لِقاءِ اللهِ العَرْشُ .. قال: ودخل رسولُ اللهِ ﷺ في قَبْرِه فاحْتَبَسَ، فلمّا خَرَجَ قِيلَ: يا رسولَ الله، ما حَبَسَكَ؟ قال: (**ضُمَّ سَعْدٌ في القَبْرِ ضَمّةً، فدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يَكْشِفَ عنه**) بعد أن خرّجه من طرق عن ابن عمر بغير هذا اللّفظ:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٠٦)[3]، والبزار (٣/٢٥٦/٢٦٩٧) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **وهذا مِن أوهامهما**؛ فإنّ اختلاط عطاء بن السّائب ثابتٌ عند أهل العلم، وقد ذكر ذلك الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان"، وأنّ مَن روى عنه قديماً؛ فهو

---

(١) ويحيى بن عبّاد بن عبد الله لم يخرّج له مسلم شيئاً.

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٢) في "التلخيص الحبير" (٣/١١٩٦-١١٩٧).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٤٧/٤٩٨٠).

صحيح الحديث، وليس عبد السّلام بن حرب ومحمد بن فضيل منهم، ولذلك فالحديث ضعيف لاختلاطه[1]؛ لا سيما والأحاديث في ضمّة القبر على سعد كثيرة؛ ذكر السيوطي طائفة منها في "شرح الصدور" (ص ٤٤- ٤٥)، **وليس في شيء منها**: (فسألتُ الله أن يخفف عنه) أو: (فدعوتُ الله أن يكشف عنه)؛ مع ملاحظة الفرق أيضا بين (يخفف) و(يكشف)"[2]. **وانظر**: "الصحيحة"(٤/٢٧٠).

ذِكْرُ مَناقِبِ جَعْفرِ بنِ أبي طالِبِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمٍ ﷺ

١٢٠٠ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٤٤٩) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: حدّثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**لمّا أُتِيَ نَعْيُ جَعْفَرٍ عَرَفْنا في وَجْهِ رسول الله ﷺ الحُزْنَ**» بعد أنْ خرّجه من الصّحيحين مِنْ طرق عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة به نحوه:

"أخرجه ابن سعد أيضًا، وأحمد (٦/٢٧٦-٢٧٧)، والحاكم (٣/٢٠٩)[3] من طريق ابن إسحاق قال: حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة ... به نحوه.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط**"[4].

١٢٠١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣/١٧٩) عند حديث يرويه يزيد بن الهاد عن محمد بن نافع بن عُجير عن أبيه نافع عن عليّ بن أبي طالب في قصّة بنت حمزة. قال: فقال

---

(١) وبذلك أعلّه البوصيري، فقال في "إتحاف الخيرة" (٢/٤٩٢): "رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند رجاله ثقات، إلا أنّ عطاء بن السّائب اختلط بآخره، ومحمد بن فضيل بن غزوان روى عنه بعد الاختلاط". وساقه ابن كثير في "البداية والنهاية" (٦/١٠٣) من مسند البزّار، وقال: "قال البزار: تفرّد به عطاء بن السّائب. **قلت: وهو متكلم فيه**".

(٢) وقد أشار إلى هذه العلّة البزّار، فقال بعد أن خرّجه من طريق ابن فضيل كما في "كشف الأستار" (٣/٢٥٦): "هذا الحديث **بهذا التفسير، لا نعلمه إلا عن ابن عمر**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٥٤-٢٥٥/٤٩٩٢).

(٤) يعني: لأجل الخلاف المعروف في ابن إسحاق, ومسلم إنما أخرج له في المتابعات كما نبّه الشيخ على ذلك مراراً، ومن ذلك ما تقدّم قريباً قبل الحديث السّابق.

وسبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. وقد تقدّم ذلك قريباً تحت حديث (١١٩٨).

جعفر: أنا أحقُّ بها، إنّ خالَتَها عندي، فقال رسول الله ﷺ: (**أمّا أنتَ يا جعفر فأَشْبَهْتَ خَلْقِي وخُلُقِي .. وأما الجارية فأَقْضِي بها لِجَعْفر؛ فإنّ خالَتَها عندهُ، وإنّما الخالَةُ أُمٌّ**) بعد أنْ خرّجه من طريق أبي إسحاق عن هُبيرة بن يريم وهانئ بن هانئ عن عليٍّ به[1]:

"**وقال الحاكم**[2]: "صحيح على شرط مسلم".

كذا قال، ونافع بن عُجير ليس من رجال مسلم، وقد اختلف في إسناده كما في ترجمته من "التهذيب""[3]. وللحديث شاهد مرسلٌ قويٌّ .. "[4].

---

(١) وقد مضى في بحثنا هذا تحت رقم (١١٣١)، فانظره غير مأمور.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٢٥٦-٢٥٧/٤٩٩٥).

(٣) وقد بيّنه الشيخ في "الإرواء" (٧/٢٤٧-٢٤٨) فقال: "قال أبو داود (٢٢٧٨): حدثنا العباس بن عبد العظيم حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن نافع بن عجير عن أبيه عن عليٍّ نحوه بلفظ: (وإنما الخالة أمّ).

قلت: ورجاله ثقات، لكن خولف عبد الملك بن عمرو فى إسناده، فرواه إبراهيم بن حمزة: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن نافع ابن عجير, عن أبيه نافع عن عليٍ به. أخرجه البيهقي (٨/٦) وكذا أخرجه الطّحاوى من طريق أخرى عن عبد العزيز به ثم قال البيهقى: "وكذلك رواه عبد العزيز بن عبد الله عن عبد العزيز بن محمد". ثم ذكر رواية أبي داود المتقدمة ثم قال: "والذي عندنا أنّ الأوّل أصحّ". يعني: رواية إبراهيم بن حمزة وعبد العزيز بن عبد الله وهو الأويسي بسندهما عن محمد بن نافع بن عجير عن أبيه. فليس لعجير فيه رواية.

فقد رجع الحديث إلى أنه من رواية محمد بن نافع بن عجير, وليس هو من رجال الستة, ولا وجدتُ له ترجمة فى شيء من المصادر المعروفة سوى "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤/١/١٠٨), ولكنه لم يزد فيها على أن ذكره بشيخه هذا والراوى عنه هنا! **فهو مجهول, وهو علة هذا الإسناد**".

قلت: قد ترجم له البخاري أيضاً في "التاريخ الكبير" (١/٢٤٩-٢٥٠) وساق بإسناده عن ابن إسحاق قال: "حدثني محمد بن نافع بن عجير **وكان ثقة**". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧/٤٣١).

وقال الحافظ في "النكت الظراف" (٧/٤٣٢): "قلت: إنما رواه يزيد بن الهاد عن محمد بن نافع بن عجير بن عبد يزيد عن أبيه عن عليّ، **فالراوي عن علي نافع بن عجير لا أبوه، والراوي عن نافع ابنه محمد لا محمد بن إبراهيم**، بيّن ذلك البيهقي في روايته من طريق إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي".

(٤) قلت: والحديث له شواهد كثيرة ذكرها الشيخ في "الإرواء" من حديث البراء بن عازب - وهو في البخاري -، وأبي مسعود البدري, وأبي هريرة، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وابن شهاب مرسلا. فانظرها غير مأمور.

ذِكْرُ مَناقِبِ زَيْدٍ الحَبِّ بنِ حارِثةَ بنِ شَراحِيلَ بنِ عَبْدِ العُزَّى حِبِّ رسولِ اللهِ ﷺ

١٢٠٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٢/٨) عند حديث يرويه الحسين بن الفرج عن محمد بن عمر عن عائذ بن يحيى عن أبي الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ﷺ مرفوعاً «**خَيْرُ أُمَراءِ السَّرايا زيدُ بنُ حارِثةَ، أَقْسَمُهُمْ بالسَّوِيَّةِ، وأَعْدَلُهُمْ في الرَّعِيَّةِ**»:

"**موضوع**. أخرجه الحاكم (٢١٥/٣)[١] .. وسكت عنه الحاكم، وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: في سنده الواقدي".

قلت: وهو متّهم بالكذب كما تقدم مرارا، **والراوي عنه الحسين بن الفرج**؛ قال في "الميزان": "قال ابن معين: كذّاب يسرق الحديث، ومشّاه غيره، وقال أبو زرعة: ذهب حديثه". قال الحافظ في "اللسان": "وقوله: "مشّاه غيره" ما علمتُ مَنْ عَنَى"[٢].

١٢٠٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦/٤-٦٧) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قُسَيط عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه أسامة بن زيد ﷺ قال: (اجْتَمَعَ جعفرٌ وعليٌّ وزيدُ بن حارثةَ، فقال جعفر: أنا أَحَبُّكُم إلى رسول الله ﷺ، وقال عليٌّ: أنا أحبّكم إلى رسول الله ﷺ، وقال زيد: أنا أحبّكم إلى رسول الله ﷺ، قال: فانطلقوا بنا إلى رسول الله ﷺ .. فقالوا: يا رسول الله، جئناك نسألك من أحبّ النّاس إليك؟ ... قال: (**أمّا أنت يا جعفرُ؛ فيُشْبِهُ خَلْقَكَ خَلْقِي، ويُشْبِهُ خُلُقَكَ خُلُقِي .. وأمّا أنْتَ يا زَيْدُ فمَوْلايَ، ومِنِّي وإِلَيَّ، وأَحَبُّ القوْمِ إِلَيَّ**):

"أخرجه أحمد (٢٠٤/٥) .. والحاكم (٢١٧/٣)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وفيه نظر**؛ لأنّ ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة[٤]، ثم هو

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٠١٤/٢٦٩/٦).

(٢) قلت: وعائذ بن يحيى لم أجد من ترجم له، اللهم إلا أنّ المزّيَّ ذكره في ترجمة شيخه أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٠١٦/٢٧٢/٦).

(٤) وقد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

مـدلس وقـد عنعنـه عنـد جميعهم. لكـن لـه طريـق أخـرى .."[1]. وانظـر: «الضـعيفة» (٦٢٧/١٠).

ذِكْرُ مَناقِبِ سالِمٍ مَوْلى أبي حُذَيفةَ ﷺ

١٢٠٤ – قـال الألبـاني في "الصـحيحة" (١٠٣١/٧) عنـد حـديث يرويـه حنظلـة بـن أبي سفيان: أنه سمع عبد الرحمن بن سابط الجُمَحي يُحدّث عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: أَبْطأْتُ ليلةً عن رسول الله ﷺ بعد العِشاء، ثم جئتُ فقال لي: (**أين كنتِ؟**). قلت: كنّا نسْمَعُ قراءةَ رَجُلٍ مِن أصحابك في المسجدِ، لم أسمع مثل صوته ولا قراءةً من أحدٍ من أصحابِك، فقام وقمتُ معه حتى اسْتَمَعَ إليه، ثم الْتَفَتَ إليّ فقال: (**هذا سالمٌ مولى أبي حذيفة، الحمدُ لله الذي جَعَلَ في أُمَّتي مثلَ هذا**):

"أخرجه ابن ماجه (١٣٣٨) – والسِّياق له – .. وأحمد (١٦٥/٦) .. والحاكم (٣٢٥/٣)[2] من طريقين عن حنظلة بن أبي سفيان .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا! وفيه أمران:**

الأوّل: أنّ عبد الرحمن بن سابط لم يخرّج له البخاري شيئاً.

والآخر: أنّ ابن سابط لم أجد مَن صرّح أنه سمع من عائشة رضي الله عنها، وقد أَرْسَلَ عن كثيرٍ من الصحابة، وروى له مسلم عن عائشة فَرْدَ حديثٍ بواسطةٍ – كما قال الخزرجي في "الخلاصة" –؛ **ففيه شبهة الانقطاع**"[3].

---

(١) ومحمد بن أسامة لم يخرّج له مسلم شيئاً.

قلت: وللحديث طرق وشواهد، انظرها في تتمة تخريج الشيخ.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٠١/٦-٣٠٢/٥٠٦٥).

(٣) وللحديث شاهدٌ آخر قوّى الشيخُ به الحديثَ، فانظره في تتمة تخريجه.

ذِكْرُ مَناقِبِ ثابِتِ بنِ قَيْسِ بنِ الشَّمّاسِ الخَزْرَجِيِّ الخَطِيبِ ﷺ

١٢٠٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٨٩٢-٨٩٦) عند حديث يرويه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن ثابت الأنصاري عن أبيه عن ثابت ابن قيس ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**يا ثابِتُ، أَلا تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ حَمِيداً، وتُقْتَلَ شَهِيداً، وتَدْخُلَ الجَنّةَ؟** قال: بلى يا رسول اللهِ، قال: فعاشَ حَميداً، وقُتِلَ شهيداً يوم مُسَيْلِمةَ الكذّاب) بعد أنْ بيّن اضطراب الرواة فيه على الزهري على خمسة وجوه هذا أحدها:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٣٤)[١]، ومن طريقه البيهقي في "الدلائل" أيضاً. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! ...

ثم قال الشيخ بعد أن ساق وجوه الاضطراب فيه على الزهري:

فهذا ما وقفتُ عليه من وجوه الاضطراب، **وهو علّة من علل الحديث** – كما هو معلوم–.

٢ – **وأما الجهالة**، فهي في إسماعيل بن ثابت – كما في الوجه الأول — أو إسماعيل بن محمد بن ثابت – كما في الوجه الثاني **والثالث**[٢] – وهو الصواب لاتّفاق أكثر الرواة عليه عن الزهري، ولذلك لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما إلا هكذا على الصواب، **ولم يذكرا له راوياً غير الزهري**. ويستدرك عليهما: أنه روى عنه أيضا أبو ثابت بن ثابت بن قيس بن شماس – كما تقدم من رواية الطبري –. وكأنه هذا هو مستند ابن حبان حين ذكره في "ثقاته" (٤/١٦) برواية أبي ثابت هذا عنه.

وكذلك ذكره الشيخان في "الكنى" من كتابيهما ..

ويتلخص من رواية أبي ثابت عن إسماعيل هذا أنه **مجهول الحال**، ولعل هذا هو وجه تقوية الحافظ لإسناده – كما يأتي –. على أنّ أبا ثابت هذا لا يعرف إلا برواية زيد بن حباب المتقدمة، **فهو مجهول العين**. والله أعلم.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٢٢-٣٢٣/٥٠٩٩).

(٢) وهو الوجه الذي خرّجه الحاكم.

٣ - **وأما الانقطاع**، فهو ظاهر في الوجه الأوّل والثاني؛ لأنّ إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس لم يدرك جدّه ثابِتاً، وقد أشار إلى ذلك البخاري بقوله في ترجمة إسماعيل: "مرسل".
وقال الحافظ في "الفتح" (٦/٦٢١) عقب الحديث:
"وهذا مرسل، قَوِيّ الإسناد؛ لأنّ إسماعيل لم يلحق ثابتاً".
قلت: **وهو منقطع أيضاً**: حتى لو صحّ أنه تلقّاه عن أبيه محمد بن ثابت عن جدّه ثابت - كما في الوجه الثالث والرابع -، وهو ما استظهره الحافظ في آخر ترجمة محمد بن ثابت من "التهذيب" قال (٩/٨٤): "والظّاهر أنّ رواية محمد عن أبيه وعن سالم أيضاً مرسلة؛ لأنهما قُتِلا يوم اليمامة وهو صغير، إلا أنْ يكون حَفِظ عن أبيه وهو طفل، وقد أوردوه في الصحابة على قاعدتهم، ولا تصحّ له صحبة، ولا يصحّ سماع الزهري منه أيضاً".
قلت: يشير بكلامه الأخير إلى تضعيف ما في الوجه الرابع من تصريح الزهري بالإخبار عن محمد بن ثابت. فهذا انقطاع ثالث. وثمة انقطاع رابع، وهو أظهر من كل ما سبق، وهو ما تقدمت الإشارة إليه في الوجه الخامس.
ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين للقراء الكرام خطأ تصحيح الحديث من الحاكم والذهبي مع الجهالة والانقطاع الذي في إسناده! ولا سيما أنهما صحّحاه على شرط الشيخين، وإسماعيل بن محمد وأبوه لم يُخَرِّجا لهما!".

ذِكْرُ مَناقِبِ أبي العاصِ بنِ الرَّبِيعِ خَتَنِ رسولِ اللهِ ﷺ

١٢٠٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٦/٣٣٩-٣٤٠) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: فحدّثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **(رَدَّ رسولُ الله ﷺ زَيْنَبَ بالنِّكاحِ الأوّلِ، ولم يُحْدِثْ شَيْئًا بعد ستِّ سنين)**:
"أخرجه أبو داود (٢٢٤٠)، وكذا الترمذي (١/٢١٣) .. والحاكم (٢/٢٠٠ و٣/٢٣٧[1] و٦٣٨-٦٣٩) .. وقال الترمذي - وقد صرّح ابن إسحاق عنده بالتّحديث -:

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٢٨/٥١٠٦).

"هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وَجْهَ هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا مِنْ قِبَلِ داود بن حصين مِنْ قِبَلِ حفظه".

قلت: داود هذا مختلف فيهٌ، فوثّقه طائفة، وضعّفه آخرون، وتوسّط بعضهم فوثّقه إلا في عكرمة, فقال أبو داود: "أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة"[١].

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ في "التقريب"، فقال: "ثقة إلا في عكرمة" ..

ومما سبق يبدو أنّ الحديث ضعيف خلافاً لقول الترمذي: "ليس بإسناده بأس".

ومع ذلك فقد صحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي في "تلخيصه"، ومِنْ قبله الإمام أحمد كما سأذكره في الحديث بعده[٢]، فلعلّ ذلك مِن أجل شواهده .."[٣].

ذِكْرُ مَناقِبِ ضِرارِ بنِ الأَزْوَرِ الأَسَدِيّ الشّاعِرِ ﷺ

١٢٠٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٧٤-٤٧٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق ابن المبارك عن الأعمش عن يعقوب بن بَحِير عن ضِرار بن الأَزْوَر ﷺ قال: أَتَيْتُ النّبِيَّ ﷺ بِلَقُوحٍ من أَهْلِي، فقال لي: (**أَحْلِبْها**)، فذَهَبْتُ لِأُجْهِدَها، فقال: (**لا تُجْهِدْها، دَعْ داعِيَ اللَّبَنِ**):

"أخرجه الدارمي (٢/٨٨)، وابن حبان (١٩٩٩)، والحاكم (٣/٢٣٧)[٤]، وأحمد، وابنه في "زوائد المسند" (٤/٧٦ و ٣٢٢ و ٣٣٩) .. من طرق عن الأعمش عن يعقوب بن بحير عن ضرار بن الأزور ...

وخالفهم سفيان الثوري فقال: عن الأعمش عن عبد الله بن سنان عن ضرار بن الأزور به. أخرجه أحمد (٤/٣١١ و ٤٣٩) والحاكم أيضا (٣/٢٦٠) والطبراني (٨١٢٧).

---

(١) وقال علي بن المديني: "ما رواه عن عكرمة فمنكر". انظر: "ميزان الاعتدال" (٢/٥).

(٢) قال الحافظ ابن عبد الهادي في "المحرر" (١٠١٦): "صحّحه الإمام أحمد وغير واحِد".

(٣) قلت: ثم ذكر الشيخ شاهدين مرسلين وقوّى الحديث بهما، ونقل تصحيحه عن الإمام أحمد. فانظر ذلك في تتمة تخريجه.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٢٩-٥١٠٩/٣٣٠).

قلت: **وهو على الوجه الأوّل ضعيف**؛ لأنّ يعقوب بن بحير قال الذهبي: "لا يعرف، تفرّد عنه الأعمش". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (١/٢٦٤)!

وعلى الوجه الآخر، صحيح؛ لأنّ عبد الله بن سنان قال ابن معين: "ثقة"، وهو كوفي كما في "الجرح والتعديل" (٢/٢/٦٨) روى عن ابن مسعود وسعد بن مسعود، روى عنه غير الأعمش أبو حصين .. **لكن هذا الوجه شاذ**؛ فقد قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/٢٤٥): "قال أبي: خالف الثوريُّ الخَلْقَ في هذا الحديث، والصحيح الأوّل". وذكر نحوه الطبراني.

قلت: **فقول الحاكم فيه: "صحيح الإسناد"**(١)**، مما تساهل فيه**"(٢).

ذِكْرُ مَناقِبِ عِكْرِمةَ بنِ أبي جَهْلٍ، واسْمُ أَبِيهِ مَشْهورٌ

١٢٠٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦٣٤) عند حديث يرويه محمد بن عمر عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزّبير عن عبد الله ابن الزبير رضي الله عنهما مرفوعاً، في قصّة هروب عكرمة يوم فتح مكة ثم رجوعه إليها باستئمان زوجته له «**يأتيكم عكرمةُ بن أبي جهل مؤمناً مُهاجِراً، فلا تَسُبّوا أباه، فإنّ سَبَّ المَيِّتِ يُؤْذِي الحَيَّ، ولا يَبْلُغُ المَيِّتَ**»:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٤١)(٣) ..

---

(١) هذا قاله الحاكم في الوجه الأوّل، وأما رواية سفيان الشّاذّة فسكت عنها هو والذهبي.

(٢) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة" (ص ١٧٣) من رواية سفيان الثوري، ثم قال: "إذا نظرت إلى سند هذا الحديث وجدتَ رجاله ثقات، وظاهره الصّحّة، ولكن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول كما في "العلل" (٢/٢٤٥): سألت أبي وأبا زرعة وذكر هذا الحديث: فقالا: روى هذا الحديث جماعة من الحفّاظ عن الأعمش عن يعقوب بن بجير عن ضرار بن الأزور بدلاً من عبد الله بن سنان، وهو الصحيح. قال: خالف الثوريُّ الخلقَ في هذا الحديث. وقال غير سفيان: الأعمش عن يعقوب بن بجير عن ضرار بن الأزور".

قلت: ويعقوب بن بجير قال الذهبي: في "الميزان": لا يعرف. ثم قال: غريب فردٌ، والأعمش مدلس، وما ذكر سماعاً ولا يعقوب ذكر سماعاً من ضرار، ولا أعرف لضرار سواه. اهـ من "الميزان".

قلت: **فالحديث لا يصحّ من الطريقين**. والله أعلم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٣٩/٥١٢٦).

قلت: **سكت عليه الحاكم والذهبي، وإسناده واهٍ جداً، بل موضوع**؛ آفته ابن أبي سبرة أو محمد بن عمر وهو الواقدي، وكلاهما **كذّاب وضاع**، وأبو حبيبة لا يعرف، أورده ابن أبي حاتم (٣٤٥٩/٢/٤) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكنه قال: "أبو حبيبة، مولى الزبير، صاحب عبد الله بن الزبير، روى عن الزبير، روى عنه موسى بن عقبة، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن". وانظر: "الضعيفة" (٥٠٥/١٣).

ذِكْرُ مَناقِبِ نَوْفلِ بنِ الحارِثِ بنِ عبدِ المُطّلِبِ بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مَنافٍ

١٢٠٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٥٤/٦-٢٥٥) عند حديث يرويه حسّان بن عبد الله عن ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن أبي إسحاق عن سعيد بن الحارث عن جدّه نوفل بن الحارث بن عبد المطلب أنه: استعانَ رسولَ الله ﷺ في التَّزْوِيج (**فأَنْكَحَهُ امرأةً، فالْتَمَسَ شيئاً، فلم يَجِدْهُ، فَبَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ أبا رافِعٍ وأبا أيّوبَ بِدِرْعِهِ فرَهَناهُ عند رَجُلٍ مِنَ اليهودِ بِثلاثِينَ صاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فدَفَعَهُ رسولُ اللهِ ﷺ إِلَيَّ** ..) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من طريق معقل عن أبي الزبير عن جابر:

"أخرجه الحاكم (٢٤٦/٣)[١] .. **وسكت عنه الحاكم والذهبي**.

وابن لهيعة فيه ضعف من قبل حفظه، وأبو إسحاق هو السّبيعي كما في "الإصابة"، وكان اختلط، مع تدليس له. وسعيد بن الحارث لم أعرفه، **فالإسناد مظلم** .."[٢].

١٢١٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧٤/٧-٧٥) عند حديث يرويه يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطّلب عن ربيعة مرفوعاً، وفيه قصّة (**أيُّها النّاسُ، إنّ اللهَ**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥١/٦-٣٥٢/٥١٤٧).

(٢) ثم قال الشيخ في تتمة تخريجه: "لكن فيه عنعنة أبي الزبير، وهو معروف بالتدليس، فلا أدري إذا كان سمعه من جابر أم لا؟ ولعل الحافظ ابن حجر قد ترجّح عنده الأول، فقد أورده في "الفتح" (٢٤٠/١١) من رواية مسلم هذه ساكتا عليه، أو من أجل شواهد ذكرها قريبا، وبها يتقوّى الحديث عندي إن شاء الله تعالى. منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبد، إلا شطر شعير في رف لي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته ففني). أخرجه البخاري (١٤٦/٦ و ٢٣٩/١١) ومسلم (٢١٨/٨) ..".

خَلَقَ خَلْقَهُ فجَعَلهُمْ فِرْقَتيْنِ، فجَعَلنِي في خَيْرِ الفِرْقَتيْنِ .. ثمّ جَعَلهُمْ بُيُوتًا، فجَعَلنِي في خَيْرِهُمْ بَيْتًا ..):

"رواه الترمذي (٢/٢٨١)، والفسوي في "المعرفة" (١/٤٩٩) .. وقال الترمذي: "حديث حسن". **كذا قال!** ويزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم قال الحافظ: "**ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقّن**".

قلت: **وقد اضطرب في إسناده**[١]، فرواه هكذا[٢]، وقال مرّة: عن عبد الله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب قال: قلت: يا رسول الله ... الحديث نحوه. أخرجه الترمذي أيضاً.

ومرّة قال: عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب عن ربيعة قال: ... فذكره نحوه.

أخرجه الحاكم (٣/٢٤٧)[٣] **وسكت عليه هو الذهبي!**".

ذِكْرُ مَناقِبِ نُعَيْمِ بنِ النَّحّامِ العَدَوِيّ ﷺ

١٢١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٢٠٤) عند حديث يرويه ابن جريج عن نافع عن عبد الله بن عمر عن نُعَيم النَّحّام ﷺ قال: أَذّنَ مُؤذِّنُ النّبيّ ﷺ لَيْلةً فيها بَرْدٌ، وأنا تحت لِحافي، فتَمَنّيْتُ أَنْ يُلْقِيَ اللهُ تعالى على لِسانِهِ **(ولا حَرَجَ)**، فلمّا فَرَغَ قال: **(ولا حَرَجَ)**:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٥٩)[٤] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، **بل هو على شرط الشيخين** إن كان ابن جريج سمعه من نافع ولم يدلّس. لكن تابعه عمر بن نافع عن نافع به ..".

---

(١) وأشار إلى ذلك البيهقي في "دلائل النبوة" (١/١٦٩).

(٢) يعني: عن عن عبد الله بن الحارث عن عبد المطّلب بن أبي وداعة به مرفوعاً.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٥٣/٥١٤٩).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/٣٨٦/٥٢٠٦).

ذِكْرُ مَناقِبِ أبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرّاحِ ﷺ

١٢١٢ – قال الألباني في «الضعيفة» (٤٥٤/٩) عند حديث يرويه المبارك بن فضالة عن الحسن مرفوعاً (**ما مِنْ أصْحابي أَحَدٌ إلا ولَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عليه في بَعْضِ خُلُقِهِ، غيرَ أبي عبيدةَ بن الجرّاح**):

"أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٦٦/٣)[١] .. **وقال**: "هذا مرسل غريب، ورواته ثقات". **كذا قال!** وابن فضالة؛ مدلّس وقد عنعنه"[٢].

١٢١٣ – قال الألباني في حاشية "هداية الرواة" (٤٤٣/٥) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء العاقِبُ والسيّدُ صاحِبا نجران إلى النبي صلى الله عليه وسلم يُرِيدان أن يُلاعِناه، فقال أحدهما لصاحبه: لا تفعل .. فقالا: بل نعطيك ما سألتَ وابعث معنا رجلاً أميناً حَقَّ أمين. قال: فاستشْرَف لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (**قُم يا أبا عبيدة بن الجراح .. هذا أمين هذه الأمة**) بعد أن خرّجه من طرق من الصحيحين وغيرهما عن أبي إسحاق السّبيعي عن صلة عن حذيفة به:

"وهي عند الحاكم (٢٦٧/٣) وأحمد (٤١٤/١)، لكنهما قالا: (عن ابن مسعود) مكان (عن حذيفة)، **وهو شاذٌّ عندي**.

واستظهر الحافظ (٩٤/٨) صحّة الطريقين – يعني: عن ابن مسعود أيضاً–، وفيه نظر لا يخفى على البصير بهذا العلم. وخَفِيَ الفرق بين رواية الحاكم هذه، ورواية البخاري على المعلّق على "الإحسان" (٤٦١/١٥ – المؤسسة) فظنّ أنها عن حذيفة!"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٢٣٣/٤٠٢/٦).

(٢) قلت: تابعه غير واحد عن الحسن؛ منهم يونس بن عبيد الثقة الثبت عند ابن أبي شيبة (٣٢٩٦٢)، ومنهم زياد بن حسّان الأعلم الثقة عند ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧٣/٢٥). وخرّجه ابن عساكر أيضاً ثمّتَ من مرسل محمد بن المنكدر.

(٣) اختلف كلام الإمام الدارقطني رحمه الله على هذا الحديث؛ ففي "العلل" (١١٣/٥ – ١١٤) مال إلى أنّ الحديث حديث ابن مسعود رضي الله عنه، بينما مال في كتابه "التتبع" (ص ١٨١) إلى أنّ الحديث حديث حذيفة رضي الله

ذِكْرُ مَناقِبِ أَحَدِ الفُقهاءِ السِّتّةِ مِنَ الصّحابةِ؛ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ

١٢١٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٦١-٢٦٢) عند حديث يرويه إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف الصنعاني عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: (كان معاذ بن جبل ﷺ شاباً حليماً سَمْحاً مِنْ أفضلِ شبابِ قومهِ, ولم يكن يُمْسِكُ شيئاً, فلم يَزَلْ يَدّانُ حتى أُغْرِقَ مالُهُ كلُّه في الدَّيْنِ, فأَتى النبيَّ ﷺ, فكَلّمَ غُرَماءَهُ, فلو تركوا أَحَداً مِنْ أجلِ أحدٍ، لتركوا معاذاً مِن أجلِ رسول الله kﷺ **(فباع لهم رسول الله ﷺ مالَه)**, حتى قام معاذ بغير شيء) بعد أنْ خرّجه من طرقٍ عن الزهري مرسلاً، ومن طريق عبد الرزّاق وابن المبارك عن معمر عن الزهري به مرسلاً:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٧٣)[١]، وعنه البيهقي ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا[٢]. وإبراهيم بن موسى التّميمي أبو إسحاق الفرّاء الملَقَّب بـ (الصغير) وهو ثقة حافظ, وهو عندي أوثق من عبد الرزاق، **لكن متابعة ابن المبارك له** [يعني: لعبد الرزاق] **كما سبق مما يُرَجِّح روايته على إبراهيم هذا**، ولو صحّت رواية يزيد بن أبي حبيب وعمارة بن غزية عن ابن شهاب به موصولاً لَما رجّحنا ذلك، ولكنها لا تصحّ عنهما؛ لأنه من رواية ابن لهيعة كما سبق مُعَلَّقاً عند العقيلي، ووصله عنه الطبراني في "الأوسط" (١/١٤٦/١ – ٢) ساقه مطولا وقال: "تفرّد به ابن لهيعة".

قلت: وهو سيء الحفظ، وفي "التلخيص" (٣/٣٧):

عنه. قال الشيخ العلامة المحدث مقبل الوادعي رحمه الله في حاشيته على "التتبع" (ص ١٨١): "حاصله أنه قد رواه عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة: شعبة وسفيان وزكريا بن أبي زائدة وإسرائيل في رواية عنه كما في البخاري.

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود، فالظاهر هو ترجيح رواية الجماعة، وهي التي أخرجها الشيخان رحمهما الله، وتكون رواية إسرائيل التي تنتهي إلى ابن مسعود شاذة كما أفاده الدارقطني بقوله: ولا يثبت قول إسرائيل. والله أعلم".

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٤١٩/٥٢٦٨).

(٢) يعني: في ظاهر الإسناد، وإلا فقد أعلّه الشيخ بالإرسال كما ترى.

"قال عبد الحقّ: **المرسل أصحّ من المتّصل**، وقال ابن الطلاع في "الأحكام":
هو حديث ثابت، وكان ذلك في سنة تسع، وحصل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم، فقالوا: يا رسول الله بِعْهُ لَنا، قال: ليس لكم إليه سبيل".
وقال ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٢٠٢/٣): "**والمشهور في الحديث الإرسال**"".

ذِكْرُ مَناقِبِ الحارِثِ بنِ هِشامٍ المَخْزُومِيّ ﷺ

١٢١٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٣٩/٣-٦٤٠) عند حديث الحارث بن هشام ﷺ قال: رَأَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ في حَجَّتِهِ وهو واقِفٌ على راحِلَتِهِ وهو يقولُ: «**واللهِ إنّكِ لَخَيْرُ الأرْضِ وأَحَبُّ الأرْضِ إلى اللهِ، ولولا أنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ ما خَرَجْتُ ... إنّي سألتُ رَبِّي عزَ وجلّ فقلتُ: اللّهمّ إنّكَ أَخْرَجْتَني مِنْ أَحَبِّ أَرْضِك إلَيَّ فأَنْزِلْني أَحَبَّ أَرْضِك إليكَ، فأَنْزَلَني المدينةَ**»:
"أخرجه الحاكم (٢٧٧/٣-٢٧٨)[١] من طريق الحسين بن الفرج: حدثنا محمد بن عمر: وحدثني الضّحّاك بن عثمان: أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير: سمعت عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يحدّث عن أبيه .. أخرجه الحاكم في ترجمة الحارث بن هشام هذا ﷺ، **وسكت عن إسناده، هو والذهبي، وهو إسناد هالك، آفته محمد بن عمر، وهو الواقدي، فإنه كذّاب، كما قال غير واحد من الأئمة**، على أنّ الراوي عنه الحسين بن فرج **قريبٌ منه**، فقد أورده الذهبي في "الضعفاء والمتروكين" وقال: "قال ابن معين: يسرق الحديث". وقال في "الميزان": "قال ابن معين: كذاب يسرق الحديث، ومشّاه غيره، وقال أبو زرعة: ذهب حديثه". قال الحافظ في "اللّسان": "قوله: مشّاه غيره، ما علمت من عنى".
ثم نقل عن جمع آخر من الأئمة تضعيفه، وعن أبي حاتم أنه تركه[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٢٨٨/٤٣٢/٦).

(٢) والحديث أورده الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٨٦/٤) وقال متعقّباً سكوتَ الحاكم عليه: "قلت: ما كان الواقدي يستحي من الكذب، في صدر الحديث: أنّ مكة أحبّ الأرض إلى الله، وفي آخره: أنّ المدينة أحبّ الأرض إلى الله، فسبحان من خَذَله حتى روى هذه الأشياء المتناقضة، **والعَجَبُ من الحاكم يدخل في الصحيح هذه الأباطيل مع معرفته بضعف رواتها**".

والحديث له طريق أخرى عند الحاكم أيضا (٣/٣)[١] ..".

ذِكْرُ مَناقِبِ خالِدِ بنِ عُرْفُطةَ ﷺ

١٢١٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١٠٤/٨) عند حديث يرويه عليّ بن زيد عن أبي عثمان النّهدي عن خالد بن عُرْفُطة ﷺ قال: قال لي النّبيُّ ﷺ: «**سَتَكونُ أَحْداثٌ وفِتْنةٌ وفُرْقةٌ واختلافٌ، فإنِ استطعتَ أنْ تكونَ المَقْتولَ لا القاتلَ فافْعَلْ**»:

"أخرجه أحمد (٢٩٢/٥)، والحاكم (٢٨١/٣)[٢] .. **سكت عنه الحاكم والذهبي**، وعليّ بن زيد هو ابن جدعان، سيء الحفظ، لكن الأحاديث التي قبله تشهد له".

ذِكْرُ سُهَيْلِ بنِ عمرِو بنِ عَبْدِ شَمْسٍ

١٢١٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣١٩/٤) عند حديث يرويه زِياد بن مِيناءَ عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاريّ – وكانت له صُحْبة – عن سهيل بن عمرو مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَقامُ أَحَدِكُمْ في سبيلِ اللهِ ساعةً خَيْرٌ لهُ مِنْ عَمَلِهِ عُمُرَهُ في أَهْلِهِ**):

"ومن هذا الوجه رواه ابن سعد .. والحاكم أيضا (٢٨٢/٣)[٣]، **وسكت عليه هو والذهبي .. والسّند ضعيف**؛ لأنّ زياد بن ميناء قال الأزدي: "فيه لين". وقال ابن المديني: "زياد مجهول"[٤]. وفي صحبة أبي سعد بن أبي فضالة نظر. ويقال: أبو سعيد، ويقال: ابن فضالة"[٥].

---

(١) ينظر: التعقّب رقم (١٠٧٥) في هذا البحث.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٣٠٤/٤٤٠/٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٣٠٨/٤٤٣/٦).

(٤) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٥) وجزم بصحبته الحافظ في "التقريب".

ذِكْرُ بِلالِ بنِ رَباحٍ مُؤَذِّنِ رسولِ اللهِ ﷺ، وقَدْ رَوى عنه أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما

١٢١٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦٥١-٦٥٣) عند حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه مرفوعاً (**خَيْرُ السُّودانِ ثلاثةٌ: لقمانُ، وبلالٌ، ومِهْجَعٌ مَوْلى رسولِ الله ﷺ**):

"أخرجه الحاكم (٣/٢٨٤)[١]: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني: حدثنا جدّي: حدثنا الحكم عن الهِقْل بن زياد عن الأوزاعي: حدثني أبو عمار عن واثلة بن الأسقع .. **وقال**: "صحيح الإسناد". وتعقّبه الذهبي بقوله: "كذا قال: (مولى رسول الله ﷺ) ولا أعرف ذا".

قلت: يشير إلى نكارة هذا القول، ولكنه لم يتكلم على الإسناد بشيء **فأَوْهَمَ سلامته من قادح، وليس كذلك**؛ فإنّ إسماعيل الشّعراني هذا قد أورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "من شيوخ الحاكم، قال الحاكم: ارْتَبْتُ في لُقَيِّهِ بعضَ الشّيوخ. ثم قال: حدثنا إسماعيل: حدثنا جدّي.."[٢] .. فكأنّ الحاكم يشير بهذا إلى شكّه في سماع إسماعيل من جدّه الفضل.. قلت: **وبالجملة فعلّة هذا الإسناد، إنما هي إسماعيل الشّعراني**، فإنه مع تكلّم الحاكم في سماعه لا أعلم أحداً وثّقه. مع النكارة التي في متنه، كما تقدم عن الذهبي، وتبعه على ذلك الحافظ، فإنه أورد مِهْجَعاً هذا في القسم الأول من "الإصابة" وقال: "هو مولى رسول الله ﷺ. ذكره الحاكم في "صحيحه" من طريق الهقل بن زياد .. فذكر الحديث وقال: قلت: وأخشى أن يكون الذي بعده".

قلت: والذي بعده: "مهجع العكي مولى عمر بن الخطاب ...

فقد أخطأ الشعرانيُّ فجعل مهجعاً هذا حبشيا مولى رسول الله ﷺ، وهو عكّي عربيّ مولى عمر. والله أعلم".

١٢١٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٢١) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: (أَصْبَحَ رسولُ الله ﷺ يوماً، فدَعا بلالاً فقال: (**يا بلال،**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٥١/٥٣٢٤).

(٢) وصرّح الذهبيُّ في "العِبَر" (٢/٧٦) بتوثيقه، فقال: "العابد الثقة، روى عن جدّه، ورَحَل، وجمع، وخرّج لنفسه".

بِمَ سَبَقْتَنِي إلى الجَنّةِ، إنِّي دخلتُ البارِحَةَ الجَنّةَ، فسَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمامِي ..). فقال بِلالٌ: يا رسولَ اللهِ ما أَذَّنْتُ قَطُّ إلّا صَلَّيْتُ رَكْعَتيْنِ، وما أَصابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إلّا تَوَضّأْتُ عِنْدَها، فقال رسول الله ﷺ: «**بِهذا**»):

"أخرجه الترمذي (٢/٢٩٣)، والحاكم (٣/٢٨٥)[١] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو على شرط مسلم فقط؛ فإنّ الحسين بن واقد لم يخرّج له البخاري**"[٢].

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١/١٩٩).

ذِكْرُ أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ الأنْصارِيّ ﷺ

١٢٢٠ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/١٦٥-١٦٦) عند حديث يرويه محمد بن طلحة التّيمي عن محمد بن الحُصين بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذٍ عن أبيه عن جدّه عن أسيد بن حضير ﷺ: أنه كان تَأَوّهَ، وكان يَؤُمُّنا فصَلّى بِنا قاعِدًا، فعادَهُ رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، إنّ أُسَيْدًا إمامُنا، وإنّه مرِيضٌ، وإنّه صَلّى بِنا قاعِدًا، فقال رسول الله ﷺ: «**فصَلُّوا ورَاءَهُ قُعُودًا، فإنّ الإمامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فإذا صَلّى قاعِدًا فصَلُّوا خَلْفَهُ قُعُودًا**» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق محمد بن صالح عن حُصيْن عن أسيد ابن حضير، وأعلّه - تبعاً لأبي داود - بالانقطاع بين حصين وأسيد:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٨٩)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٥٢-٤٥٣/٥٣٢٧).

(٢) وأصل الحديث رواه البخاري (١١٤٩) من حديث أبي هريرة ﷺ: أنّ النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر: (**يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام فإني سمعت دفّ نعليك بين يدي في الجنة**). قال: ما عملت عملا أرجى عندي أني لم أتطهر طهورا في ساعة ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطّهور ما كتب لي أن أصلي.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٦٤-٤٦٥/٥٣٤٧).

قلت: **ومحمد بن الحصين هذا؛ لم أجد مَن ترجمه!** وقد ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه الحصين. ثم رأيته في "ثقات ابن حبان" (٣٣/٩) وغيره[١] ...

وبالجملة؛ فالحديث - بهذه الطّرق، وشواهده التي تقدمت في الباب - صحيح".

ذِكْرُ عِياضِ بنِ غَنْمٍ الأَشْعرِيّ ﷺ

١٢٢١ - قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٥٠٨/١٠٩٦) عند حديث يرويه عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زِبْرِيق الحِمْصي عن أبيه بإسناده عن جبير ابن نفير عن عياض بن غَنْم الأشعريّ مرفوعاً، وفيه قصّة وقعت بينه وبين هشام بن حكيم: «.. **مَنْ كانتْ عِنْدهُ نصِيحةٌ لِذِي سُلْطانٍ فلا يُكَلِّمُهُ بِها علانِيةً، ولْيَأْخُذْ بِيَدِهِ، ولْيَخْلُ بِهِ، فإِنْ قَبِلها قَبِلها، وإلّا كان قَدْ أَدّى الّذِي عليهِ والّذي لهُ**» بعد أنْ خرّجه الشيخ من طريق المصَنِّف (ابن أبي عاصم) من طريق آخر عن شريح بن عبيد عن عياض بن غنم به، وليس فيه نسبة عياض إلى (الأشعري):

"**وقال الحاكم**[٢]: "صحيح الإسناد". ورَدَّهُ الذهبي بقوله: "قلت: ابن زبريق واهٍ".

قلت: يعني إسحاق أبا عمرو، قال الحافظ: "صدوق يهم كثيراً، وأَطْلَقَ محمد بن عوف أنه يكذب".

قلت: **لكنه قد توبع** فسيأتي عند المصنف بعد حديث من طريق عبد الحميد بن إبراهيم عن عبد الله بن سالم به، ويأتي الكلام عليه هناك.

تنبيه: **وقع عند الحاكم** كما رأيتَ (عياض بن غنم الأشعري) فقال الحافظ في "الإصابة": وأظنّ (الأشعريَّ) وهماً والله أعلم؛ فإنّ الذي وَلِيَ الإمرة حيث كان هشام هو الفهري لا الأشعري.

قلت: **والوَهْمُ من ابن زبريق؛ لأنه ضعيف كما عرفتَ**، ولم تقع هذه النسبة في طريق المصنف الآتية ولا عند غيره".

---

(١) قلت: روى عنه منصور بن المعتمر ومحمد بن طلحة التيمي فقط، ولم أجد من وثّقه غير ابن حبان.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٦٧/٦-٤٦٨/٥٣٥٢).

ذِكْرُ البَرَاءِ بنِ مالِكٍ الأَنْصارِيِّ أَخِ أَنسِ بنِ مالِكٍ رضي الله عنهم

١٢٢٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/١٤٩-١٥١) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أنس قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان البراءُ بن مالك رجلاً حَسَنَ الصّوتِ، فكان يَرْجُزُ لِرسولِ الله ﷺ في بعض أَسْفارِه، فبينما هو يرْجُزُ إذْ قارَبَ النّساءَ، فقال له رسول الله ﷺ: **(إيّاكَ والقَوارِيرَ)**:

"أخرجه الحاكم (٣/٢٩١)[1] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا من تساهلهما**؛ فإن ابن إسحاق – مع صدقه – مشهور بالتدليس، وأنه لا يحتج به إلا بما قال فيه: (حدثنا)، كما قال العلائي في "جامع التحصيل" (ص٢٢١)، وقال في مكان آخر (ص ١٢٥): "أَكْثَرَ من التدليس، وخصوصاً عن الضعفاء".

يضاف إلى ذلك أنّ في حفظه بعض الضّعف، وقد أطال الذهبي ترجمته في "الميزان"، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال: "هو كثير التدليس جداً. قيل له: فإذا قال: "أخبرني" و"حدثني" فهو ثقة؟ قال: هو يقول: "أخبرني" ويخالف". وكذلك ختم الذهبي ترجمته بقوله: " فالذي يظهر لي أنّ ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإنّ في حفظه شيئاً". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلس".

وخلاصة ترجمته أنه حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث، ولم يخالف، وكلّ من الشرطين هنا غير متوفر.

أما الأوّل: فلأنه قد عنعن كما ترى، **وأما الآخر**: فلأنه خالف في سنده ومتنه.

أما السّند: فقوله: "عن عبد الله بن أنس" ... **فهذا خطأ من ناحيتين:**

الأولى: أنه لا يعرف لأنس ابن اسمه عبد الله يروي عنه، وإنما هو حفيده عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٧١/٥٣٥٧).

والأخرى: الانقطاع؛ فإنّ ابن المثنى هذا إنما يروي عن أنس بالواسطة، ويؤيده أنّ أبا نعيم أخرج الحديث في "الحلية" (١/٣٥٠)[١] من طريق أخرى عن محمد بن إسحاق عن عبد الله - يعني: ابن المثنى - عن ثمامة عن أنس ... فذكر الحديث ..

وأما المتن: فقد رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك: أنّ البراء بن مالك كان يَحْدُو بالرِّجال، وأنجشة يَحْدُو بالنساء، وكان حَسَنَ الصّوتِ، فَحَدا؛ فَأَعْنَقَتِ الإبِلُ؛ فقال رسول الله ﷺ: (يا أَنْجُشَة! رُوَيْداً سَوْقَكَ بالقوارير).

أخرجه الطيالسي (٢٠٤٨)، وأحمد (٣/٢٥٤ و ٢٨٥)، وإسناده صحيح على شرط مسلم[٢]. **فهذا هو أصل الحديث، والقصّة لأنجشة - وهو المذكور بأنه حسن الصوت - ، فانقلب ذلك على ابن إسحاق أو شيخه الذي دلّسه ولم يذكره، وجعله للبراء بن مالك**".

ذِكْرُ مَناقِبِ خالِدِ بنِ الوليدِ ﷺ

١٢٢٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٤١) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن وحشيِّ بنِ حَرْبِ بن وحشيٍّ عن أبيه عن جدّه وحشي بن حرب: أنّ أبا بكر الصّديق وَجَّهَ خالدَ بن الوليد في قتال أَهْلِ الرِّدّةِ، فكُلِّم في ذلك، فأَبى أن يَرُدَّهُ، وقال: سمعتُ رسول الله ﷺ، وذَكَرَ خالد بن الوليد، فقال: (**نِعْمَ عبدُ اللهِ، وأَخو العَشِيرةِ، وسَيْفٌ مِن سيوفِ اللهِ**):

"رواه أحمد (١/٨) والحاكم (٣/٢٩٨)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"[٤]. وسكت عليه الذهبي.

وأقول: وحشي بن حرب روى عنه جماعة غير الوليد بن مسلم ووثقه ابن حبان.

---

(١) وكذا البيهقي في "شعب الإيمان" (٧/١٢٤) من طريق آخر غير طريق أبي نعيم.

(٢) وهو في الصحيحين من حديث همام عن قتادة عن أنس بن مالك قال: (كان للنبي ﷺ حادٍ يقال له: أنجشة، **وكان حسن الصوت** ..).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٤٨٨/٥٣٨١).

(٤) لم أجد تصحيح الحاكم فيما رأيته من طبعات المستدرك، حتى الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، ولم ينقله ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/٢١٣)، فلعلّ ذلك سَبْقُ نظرٍ من الشيخ رحمه الله.

وقال الحافظ: "**مستور**". لكن أبوه حرب بن وحشي بن حرب لا يُعرف إلا برواية ابنه وحشي؛ ولذلك قال البزار: "**مجهول**""[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ أُبَيّ بنِ كَعْبٍ ﷺ

١٢٢٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٠٨/٧) عند حديث يرويه سعيد بن إياس الجُرَيرى عن أبي السَّليل عن عبد الله بن رَباح الأنصاري عن أبيّ بن كعب ﷺ مرفوعاً (**أبا المُنْذِر أَيُّ آيَةٍ في كِتابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟**). قال: قلتُ: **{اللهُ لا إلهَ إلاّ هوَ الحيُّ القَيّومُ}**. قال: فَضَرَبَ صَدْرِي، وقال: (**لِيَهْنِكَ العِلْمُ أبا المُنْذِرِ**):
"هو في "صحيح مسلم" (١٩٩/٢) .. **واستدركه الحاكم** (٣٠٤/٣)[2] على مسلم؛ **فَوَهِمَ!**"[3].

ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ الرّحمنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيّ ﷺ

١٢٢٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٩٤٠/٧-٩٤٢) عند حديث يرويه عبد الله بن جعفر المخَرّمِيُّ عن أمِّ بكرٍ بنت المِسْوَر: أنّ عبد الرحمن بن عوف باع أرضاً له من عثمان بن عفان بأربعين ألفِ دينار، فقَسَمها في بني زهرة، وفُقراء المسلمين والمهاجرين، وأزواجِ النبيِّ ﷺ، فبَعَثَ إلى عائشة رضي الله عنها بمالٍ من ذلك فقالت: من بَعَثَ بهذا المال؟ قلت: عبد الرحمن بن عوف. قال: وقَصَّ القِصّةَ، فقالت: قال رسول الله ﷺ: (**لا يَحْنُو عَلَيْكُنّ بَعْدِي**

---

(١) والحديث ذكر له الشيخ شواهد من حديث أبي هريرة وعمر وغيرهما، فانظرها في تمام تخريجه. وله شاهد من حديث أبي عبيدة بن الجراح ﷺ مرفوعاً (خالد سيف من سيوف الله عز وجل، ونعم فتى العشيرة). رواه أحمد (١٦٨٢٣) من حديث عبد الملك بن عمير عن أبي عبيدة بن الجراح. وهو منقطع كما هو واضح.
وقوله (سيف من سيوف الله) ثابت في الصحيحين وغيرهما عن أنس كما قال الشيخ.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٤١٤/٥٠٣/٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٢٢/١) متعقّباً الحاكم: "قلت: هو في مسلم، فلا يُسْتَدرَك".

إلّا الصّابِرون، سَقَى اللّهُ ابنَ عَوْفٍ مِنْ سَلْسَبِيلِ الجَنّةِ) بعد أن خرّجه من حديث أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، وأعلّه بالإنقطاع بينهما:

"أخرجه الحاكم (٣/٣١٠- ٣١١)[١]، وأحمد (٦/١٣٥) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: ليس بمتّصل".

وأقول: صورته صورة المرسل، لِقول (أمّ بكر) - وهي بنت (المسور بن مخرمة) -: "إنّ عبد الرحمن بن عوف باع ...؛ فإنها لم تدركه، **لكن الظّاهر من سياق القصّة أنها تلقته عن أبيها**؛ لقولها فيه: قال المسور: فدخلتُ على عائشة ...؛ **فاتّصل السّند**، وإليه مال الشيخ البنّا السّاعاتي في "الفتح الرباني"؛ كما نقله الأخ الفاضل وصيّ الله في تعليقه على "الفضائل".

قلت: ويؤيد ذلك رواية الطبراني وابن عساكر من طرق عن المخرّمي عن أمّ بكر عن المسور ابن مخرمة: أنّ عبد الرحمن[٢] ... **وإنما علة الحديث** (أمّ بكر) هذه؛ فإنها لا تعرف إلا بهذه الرواية، ولذلك قال الذهبي في (فصل النساء المجهولات) من "الميزان": "تفرّد عنها ابنُ ابنِ أخيها عبد الله بن جعفر". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبولة".

لكن للمرفوع من حديث عائشة طريق أخرى عنها، وفيه التصريح بأنّ قوله في آخره: (سقى الله ابن عوف ...) أنه من قول عائشة، فهو مدرج في حديث (أم بكر)، ولذلك فصلته عن المرفوع ..

وله شاهد من حديث أم سلمة، وفيه علتان، انظر "المشكاة" (٦١٣٢/ التحقيق الثاني)".

١٢٢٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٦٢) عند حديث يرويه قُرَيْشُ بنُ أنسٍ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**خَيْرُكم خَيْرُكم لِأَهْلِي مِن بَعْدي**).

قال قريش: فحدّثني محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: (أنّ أباه وَصَّى لأمّهاتِ المؤمنين بحديقةٍ بِيعَتْ بعده بأربعين ألفَ دينارٍ):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥١٨/٥٤٤٤).

(٢) وقال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١٧/٧٩٣): "كذا وقع فيه [يعني: في المستدرك]، وفيه انقطاع. وقد رواه الطبراني في "الأوسط" من طريق إسحاق بن جعفر بن محمد عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن أمّ بكر عن المسور، أتمّ من سياقه، وقال فيه: قال المسور: فأتيت عائشة ... فذكر الحديث. **وإسناده حسن**".

".. والحاكم (٣/٣١١)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.
قلت: **وإنما هو حسن فقط**؛ لأنّ محمد بن عمرو فيه كلام من جهة حفظه، ولذلك لم يحتجّ به مسلم، وإنما أخرج له متابعة"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ الله بن مسعود ﷺ

١٢٢٧ – قال الألباني في حاشية "صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٢٨/٦٥٥/٨٤٨) عند حديث يرويه سليمانُ بن أبي سليمان القافِلانِيُّ عن أبي هاشم عن إبراهيم النّخعي: أنّ ابن مسعود كَنّى علقمةَ (أبا شِبْلٍ) قَبْلَ أَنْ يُولَدَ له. قال: فسُئِلَ فحَدَّثَ أنّ علقمةَ حدّثه عن عبد الله بن مسعود: أنّ رسول الله ﷺ «**كَنّاهُ أبا عبد الرحمن قبلَ أنْ يُولَدَ له**»:
"وفيه سليمان بن أبي سليمان القافِلانِيُّ **وهو متروك**[٣]، ومن طريقه أخرجه **الحاكم** (٣/٣١٣)[٤]، **وسكت عنه هو والذهبي**، ثم الشّارح (٢/٣٠٥)!".
١٢٢٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٤٩٨-٤٩٩) عند حديث يرويه سعيد بن سليمان الواسطي عن عبّاد بن العَوّام عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم عن جابر بن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٢٠-٥٢١/٥٤٤٧).
(٢) قلت: ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.
والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (١٠/٣٣٠) عن شيخه أبي خيثمة عن قريش بن أنس به، ثم قال: "قال أبو خيثمة: النّاس يقولون: (لأهله) وقال هذا [يعني: قريشاً]: (لأهلي)".
قلت: وخالف قريشاً في ذلك جماعة من الحفّاظ، فرووه عن محمد بن عمرو به، بلفظ (خياركم خياركم لنسائهم):
منهم: عبد الله بن إدريس الكوفي ويحيى بن سعيد القطّان عند أحمد (١/٢٥٠، ٤٧٢)، وعبدة بن سليمان عند الترمذي (١١٦٢)، وحفص بن غياث عند ابن أبي شيبة (٨/٥١٥)، ويزيد بن زريع عند البزّار (كشف- ١٤٨٢)، ويعلي بن عبيد عند البغوي في "شرح السنّة" (٩/١٨٠). وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٤٣) من طريق إسماعيل بن عيّاش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وإسماعيل مخلِّط في روايته عن الحجازيين، وشيخه منهم. وروي الحديث عن جماعة من الصحابة بلفظ (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي) ..
انظر: "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام" (٢/٤٢٩-٤٣٣).
(٣) انظر: "ميزان الاعتدال" (٢/٢١٠).
(٤) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٢٤-٥٢٥/٥٤٥٦).

زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**آخَى رسولُ اللهِ ﷺ بين الزّبيرِ بن العوّام وعبد الله بن مسعود**) بعد أنْ خرّجه من طريقين عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به، وصحّح إسناده على شرط مسلم، وتعجّب من الحاكم كيف لم يستدركه على مسلم:

"أخرجه الحاكم (٣/٣١٤)[١]، والطبراني في "الكبير" .. و"الأوسط " .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وأقول: **بل هو صحيح على شرط مسلم**؛ فإنّ رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين؛ إلا أنّ البخاري إنما أخرج لسفيان بن حسين تعليقاً كما في "تقريب الحافظ"، وقال فيه: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم". قلت: وهذا عن غير الزهري كما ترى".

١٢٢٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٥٧١) عند حديث يرويه أبو عَتّاب سهلُ بن حماد عن شعبة عن معاوية بن قُرّة عن أبيه قال: كان ابن مسعود على شجرةٍ يَجْتَنِي لَهُم منها فهَبَّتِ الرِّيحُ وكَشَفَتْ عن ساقَيْهِ، فقال رسول الله ﷺ: (**والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُما أَثْقلُ في المِيزانِ مِنْ أُحُدٍ**) بعد أن خرّجه من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زرّ بن حبيش عن عبد الله به، وحسّن إسناده[٢]:

"أخرجه ابن جرير الطبري في "التهذيب" .. والطبراني في "الكبير" .. والحاكم (٣/٣١٧)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **بل هو على شرط مسلم**؛ فإنّ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير الدّلّال [يعني: سهل بن حماد] فهو من أَفْراد مسلم، وقد خُولف كما يأتي، وقرّة والد معاوية صحابي معروف، فلا يضرّ عدم إخراج مسلم له".

١٢٣٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٢٥) عند حديث يرويه زائدة عن منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**رَضِيتُ لِأُمَّتي ما رَضِيَ لها ابنُ أُمِّ عَبْدٍ**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٢٦/٥٤٦٢).

(٢) وقال الشيخ بعد تحسين إسناده: "وهو صحيح بطرقه الكثيرة".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٣٢/٥٤٧٥).

"أخرجه الحاكم (٣/٣١٧-٣١٨)[١] **وقال**: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. وهو كما قالا[٢]، **وقد ذكرا له علة**، وهي أنّ سفيان وإسرائيل رَوَياهُ عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن: أنّ رسول الله ﷺ قال: فذكره مرسلا[٣].

أخرجه الحاكم أيضاً وكذا الطبراني في "الكبير" كما في "المجمع" (٩/٢٩٠).

قلت: **وهذه ليست علة قادحة**؛ لأنّ زائدة - وهو ابن قدامة - ثقة ثبت كما في "التقريب" وقد أَتى بزيادة فَوَجَبَ قبولها، لاسيما وأنها عن شيخ آخر لمنصور غير شيخه في رواية سفيان وإسرائيل عنه، فدلّ ذلك على أنّ لمنصور فيه شيخين وصله أحدهما وأرسله الآخر، فهو مُقَوٍّ للموصول كما هو ظاهر"[٤].

١٢٣١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٣٥٠-٣٥١) عند حديث يرويه القاسم بن معن عن منصور عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمْرة عن عليٍّ ﷺ مرفوعاً **(لو كنتُ مُسْتَخْلِفاً أَحَداً مِنْ غيرِ مَشُورَةٍ لاسْتَخْلفْتُ عليهم ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ)** بعد أن خرّجه من طريق الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ مرفوعاً، ومن طريق زهير بن معاوية عن منصور عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ مرفوعاً:

"وخالفه القاسم بن معن عن منصور بن المعتمر فقال: عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ. فجعل عاصماً مكان الحارث. أخرجه .. الحاكم (٣/٣١٨)[٥]، **وقال**: "صحيح

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٣٣/٥٤٧٧).

(٢) لم يَرِد في الصحيحين رواية منصور عن زيد بن وهب.

(٣) وكذلك رواه ابن عيينة عن أبي العميس عن القاسم به مرسلاً، وفي متنه زيادة. رواه الفسوي في "المعرفة" (٢/٥٤٩-٥٥٠) عن الحميدي عن سفيان به.

(٤) وله شاهد من حديث أبي الدّرداء ﷺ ذكره الشيخ رحمه الله في تتمّة تخريجه. وله شاهد آخر، يرويه محمّد بن عبد الوهاب العبدي عن جعفر بن عون عن المسعودي عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه مرفوعاً في حديث طويل، وفي آخره (رضيت لكم ما رضي لكم ابن أم عبد). رواه الحاكم (٦/٥٣٦/المنهاج). وقال: صحيح الإسناد. وأقرّه الذهبي. قلت: ورجاله ثقات، والمسعودي وإن كان اختلط؛ فإنّ سماع أهل الكوفة والبصرة منه جيّد كما قال الإمام أحمد، وجعفر بن عون كوفي ثقة. وله شاهد آخر مرسل، رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٥٣٩) عن وكيع عن مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب مرفوعاً: «رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد». ورجاله ثقات لكنه مرسل.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٣٤/٥٤٨٠).

الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: عاصم ضعيف". **كذا قال، والمتقرر فيه أنه حسن الحديث،** وقال الحافظ: "صدوق"، **والصواب في تضعيفه الاعتماد على رواية زهير بن معاوية؛** لأنه أوثق من القاسم بن معن، ولموافقتها لرواية سفيان – وهو الثوري –؛ فإنه أحفظهم عن أبي إسحاق، وهو إنما رواه عنه عن الحارث، **فالحديث حديثه لا دخل لعاصم فيه،** وقد أشار إلى هذا الترمذي بقوله عقبه: "حديث غريب، إنما نعرفه من حديث الحارث عن عليّ". وكذا قال البغوي، والحارث – وهو الأعور – **ضعيف، بل كذّبه ابن المديني وغيره، فهو علة الحديث**"[1].

١٢٣٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٣٨٠) عند حديث يرويه سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعاً **(مَنْ أحَبَّ أنْ يَقْرأَ القُرآنَ غَضّاً، كما أُنْزِلَ، فلْيَقْرَأْهُ على قِراءةِ ابنِ أُمِّ عَبْدٍ)**:

---

(١) قلت: جرى الشيخُ رحمه الله في أكثر كتبه على تضعيف الحارث الأعور، واتّهامه بالكذب، ثم استقر رأيه على تضعيفه فقط، وتبرئته من الكذب وتبنّى حكم الحافظ فيه، حيث قال في "الضعيفة" (١٢/١٦٧-١٦٨):

« .. الحارث – وهو ابن عبد الله الأعور – وإن كان قال فيه ابن المديني: "كذاب"، وقال الشعبي: "كان يكذب"؛ فإن العلماء لم يحملوا ذلك على الكذب في رواية الحديث، فقال الذهبي في «الميزان» بعد أن حكى أقوال الموثقين والجارحين: "والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكايته، وأما في الحديث النبوي فلا». ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: "كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف". وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/٩٠): "كان فقيهاً فاضلاً من علماء الكوفة، ولكنه ليّن الحديث".

قلت: فهذا هو القول العدل فيه: إنه ضعيف، ليس بكذاب، ولا بثقة، وعلى ذلك جرى الحفاظ الذين جاؤوا من بعد الأئمة المتقدمين – فيما أعلم –؛ كالنووي والزيلعي والعراقي وغيرهم ممن ذكرنا". وانظر أيضاً «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص ٤٠).

قلت: الظاهر أنّ هذا الرأي هو الذي استقرّ عليه الشيخ رحمه الله، بدليل أنه ذكره في المجلد الثاني عشر من «السلسة الضعيفة» وفي «الدرر»، وهما من أواخر ما كتب الشيخ، بخلاف الرأي الأول، فقد ذكره في مؤلفات سابقة ومتقدمة على هذين، والله تعالى أعلم. وقد طوّل الحافظ مغلطاي ترجمته واستقصى أقوال مجرّحيه ومعدّيله بما لا مزيد عليه، فأكتفي هنا بالإحالة عليه. انظر "إكمال تهذيب الكمال" (٣/٢٩٨-٣٠٣)". وانظر: كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ١٠٥).

"أخرجها الحاكم (٢/٢٢٧ و٣/٣١٨[١]) **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

قلت: **الظّاهر أنه منقطع بين علقمة وعمر**[٢]، بينهما القُرْثُع عن قيس، وهو قيس بن مروان كما في رواية إبراهيم المتقدمة عنه، وهو ثقة حجّة، ومعه زيادة فيجب قبولها، لكن في الطريق إليه الحسن بن عبيد الله وهو النّخعي، وفيه كلام. انظر "المختارة" للضياء المقدسي (٢٥٣ - ٢٥٥ - بتحقيقي). والقرثع وقيس صدوقان كما في "التقريب"، فالإسناد جيّد".

- وقال في "الصحيحة" (٦/٦٥٦) عند الحديث السّابق:

"وقال [الحاكم]: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

ولم يتنبّها للانقطاع الذي بيّنته رواية الحسن بن عبيد الله"[٣].

١٢٣٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٨٧٦-٨٧٧) عند حديث يرويه المِقْدام بن شُريح عن أبيه عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ في هذه الآية {**ولا تطرد الذين يدعون ربّهم**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٣٤/٥٤٨١).

(٢) قلت: قد أشار الحاكم نفسه إلى هذا الانقطاع في الموضع الأوّل، فقال: "حديث علقمة عن عمر صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأَتَوَهَّمُهُما لَمْ يَصِحّ عِنْدهما سَماعُ علقمة بن قيس من عمر. والله أعلم".

(٣) قال الترمذي في "العلل الكبير" (رقم ٦٥٣): سألت محمدا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله. قال محمد: والأعمش يروي هذا عن إبراهيم عن علقمة عن عمر, ولا يذكر فيه قرثعاً, وعبد الواحد بن زياد يذكر عن الحسن بن عبيد الله هذا الحديث ويزيد فيه: عن قرثع. قال محمد: **وحديث عبد الواحد عندي محفوظ**".

قلت: وخالف الدّارقطنيُّ البخاريَّ فرجّح رواية الأعمش على رواية الحسن هذا، فقال كما في "العلل" (رقم ٢٢٢): "هو حديث يرويه الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن قيس بن مروان عن عمر. ورواه الأعمش أيضا بإسناد آخر عن إبراهيم عن علقمة عن عمر. ورواه الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس أو ابن قيس رجل من جعفي عن عمر، وهو قيس بن مروان. ورواه عمارة بن عمير عن رجل من جعفي عن عمر، وهو قيس بن مروان. **وقد ضبط الأعمش إسناده وحديثه، وهو الصواب**. قلت له: فإنّ البخاري فيما ذكره أبو عيسى عنه، حكم بحديث الحسن بن عبيد الله، على حديث الأعمش. فقال: عندي أنّ حديث الأعمش هو الصواب، وذِكْرُ القرثع غير محفوظ، والحسن بن عبيد الله ليس بالقوي، ثم قال: لا يقاس الحسن بالأعمش".اهـ

والحديث له طرق عن ابن مسعود، وشواهد ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٢/٦٦) وقال: "وما ذكره الدارقطني هو الصواب، لا سيما والراوي عن الأعش أبو معاوية وهو من أثبت الناس في الأعمش، وكذا رواه سفيان الثوري كما في "تحفة الأشراف" وهو حافظ كبير ولو غلط الأعمش لنبهه سفيان، كما مرَّ بي في حديث في "التتبع"، والله أعلم".

بالغَداة والعَشِيّ يريدون وجهَه}. قال: (نزلت في خمسٍ من قريش: أنا وابن مسعود فيهم، فقالت قريشٌ للنبي ﷺ: لوْ طَرَدْتَ هؤلاءِ عَنْكَ جالَسْناكَ، تُدْنِي هؤلاءِ دُونَنا؟ فنَزَلَتْ: **{ولا تطرد الذين يدعون ربّهم بالغَداة والعَشِيّ ..}**):

"أخرجه مسلم (١٢٧/٧) - والسياق له -، والنسائي في "الكبرى" (١١١٦٣/٣٤٠/٦) .. والحاكم (٣١٩/٣)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي! قلت: **وهو وَهْمٌ من ناحيتين:**

إحداهما: استدراكه على مسلم، وقد أخرجه.

والأخرى: تصحيحه على شرط البخاري؛ والمقدام وأبوه لم يحتجّ بهما البخاري".

ذِكْرُ مَناقِبِ العَبّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمٍ عَمّ رسولِ اللهِ ﷺ وعلى آلِهِ أَجْمَعين

ذِكْرُ إسْلامِ العَبّاسِ ﷺ، واخْتِلافُ الرِّواياتِ في وَقْتِ إسْلامِهِ

١٢٣٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٦١/٩) عند حديث يرويه عبد الله بن عمرو بن أبي أميّة عن ابن أبي الزِّناد عن محمد بن عقبة عن كريبٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **(كان رسولُ اللهِ ﷺ يُجِلُّ العبّاسَ إجْلالَ الوَلَدِ والِدَهُ، خاصّةً خَصَّ اللهُ العبّاسَ بها مِن بَيْنِ النّاسِ)**:

"أخرجه الحاكم (٣٢٤/٣- ٣٢٥)[٢] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: ابن أبي أمية هذا؛ لا يُعرف حاله، قال ابن أبي حاتم (١٢٠/٢/٢):

"سألت أبي عنه؟ فقال: هذا شيخ أدركته بالبصرة، خرج إلى الكوفة في بُدُوِّ قُدومِنا البصرةَ، فلم نكتب عنه، **ولا أَخْبُرُ أَمْرَهُ**"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٣٥/٦-٥٣٦/٥٤٨٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٤٩/٦/٥٥٠٢).

(٣) قلت: وله علّة ثانية، وهي الإرسال؛ فقد رواه عبد الله بن أحمد في "فضائل الصحابة" (رقم ١٧٩٩)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣٨٢/٤) عن داود بن عمرو الضّبّي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٤/٢٦-٣٣٥) من

١٢٣٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٤٠/٥) عند حديث يرويه إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**العبّاسُ مِنِّي وأنا منه**):

"أخرجه الترمذي (٣٠٥/٢)، والحاكم (٣٢٥/٣)[١] .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح غريب". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!!

فَوَهِموا؛ لأنّ عبد الأعلى – وهو ابن عامر – ضعّفه أحمد وغيره[٢].

١٢٣٦ – ثم رواه الحاكم (٣٢٩/٣)[٣] من هذا الوجه بتمامه، وصحّحه أيضاً هو والذهبي!! وأما في "السِّيَر" فَوُفِّق للصواب حين قال (٩٩/٢): "إسناده ليس بقويّ".

– قال الألباني في "الصحيحة" (٩٦٧/٧) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن محمد بن طلحة التّيمي:

١٢٣٧ – من طريق يعقوب بن محمد الزهري عن محمد بن طلحة التّيمي عن أبي سُهَيل بن مالك عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يُجَهِّزُ أو

طريق بكّار بن محمد بن جارست، فقالا: عن عبد الرحمن بن أبي الزّناد عن محمد بن عقبة – وفي رواية عبد الله بن أحمد ورواية للبغوي: موسى بن عقبة – عن كريب مولى ابن عباس مرسلاً.

استفدت ذلك من حاشية محقّقي طبعة دار المنهاج.

وللحديث شاهدٌ من حديث عمر ﷺ ذكره الشيخ في تتمة تخريجه، وضعّفه جداً.

وله شاهد من حديث عائشةَ رضي الله عنها قالت: (ما رأيتُ النبيَّ ﷺ يُجِلُّ أحداً ما يُجِلُّ العباسَ أو يُكرمُ العباسَ). رواه ابن الأعرابي في "معجمه" (١٧٢١): حدثنا سهل بن أحمد، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٢٦٦): حدثنا عبدالله بن محمد بن ياسين، قالا (سهل بن أحمد وابن ياسين): حدثنا العباس بن الفرج الرياشي: حدثنا زفر بن هبيرة المازني، عن ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة .. وذكره الذهبي في "السير" (٩٢/٢) وقال: "إسناده صالح". وخرّجه الطّحاوي في "المشكل" (١٩٣٤)، والبغوي في "معجمه" (٢٥٨٤) من طريقين عن ابن أبي الزّناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت له: (يا ابن أختي , لقد رأيت من تعظيم رسول الله ﷺ عَمَّهُ العبّاسَ أمراً عجباً ..).

قلت: الذي يظهر لي من خلال هذا التخريج أنّ مدار هذا الحديث على ابن أبي الزّناد، وأنه اضطرب فيه، فرواه على وجوه، ومثله لا يحتمل هذا منه.

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٤٩/٦-٥٥٠/٥٥٠٣).

(٢) ضعّفه الجمهور، خاصّة في روايته عن سعيد بن جبير، وهذه منها. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". فتعقّبه الشيخ الألباني رحمه الله في "الإرواء" (١٥٠/٤). انظر: "الجرح والتعديل" (٢٥/٦-٢٦)، "الكامل" لابن عدي (٣٩٤/٨)، "تهذيب التهذيب" (٩٤/٦-٩٥)، " مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٤٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٥٧/٦/٥٥١٣).

كان يَعْرِضُ جَيْشًا بِبَقِيعِ الخَيْلِ فاطَّلَعَ العبّاس بن عبد المطّلب، فقال رسول الله ﷺ: (**هذا العبّاسُ عَمُّ نبيِّكُم، أَجْوَدُ قريشٍ كَفّاً، وأَحْناهُ عليها**).

١٢٣٨ – ومن طريق أحمد بن صالح المصري عن محمد بن طلحة التّيمي عن أبي سُهَيل بن مالك عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه قال: خَرَج النبيُّ ﷺ يُجَهِّزُ جَيْشًا، فنَظَرَ إلى العبّاس، فقال: (**هذا العبّاسُ عَمُّ نبيِّكُم، أَجْوَدُ قريشٍ كَفّاً، وأَوْصَلُها لَها**):

".. والحاكم (٣/٣٢٨ و ٣٢٩)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وأقرّه الذهبي!

قلت: **وفيه نظر**؛ لأنّ محمد بن طلحة هذا فيه كلام من قبل حفظه، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ". وقال الذهبي في "الميزان": "معروف صدوق، وثق. وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به". قلت: **فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف**"[٢].

١٢٣٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٥٧-٢٥٨) عند حديث يرويه أبو يحيى الضّرير زيد بن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جدّه عن عمر بن الخطاب: أنه قال للعبّاس بن عبد المطّلب رضي الله عنهما: (إنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**نَزِدْ في المسجدِ**» ودارُكَ قريبةٌ مِنَ المسجدِ، فَأَعْطِناها نَزِدْها في المسجدِ، وأَقْطَعُ لَك أَوْسَعَ مِنها ...):

"قلت: **وصَلَهُ الحاكمُ**[٣] من طريق أبي يحيى الضّرير زيد بن الحسن البصري حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن سلمة[٤] به. **وقال**: "لم نكتبه إلا بهذا الإسناد, والشيخان لم يحتجّا بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم"!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٥٦/٥٥١١، ٥٥١٢).

(٢) قلت: سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٦٢-٥٦٣/٥٥٢١).

(٤) كذا وقع (سلمة)، والصواب (أسلم) والظّاهر أنه خطأ مطبعي.

قلت: **كيف، وهو متروك شديد الضّعف**، فراجع ترجمته ونماذج مِنْ أحاديثه في المجلد الأول من كتابنا "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" مستعيناً على ذلك بفهرسته[1].

ثم إنّ زيد بن الحسن هذا، قال الذهبي: "حدّث عن مالك بمناكير، ولا يُدرى مَن هو؟".

وذكر الحافظ في "اللّسان" تضعيفه عن الدارقطني والحاكم أبي أحمد وأبي سعيد بن يونس".

١٢٤٠ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٤٩٤/١) عند حديث يرويه قَبيصة بن عُقبة عن سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن أبي رَزِينٍ عن أبي رَزِينٍ عن عليٍّ ﷺ قال: قلتُ للعباس: سَلِ النبيَّ ﷺ أنْ يَسْتَعْمِلَكَ على الصَّدَقةِ، فسأله، فقال: «**ما كنتُ لِأَسْتَعْمِلَكَ على غُسالَةِ ذُنُوبِ النّاسِ**» تعليقاً على قول المنذري: "رواه ابن خزيمة في "صحيحه":

"قلت: **والحاكم أيضا** (٣٣٢/٣)[2]، وصحّحه! ووافقه الذهبي!"[3].

١٢٤١ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٤٧/٣-٣٤٨) عند حديث يرويه سعيد بن منصور عن إسماعيل بن زكريّا عن الحجّاج بن دينار عن الحَكمِ عن حُجَيّةَ بنِ عَدِيٍّ عن عليٍّ ﷺ: أنّ العبّاسَ بن عبد المطّلب سأَلَ رسولَ الله ﷺ عن تعْجِيلِ صَدَقتِهِ قبْلَ أنْ تَحِلَّ (**فرَخَّصَ له في ذلك**):

"أخرجه أبو داود (١٦٢٤)، والترمذي (١٣١/١) .. والحاكم (٣٣٢/٣)[4] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

(١) وانظر ترجمته ومجموع كلام الألباني فيه في كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" رقم (٣٦٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٥٢٣/٥٦٤/٦).

(٣) قال الشيخ رحمه الله في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" (رقم ٢٣٩٠): "قلت: إسناده ضعيف. لجهالة عبد الله، وهو ابن أبي رزين، قال الذهبي: "لا يُدرى من هو". وقوله: (قلت للعباس: سلِ النبيَّ ﷺ يستعملك على الصدقة) منكر؛ لأنّ مسلمًا روى بإسناده الصحيح عن عليٍّ أنه قال للعباس وغيره: (لا تفعلا، فو الله ما هو بفعال). انظر: "صحيح مسلم" (١١٨/٣). وأعلّه البخاري في "التاريخ الكبير" (٩١/٥) بالإرسال. ولم يذكر في ترجمة أبي رزين أنه يروي عن عليٍّ.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥٥٢٥/٥٦٥-٥٦٤/٦).

قلت: **الحجّاج بن دينار وحُجَيَّةَ بن عَدِيٍّ مختلفٌ فيهما**[1]، **وغاية حديثهما أنْ يكون حسناً، لكن قد اختُلِفَ فيه على الحَكَم على وجوه كثيرة هذا أحدها.**

الوجه الثاني ...

الوجه السادس: رواه هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبي ﷺ. علّقه أبو داود عقب الوجه الأول وقال هو والدارقطني والبيهقي: "**وهذا هو الأصحّ من هذه الروايات**"[2].

قلت: والحسن بن مسلم هو ابن يناق, تابعي ثقة فهو مرسل صحيح الإسناد, وله شواهد تقويه ...".

١٢٤٢ – قال الألباني في «الضعيفة» (٤٢٢/٩) عند حديث يرويه يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن المطّلب بن ربيعة، قال: جاء العبّاس إلى رسول الله ﷺ وهو مُغْضَبٌ، فقال: «**ما شَأْنُكَ؟**» فقال: يا رسول الله، ما لَنا ولِقُرَيشٍ؟ فقال: «**ما لَكَ ولهم؟**» ... «**والّذي نَفْسُ محمّدٍ بِيَدِهِ لا يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ الإيمانُ حتّى يَحْكُمَ لِلّهِ ولِرسولِهِ .. ما بالُ رِجالٍ يُؤْذُونَنِي في العبّاسِ، عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ**):

"أخرجه أحمد (٢٠٧/١)، والحاكم (٣٣٣/٣)[3] **وقال:** "يزيد بن أبي زياد وإن لم يخرّجاه؛ فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين".

---

(١) الحجّاج بن دينار قال فيه الحافظ ابن حجر في "التقريب": "لا بأس به"، وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ثقة، وثقه ابن المبارك، وأبو خيثمة، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، والترمذي، وأبو داود، وابن المديني، وعبدة بن سليمان، وابن عمار، وابن حبان، والعجلي، وقال أبو زرعة: صالح صدوق مستقيم الحديث لا بأس به. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو حاتم وحده: يكتب حديثه ولا يحتج به. ونقل ابن حجر عن الدارقطني أنه قال: ليس بالقوي. ولم نقف عليه في أي من كتبه".

وأما حجيّة بن عديّ، فقد قال فيه أبو حاتم: "شيخ لا يحتجّ بحديثه شبيه بالمجهول". وقال ابن سعد: "ليس بذاك"، وذكره العجلي وابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي في "الميزان": "صدوق إن شاء الله". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطئ".

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٣٢٦/٣): "وذكر الدارقطني [في العلل (٣٥١)] الاختلاف فيه على الحكم، ورّجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يَناق عن النبي ﷺ مرسلا.

وكذا رجّحه أبو داود ..".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٥٢٦/٥٦٥/٦).

قلت: **ولكنه ضعيف؛** كبر فتغير، صار يتلقّن، كما في "التقريب"، وهو الهاشمي مولاهم، **وكأنه لضعفه اضطرب في إسناده،** فرواه إسماعيل بن أبي خالد عنه هكذا، ورواه جرير بن عبد الحميد عنه عن عبد الله بن الحارث عن عبد المطلب بن ربيعة قال: (دخل العباس على رسول الله ﷺ فقال ...) الحديث نحوه. أخرجه الحاكم، وأحمد .."[1].

١٢٤٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٢/٧) عند حديث يرويه محمد بن عُزَيْزٍ عن سَلامةَ بن رَوْحٍ عن عُقَيل بن خالد عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة مرفوعاً (**أَوْصاني اللهُ بِذي القُرْبى، وأَمَرَني أنْ أَبْدَأَ بالعبّاسِ**):

"أخرجه الحاكم (٣٣٤/٣)[2] .. قلت: **سكت عليه الحاكم،** وإسناده ضعيف، وفيه علل:

الأولى: عبد الله بن ثعلبة – وهو ابن صعير –؛ قال الحافظ: "له رؤية، ولم يثبت له سماع".

الثانية: سلامة بن روح؛ قال الحافظ: "صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمّه عقيل بن خالد".

الثالثة: محمد بن عزيز؛ قال الحافظ: "فيه ضعف، وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة"".

ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ اللّهِ بنِ الأَرْقَمِ ﷺ

١٢٤٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨١٨/٦-٨١٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن صالح بن هانئ عن الفضل بن محمد البيهقي عن عبد الله بن صالح بإسناده عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: أَتَى النبيَّ ﷺ كتابُ رَجُلٍ،

---

(١) والحديث خرّجه البزّار (٢١٧٦) من هذا الطريق وقال: ولا نعلم روى ابن ربيعة هذا إلا هذين الحديثين رواهما غير واحد عن يزيد، وخالف إسماعيلُ بن أبي خالد عن يزيد في الأول. فقال: عن يزيد عن عبد الله بن الحارث عن العباس، ويرويه يزيد عن عبد الله بن الحارث عن المطّلب بن ربيعة. هكذا رواه جرير وغيره. ورواه إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد ابن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن العباس. ولا نحكم لواحد منهما أنه أثبت وأصحّ حديثاً من صاحبه، **إلا أنّ يزيد بن أبي زياد ليس بالقويّ في الحديث، ولا بالثابت الذي يحتجّ به إذا انفرد بحديث عند أهل العلم بالنقل**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٥٣١/٥٦٨/٦).

فقال لعبدِ الله بن الأرقم: (**أَجِبْ عنّي**)، فكتب جوابه، ثم قرأه عليه، فقال: (**أَصَبْتَ وأَحْسَنْتَ، اللهمّ وَفِّقْهُ**):

"أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/٣٣٥)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **فيه نظرٌ**؛ فإنّ الفضل بن محمد البيهقي، وهو الشعراني، أورده المؤلف الذهبي في "المغني" وقال: "قال [ابن] أبي حاتم: تكلموا فيه". وقد ترجم له الذهبي في "سيره" (١٣/٣١٧/٣١٩) ترجمة جيّدة نقل فيها قول ابن أبي حاتم المذكور، ثم أتبعه بقول ابن الأخرم فيه: "صدوق غال في التشيع". وقول الحاكم: "لم أَرَ خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه رضوان الله عليه، وكان أديباً فقيهاً عالماً عابداً ..". وختم ترجمته بقوله: "وأما الحسين القباني فرماه بالكذب، فبالغ"[٢]. ثم إنّ محمد بن صالح بن هانئ لم أجد له ترجمة[٣]. لكني وجدت للحديث طريقا أخرى لا بأس بإسنادها ..".

– **وقال** في "الإرواء" (٨/٢٥٤) عند الحديث السّابق:

"**وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وعبد الله بن صالح وهو كاتب الليث فيه ضعفٌ**"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٦٩/٥٥٣٥).

(٢) وخالفه مُطَّلِبُ بن شعيبٍ الأزديُّ، فرواه عن عبد الله بن صالحٍ عن عبد العزيز بن أبي سلمةَ عن عبد الواحد بن أبي عونٍ، قال: أتى النبيَّ ﷺ كتابُ رجلٍ .. فذكره معضلاً. رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٣/١٩٢).

ومطّلب بن شعيب ثقة، وثّقه ابن يونس وغيره. وقال الألباني في "الصحيحة" (٣/٦٨): "ثقة كما قال ابن يونس".

(٣) علّق الشيخ هنا بقوله: ثم وجدتُ في بعض كتاباتي على "المستدرك" أنه مترجم في "الطبقات الكبرى" للسبكي (٢/١٦٤)، وأن ابن كثير وثّقه في "تاريخه" (١١/٢٢٥).

(٤) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة".

قلت: وبه أعلّه الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٨/٤١٢٢)، فقال: "قلت: عبد الله الكاتب ليس بحجّة".

ذِكْرُ مَناقِبِ أبي ذَرٍّ الغِفارِيِّ ﷺ

١٢٤٥ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٢١٦/١٠) عند حديث يرويه صدقة بن عبد الله عن نصر بن علقمة عن أخيه عن ابن عائذٍ عن جُبير بن نُفير قال: كان أبو ذَرٍّ يقول: «لقد رَأَيْتُنِي رُبْعَ الإسلامِ، لم يُسْلِم قبلي إلا النبيُّ ﷺ، وأبو بكرٍ، وبلالٌ»:

"**وقال** [الحاكم][(١)]: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **وفيه صدقة بن عبد الله السَّمين، وهو ضعيف،** كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب"[(٢)]. فالحديث حسن بهما"[(٣)].

١٢٤٦ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٢١٦/١٠) عند حديث يرويه عكرمة بن عمار عن أبي زُمَيل سِماك بن الوليد عن مالك بن مَرْثَد عن أبيه عن أبي ذَرٍّ قال: «كنتُ رُبْعَ الإسلامِ؛ أَسْلَمَ قَبْلِي ثلاثةُ نَفَرٍ، وأنا الرّابِعُ ..» تعليقاً على اسم مرثد والد مالك:

"لم يوثّقه غير المؤلف [يعني: ابن حبّان], ولم يرو عنه غير ابنه مالك, ولذلك قال الذهبي: "**فيه جهالة**"[(٤)]. ومن طريقه أخرجه الحاكم (٣٤١/٣ – ٣٤٢)[(٥)]، **وسكت عنه!**".

مِحْنةُ أبي ذَرٍّ ﷺ

١٢٤٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٤/٣-٣٣٦) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي توبة الربيع بن نافع عن يزيد بن ربيعة عن أبي

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٥٥٣/٥٨٤/٦).

(٢) وقال في "إتحاف المهرة" (١١٠/١٤) مُتعقِّباً تصحيح الحاكم: "قلت: بل صدقة ضعيف جداً".

(٣) أي بهذا والذي بعده عند الشيخ وهنا أيضاً.

(٤) وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٥٥٥٤/٥٨٥-٥٨٤/٦).

الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان النّهدي عن أبي ذَرٍّ ﷺ قال: قال لِي رسولُ الله ﷺ: «**يا أبا ذرٍّ، كيف أنتَ إذا كنتَ في حُثالةٍ؟**». وشَبَّكَ بين أصابِعه. قلت: يا رسول الله، فما تأْمُرُنِي؟ قال: «**اصْبِر، اصبر، اصبر، خالِقوا النّاسَ بأَخْلاقِهِم، وخالِفوهم بأَعْمالِهِم**»:

"أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص٤٥٥-٤٥٦): حدثنا محمد بن أحمد بن الوليد[١]: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع: حدثنا **يزيد بن ربيعة** عن أبي الأشعث الصّنعاني عن أبي عثمان عن ثوبان .. وقال: "هذا يُروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللّفظ من طريق صالح". ذكره في ترجمة يزيد بن ربيعة الرّحبي هذا، وروى عن البخاري أنه قال: "عنده مناكير".

قلت: وفي ترجمته أيضاً أورد الحديث الذهبي في "الميزان" وقال: "وقال أبو داود وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك".

وقد انقلب اسمه في "المستدرك"[٢] إلى (ربيعة بن يزيد)[٣]، وجعله من مسند (أبي ذرّ) لا من مسند (ثوبان)! ولستُ أدري أذلك مِنَ المؤلف أم الراوي أم النّاسخ، فقد أخرجه (٣/٣٤٣) من طريقين[٤] عن عثمان بن سعيد الدّارمي: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع: حدثنا ربيعة بن يزيد عن أبي الأشعث عن أبي عثمان النّهدي عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: (يا أبا ذر كيف أنت ..) الحديث. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقبه الذهبي بقوله: "ابن يزيد لم يخرجوا له، قال النسائي وغيره: متروك".

وأقول: ليس في الرواة: ربيعة بن يزيد سوى واحد، وهو أبو شعيب الإيادي الدمشقي القصير، وهو أعلى طبقة من يزيد بن ربيعة الرّحبي؛ فإنه روى عن غير واحد من الصحابة، وعنه جماعة من التابعين وغيرهم منهم يزيد بن ربيعة هذا، كما في "التهذيب" مات سنة

---

(١) ورواه البزار (٤١٦٥) عن شيخه إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي توبة به عن ثوبان أيضاً.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٨٧/٥٥٥٨).

(٣) قلت: وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله، ولم يقع كذلك في طبعتي دار المنهاج، ودار التأصيل، بل وقع فيهما على الصواب (يزيد بن ربيعة)، وقد رواه البيهقي في "الزهد الكبير" (ص١١١) عن شيخه الحاكم بإسناده ومتنه سواء، ووقع فيه (يزيد بن ربيعة).

(٤) وتابعهما أحمد بن خُليد عن أبي توبة عن يزيد بن ربيعة به عن أبي ذرّ. رواه الطبراني في "الأوسط" (٤٧٠). وأحمد بن خليد ثقة، وثّقه الدارقطني وغيره.

(١٢٣)، **فليس هو من هذه الطبقة،** كيف والراوي عنه أبو توبة الربيع بن نافع، وقد مات سنة (٢٤١) فبينهما نحو ثمانين سنة؟ **ولذلك فأنا أقطع بأنّ ما في "المستدرك": (ربيعة بن يزيد) خطأ لا أدري منشأه، ومن الغرائب قول الذهبي في تعقبه السّابق:** (ابن يزيد ..). وإنما هو يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو الذي يصحّ فيه قول الذهبي: "لم يخرجوا له .." إلخ .. **ولا أستبعد أن يكون هذا الخطأ من الحاكم نفسه،** فإنّ له في كتابه هذا أوهاماً كثيرة، يعرفها أهل العلم بالحديث ورواته، وقد اعتذر بعضهم له؛ بأنه مات قبل أن يبيّض كتابه. والله أعلم".

١٢٤٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٤٨٩-٤٩٠) عند حديث يرويه أبو عامر – وهو صالح بن رستم الخزّاز – عن حُميد بن هلال عن عبد الله بن الصّامت قال: قالت أمُّ ذَرٍّ: والله ما سَيَّرَ عثمانُ أبا ذَرٍّ، ولكنّ رسولَ الله ﷺ قال: **(إذا بَلَغَ البِناءُ سَلْعاً فاخرج مِنها):**

"رواه الحاكم (٣/٣٤٤)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما؛ فإنّ عبد الله بن الصّامت، وصالح بن رستم إنما أخرج لهما البخاري تعليقاً. ثم إنّ صالحاً فيه ضعفٌ مِنْ قِبَلِ حفظه،** وقد ضعّفه ابن معين وأبو حاتم وابن أبي شيبة وغيرهم، وهو في ذات نفسه ثقة، وفي "التقريب": "**صدوق كثير الخطأ**".

وأمّ ذرّ لم تثبت صحبتها، كما بينته في التعليق على ترجمتها من "تيسير الانتفاع""[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦/٥٩٠/٥٥٦٢).

(٢) وقال في "الضعيفة" (١٣/١١٠٢): ".. وإذا عرفتَ ضعفَ حديث الترجمة؛ فلا يصحّ حينئذ الاستدلال به على صحبة أم ذرٍّ، **فتبقى على تابعيتها. ثم هي غير معروفة** إلا في قصة وفاة أبي ذرّ التي أشار إليها الحافظ، وهي من طريق يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن مجاهد عن إبراهيم بن الأشتر عن أبيه عن أم ذر. وهذ إسناد مجهول، ضعيف، مضطرب ..".

قلت: وللمرفوع شاهدٌ مرسلٌ عن محمّد بن سيرين: أنّ رسول الله ﷺ قال لأبي ذر: (إذا بلغ البناء سَلْعا فاخرج منها ..). أخرجه ابن سعد (٤/٢٢٦): أنا يزيد بن هارون أنا هشام بن حسان عن ابن سيرين به.

وأخرجه الخلال في "السنّة" (٥٠) من طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين به. وهو مرسل رجاله ثقات.

وأخرج الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧١٧) من طريق سعيد بن بشير الأزدي عن قتادة عن أبي علقمة الشيباني عن أبي ذر: فذكر حديثا وفيه (.. فإذا رأيتَ البنيان قد بلغ سَلْعا فالْحَق بالشّام ..).

ذِكْرُ مَناقِبِ عُبادَةَ بنِ الصّامِتِ ﷺ

١٢٤٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٦٧/٣) عند حديث يرويه الحميدي عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن عبادة بن الصّامت: أنّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَهُ على الصَّدقاتِ، فقال: «**يا أبا الوليد**»:

"هكذا أخرجه الحاكم (٣٥٤/٣)[١]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: منقطع". وكأنه يعني: أنّ طاوساً لم يسمع مِن عُبادة, **ولم أَرَ مَنْ صرّح بذلك**, وقد ذكر في "التهذيب" جماعةً مِنَ الصّحابة روى عنهم, فيهم سراقة بن مالك، وقد مات سنة أربع وعشرين[٢]، **وأما عبادة فقد مات بعد ذلك بعشر سنين, فهو قد أَدْرَكَهُ حَتْماً فَبِمَ نَنْفِي سماعه منه؟**"[٣].

وسعيد بن بشير ضعّفه الجمهور، وقتادة مدلس وقد عنعن. انظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري:" (٢٩٨/١).

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٦١٦/٦١٦/٦).

(٢) لكن الحافظ قال بعد ذلك في "التهذيب" (٤٥٦/٣): "قلت: رواية الحسن وطاووس وعطاء عنه منقطعة".

وبذلك جزم الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (١٧٣٢/٤) فقال: "قلت: طاوس لم يلحق سراقة".

وقد ذكر الذهبي في "السير" (٣٨/٥-٣٩) أنّ طاوساً ولِد في خلافة عثمان أو قبل ذلك.

قال العلائي في "جامع التحصيل" في ترجمة مجاهد (٧٣٦): "قلت ذكر شيخنا المزي في التهذيب أنه روى عن سراقة بن مالك: سعيدُ بن المسيب ومجاهد وطاووس وعلي بن رباح، **وقد قيل**: أنّ سراقة مات سنة أربع وعشرين، **فعلى هذا يكون رواية هؤلاء عنه مرسلة** كما ذكر أبو حاتم في مجاهد، وقيل: إنّ سراقة مات بعد عثمان رضي الله عنهما".

(٣) لكنه ليس على شرط الصحيحين، لأنه لم يَرِد في الصحيحين رواية طاوس عن عبادة.

قلت: ثم رأيتُ الحديثَ قد خرّجه الحميدي في "مسنده" (٩١٩) فقال: ثنا سفيان، قال: ثنا ابن طاوس عن أبيه قال: استعمل رسول الله ﷺ عبادة بن الصّامت على الصدقة، ثم قال له: «اتّقِ يا أبا الوليد أن تأتي يوم القيامة ببعيرٍ تحمله على رقبتك له رُغاء ..». فظهر بهذا السياق وجه إرساله؛ لأنّ طاوس لم يدرك زمن استعمال رسول الله ﷺ لعبادة بن الصامت. فلعلّ هذا هو مراد الذهبي رحمه الله. وتابع سفيانَ على إرساله بهذا السياق: معمر وابن جريج، قالا: أخبرنا ابن طاوس عن أبيه: (أنّ النبي ﷺ استعمل عبادة بن الصامت ..). رواه عبد الرّزّاق في "مصنّفه" (٦٩٤٩) عن معمر وابن جريج به.

١٢٥٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥٢٩/٣) عند حديث عبادة بن الصّامت ﷺ مرفوعاً (**سَيَلِي أُمُورَكم مِن بعدي رِجالٌ يُعَرِّفونَكم ما تُنْكِرون، ويُنْكِرون عليكم ما تَعْرِفون، فلا طاعةَ لِمن عَصى اللهَ، فلا تَعْتُبُوا أَنْفُسَكُمْ**):

"(تنبيه): قوله: (فلا تعتلوا) كذا وقع في حديث عبادة عند أحمد وابنه عبد الله، **ووقع في "المستدرك"**[١] **و"تلخيصه": (فلا تعتبوا)!!** وفي "مجمع الزوائد" (٢٢٦/٥) (فلا تقبلوا)! وفي "الجامع الكبير – المصورة" (فلا تضلوا)! وزاد في المخرجين "الشّاشي".

وهذا اختلاف شديد في هذه اللفظة، **ولعلّ الصواب فيها الوجه الأوّل لاتفاق رواية أحمد مع رواية ابنه عليها، ولموافقته لرواية العقيلي في حديث ابن عمرو بن العاص**"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ عامِرِ بنِ رَبِيعةَ ﷺ

١٢٥١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧١٣/٦) عند حديث يرويه الحارث بن عُبيدة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إذا حَدَّثَكُم أَهْلُ الكِتابِ حديثاً فقولوا: آمنّا باللهِ وملائكتهِ وكُتبهِ ورُسلهِ**) بعد أن خرّجه من طريق الزهري عن ابن أبي نملة عن أبيه به مرفوعاً، وقوّاه:

"وإنّ مما يقويّ الحديث أنّ له شاهدا يرويه الحارث بن عبيدة: حدثنا الزهري ..

أخرجه الحاكم (٣٥٨/٣)[٣] **وقال**: "هذا حديث يُعْرَف بالحارث بن عبيدة الرّهاوي".

قلت: وهو ضعيف كما قال الذهبي نفسه في "الضعفاء" تَبَعاً للدّارقطني، لكن يمكن أن يستشهد به لأنه ليس شديد الضّعف ..".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٦٣٢/٦٢٣/٦).

(٢) قال السندي في حاشيته على المسند في بيان معنى قوله: (فلا تعتلوا بربكم): "من الاعتلال، أي: فلا تطيعوهم في المعاصي مُعْتَلّين بإذن ربكم بأنْ أَذِنَ لكم في ذلك، فإنه ما أَذِن لكم بذلك، والله تعالى أعلم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩/٧-٥٦٤١/١٠).

ذِكْرُ مَناقِبِ حَوارِيِّ رسولِ اللهِ ﷺ، وابنِ عَمَّتِهِ الزُّبيرِ بنِ العَوّامِ بنِ خُوَيْلِدِ بنِ أَسَدِ بنِ عَبْدِ العُزَّى بنِ قُصَيٍّ

١٢٥٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٢٧١-٢٧٢) عند حديث يرويه عتيق بن يعقوب الزُّبَيري عن أبيه يعقوب عن الزبير بن خُبَيب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال ابن الزبير لأبيه: يا أَبَه حدّثني عن رسول الله ﷺ ... فقال: يا بُنَيَّ، ما مِنْ أَحَدٍ صَحِبَ رسولَ اللهِ ﷺ بِصُحْبَةٍ، إلّا وقَدْ صَحِبْتُهُ بِمِثْلِها أو أَفْضَلَ منها ... ولقدْ صَحِبْتُهُ بأحْسَنَ صُحْبةٍ والحمدُ للهِ، ولقد سمعْتُهُ يقولُ: **(مَنْ قال عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ، فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ)**:

"أخرجه ابن حبان (٦٩٨٢- المؤسسة)، والحاكم (٣/٣٦١)[1]، **وسكت عنه هو والذهبي،** وأقول: **إسناده ضعيف؛** لجهالة – أو ضعف – الزبير بن خُبَيب – بالخاء المعجمة كما في "الإكمال"، ووقع في "الكامل" و"الميزان" و"اللّسان" وغيرها بالحاء المهملة! – لم يرو عنه غير اثنين، وقال الذهبي: "فيه لين". وانظر "الضعيفة" رقم (٦١٠٠) فقد رجّحتُ فيه أنه صدوق. ويعقوب – هو ابن صُدَيق بن موسى الزُّبيري المدني – والد عتيق، **ولم أجد له ترجمة،** وأما ابنه عتيق فهو ثقة ..

والحديث في "صحيح البخاري" (رقم ١٠٧) من طريق عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قلت للزبير: إنّي لا أسمعك تحدِّثُ عن رسول الله ﷺ كما يحدّثُ فلانٌ وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول ... فذكره بلفظ: (من كذب علي؛ فليتبوأ..) الحديث، وهو بهذا اللّفظ متواتر ..".

١٢٥٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٩٨-٤٩٩) عند حديث يرويه يونس بن بُكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال مرفوعاً **(إنّ لكلِّ نبيٍّ حَوارِيّاً، وإنّ حَوارِيَّ الزّبيرُ)** بعد أنْ خرّجه من ثلاثة طرق عن هشام من طريق أبي معاوية عنه عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً، ومن طريق يونس عن حماد بن زيد عنه عن أبيه عن عبد

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/١٨-١٩/٥٦٦٠).

الله بن الزبير مرفوعاً، ومن طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عروة مرفوعاً ليس فيه عبد الله بن الزبير:

"أخرجه الحاكم (٣/٣٦٢)[١] **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ يونس بن بكير لم يحتجّ به البخاري، وإنما أخرج له تعليقاً، وفي "التقريب": "يخطئ"[٢]. **ولذلك فروايته هذه شاذة إن لم نقل منكرة؛ لمخالفته الثقات.**

والراجح من الوجوه المتقدمة – فيما يبدو لنا – إنما هو الوجه الأول، لأنّ هشام بن عروة ثقة، وقد تابعه عند البخاري في "المناقب" عبد العزيز بن أبي سلمة. وفي "الجهاد" و"المغازي" سفيان الثوري كلاهما عن محمد بن المنكدر به .. وتابعهما عند أحمد (٣/٣٠٧) سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر به. وتابعه عنده (٣/٣١٤) وهب بن كيسان قال: أشهد على جابر بن عبد الله لَحَدّثني .."[٣].

١٢٥٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/١٧٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن سِنان القزّاز عن إسحاق بن إدريس عن أبي معاوية الضَّرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن أبيه رضي الله عنهما قال: أَرْسَلَني رسول الله ﷺ في غَداةٍ باردةٍ، فأتيتُه **(وهو مع بعضِ نِسائهِ في لِحافِهِ، فأَدْخَلَني في اللِّحافِ، فصِرْنا ثلاثةً)**:

"أخرجه الحاكم (٣/٣٦٤)[٤]، والبزار (٣/٢١٢/٢٥٩٥) .. والسياق للبزار، وقال:

"لا نعلم له إسنادا غير هذا، ولا تابع إسحاق عليه أحدٌ".

قلت: وهو الأسواري، قال البخاري: "**تركه الناس**". وتبنّى هذا الذهبيُّ في "المغني". وفي "الميزان": "وقال يحيى بن معين: **كذاب يضع الحديث**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/١٩/٥٦٦١).

(٢) وكذا لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له في المتابعات.

(٣) قال الدارقُطني: "هو حديث يرويه هشام بن عروة عن أبيه، واختلف عنه؛ فرواه يونس بن بكير، ومحاضر بن المورع عن هشام عن أبيه عن الزبير. **ورواه ابن عيينة، وأبو أسامة عن هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر، وهو المشهور**. فإنْ كان يونس بن بكير، ومحاضر حَفِظا حديث الزبير فقد أَغْرَبا عن هشام.

ورواه حماد بن سلمة، ومفضل بن فضالة عن هشام عن أبيه, مرسلا.

وقال حماد بن زيد: عن هشام، عن عبد الله بن الزبير: أنّ النبي ﷺ قال ذلك". «العلل» (٥٣٨).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧/٢٤/٥٦٦٧).

ومع هذا قال الحاكم عقب الحديث: "صحيح الإسناد"! **والظّاهر أنه خفي عليه حال الأسواري هذا، لكن الغريب أنّ الذهبي أقرّه ولم يتعقبه بشيء! والأعجب مِن ذلك** أنّ الزيادة في آخر المتن هي عند الحاكم من طريق محمد بن سنان القزاز، قال الذهبي في "المغني": "رماه بالكذب أبو داود وابن خراش"[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ التَّيْمِيِّ ﷺ

١٢٥٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٠٣/٥) عند حديث يرويه الحسين بن الفَرَج عن محمد بن عمر عن الضّحّاك بن عثمان عن مَخْرَمة بن سليمان الوالِبِيّ عن إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال لي طلحة بن عبد الله: حضرتُ سُوقَ بُصرى، فإذا راهبٌ في صَوْمَعتِه يقول: سَلُوا أَهْلَ هذا المَوْسمَ، أَفِيهِمْ أَحَدٌ من أهلِ الحَرَمِ؟ قال طلحة: قلت: نعم، أنا، فقال: هل ظَهَرَ أحمدُ بعدُ؟ قال: قلت: ومن أحمد؟ قال: ابن عبد الله بن عبد المطّلب، هذا شَهْرُهُ الذي يخرج فيه، وهو آخر الأنبياء مخرجه من الحرم ... الحديث، وفيه قصّة إسلام طلحة وخَبَرِه في غزوة أُحُد):

"أخرجه الحاكم (٣٦٩/٣)[2].

قلت: **وسكت عليه هو والذهبي. وهو ضعيف جداً؛** محمد بن عمر – وهو الواقدي – متهم بالكذب. والحسين بن الفرج متروك".

– قال الألباني في "الصحيحة" (٦٢٨/٢) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن محمد بن إسحاق:

١٢٥٦ – من طريق يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه عن جدّه عبد الله بن الزبير بن العوّام قال: (كان على النبي ﷺ يومَ أُحُدٍ

---

(١) وقال أبو زرعة الرازي كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٤١١/٦): "لا أعلم هذا الحديث رواه غير إسحاق بن إدريس، **وإسحاق واهي في هذا الحديث**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٧/٧-٣٩/٥٦٩١).

دِرْعان، فنَهَضَ إلى الصّخرةِ فلم يستطع، فقَعَدَ طلحةُ تحته، حتى استوى على الصّخرةِ، قال الزبير: فسمعت النبيَّ ﷺ يقول: (**أَوْجَبَ طلحةُ**).

١٢٥٧ – ومن طريق عبد الله بن المبارك عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جدّه عبد الله بن الزبير عن الزبير ﷺ مرفوعاً (**أَوْجَبَ طلحةُ**):

"رواه الترمذي (٣١٦/١) .. والحاكم (٣٧٤/٣)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي:

"حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق"[٢].

قلت: وقد صرّح بالتّحديث في رواية أحمد وابن هشام وابن حبان، فأَمِنّا بذلك تدليسه، فالحديث حسن – كما قال المنذري – **وليس على شرط مسلم؛ لأنه إنما أخرج لابن إسحاق متابعة**"[٣].

ذِكْرُ مَناقِبِ محمّدِ بنِ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ السَّجّادِ رضي الله عنهما

١٢٥٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٢/٤) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن إسحاق بن يحيى عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت في قصّة: (.. فإنّ أبا بكر ﷺ دخل على رسول الله ﷺ، فقال: «**يا أبا بكرٍ أنتَ عَتِيقُ اللهِ مِنَ النّارِ**» .. ثم دخل طلحة بن عبيد الله، فقال: «**أنت يا طلحةُ ممّن قَضَى نَحْبَهُ**»:

"أخرجه الحاكم (٣٧٦/٣)[٤] **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! وأشار الذهبي إلى رَدِّهِ عليه بقوله: "كذا قال!". **ورَدُّهُ ظاهرٌ؛ لأنّ إسحاق بن يحيى مع ضعفه**[٥] **فليس من رجال مسلم!**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٨/٧-٤٩/٥٧٠٩ و٥٧١٠).

(٢) وخرّجه الترمذي في موضع آخر (٣٧٣٨) وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب".

(٣) وكذا يونس بن بكير خرّج له مسلم في المتابعات والشّواهد، ويحيى بن عبّاد لم يخرّج لم مسلم شيئاً.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥٤/٧-٥٥/٥٧١٨).

(٥) هو إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وهو ضعيف كما في "التقريب".

ذِكْرُ مَناقِبِ عمّارِ بنِ ياسِرٍ ﷺ

١٢٥٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/١٩٧-١٩٩) عند حديث يرويه سفيان عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن عليٍّ ﷺ قال: اسْتَأْذَنَ عمّارُ بن ياسرٍ على النبي ﷺ وأنا عنده، فقال: (**ائْذَنُوا له .. مَرْحَباً بالطَّيِّبِ المُطَيَّبِ**):

".. فإن قيل: فإذا كانت رواية الجماعة[١] هي الصواب فهل يثبت الحديث بذلك؟

فأقول: **كلّا**، وإن كان قد صحّحه الترمذي والطبري **والحاكم**[٢] **والذهبي**، وحسّنه العسقلاني في "الإصابة"، وكنت تبعته عليه في تعليقي على "المشكاة"، **والآن بدا لي أنّ ذلك لا يتماشى مع القواعد الحديثية** التي تشرط في كل رجال الإسناد العدالة والضبط، **وهذا ما لم أجده متوفرا في هانئ بن هانئ؛ فإنه مجهول عند المحدثين**، ولم يوثقه إلا بعض المتساهلين، وهذه ترجمته في "تهذيب التهذيب": "روى عنه أبو إسحاق السبّيعي وحده. قال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال: وكان يتشيع. وقال ابن المديني: مجهول، وقال حرملة عن الشافعي: لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله".

قلت: ومن الثابت في علم المصطلح أنّ الراوي إذا تفرّد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، **فهو إذا مجهول العين**؛ لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من "تهذيب الحافظ" ..

وبالجملة؛ فهانئ هذا مجهول؛ كما قال ابن المديني، ولم نجد ما يصلح حجّة لتوثيقه، وبالتالي لتحسين حديثه، بل وجدنا ابن سعد قد قال في "الطبقات" (٦/٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن "التهذيب" قال: "**وكان منكر الحديث**".

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد؛ فإنها سقطت من "التهذيب". والله أعلم"[٣].

---

(١) وهم الذين رووا الحديث عن أبي إسحاق مرفوعاً خلافاً للأعمش الذي رواه عنه موقوفاً.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٨٤/٥٧٧٤).

(٣) وقال البزار في "مسنده" (٢/٣١٣) عقب هذا الحديث: "وهانئ بن هانئ لا نعلم روى عنه إلا أبو إسحاق".

١٢٦٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/٢٢٩-٢٣٠) عند حديث يرويه قبيصة بن عقبة عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّبٍ قال: كَتَبَ إلينا عمرُ بن الخطاب ﷺ: (إني قد بعثتُ إليكم عمّارَ بن ياسر أميراً، وعبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ مُعَلِّماً ووزيراً، وهُما مِنْ النُّجَباءِ مِنْ أصحاب محمدٍ ﷺ، مِنْ أهلِ بَدْرٍ فاسمعوا، وقد جَعَلْتُ ابنَ مسعودٍ على بَيْتِ مالِكُمْ فاسْمعوا فتَعَلَّمُوا مِنْهُما، واقْتَدُوا بِهما، وقد آثَرْتُكُمْ بعبدِ اللهِ على نَفْسِي):

"أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/١/١٨٢)، والحاكم (٣/٢٨٨)[١] ...

وقال الحاكم والسّياق له: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وحارثه لم يخرّج له الشيخان، وأبو إسحاق هو السّبيعي، وكان قد اختلط، ثم هو مدلّس، وقد تقدّم له قبل أربعة أحاديث حديث آخر مِنْ رواية حارثة هذا، وأَدْخَلَ بينه وبينه عمرو بن حبشي المجهول, ودَلَّسَهُ في رواية أخرى عنه كما سبق!

لكن لبعضه شاهدٌ أخرجه ابن سعد (٣/١١١) من طريق عامر: "أنّ مهاجر عبد الله بن مسعود كان بحمص، فحدره عمر إلى الكوفة, وكتب إليهم: (إني والله الذى لا إله إلا هو آثرتكم به على نفسي فَخُذوا منه)". ورجاله ثقات رجال مسلم، لكن منقطع؛ فإنّ عامرا وهو الشّعبي لم يدرك ابن مسعود وعمر"[٢].

١٢٦١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٤٨٩-٤٩٠) عند حديث يرويه عمار بن أبي معاوية الدُّهني عن سالم بن أبي الجعد الأشجعي عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**ابنُ سُمَيّةَ ما عُرِضَ عليه أَمْرانِ قَطُّ إلا أخَذَ بالأَرْشَدِ منهما**) بعد أن خرّجه من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٨٤/٥٧٧٥).

(٢) ويشهد للأثر ما أخرجه عبد الرزاق (٦/١٠٠) و (١٠/٣٣٣) قال: أخبرنا معمر عن قتادة عن أبي مجلز: (أنّ عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف إلى الكوفة، فجعل عماراً على الصلاة والقتال، وجعل عبد الله على القضاء وبيت المال ..).

ورواه أبو عبيد في "الأموال" (رقم ١٠٢) قال: ثنا الأنصاري محمد بن عبد الله، قال أبو عبيد: ولا أعلم إسماعيل بن إبراهيم إلا قد حدثناه أيضاً عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز به.

قلت: وهو منقطع، أبو مجلز لم يدرك عمر. وانظر: "التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل" (ص ١٤٩).

"أخرجه الحاكم (٣/٣٨٨)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين إن كان سالم بن أبي الجعد سمع من عبد الله بن مسعود". ووافقه الذهبي.

قلت: **عمار لم يخرّج له البخاري، والإسناد منقطع**، قال عليّ بن المديني[٢]:

"سالم بن أبي الجعد لم يلق ابن مسعود"".

١٢٦٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٦٦٣) عند حديث يرويه حرملة بن يحيى عن عبد الله بن وهب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جدّه: سَمِعْتُ عمّارَ بنَ ياسِرٍ بِصِفِّينَ في اليَوْمِ الّذي قُتِلَ فيهِ، وهو يُنادِي: (أُزْلِفتِ الجَنّةُ، وزُوِّجَتِ الحُورُ العَيْنُ، اليَوْمَ نَلْقَى حَبِيبَنا محمّدًا ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ (**أنّ آخِرَ زَادِكَ مِنَ الدُّنْيا ضَيْحٌ مِنْ لَبَنٍ**):

"وقال الطبراني: "لم يروه عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف إلا ولده، ولا رواه عن إبراهيم بن سعد إلا ابن وهب، تفرّد به حرملة".

قلت: هو [يعني: حرملة بن يحيى] ثقة من شيوخ مسلم، ومَن فوقه ثقات من رجال الشيخين، **فهو إسناد صحيح على شرط مسلم**.

وقال الحاكم[٣] – وتبعه الذهبي–: "صحيح على شرطهما"!!"[٤].

١٢٦٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٦٦٤) عند حديث يرويه سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن أبي البَخْتَرِيّ: أنّ عمّار بن ياسر أُتِيَ بِشَرْبةٍ مِنْ لَبَنٍ، فضَحِكَ فقيل له: ما يُضْحِكُكَ؟ فقال: إنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (**آخِرُ شَرابٍ أَشْرَبُهُ حين أَموتُ**):

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" .. وأحمد .. والحاكم (٣/٣٨٩)[٥] **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٨٥/٥٧٧٦).

(٢) وكذا أحمد بن حنبل. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ٨٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٨٦/٥٧٨٠).

(٤) وذلك لأنّ حرملة بن يحيى لم يخرّج له البخاري كما أشار الشيخ.

قلت: ولم يَرِد في الصحيحين رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمار بن ياسر.

وقد ذكر الشيخ له طريقاً آخر عن عمار من حديث أبي البختري عنه – وهو الحديث الآتي – فانظره غير مأمور.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٧/٨٦-٨٧/٥٧٨١).

قلت: وهو كما قالا **إنْ كان حبيب سمعه من أبي البختري؛ فإنه كان مُدلِّساً**، وأيضا أبو البختري – واسمه سعيد بن فيروز– **لم يدرك عليّاً** ﷺ[1]. لكنه توبع ..".

١٢٦٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦١/٧) عند حديث يرويه مسلم أبو عبد الله الأعور عن حَبَّةَ العُرَني قال: دخلنا مع أبي مسعود الأنصاري على حذيفة بن اليمان أسأله عن الفتن، فقال: دُورُوا مع كتاب الله حيث ما دار، وانْظُروا الفِئةَ التي فيها ابنُ سُمَيَّةَ فاتَّبِعُوها .. سمعت رسولَ الله ﷺ يقول له: **(لن تَمُوتَ حتّى تَقْتُلَكَ الفِئَةُ الباغِيةُ، تَشْرَبُ شَرْبَةَ ضَيَاحٍ تَكُنْ آخِرَ رِزْقِكَ مِنَ الدُّنْيا)**:

"أخرجه الحاكم (٣٩١/٣)[2]، والخطيب في "التاريخ" .. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح عالٍ". **كذا قال!** ووافقه الذهبي على تصحيحه، وحَبَّة العُرَني؛ الأكثرُ على تضعيفه، وتناقض فيه ابن حبان، فانظر تعليقنا على ترجمته في كتابي "تيسير الانتفاع"، يسّر الله لي إتمامه[3].

ومسلم بن عبد الله الأعور؛ كذا وقع في"المستدرك": (ابن عبد الله) ، **والصّواب** (أبو عبد الله)[4]؛ فهذه كنيته، واسم أبيه (كيسان)، فهو (أبو عبد الله بن كيسان)، وهو متّفقٌ على تضعيفه، ولذلك قال الذهبي في "الكاشف": "**واهٍ**".

فلعل التصحيح المذكور، إنما هو لطرقه المتقدمة، ولذلك قال الهيثمي في "المجمع" (٢٩٧/٩): "رواه الطبراني، وفيه مسلم بن كيسان الأعور، **وهو ضعيف**".

– وقال في "الضعيفة" (٢٣٦/٥) عند الحديث السّابق:

---

(١) قاله أبو حاتم وغيره. وقال ابن سعد (٢٩٣/٦): "كان كثير الحديث يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، **ولم يسمع من كبير أحد**، فما كان من حديثه سماعا فهو حسن، وما كان (عن) فهو ضعيف".

قلت: ومراد الشيخ أنه إذا لم يدرك عليّاً فبالأحرى أن لا يدرك عمّاراً الذي توفّي قبل عليٍّ بصفّين.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩١/٧-٩٢/٥٧٨٨).

(٣) ضعّفه الجمهور كما قال الشيخ، منهم ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان والجوزجاني وابن حبان وابن خراش وابن سعد والدارقطني والذهبي.

ينظر: «الجرح» (٢٥٣/٣)، "المعرفة والتاريخ" (١٩٠/٣)، «ضعفاء العقيلي» (١٣٧/٢)، «الكامل» (١٦٥/٤-١٦٦)، «المجروحين» (٣٢٩/١)، «تاريخ بغداد» (٢٧٦/٨)، «تهذيب التهذيب» (٤٨٩/١)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (١١٣).

(٤) ووقع على الصواب في طبعتي دار المنهاج ودار التّأصيل.

"لقد أَقَرَّ [الدكتور القلعجي] الحاكمَ والذهبيَّ على تصحيحهما، **وهو يرى بعينه أنّ فوق أبي البختري مسلم الأعور، وهو ضعيف جداً**، لكن الظّاهر أنه لم يعرفه، لأنه وقع في "المستدرك: (مسلم بن عبد الله الأعور)، وإنما هو مسلم أبو عبد الله الأعور، واسم أبيه كيسان، وله ترجمة سيئة في "الضعفاء" للعقيلي الذي زعم الدكتور أنه "حقّقه ووثّقه"! ومما جاء فيه (١٥٤/٤): "عن عمرو بن عليّ قال: كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحَدِّثان عن مسلم الأعور، وهو مسلم أبو عبد الله، وكان شعبة وسفيان يحدّثان عنه، وهو **منكر الحديث جداً**".

١٢٦٥ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (١٧١/١٠) عند حديث يرويه شعبة عن عمرو بن مُرّة عن عبد الله بن سَلِمة قال: «رَأَيْتُ عمّارَ بنَ ياسِرٍ يوْمَ صِفِّينَ شيْخاً آدَمَ طُوالًا أَخَذَ الحَرْبةَ بِيَدِهِ، ويَدُهُ تَرْعُدُ ..»:

"وهو [يعني: عبد الله بن سَلِمة] المرادي الجملي –، قال فيه الراوي عنه – هنا – عن عمرو ابن مرّة: كان قد كبر، ونعرف وننكر. وكذا قال أبو حاتم[١]، وما دام أنّ حديثه هذا موقوف، وعمّن شاهده؛ فأنا إلى تحسينه أميل؛ والله أعلم.

وراوه .. أحمد – أيضا – (٣١٩/٤) .. **والحاكم** (٣٨٤/٣ و٣٩٢[٢]) **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين"! وسكت عنه الذهبي!"[٣].

١٢٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٤٧/٢–٤٤٨) عند حديث يرويه محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي عمّار عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله ﷺ مرفوعاً (**مُلِئ عَمّارٌ إيماناً إلى مُشاشِهِ**):

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ **غير أبي عمّار** – واسمه عَريب بن حميد الهمداني – وهو ثقة .. أخرجه الحاكم[٤] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين إن كان محمد بن أبي يعقوب حفظ عن عبد الرحمن بن مهدي"! ووافقه الذهبي!

---

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٧٩٠/٩٣/٧).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى وَهْمِ الحاكم في تصحيحه الحديث على شرط الشيخين، والحال أنّ عبد الله بن سلمة فيه كلام، ولم يخرّج له الشيخان شيئاً.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥٧٩٢/٩٤/٧).

قلت: ابن أبي يعقوب هذا ثقة من شيوخ البخاري، واسمه أبيه إسحاق، فإذا كان قد حفظه، فلا يزيد على كونه صحيحاً؛ **لأنّ أبا عمار ليس من رجال الشيخين كما ذُكِر آنفاً**"[1].

- وانظر: تحقيق كتاب "الإيمان" لابن أبي شيبة (ص٣١).

١٢٦٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٧٩/٣) عند حديث أبي وائل عن عمّار بن ياسر ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ طُولَ الصَّلاةِ، وقِصَرَ الخُطْبةِ مَئِنّةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ، فأَطِيلُوا الصّلاةَ، وأَقْصِرُوا الخُطْبةَ**»:

"**أخرجه مسلم** (١٢/٣) .. والحاكم (٣٩٣/٣)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين, ولم يخرّجاه". ووافقه الذهبي!"[3].

ذِكْرُ مَناقِبِ صُهَيْبِ بنِ سِنانٍ مَوْلى رسولِ اللهِ ﷺ

١٢٦٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٦٩/٦) عند حديث يرويه يعقوب بن محمد الزهري عن حصين بن حذيفة بنِ صَيْفِيّ بنِ صُهيْبٍ عن أبيه وعمومته عن سعيد بن المسيب عن صهيب ﷺ مرفوعاً (**أُرِيتُ دارَ هِجْرَتِكم سَبِخَةً بين ظَهْرانَيْ حَرَّةٍ، فإما أن تكونَ هَجَرَ، أو تكون يَثْرِبَ** .. الحديث وفيه قصّة هِجْرةُ صهيبٍ إلى النبي ﷺ):

"أخرجه الحاكم (٤٠٠/٣)[4] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وهو عَجَبٌ منهما لا سيما الذهبي؛ فإنه أورد الحصين هذا في "الميزان" وقال: "مجهول". وسلفه في ذلك ابن أبي حاتم (١٩١/٢/١) عن أبيه.

---

(١) ثم قال الشيخ في تتمة تخريجه: "وله طريق أخرى، يرويه عثام بن علي عن الأعمش عن أبي إسحاق عن هانىء بن هانىء قال: دخل عمار على علي، فقال: مرحبا بالطيب المطيب، سمعت رسول الله ﷺ يقول ... " فذكره. أخرجه ابن ماجه (١٤٧) ..

قلت: ورجاله ثقات رجال البخاري غير هانىء بن هانىء وهو مستور كما في "التقريب"".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٧٩٦/٩٦/٧).

(٣) يعني: وهم في استدراكه على مسلم.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٥٨٢٣/١١٥-١١٤/٧).

ويعقوب بن محمد الزهري؛ أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ضعّفه أبو زرعة، وقال أحمد: ليس بشيء". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء""[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ خَوّاتِ بنِ جُبَيْرٍ الأنْصارِيِّ ﷺ

١٢٦٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٨/٤٦٠-٤٦١) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن إسحاق بن صالح بن خوّات بن جبير عن أبيه عن جدّه، قال: قال أبي خوّاتُ بن جبير: مَرِضْتُ فعادَنِي النّبيُّ ﷺ، فلَمّا بَرَأْتُ قال: «**صَحَّ جِسْمُكَ يا خَوّاتُ، فِ لِلّهِ تعالى بِما وَعَدْتَهُ**». قلتُ: وما وَعُدْتُ اللهَ شَيْئًا، فقال: (**إنّهُ لَيْسَ مِنْ مَرِيضٍ يَمْرَضُ إلّا نَذَرَ شيئاً أو نَوَى شيئاً، فَفِ لِلّهِ عزّ وجلّ بِما وَعَدْتَهُ**) بعد أن خرّجه من معجم الطبراني "الكبير" و"الكامل" لابن عدي من طريق محمد بن الحجّاج المصفّر، والطبراني من طريق عبيد الله بن إسحاق الهاشمي كلاهما، عن خوات بن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن جده، وأعلّه بضعف المصفّر:

"قلت: وفي الطريق الأخرى عبيد الله، كذا وقع هنا [يعني: عند الطبراني]، وفي "ضعفاء العقيلي" (٢/٢٣٣): "عبد الله بن إسحاق بن الفضل الهاشمي؛ **له أحاديث لا يتابع منها على شيء**"..

والحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/٤١٣)[2] من طريق عبد الله هذا مُكَبَّرًا[3]، **وسكت عنه هو والذهبي! والحديث ظاهر البُطلان؛ يشهد لبطلانه الواقع**، فكم من

---

(١) وحذيفة بن صيفي لم أقف له على ترجمة.

قلت: وأخرج البخاري (٣٦٢٢ و٧٠٣٥) ومسلم (٢٢٧٢) المرفوع منه من حديث أبي موسى مرفوعاً (**رأيت في المنام أنيّ أُهاجِرُ من مكة إلى أرضٍ بها نخلٌ، فذَهَبَ وَهَلِي إلى أنها اليمامةُ أو هَجَرُ، فإذا هي المدينة يثرب**).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/١٤٥/٥٨٧٢).

(٣) كذا قال الشيخ! والذي في المستدرك في جميع طبعاته، وفي تلخيص الذهبي (عبد الله بن إسحاق بن صالح بن خوّات) وهو غير الهاشمي، ولا شكّ أنّ الذي في المستدرك خطأ، فقد وقع في جميع المصادر التي خرّجت الحديث (عبيد أو عبد الله بن إسحاق الهاشمي). وانظر تنبيه محقّقي طبعة دار المنهاج على ذلك.

مريض يمرض ولا ينذر، وبخاصة المؤمنين الذين يذكرون دائماً قول النبي ﷺ: (لا تنذروا؛ فإنّ النذر لا يَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل).
فلا أدري كيف ذَهَلَ الذهبيُّ عن هذا؟ والله وليّ التوفيق"[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ الإسْرائِيلِيِّ ﷺ

١٢٧٠ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٢٣٩/١٠) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن أبيه: (أنّ رسول الله ﷺ أُتِيَ بقَصْعةٍ، فأَكلَ منها ففَضَلَت منها فضلةٌ، فقال رسول الله ﷺ: «**يَجِيءُ رَجُلٌ مِنْ هذا الفَجِّ مِنْ أَهْلِ الجَنّةِ فيَأْكُلُ هذه**». قال سعد: وكنتُ تركتُ عُمَيراً أخي يتوضّأ، فقلت: هو عميرٌ، فجاء عبد الله بن سلام فأَكَلَها):
"أخرجه أحمد (١٦٩/١ و ١٨٣) .. والحاكم (٤١٦/٣)[2]، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط؛ للخلاف في عاصم بن أبي النجود**[3].

---

(١) ذكره الذهبي في منكرات وعجائب محمد بن الحجاج المصفّر في "الميزان" كما ذكر الشيخ في تتمة تخريجه.
(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٨٨١/١٥١/٧).
(٣) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بهدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، **وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم**. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.
قلت: **هو حسن الحديث**. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة .. خرّج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا".اهـ
وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".
والحديث أورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٣٧٢) وقال: "هذا حديث حسن".
لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

وعزاه الحافظ في "الفتح" (١٣٠/٧) للمؤلف [يعني: ابن حبان في صحيحه], وسكت عنه, فهو عنده حسن".

ذِكْرُ مَناقِبِ سَلَمةَ بنِ سَلامةَ بنِ وَقْشٍ الأنْصارِيِّ ﷺ

١٢٧١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٥٩/٥-٢٦٠) عند حديث يرويه ابن إسحاق: حدثني يزيد بن رومان وعاصم ابن عمر بن قتادة عن عروة بن الزبير، ومن طريق أبي عُلاثة حدثنا أبي: حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة في قصّة توجّه النبي ﷺ إلى بَدْرٍ ولُقْياه رجُلاً من أهل البادية، وفيه مرفوعاً (**إنّ لكلِّ قومٍ فِراسةٌ، وإنما يَعْرِفُها الأشْراف**):

"ضعيف. أخرجه الحاكم (٤١٨/٣ – ٤١٩)[1] من طريق ابن إسحاق ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، وإن كان مرسلاً". ووافقه الذهبي.

قلت: **في ذلك نظرٌ من وجهين:**

أحدهما: أنّ (أبا عُلاثة) لم أعرفه، واسمه (محمد بن عمرو بن خالد)، ذكره الخطيب (٢١٧/٣) في شيوخ (أبي جعفر البغدادي) شيخ الحاكم في هذا الحديث، وقال عقبه: "واللفظ له"، واسمه (محمد بن محمد بن عبد الله)، وذكره المزّي في الرواة عن أبيه (عمرو بن خالد)، ولم أجد له ترجمة، وأبوه ثقة.

والآخر: أنّ ابن إسحاق ليس عنده حديث الترجمة، وقد ساق القصّة في "السيرة" مُفَرّقاً في موضعين (٢٥٢/٢ و٢٨٦)، وإنما قال: (فتبسّمَ رسولُ الله ﷺ ثم قال: (أي ابن أخي! أولئك المِلأ). ثم هو مرسل، فلو صحّ السّند إلى عروة فعلّته الإرسال".

ذِكْرُ مَناقِبِ زَيْدِ بنِ ثابِتٍ كاتِبِ النّبيِّ ﷺ

١٢٧٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٦٤/١-٣٦٥) عند حديث يرويه الأعمش عن ثابت بن عُبيدٍ عن زيد بن ثابت ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: (**أَتُحْسِنُ السُّرْيانِيَّة؟**)

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٨٩/١٥٦/٧).

فقلت: لا. قال: (**فتَعَلَّمْها؛ فإنه يَأْتِينا كُتُبٌ**. فتعلّمتُها في سبعةَ عشرَ يوماً) بعد أن خرّجه من طريق عبد الرحمن بن أبي الزِّناد عن أبيه عن خارجه بن زيد عن أبيه زيد نحوه:

"وقد قال الترمذي عقب ذلك: "وقد روي من غير هذا الوجه عن زيد بن ثابت، رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد الأنصاري عن زيد بن ثابت ..".

قلت: وصله أحمد (١٨٢/٥) والحاكم (٤٢٢/٣) [(١)] عن جرير عن الأعمش به .. **وقال**: "صحيح إن كان ثابت بن عبيد سمعه من زيد بن ثابت".

قلت: **لا أدري الذي حمل الحاكم على التّردّد في سماع ثابت إيّاه من زيد، وهو مولاه، ولم يُتّهم بتدليس!** قال ابن حبان في "الثقات" (٦/١): "ثابت بن عبيد الأنصاري، كوفي يروي عن عمر وزيد بن ثابت، روى عن ابن سيرين والأعمش، وهو مولى زيد بن ثابت".

وقد قيل: إنّ ثابت بن عبيد الأنصاري هو غير ثابت بن عبيد مولى زيد، فرّق بينهما أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٥٤/١/١)، وعزى الحافظ في "التهذيب" هذا التفريق إلى ابن حبان أيضا وهو وهمٌ، بل ما نقلته عن ابن حبان آنفاً يدلّ على عدم التفريق، وهو الذي اعتمده الحافظ في "التقريب". وسواء كان هذا أو ذاك فكلاهما ثقة، فالسّند صحيح"[(٢)].

ذِكْرُ مَناقِبِ مُعاذِ بنِ عمرِو بنِ الجَمُوحِ ﷺ

١٢٧٣ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٠٩) عند حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ قال: بينما أنا واقفٌ في الصَّفِّ يوم بَدْرٍ، فنَظَرْتُ عن يَمِينِي وشِمالِي، فإذا أنا بين غُلامَيْنِ مِنَ الأنْصارِ .. فغَمَزَنِي أَحَدُهُما فقال: يا عَمّاهُ، هل تَعْرِفُ أبا جَهْلٍ؟ قلتُ: نعم، وما حاجَتُكَ إليه يا ابن أَخِي؟ قال: أُخْبِرْتُ أنّه يَسُبُّ رسولَ الله ﷺ، والّذي نفسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لا يُفارِقُ سَوادِي سَوادَهُ حتّى يَمُوتَ الأَعَجَلُ مِنّا .. فغَمَزَنِي الآخَرُ، فقال لِي مِثْلَها ..):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٦٥/٧-١٦٦/٥٩٠٦).

(٢) وصحّح إسناده ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٢١٩/٥). وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٣٤٩) وقال: "هذا حديث صحيحٌ".

"أخرجه البخاري (٢٤٦/٧)، ومسلم (١٤٨/٥-١٤٩) .. **واستدركه الحاكم** (٤٢٥/٣)[١] **فَوَهِم**".

ذِكْرُ مَناقِبِ عُمَيرِ بنِ الحُمامِ بنِ الجَمُوحِ ﷺ

١٢٧٤ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٠٧) عند حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ يومَ بَدْرٍ: «**قُوموا إلى جَنّةٍ عَرْضُها السّماواتُ والأرضُ**». قال عُمَير بن الحمام الأنصاري: يا رسول اللهَ، عَرْضُها السّماواتُ والأرضُ، بَخٍ بَخٍ، لا واللهِ يا رسول الله لا بُدَّ أنْ أكون مِنْ أَهْلِها. قال: «**فإنّكَ مِنْ أَهْلِها** ..»:
"في "المسند" (١٣٦/٣- ١٣٧)، بدون الأبيات. وكذلك أخرجه مسلم (٤٤/٦- ٤٥)، **والحاكم** (٤٢٦/٣)[٢] **مُسْتَدْرِكاً على مسلم فَوَهِمَ**".

ذِكْرُ مَناقِبِ محمّدِ بنِ مَسْلَمةَ الأنْصارِيّ ﷺ

١٢٧٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١١٦/٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي عن إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم بن جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جدّه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ محمد بن مسلمة، وأبا عَبْسِ بن جَبْرٍ، وعبّاد بن بِشْر قَتَلوا كعبَ بنَ الأشرف، فقال النبي ﷺ حين نَظَرَ إليهم: «**أَفْلَحَتِ الوُجُوهُ**» بعد أن خرّجه من طريق آخر عن جابر مطوّلاً – وهو في الصحيحين –:
"وللحديث طريق أخرى عن جابر ... مختصرًا. أخرجه الحاكم (٤٣٤/٣)[٣]، **وقال**:
"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٧٣/٧-٥٩٢٢/١٧٤).
(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٩٢٥/١٧٥/٧).
(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٩٦٨/١٩٩/٧).

وهو عندي حسن الإسناد[1]. وله شاهد من حديث ابن عباس ..".

ذِكْرُ مَناقِبِ الحَكَمِ بنِ عمرٍو الغِفارِيِّ ﷺ

١٢٧٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٩/١) عند حديث يرويه حميد ويونس وحبيب بن الشّهيد عن الحسن البصري: أنّ زِياداً اسْتَعْملَ الحَكَمَ بنَ عمرو الغِفاري على جيشٍ، فلَقِيهُ عمرانُ بن حصين في دارِ الإمارةِ فيما بين الناس، فقال له: تَدْرِي فِيمَ جِئْتُكَ؟ أَما تَذْكُرُ أنّ رسولَ اللهِ ﷺ لَمّا بَلَغهُ الّذي قال له أَمِيرُهُ: قُمْ فَقَعْ في النّارِ، فقام الرَّجُلُ لَيَقَعَ فيها فأُدْرِكَ، فأَمْسَكهُ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لوْ وَقَعَ فيها لَدَخلا النّارَ، لا طاعةَ في مَعْصِيةِ اللهِ**»:

"أخرجه أحمد، والطبراني، والحاكم (٤٤٣/٣)[2] من طريقين عن الحسن ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا **إن كان الحسن** – وهو البصري – **سمعه من عمران؛ فقد كان مدلساً**"[3].

١٢٧٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٧٣/٢-٦٧٤) عند حديث يرويه جَمِيلُ بن عُبيد الطّائي عن أبي المعلّى عن الحسن قال: قال الحَكَمُ بن عمرو الغِفاري: (يا طاعونُ خُذني إليك). فقال له رجلٌ من القوم: لِم تقول هذا؟ وقد سمعتَ رسول الله ﷺ يقول: (**لا**

---

(١) قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر – على سبيل المثال – ما تقدم قريباً تحت حديث (١٢٧٠).

قلت: قد روى البخاري هذا الحديث في "التاريخ الكبير" (١١/١) فقال: قال لي إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم بن جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جابر بن عبد الله به. فلم يذكر (عن جدّه).

ولا شكّ أنّ البخاري أوثق من العباس بن الفضل الأسفاطي، وإن كان هذا صدوقا كما قال الدارقطني في سؤالات الحاكم له (١٤٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢١٧/٧-٦٠٠١/٢١٨).

(٣) ولم يسمع منه في قول يحيى القطّان، وابن المديني، وابن معين، وأبي حاتم، والبيهقي.

والحديث خرّجه الشيخ من طرق عن عمران بن حصين، فانظرها في تتمّة تخريجه. وانظر: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٦٣٠٨/٩-٦٣١٦).

يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُم الموتَ ..) بعد أن خرّجه من حديث عابس الغفاري وعوف بن مالك رضي الله عنهما:

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" .. والحاكم (٣/٤٤٣)[١] **وسكت عليه هو والذهبي**.

وأبو المعلّى **لم أعرفه**، وقد ذكر الدّولابي في "الكنى" (٢/١٢٤) من طريق حجّاج بن نصير قال: حدثنا أبو المعلى زيد بن أبي ليلى السعدي عن الحسن عن معقل بن يسار ... فذكر قصة أخرى، فيحتمل أن يكون هو هذا، ولكني لم أجد له ترجمة أيضاً"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ المُغِيرةِ بنِ شُعبةَ ﷺ

١٢٧٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/٣٠) عند حديث يرويه محمد بن نافع الكرابيسي البصري عن أبي عتّاب سهلِ بنِ حمّادٍ عن أبي كَعْبٍ صاحِبِ الحَرِيرِ عن عبد العزيز بن أبي بكرة قال: (كُنّا جُلُوسًا عند بابِ الصَّغِيرِ الّذي في المسْجِدِ .. فجاء المغيرةُ بن شعبةَ يَمْشي في ظِلالِ المسجدِ .. فانْتَهى إلى أبي بَكْرةَ فسَلَّمَ عليه، فقال له أبو بكرةَ: أَيُّها الأَمِيرُ ما أَخْرَجكَ مِنْ دارِ الإمارةِ؟ قال: أَتَحَدّثُ إليكمْ، فقال له أبو بكرةَ: ليس لَكَ ذاك، الأميرُ يَجْلِسُ في دارِهِ، ويَبْعَثُ إلى مَنْ يَشاءُ فيتَحَدّثُ معهم، قال: يا أبا بكرةَ، لا بأْسَ بما أَصْنَعُ. فدخلَ مِنْ بابِ الأَصْغَرِ حتّى تَقَدّمَ إلى بابِ أُمِّ جَمِيلٍ امْرَأَةٍ مِنْ قَيْسٍ، قال: وبين دارِ أبي عبدِ اللهِ، وبين دارِ المرْأةِ طرِيقٌ فدخلَ عليها، قال أبو بكرةَ: ليس لي على هذا صَبْرٌ، فبَعَثَ إلى غُلامٍ لَهُ فقال له: ارْتَقِ غُرْفَتِي، فانْظُرْ مِنَ الكُوّةِ، فانْطَلَقَ فنَظَرَ فلم يَلْبَثْ أَنْ رَجَعَ فقال: وَجَدْتُهُما في لِحافٍ، فقال لِلْقَوْمِ: قُومُوا معي ..) بعد أن خرّج القصّة من طرق:

"وله طريق أخرى عن عبد العزيز بن أبي بكر، فذكر القصّة نحو ما تقدم، **وفيها زيادات غريبة**، أخرجه الحاكم (٣/٤٤٨-٤٤٩)[٣]، **وسكت عليه هو والذهبي**.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٢١٨-٢١٩/٦٠٠٢).

(٢) والحديث أورده الهيثمي في "المجمع" (١٠/٢٠٦-٢٠٧) وقال: "وأبو المعلى لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٢٣٣-٢٣٦/٦٠٢٤).

قلت: وفي إسناده محمد بن نافع الكرابيسي البصرى، قال ابن أبي حاتم: "**ضعيف**""[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ رُكانةَ بنِ عبدِ يزيدَ ﷺ

١٢٧٩ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص١٧٣-١٧٤) عند حديث يرويه أبو الحسن العَسْقلاني عن أبي جعفر محمد بن رُكانة بن عبدِ يزيد عن أبيه أنه: صارَعَ رسولَ الله ﷺ فصَرَعهُ النبيُّ ﷺ. وقال رُكانةُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول «**فَرْقُ ما بَيْننا وبين المُشْرِكِينَ العَمائِمُ على القَلانِسِ**»:

"أخرجه أبو داود (٤٠٧٨)، وكذا الترمذي (١/٣٢٩-٣٣٠) .. وقال الترمذي:

"هذا حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة"[2]. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٣/٤٥٢)[3] **وسكت عليه هو والذهبي** ..

لكن للرواية الأولى[4] شواهد ذكرتها في "الإرواء" (١٥٠٣) حكمتُ على الحديث مِنْ أجلِها بالحُسْنِ".

---

(١) نقل ذلك عن ابن أبي حاتم الحافظُ ابن حجر، فقال في "لسان الميزان" (٧/٥٤٤) في ترجمة محمد بن نافع البصري أبي بكر: "ذكره ابن أبي حاتم وبيّض، وقال في ترجمة النضر بن حماد: هو والراوي عنه محمد بن نافع البصري ضعيفان"!

قلت: وقد وَهِمَ ابن حجرٍ على ابن أبي حاتم من جهتين:

الأولى: أنّ قائل ذلك هو أبوه أبو حاتم وليس ابنه.

الثانية – وهي الأهم –: أنّ أبا حاتمٍ يقصدُ بالضّعيفين: صاحب الترجمة (النضر بن حماد) وشيخه (سيف بن عمر)، وسأسوق كلامه ليتّضح المقصود. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/٤٧٩): "النضر بن حماد أبو عبد الله الفزاري الكوفي: روى عن سيف بن عمر، روى عنه أبو بكر محمد بن نافع، سمعت أبي يقول ذلك، **ويقول: هما ضعيفان: النضر بن حماد وسيف بن عمر منكر الحديث**".

قلت: فظهر بهذا أنّ أبا حاتمٍ لم يُضَعِّف محمد بن نافع بل سكت عنه، وهو محمد بن أحمد بن نافع أبو بكر العبدي البصري مشهور بكنيته من شيوخ مسلم والترمذي والنسائي، قال الذهبي في "الكاشف": "ثقة"، وقال ابن حجر نفسه في "التقريب": "صدوق".

(٢) وأخرجه البخاري، في «التاريخ الكبير» (١/٨٢)، وقال: "إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٢٤٣/٦٠٣٥).

(٤) يعني: قصّة المصارعة.

ذِكْرُ مَناقِبِ عمرو بنِ العاص ﷺ

١٢٨٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٩١/١) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ابْنَا العاصِ مُؤمِنانِ: هشامٌ وعمروٌ**):

"أخرجه الحاكم (٤٥٢/٣)[١] ..

قلت: وهذا سند حسن، **وسكت عليه الحاكم والذهبي، ومن عادتهما أن يُصَحِّحا هذا الإسناد على شرط مسلم**"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ المُنْكَدِرِ بنِ عبدِ اللهِ أبي محمّدِ القُرَشِيّ

١٢٨١ – قال الألباني في «الضعيفة» (٢٣٥/١٠) عند حديث يرويه محمد بن المغيرة السُّكَّريُّ عن القاسم بن الحكم العُرَني عن عبد الله بن عمرو بن مرّة عن محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن أبيه عن النّبيّ ﷺ: أنّه خَرَجَ ذات لَيْلةٍ، وقدْ أَخَّرَ صلاةَ العِشاءِ حتّى ذَهَبَ مِنَ اللّيْلِ هُنَيْهةٌ .. والنّاسُ يَنْتَظِرونَ في المِسْجِدِ. فقال: «**ما تَنْتَظِرونَ؟**». فقالوا: نَنْتَظِرُ الصّلاةَ. فقال: «**إِنَّكُمْ لَنْ تَزالُوا في صلاةٍ ما انْتَظَرْتُمُوها** ..»:

"أخرجه الحاكم (٤٥٧/٣)[٣] في "معرفة الصحابة" **ساكتاً عليه، وكذا الذهبي!**

وأقول: **إسناده ضعيف مسلسل بالعلل:**

الأولى: عبد الله بن عمرو بن مرة؛ قال الحافظ: "صدوق يخطئ".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٤/٧-٦٠٣٨/٢٤٥).

(٢) ومن عادة الشيخ أن يتعقّبهما بأنه ليس على شرط مسلم، لأنّ محمد بن عمرو لم يخرّج له مسلم احتجاجاً وإنما خرّج له في المتابعات والشهواهد، وذكر ذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠).

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٣٤٤) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٥٥/٧-٦٠٥٩/٢٥٦).

والثانية: العرني؛ صدوق فيه لين.

والثالثة: محمد بن المغيرة اليشكري [كذا، وصوابه: السُّكَّريُّ]؛ قال السليماني: "فيه نظر"[1]"[2].

ذِكْرُ مَناقِبِ أبي موسى عبدِ اللهِ بنِ قيسٍ الأشعريّ ﷺ

١٢٨٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣٣/٥) عند حديث يرويه خالد ابن نافع الأشعري عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى ﷺ قال: (مَرَّ النبيُّ ﷺ بأبي موسى ذاتَ ليلةٍ ومعه عائشةُ، وأبو موسى يقرأُ، فقاما فاسْتَمعا لقراءتِهِ، ثم مَضَيا، فلمّا أَصْبَحَ أبو موسى، وأَتَى النبيَّ ﷺ، قال النبيّ ﷺ: «**مَرَرْتُ بِكَ يا أبا موسى البارِحةَ، وأنتَ تقرأُ فاسْتَمَعْنا لِقِراءَتِكَ**»، فقال أبو موسى: يا نبيَّ الله، لو علمتُ بمكانِكَ لَحَبَّرْتُ لَكَ تَحْبِيراً) بعد أن خرّج المرفوع منه من الصحيحين دون القصّة[3]:

"[أخرجه] أبو يعلى (٧٢٧٩)، والحاكم (٤٦٦/٣)[4] عن أبي موسى – وصحّحه– ووافقه الذهبي! **وسنده ضعيف**".

– وقال في "أصل صفة الصلاة" (٥٩٢/٢) عند الحديث السّابق:

"**وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

(١) ترجم له الذهبي في "السير" (٣٨٣/١٣-٣٨٤) فقال: "شيخ المحدثين بهمذان وأهل الرأي ..

قال صالح بن أحمد: صدوق. وقال السليماني: فيه نظر. قلت: يشير إلى أنه صاحب رأي".

(٢) قلت: والمنكدر بن عبد الله والد محمد مختلفٌ في صحبته. قال البخاري في «الضعفاء»: "لا يعرف له سماع من النبي ﷺ". نقله عنه الذهبي في "الميزان" وزاد ابن حجر في "اللسان": "وقد ذكره الطبراني في الصحابة، وأخرج له هذا الحديث الأول. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين". وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (١٤٨٦/٤): "روى عن النبي ﷺ، حديثه مرسل عندهم، ولا يثبت له صحبة، ولكنه ولد على عهد رسول الله ﷺ".

والحديث اختلف فيه على محمد بن سوقة، حكاه الدارقطني في "العلل" (٣٤٢٨) وقال: "وكلّها غير ثابت".

(٣) ولفظه عند مسلم (٧٩٣) من حديث طلحة عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً: «لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود». واقتصر البخاري (٥٠٤٨) على جملة المزامير. خرجه من حديث بريد ابن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى به مرفوعاً.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢٨٠/٧-٦٠٩٩/٢٨١).

قلت: **خالد هذا أورده الذهبي نفسه في** "الميزان"، وقال:

"ضعّفه أبو زرعة والنسائي، وهو من أولاد أبي موسى ﷺ. وقال أبو حاتم: ليس بقويٍّ، يكتب حديثه. وقال أبو داود: متروك الحديث. وهذا تجاوز في الحَدِّ؛ فإنّ الرَّجُلَ قد حَدَّثَ عنه أحمد بن حنبل ومسدد؛ فلا يستحقّ التّرك". اهـ.

فالرّجلُ ضعيف؛ ليس بالقويّ، ولا بالمتروك؛ فمثله لا يصحّ حديثه ..

قلت: لكنه يتقوّى بحديث بريدة الآتي .."[1].

ذِكْرُ مَناقِبِ عِمْرانَ بنِ الحُصَيْنِ الخُزاعِيِّ ﷺ

١٢٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣١٢/٢) عند حديث يرويه الأعمش عن هلال ابن يَسافٍ عن عمران بن حصين ﷺ مرفوعاً (**خيرُ النّاسِ قَرْني، ثمّ الذين يَلُونَهم، ثمّ الذين يَلُونَهم ..**):

"أخرجه الترمذي (٣٥/٢، ٤٩) .. والحاكم (٤٧١/٣)[2] ..

وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقول الحاكم: "على شرط الشيخين" **وَهْمٌ وإن وافقه الذهبي؛ لأنّ هلالاً إنما أخرج له البخاري تعليقاً**"[3].

---

(١) وتتمة كلام الشيخ: "لكنه يتقوى بحديث بريدة الآتي .. وللحديث شواهد:

١- عن بريدة بن الحصيب. أخرجه مسلم (١٩٢/٢ – ١٩٣) .. عن مالك بن مغول عن ابن بريدة عنه بلفظ: (لقد أوتي أبو موسى ...). الحديث مثله". ثم ذكر الشيخ باقي الشواهد.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦١٢٢/٢٩٤/٧).

(٣) وحديث عمران هذا أصله في الصحيحين من حديث أبي جمرة عن زهدم بن مضرب عن عمران بن حصين به مرفوعاً (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ..).

ذِكْرُ مَناقِبِ ثَوْبانَ مَوْلَى رسولِ اللهِ ﷺ ﷺ

١٢٨٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٦١) عند حديث يرويه مَسْعَدَةُ بن اليَسَعِ عن الخَصِيبِ بن جَحْدَر عن النّضر بن شُفَيٍّ عن أبي أسماءَ عن ثوبانَ ﷺ قال: قال لِي رسولُ الله ﷺ: (**إذا حَلَفْتَ على مَعْصِيةٍ فدَعْها، واقْذِفْ ضَغائِنَ الجاهِلِيَّةِ تحتَ قَدَمِكَ** ..):

"قلت: **وهذا موضوع، والعَجَبُ مِن سكوت الحاكم**[1] **عليه، وأَعْجَبُ منه متابعة الذهبي إيّاه على ذلك، وهو مسلسل بالعلل:**

الأولى: النّضر بن شُفَيّ؛ قال الذهبي: "لا يُدرى مَن ذا".

الثانية: الخصيب بن جَحْدر؛ قال الذهبي: "كذّبه شعبة والقطّان وابن معين".

ولذا قال الحافظ فيه: "أحد الكذّابين".

الثالثة: مسعدة بن اليسع؛ قال الذهبي: "هالك، كذّبه أبو داود".

وقال أحمد: "حَرَّقْنا حديثه منذ دهر"".

١٢٨٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٢٤) عند حديث يرويه أبو أسماء الرَّحَبِي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال: كنت واقفاً بين يدي رسولِ الله ﷺ، فجاءَهُ حَبْرٌ من أَحْبارِ اليهودِ فقال السّلام عليك يا محمد .. فقال اليهودي: أين يكون الناس يوم تُبَدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ والسّماوات؟ فقال رسول الله ﷺ: (**هُمْ في الظُّلْمةِ دُونَ الجِسْرِ**..):

"أخرجه مسلم أيضا (١/١٧٣-٢٧٦) .. والحاكم (١/٤٨١)[2] – **فَوَهِم**[3]**!** – من حديث ثوبان".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٣١٩-٣٢٠/٦١٧٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٣٢٠-٣٢١/٦١٧٧).

(٣) يعني: في استدراكه على مسلم.

ذِكْرُ مَناقِبِ حَكِيمِ بنِ حِزامٍ القُرَشِيّ ﷺ

١٢٨٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١/١٥٨-١٥٩) عند حديث يرويه جعفر بن أبي عثمان الطيالسي عن إسماعيل بن إبراهيم عن سويد بن أبي حاتم[١] عن مَطَرٍ الوَرّاق عن حسّان بن بلال عن حكيم بن حزام ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ لَمّا بعثه والِياً إلى اليمن قال: (**لا تَمَسَّ القرآنَ إلا وأنتَ طاهِرٌ**):

"أخرجه الطبراني في "الكبير" .. وفي "الأوسط" .. والحاكم (٣/٤٨٥)[٢] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وأقول: أنّى له الصِّحّة وهو لا يُرْوَى إلا بهذا الإسناد كما قال الطبراني, ومطرٌ الورّاق ضعيف كما قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما, وفي "التقريب": "صدوق كثير الخطأ".

والرّاوي عنه سويد أبو حاتم مثله, قال النسائي: "ضعيف". وقال أبو زرعة: "ليس بالقويّ, حديثه حديث أهل الصِّدق".

قلت: يعني أنه لا يتعمّد الكذب. وقال ابن معين: "أرجو أن لا يكون به بأس"، وقال في "التقريب": "صدوق سيء الحفظ له أغلاط". وقال [يعني: ابن حجر] في "التلخيص" (ص ٤٨) عقب الحديث: "وفي إسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف, وحَسَّنَ الحازميُّ إسناده". ثم ذكر أنّ النّووي في "الخلاصة" ضعّف حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً"[٣].

---

(١) كذا وقع هنا عند الحاكم، وصوابه (سويد أبو حاتم) كما وقع في نسخة الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/٣٢٢)، وقد رواه الدارقطني في "السنن" (١/٢٢١) من طريق جعفر بن أبي عثمان به، فوقع عنده (سويد أبو حاتم).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٣٢٨/٦١٩١).

(٣) والحديث له طرق وشواهد عن جماعة من الصحابة يصحّ بها، فانظرها في تتمّة تخريج الشيخ.

ذِكْرُ مَناقِبِ حَسّانَ بنِ ثابِتٍ الأَنصارِيّ ﷺ

١٢٨٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٦١٨-٦١٩) عند حديث البراء بن عازب ﷺ: أنّ رسولَ الله ﷺ أُتِيَ فقيل: يا رسول الله، إنّ أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطّلب يَهْجُوكَ فقام ابن رواحة، فقال: يا رسول الله، ائْذِن لِي فيه، فقال: «أنتَ الذي تقول ثَبَّتَ اللهُ؟» قال: نعم ... قال: ثم قام حسّانُ، فقال: يا رسول الله، ائْذَنْ لِي فيهِ وأَخْرَجَ لِسانًا لهُ أَسْوَدَ فقال: يا رسولَ اللهِ، ائْذَنْ لِي إِنْ شِئْتَ أَفْرَيْتُ بِهِ المزادَ فقال: (**اذْهَبْ إلى أبي بكرٍ لِيُحَدِّثَكَ حَدِيثَ القَوْمِ وأَيّامَهم وأَحْسابَهم، واهْجُهُمْ وجبريلُ مَعَكَ**):

"أخرجه الحاكم (٣/٤٨٨-٤٨٩)[١] عن حاتم بن أبي صغيرة أبي يونس القشيري عن سماك ابن حرب رفع الحديث، وعن جابر عن السُّدِّي عن البراء بن عازب ...

وقال – الحاكم –: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، وجابر هو ابن يزيد الجعفي، وهو ضعيف، لكن تابعه سماك بن حرب مرسلاً فيتقوّى به"[٢].

ذِكْرُ مَناقِبِ أبي إسحاقَ سَعْدِ بنِ أبي وَقّاصٍ ﷺ

١٢٨٨ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٥/٤٣٩) عند حديث يرويه إبراهيم بن يحيى الشَّجريُّ عن أبيه عن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٣٣٧-٣٣٩/٦٢٠٧).

(٢) قلت: الحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (٤/٣٢٥) فقال: أخبرنا عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي من باهلة، قال: حدثنا حاتم بن أبي صَغِيرَة عن سماك رفع الحديث إلى النبي ﷺ، أو حدثناه عن السدي عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ، أوحدثناه عنهما كليهما .. فلم يذكر فيه جابراً.

واقتصر الشيخ هنا على تضعيف جابر الجعفي فقط، وهذا يخالف ما قرّره في أكثر تخاريجه من تضعيفه جداً بل ورَمْيِهِ بالكذب. وانظر أقواله في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٨٨). وبناء على ذلك، فلا يصحّ تقوية مرسل سماك بحديث جابر الجعفي الكذّاب عند الشيخ، لا سيما وأنّ سماكاً ليس من كبار التابعين.

موسى بن عقبة حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ قال: قال لِي رسول الله ﷺ: «**اللّهمّ سَدِّدْ رَمْيَتَهُ، وأَجِبْ دَعْوَتهُ**»:

"رواه الحاكم - أيضاً - (٣/٥٠٠)[١] وصحّحه ووافقه الذهبي!

وإسناده ضعيف عندي؛ لأنه ... من طريق إبراهيم بن يحيى الشَّجري عن أبيه - والأوّل ليّن الحديث، والآخر ضعيف -كما قال الحافظ"[٢].

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٣/١٧٢٨).

ذِكْرُ الأَرْقَمِ بنِ أبي الأَرْقَمِ المَخْزُومِيّ ﷺ

١٢٨٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٩٤٨-٩٥٠) عند حديث يرويه العطّاف بن خالد المخزومي عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن جدّه الأرقم ﷺ وكان بَدْرِيًّا، وكان رسولُ اللهِ ﷺ آوَى في دارِهِ عند الصَّفا حتّى تَكامَلُوا أَرْبعِينَ رَجُلًا مُسْلِمينِ .. فلمّا كانوا أربعينَ خَرَجُوا إلى المشْرِكِينَ. قال الأرْقمُ: فجِئْتُ رسولَ اللهِ ﷺ لِأُوَدِّعَهُ، وأَرَدْتُ الخُرُوجَ إلى بَيْتِ المقْدِسِ، فقال لِي رسولُ اللهِ ﷺ: .. «**صَلاةٌ ها هُنا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صلاةٍ ثَمَّ**» بعد أن خرّجه وبيّن أنه سقط من إسناد الطّحاوي والحاكم والطبراني يحيى بن عمران بين العطّاف وعبد الله بن عثمان بدلالة رواية أحمد في "مسنده":

"قلت: وفي هذا دلالة على أمرين:

الأوّل: أنّ الحديث فعلاً مما سقط من "المسند" المطبوع.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٣٧٠/٦٢٧١).

(٢) قلت: لكنهما مُتابَعانِ عند ابن أبي عاصم في "السّنّة" (١٤٠٨): ثنا الحسن بن علي، ثنا جعفر بن عون عن إسماعيل عن قيس عن سعد مثله سواء. ورجاله ثقات. والحسن بن علي هو الحلواني.

وأخرجه بهذا الإسناد الترمذي (٣٧٥١)، وابن حبان (٦٩٩٠) بلفظ: (اللهمّ استجب لسعدٍ إذا دعاكَ)، وصوّب الترمذي إرساله، وقال الدارقطني في "العلل" (١/٢٥٩): "رواه جعفر بن عون عن إسماعيل عن قيس عن سعد، وأصحاب إسماعيل يروونه عن إسماعيل عن قيس مرسلاً".

وصحّح الشيخ الألباني إسناده في تعليقه على "هداية الرُّواة" بعد رواية إبراهيم الشّجري مباشرة.

والآخر: أنه سقط من إسناد الأوّلين [وهم: الطّحاوي والحاكم والطبراني] يحيى بن عمران بين العطّاف وعبد الله بن عمران [كذا، وصوابه: عثمان]. ومِنَ الظّاهر أنّ ذلك مِنَ العطّاف نفسه – وليس من الرواة عنه لأنهم ثقات –، وقد تكلموا فيه مِن قِبَلِ حفظه، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله: "صدوق يهم". وقد تابعه على إثباته غير واحد ..

ثم ذكر الشيخ [الألباني] بعض وجوه الاختلاف على العطّاف .. ثم قال:

ويتلخّص من هذا التخريج أنّ سند الحديث يدور:

أوّلاً: على عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن جدّه الأرقم.

وثانياً: أنّ العطّاف بن خالد رواه عنه تارة مباشرة بدون واسطة، ولكن معنعناً لم يذكر السّماع، وتارة رواه بواسطة يحيى بن عمران عنه. وقد توبع على هذه.

وعليه فنستطيع أن نقول: إنّ الحديث إنما هو من رواية يحيى بن عمران عن عبد الله بن عثمان عن جده الأرقم. وحينئذ يتحرّر معنا أنّ في هذا الإسناد **علتين**:

الأولى: عبد الله بن عثمان هذا، **لا يُعْرَف إلا في هذه الرواية**، وقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما من رواية عطّاف، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن البخاري ذكره على القلب: "عثمان بن عبد الله بن الأرقم"! .. وهذا مما يؤكد أنّ الرّجل غير معروف ..

والعلة الأخرى: يحيى بن عمران، وهو ابن عثمان بن الأرقم كما تقدم في إحدى روايتي أبي نعيم، وهكذا أورده الشّيخان في كتابيهما، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: "**شيخ مدني مجهول**". وأما ابن حبان فذكره أيضاً في "الثقات" (٢٥٣/٩).

إذا عرفت هذا **يتبين لنا به أوهام بعض الحفّاظ**:

الأوّل: **قول الحاكم**[1]: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".

١٢٩٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٩٥٦/٦) عند حديث يرويه أبو مصعب عن يحيى بن عمران بن عثمان عن جدّه عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم عن أبيه ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ يومَ بَدْرٍ: «**ضَعُوا ما كان معكم مِنَ الأَنْفال**». فرَفَعَ أبو أُسَيْدٍ السّاعِدِيُّ سَيْفَ ابنِ عائِذٍ المِرْزُبانِ، فعَرفَهُ الأرْقَمُ بنُ أبي الأرْقمِ، فقال: هَبْهُ لِي يا رسولَ اللهِ، «**فأَعْطاهُ إيّاهُ**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٧/٧-٣٧٨/٦٢٨٢).

"أخرجه الحاكم (٥٠٤/٣)[١]، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٨٥/١ - ٩٠٩/٢٨٦) ..
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي ..
يحيى بن عمران بن عثمان ذكره - ابن حبان - في "ثقاته"، **لكن صرّح أبو حاتم بجهالته** كما تقدّم في الحديث الذي قبله[٢].
وجدّه عثمان بن الأرقم، ذكره البخاري في "التاريخ" (٢١٤/٢/٣) برواية حفيده يحيى عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا. وكذلك فعل ابن أبي حاتم (١٤٤/١/٣) ولكنه ذكره من رواية عطّاف بن خالد وعمار بن سعد عنه. وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (١٥٧/٥) وقال: "روى عنه أهل الحجاز وابن ابنه يحيى ابن عمران بن عثمان".
قلت: فهو **صدوق** إن شاء الله تعالى .. فمثل هذا الإسناد يتقوى بالشّواهد ..".

ذِكْرُ صَفْوانَ بنِ المُعَطَّلِ السُّلَمِيُّ ﷺ

١٢٩١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٥٨/٣-٣٥٩) عند حديث يرويه حُميد بن الأسود عن الضّحّاك بن عثمان عن سعيد المقبري عن صفوان بن المعطّل السُّلمي ﷺ: أنه سألَ رسولَ الله ﷺ، فقال: يا نبيَّ اللهِ، إني سائِلُكَ عن أمرٍ أنت به عالِمٌ وأنا به جاهِلٌ. قال: «**ما هو؟**» قال: هل مِنْ ساعاتِ اللّيلِ والنّهارِ مِنْ ساعةٍ تُكْرَهُ فيها الصّلاةُ؟ قال: «**إذا صَلّيْتَ الصّبحَ فَدَعِ الصّلاةَ حتى تَطْلُعَ الشّمسُ؛ فإنّها تطلعُ لِقَرْنَيْ شيطان، ثم صَلِّ؛ فالصّلاةُ مُتَقَبَّلةٌ حتّى تَسْتَوِيَ الشّمْسُ على رَأْسِكَ كالرُّمْحِ** ..»:
"أخرجه أحمد (٣١٢/٥) والحاكم (٥١٨/٣)[٣] .. **وقال الحاكم**:
"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.
قلت: وهو كما قالا، لولا أنّ حميد بن الأسود قد قال فيه الحافظ: "**يهم قليلا**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٨/٧-٦٢٨٣/٣٧٩).
(٢) وهو الحديث الذي قبل هذا في بحثنا.
(٣) في طبعة دار المنهاج (٤١٥/٧-٦٣٦١/٤١٦).

وقد خولف في إسناده، رواه ابن أبي فديك عن الضّحّاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة قال: (سأل صفوانُ بن المعطّل رسولَ الله ﷺ فقال ...) الحديث، فجعله من مسند أبي هريرة، لا من مسند صفوان. أخرجه ابن ماجة (١٢٥٢)، وابن حبان (٦١٩).

ويُرَجِّح هذه الرواية أنّ ابن حبان أخرجه (٦١٨)[١] من طريق ابن وهب عن عياض بن عبد الله القرشي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة به نحوه. وهذا إسناد على شرط مسلم لكن عياضاً هذا فيه لين كما قال الحافظ، فهو في المتابعات لا بأس به، والحديث بمجموع الطريقين صحيح"[٢].

ذِكْرُ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ الزُّهْرِيِّ ﷺ

١٢٩٢ – قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص١٨٠) عند حديث يرويه عبد الوارث بن سعيد عن ابن جريج عن محمد بن قيس عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ قال: خَطَبنا رسولُ الله ﷺ بِعَرَفاتٍ، فحَمِدَ اللهَ وأَثْنَى عليه، ثم قال: «**أمّا بعد، فإنّ أَهْلَ الشِّرْكِ والأَوْثانِ، كانوا يَدْفَعُونَ مِنْ هذا المَوْضِعِ إذا كانتِ الشّمْسُ على رُؤوسِ الجِبالِ كأنّها عَمائِمُ الرِّجالِ في وُجُوهِها، وإنّا نَدْفَعُ بعدَ أَنْ تَغِيبَ** ..»:

"أخرجه الحاكم (٢/٢٧٧ و٣/٥٢٣[٣])، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين".

ووافقه الذهبي، **وفيه نظرٌ من وجهين:**

الأوّل: أنّ محمد بن قيس بن مخرمة لم يرو له البخاري مطلقًا.

والآخر: أنّ ابن جريج يدلّس كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وقال أحمد:

---

(١) وكذا «أبو يعلى» (٦٥٨١)، و«ابن خزيمة» (١٢٧٥).

(٢) وفيه اختلاف آخر على المقبري حكاه الدارقطني في "العلل" (١٤٦٦) فقال: "اختلف فيه على المقبُري؛ فرواه الضحاك بن عثمان، وعياض بن عبد الله القرشي عن المقبُري عن أبي هريرة: أنّ صفوان بن المعطّل، سأل النبيَّ ﷺ.

وخالفهما الليث بن سعد، فرواه عن سعيد المقبُري عن عون بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن مسعود أنه قال: بينا نحن جلوس مع رسول الله ﷺ إذ جاءه عمرو بن عبسة، فقال له: علمني مما أنت به عالم .. الحديث. وقول الليث أصحّ".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٤٣١-٤٣٢/٦٣٩٠).

"إذا قال: (أخبرنا) أو (سمعت)؛ حَسْبُكَ به".

وأنت ترى أنه لم يصرح بسماعه هنا، بل عنعنه فكانت علة"[1].

- وانظر: "النّصيحة بالتحذير من تخريب عبد المنان" (ص٢٠٣)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣/٨٠).

ذِكْرُ الضَّحّاكِ بن قَيْسٍ الأَكْبرِ ﷺ

١٢٩٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٣٤٧) عند حديث يرويه هلالُ بن العَلاءِ الرَّقّيُ بإسناده عن عبد الملك بن عمير عن الضّحّاك بن قيس ﷺ قال: كانت بالمدينة امرأةٌ تَخْفِضُ النّساءَ يُقال لها: أمّ عطيّة، فقال لها رسول الله ﷺ: (**اخْفِضِي ولا تَنْهِكي؛ فإنه أَنْضَرُ للوَجْهِ وأَحْظَى عند الزَّوْجِ**):

"أخرجه الحاكم (٣/٥٢٥)[2] ..

وسكتَ عليه الحاكم والذهبي، ورجاله ثقات، غير العلاء بن هلال الرّقّي والد هلال، قال الحافظ: "فيه لين""[3].

---

(١) قلت: وفيه علة ثالثة تؤكّد أنّ ابن جريج دلّسه، وهي الاختلاف فيه على ابن جريج؛ فقد رواه عبد الوارث بن سعيد عن ابن جريج هنا موصولاً عن المسور بن مخرمة. ورواه عبد الله بن إدريس الكوفي عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخرمة مرسلاً. أخرجه أبو داود في "المراسيل" (رقم ١٥١). وتابعه مسلم بن خالد الزَّنْجي عن ابن جريج به. أخرجه الشافعي (٩١٦)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٧/٣٠١).

قال ابن دقيق العيد كما في "نصب الراية" (٣/٦٦): "وهو مرسل، فإنّ محمد بن قيس بن مخرمة تابعي .. وأظنّ أنّ ابن جريج عنه منقطع أيضاً".

قلت: وهو كما قال، فقد رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريج قال: أُخبرت عن محمد بن قيس بن المطلب أنّ النبي ﷺ خطب بعرفة فقال: ... أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٤١٦). وانظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٦/٣٨٩١-٣٨٩٢). وقد تقدّم هذا الحديث تحت رقم (٨٩٥) من بحثنا هذا.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٤٣٦/٦٣٩٨).

(٣) وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" فقالا: "بل: ضعيف جدا، قال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة" .. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال النسائي في ترجمة ابنه هلال: روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة. وذكره سبط ابن العجمي في "الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث"".

ذِكْرُ أبي واقِدٍ اللَّيْثِيّ ﷺ

١٢٩٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٨/٥) عند حديث يرويه أبو يحيى الحِمّاني عن عبد الرحمن بن آمِين عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد اللّيثي ﷺ مرفوعاً **(إنّ قَوائِمَ مِنْبَرِي رَواتِبُ في الجَنّةِ)** بعد أن خرّجه من حديث أمّ سلمة وصحّح إسناده على شرط مسلم: "أخرجه الحاكم (٥٣٢/٣)[١]، **وسكت عليه هو والذهبي**.

قلت: وسنده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن آمين وأبي يحيى الحِمّاني، واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن"[٢].

ذِكْرُ زَيْدِ بنِ الأَرْقَمِ الأَنْصارِيّ ﷺ

١٢٩٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٨٣/١٠-٦٨٤) عند حديث يرويه كامل أبو العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم ﷺ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، حتى انْتَهَيْنا إلى غَدِير خُمٍّ .. فحَمِدَ الله وأَثْنى عليه، وقال: **(يا أيّها الناس، إنه لم يُبْعَثْ نَبِيٌّ قطُّ إلا عاشَ نِصْفَ ما عاش الذي كان قَبْلَهُ، وإني أُوشِكُ أنْ أُدْعى فأُجِيبَ، وإنّي تاركٌ فيكم ما لنْ تَضِلّوا بعده: كتابَ الله عزّ وجلّ .. مَن كنتُ مَوْلاهُ، فعَلِيٌّ مَوْلاهُ)**:

قلت: وكذا ضعّفه الشيخ جداً في «الضعيفة» (٤٨٥/٧) وفي «صحيح أبي داود/الكبير» (١٩٦/١). وانظر: كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٤٧٩).

وللحديث طرق وشواهد قوّى بها الشيخُ الحديثَ، فانظرها في تمام تخريجه. وانظر: "التلخيص الحبير" (٢٨٣٨/٦-٢٨٣٩).

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٥٥/٧-٤٥٦/٦٤٣١).

(٢) أمّا عبد الرحمن ابن آمين – ويقال: ابن يامين– فقد قال فيه أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢١١/٥): "منكر الحديث، لا يشبه حديثه حديث الثقات". واعتمده الذهبي في "المغني" (٣٥٢٨) وفي "الميزان".

وأما أبو يحيى الحِمّاني، فهو صدوق يخطئ، كما في "التقريب".

"أخرجه الحاكم (٣/٥٣٣)[١] من طريق كامل أبي العلاء .. **وقال الحاكم:**
"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!
وأقول: **وهو كما قالا؛ لولا عنعنة حبيب.** على أنّ كاملا أبا العلاء - وإن كان من رجال مسلم -؛ **ففي حفظه ضعف،** كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله: "صدوق يخطئ".
فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه"[٢].

ذِكْرُ عبدِ اللهِ بن الزُّبيرِ بنِ العَوّامِ رضي الله عنهما

١٢٩٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦٨٥) عند حديث يرويه زِيادٌ الجَصّاصُ عن عليّ بن زيدٍ عن مجاهد قال: قال لي عبد الله بن عمر: انْظُرْ إلى المكانِ الذي به ابنُ الزبير. قال: فلا تَمُرَّ بي عليه. قال: فَسَها الغُلامُ. قال: فإذا ابن عمر ينظرُ إلى ابن الزّبير مَصْلوباً، فقال: يغفر اللهُ لك - ثلاثاً - أما والله ما عَلِمْتُكَ إلا كنتَ صَوّاماً قَوّاماً .. ثم الْتَفَتَ إليَّ فقال: سمعتُ أبا بكر الصّديق ﷺ يقول: سمعتُ رسولّ الله ﷺ يقول: **(مَن يَعْمَلْ سوءاً يُجْزَ بهِ في الدّنيا):**
"أخرجه الحاكم (٣/٥٥٢-٥٥٣)[٣]، وأحمد (١/٦)، وابن مردويه ..
والسياق لابن مردويه والحاكم، **لكن وقع فيه تحريف وسكت عنه.**
وأقول: **إسناده ضعيف،** زياد - وهو ابن أبي زياد الجَصّاص - ضعيف، وكذا عليّ بن زيد وهو ابن جدعان"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٤٥٨/٦٤٣٥).
(٢) وذلك أنّ الحاكم قد خرّجه (٤٦٢٦) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطُّفيل عن زيد بن أرقم به، فزاد في الإسناد أبا الطّفيل، وتابعَ حبيباً على هذا الإسناد فطرُ بن خليفة عن أبي الطُّفيل به، وقد تقدّم ذلك كلّه في بحثنا هذا تحت رقمي (١١٢٤) و(١١٢٥) فانظرهما غير مأمور.
(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٥٠٦-٥٠٧/٦٥٠٨).
(٤) كما في "التقريب". واختُلِف فيه على زياد الجصّاص. قال الدارقطني في "العلل" (٤/٢٢٣):
"رواه زياد الجصاص، واختلف عنه؛ فرواه عبد الوهاب بن عطاء عن زياد عن علي بن زيد عن مجاهد عن ابن عمر عن أبي بكر. وخالفه أبو عاصم العباداني، فرواه عن زياد الجصاص عن سالم عن ابن عمر عن عمر. **وليس فيه شيء يثبت .. وزياد ضعيف**".

ذِكْرُ جابرٍ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما

١٢٩٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٧٠-٧١) عند حديث يرويه الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ﷺ قال: «كُنْتُ أَمْتَحُ لِأَصْحابِي يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ القَلِيبِ» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به:

"قلت: **وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم**[١].

والحديث أخرجه البخاري في "التاريخ" (١/٢/٢٠٧) .. والحاكم (٣/٥٦٥)[٢] من طرق أخرى عن الأعمش ... به. ولذا قال الحافظ في "الإصابة" – ترجمة جابر بعد أنْ عزاه لـ "التاريخ" –: "إسناده صحيح إلى أبي سفيان عن جابر ...".

قلت: وكأنه يشير إلى ما في أبي سفيان – واسمه: طلحة بن نافع – من الكلام وإلا؛ لم يذكره بين السّند الصحيح وجابر كما هو ظاهر! لكن المُتَقَرِّر أنّ الكلام المشار إليه غير مُؤَثِّر فيه، ولذلك احتجّ به مسلم، وأخرج له البخاري متابعة. وقال الحافظ: "صدوق".

وأما الحاكم؛ فلم يُصَحِّح الحديث؛ مع أنه على شرطه؛ لأنه نقل عن الواقدي أنه أنكره؛ لأنّ جابرا لم يشهد بدراً! وهذا قد صحَّ عن جابر نفسه قال: (لم أَشْهَدْ بدراً ولا أُحُداً؛ منعني أبي ... الحديث). أخرجه مسلم (٥/١٩٩ – ٢٠٠).

وساق العقيلي هذين الطريقين، وقال: "كلاهما غير محفوظين. وهذا يروى بإسناد صالح من غير هذا الوجه".

قلت: والحديث له طريق آخر عن ابن عمر، يرويه موسى بن عبيدة عن مولى ابن سباع عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق به مع اختلافٍ في السياق، وقد ذكره الشيخ في تمام تخريجه هنا، ثم قال: "أخرجه ابن مردويه والترمذي وقال: "وموسى بن عبيدة يضعف، ومولى ابن سباع مجهول".

قلت: وجملة القول: إنّ الحديث ضعيف؛ لضعف رواته وجهالة بعضهم، واختلافهم على ابن عمر في ضبط لفظه .. لكن قد صحّ عن أبي هريرة ﷺ قال: (لما نزلت {من يعمل سوءا يجز به} بلغت من المسلمين مبلغاً شديدا، فقال رسول الله ﷺ: (قاربوا، وسدّدوا؛ ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النّكبة ينكبها، أو الشوكة يشاكها). أخرجه مسلم (٨/١٦) ..".

(١) وكذا قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/٢١٩). ثم استدرك فقال: "لكن قال محمد بن سعد: ذكرت لمحمد بن عمر يعني الواقدي، هذا الحديث فقال: هذا وهمٌ من أهل العراق. وأنكر أن يكون جابر شهد بدرا".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٥٤١/٦٥٧٥).

ولكن أليس الجمعُ بين حَدِيثَيْهِ أولى من ضربِ أحدهما بالآخر؛ كما هي القاعدة؟! بأنْ يقال: إنه لم يشهد معركة بدرٍ، ولم يباشر القِتال فيها، وإنما كان يساعد على نَضْحِ الماء بالنُّزول إلى البئر ومَلْءِ الدَّلْوِ لرفعه إلى الذي يَنْزِع الدّلوَ، وهو الذي يعرف بـ (الماتح)، والأوّل بـ (المايح)؛ وهو هنا جابر! هذا ما ظهر لي! والله أعلم"[1].

ذِكْرُ واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ ﷺ

١٢٩٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/٥٨٣-٥٨٤) عند حديث يرويه محمد بن عبد الرحمن المقاتِلِيُّ [القشيري] عن أسماء بنت واثلة بن الأسقع عن أبيها ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة **(مَن صلّى الصُّبْحَ ثم قَرَأ {قل هو الله أحد} مائةَ مرّةٍ قبل أن يتكلّمَ، فكلّما قرأ {قل هو الله أحد} غُفِرَ له ذَنْبُ سَنَةٍ)**:

"أخرجه الطبراني (٢٢/٩٦/٢٣٢)، وكذا الحاكم (٣/٥٧٠)[2] ..

قلت: **سكت عليه الحاكم، وبيّض له الذهبي**، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/١٠٩) بعد أن عزاه للطبراني: "وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري، وهو متروك".

قلت: **بل هو كذّاب**؛ كما قال الأزدي. وقال ابن أبي حاتم (٣/٢/٣٢٥):

"سألت أبي عنه؟ فقال: متروك الحديث، كان يكذب ويفتعل الحديث"".

ذِكْرُ بُسْرِ بنِ أبي أَرْطاةَ ﷺ

١٢٩٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٤٥٣) عند حديث يرويه يزيدُ مولى بُسر بن أبي أرطاة عن بسر بن أبي أرطاة عن النبي ﷺ أنه كان يَدْعو: **(اللّهمّ أَحْسِنْ عاقِبَتَنا فِي الأُمورِ كلِّها، وأَجِرْنا مِنْ خِزْيِ الدّنْيا وعذابِ الآخِرةِ)**:

---

(١) وأشار إلى هذا الجمع الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/٤٧٢)، وجزم ثمّتَ بثبوت حديث جابر هذا.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٥٥٤-٥٥٥/٦٦٠٣).

"أخرجه ابن عدي، والحاكم (٣/٥٩١)[١]؛ **وسكت عليه هو والذهبي**.
ويزيد هذا **لم أعرفه**. وبسر بن أرطاة – وقيل: ابن أبي أرطاة – **مختلف في صحبته**. وقال ابن عدي عقب هذا الحديث وحديث آخر ساقه له: "**مشكوك في صحبته**".
وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال ابن معين: رجل سوء. قلت: ذا صحابي!".
وقد أطال ابن عبد البر ترجمته في "الاستيعاب"، وذكر فيها بعض مساويه. فالله أعلم"[٢].

ذِكْرُ أسامةَ بنِ زيدِ بنِ حارِثةَ حِبِّ رسولِ اللهِ ﷺ

١٣٠٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/١٤٣) عند حديث يرويه عمرو خالد الحرّاني عن ابن لهيعة عن صالح بن أبي عَرِيبٍ عن خلّادِ بن السّائِبِ عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (**إذا مُدِحَ المُؤمِنُ في وجْهِهِ رَبا الإيمانُ في قَلْبِهِ**):
"رواه الطبراني (١/٢٣/١) .. والحاكم (٣/٥٩٧)[٣] **وسكت عنه، وكذا الذهبي**.
وهذا إسناد ضعيف، من أجل ابن لهيعة، فإنه سيء الحفظ، إلا من رواية العبادلة عنه، وهذه ليست منها. وشيخه صالح بن أبي عريب، قال ابن القطان: "**لا يعرف حاله**". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات". وقال الحافظ: "**مقبول**"[٤] ..

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٦١٤/٦٦٨٧).
(٢) قلت: انظر تحرير القول في صحبته عند مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (٢/٣٧٨-٣٨١).
والحديث أورده ابن كثير في "تفسيره" (١/٣٩٠) وقال: "وهذا حديث حسن، وليس في شيء من الكتب الستة، وليس لصحابيّه وهو بسر بن أرطاة – ويقال: ابن أبي أرطاة – حديث سواه، وسوى حديث (لا تقطع الأيدي في الغزو)".
(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٦٣٠/٦٧١٦).
(٤) كذا قال الشيخ هنا، وتَبِع ابنَ القطّان وابن حجر في تجهيله، لكنه حسّن له وقوّى أمره في غير موضع، وتعقّبَ ابنَ القطّان وابن حجر، فمن ذلك قوله في «صحيح أبي داود/الكبير» (٨/٤٣٩): "ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٤٥٧) من رواية عبد الحميد بن جعفر هذا عنه، **فادّعى ابن القطان أنه لا يُعرف إلا به!** فردّه الذهبي في «الميزان» والحافظ في «التهذيب» بأنه روى عنه جمع آخر من الثقات، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: "ثقة". **وقصّر الحافظ** فقال فيه: "مقبول"! ..".
وقال في «الإرواء» (٣/١٥٠): "قال ابن منده: "مصري مشهور". وقال ابن القطان: "لا يعرف حاله ولا يعرف من روى عنه غير عبد الحميد بن جعفر". قال الذهبي: "قلت: بلى، روى عنه حيوة بن شريح والليث وابن لهيعة وغيرهم، له أحاديث، وثقه ابن حبان".

وقال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٢٢٩/١ - طبعة دار المعرفة ببيروت): "سنده ضعيف""[١].

ذِكْرُ سَلْمانَ الفارِسِيِّ ﷺ

١٣٠١ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٧٧/٨) عند حديث يرويه كثير بن عبد الله عن أبيه عن جدّه عمرو بن عوف ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**سلمانُ مِنّا أَهْلَ البَيْتِ**):

"أخرجه ابن سعد في "الطبقات" .. وابن جرير الطبري في "التفسير" (٨٥/٢١) .. والحاكم (٥٩٨/٣)[٢] ..

قلت: وهذا **إسناد ضعيف جداً**؛ لأنّ كثيرا هذا **متروك**؛ قال الذهبي في "الكاشف":

"واهٍ، قال أبو داود: كذّاب".

قلت: وكأنه لذلك **سكت عنه الحاكم** ولم يصحّحه كعادته، وأما الذهبي فقال في "تلخيصه": "قلت: سنده ضعيف". **والحقُّ ما ذكرته**[٣]، وهو الذي يقتضيه قول الذهبي المتقدم، ويؤيده قوله في "سير الأعلام" (٥٤٠/١) بعد أن ساق الحديث: "**كثيرٌ متروك**""[٤].

قلت (الألباني): **فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى**".

وانظر: "الصحيحة" (٣٣/٥)، وكتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٢٧٠).

(١) قلت: ثم هذا المتن يخالف بعض الأحاديث الصحيحة، والتي نهى فيها رسول الله ﷺ عن مدح الرجل أخاه في وجهه. فمن ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠)، وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: أنهم ذكروا رجلاً عند النبي ﷺ ، فقال رجل: يا رسول الله ما من رجلٍ بعد رسول الله أفضل منه في كذا. فقال النبي ﷺ : «ويحك، قطعت عنق أخيك». مرارًا يقول ذلك. قال رسول الله ﷺ: «إن كان أحدكم مادحًا أخاه لا محالة فليقل أحسبُ فلانًا - إن كان يُرى أنه كذلك- ولا أزكي على الله أحدًا، وحسيبُه الله، أحسبه كذا وكذا».

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٧٢٢/٦٣٣/٧).

(٣) يعني: أنّ إسناده ضعيف جداً وليس ضعيف فقط كما قال الذهبي.

(٤) وأبوه عبد الله بن عمرو بن عوف لم يرو عنه غير ابنه كثير، وأورده الذهبي في "الميزان" (٤٦٧/٢) وقال: "ما روى عنه سوى ابنه كثير أَحَدُ التَّلْفَى". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

قلت: وقد وردَ الحديثُ عن جماعة من الصحابة، خرّج حديثهم الشيخ في تتمة تخريجه، وضعّفها كلّها، ثم قال في خِتام تخريجه: "**نعم؛ قد صحّ الحديثُ موقوفاً على عليٍّ ﷺ من طرق عنه**؛ فها أنا أذكرها إن شاء الله تعالى ..".

١٣٠٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧٠٤/١١) عند حديث يرويه عمران بن خالد الخزاعي عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: دَخَلَ سلمانُ الفارسي على عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنهما وهو مُتَّكِئ على وِسادةٍ، فألْقاها له، فقال سلمان: صدق الله ورسوله .. قال لِي: (**يا سلمانُ، ما مِنْ مسلمٍ يَدْخُلُ على أَخِيهِ المسلمِ، فَيُلْقِي له وِسادةً إكراماً له؛ إلا غَفَرَ اللهُ له**):

أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٢٤-١٢٥) .. والحاكم (٥٩٩/٣)[١] ..

قلت: أورده ابن حبان في ترجمة عمران هذا، وقال: "**روى عنه أهل البصرة العجائب، وما لا يشبه حديث الثقات، فلا يجوز الاحتجاج به**". **وأما الحاكم**؛ فسكت عنه! وبيّض له الذهبي في "تلخيصه"! ولكنه قال في "الميزان": "وهذا خبر ساقط"".

ذِكْرُ سَعْدِ القَرَظِ المُؤَذِّنِ ﷺ

١٣٠٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٤٩/١) عند حديث يرويه عبد الله بن الزبير الحميدي عن عبد الرحمن بن عمّار بن سَعْدِ القَرَظِ مُؤَذِّنِ رسولِ اللهِ ﷺ حدّثني أبي عن جَدِّي: أنّ رسول الله ﷺ: (**أَمَرَ بِلالاً أن يُدْخِلَ إصْبَعهُ في أُذُنِه، وقال: إنه أَرْفَعُ لِصَوْتِك** ..):

"رواه الحاكم (٦٠٧/٣)[٢] من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي ..

قلت: **وسكت عليه الحاكم وكذا الذهبي**. وقال البوصيري في "الزوائد" (ق ٢/٤٧): "هذا **إسناد ضعيف** لضعف أولاد سعد القرظ: عمار وسعد وعبد الرحمن .."[٣].

- وانظر: "الثمر المستطاب" (١٦١/١-١٦٢).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٧٢٣/٦٣٤/٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٧٣٨/٦٦٢-٦٦١/٧).

(٣) قال البخاري: "عبد الرّحمن بن سعد، المؤَذِّن، فيه نَظَرٌ". «التاريخ الكبير» (٢٨٧/٥). وقال في (٥٠٤/٦): "عبد الرّحمن بن سعد **لم يصحّ حديثُه**". وقال أبو الحسن بن القطّان الفاسي: "علّته [يعني: حديثنا هذا] هي أنّ عبد الرّحمن المذكور، وأَباه، وجَدَّه، كلّهم لا تُعرف له حال". «بيان الوهم والإيهام» (٣٤٦/٣). وقال الهيثمي في "المجمع" (٣٣٤/١): "وفيه عبد الرحمن بن سعد ابن عمار وهو ضعيف".

ذِكْرُ جُنادَةَ بنِ أبي أُمَيّةَ الأَزْدِيّ ﷺ

١٣٠٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٧٦/٢) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليَزَني عن حُذافة[١] الأزدي عن جُنادة بن أبي أمية ﷺ قال: دَخَلْتُ على رسولِ اللهِ ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأَزْدِ يومَ الجُمُعةِ، فدَعانا رسول اللهِ ﷺ إلى طَعامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فقُلْنا: إنّا صِيامٌ، فقال: «**صُمْتُمْ أَمْسِ؟**». قلنا: لا، قال: «**أَفَتَصُومُون غَدًا؟**». قلنا: لا، قال: (**فأَفْطِرُوا**). ثمّ قال: (**لا تَصُوموا يومَ الجُمعةِ مُفْرَداً**):

"أخرجه الحاكم (٦٠٨/٣)[٢]، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢١٧٣/٣١٦/٢ و٢١٧٤)، **وقال:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه أنّ ابن إسحاق لم يخرّج له مسلم إلا مقروناً، ثم هو مدلّس، وقد عنعنه**"[٣].

لكن تابعه عند الطبراني يزيد بن أبي حبيب، وهو ثقة، فالسّند صحيح"[٤].

---

(١) كذا وقع عند الحاكم، وصوابه (حذيفة) كما في مصادر التخريج الأخرى.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٦٣/٧-٦٦٤/٦٧٤١).

(٣) قلت: وفيه أيضاً حذيفة الأزدي البارقي لم يرو عنه غير مرثد اليزني، ولم يخرّج له مسلم، وقال ابن حجر: "مقبول". وقال الذهبي في "الميزان" (٤٦٧/١): "**مجهول** في كراهية صوم الجمعة -يعني: حديثه هذا-".

وقد توبع ابن إسحاق عليه؛ تابعه الليث بن سعد وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد به. أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٧٨٦)، والطبراني في "الكبير" (٢١٧٥، ٢١٧٦)، والطّحاوي في "شرح المعاني" (٧٩/٢).

(٤) قلت: الذي تابعَ ابنَ إسحاق هما الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب كما تقدّم.

ثم إنّ الشيخ رحمه الله لم ينتبه للعلّة الحقيقية لهذا الإسناد، وهي جهالة حذيفة الأزدي، فصحّح إسناد الحديث! وإن كان قد صحّ النهي عن إفراد الجمعة بالصوم في غير ما حديث، ومن ذلك حديث أبي هريرة عند البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤). وحديث جابر عند البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٤٣). وحديث جويرية بنت الحارث عند البخاري (١٩٨٦).

فائدة: قال الإمام البغوي في "شرح السنة" (٣٦٠/٦): "والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا تخصيص يوم الجمعة بالصوم إلا أن يصوم قبله أو بعده معه، ولم يكرهه مالك، وقال: رأيت بعض أهل العلم يصومه ويتحرّاه".

ذِكْرُ عمرِو بنِ الأَهْتَمِ المِنْقَرِيّ ﷺ

١٣٠٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٠٩/٤-٣١٠) عند حديث يرويه أبو سَعْدٍ الهَيْثَمُ بنُ مَخْفُوظٍ عن أبي المِقْوَمِ الأنصاري يحيى بن أبي يزيد عن الحَكَمِ بنِ عُتيبة عن مِقْسَمٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: جَلَسَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قَيْسُ بن عاصِمٍ والزِّبْرِقانُ بن بَدْرٍ، وعمرو بنُ الأَهْتَمِ التَّمِيمِيُّونَ، ففَخَرَ الزِّبْرِقانُ .. فقال: عمرو بن الأَهْتَمِ: واللهِ يا رسولَ اللهِ، إنّه لَشَدِيدُ العارِضَةِ، مانِعٌ لِجانِبِهِ، مُطاعٌ في نادِيهِ ... فقال النّبيُّ ﷺ: «**إنّ مِنَ البَيانِ لَسِحْرًا، إنّ مِنَ البَيانِ لَسِحْرًا**» بعد أن خرّج المرفوع منه دون القصّة من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، وحسّن إسناده:

"أخرجه الحاكم (٦١٣/٣)[١] .. **وسكت عليه الحاكم والذهبي**.

والهيثم هذا قال في "الميزان": "لا يُدْرَى مَنْ هو؟".

قلت: وشيخه أبو المِقْوَم لم أجد له ترجمة[٢]. ثم روى له الحاكم شاهدا من حديث أبي بكرة، وفيه سليمان بن سعيد النشيطي، وهو ضعيف. وله شاهدا آخر من حديث بريدة مخرج في "المشكاة" (٤٨٠٤)".

ذِكْرُ عُثمانَ بنِ أبي العاصِ الثَّقَفِيّ ﷺ

١٣٠٦ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٤٩٦/١) عند حديث يرويه سعيد بن السّائب الطّائِفي عن محمد بن عبد الله بن عياض عن عثمان بن أبي العاص ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ «**أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ الطّائِفِ حيث كانت طاغِيَتُهُمْ**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٨٠/٧-٦٨١/٦٧٥٢).

(٢) قلت: هو يحيى بن ثعلبة أبو المقوّم الأنصاري – وفي اسمه اختلاف –، قال فيه يحيى بن معين في رواية ابن طهمان (٢٨٣): "ليس بشيء". وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٥٨٦): "ضعيف".

وقد ساق ابن كثير هذا الحديث بهذا الإسناد في "البداية والنهاية" (٢٤٣/٧)، وقال: "وهذا اسناد غريب جدا".

"**سكت عليه الحاكم والذهبي** (٦١٨/٣)[١] ...

قلت: .. ابن عياض هذا وإن ذكره ابن حبان في "الثقات"؛ فهو على قاعدته من توثيق المجهولين، ففي مثل هذا لا يليق بالمحقّقين أنْ يعتمدوا على توثيقه وحده، ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "**لا يُعْرَف**، روى عنه سعيد بن السّائب". وقال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**". **وكلّ هذا يدلّ على أنّ الرَّجُلَ غير معروف، مما يَجْعَلُ حديثه غير صالح للاحتجاج به** .."[٢].

ذِكْرُ أبي الطُّفَيْلِ عامِرِ بنِ واثِلَةَ ﷺ

١٣٠٧ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٧٣/٣) عند حديث يرويه جعفر بن يحيى عن عمّه عُمارة بن ثوبان عن أبي الطُّفيل ﷺ قال: (كنتُ غُلاماً أَحْمِلُ عُضْوَ البَعيرِ، فرأيتُ رسول الله ﷺ: «**يَقْسِمُ لَحْمًا بالجِعْرانَةِ فجاءَتْهُ امْرَأَةٌ فبَسَطَ لَها رِداءَهُ**» فقلتُ: مَنْ هذه؟ قالوا: أُمُّهُ الّتي أَرْضَعَتْهُ):

"أخرجه الحاكم (٦١٨/٣-٦١٩)[٣]، **وسكت عليه هو والذهبي!**

وكأنه لجهالة تابعيّه عمارة بن ثوبان[٤]، ومثله الراوي عنه؛ جعفر بن يحيى بن ثوبان[٥]".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٧٧٥/٦٩٦/٧).

(٢) وقال الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٥٥/١-١٥٦): "قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير محمد بن عبد الله بن عياض؛ قال الذهبي: "لا يُعْرفُ، روى عنه سعيد بن السائب". وأما ابن حبان؛ فذكره في "الثقات"! على قاعدته التي تفرّد بها دون الأئمة، وسبق التنبيه عليها مراراً! ... وقال الحافظ في ترجمة ابن عياض هذا: "مقبول"؛ أي: إذا توبع، وإلا؛ فليّن الحديث. ولم أجد له متابعاً أو شاهداً، فكان حديثه ضعيفاً.

ويغني عنه حديث طلق بن علي قال: خرجنا وفداً إلى النبي ﷺ، فبايعناه وصلّينا معه، وأخبرناه أنّ بأرضنا بِيعَةً لَنا ... الحديث، وفيه: فقال عليه السّلام: (اخرجوا؛ فإذا أتيتم أرضكم فاكسروا بِيعَتَكُمْ ... واتخذوها مسجداً).

أخرجه النسائي (١١٢/١) بإسناد حسن؛ وقد تكلّمنا عليه في "الثمر المستطاب"".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٧٧٩/٦٩٨/٧).

(٤) قال عنه في "التقريب": "مستور".

(٥) قال عنه في "التقريب": "مقبول".

ذِكْرُ سُراقةَ بنِ مالِكِ بنِ جُعْشُمٍ ﷺ

١٣٠٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٣٢١-٣٢٢) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن موسى بن عُليّ بن رباحٍ اللّخمي عن أبيه عن سُراقة بن مالك بن جُعْشُم ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ قال له: «**يا سراقةُ، أَلَا أُخْبِرُكَ بأهلِ الجَنّةِ وأهلِ النّارِ؟**» فقلتُ: بلى يا رسول الله، فقال: «**أمّا أهلُ النّارِ فكلُّ جَعْظَرِيٍّ جَوّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ، وأما أهلُ الجَنّةِ فالضُّعفاءُ المَغْلُوبونَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عليّ عن أبيه عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً مِنْ مسند ابن عمروٍ لا من مسند سُراقة:

"أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٥٨٩)، والحاكم (٣/٦١٩)[١] .. **وسكت عنه هو والذهبي**، وهذا أولى مما نقله المنذري عنه أنه قال: "صحيح على شرط مسلم"؛ فإنّ عبد الله ابن صالح ليس على شرطه أوّلاً. ثم هو مُضَعَّفٌ ثانياً.

وقد خالف عبد الله بن المبارك في إسناده ثالثاً؛ فجعله من مسند سراقة، وهو عنده من مسند عبد الله بن عمرو"[٢].

ذِكْرُ أُسامةَ بنِ عُمَيْرٍ الهُذَلِيّ والِدِ أبي المَلِيحِ رضي الله عنهما

١٣٠٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٥٩) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق عبد الوهاب بن عيسى الواسطي عن يحيى بن أبي زكريا الغسّاني عن مبشر بن أبي المليحِ بن أسامة عن أبيه عن جدّه أسامة بن عمير ﷺ: أنه صلى مع النّبيّ ﷺ رَكْعَتَيِ الفَجْر، فصلّى قريباً منه، فصلّى النّبيُّ ﷺ ركعتين خفيفتين، فسَمِعَهُ يقول: (**اللهمّ رَبَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧/٦٩٩/٦٧٨١).

(٢) وتابعَ عبدَ الله بن المبارك على ذلك عبدُ الله بن يزيد المقرئ عند أحمد في "مسنده" (٦٥٨٠).

وانظر ما سبق في هذا البحث تحت رقم (٤٣).

ومحمدٍ ﷺ، أعوذُ بك من النّارِ -ثلاث مرات-) بعد أن خرّجه من حديث عائشة وأبي هريرة:

"أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٠١) والحاكم (٦٢٢/٣)[١] **وسكت عليه هو والذهبي.**

قلت: **وهو ضعيف**: مبشر بن أبي المليح قال ابن أبي حاتم (٣٤٢/١/٤):

"روى عن أبيه، وعنه شعبة". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعباد بن سعيد بصري ترجمه ابن أبي حاتم (٨٠/١/٣) برواية عبد الله بن محمد ابن أخي جويرة بن أسماء الضّبعي والغسّاني هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢].

والغسّاني ضعيف. والواسطي هو أبو الحسن التّمّار، قال ابن أبي حاتم (٧٣/١/٣) عن أبيه: "ليس به بأس"".

ذِكْرُ مُصْعَبِ بنِ عُمَيْرٍ العَبْدَرِيّ ﷺ

١٣١٠ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٤٧/٩) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق الحسن بن علي بن عفّان العامري عن زيد بن الحُباب عن موسى بن عُبيدة عن أخيه عبد الله ابن عُبيدة عن عروة بن الزبير عن أبيه ﷺ، قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ جالِساً بِفُباءَ ومعه نَفَرٌ، فقام مصعبُ بنُ عُمَيْرٍ عليه بُرْدَةٌ ما تكادُ تُوارِيهِ، ونَكَسَ القَوْمُ، فجاء فسَلَّمَ، فرَدُّوا عليه، فقال فِيهِ النّبيُّ ﷺ خَيْرًا وأَثْنى عليهِ، ثمّ قال: «**لَقَدْ رَأَيْتُ هذا عند أَبَوَيْهِ بمَكّةَ يُكْرِمانِهِ ويُنَعِّمانِهِ ... أَمَا لو تعلمون مِنَ الدّنيا ما أَعْلَمُ، لاسْتَراحَتْ أَنْفُسُكم مِنها**):

"رواه ابن شمعون [كذا، وصوابه: سمعون] الواعظ في "الأمالي" (١٧٩/٢)، والحاكم (٦٢٨/٣-٦٢٩)[٣] عن موسى ابن عُبيدة عن عبد الله بن عُبيدة عن عروة بن الزبير - **وزاد**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٧٩٤/٧١٠/٧).

(٢) ضعّفه الدارقطني جداً، فقال كما في "سؤالا البرقاني" (٣٣١): "متروك". وقال الذهبي في "الميزان": "لا شيء".
قلت: وقد سقط من إسناد الحاكم، وهو ثابت في رواية ابن السنّي، وكذا الطبراني في "الكبير" (١٩٥/١) بهذا الإسناد.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٨٢٤/٧٢٨-٧٢٧/٧).

الحاكم: (عن أبيه) - مرفوعاً. **ولعلّ هذه الزيادة خطأٌ مطبعيٌّ أو من النّاسخ**؛ فقد رواه البيهقي في "الشُّعب" عن عروة أيضاً؛ مرسلاً، كما في "الجامع الصغير"[(١)].

قلت: وإسناده ضعيف على كل حال؛ فإنّ موسى بن عبيدة؛ ضعيف[(٢)].

وعبد الله بن عبيدة أخوه؛ مختلف فيه، وجزم الحافظ بأنه ثقة".

ذِكْرُ أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الأَسَدِ المَخْزُومِيِّ ﷺ

١٣١١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٤٤٥) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق السَّرِيِّ بن خُزيمة عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت البُناني عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد عن أمّه أمّ سلمة عن أبي سلمة رضي الله عنهما مرفوعاً «**إذا أَصابَتْ أَحَدَكُم مصيبةٌ فلْيَقُل: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، اللهمّ عِنْدَك أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) عن موسى بن إسماعيل عن حماد عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أمّ سلمة، ليس فيه ذِكْرُ أبي سلمة:

"قلت: وقد اخْتُلِف فيه على حماد على وجهين آخرين:

أحدهما: قال أحمد (٤/٢٧): ثنا روح: ثنا حماد بن سلمة عن ثابت: حدثني ابن عمر عن أبيه عن أمّ سلمة: أنّ أبا سلمة حدّثهم: أنّ رسول الله ﷺ قال ... فذكره. فجعله من (مسند أبي سلمةَ ﷺ). وكذلك أخرجه النسائي (١٠٧٢) من طريق محمد بن كثير: حدثنا حماد بن سلمة ... به. وكذا رواه الطبراني (٢٣/٢٤٦ - ٢٤٧)، **وكذا الحاكم** (٣/٦٢٩)[(٣)]، لكنه عنده من رواية السَّرِيِّ بن خزيمة: ثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد ... به. **وهذا شاذٌّ عندي**؛ لمخالفته لرواية المؤلف [يعني: أبا داود] عن موسى بن إسماعيل ... به؛ دون ذكر أبي

---

(١) رواه في "شعب الإيمان" (٩٨٤٦ و٩٨٤٧) من طريقين عن زيد بن الحباب، أَحَدُ الطريقين من طريق ابن أبي الدنيا، وهذا في "ذمّ الدنيا" (٤٢٨). ورواه المعافى بن عمران في كتاب "الزهد" (٢١١) عن موسى بن عبيدة به مرسلاً.

(٢) كما في "التقريب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧/٧٢٩-٧٣٠/٦٨٢٦).

سلمة[1]. **وقال الحاكم**: "حديث مُخَرَّجٌ في "الصحيحين"، وإنما خرّجته لأني لم أَجِدْ لأبي سلمة عن رسول الله ﷺ حديثًا مسندًا غير هذا"! ووافقه الذهبي!

وهذا من أَوْهامِهِما؛ فليس الحديث في "الصحيحين"، ولا لأبي سلمة فيهما شيء؛ كما يُؤْخَذُ مِنْ ترجمته في "التحفة" (٥/٢٨١)!".

ذِكْرُ عُوَيْمِ بنِ ساعِدةَ ﷺ

١٣١٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٣٥-٣٦) عند حديث يرويه الحاكم من طريق بِشر بن موسى عن الحميدي عن محمد بن طلحة التّيمي عن عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جدّه عن عُوَيم بن ساعدة ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ تبارك وتعالى اخْتارني، واخْتار لِي أَصحاباً، فجَعَل لي منهم وُزراءَ وأَنصاراً وأَصْهاراً** ..):

"أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٠٠- بتحقيقي) .. والحاكم (٣/٦٣٢)[2] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو مِن أوهامهما**؛ فإنه إسناد ضعيف مجهول؛ عتبة بن عويم[3] أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "لم يصحّ حديثه. قاله البخاري". وقال في "الميزان": "والظّاهر أنّ لِعتبة ولأبيه صحبة،، والحديث مضطرب".

---

(١) وخالفه أيضاً في إسقاط (ابن عمر بن أبي سلمة) كما ترى. وقد وقع ذلك السّقط أيضاً في رواية للنسائي نبّه عليها الشيخ في تتمة تخريجه .. ثم ذكر الشيخ أنّ الحديث مخرّج في صحيح مسلم من طريق ابن سفينة عن أم سلمة مرفوعاً .. ثم قال: "والذي يظهر لي من مجموع روايات هذا الحديث: أنّ أم سلمة رضي الله عنها سمعت الحديث أولًا من زوجها أبي سلمة ﷺ عن رسول الله ﷺ، ثم سمعته من رسول الله ﷺ مباشرة، فكانت ترويه تارة هكذا، وتارة هكذا. والله أعلم".

قلت: قد سبقَ الشيخَ رحمه الله إلى هذا الجمع الحافظُ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٤/٣١٦).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٧٣٨/٦٨٤٠).

(٣) هو عبد الرحمن بن عويم الواقع في إسناد الحاكم، ووقع في اسمه خلاف، فقيل: (عتبة بن عويم) وقيل: (عبد الرحمن بن عويم)، وقيل: (عبد الله بن عويم).

وسالم بن عتبة قال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**". والأولى أن يقال فيه: **مجهول**. فإنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد، ولم يوثقه أحد. ومثله ابنه عبد الرحمن، وقد قال فيه الحافظ: "**مجهول**". ومحمد بن طلحة وهو المعروف بابن الطّويل قال الحافظ: "صدوق يخطئ".

قلت: **فأنّى لمثل هذا الإسناد المظلم الصِّحّة؟!**"[1].

ذِكْرُ عبدِ اللهِ بنِ الحارِثِ بنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِيّ ﷺ

١٣١٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٩٦/٨-١٩٧) عند حديث يرويه حسّان بن غالب عن ابن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ ﷺ مرفوعاً (**سيكونُ بعدي سَلاطينُ، الفِتَنُ على أبوابِهِم كمَبارِكِ الإبلِ، لا يُعْطُونَ أَحداً شيئاً، إلا أَخَذوا مِن دِينِهِ مِثْلَهُ**):

"أخرجه الحاكم (٦٣٣/٣-٦٣٤)[2] ..

قلت: **سكت عنه هو والذهبي! وهذا مِن عجائِبِهما**؛ فإنّ الذهبيَّ أَوْرَدَ حسّان بن غالب هذا في "الميزان"، وقال: "متروك، ذكره ابن حبان فقال: شيخ من أهل مصر يقلب الأخبار، ويروي عن الأثبات الملزقات، لا تحلُّ الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. قال الحاكم: له عن مالك أحاديث موضوعة". وساق له الحافظ في "اللّسان" حديثين آخرين، ونقل عن الدارقطني أنه قال: "إنهما حديثان موضوعان". ومن طريقه: أخرجه الطبراني كما في "مجمع الهيثمي" (٢٤٦/٥)، وقال: "وهو متروك". وابن لهيعة؛ ضعيف"[3].

---

(١) وفيه علّة رابعة، وهي الانقطاع؛ فقد رواه أكثر أصحاب الحميدي عنه عن عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جدّه عبد الرحمن بن عويم رفوعاً، ليس فيه (عويم بن ساعدة)؛ رواه كذلك عن الحميدي: أحمد بن حُليد عند الطبراني في "الأوسط" (٤٥٥)، وخلف بن عمرو العكبري عند الطبراني في "الكبير" (٣٤٩)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن" (١١٥٢)، وقال البيهقي: "تفرّد به محمد بن طلحة، وفيه إرسال، لأنّ عبد الرحمن بن عويم ليست له صحبة". وتابعَ الحميديَّ على إرساله عن محمد بن طلحة: إبراهيمُ بن المنذر الحزامي عند أبي بكر الخلّال في "السّنة" (٨٣٤)، وأبي بكر الآجرّي في "الشريعة" (١٩٩٠)، ومحمد بن عبّاد المكّي عند البغوي في "معجم الصحابة" (١٦٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٤٢/٢).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٨٤٩/٧٤٤/٧).

(٣) وأبو زرعة عمرو بن جابر ضعيف شيعيٌّ كما في "التقريب".

ذِكْرُ يزِيدَ بنِ عبدِ اللهِ، أبو السّائِبِ ﷺ

١٣١٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٥٤/٥) عند حديث يرويه أبو معشر عن يوسف بن يعقوب عن السّائب بن يزيد ﷺ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ أَخْرَجَ عبدَ اللهِ بنَ خَطَلٍ مِنْ بين أستار الكعبة، فقتله صَبْراً، ثم قال: **(لا يُقْتَلُ أَحَدٌ مِنْ قريشٍ بَعْدَ هذا صَبْراً)** بعد أن خرّجه من صحيح مسلم ومسند أحمد من حديث عبد الله بن مطيع عن أبيه مرفوعاً، وليس فيه ذكر ابن خطل:

"أخرجه الحاكم (٦٣٧/٣)[١] **وسكت عليه هو والذهبي**.

قلت: ويوسف بن يعقوب هذا، قال ابن أبي حاتم (٢٣٣/٢/٤): "روى عنه ابن أبي ذئب وأبو معشر". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثّقه ابن حبان (٥٥١/٥ و٦٣٥/٧)!"[٢].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٨٧٣/٧٥٥/٧).

(٢) قلت: وفي إسناده أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السّندي، وهو ضعيف كما في "التقريب"، واستنكر عليه ابن عدي حديثه هذا في ترجمته، وبه أعلّه الهيثمي في "المجمع" (١٧٥/٦)، وابن حجر في "الفتح" (١٦/٨)، فإعلال الحديث به أولى. والله أعلم.

فهرست المحتويات

كتابُ فضائِلُ القرآنِ ١
أَخْبارٌ في فضائِلِ القُرْآنِ جُمْلَةً ١
أخبارٌ في فضلِ سُورةِ البقرة ١١
ذِكْرُ فضائِلِ سُوَرٍ وآيٍ مُتَفَرِّقةٍ ١٤
كِتابُ البُيوعِ ٢٠
كِتابُ الجِهادِ ٦٨
كتابُ قَسْمِ الفَيْءِ ١١٦
كِتابُ قِتالِ أَهْلِ البَغْيِ وهو آخِرُ الجِهادِ ١٣٢
كِتابُ النِّكاحِ ١٣٤
كِتابُ الطّلاقِ ١٦٤
كِتابُ العِتْقِ ١٧٦
كِتابُ المُكاتَب ١٨٢
كِتابُ التّفسير..... ١٨٤
مِنْ سُورةِ البَقرةِ ١٩٤
ومِنْ سورةِ آلِ عمران ٢٠٤
تفسير سورة النساء ٢١١
سورةُ المائِدةِ ٢١٤
تفسير سورة الأنعام ٢١٥
سورةُ الأنْفالِ ٢١٧
سُورةُ بَراءة ٢١٩
سورةُ يونس ٢٢٧
سورةُ هود ٢٢٨
سورةُ يوسف ٢٣١
سورةُ إبراهيم ٢٣٣
سورةُ الحِجْرِ ٢٣٤
سورةُ النّحل ٢٣٥

ومِنْ تفسير سورة بني إسرائيل ٢٣٨
ومِنْ تفسير سورة الكهف ٢٤٣
ومِنْ تفسير سورة مريم ٢٤٥
ومِنْ تفسير سورة طه ٢٤٩
ومِنْ تفسير سورة الحَجِّ ٢٥٣
ومِنْ سورة المؤمنين ٢٥٨
ومِنْ تفسير سورة النور ٢٦٢
ومِنْ تفسير سورة الفرقان ٢٦٦
ومِنْ تفسير سورة الشُّعراء ٢٦٧
ومِنْ تفسير سورة السّجدة ٢٦٨
ومِنْ تفسير سورة الأحزاب ٢٦٩
ومِنْ سورة الملائكة ٢٧٠
ومِنْ سورة (يس) ٢٧١
ومن سورة (ص) ٢٧٢
ومن تفسير سورة الزُّمر ٢٧٦
ومن تفسير حم السّجدة ٢٧٨
ومن تفسير سورة الزُّخرف ٢٨٠
ومن تفسير سورة حم الدُّخان ٢٨١
ومن تفسير (حم الجاثية) وعند أهل الحرمين (حم الشريعة) ٢٨٣
ومن تفسير سورة الأحقاف ٢٨٤
ومن تفسير سورة محمد ﷺ ٢٨٥
ومن تفسير سورة الفتح ٢٨٦
ومن تفسير سورة الحُجُرات ٢٨٧
ومن تفسير سورة (ق)..... ٢٨٩
ومِنْ سورة الطُّور ٢٩٠
ومِنْ سورة والنّجم ٢٩١
ومن تفسير سورة القمر ٢٩٢
تفسير سورة الرحمن ٢٩٣
ومن تفسير سورة الواقعة ٢٩٤

ومن تفسير سورة الحديد ٢٩٦
ومن تفسير سورة المجادلة ٢٩٦
ومن سورة الحَشْرِ ٢٩٧
ومن تفسير سورة الامتحان ٢٩٨
ومن تفسير سورة التّغابن ٢٩٩
ومن تفسير سورة الطّلاق ٣٠٠
ومن تفسير سورة التحريم ٣٠١
وتفسير سورة الجِنّ ٣٠٢
ومن تفسير سورة المُدَّثِّر ٣٠٣
تفسير سورة القيامة ٣٠٤
تفسير هل أتى على الإنسان ٣٠٥
تفسير سورة عَمَّ يتساءلون ٣٠٦
تفسير سورة النّازعات ٣٠٧
تفسير سورة عَبَس وتَولّى ٣٠٧
تفسير سورة ﴿إذا السّماء انشقّت﴾ ٣٠٨
تفسير سورة ﴿سبّح اسم ربّك الأعلى﴾ ٣٠٩
تفسير سورة الغاشية ٣١٠
تفسير سورة الفجر ٣١١
تفسير سورة البلد ٣١١
تفسير سورة ﴿والليل إذا يغشى﴾ ٣١٢
تفسير سورة ﴿والضُّحى﴾ ٣١٣
تفسير سورة ﴿القارعة﴾ ٣١٤
تفسير سورة ﴿لإيلاف قريش﴾ ٣١٥
تفسير سورة ﴿الكوثر﴾ ٣١٦
تفسير سورة ﴿الإخلاص﴾ ٣١٧
تفسير سورة ﴿الفلق﴾ ٣١٨
تفسير سورة الناس ٣١٩
كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ٣٢٠
ذِكْرُ نُوحٍ النبي ﷺ ٣٢٢

ذِكْرُ إبراهيمَ النبيّ ﷺ ٣٢٣
ذِكْرُ إسحاق بن إبراهيم خَليلِ اللهِ ٣٢٣
ذِكْرُ لُوطٍ النبي ﷺ ٣٢٤
ذِكْرُ يوسفَ بنِ يعقوبَ ٣٢٥
ذِكْرُ النبيّ الكَلِيمِ موسى بن عِمران وأخيه هارونَ بن عِمران ٣٢٦
ذِكْرُ يحيى بن زكريا ٣٢٨
ذِكْرُ نبيّ اللهِ ورُوحِهِ عيسى ابن مريم ٣٢٨
ذِكْرُ أَخْبارِ سيّدِ المرسلين وخاتمِ النبيّين ٣٣٢
كِتابُ المَسْرَى ٣٣٦
ومِنْ كِتابِ الهِجْرةِ الأُولى إلى الحَبَشةِ ٣٤٣
كِتابُ الهِجْرةِ ٣٤٤
ومِنْ كِتابِ المَغازِي والسَّرايا وسائِرِ الوَقائِع ٣٤٨
ابتِداءُ مَرَضِ رسولِ الله ﷺ ٣٦٥
كِتابُ معرفةِ الصّحابة رضي الله عنهم ٣٧٢
من فضائل خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر بن أبي قُحافة الصِّدّيق ٣٧٢
ومِنْ مَناقِبِ أميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطّابِ رضي الله عنه ٣٧٧
ومِنْ فضائلِ أميرِ المؤمنين عثمانَ بن عفّان رضي الله عنه ٣٨٠
ومِنْ مَناقِبِ أميرِ المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ٣٨٢
ذِكْرُ إسلامِ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه ٣٨٣
ذِكْرُ البَيانِ الواضِحِ أنّ أَمِيرَ المؤمِنينَ عليَّ بن أبي طالِبٍ رضي الله عنه نَفى مِنْ خواصِّ أَوْلِيائِهِ جَماعةً وهَجَرَهُمْ لِذِكْرِهِمْ أبا بكرٍ وعُمرَ وعثمانَ بما لَيْسُوا بأَهْلٍ ٤٠٧
ومِنْ مَناقِبِ أَهْلِ بَيْتِ رسولِ اللهِ ﷺ ٤٠٨
ذِكْرُ مَناقِبِ فاطِمةَ بِنْتِ رسولِ اللهِ ﷺ ٤٠٩
ومِنْ مَناقِبِ الحَسَنِ والحُسينِ ابْنَي رسولِ اللهِ ﷺ ٤١٥
ومِنْ فضائِلِ الحَسَنِ بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ٤١٩
أَوّلُ فضائِلِ أبي عبد الله الحُسين بن عليٍّ الشّهيدِ ٤٢١
ومنهم خديجةُ بنتُ خُوَيْلِدِ بنِ أَسَدِ بنِ عبدِ العُزّى ٤٢٤
ذِكْرُ مناقِبِ أَسْعَدَ بنِ زُرارَةَ ٤٢٧
ذِكْرُ مناقِبِ جَعْدةَ بنِ هُبَيْرة ٤٢٨

ذِكْرُ إِسْلامِ حَمْزَةَ بنِ عبد المُطّلِبِ ٤٢٩
ذِكْرُ مناقِبِ سَعْدِ بنِ الرّبِيعِ ٤٣٣
ذِكْرُ مناقِبِ اليَمانِ بنِ حِسْلٍ أَبِي حُذيفةَ بنِ اليمانِ ٤٣٣
ذِكْرُ مناقِبِ عبد اللهِ بن عمرو بنِ حرامِ ٤٣٤
ذِكْرُ مناقِبِ حَنْظَلَةَ بنِ عبدِ اللهِ ٤٣٥
ذِكْرُ مناقِبِ سَعْدِ بنِ مُعاذِ بنِ النُّعْمانِ ٤٣٦
ذِكْرُ مناقِبِ جَعْفرِ بنِ أبي طالِبِ ٤٣٧
ذِكْرُ مناقِبِ زَيْدٍ الحَبِّ بنِ حارِثةَ ٤٣٩
ذِكْرُ مناقِبِ سالِمٍ مَوْلى أبي حُذيفةَ ٤٤٠
ذِكْرُ مناقِبِ ثابِتِ بنِ قَيْسِ بنِ الشّمّاسِ ٤٤١
ذِكْرُ مناقِبِ أبي العاصِ بنِ الرّبِيعِ ٤٤٢
ذِكْرُ مناقِبِ ضِرارِ بنِ الأَزْوَرِ الأَسَدِيّ ٤٤٣
ذِكْرُ مناقِبِ عِكْرِمةَ بنِ أبي جَهْلٍ ٤٤٤
ذِكْرُ مناقِبِ نَوْفلِ بنِ الحارِثِ بنِ عبدِ المُطّلِبِ ٤٤٥
ذِكْرُ مناقِبِ نُعَيمِ بنِ النَّحّامِ العَدوِيّ ٤٤٦
ذِكْرُ مناقِبِ مَناقِبِ أبي عُبَيْدةَ بنِ الجَرّاحِ ٤٤٧
ذِكْرُ مناقِبِ أَحَدِ الفُقهاءِ السِّتّةِ مِنَ الصّحابةِ مُعاذِ بنِ جَبلٍ ٤٤٨
ذِكْرُ مناقِبِ الحارِثِ بنِ هِشامٍ المَخْزُومِيّ ٤٤٩
ذِكْرُ مناقِبِ خالِدِ بنِ عُرْفُطةَ ٤٥٠
ذِكْرُ سُهَيْلِ بنِ عمرِو بنِ عَبْدِ شَمْسٍ ٤٥٠
ذِكْرُ بِلالِ بنِ رَباحٍ مُؤَذِّنِ رسولِ اللهِ ﷺ ٤٥١
ذِكْرُ أُسَيْدِ بنِ حُضيْرٍ الأَنْصارِيّ ٤٥٢
ذِكْرُ عِياضِ بنِ غَنْمٍ الأَشْعرِيّ ٤٥٣
ذِكْرُ البَراءِ بنِ مالِكٍ الأَنْصارِيّ ٤٥٤
ذِكْرُ مَناقِبِ خالِدِ بنِ الوليدِ ٤٥٥
ذِكْرُ مَناقِبِ أُبَيّ بنِ كَعْبٍ ٤٥٦
ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ الرّحمنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيّ ٤٥٦
ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ الله بن مسعود ٤٥٨
ذِكْرُ مَناقِبِ العَبّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمٍ ٤٦٣

ذِكْرُ إسْلامِ العَبّاسِ ﷺ واخْتِلافُ الرِّواياتِ في وَقْتِ إسْلامِهِ ٤٦٣
ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ اللهِ بنِ الأَرْقمِ ٤٦٨
ذِكْرُ مَناقِبِ أبي ذَرٍّ الغِفارِيّ ٤٧٠
مِحْنةُ أبي ذَرٍّ ٤٧٠
ذِكْرُ مَناقِبِ عُبادةَ بنِ الصّامِتِ ٤٧٣
ذِكْرُ مَناقِبِ عامِرِ بنِ رَبِيعةَ ٤٧٤
ذِكْرُ مَناقِبِ حَوارِيّ رسولِ اللهِ ﷺ وابنِ عمَّتِهِ الزُّبيرِ بنِ العوّامِ بنِ خُوَيْلِد ٤٧٥
ذِكْرُ مَناقِبِ طَلْحةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ التّيْمِيّ ٤٧٧
ذِكْرُ مَناقِبِ محمّدِ بنِ طَلْحةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ السَّجّادِ ٤٧٨
ذِكْرُ مَناقِبِ عمّارِ بنِ ياسِرٍ ٤٧٩
ذِكْرُ مَناقِبِ صُهَيْبِ بنِ سِنانٍ مَوْلى رسولِ اللهِ ﷺ..... ٤٨٤
ذِكْرُ مَناقِبِ خَوّاتِ بنِ جُبَيْرٍ الأنْصارِيّ ٤٨٥
ذِكْرُ مَناقِبِ عبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ الإسْرائِيلِيّ ٤٨٦
ذِكْرُ مَناقِبِ سَلَمةَ بنِ سَلامةَ بنِ وَقْشٍ الأنْصارِيّ ٤٨٧
ذِكْرُ مَناقِبِ زَيْدِ بنِ ثابِتٍ ٤٨٧
ذِكْرُ مَناقِبِ مُعاذِ بنِ عمرِو بنِ الجَمُوحِ ٤٨٨
ذِكْرُ مَناقِبِ عُمَيرِ بنِ الحُمامِ بنِ الجَمُوحِ ٤٨٩
ذِكْرُ مَناقِبِ محمّدِ بنِ مَسْلَمةَ الأنْصارِيّ ٤٨٩
ذِكْرُ مَناقِبِ الحَكَمِ بنِ عمرٍو الغِفارِيّ ٤٩٠
ذِكْرُ مَناقِبِ المُغِيرةِ بنِ شُعبةَ ٤٩١
ذِكْرُ مَناقِبِ رُكانةَ بنِ عبدِ يزيدَ ٤٩٢
ذِكْرُ مَناقِبِ عمرو بنِ العاص ٤٩٣
ذِكْرُ مَناقِبِ المُنْكَدِرِ بنِ عبدِ اللهِ أبي محمّدِ القُرَشِيّ ٤٩٣
ذِكْرُ مَناقِبِ أبي موسى عبدِ اللهِ بنِ قيسٍ الأشعرِيّ ٤٩٤
ذِكْرُ مَناقِبِ عِمْرانَ بنِ الحُصَيْنِ الخُزاعِيّ ٤٩٥
ذِكْرُ مَناقِبِ ثَوْبانَ مَوْلَى رسولِ اللهِ ﷺ ٤٩٦
ذِكْرُ مَناقِبِ حَكِيمِ بنِ حِزامٍ القُرَشِيّ ٤٩٧
ذِكْرُ مَناقِبِ حَسّانَ بنِ ثابِتٍ الأَنصارِيّ ٤٩٨
ذِكْرُ مَناقِبِ أبي إسحاقَ سَعْدِ بنِ أبي وَقّاصٍ ٤٩٨

ذِكْرُ الأَرْقَمِ بنِ أبي الأَرْقمِ المَخْزُومِيّ ٤٩٩
ذِكْرُ صَفْوانَ بنِ المُعَطَّلِ السُّلمِيُّ ٥٠١
ذِكْرُ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ الزُّهْرِيّ ٥٠٢
ذِكْرُ الضَّحّاكِ بن قَيْسٍ الأَكْبرِ ٥٠٣
ذِكْرُ أبي واقِدٍ اللَّيْثِيّ ٥٠٤
ذِكْرُ زيْدِ بنِ الأَرْقمِ الأَنْصارِيّ ٥٠٤
ذِكْرُ عبدِ اللهِ بن الزُّبيرِ بنِ العوّامِ ٥٠٥
ذِكْرُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ٥٠٦
ذِكْرُ واثِلةَ بنِ الأسْقَعِ ٥٠٧
ذِكْرُ بُسْرِ بنِ أبي أَرْطاةَ ٥٠٧
ذِكْرُ أسامةَ بنِ زيدِ بنِ حارِثةَ ٥٠٨
ذِكْرُ سَلْمانَ الفارِسِيّ ٥٠٨
ذِكْرُ سَعْدِ القَرَظِ المُؤَذِّنِ ٥٠٩
ذِكْرُ جُنادةَ بنِ أبي أُمَيّةَ الأَزْدِيّ ٥١١
ذِكْرُ عمرِو بنِ الأَهْتَمِ المِنْقَرِيّ ٥١٢
ذِكْرُ عُثمانَ بنِ أبي العاصِ الثَّقفِيّ ٥١٢
ذِكْرُ أبي الطُّفَيْلِ عامِرِ بنِ واثِلَةَ ٥١٣
ذِكْرُ سُراقةَ بنِ مالِكِ بنِ جُعْشُمٍ ٥١٤
ذِكْرُ أُسامةَ بنِ عُمَيرٍ الهُذَلِيّ ٥١٤
ذِكْرُ مُصْعَبِ بنِ عُمَيْرٍ العَبْدَرِيّ ٥١٥
ذِكْرُ أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الأَسدِ المَخْزُومِيّ ٥١٦
ذِكْرُ عُوَيْمِ بنِ ساعِدةَ ٥١٧
ذِكْرُ عبدِ اللهِ بنِ الحارِثِ بنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِيّ ٥١٨
ذِكْرُ يزِيدَ بنِ عبدِ اللهِ أبو السّائِبِ ٥١٩